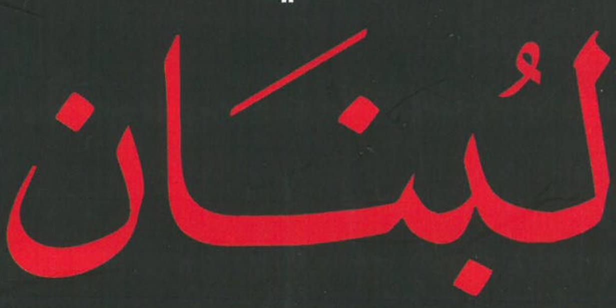
الدكتورة نضال سليمان الامام

التيارات السياسية في



من اتفاق القاهرة الى اتفاق الطائف



دار النهضة العربية

التيارات السياسية في لبنان

من إتفاق القاهرة إلى إتفاق الطائف

نضال سليمان الإمام





دار النهضة العربية

رقم الكتاب: 19194
اسم الكتاب: التيارات السياسية في لبنان من إتفاق القاهرة إلى إتفاق الطائف
المؤلف: نضال سليمان الإمام
الموضوع: تاريخ
سنة الطبع: 2017م. 1438هـ/. ط1
القياس: 17 × 24
عدد الصفحات: 542

تلفون: 854161 - 1 - 961 +
فاكس: 833270 - 1 - 961 +
ص ب: 0749 - 11 رياض الصلح
بيروت 072060 11 - لبنان
بريد الكتروني: e-mail: darnahda@gmail.com

ISBN 978-614-442- 564-0



دار النهضة العربية
بيروت ـ لبنان

منشورات : دار النهضة العربية
بيروت ـ شارع الجامعة العربية ـ مقابل كلية طب الاسنان
بناية اسكندراني رقم 3 ـ الطابق الأرضي والاول

إهداء

والدي،

في ذكرى رحيلك الواحدة والأربعين،

لا زلت حاضراً رغم الغياب..

الآن أفهمك..

وأعرف أنك اخترت الحياة.

إليك أهدي عملي المتواضع هذا،

علني أفوز برضاك.

نضال.

المقدمـة

أولاً: أهمية الموضوع وسبب اختياره

تكتسب الفترة الممتدة من عام 1976 وحتى العام 1990 أهمية بالغة بالنسبة للباحثين في تطور اتجاهات التيارات السياسية في لبنان، لأنها أخرجت إلى واجهة الأحداث، كل تلك التناقضات التي رافقت نشوء الكيان اللبناني، ونظامه السياسي الطائفي في مراحل تاريخه كلها.

وكان منتصف السبعينيات قد شهد ذروة العمل الحزبي ونشاطه وتوسعه السياسي والفكري والعقائدي، وبرز الفرز الواضح بين أحزاب اليمين وأحزاب اليسار.

لكن سرعان ما تحولت هذه الأحزاب بمختلف توجهاتها السياسية، إلى العمل الميليشياوي مع انفجار الحرب الأهلية في نيسان (أبريل) عام 1975، وانقسم اللبنانيون حول الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان:

- شددت الأحزاب والقوى اليسارية والإسلامية على تمسكها بتلازم الشأنين الداخلي (الإصلاح في النظام السياسي)، والخارجي المتعلق (بالإنتماء العربي للبنان وضرورة دعم المقاومة الفلسطينية)، ولم تفصل أو تميّز بين الطرحين.
- وعلى النقيض من تلك المواقف أصرّت الأحزاب والقوى السياسية اليمينية المسيحية على وجوب تأمين (السيادة قبل الإصلاح)، وأصرت على التنصل من التزام لبنان العربي تجاه المقاومة الفلسطينية بموجب "إتفاق القاهرة".
- أما الفصائل الفلسطينية المقاتلة وبعد تجربتها المريرة في الأردن في أيلول (سبتمبر) 1970، فقد وجدوت في الساحة اللبنانية الجبهة الوحيدة المفتوحة أمامها لخوض صراعها العسكري والسياسي مع إسرائيل.
- في تشرين الأول (أكتوبر) عام 1976، عقد مؤتمر قمة عربي مصغر في

الرياض، تلاه مؤتمر آخر موسع عقد في القاهرة، وتم فيه تعريب الأزمة اللبنانية، عبر وضع ثلاثين ألف جندي باسم "قوات الردع العربية" بإمرة الرئيس الياس سركيس، بناءً لطلبه بهدف إعادة الأمن إلى لبنان.

وهكذا تدخلت سوريا عسكرياً مع بداية عهد الرئيس الياس سركيس عام 1976، لتنقذ المسيحيين من هزيمة محققة، وتضرب القوات المشتركة للحركة الوطنية بقيادة كمال جنبلاط، المدعومة من المنظمات الفلسطينية، وتضع حداً للجولة الأولى من القتال العنيف والتي سميت حرب السنتين.

- لكن التحالف السوري – المسيحي لم يدم طويلاً، إذ أن الرئيس المصري أنور السادات قام بزيارته المفاجئة إلى القدس عام 1977، تمهيداً لعقد اتفاقية سلام مع مناحيم بيغن رئيس وزراء العدو الإسرائيلي، والتي تم توقيعها برعاية الولايات المتحدة الأميركية في آذار (مارس) 1979، الأمر الذي أحدث أخطر خلل في موازين القوى في المنطقة لصالح إسرائيل، بخروج أهم دولة عربية من ميدان الصراع العربي – الإسرائيلي، وأعاد التقارب السوري – الفلسطيني إلى سابق عهده.
- وجاء الإجتياح الإسرائيلي للجنوب اللبناني فيما سمي بـ "عملية الليطاني" عام 1978 ليساهم في انقلاب التحالفات الكتائبية من سوريا إلى إسرائيل.

ازدادت تعقيدات الأزمة اللبنانية، بانكشاف الخاصرة السورية أمام الإعتداءات الإسرائيلية، وبروز مشكلة الصواريخ السورية في البقاع عام 1981.

وبدأت الحرب العراقية – الإيرانية عام 1980 واستمرت حتى عام 1988، واستقطبت هذه الحرب اهتمام العرب، فرصدوا لها الكثير من الأموال، وعلقوا على نتائجها كل اهتمامهم، وترك لبنان وحيداً ليواجه مصيره.

- في العام 1982 اجتاحت إسرائيل لبنان وحاصرت العاصمة بيروت، بهدف إقتلاع منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، والإسهام في إيصال بشير الجميل "رئيس القوات اللبنانية" إلى رئاسة الجمهورية.
- وبعد اغتياله في الرابع عشر من أيلول (سبتمبر) 1982، دخلت القوات الإسرائيلية إلى بيروت الغربية محدثة أبشع مجازر وحشية بحق السكان الفلسطينيين في مخيمي صبرا وشاتيلا.

- أما فترة حكم الرئيس أمين الجميل التي امتدت من عام 1982 وحتى عام 1988 فقسمت إلى ثلاث مراحل أساسية:

1- **المرحلة الأولى:** اعتماده التام على السياسة الأميركية في المنطقة، وبمساندتها حاول فرض سلطته على كامل بيروت عبر الجيش اللبناني، وصولاً إلى توقيع إتفاق 17 أيار (مايو) 1983 مع إسرائيل.
2- **المرحلة الثانية:** امتازت بالهجوم السوري – اللبناني المضاد لسياسة أمين الجميل، عبر صعود المقاومة اللبنانية ضد الإحتلال الإسرائيلي، وحرب الجبل أواخر عام 1983، وانتفاضة 6 شباط عام 1984، ثم سقوط إتفاق 17 أيار (مايو)، وتشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة رشيد كرامي في الثلاثين من نيسان (أبريل) 1984، وتلا ذلك توقيع «الإتفاق الثلاثي» في دمشق بين القوات اللبنانية، وحركة أمل، والحزب التقدمي الإشتراكي في كانون الأول (ديسمبر) 1985.
3- **المرحلة الأخيرة:** والتي امتدت لسنتين كاملتين من آخر عهد الرئيس أمين الجميل، فقد اشتد فيها الصراع الماروني على السلطة: بين «القوات اللبنانية» وسلطة أمين الجميل من جهة، وفي داخل القوات بين إيلي حبيقة وسمير جعجع من جهة ثانية، اصطف أمين الجميل إلى جانب جعجع في رفض الإتفاق الثلاثي، وتم إخراج حبيقة من المنطقة الشرقية، عبر عملية عسكرية في كانون الثاني (يناير) 1986. وفي المقابل كان العماد ميشال عون (قائد الجيش)، يعد العدة هو الآخر للسيطرة على تلك المناطق وفرض السلطة الشرعية فيها، وكان التنافس شديداً بين الأقطاب الثلاثة (الجميل – عون – جعجع).

- في هذه الفترة كانت الحكومة اللبنانية في حال من الشلل بعد أن أعلن رئيسها رشيد كرامي ومعه الوزراء المسلمون مقاطعة الجلسات، احتجاجاً على ضلوع رئيس الجمهورية في إفشال الإتفاق الثلاثي، وعندما بلغت الأزمة السياسية درجة عالية من التعقيد والإستعصاء قدم الرئيس كرامي استقالته في أيار (مايو) 1987.
- وفي الأول من حزيران (يونيو) اغتيل كرامي أثناء انتقاله من طرابلس إلى

بيروت، بتفجير الطوافة العسكرية، التي تنقله، واتهمت القوى الوطنية والإسلامية القوات اللبنانية ورئيس الجمهورية والجيش اللبناني بهذا الإغتيال. سارع الرئيس الجميل إلى تكليف وزير التربية آنذاك سليم الحص برئاسة الوزراء.

- تم إفشال عمليتي انتخاب رئيس للجمهورية (سليمان فرنجية ومخايل الضاهر) وفشل أمين الجميل في إقناع دمشق بالتمديد له، فأقدم قبيل منتصف الليل في الثاني والعشرين من أيلول (سبتمبر) 1988 بإعلان تشكيل حكومة عسكرية برئاسة العماد عون وعضوية ضباط من المجلس العسكري.

وعاشت البلاد في عهد الحكومتين ذروة الإنقسام (حكومة برئاسة عون وحكومة برئاسة الحص) إلى أن التقت الإرادة الدولية والعربية على إنهاء الأزمة اللبنانية، وتجندت جميع القوى الفاعلة في العالم من: مجلس الأمن، والولايات المتحدة الأميركية، والإتحاد السوفياتي، ودول المجموعة الأوروبية، إلى الدول العربية، فأصدرت جميعها المناشدات والبيانات لحمل أعضاء المجلس النيابي على الإجتماع في الطائف، وإقرار وثيقة الوفاق الوطني في الثاني والعشرين من تشرين الأول (أكتوبر) 1989، وعاد النواب من الطائف واجتمعوا لإنتخاب الرئيس رينيه معوض الذي تم اغتياله، فعادوا وانتخبوا الرئيس الياس الهراوي، الذي استعان بالقوات السورية لإنهاء تمرد عون، وانتهت بذلك الحرب التي امتدت لخمسة عشر عاماً في لبنان لتبدأ حرب الخليج الثانية مع غزو العراق للكويت عام 1990.

ثانياً: إشكالية الدراسة في عهدي الرئيسين الياس سركيس وأمين الجميّل وصولاً إلى إنتخاب الرئيس الياس الهراوي

من خلال دراسة التيارات السياسية في لبنان وخصوصاً في الفترة التاريخية الممتدة بين عامي 1976 و1990، تبرز الإشكالية الرئيسية المتمثلة في ذلك الترابط الملحوظ بين الأزمات اللبنانية الداخلية، والعوامل العربية والخارجية:

- إن انفجار الأزمة اللبنانية عام 1975، كان سببها المباشر هو ذلك الخلل المتجذر

في النظام الطائفي اللبناني، وهذا الخلل عمره من عمر الإستقلال عام 1943، كبر وازداد مع الوقت وخلق تفاوتاً شاسعاً بين فئات المجتمع، وبين مناطق لبنان فيما عرف بسياسة التركيز على المركز وإهمال الأطراف، وجاء العامل المحرك من الخارج، وتجلى ذلك في موجة التأييد العارم للمقاومة الفلسطينية، ونشوء ذلك التحالف بين "المحرومين في أرضهم والمحرومين من أرضهم". هنا اصطدمت أزمة لبنان، بمصدر الأزمات الإقليمية الكبرى الذي مثله الصراع العربي – الإسرائيلي، وأعادت أزمات الثمانينات لبنان والمنطقة العربية كلها، إلى نقطة نشأتها الأولى في بداية القرن عندما تزامن ظهور البترول في العالم العربي مع إتفاقية سايكس – بيكو، ووعد بلفور.

- جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على طبيعة الصراعات اللبنانية بين عامي 1976 و1990 في أبعادها الداخلية والخارجية عبر طرح الأسئلة التالية:

1- كيف يمكن تفسير توقيت الحرب، ما دامت أسباب الإنقسام الطائفي كانت موجودة دائماً، وما دام الخلل ضارباً في صلب النظام؟

2- لماذا تواصلت الحرب، بعد أن تم وضع حد لها في نهاية العام 1976 بفعل التدخل العسكري السوري في بداية عهد الرئيس الياس سركيس؟

3- ما هي آثار التحول الجذري الذي طرأ على مسار الصراع العربي – الإسرائيلي، بعد زيارة السادات للقدس، ومن بعدها توقيع اتفاق كامب دايفيد بين مصر وإسرائيل، على كل من: لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية؟ وهل هذا ما دفع "الجبهة اللبنانية" للإنقلاب على تحالفها مع سوريا، وتجديد إتصالاتها بإسرائيل؟

4- ما هي مواقف القوى والتيارات السياسية في لبنان من الإجتياح الإسرائيلي عام 1982؟ وكيف كانت ردود أفعالها على ممارسات الرئيس أمين الجميل؟ وهل استطاعت إسرائيل أن تحقق أهدافها من الإجتياح؟

5- لماذا حصل الفراغ الدستوري في نهاية عهد الرئيس أمين الجميل؟ وكيف كانت تداعيات ازدواجية السلطة التنفيذية في عهد الحكومتين على التيارات السياسية في لبنان؟

6- كيف تم التوصل إلى اتفاق الطائف بين اللبنانيين عام 1989؟ ولماذا لم تتدخل الدول العربية والأجنبية قبل ذلك، وانتظرت خمسة عشر عاماً لتفرض هذا الإتفاق؟ وتضع حداً لتلك الحرب المريرة؟

7- ما هي تداعيات غزو العراق للكويت عام 1990 على لبنان؟

ثالثاً: المنهجية المتبعة في الدراسة

للوصول إلى النتائج المبتغاة من خلال هذه الدراسة، وللإجابة السليمة على هذه التساؤلات السابقة، تم اعتماد المنهج التاريخي التحليلي، وذلك عبر الإطلاع والبحث عن المعلومات، من مصادرها: سواء المذكرات المنشورة، أو الخطابات والبيانات لمختلف الشخصيات والمنظمات والأحزاب، المؤثرة في الأحداث في الفترة الممتدة بين عامي 1976 – 1990، والتي صدرت في الصحف اليومية، وكذلك عمدت إلى إجراء بعض المقابلات الشخصية مع زعماء ومسؤولين ممن كان لهم دور فعّال من خلال مناصبهم في تلك الفترة. ثم قمت بدراسة وتحليل هذه المعلومات، ونقلها بأمانة علمية، للوصول إلى نتائج هامة ومفيدة.

رابعاً: صعوبات الموضوع:

على الرغم من أهمية موضوع الدراسة، كونه يتناول فترة فائقة الخطورة من تاريخ لبنان الحديث، غير أن الصعوبة تكمن في البحث عن الحقيقة الموضوعية المتوخاة في أي بحث علمي دقيق، والسبب في ذلك أن كل من كتب أو عايش تلك الأحداث كان أسير مصالحه وولائه الطائفي والسياسي الذي حكم نظرته للأمور، هذا من جهة. من جهة ثانية، فإن قادة القوى السياسية طيلة فترة الحرب، جرى استيعابهم في مراكز السلطة في جمهورية ما بعد الطائف، وبالتالي فإنهم لم يعمدوا إلى إجراء مراجعات نقدية لأخطائهم وتجاربهم السابقة. فبقيت الحقيقة غامضة، ولم يصار إلى استخلاص العبر والدروس من تلك التجارب المريرة.

وأبرز مثال على ذلك ما قاله الرئيس حافظ الأسد لكريم بقرادوني الذي كان قد أهداه كتابه «السلام المفقود»، فشكره ثم سأله: «أليس الكتاب ناقصاً؟» فسأل كريم:

«أين النقص يا سيادة الرئيس؟» أجاب: «لماذا لم تكتب أن الشيخ بيار الجميل عرض علينا أن نقيم وحدة لبنانية – سورية، أنا رفضت ذلك، وقلت له إن الشعب يصنع الوحدة وليس أنا وأنت؟».

فقال كريم: «يا سيادة الرئيس، هذا ملكك وليس ملكي». وتابع الأسد: «ولماذا لم تكتب أن الرئيس شمعون طلب إنشاء نوع من الكونفدرالية بين الأردن وسورية ولبنان، وكان الجواب ما قلته للشيخ بيار؟» وردّ بقرادوني مرة أخرى: «هذا ملكك وليس ملكي». فعلق الأسد قائلاً: «يا كريم، هذا ملكي، لكن الباقي الذي كتبته هو أيضاً ملك لأصحابه، فكيف إذاً كتبته؟».

ولتجاوز كل هذه الصعوبات، كان لا بد من الرجوع إلى الوثائق والمستندات والمصادر الأساسية العربية منها والأجنبية، واعتماد المقابلات الشخصية مع أكبر عدد ممكن من القيادات السياسية من مختلف الاتجاهات، ومقارنة الروايات بأسلوب علمي وموضوعي بهدف تبيان العديد من الحقائق التاريخية.

خامساً: مصادر ومراجع الأطروحة

لقد استعنت في كتابة هذه الدراسة بعدد كبير من كتب المذكرات للسياسيين اللبنانيين والعرب والأجانب، للإطلاع على مواقفهم من مجريات الأحداث خلال فترة الدراسة 1976 و1990، وما قبلها.

وكذلك اعتمدت على العديد من الوثائق العربية والأجنبة والبيانات والتقارير والصحف والدوريات، وسأعرض بعضاً منها على سبيل المثال لا الحصر:

1- أحمد الشقيري: **الأعمال الكاملة (المذكرات)**، مركز دراسات الوحدة العربية / لجنة تخليد ذكرى المجاهد أحمد الشقيري / تقديم أنيس صايغ، تحرير خيرية قاسمية، (6 مجلدات)، بيروت 2006.

وتتضمن هذه المذكرات: دراسات قومية وكلمات وخطب له حول تطور القضية الفلسطينية من وجهة نظر مجاهد فلسطيني تولى منصب الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية عام 1952، وعمل على تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، وتولى رئاستها بين عامي 1964 و1967.

2- ألبير منصور: **الانقلاب على الطائف**، دار الجديد، بيروت 1993،

------------ : **موت جمهورية**، دار الجديد، بيروت 1994.

أهمية هذين الكتابين تكمن في المعلومات الوفيرة التي وردت فيهما على لسان أستاذ جامعي، شارك في قيادة الحركة الوطنية اللبنانية منذ تأسيسها، وشغل منصب نائب عن دائرة بعلبك – الهرمل بين عامي 1972 و1992، شارك في مؤتمر الطائف، وتسلّم وزارة الدفاع الوطني بين عامي 1989 و 1991، وكانت ملاحظاته على أداء أهل الحكم هي سبب خلافه معهم حول تطبيق بنود اتفاق الطائف وخاصةً رئيس الجمهورية الذي استقوى بالسوريين، وتفرد بالقرارات، لقهر خصومه المعارضين له في السياسة الداخلية، بحيث تحولت هذه الشوائب إلى نهجٍ متكاملٍ هدد اتفاق الطائف في بداية مراحل تطبيقه.

3- الياس الهراوي (رئيس الجمهورية اللبنانية): **عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة**، تمهيد كميل منسى، تقديم غسان تويني، دار النهار، الطبعة الثانية، بيروت 2002.

وفي هذا الكتاب، يروي الرئيس الياس الهراوي من موقعه تفاصيل الأحداث بصدق وشفافية، ويتوقف عند الصعوبة التي واجهته في اتخاذ قرارات خطيرة رافقت إعادة توحيد لبنان واللبنانيين عام 1990، وقيام الجمهورية الثانية دستورياً وسياسياً، وخاصة قرار الحسم في إنهاء تمرد العماد ميشال عون عام 1990.

4- إيلي سالم (وزير خارجية لبنان السابق): **الخيارات الصعبة دبلوماسية البحث عن مخرج**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ترجمة مخايل خوري، الطبعة الرابعة، بيروت 2003.

ويتحدث إيلي سالم في هذا الكتاب عن تجربته في وزارة الخارجية بدءاً بالعلاقات اللبنانية الأمريكية، والمفاوضات اللبنانية – الإسرائيلية – الأمريكية التي سبقت توقيع اتفاق 17 أيار (مايو) عام 1983، وصولاً إلى الأيام الأخيرة من عهد الجميّل عام 1988.

5- جورج حاوي يتذكّر: **الحرب والمقاومة والحزب**، حوارات مع غسان شربل، مقدمة غسان تويني، شهادات النهار الطبعة الثانية، بيروت 2005.

يتحدث الأمين العام للحزب الشيوعي عن أهم المحطات البارزة في تاريخ لبنان الحديث، وكيف كانت تُتخذ القرارات في الحزب الشيوعي الذي ذهب إلى معركة التغيير والحرب متحالفاً مع كمال جنبلاط، وكيف كان طرح شعار عزل الكتائب هو البديل عن اقتحام عسكري للأشرفية وفرن الشباك، وتحدث أيضاً عن الحركة الوطنية وتحالفها مع المقاومة الفلسطينية وحسابات كمال جنبلاط وما انتهت اليه حرب السنتين والصدام مع سوريا، وتطرق إلى الاجتياح الإسرائيلي لبيروت عام 1982، وعملية انتخاب بشير الجميل رئيساً للجمهورية، وكيف كانت انطلاقة جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية التي تشارك مع محسن ابراهيم فيها، وعن حرب الجبل وحرب المخيمات.

6- جورج حبش: **الثوريون لا يموتون أبداً**، حاوره جورج مالبرينو، ترجمة عقيل الشيخ حسين، الطبعة الثانية، تقديم أنيس الصايغ، دار الساقي، بيروت 2011.

وفي هذا الكتاب، يروي جورج حبش تجربته في قيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ويتوقف عند اللحظة المفصلية في تاريخ القضية الفلسطينية، وهي لحظة الخروج من بيروت، وافتراق السبل بينه وبين «أبو عمار»الذي اختار الذهاب إلى تونس، بدل سوريا، وكان ذلك يعني بوضوح أنه يلقي النضال المسلح جانباً، ليتجه نحو الخيار الدبلوماسي.

7- جورج سعادة: **قصتي مع الطائف** حقائق ووثائق وملابسات ومعاناة سوء تنفيذ وخيبة أمل، مطابع الكريم الحديثة، جونية، لبنان 1998.

ويضمن النائب جورج سعادة كتابه وثائق مهمة، ومعلومات دقيقة عن تطورات وتناقضات تلك المرحلة.

8- جوزيف أبو خليل (سيرة ذاتية): **قصة الموارنة في الحرب**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة السابعة، بيروت 2010.

لقد تسلم جوزيف أبو خليل رئاسة تحرير صحيفة «العمل» الناطقة بلسان حزب الكتائب منذ عام 1968 وحتى أواخر عام 1988، عندما قررت قيادة الحزب إعفاءه من هذه المهمة بسبب رفضه تبعية حزب الكتائب للقوات اللبنانية. وقد روى في هذا الكتاب تجربته من موقع المقرب جداً من رئيس حزب الكتائب بيار الجميّل، واستمر إلى جانب إبنيه بشير وأمين، يشارك وينصح ويعارض في بعض الأحيان.

9- حسان حلاّق (الدكتور): **مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة 1936**، مناقشات جلسة المؤتمر والقرارات مع نصوص ووثائق المؤتمرات الوحدوية منذ عام 1920 إلى عام 1936، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت 1983.

------------------------: **التيارات السياسية في لبنان 1943 – 1952 مع دراسة للعلاقات اللبنانية – الدولية**، الدار الجامعية، بيروت 1988.

------------------------: **تاريخ لبنان المعاصر 1913 – 1952**، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية (مزيدة ومنقحة)، بيروت 1994.

------------------------: **قضايا العالم العربي**، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية (مزيدة ومنقحة)، بيروت 2007.

وفي هذه الكتب، يتناول الدكتور حسان حلاق بدقة متناهية مختلف جوانب تشكُّل اتجاهات التيارات السياسية في لبنان، دولياً وعربياً ومحلياً، ويوضح مدى التناقض بين الفئات والطوائف والأحزاب اللبنانية. وهذا التناقض يبرز خصوصاً في تحديد «هوية لبنان»، فبعض اللبنانيين يؤكد عروبة لبنان، بينما بعضهم ينكرها، وبعضهم يرى أن إسرائيل هي حليفة طبيعية له، بينما الآخرون يعتبرونها ألد أعدائهم. ويخلص الدكتور حلاق في دراسته «التيارات السياسية في لبنان 1943 – 1952»، إلى أنه طالما هذه التيارات السياسية الطائفية، هي من يتحكم بمصير لبنان، فإن الإستقرار السياسي مستحيل في المستقبل القريب، بسبب عدم الانسجام بين الطوائف اللبنانية المتناقضة الإتجاهات، وبسبب سيطرة المصالح الطائفية لمعظم الزعامات اللبنانية. وتعتبر هذه الدراسة أهم مصدر للمعلومات حول تاريخ لبنان الحديث والمعاصر.

10- حسن خالد (مفتي الجمهورية اللبنانية): **المسلمون في لبنان والحرب الأهلية محاضر إجتماعات قمة عرمون أثناء الحرب الأهلية**، دار الفتوى في الأحداث، دار الكندي، بيروت 1978.

تبرز هذه المحاضر الدور الوطني والقومي الكبير لسماحة المفتي حسن خالد، ومحاولاته الحثيثة للإبتعاد عن العنف، وانتهاج الإصلاح، والتقريب بين الأفرقاء المتخاصمين.

11- شارل حلو (رئيس الجمهورية اللبنانية): **حياة في ذكريات**، مقدمة غسان تويني،

دار النهار، الطبعة الثالثة، بيروت 1997.

يروي الرئيس شارل الحلو في هذه الذكريات أنه اكتشف منذ القمة العربية التي بدأ بها حكمه عام 1964: «مقدار ارتباط سياستنا العربية بسياستنا الداخلية». ويتحدث عن قضية «إتفاق القاهرة» الذي يشغل الحيز الأهم من المذكرات، لأنه كان ولا يزال الهمَّ الأعظم الذي يعذب الرئيس شارل حلو عذاباً عقلياً ونفسياً في آن واحد، رغم أن هذا الإتفاق لم يعطِ المقاومة الفلسطينية أكثر مما كانت قد أخذت على الأرض، لكنه أعطى الحكم اللبناني، في السياسة العربية وبسببها، أكثر مما كان في وسعه المحافظة عليه، من الأرض وعليها، لو لم يوقع الإتفاق فتأخرت بذلك الحرب الأهلية لتعود وتنفجر بعد حين. وعندها صار تطبيق اتفاق القاهرة، مطلب الذين كانوا يرفضونه.

12- عبد الله بو حبيب (سفير لبنان السابق في واشنطن): **الضوء الأصفر السياسة الأميركية تجاه لبنان**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة السادسة، بيروت 2006.

يتحدث السفير بو حبيب في هذا الكتاب عن تفاصيل السياسة الأميركية وخفاياها في لبنان، ويلقي الضوء على طريقة التفكير الأميركية في إدارة الأزمات وتوجيهها إلى مصلحتها العليا. وتكمن أهمية هذا الكتاب في احتوائه على سبعة عشر وثيقة سرية مهمة تساعد في فهم كثير من الوقائع الجارية في لبنان.

13- غسان شربل: **أين كنت في الحرب؟ إعترافات جنرالات الصراعات اللبنانية إيلي حبيقة – سمير جعجع – وليد جنبلاط – ميشال عون**، رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الثالثة، بيروت 2011.

حاور غسان شربل في هذا الكتاب أربعة رجال شاركوا في الحرب وفي فصولها الأكثر قسوة، وهم: إيلي حبيقة – سمير جعجع – وليد جنبلاط – ميشال عون، وقد ساهم كلٌ من موقعه في إضعاف الجمهورية الأولى، وتشابكت مصائرهم مع انطلاقة الجمهورية البنانية التي انطلقت من إتفاق الطائف عام 1990.

14- فؤاد بطرس **(المذكرات)**: المدخل لخليل رامز سركيس، إعداد أنطوان سعد، دار النهار، بيروت 2009.

من واقع تجربته في وزارة الخارجية في عهد الرئيس الياس سركيس، يروي

الوزير فؤاد بطرس تجربته في رسم سياسة لبنان في تلك الفترة، وكيف كانت العلاقات مع سوريا، ومع الولايات المتحدة الأميركية ويركز على مواقف الجبهة اللبنانية وخصوصاً موقف الرئيس كميل شمعون.

15- قبلان قبلان: **6 شباط 1984 ذاكرة وحدث**، قدم للكتاب دولة الرئيس نبيه بري، دار بلال للطباعة والنشر، بيروت 2010.

يستعيد المحامي الكاتب قبلان قبلان إلى الذاكرة في هذا الكتاب انتفاضة 6 شباط (فبراير) 1984 عندما قامت السلطة بتصعيد سياساتها القمعية التي بلغت حد الإرهاب الرسمي إعتباراً من تموز (يوليو) 1983، عبر مداهمات لمناطق الرمل العالي والأوزاعي والضاحية الجنوبية في بيروت، واستمرت بالتمادي بممارستها الفئوية حتى تمكنت الإنتفاضة الشعبية من إسقاط مواقع النظام وثكناته ومؤسساته الرسمية في السادس من شباط (فبراير) 1984.

16- كريم بقرادوني: **السلام المفقود عهد الرئيس الياس سركيس 1976 - 1982**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، طبعة جديدة وفريدة، بيروت 2010.

- -------------------------: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، طبعة جديدة، بيروت 2010.

في كتاب السلام المفقود يكشف كريم بقرادوني لأول مرة عن رسائل سرية تبادلها المسؤولون السوريون واللبنانيون والفلسطينيون وغيرهم، إضافة إلى محاضر الإجتماعات بين الرئيسين اللبناني والسوري سركيس والأسد. أما في كتابه: لعنة وطن، فيلقي الضوء على كثير من الوقائع التي اكتنفها الغموض، ويتوقف عند أهم المحطات التي كان لها أثر كبير في تغيير مجريات الأمور في لبنان ومحيطه: من إتفاق 17 أيار (مايو) إلى انتفاضة 12 آذار (مارس) إلى الإتفاق الثلاثي الذي عقدته سوريا بين الميليشيات اللبنانية.

17- محسن دلول: **حوارات ساخنة من كمال جنبلاط إلى رفيق الحريري**، رياض الريس للكتب والنشر، تحقيق يوسف مرتضى، بيروت 2007.

- -------------------------: **لبنان إلى أين؟ معضلة الطائفية والتحديات العربية والدولية**، رياض الريس للكتب والنشر، تحقيق يوسف مرتضى، بيروت 2007.

- -------------------------: **الطريق إلى الوطن ربع قرن برفقة كمال جنبلاط**، تقديم وليد جنبلاط وجان عبيد، حوار يوسف مرتضى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2010.

في هذه الكتب الثلاثة يتحدث محسن دلول عن تجربته السياسية منذ بداياته كصحافي ومستشار لوزير الداخلية آنذاك كمال جنبلاط ثم كنائب لرئيس الحزب التقدمي الإشتراكي لسنوات عديدة، ونائباً عن البقاع منذ عام 1991 وحتى عام 2005، وكان قد أصبح وزيراً للزراعة بعد الطائف لثلاث مرات، وكذلك وزير الدفاع في حكومات الرئيس رفيق الحريري بين عامي 1992 و1998، أيضاً لثلاث مرات، وتحتوي كتبه على معلومات مهمة تغطي فترة الدراسة بأدق تفاصيلها.

المصادر والمراجع المعربة:

وقد اعتمدت في هذه الدراسة على عدد من الكتب المعربة المهمة جداً، بهدف تنويع مصادر المعلومات وتعدد وجهات النظر فيها، ومن أبرز هذه الكتب:

1- كمال جنبلاط: «**من أجل لبنان**» Kamal Jounablatt pour le Liban، تعريب فيليب لابوسترل، الصادر سابقاً تحت عنوان "**هذه وصيتي**"، صادر عن الدار التقدمية، الطبعة الثانية، المختارة 2008.

وفيه يقول الزعيم كمال جنبلاط أن موفد الرئيس الأميركي إلى لبنان السفير دين براون قد خدعه عندما أوهمه أن القوات السورية "لن يتجاوزوا دير زنون"، وذلك عام 1976 كان يسعى إلى استدراج السوريين إلى كواليس السلام المقبل، عبر توريطهم في الأزمة اللبنانية، ويقول كمال جنبلاط حرفياً: "وهكذا، وكالعادة، كنا مخدوعي وضحايا القوى العظمى في هذه "المسألة الشرقية الشهيرة". وعندما قلقت إسرائيل من التدخل السوري، اتصل كيسنجر هاتفياً برابين قائلاً له: "أفلا تدرك ما يجري؟ دع الأمور تسير".

2- هنري كيسنجر: **مذكرات كيسينجر في البيت الأبيض 1968 – 1973**، مذكرات في أربعة أجزاء، ترجمة خليل فريحات، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، الطبعة الخامسة، دمشق 1999.

تتضمن هذه المذكرات الدور الذي لعبه هنري كيسنجر منذ تسلمه مهام مستشار الرئيس الأميركي لشؤون الأمن القومي، عام 1968، وبعدها وزير خارجية الولايات المتحدة، وفيها يروي بخط يده الأحداث التي عاشها من موقع المسؤولية بين عامي 1968 - 1977، وعلى وجه الخصوص قضية الشرق الأوسط وبالتحديد حرب عام 1973بين العرب وإسرائيل، وبالتفاصيل اليومية.

3- آلان مينارغ: **أسرار حرب لبنان من انقلاب بشير إلى حرب المخيمات الفلسطينية،** تعريب مجموعة من المترجمين بتنسيق غازي برو، المكتبة الدولية، بيروت 2006، وعنوانه بالفرنسية: Les Secrets De La Guerre Du Liban Du Coup d'État de Bachir Gémayel aux Massacres des Camps Palestiniens

وفيه يروي آلان مينارغ الأحداث، مراسل الحرب الكبير لإذاعة فرنسا في العالم العربي والذي كان مقيماً في لبنان لفترة تناهز خمسة عشر عاماً، معتمداً على وثائق غير منشورة كانت بحيازة الفرقاء اللبنانيين.

4- باتريك سيل: **الأسد الصراع على الشرق الأوسط،** تمت ترجمته في شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة العاشرة، بيروت 2007.

-------------------------: **رياض الصلح والنضال من أجل الاستقلال العربي،** ترجمة عمر الأيوبي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2010، وعنوانه باللغة الإنكليزية: **Riad El-Solh: The Struggle for Arab Independence and the Makers of the Modern Middle East**

الكاتب باتريك سيل (مراسل الأوبزرفر Observer في منطقة الشرق الأوسط لإثني عشر عاماً) يحاول في الكتاب الأول تصوير أحداث الصراع من وجهة نظر الحكم في دمشق، لكنه يؤكد أنه ليس سيرة ذاتية للرئيس السوري حافظ الأسد. أما في الكتاب الثاني، فيعمد باتريك سيل إلى سرد مواقف رياض الصلح، السياسي اللبناني الذي مثّلَ رجل الدولة العربي البارز وواصل نضاله حتى اغتياله عام 1951.

5- روبرت فيسك (مراسل التايمز Times حتى عام 1987، ومراسل الإندبيندنت Independent): **ويلات وطن صراعات الشرق الأوسط وحرب لبنان،** تُرجم بإشراف

محمود زايد، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثالثة، بيروت 1992.

لقد كان نقله للأخبار من لبنان خلال حربي 1978 و1982، تجربة جديدة ومقلقة للإسرائيليين، وخاصة تغطيته لمجازر صبرا وشاتيلا والتي قلبت الموازين أمام الرأي العام الغربي وكشفت الوجه الحقيقي لهذا الجيش الصهيوني. وفي اليوم الذي نشر فيه آخر مقال من السلسلة (التي يتألف منها هذا الكتاب) نظم الإتحاد الصهيوني مظاهرة احتجاج أمام مكاتب "التايمز" في لندن، ورفعوا فيها يافطات تقول بأن الجريدة "سلاح عربي سري جديد" وبأن منظمة التحرير ستكون المالك لجريدة التايمز.

6- فريد الخازن: **تفكك أوصال الدولة في لبنان 1967 – 1976،** ترجمة شكري رحيّم، دار النهار، الطبعة الثالثة، بيروت 2005، وعنوان الكتاب باللغة الإنكليزية: **The Break down of the State in Lebanon 1967 – 1976** / L.B. Tauris Publishers, London, New York, 2000

ويتطرق الكاتب فيه بأسلوب علمي – موضوعي، بالتفصيل للأزمة اللبنانية في سنوات ما قبل وبعد اندلاع الحرب اللبنانية في عام 1975، وله كتاب بعنوان: "الأحزاب السياسية في لبنان حدود الديمقراطية في التجربة الحزبية" صادر عام 2002.

7 ـ وللعميد الركن فؤاد عون كتاب بعنوان: "لبنان في ظل الحكومتين أيلول 1988 – تشرين الأول 1990"، صادر بالطبعة الثانية عام 2010، وفيه يتحدث المؤلف من موقع المشارك في الأحداث عن تلك الحقبة، ويتوقف عند حرب التحرير ولحظة انتهائها.

وكان لا بد، في هذه الدراسة، من الاعتماد على الوثائق والبيانات والمراسلات، وهذه الوثائق تنقسم إلى قسمين: وثائق منشورة، ووثائق غير منشورة:

أولاً: الوثائق غير المنشورة:

أما **الوثائق والبيانات والتقارير والمخطوطات غير المنشورة** الخاصة بالدراسة، فقد كان من الصعب جداً الحصول عليها، وقد قمت بالعديد من المحاولات حتى تمكنت من الحصول على بضع وثائق بريطانية من مكتبة نعمة يافث في الجامعة الأميركية في بيروت، ولكنها لا تغطي سوى الفصل الأول من هذه الدراسة وتعود للعام 1926. أما المخطوط الذي تمكنت من الحصول عليه من آل حيمور في البقاع والعائد

للمجاهد الشيخ طراف حيمور، فقد تمت استعادته من الأردن حيث أمضى الشيخ طراف عقوبة نفيه على يد الفرنسيين عام 1920، إثر معركة ميسلون.

وتسنى لي أخيراً الاطلاع على **الوثائق الأميركية المسربة والتي تم نشرها على موقع ال «ويكيليكس» WikiLeaks** على شبكة الانترنت، وانتقيت منها اثنتي عشرة وثيقة سرية، وضعتها في الملاحق، وتتضمن معلومات مهمة جداً وتتعلق بالأحداث والتطورات التي تتناولها فترة الدراسة من عام 1976 حتى عام 1990، وهي عبارة عن برقيات متبادلة بين السفارة الأميركية في بيروت والسفارة الأميركية في دمشق وبين وزارة الخارجية الأميركية وباقي السفارات الأميركية في دول المنطقة وأوروبا.

ثانياً: الوثائق المنشورة:

1- **الوثائق العربية للجامعة الأميركية في بيروت** / مكتبة نعمة يافث التذكارية بين عامي 1967 و1981، وتضم مجموعة لأهم الوثائق العربية السياسية، من تصاريح وخطب ومقابلات، وبيانات وبرامج حزبية، وغيرها من الوثائق الخاصة بالدول والأحزاب والشخصيات السياسية العربية. وهذه الوثائق تساعد في دراسة التطورات العربية السياسية المعاصرة.

2- **يوميات ووثائق الوحدة العربية** / مركز دراسات الوحدة العربية: 1982 – 1985 – 1986.

يشتمل هذا الكتاب على قسمين:

(أ) القسم الأول: يوميات الوحدة العربية، وغطى الأخبار المتعلقة بالوحدة العربية، ويشمل كل أوجه التعاون العربي على كل المستويات وفي شتى المجالات، ابتداءً بأبرز مظاهر الوحدة والتعاون على صعيد جامعة الدول العربية، والهيئات العربية المشتركة، وانتهاءً بالتصريحات الصادرة عن أي طرف عربي والمعبرة عن موقفه حيال أي موضوع أو حدث له صلة بأي وجه من أوجه الوحدة العربية ومقوماتها. وذلك لا يقتصر على الصعيد الرسمي، بل يتضمن أيضاً أخبار النشاطات على أنواعها على التنظيمات والهيئات والاتحادات المهنية والشعبية والنقابية.

(ب) القسم الثاني: وثائق الوحدة العربية، ويضم النصوص الوثائقية المتمثلة

بالبيانات والقرارات والتوصيات التي صدرت عن المؤتمرات العربية الرسمية، والبيانات المشتركة، والتصريحات الرسمية والأحاديث الصحافية التي تناولت مختلف أوجه التعاون العربي الرسمي وغير الرسمي.

3- **وثائق الحركة الوطنية اللبنانية،** بيروت 1975 – 1981.

4- **وثائق وصور العمليات الاستشهادية / المقاومة الوطنية اللبنانية 1982 – 1985،** شارك في إعدادها رفيق نصر الله، بيروت 1985.

5- **النصوص الكاملة لجميع الكلمات والمداخلات للهيئات الست والعشرين المشاركة في المؤتمر الوطني الأول لتجمع الهيئات الثقافية والإعلامية لدعم تحرير الجنوب** / صادرة عن المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، بيروت 1984.

6- **حزب الله المقاومة والتحرير من المنشأ إلى المقاومة** / سماحة الأمين العام السيد حسن نصرالله، 18 جزءاً، المركز العربي للمعلومات، بيروت 2006.

7- عماد يونس: **سلسلة الوثائق الأساسية للأزمة اللبنانية 1973 – 1984،** خمسة مجلدات، بيروت 1985:

المجلد الأول: ملامح الأزمة وانفجارها والدور الفلسطيني والدور المحلي.

المجلد الثاني: الأدوار الاقليمية في لبنان (الدور السوري والعربي والإسرائيلي).

المجلد الثالث: الأدوار العالمية وهي وثائق أميركية وأوروبية ووثائق المجلس الدولي والهيئة العامة للأمم المتحدة.

المجلد الرابع: مواقف الأطراف ومشاريع الحل.

المجلد الخامس: الحوار في سبيل الحل.

8- مسعود الخوند: **موسوعة الحرب اللبنانية ذاكرة وطن وشعب،** الجزء الخامس والسادس، أرشيف قسم الدراسات في دار كنعان Universal Company، بيروت 2006.

9- **محاضرات جامعة الروح القدس - الكسليك: أبعاد القومية اللبنانية،** بيروت 1970، شارك فيها: أنطوان قازان – كمال يوسف الحاج – نقولا زيادة – كمال الصليبي ونجيب جمال الدين.

سادساً: فصول الدراسة

توزعت هذه الدراسة على ستة فصول، وذلك حسب التسلسل الزمني:

الفصل الأول: **مدخل عن التيارات السياسية والطائفية في لبنان 1943 - 1975.**

الفصل الثاني: **مواقف القوى السياسية من التدخل العسكري السوري في لبنان في عهد الرئيس الياس سركيس 1976 – 1982.**

الفصل الثالث: **أثر السياسة الدولية والعربية على التيارات السياسية في لبنان.**

الفصل الرابع: **التيارات السياسية اللبنانية في ظل الاحتلال الإسرائيلي للبنان في عهد الرئيس أمين الجميل 1982.**

الفصل الخامس: **صعود المقاومة السياسية والعسكرية في لبنان 1982 – 1985.**

الفصل السادس: **مواقف القوى السياسية اللبنانية من قيام الحكومتين اللبنانيتين ومن اتفاق الطائف 1988 – 1989.**

وقد أنجزت هذه الدراسة بخاتمة واستنتاجات، وأرفقتها بملاحق وثائقية، وقائمة بالمصادر والمراجع، وفهرس للموضوعات.

الفصل الأول:

مدخل عن التيارات السياسية والطائفية في لبنان 1975 - 1943

أولاً: الانتداب الفرنسي وترسيخ الانقسام الطائفي في لبنان 1920-1943

إن جذور الأزمات في لبنان والمنطقة العربية تمتد إلى تلك الحقبة الأخيرة من حكم الدولة العثمانية حيث بدأ التغلغل الإستعماري الأوروبي في القرنين التاسع عشر والعشرين عندما استطاع الغرب تدريجياً أن يصفي، لأول مرة في التاريخ، الكيان العربي الإسلامي الموحد نهائياً، بعد أن كان سكانه يعيشون موحدين في دولة واحدة، ولم يعرفوا الحدود القطرية أبداً.

بدأ ذلك مع غزوة نابليون بونابرت لمصر عام 1799، وحصاره لمدينة عكا، حيث عاد المسلمون بالذاكرة إلى مرحلة الحملات الصليبية في حين سارع الموارنة في جبل لبنان لإمداد جيشه بالمؤن، واعتبروه "مخلص النصارى في الشرق"[1]. ومع أن نابليون هزم إلا أن انعكاسات حملته على الجبل حولت الصراعات العائلية ذات الطابع الإقطاعي إلى صراع حقيقي ذي طابع طائفي[2].

وجاءت سيطرة إبراهيم باشا مدعوماً من فرنسا على بلاد الشام عام 1831، والتغييرات التي نتجت عن سياسته الإصلاحية، التي كرست المساواة بين رعايا دولته، فأعطت للموارنة حقوقاً في التجنيد والوظائف[3]، الأمر الذي أثار نقمة الدروز أمراء الجبل، وعرضهم لبطش الأمير بشير الثاني، ونفي مشايخهم إلى حوران، حيث بقوا

1- كمال الصليبي: **تاريخ لبنان الحديث**، دار النهار للنشر، الطبعة الثالثة، بيروت 1972، ص 51.

2- جورج قرم، **لبنان المعاصر تاريخ ومجتمع**، المكتبة الشرقية، ترجمة حسان قبيسي، بيروت 2004، ص 80 و81.

3- سليمان تقي الدين، **المسألة الطائفية في لبنان الجذور والتطور التاريخي**، دار ابن خلدون، ص 129. أيضاً: كمال جنبلاط، **حقيقة الثورة اللبنانية**، الدار التقدمية، المختارة، الطبعة الرابعة، 1987، ص 153.

فيها، إلى أن هزم إبراهيم باشا عام 1840، فعادوا إلى قراهم ليجدوها قد نكبت، ونشبت الفتن بينهم وبين الموارنة من عام 1840 حتى 1843. عندها تدخلت الدول الأوروبية لدى الباب العالي لإنشاء نظام القائمقاميتين، وقسم الجبل إلى إقليمين منفصلين لكل من الموارنة والدروز[1].

ومع تجدد الحملة الإستعمارية الفرنسية على بلاد الشام، نشبت فتنة عام 1860 فأحدثت المجازر بحق المسيحيين في دمشق وجبل لبنان، وسارعت فرنسا لإرسال أسطولها البحري بقيادة الجنرال دوتبول الذي حاول التوجه إلى دمشق بحجة حماية المسيحيين فيها، لكن فؤاد باشا (وزير الخارجية العثماني) [2]، قطع عليه الطريق عبر إجراءات صارمة بحق المتورطين في الفتنة، فأفشل بذلك أهداف فرنسا الساعية للسيطرة على سوريا، وإقامة حكومة برئاسة عبد القادر الجزائري، تكون تابعة لها. وجرى التوافق على إنشاء نظام المتصرفية الذي أعطى لجبل لبنان، الإستقلال الذاتي عام 1861، وقلب ميزان القوى في الجبل لصالح الموارنة[3].

إنتهت الحرب العالمية الأولى عام 1918 بهزيمة السلطنة العثمانية، وكان العرب قد شاركوا في تلك الحرب إلى جانب جيوش الحلفاء، ضد الدولة العثمانية، استناداً إلى إتفاق الحسين – مكماهون، والوعد البريطاني لهم بإقامة مملكة عربية تشمل كل الولايات العربية، بما في ذلك سوريا الكبرى[4]. ليتبين للعرب لاحقاً أنهم الخاسر الأول، بعد أن تمت تجزئة منطقتهم بين المنتصرين عبر إتفاقية سايكس – بيكو، وعبر وعد بلفور لليهود بإقامة دولة لهم في فلسطين، وخابت آمالهم بالإستقلال عندما أقدم

1- حنا زيادة، **دوّامة الدم الطائفية وبناء الوطن في لبنان**، ترجمة لمى بوادي ونغم سفراوي، الدار العربية للعلوم، بيروت 2010، ص 77.

2 - جورج أنطونيوس: **يقظة العرب تاريخ حركة العرب القومية**، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، دار العلم للملايين بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، قدم له نبيه أمين فارس، الطبعة الثانية، بيروت – نيويورك 1966.

3 - فواز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت 2008، ص 60 و61.

4 - مارينا ت. بانتشكوفا، **جذور الأزمة اللبنانية والعدوان الاستعماري على سورية**، ترجمة وتقديم أحمد فاضل، دار المنارة للدراسات والترجمة والنشر، سوريا، اللاذقية 1991، ص159 و160.

الجنرال غورو بعد مؤتمر سان ريمو عام 1920 على إحتلال دمشق، ومن ثم إعلان دولة لبنان الكبير بعد أن ألحق المدن الساحلية، والأقضية الأربعة بجبل لبنان، فيما عمل على تقسيم سوريا إلى أربع دويلات طائفية. رفض المسلمون الإلتحاق القسري بكيان لبنان الكبير واستمروا يطالبون بالوحدة مع سوريا، بينما رحّب الموارنة بهذا القرار الذي حقق لهم مطالبهم التي طالما سعوا إليها[1(*)].

لقد تم إعلان دولة لبنان الكبير بقرار من الجنرال غورو المفوض السامي الفرنسي عام 1920 وليس من مؤتمر الصلح، الذي أقر الانتداب الفرنسي على سوريا

1- (*) انظر المصادر التالية:

- كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، دار النهار للنشر، الطبعة الثالثة، بيروت 1972، ص 51.
- مارون رعد: **لبنان من الإمارة الى المتصرفية (1840 – 1861)**، دار نظير عبود، 1993 (محاضرات).
- عادل إسماعيل، **الفتن الطائفية وحروبها في لبنان أسبابها وأسرارها**، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت 2007، ص 297.
- عبد العزيز محمد عوض: **الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864 – 1914**، قدم له الدكتور أحمد عزت عبد الكريم مدير جامعة عين شمس، دار المعارف بمصر، رسالة قدمت لقسم التاريخ بكلية الآداب (جامعة عين شمس) للحصول على درجة الماجيستير، ص 331 القاهرة 1969.
- جوناثان راندال، **حرب الألف عام في لبنان أمراء الحرب المسيحيون المغامرون الإسرائيليون**، ترجمة أفندي الشعار، دار المروج، 1984، ص 58.
- موسى إبراهيم، **تاريخ لبنان الحديث والمعاصر من عهد الإمارة إلى اتفاق الدوحة**، دار المنهل اللبناني، بيروت 2011، ص 51.
- عبدالله ابراهيم سعيد: **أشكال الملكية وأنواع الأراضي في متصرفية جبل لبنان وسهل البقاع 1861 – 1914**، دراسة مقارنة في التاريخ الريفي استناداً الى وثائق أصلية، سلسلة التاريخ الريفي (1)، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت 1995، ص 48.
- طراف حيمور، مخطوط لم ينشر عن أحداث البلاد العربية 1914 – 1920، من محفوظات آل حيمور في القرعون – البقاع الغربي.
- ساطع الحصري: **يوم ميسلون صفحة من تاريخ العرب الحديث**، دار الكشاف بيروت 1948، ص23.
- فيليب حتي: **لبنان في التاريخ منذ أقدم العصور التاريخية إلى عصرنا الحاضر**، ترجمة أنيس فريحة ومراجعة نقلا زيادة، مؤسسة فرانكلين المساهمة للطباعة والنشر، بيروت – نيويورك 1959 ودار الثقافة للطباعة والنشر، ص 537 – 538.

ومن ضمنها لبنان [1]. وأصدر غورو قرارات أخرى تتعلق بقيام دولة للدروز ودولة للعلويين، وأخرى للطائفة السنية تشمل دمشق وحلب وحمص وحماة ودير الزور، وجعل لواء الإسكندرون منطقة ذات نفوذ أرثوذكسي، مما أثار استغراباً لدى بعض الموارنة فتساءلوا عن الدوافع التي حملت فرنسا، الدولة الصديقة حامية الموارنة، أن لا تقيم لهم دولة مسيحية في حين خصت الطوائف الأخرى كلاً منها بدولة خاصة بها دون أن يطالب أحدٌ من أبنائها بذلك.

ليتبين لهم أن فرنسا كانت مستعدة لمساومة الحركة القومية، عبر المفوض السامي دي جوفنيل، (مثالاً)، عن استعدادها لإلغاء قرار الجنرال غورو شرط إيقاف الثورة السورية في حوران، وباقي المناطق[2]، أي أن سياسة الضم والإلحاق التي اتبعتها فرنسا كانت لتمزيق الحركة القومية، والحقيقة هي أن لبنان لم يكن وحده الذي فرضت عليه حدوده فرضاً ضد إرادة أكثرية سكانه، فهو مثله مثل البلدان العربية الأخرى (سوريا، الأردن، فلسطين، العراق) التي أنشأتها عملية التجزئة[3].

إلا أن الانقسام الحاد كان حول هوية لبنان، فبينما كان الكثير من مسيحيي جبل لبنان يعتقدون أن لبنان جزء من الحضارة الغربية، وأنه ليس عربياً على الإطلاق وإن تكلم بنوه اللغة العربية. استمر المسلمون ينهجون منهجاً وحدوياً، واعتبروا أن لبنان جزء لا يتجزأ من العالم العربي مثله مثل غيره من البلدان العربية الأخرى[4].

وقد رفض المسلمون ربط أنفسهم بالدولة الجديدة، فقاطعوا الدخول في الوظائف الحكومية، وعندما قرر الانتداب إجراء إحصاء رسمي أولي في العام 1922 للتثبت من حجم كل الطائفة والتحضير لانتخاب مجلس تمثيلي رفضوا التعاون ولم يشترك فيه غالبية المسلمين، وبالرغم من ذلك فقد أسفر الإحصاء عن عدد يكاد يكون متقارباً بين المسلمين والمسيحيين.

1 - بشارة الخوري: **حقائق لبنانية**، الدار اللبنانية للنشر الجامعي، الطبعة الثانية، (ثلاثة أجزاء)، بيروت 1983، ص 309. فيليب حتي: **لبنان في التاريخ منذ أقدم العصور التاريخية إلى عصرنا الحاضر**، ص 593. أيضاً خير المر: تاريخ زحلة السياسي 1860 – 1920، د.ن.، زحلة 2003، ص 448.

2 - عادل إسماعيل، **الفتن الطائفية وحروبها في لبنان أسبابها وأسرارها**، ص 167 و168.

3 - فواز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف**، ص 127.

4 - حسان حلاق، **تاريخ لبنان المعاصر 1913-1952**، دار النهضة العربية، بيروت 1985، ص 108.

وأصدر غورو قانوناً انتخابياً جديداً بعد أن حل «اللجنة الإدارية» عام 1922، دعا بموجبه الناخبين لانتخاب (30) عضواً يمثلون المناطق والطوائف. وقد توزعت المراكز طائفياً على النحو التالي: (10) مقاعد للموارنة، (6) مقاعد للسنة، (5) مقاعد للشيعة، (4) للروم الأرثوذكس، (2) للدروز، مقعد واحد للأقليات [1].

واستمر المسلمون في هذه الفترة بمقاطعة الانتخابات بسبب موقفهم من الوحدة السورية[2]، لكن عندما حاول بعضهم الترشح للانتخابات بدأت السلطات الفرنسية بمحاربتهم بسبب ميولهم المعادية للانتداب، كما حذرهم المستشار الإداري الفرنسي من متابعة ترشيحهم، وكان من بين المرشحين محمد جميل بيهم الذي أفهمه المستشار صراحة أن الإدارة الفرنسية ستعمل على إسقاطه وإن فاز [3].

• إعلان الجمهورية اللبنانية 1926

في الثاني من كانون الأول (ديسمبر) 1925 وصل إلى المنطقة مفوض فرنسي جديد هو هنري دي جوفينيل H. de Jouvenel، وكانت الثورة السورية في أوجها، وانقسامات اللبنانيين مستمرة معها أو ضدها.

وقد حاول "دي جوفينيل" دعوة المجلس اللبناني إلى وضع دستور للبلاد في أيار (مايو) 1926 وإلى منح اللبنانيين حق اختيار حاكم لهم من الشعب، وشكل لجنة وجهت (12) سؤالاً إلى قادة البلاد لأخذ آرائهم في مواد الدستور المقترح. ولقد رفض المسلمون الإجابة على هذه الأسئلة بسبب رفضهم الاعتراف بصيغة لبنان الكبير ولاستمرار مطالبتهم بالوحدة السورية على قاعدة اللامركزية[4]، هكذا رد المسلمون في بيروت وصيدا وطرابلس وبعلبك وجبل عامل، عبر مضابط قدموها لرئيس المجلس (النيابي)

1 - بشارة الخوري: **حقائق لبنانية**، الجزء الأول، مصدر سابق، ص309. فيليب حتي: **لبنان في التاريخ منذ أقدم العصور التاريخية إلى عصرنا الحاضر**، ص 596.

2 - فيصل جلول: **في إطار مقاومة الفرنسيين في البقاع المجد للقادة والأقارب وللمناضلين النسيان**، المسيرة: شهرية ثقافية عربية، العددان 13 و14، المجلد الثاني، كانون الثاني (يناير) – شباط (فبراير) 1981.

3 - حسان حلاق: **تاريخ لبنان المعاصر 1913 - 1952**، مرجع سابق، ص 112 و 113.

4 - المرجع نفسه، ص 118.

التمثيلي. وتشير برقية رقم (220) مرسلة بتاريخ الرابع من آذار (مارس) 1926 من نائب القنصل البريطاني العام في بيروت إلى السير شامبرلاين في وزارة الخارجية البريطانية يخبره فيها أن اندفاع المسلمين نحو الوحدة مع سوريا ما زال مستمراً [1].

ويقول الدكتور حسان حلاق: «لقد كان تاريخ لبنان المعاصر وبالذات منذ عام 1918 سجلاً حافلاً من الاتجاهات السياسية المتناقضة فلم يشهد لبنان منذ تلك الفترة اتجاهاً سياسياً موحداً لكافة المشكلات والقضايا اللبنانية أو القومية، إنما كانت كل فئة حزبية أو طائفية تعبر عن اتجاه سياسي مناقض للاتجاه الآخر». ومهما يكن من أمر، ففي الثالث والعشرين من أيار (مايو) أقرَّ الدستور في المجلس النيابي وقد كرس وجود الانتداب الفرنسي واتخذ العلم الفرنسي علماً للبنان وأكد على حدود لبنان الكبير، كما جعل اللغة الفرنسية لغة رسمية للجمهورية اللبنانية إلى جانب العربية، واعترف بالطائفية وكرسها[2].

• الثورة السورية الكبرى 1925 – 1927

بقي مطلب وحدة لبنان وسوريا (بالإضافة إلى باقي المناطق السورية التي فصلتها معاهدة "سايكس بيكو" عن سوريا الطبيعية) مطلباً إسلامياً في الغالب، كما كان مطلب فئة من المسيحيين العروبيين[3].

امتدت ثورة جبل العرب، غرباً نحو الجولان، ومنه نحو وادي التيم (حاصبيا وراشيا) ولم تكن تلك الحدود التي اصطنعها الانتداب الفرنسي، عائقاً أمام امتداد هذه الثورة نحو لبنان[4].

وشملت مناطق البقاع وبعلبك والهرمل وعكار، وخاض الثوار في الفالوج (شمال

---

1 - برقية رقم 220 مرسلة في الرابع من آذار (مارس) 1926 من نائب القنصل العام في بيروت مايرز الى السير شامبرلان يخبره أن اندفاع المسلمين نحو الوحدة مع سوريا ما زال مستمراً: F.0.406/57, [E1779/146/89], No. 220, March4, 1926.

2 - حسان حلاق: **مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة 1936** مناقشات جلسة المؤتمر والقرارات مع نصوص ووثائق المؤتمرات الوحدوية منذ عام 1920 إلى 1936، الدار الجامعية، بيروت 1983، ص 5.

3 - Alfons Jolfre: **Le Mandat Français sur la Syrie et le Grand Liban**, Lyon, Paris 1924, P. 32.

4 - **أحداث الثورة السورية الكبرى كما سردها قائدها العام سلطان باشا الأطرش 1925-1927**، دار طلاس، دمشق 2007، ص 160. أيضاً برقية رقم 212 : .Le 17 Fevrier, 1926، F.0.406/57

راشيا) معركة منتصرة بقيادة شكيب وهاب حيث أبادت فرقة فرنسية كاملة، تؤكد ذلك البرقية رقم (68) المرسلة بتاريخ الخامس من تموز (يوليو) عام 1926، من القنصل العام البريطاني في بيروت إلى السير أوستن شامبرلاين، يتحدث فيها عن تلك الثورة وما تسببه تلك العمليات العسكرية من قلق لسلطات الانتداب[1]. وبالرغم من أن زيد الأطرش أذاع بياناً يطمئن فيه المسيحيين فقد عمدت سلطات الانتداب للتفرقة الطائفية، وبدأت بتسليح الموالين لها من المسيحيين للوقوف ضد الثورة. ولقد تجلى التعاون بين الموارنة والفرنسيين بتشكيل عصابات في زحلة وجزين، واشتراكهم في معارك ضد الثوار، وتشجيع الشبان على تشكيل عصابات، مثل عصابة مخايل أبو طقة، ومخايل بو عينين في زحلة، وعصابة غطاس وبطرس كرم في زغرتا وغيرها من العصابات التي اشتركت في معارك راشيا وكوكبا[2]. وفي برقية رقم (213) مرسلة بتاريخ الواحد والعشرين من شباط (فبراير) عام 1926، من القنصل البريطاني في بيروت إلى السير أوستن شامبرلاين في وزارة الخارجية البريطانية، يؤكد فيها أن المندوب السامي الفرنسي دي جوفينيل وفي محاولة منه لتطويق امتدادات الثورة السورية، اقترح على لجنة الانتداب في عصبة الأمم إقامة نظام فيدرالي لسوريا ولبنان، تحت الوصاية الفرنسية على طريقة الأقاليم السويسرية، مما أغضب البطريرك الماروني الذي اعتبر أن ذلك سيصب في مصلحة المسلمين ويزيدهم إصراراً على مطلب الوحدة مع سوريا. وكان ذلك سبباً في إعطاء الثورة طابع الصراع الطائفي مما ساهم في تعميق الانقسام بين اللبنانيين، لأن البعض اعتبرها خطراً على الكيان، والبعض الآخر رأى فيها تجسيداً لآماله في تحقيق الوحدة السورية[3].

---

1 - برقية رقم 68 بتاريخ 5 تموز (يوليو) 1926 مرسلة من القنصل العام ساتو Satou الى السير أوستن شامبرلان يتحدث فيها عن الخسارة الفادحة التي لحقت بالكتيبة الفرنسية في كمين نصبه لها الثوار في الفالوج شمال راشيا في البقاع الغربي: .F.0.406/58 [E4273/12/89], No. 68, July 5, 1926

2 - هدى رزق، **لبنان بين الوحدة والانفصال 1919-1927**، بيان للتوزيع والنشر، بيروت 1998، ص 87.

3 - برقية رقم 213 مرسلة بتاريخ 21 شباط (فبراير) 1926 في بيروت، من القنصل بالوكالة مايرز Mayers الى السير أوستن شامبرلان عن غضب البطريرك الماروني من موقف المندوب السامي دي جوفينيل حول عبارة استعملها في تقريره إلى لجنة الانتداب في عصبة الأمم عن نظام فيدرالي لسوريا ولبنان تحت الوصاية الفرنسية على طريقة الأقاليم السويسرية: F.0.406/57 [E1569/146/89]K No. 213, February 21st, 1926.

ثانياً: الأزمات اللبنانية من الاستقلال عام 1943 إلى ثورة عام 1958

(أ) عهد الرئيس بشارة الخوري 1943 – 1952

خلال الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945) وبعد دخول الجيش الألماني إلى فرنسا وتشكيل حكومة المارشال بيتان التي عرفت بحكومة فيشي الموالية للألمان، كان البريطانيون في سوريا ولبنان يدعمون الفرنسيين الأحرار في هذه الحرب من ضمن المخططات الاستراتيجية الهادفة للحلول مكان الفرنسيين في السيطرة على مقدرات هذين البلدين، وفي هذه الأجواء كانت رسالة الجنرال كاترو التي تولت طبعها السفارة البريطانية في القاهرة إعلاناً صريحاً بالاعتراف باستقلال سوريا ولبنان وإبدال الانتداب بمعاهدة تحالف مع فرنسا[1].

جاء إعلان الاستقلال في بيان كاترو ضربة أليمة للتيار الطائفي المنادي بضرورة بقاء الانتداب الفرنسي على أرض لبنان، وكان هذا الفريق يرهن مستقبله السياسي على بقاء الجيوش الفرنسية في لبنان، ويبالغ في تخوفه من زوال الانتداب: «لا سبيل لبقاء المسيحيين في لبنان المستقل إلا بضمانة أجنبية – فرنسية بالدرجة الأولى – لمنع المسلمين من ابتلاعه أرضاً وشعباً»[2].

عرف الانكليز كيف يستغلون بيان كاترو الاستقلالي إلى أقصى حد، ونجحوا بضرب الفرنسيين ببعضهم بين أحرار وموالين لحكومة فيشي، كما نجحوا في عزل التيارات الموالية للفرنسيين وألبوا ضدهم تيارا مارونياً فأسقطوا من يدهم ورقة الابتزاز الطائفي التي برعوا في استخدامها، فبرزت إلى الساحة اللبنانية معارضة ذات طابع شمولي ووطني لا تقتصر على الرفض التقليدي الإسلامي للانتداب، والدعوة للوحدة مع سوريا، بل تمكنت هذه المعارضة ولأول مرة أن تنقل المعركة الوطنية إلى قلب المناطق المارونية: وإلى مقر هذه الطائفة في بكركي، وأن تجمع فيه ممثلين لكافة الطوائف وللقوى الوطنية المعارضة للانتداب. وذلك تحت رعاية بطريرك الموارنة أنطوان عريضة بالذات. وأبرز ما قاله البطريرك في هذا المؤتمر في الخامس والعشرين من

1 ـ مسعود ضاهر، **لبنان الاستقلال، الميثاق والصيغة، التاريخ الاجتماعي للوطن العربي**، معهد الانماء العربي، بيروت 1977، ص 123.

2 ـ المرجع نفسه، ص 126.

كانون الأول (ديسمبر) عام 1941: «نريد استقلالا مبنياً على المساواة بالحقوق تأخذ كل طائفة فيه حقوقها بنسبة أهميتها» وأضاف: «نريد الائتلاف مع المجاورين لنا في الشرق ومع كل الدول الذين لنا علاقة معهم، لا سيما مع دول فرنسا وانكلترا وأميركا»[1].

لجأ كاترو إلى آخر محاولة سياسية – طائفية يتعلق عليها مصير الانتداب والنفوذ الفرنسي بالذات، وسعياً منه لفرط عقد المعارضة التي تشكلت في مؤتمر بكركي، عمل على إقالة النقاش لإرضاء البطريرك عريضة وتعيين أيوب ثابت لإرضاء التيار الطائفي الرافض لعروبة لبنان، وإثارة حفيظة الطوائف الإسلامية المتآلفة في مؤتمر بكركي[2].

- **أزمة المرسومين (49) و (50)**

أصدر رئيس الجمهورية أيوب ثابت في السابع عشر من حزيران (يونيو) 1943 مرسومين تشريعيين، يحمل الأول رقم (49) وحدد فيه عدد النواب بـ(54) نائباً: 32 مقعداً للمسيحيين و 22 للمسلمين أما المرسوم الثاني، الذي يحمل رقم (50) فقد تعلق بتوزيع عدد النواب على المناطق ومن هنا اتضحت ملامح الخطة الفرنسية، لكن صمود المعارضة أجبر كاترو على إقالة حكومة أيوب ثابت، وأسندت رئاسة الحكومة إلى بترو طراد.

توالت مواقف المسلمين الرافضة لهذين المرسومين وعقدوا مؤتمر الطوائف الإسلامية في "نادي صحيفة اتحاد الشبيبة الاسلامية" في الواحد والعشرين من حزيران (يونيو) 1943 برئاسة المفتي محمد توفيق خالد، وهدد عبد الحميد كرامي بالانفصال عن لبنان إذا لم يكن لبنان عربياً ومن صميم بلاد العرب، وتدخل رئيس وزراء مصر مصطفى النحاس باشا دعماً لمسلمي لبنان[3] وطلب من كاترو عند تشكيل المجلس النيابي الجديد إعطاء الطوائف المسيحية (29) مقعداً والاسلامية (25) مقعداً. هنا دعا المفوض السامي هللو الوزير البريطاني سبيرز للإشتراك في حل الأزمة وأيدت القيادات الإسلامية في الواحد والثلاثين من تموز (يوليو) 1943 مرسوماً حدد فيه عدد

1 ـ فواز طرابلسي: **تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف**، مرجع سابق، ص 174.

2 ـ مسعود ضاهر، **لبنان الاستقلال، الميثاق والصيغة، التاريخ الاجتماعي للوطن العربي** مرجع سابق، ص 138 و 139.

3 ـ حسان حلاق: **التيارات السياسية في لبنان 1943 - 1952 مع دراسة العلاقات اللبنانية العربية والعلاقات اللبنانية والدولية**، الدار الجامعية، 1988، بيروت،، ص 174 و 175.

النواب بـ (55): (30) مقعداً للمسيحيين و (25) مقعداً للمسلمين[1].

لقد تجاذب الساحة السياسية في لبنان عام 1943، تياران أساسيان: أولهما: يدعو إلى زوال عهد الانتداب. وثانيهما يدعو إلى بقائه. وكان مفهوم الاستقلال اللبناني يستند أيضاً إلى هذين التيارين: استقلال مدعوم من الغرب ويعادي العرب. واستقلال مدعوم من العرب ولا يعادي الغرب، وفي هذه الأجواء جرت الانتخابات، وبدأت الكتلة الوطنية بزعامة إميل إده ومدعومة من فرنسا تنشط في مختلف المناطق اللبنانية، بينما بدأت بريطانيا تدعم الكتلة الدستورية التي يرأسها الشيخ بشارة الخوري. واتخذت الانتخابات طابع الصراع بين دعاة العزلة ودعاة الاتحاد العربي، وانتهت بفوز الكتلة الدستورية وكان واضحاً أن ما رجّح فوزها هي مراكز الأطراف والمناطق والأرياف، حيث استقطب شعار الاستقلال والتعاون مع الدول العربية جماهير التيار العروبي في لبنان[2].

• الميثاق الوطني.. ومشكلة الهوية والكيان.. مواقف وآراء

كانت المسألة السياسية التي واجهها رياض الصلح وبشارة الخوري تتعلق بمقدار التسوية التي يستطيع كل منهما الإقدام عليها لتشارك السلطة. وقد استند تفاهمها إلى: قبول المسلمين بلبنان الكبير وحدود عام 1920 الموسعة، والقبول المسيحي بانتماء لبنان إلى الأسرة العربية، وتخلي المسلمين عن مطلب الوحدة مع سوريا، مقابل السعي للمطالبة بحقوق متساوية مع الموارنة في السلطة. ووافق بشارة الخوري بدوره على أن يتخلى المسيحيون عن الحماية والامتيازات التي طالما منحتها لهم فرنسا[3].

ما كان التحالف بين رياض الصلح وبشارة الخوري ليتم، ويعطي النتائج ذاتها لو لم يدعمه الجنرال سبيرز. وكان رياض الصلح وسبيرز قد توصلا إلى تفاهم سياسي ودرجة من الاتفاق الاستراتيجي قبل سنة من ذلك ولكن وجدا أن من الحكمة عدم الإفصاح عنه[4].

1 - ألبير منصور، **موت جمهورية**، دار الجديد، بيروت 1994، ص 34.

2 - مسعود ضاهر، **لبنان الاستقلال الميثاق والصيغة**، مرجع سابق، ص 142. أيضاً حسان حلاق، **التيارات السياسية في لبنان 1943 – 1952**، مرجع سابق، ص 96.

3 - باتريك سيل، **رياض الصلح والنضال من أجل الاستقلال العربي**، الدار العربية للعلوم ناشرون، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، بيروت 2010، ص 509. أيضاً: Georges Corm: **Géopolitique du Conflit Libanais**, Paris, Edition la Découverte, 1986, P. 59 – 79.

4 - المرجع نفسه، ص 508.

أنتخب بشارة الخوري رئيساً للجمهورية في 21 أيلول (سبتمبر) 1943، واشتهر اسمه أنه مهندس الاستقلال اللبناني بشكل عام وكلف رياض الصلح رئيساً للحكومة، ونال البيان الوزاري الذي ألقاه الصلح تأييد البرلمان والبلاد.

كان الاستقلال ظاهرياً وعلى أرض الواقع بقي لبنان في تبعية كاملة اقتصادياً للغرب وانتساب لفظي للعروبة، مع الإبقاء على الطائفية التي أرسى قواعدها الفرنسيون.

«فالصيغة اللبنانية الفريدة» التي قامت ركائزها على الميثاق الوطني 1943، جاءت تحقق آمال البرجوازية اللبنانية، من الطوائف كافة، انفتحت على الشرق كي تعزز مواقعها المالية، خاصة البترولية منها.. ويقول مسعود ضاهر: «الوجوه التقليدية لا تتبدل إلا نادراً، وإذا ما تبدلت فالوجه الجديد هو من داخل العائلة... لذا فالتبديل الحاصل في برلمان 1943، تبدل فوقي في ولاء النواب القدماء – الجدد الذين مثلوا الأرياف اللبنانية طيلة عهد الانتداب. إنه تبدل الولاء من الفرنسيين إلى الانكليز...». فالبرجوازية كانت مزدوجة الارتباط بين الغرب والداخل العربي لذا حاولت طبع المعركة بشعار «لا غرب ولا شرق» الذي كان من أبرز بنود «الميثاق»[1].

ويقول الرئيس شارل حلو: «فقد كانت بريطانيا عام 1943، تضع جميع إمكاناتها للدفاع بكل الأساليب عن الحق اللبناني... وكان أحد شبابنا يقول بشيء من الطرافة والدعابة: «لسنا أحراراً في ألا نكون مستقلين». كان ميشال شيحا الذي ناضل في الصف الأول من أجل الاستقلال قد أسرّ إليّ: «وعلى كل حال، فلن نستطيع أن نكون في شرق يخضع للنفوذ البريطاني، أشبه بوكالات تجارية فرنسية في الهند»[2].

ويقول ألبير منصور عن الميثاق: «نفي مزدوج لعلاقتين دون التعرض لأساسهما: الهوية والكيان. تخلى المسيحيون عن علاقتهم بفرنسا والحماية الأجنبية مقرين لفظاً وظاهراً بوجه عربي للبنان وتخلى المسلمون عن الوحدة مع سوريا مقرين مؤقتا بالكيان اللبناني. بقيت مسألة الهوية عالقة كما مسألة الكيان. بقي المسيحيون مشدودين إلى وهم انعزال، والمسلمون إلى وهم وحدة واتحاد. مكابران، هذا يرفض الهوية وذاك يرفض الكيان. وفي الرفضين انفتاح دائم على كل مغامرة، كي لا نقول مؤامرة، تنفخ رياحها

1 - مسعود ضاهر، **لبنان الاستقلال الميثاق والصيغة**، مرجع سابق، ص 146 و 147.

2 - شارل حلو، **حياة في ذكريات**، دار النهار، الطبعة الثالثة 1997، ص 81.

من خارج... الميثاق الوطني الذي أسس الجمهورية الأولى أبقى مسألتي الهوية والكيان عالقتين مشرعتين على كل رياح وافدة»[1].

وفي معرض دفاعه عن رياض الصلح وقبوله بالميثاق الوطني وتضحيته بمبادئه الوحدوية العربية يقول الرئيس تقي الدين الصلح: «أما فيما يختص بمنصب رئاسة الجمهورية فإن رياض الصلح قبل أن تكون للموارنة بشكل مؤقت ريثما يطمئنوا إلى مصيرهم، كما قبل أن تكون الرئاسة الأولى لهم «لئلا تقوم إسرائيل المسيحية عام 1943 قبل قيام إسرائيل الصهيونية عام 1948 لأن عدم إعطاء الاطمئنان للمسيحيين سيؤدي بهم إلى انشاء دويلة طائفية تكون خنجراً في جنب سوريا والعرب»[2]. أما بشارة الخوري فقد واجهته مشكلة الوحدة العربية من قبل أن يتولى رئاسة الجمهورية، لكنه في رد على منتقديه نفى أن يكون قد أعطى وعداً بذلك. فجاءه الرد من الأمير فيصل ابن عبد العزيز آل سعود أذيع من الإذاعة الأميركية جاء فيه: «أن الوحدة العربية تقوم على تحقيق اتحاد بين مصر والعراق وسوريا ولبنان والسعودية، وأنه لا يرى ثمة سبباً يحول دون وضع هذا المشروع موضع التنفيذ قبل انتهاء الحرب. ولم ينس الأمير أن يشكر بالمناسبة وزارة الخارجية الأميركية على تأييدها مشروع الاتحاد العربي مما يؤكد أن الولايات المتحدة لم تكن أقل تأييداً من بريطانيا لمشروع[3] الوحدة.

• إنشاء جامعة الدول العربية عام 1945

في عام 1941 كان إيدن وزير خارجية بريطانيا قد أطلق تصريحاً أعلن فيه: «أن الحكومة البريطانية ترى أن العالم العربي خطا خطوات واسعة في سبيل التقدم. وأنه يتطلع الآن إلى تحقيق نوع من الوحدة يجعل منه عالما متماسكا مترابطاً. وأن بريطانيا ترحب بهذه الخطوة وتبدي استعدادها لمساعدة القائمين بها». كانت هذه الفكرة هي نواة جامعة الدول العربية وقد تبنتها مصر كما رحبت بها جميع الدول العربية[4].

---

1 - ألبير منصور، **موت جمهورية**، مرجع سابق، ص 38.

2 - حسان حلاق، **التيارات السياسية في لبنان 1943 – 1952**، مرجع سابق، ص 185 و 186.

3 - حسان حلاق، **تاريخ لبنان المعاصر 1913 – 1952**، مرجع سابق، ص 249 و 250.

4 - يوسف سالم، **50 سنة مع الناس**، تقديم تقي الدين الصلح، ط 2، دار النهار، بيروت 1991، ص 183.

وكانت مشاورات الوحدة مستمرة في مصر بين ممثلي البلدان العربية ما بين الواحد والثلاثين من تموز (يوليو) 1943 و العاشر من شباط (فبراير) 1944. وفي لقاء بين مصطفى النحاس ورئيس وزراء الأردن توفيق أبو الهدى، تبين لهما أن العائق الأساسي لتحقيق الوحدة العربية هما: اليهود في فلسطين والموارنة في لبنان. كما تبين لهما أن السعودية متحفظة حيال الوحدة السياسية وتؤيد التعاون الاقتصادي الثقافي. على عكس رئيس الوزراء السوري سعد الله الجابري الذي أوضح للنحاس باشا في الجلسة الثانية في 27 تشرين الأول (أكتوبر) 1943 بأن الأكثرية الساحقة من سكان لبنان المسيحيين والمسلمين يرغبون بالإنضمام إلى سوريا بلا قيد أو شرط لا سيما المناطق التي ضمت إلى لبنان بعد الحرب العالمية الأولى[1].

وبالواقع فإن لبنان اختار مشروع إنشاء جامعة للدول العربية لتفادي المشاريع الوحدوية الهاشمية (سوريا الكبرى)، أي أنه انحاز إلى المعسكر المعادي للهاشميين بقيادة مصر، صاحبة مشروع الجامعة العربية، تؤيدها السعودية[2].

وتبين فيما بعد أن الوفود العربية التي ناقشت ثلاثة أشكال مختلفة للتعاون: وحدة مركزية، ووحدة فيدرالية، ووحدة كونفدرالية، لم تحقق في اجتماع الاسكندرية سوى أهدافٍ محددة أسفرت عن إنشاء رابطة للدول فضفاضة أكثر من اتحاد كونفدرالي، وبعد إجراء التعديلات، وتخفيف الأهداف الوحدوية، أسهم هذا البروتوكول في إنشاء جامعة الدول العربية في القاهرة في آذار (مارس) 1945[3].

الملاحظة الأساسية هنا أن بريطانيا ومعها الدول الغربية الاستعمارية وفي محاولتها الدائمة لترسيخ التبعية والتجزئة في الوطن العربي، وضرب فكرة الوحدة العربية، نجحت في فرض التجزئة على الوطن العربي: فالطبقات البرجوازية التقليدية التي تصدت لقيادة المعركة من أجل الاستقلال قد تعاونت مع الاستعمار الغربي في سبيل الحفاظ على مواقعها كطبقات حاكمة، وكان همها الأول هو أن تحل محل الأجنبي وتنشئ «دولة قطرية» تؤمن مصالحها بعيداً عن مصالح الشعب.

---

1 - يوسف سالم، **50 سنة مع الناس**، مرجع سابق ص 184.

2 - فواز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف**، مرجع سابق، ص 189 و 190.

3 - Edmont Rabbat: **Unité Syrienne et Devenir Arab**, Paris, 1937.

وهكذا تمت الصفقة بين بريطانيا ومن خلفها الولايات المتحدة والطبقات العربية الحاكمة: «الاستقلال من دون الوحدة» وليتم تمرير «قرار التقسيم» بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية[1]، وزرع الكيان الصهيوني في قلب المنطقة العربية، فلسطين عام 1948.

• أزمات الحكم.. واستقالة الرئيس بشارة الخوري عام 1952

منح النظام اللبناني الذي صاغه الفرنسيون صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية أكبر بكثير من صلاحيات رئيس الحكومة، وذلك بهدف إبقاء فتيل تفجير الأزمات مشتعلاً، فبينما ينتخب رئيس الجمهورية لمدة ست سنوات – ما يمنح منصبه استقراراً كبيراً – فإن رئيس الوزراء يعين وفقاً لرغبة رئيس الجمهورية ويستطيع إقالته في أي وقت، وقد استبعد بشارة الخوري رياض الصلح من رئاسة الحكومة في التاسع من كانون الثاني (يناير) 1945، بعد سنتين من الشراكة الوثيقة معه، وقبيل توقيع بروتوكول الاسكندرية الذي كان متوقعاً في دورة جامعة الدول العربية عام 1945، خوفاً من أن يلزم رياض الصلح لبنان بمشروع اتحاد فيدرالي للدول الأعضاء كانت قد تقدمت به مصر[2].

وفي كانون الأول (ديسمبر) 1946 عمد الرئيس بشارة الخوري إلى إعادة رياض الصلح من أجل هدف أساسي واحد: إجراء الانتخابات في ربيع عام 1947. وهذه الانتخابات تكتسب أهمية شخصية بالنسبة لبشارة الخوري، فإن مدة رئاسته تنتهي عام 1949، وكان عازماً على الفوز بولاية ثانية، لإخراج منافسه القديم إميل إده من الساحة السياسية نهائياً. ولما كان الدستور لا يسمح لرئيس الجمهورية بولاية ثانية لذا كان بحاجة إلى مجلس نيابي مطيع، ومن غير رياض الصلح بين المسلمين يقدر أن يوفر له ذلك[3]؟.

---

1 - مجدي حماد (واللجنة الاستشارية)، **نحو استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي – الصهيوني**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2000، ص 20.

2 - فواز طرابلسي: **تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف**، مرجع سابق، ص 189 و 190.

3 - باتريك سيل، **رياض الصلح والنضال من أجل الاستقلال العربي**، مرجع سابق، ص 605.

وجرت الانتخابات وفق قانون اللوائح وجيء بمجلس نيابي مطيع إلى حد أنه تقرر من سيكون أعضاؤه قبل إجراء الانتخابات، شعر الصلح بالألم من إتهامه بتزوير الانتخابات، فاستقال فوراً، غير أن الرئيس عاد وكلفه بتشكيل حكومة جديدة في التاسع من نيسان (أبريل) 1948، ووقع (46) نائباً عريضة لتعديل الدستور، وفي السابع والعشرين من أيار (مايو) في جلسة خاصة لمجلس النواب، وافق الأعضاء الـ 46 على إعادة انتخاب بشارة الخوري رئيساً[1].

• أزمة فلسطين والمواقف العربية واللبنانية

وبينما العرب منشغلون بمشاكلهم الداخلية، إذا بهم يواجهون بموقف بريطانيا وعزمها إنهاء الانتداب والانسحاب من فلسطين في أيلول (سبتمبر) 1947. وكانت بريطانيا قد أحالت مشكلة فلسطين إلى الأمم المتحدة، وفي الثامن من أيلول (سبتمبر) تلقى العرب صدمة سياسية كبيرة عندما أصدرت اللجنة الدولية تقريراً يوصي بتقسيم فلسيطن إلى دولتين، عربية ويهودية وفي 27 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947، صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة، على تقسيم فلسطين بأكثرية الثلثين. توجه رياض الصلح يرافقه الحاج أمين الحسيني إلى القاهرة للمشاركة في اجتماع رؤساء الوزراء العرب الذي امتلأ بالخطابات الفارغة والموجهة للاستهلاك المحلي[2].

قرر الزعماء العرب - لإرضاء الرأي العام، وتبرئة أنفسهم من مهمة عسكرية مستحيلة- تشجيع المتطوعين العرب على دخول فلسطين لقتال الصهاينة. فتحت المذابح وأعمال الطرد الجماعي أعين العرب على تفوق قوة الصهاينة، ودخلت الجيوش العربية الحرب، غير أن قرار مجلس الأمن الدولي رقم (46) فرض حظراً على تسليم الأسلحة إلى الشرق الأوسط.

هزمت الجيوش العربية، ودحر المتطوعون، وتبين أن جامعة الدول العربية هي مجرد مكان للكلام غير المجدي، وهي عاجزة عن رأب الصدع فيما بينها، وبالتالي فهي

---

1 - محضر الجلسة الخاصة لمجلس النواب اللبناني المنعقدة بتاريخ 27 أيار (مايو) 1948..

2 - باتريك سيل، المرجع نفسه، ص 606.

عاجزة تماماً عن إدارة عمليات عسكرية مشتركة[1].

وهكذا سقطت فلسطين وهي الجسر البري الذي يربط بين آسيا العربية وأفريقيا العربية، وتم زرع قوة أجنبية معادية في قلب المنطقة. وكان ذلك بمثابة صدمة هائلة للنظام السياسي والعسكري العربي. وكان للهزيمة تأثير الزلزال فبدأت التداعيات تظهر عبر الانقلابات العسكرية، والاغتيالات السياسية.

وفي لبنان: وبينما كانت القوى اللبنانية تتعرض للقصف والاحتلال من قبل الإسرائيليين كانت بعض القوى الأخرى تؤيد الصهاينة لأسباب سياسية وطائفية[2].

وفي الجلسة الأولى لمجلس النواب اللبناني الثالث من آب (أغسطس) 1948، تقدمت الحكومة الجديدة برئاسة رياض الصلح ببيان لنيل الثقة، فما كان من كميل شمعون إلا أن توجه إلى رياض الصلح بكلام لاذع: «... أدهشني ذكرك جهاد الثلاثين سنة في سبيل فلسطين مع أنك لو اكتفيت بذكر الأسابيع الماضية المعدودة لحق لك الفخر بأنك خدمت فلسطين اليهودية في ساعات قصيرة أكثر مما خدمت فلسطين العربية في عمر طويل...»[3].

وكان رياض الصلح قد أجاب ابن عمه تقي الدين الصلح عندما سأله عن سر استقواء رئيس الجمهورية عليه قال: «ما إن حلت النكبة بالعرب عام 1948، وما أن انتصر الصهيونيون على العرب في فلسطين حتى بدأ بشارة الخوري يستقوي علي، إن نكبة فلسطين قصمت ظهري وأن هزيمة العرب هي قبل كل شيء هزيمتي في لبنان»[4].

• تداعيات نكبة فلسطين 1948 على لبنان والمنطقة العربية

أقدمت السلطة اللبنانية على إعدام رئيس الحزب القومي السوري الزعيم أنطون سعادة في الثامن من تموز (يوليو) 1949، وكان سعادة قد لجأ إلى سوريا إثر انقلاب حسني الزعيم الذي أطاح بالرئيس شكري القوتلي. ويقول الأستاذ منح الصلح: «إن

1- محمد حسنين هيكل، **العروش والجيوش كذلك انفجر الصراع في فلسطين (قراءة في يوميات الحرب)**، دار الشروق، الطبعة الخامسة، القاهرة 1999، ص 55.

2- حسان حلاق، **التيارات السياسية في لبنان 1943 – 1952**، ص 488.

3- المرجع نفسه، ص 485.

4- المرجع نفسه، ص 488.

المارونية السياسية كان همها الأساسي في الجيش أن تحصنه ضد رياح التغيير الآتية من وثبة الجيوش في العالم العربي لتسلم الحكم...»[1].

وبدأت فترة الانقلابات العسكرية في سوريا خلال الفترة ما بين 1949 و 1954 وسط صراع إقليمي ودولي على مقدرات سوريا، هذا الصراع الذي جمع بين الشركات البترولية والصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي بالإضافة إلى الخلاف السياسي بين المحور المصري السعودي والمحور الهاشمي، مما أدخل سوريا في دائرة الانقلاب والانقلاب المضاد خلال هذه الفترة[2].

وفي دمشق كان العقيد أديب الشيشكلي، ينظر إلى رياض الصلح بارتياب، وإرضاء للشيشكلي قرر بشارة الخوري إزاحة الصلح من منصبه بأسرع ما يمكن، أما رياض فإنه كان قد فقد كل احترام يكنه للرئيس بسبب سلوك شقيقه «السلطان سليم» الذي تمكن من إحكام سيطرته على الأمن والادارات الحكومية ما أعطاه سلطة واسعة بحيث أخذ يحاول إضعاف الحكومة ورئيسها، وكانت الخلافات مستحكمة بين الرجلين إلى حد الاستفزاز والتحدي المسلح، فقد جاء من الشمال فريق من الشبان المسيحيين المسلحين أنصار النائب ندرة عيسى الخوري، فاستقروا في «دولة فرن الشباك» حيث يقيم سليم الخوري، وكل ذلك تحت نظر رئيس الجمهورية الذي لم يوقفه عند حده. وبدأت هجمات رياض العلنية في الصحف على بشارة الخوري، ورفض تلبية دعوته لحضور مأدبة الافطار التقليدية في رمضان، وبعدها قدم استقالته في الثالث عشر من شباط (فبراير) 1951[3].

أجاب رياض الصلح دعوة الملك عبد الله الملحة لزيارة الأردن في 13 تموز (يوليو) وفي السادس عشر من تموز (يوليو) 1951 اغتيل رياض الصلح وهو في طريق عودته إلى مطار عمان. وما إن مر أربعة أيام على اغتياله حتى اغتيل الملك عبد الله في العشرين من تموز (يوليو) 1951. وكان المراقبون للأوضاع السائدة آنذاك يعتقدون أنه ليس من باب الصدفة أن يغتال رياض الصلح قبل الملك عبد الله ببضعة أيام، وأنه لا شك بوجود مخطط غربي للحيلولة دون قيام إتحاد بين الأردن والعراق،

1- صلاح عبوشي (سفير سابق)، **تاريخ لبنان الحديث من خلال 10 رؤساء حكومة**، دار العلم للملايين، بيروت 1989، ص 146.

2- سيد عبد العال، **الانقلابات العسكرية في سوريا 1949 – 1954**، مكتبة مدبولي، ص 9.

3- باتريك سيل، مرجع سابق، ص 722.

هذا الاتحاد الذي تحدث فيه الرجلان قبل يوم من اغتيال رياض فقد قال الملك عبد الله لرياض: «... فكرت في إقامة نوع من الاتحاد بين الأردن والعراق يرأسه ابن أخي، عبد الإله، بعد وفاتي. وبهذه الطريقة أحمي عرش الأردن وأخطو خطوة نحو تحقيق حلم والدي، لقد اخترتك لاقناع العرب بهذا المشروع»[1].

• أثر اغتيال رياض الصلح على الأوضاع في لبنان

والحقيقة، فإن اغتيال رياض الصلح كان له الأثر الخطير على الأوضاع اللبنانية والعربية على السواء. فلقد اختل التوازن الداخلي برحيله، وأخذت الأوضاع تتردى إلى منزلقات كثيرة. وفي كانون الثاني (يناير) 1952 تنامت الخلافات بين رئيس الجمهورية ومعارضيه في ظل حركات احتجاج واضرابات، فاستقال عبد الله اليافي من رئاسة الحكومة، ورغب رئيس الجمهورية بتكليف صائب سلام، لكن الجبهة الإشتراكية الوطنية عارضت ذلك وأبلغته عبر كمال جنبلاط وكميل شمعون مطالبتها بتكليف حليفها سامي الصلح، ففعل.

مثلت الحكومة أمام المجلس في الثاني عشر من شباط (فبراير) 1952 لتواجه بعد أشهر قليلة المزيد من الأزمات السياسية والاجتماعية الصعبة، بدأت بسلسلة إضرابات في الثاني عشر من أيار (مايو) لمختلف نقابات العمال، ما لبثت أن انضمت إليها نقابة الصحافة في 17 حزيران (يونيو). وعجزت الحكومة عن مواجهة هذه الاضرابات. وعمدت الجبهة الاشتراكية الوطنية إلى تصعيد الخلاف مع الشيخ بشارة الخوري، فدعت في الثالث عشر من آب (أغسطس) 1952 – استناداً إلى قرار اتخذته في اجتماع عقدته في السادس منه – إلى مهرجان سياسي كبير في دير القمر، لتستكمل به تحركها باحداث الإنتقال بالجبهة في تبني شعار الجمهورية، فإذا بها تقول بـ «اسقاط الطاغية»[2].

ولم تمض سوى أسابيع قليلة حتى ساد التوتر علاقة الرئيس بشارة الخوري برئيس الحكومة سامي الصلح الذي أسرّ إلى شارل حلو قائلاً بأنه لن يقبل أبداً بأن يكون «كبش

1- سامي الصلح، **لبنان العبث السياسي والمصير المجهول**، دار النهار، بيروت 2000، ص 172.
أيضاً: باتريك سيل، مرجع سابق، ص 724.

2 - نقولا ناصيف، **ريمون إده جمهورية الضمير**، دار النهار، مقدمة غسان تويني، الطبعة الثالثة، بيروت 2008، ص 91.

محرقة» للرئيس بشارة الخوري، وقد كرر مراراً، بأنه لن يغادر الحكم دون أن يسحب معه الشيخ بشارة.

وجاء إعلان قيام ثورة الثالث والعشرون من يوليو 1952 في مصر، بقيادة جمال عبد الناصر ودعم الكولونيل محمد نجيب، وانتصار الثورة المصرية التي أطاحت بالملك فاروق وقضت على أسلوب حكمه الاستبدادي، ليؤجج حراك المعارضة اللبنانية ويزيد من انتشار الروح التحررية في لبنان[1].

وفي الجلسة النيابية الأولى للدورة الاستثنائية لمجلس النواب التي عقدت في التاسع من أيلول (سبتمبر) 1952 ألقى وزير المالية إميل لحود بياناً باسم الحكومة أشار فيه إلى الصعوبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي واجهت الحكومة.

وما كان من رئيس الحكومة سامي الصلح إلاّ أن ألقى بيانا هو الأول من نوعه في تاريخ الانتداب والاستقلال معاً – ويعتبر البيان الأزمة – التي أطاحت بعهد الرئيس بشارة الخوري، نظراً لاتهام رئيس الوزراء المباشر لرئيس الجمهورية بالفساد والافساد. ومما جاء في البيان: «حاربونا لأننا أردنا أن نضع قانون «من أين لك هذا» ونحقق في مصادر ثرواتهم وهم الذين لم يكونوا قبل هذا العهد ليملكوا شروى نقير... إنهم يريدون أن يكون رئيس الوزارة آلة طيعة بأيديهم لتنفيذ مآربهم»[2].

ثم تحدث الرئيس سامي الصلح عن حالة الفساد والفوضى والتجاوز على هيبة النظام وتسخير مرافق الدولة لحساب الأفراد الذين يعملون من وراء الستار ثم تحدث عن تشابك الصلاحيات بين الرئاستين وتجزؤ الحكم بين السراي والقصر، وعن محاربة رئيس الجمهورية وأنصاره لرئيس الوزراء[3]. ثم طالب بإقالة رئيس الجمهورية.

لم ينتظر رئيس الجمهورية وصول سامي الصلح إلى مقر الرئاسة لاتخاذ القرار بقبول استقالة الحكومة، فأصدر قراراً بتكليف ناظم عكاري بتصريف الأعمال والبدء بالاستشارات النيابية[4]، ومن ثم تم تكليف صائب سلام الذي أبرق إلى الدكتور شارل مالك، مندوب لبنان لدى منظمة الأمم المتحدة. وطالب بتسلمه وزارة الخارجية. لكن

1 - شارل حلو، مصدر سابق، ص 154 و 155.

2 - محضر مضبطة الجلسة الأولى لمجلس النواب اللبناني، 9 أيلول 1952، ص 2505.

3 - سامي الصلح، مصدر سابق، ص 178 و 179. أيضاً يوسف سالم، مصدر سابق، ص 358.

4 - شارل حلو، مصدر سابق، ص 156.

زعماء مسلمون كثر رفضوا التعاون مع الرئيس بشارة الخوري مما حمل صائب سلام على رفض متابعة تأليف الحكومة، بل ذهب إلى أبعد من ذلك عندما طالب رئيس الجمهورية أن يقدم استقالته. فعمد الرئيس بشارة الخوري إلى تعيين الجنرال فؤاد شهاب على رأس حكومة مؤقتة بمعاونة ناظم عكاري وباسيل طراد.

ويتساءل شارل حلو عن الدوافع التي حملت الشخصيات الإسلامية على رفض التعاون مع بشارة الخوري، ثم ما هو باعث انقلاب صائب سلام المفاجئ؟ وما هو سبب تصلب الزعماء المسيحيين المعارضين تجاهه؟ ويقول حلو: إن بشارة الخوري يعزو ذلك إلى ما يأتي:

- العامل الأساسي، هو خسارته حليفه السياسي رياض الصلح التي خلفت نوعاً من عدم التوازن في الدولة بسبب كونه الزعيم الأول في أعين المسلمين.
- وهناك عامل آخر: وهو أن السفارة البريطانية وجدت من صالحها الاعتماد على المعارضة بدل الاعتماد على من هم في الحكم، وهذه استراتيجية معروفة لدى الدول الأجنبية.
- ووصل بشارة الخوري إلى قناعة اعتمدها أصدقاؤه: أن خلف المعارضة كانت بريطانيا العظمى، واعترف أنه تسرع في قبول تسليم الخارجية إلى شارل مالك[1] المعروف بعلاقاته الحميمة جداً مع واشنطن وليس مع لندن.

(ب) عهد الرئيس كميل شمعون 1952 – 1958

لقد تم انتخاب كميل شمعون رئيساً للجمهورية في الثاني والعشرين من أيلول (سبتمبر) 1952، بدلاً من حميد فرنجية، عندما تدخل الرئيس السوري أديب الشيشكلي الموالي للانكليز، عونا له عند فريق من النواب اللبنانيين المتأثرين بسياسة سوريا[2].

ويقول سامي الصلح: «مجيء كميل شمعون لم يكن بفعل المصادفة... إنما كان بسبب عوامل أقل ما يمكن اعتبارها أنها امتداد أو تكرار لما حصل في موضوع الرئاسة عام 1943. إذ كمنت وراءها مخططات خارجية. وكان في هذه المرة أيضاً

1 - شارل حلو، المصدر نفسه، ص 157 و 158. أيضاً: باسم الجسر، مصدر سابق، ص 17 و 18.
2 - Camil Chamoun: **Crise au Moyen-Orient**, Paris, Gallimard, 1963, P. 200.

كما في الماضي وكما سيكون في المستقبل، للدول الكبرى اليد الطولى في مسألة رئاسة لبنان»[1].

بدأ شمعون عهده بإضعاف مركز رئيس الحكومة لما أخذ بالعمل على إضعاف «الرؤوس الكبيرة إلى أي طائفة انتسبت». وقام بعدة مناورات بتكليفه أكثر من قطب سياسي بتشكيل حكومة مع وضع عراقيل تحول دون إنجاز مهمته مما حملهم على الاعتذار. وأخيراً شكل الأمير خالد شهاب الحكومة المصغرة التي صادقت على كل مشاريع القوانين التي اعتمدها شمعون ومنها تعديل قانون الانتخاب وتحديد عدد النواب بـ (44) بدلاً من (77)[2].

أدى تفرد الرئيس شمعون بالحكم إلى ردة فعل في الأوساط الإسلامية، بدأت بمطالبة ثلاثة رؤساء وزراء، هم سامي الصلح وعبد الله اليافي وصائب سلام بتحديد صلاحيات رئيس الجمهورية، وتعيين نائب للرئيس، كما طالبت «الهيئة الوطنية» و «النجادة» بالإحصاء العام للسكان وبالتوازن الطائفي في الإدارة[3]. ويقول كمال جنبلاط: «كانت سياسة شمعون... تهدف روحاً وواقعاً إلى هدم «الميثاق الوطني» ذاته: فهو لم يذكر مرة واحدة في خطبه كلمة ميثاق بينما كان يتغنى به دائماً قبل رئاسته...»[4].

وعمل شمعون على تركيز السلطة بين يديه عبر تقليدين:

أولاً: اختار رؤساء وزراء ضعيفي الصفة التمثيلية، يعتمدون على تقديمات وامتيازات يمنحهم أياها الرئيس، بدلاً من اعتمادهم على تمثيل مصالح طائفتهم وتطلعاتها.

ثانياً: مارس شمعون الحكم في علاقة مباشرة بالمدراء العامين للوزارات الرئيسية (الخارجية، الدفاع، المالية، العدل، والأمن العام ومعظمهم موارنة)، متجاوزاً سلطة الوزراء المعنيين[5].

1 - سامي الصلح، مصدر سابق، ص 184.
2 - كمال جنبلاط، **حقيقة الثورة اللبنانية**، مصدر سابق، ص 115.
3 - باسم الجسر، **فؤاد شهاب ذلك المجهول**، مصدر سابق، ص 260.
4 - كمال جنبلاط، **حقيقة الثورة اللبنانية**، مصدر سابق، ص 115.
5 - فواز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف**، مرجع سابق، ص 223 و 224.

• اعلان تأميم قناة السويس 1956 وأثره على لبنان

في عام 1955 بدأت تبرز ظاهرة مهمة في لبنان: لقد بدأ رؤساء الوزارة يتخذون مواقف مستقلة نوعاً ما عن رئيس الجمهورية، وأصبحت الحكومة تبدو كسلطة ذات رأسين أو كتحالف بين ممثلي فريقين غير متفقين كل الاتفاق: المارونية السياسية الكيانية الغربية الهوى، والاسلام السياسي العروبي الثائر على الواقع والاستعمار الغربي وإسرائيل[1].

في السادس والعشرين من تموز (يوليو) 1956 – وبعد أن كان وزير خارجية الولايات المتحدة قد سحب العرض الأميركي بالمساعدة في بناء السد العالي، بعد أن رفضت مصر صفقة أميركية تقضي بدعم بناء شركة السد العالي مقابل الصلح مع إسرائيل – رد جمال عبد الناصر بإعلان تأميم قناة السويس مع توجيه حصيلة إيرادها لبناء السد العالي، مما أثار الاستعمار البريطاني والفرنسي، وانضمت إليهما إسرائيل، ووقعت الدول الثلاثة اتفاقية «سيفر» التي جمعت الثلاثة معاً في عملية مشتركة لغزو مصر[2]. وبدأ الهجوم على مصر في التاسع والعشرين من تشرين الأول (أكتوبر) 1956. وتحركت الجماهير العربية في كل بقاع الوطن العربي، معبرة عن سخطها ونقمتها، وتعرضت المؤسسات البريطانية والفرنسية للضرب، وكان نسف محطات ضخ النفط العراقي التي تمر عبر سوريا هو الحدث الأهم.

فقد انقطع النفط عن بريطانيا وفرنسا بعد أن كان أغلق ممر قناة السويس. وبعد أن عطلت أنابيب النفط، واهتزت الأسواق المالية، فقد توقف بترول الشرق الأوسط تماماً، وبدأ الجنيه الاسترليني يتعرض لضغط شديد، وقدر خبراء الخزانة البريطانية أن الخسائر في أسواق العملة سوف تصل في هذا اليوم إلى عشرة بلايين جنيه استرليني»[3].

وظهر جمال عبد الناصر كقائد عربي يشق طريقه في الشارع اللبناني منذ السنوات الأولى لحركة الضباط الأحرار. فالحدث السياسي الذي أوضح عن هويته العربية وانتمائه القومي، لاقته ردود الفعل الشعبية الرائعة، وهذا الفوران في المشاعر من

1 - باسم الجسر، **فؤاد شهاب ذلك المجهول**، مصدر سابق، ص 262.

2 - محمد حسنين هيكل، **سنوات الغليان**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة 1988، ص 318.

3 - هاني الهندي وعبد الإله النصراوي، **حركة القوميين العرب نشأتها وتطورها عبر وثائقها 1951 – 1961**، ج 1، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت 2001، ص 196.

المحيط إلى الخليج: لم تكن هذه الاستجابة مجرد حالة عاطفية حماسية قابل بها الشعب العربي قرار تأميم قناة السويس: إنما، وعلى نحو لا يقبل الشك، كانت «إرادة أمة أحست أنها صانت كرامتها وحققت إرادتها»[1].

• قيام الجمهورية العربية المتحدة 1958 وأثره على القوى السياسية في لبنان

في الثاني والعشرين من شباط (فبراير) 1958 تم إعلان الوحدة بين مصر وسوريا، وانتخب جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية العربية المتحدة. ووصل إلى دمشق في الرابع والعشرين من شباط (فبراير). وقبيل ذلك بأيام قليلة تقرر إعلان اتحاد العراق والأردن تحت اسم «الإتحاد الهاشمي» ويبدو أن المقصود بالتوقيت أن يتم إعلانه قبل إعلان قيام «الجمهورية العربية المتحدة»، ومع ذلك فإن عبد الناصر رحب بقيام هذا الاتحاد وبعث ببرقية تهنئة إلى الملك فيصل في العراق معتبراً ذلك خطوة مباركة للأمة العربية كلها، وخطوة إلى الأمام باتجاه الوحدة الشاملة بين العرب[2].

ومع إعلان الوحدة بين مصر وسوريا عام 1958، وفي الفترة التي قضاها عبد الناصر في دمشق، كانت مواكب القاصدين إليها من بيروت لا تنقطع عبر الجبال والأودية، وقدرت وكالات الأنباء «رويتر» و «الأسوشيايتد برس» عدد اللبنانيين الذين قصدوا دمشق في الفترة التي لم تزد عن أسبوعين بأكثر من نصف مليون لبناني[3].

لقد وجد المسلمون في لبنان أن المشروع الوحدوي الجديد هو أحياء لطموحهم في تحقيق كيانهم السياسي الذي استمروا يطالبون به منذ عام 1920.

وبالمقابل فإن القوى السياسية الموالية لسياسة الرئيس شمعون وخاصة حزب الكتائب ومعه الموارنة فقد اعتبرت قيام الجمهورية العربية المتحدة خطراً داهماً يهدد الكيان اللبناني واستقلاله[4].

1 - محمد حسنين هيكل: المصدر السابق، ص 320. أيضاً: مايلز كوبرلند: **لعبة الأمم، اللاأخلاقية في سياسة القوة الأميركية في الشرق الأوسط**، الترجمة الصحيحة الكاملة مع تقرير مشاكل السلطة، دار الأمل والسلام، ص 366.

2 - محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص 319.

3 - محمد حسنين هيكل: المصدر نفسه، ص 319.

4 - شوكت اشتي، **التشكيلات الناصرية في لبنان**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 2003، ص 73.

وكانت الحكومة اللبنانية قد تقدمت ببيان أمام مجلس النواب في الخامس من نيسان (ابريل) 1957، عرضت فيه سياستها حيال مشروع أيزنهاور[1(*)]، ونالت الثقة بأكثرية ضعيفة إلا أنها خسرت عدداً من النواب قدموا استقالاتهم في تلك الجلسة احتجاجا على تراجع لبنان عن مبدأ الحياد، وما لبث هؤلاء النواب بأن شكلوا كتلة «جبهة الاتحاد الوطني» بدأت تصدر البيانات والتصريحات الجريئة التي تهاجم السلطة وتندد بسياساتها[2].

وكانت سياسة شمعون إخلالاً بقواعد الصيغة اللبنانية، وأسهمت في تكوين استقطاب طائفي مستخدمة إمكانات الدولة في تنظيم قوى مسلحة موالية لشمعون (حزب الكتائب، الحزب القومي السوري، وحزب الطاشناق الأرمني)[3].

• الثورة ضد عهد الرئيس كميل شمعون 1958

«لا للتجديد، لا لحلف بغداد، لا لمشروع ايزنهاور، على هذه اللاءات الثلاث قامت ثورة 1958»[4].

وبدا لبنان عام 1958 منقسما إلى قسمين: سلطة ذات طابع مسيحي ومعارضة ذات طابع إسلامي. ويتساءل باسم الجسر: «هل هي السياسة التي اتبعها شمعون منذ وصوله إلى الحكم هي التي أوصلت إلى ثورة 1958؟ أم هو بروز الناصرية وتيار القومية العربية الوحدوي... فانصرف المسلمون في لبنان نحو مواقف متطرفة اعتبرها المسيحيون خروج على الميثاق... فكانت الفرقة؟ من نقض الميثاق قبل الآخر؟ هل هم المسلمون بتأييدهم الوحدة العربية وإعلان ولائهم لزعيم غير لبناني (عبد الناصر)

1(*) - مشروع «أيزنهاور» 1957: طرحه الرئيس الأميركي ايزنهاور هدفه كسب الدول العربية عبر تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية شرط أن تنضم إلى الحلف الأطلسي ودول حلف بغداد ضد نفوذ الاتحاد السوفياتي.

2 - محمد جميل بيهم، **عروبة لبنان تطورها في القديم والحديث**، دار الريحاني للطباعة والنشر، بيروت 1969، ص 131. أيضاً: مايلز كوبرلند: **لعبة الأمم، اللاأخلاقية في سياسة القوة الأميركية في الشرق الأوسط**، مصدر سابق، ص 340 و341.

3 - سليمان تقي الدين، مرجع سابق، ص 333.

4 - سامي الصلح، مصدر سابق، ص 122.

مدللين بذلك أن قبولهم بالميثاق الوطني عام 1943 لم يكن صادقاً ولم «يتلبننوا»؟ أم هم المسيحيون، بتأييدهم لسياسة كميل شمعون، الذين آثروا الغرب على دولة عربية (مصر) واختاروا سياسة الأحلاف العسكرية بدلا من التضامن العربي مدللين بذلك على أن قبولهم بالميثاق الوطني لم يكن مخلصاً وأنهم لم «يتعربوا»؟»[1].

ارتدت الحرب الأهلية عام 1958 طابع قسمة البلد إلى مناطق جغرافية طائفية مسلحة تدافع عن حدودها، وغلب على الحرب، استقلال المعارضة بمناطقها وإغلاقها في وجه السلطة بدءاً بالإضراب وإقامة المتاريس والتحصينات مروراً بأشكال من حرب العصابات وتجريد المخافر من أسلحتها إلى محاولة حصار بيروت[2]. بعث شمعون بشكوى إلى الأمم المتحدة يتهم فيها الجمهورية العربية المتحدة بالتدخل في شؤون لبنان، وأعلن في نفس اليوم الواحد والعشرين من أيار (مايو) أنه لا ينوي ترشيح نفسه لولاية رئاسية جديدة. وفي الرابع عشر من تموز (يوليو) 1958 أطاح انقلاب عسكري بالنظام الملكي في العراق وأعلن قيام نظام جمهوري[3].

خشي شمعون على لبنان وأقنعه وزير الخارجية شارل مالك بالاستعانة بالولايات المتحدة الأميركية، خوفاً من أن يحدث في لبنان ما حدث في العراق[4]. فاستنجد شمعون بالولايات المتحدة التي أنجدته بالحال فأرسلت أسطولها السادس إلى الشواطئ اللبنانية[5]. وسقط شمعون ضحية تطرفه السياسي، وتم انتخاب قائد الجيش فؤاد شهاب رئيسا للجمهورية في الرابع من آب (أغسطس) 1958، بناء

1 - باسم الجسر، مصدر سابق، ص 264 و 265.

2 - مقابلة شخصية أولى مع قائد الثورة في البقاع عام 1958 المحامي زين العابدين عراجي، الثلاثاء 28 كانون الأول (ديسمبر) 2004 في منزله في شتورا، البقاع.

3 - محمد حسنين هيكل، مصدر سابق، ص 339 – 343. أيضاً: مايلز كوبرلند: مصدر سابق، ص 350.

4 - مايلز كوبرلند: **لعبة الأمم، اللاأخلاقية في سياسة القوة الأميركية في الشرق الأوسط**، مصدر سابق، ص 360.

5 - مقابلة شخصية أولى مع قائد الثورة في البقاع عام 1958 المحامي زين العابدين عراجي، الثلاثاء 28 كانون الأول (ديسمبر) 2004 في منزله في شتورا، البقاع. أيضاً: يوسف سالم، (50 سنة مع الناس)، مصدر سابق، ص 297. أيضاً: محمد جميل بيهم، **عروبة لبنان وتطورها في القديم والحديث**، مصدر سابق، ص 136.

على رغبة الرئيس جمال عبد الناصر[1].

ثالثاً: الحل الشهابي وإعادة التوازن إلى المعادلة السياسية اللبنانية خلال عهدي الرئيس فؤاد شهاب 1958 – 1964 وعهد الرئيس شارل حلو 1964 – 1970

بدأ عهد الرئيس فؤاد شهاب في الواحد والثلاثين من تموز (يوليو) 1958، عندما تم انتخابه كرئيس تسوية بين القوى المتصارعة في لبنان، وتسلم مهامه في الثاني والعشرين من أيلول (سبتمبر) 1958. وفي أول خطاب له موجه إلى اللبنانيين أكد على أهمية الوحدة الوطنية والتمسك بالميثاق الوطني «الذي يبقى بممارستنا له من سياسة وطنية خالصة، وعربية ناصعة، وخارجية حرة»[2] كانت هذه العبارات القليلة تحمل عناوين السياسة والبرنامج والنهج التي طبعت ولاية فؤاد شهاب الرئاسية. وبعد أيام على تسلمه عهد إلى رشيد كرامي تأليف أول حكومة مصغرة من ثمانية وزراء مع رئيسهم وهم: فيليب تقلا، شارل حلو، محمد صفي الدين، يوسف السودا، رفيق نجا، فريد طراد وفؤاد نجار. وكان الشعار المرفوع «لا غالب ولا مغلوب». ورغم أنها لم تضم سوى اثنين أو ثلاثة ممن كانوا من المعارضين المعلنين للرئيس شمعون، إلا أن الأوساط المسيحية، ولا سيما حزب الكتائب، والقوى السياسية التي كانت مؤيدة للرئيس شمعون خلال الثورة، اعتبرت تأليف الحكومة على هذا الشكل تكريساً لانتصار الثوار. وجاء تصريح رئيس الحكومة الذي تحدث فيه عن «قطف ثمار الثورة» ليزيد من غضب حزب الكتائب ومن معه، ولتنشب «ثورة مضادة» في المناطق المسيحية، ولتعود المتاريس ولتظهر الأسلحة من جديد في الشوارع، واستمرت لأسبوعين حتى تمكن الرئيس شهاب من تهدئتها، إذ عهد مجدداً إلى الرئيس كرامي الذي قدم استقالة حكومته (بعد عشرين يوماً على تشكيلها)، بتأليف حكومة رباعية تضم إلى الرئيس كرامي، الحاج حسين العويني، وريمون إده، وبيار الجميل (رئيس حزب الكتائب)،

1 - خطاب للرئيس شهاب 4 آب (أغسطس) 1958، عن صلاح عبوشي سفير لبنان سابقاً، **تاريخ لبنان الحديث من خلال 10 رؤساء حكومة**، دار العلم للملايين، بيروت 1989، ص 184.

2 - المصدر نفسه..

استمرت هذه الحكومة لمدة سنة في الحكم[1].

واستطاعت إزالة المتاريس وإعادة الحياة الطبيعية إلى البلد. ونجحت الحكومة الرباعية في إخماد الثورة المضادة، نظراً لتعادل التمثيل المسيحي والإسلامي فيها.

وتجدر الإشارة في هذا الموضوع إلى ما قاله السيد رشيد شهاب الدين (رئيس هيئة المقاومة الشعبية من عام 1958 إلى عام 1964)، بأن الرئيس فؤاد شهاب: «أوعز سراً إلى الكتائب اللبنانية – بعد أن تمكن من مساومتها ومن فصلها عن الرئيس شمعون، في القيام بثورة مضادة، كانت تمثيليتها مكشوفة ومفضوحة، ثم كان حل «لا غالب ولا مغلوب» الذي نطق به صائب سلام، حليفه غير المعلن، فألبس الثورة لباساً طائفياً علماً أنها ابتدأت بثورة مسيحية صرفة ضد شمعون، ومن زغرتا، من قبل سليمان فرنجية ورينيه معوض، وكان ذلك قبل أن تبدأ الثورة التي انسقنا إليها.... وهذا خير دليل على أن الثورة لم تولد طائفية، إلا أن فؤاد شهاب الذي أحياها، هو الذي أماتها ثورة طائفية بعد أن احتضن حزباً طائفياً لتقوية شعبيته المسيحية».

ويضيف شهاب الدين: «... ثم عمد (الرئيس شهاب) إلى تقوية الكتائب بشكل لم يكن ليحلم به هذا الحزب من قبل، فجعل منه حزباً له تأثيره في التمثيل البرلماني والوزاري، في الوقت الذي لم يكن لهذا الحزب أي تأثير أو وجود من هذا القبيل قبل ثورة 1958..»[2].

نستخلص من كلام السيد شهاب الدين أن الرئيس فؤاد شهاب وبتحالفه غير المعلن مع بعض زعماء الثورة الذين أخلصوا لمصالحهم فقط عمل على تثبيت النغمة الطائفية في لبنان، وتجلى ذلك في جعل حزب الكتائب يتصدر جميع الوزارات التي تلت ثورة 1958، بعد أن انتزعه من أحضان الرئيس شمعون لتقوية شعبيته في الأوساط المسيحية. وفي مقابل حزب الكتائب كان حزب النجادة الذي ادعى تمثيل المسلمين. الأمر الذي لم ينل رضا دمشق عن هؤلاء السياسيين التقليديين وفي مقدمتهم صائب سلام.

ويقول شهاب الدين: «وهكذا انتهت الثورة المأساة التي قدم فيها الشعب اللبناني

1 - باسم الجسر، **فؤاد شهاب ذلك المجهول**، نشرته مؤسسة فؤاد شهاب، 1998، ص 36.

2 - رشيد شهاب الدين (رئيس هيئة المقاومة الشعبية 1958 – 1964)، **جمهورية فؤاد شهاب أم جمهورية قوم تُبّع**، سلسلة الحقيقة، التدقيق اللغوي سمير كبريت، بيروت 2009، ص 25.

– بجميع طوائفه – ثلاثة آلاف شهيد لم يكونوا سوى قرابين بشرية على مذابح معابد زعماء أعمتهم شهوة الحكم. اعتقدنا خطأ أن ثورتنا بدأت غير طائفية...»[1].

• سياسة الرئيس شهاب الخارجية

بدأ الرئيس شهاب بتصحيح السياسة الخارجية اللبنانية التي كانت قد انحازت إلى الغرب ضد الدول العربية التي كانت الجمهورية العربية المتحدة، بقيادة جمال عبد الناصر، تقود معركتها ضد الإستعمار الغربي ومشاريعه الدفاعية، وضد إسرائيل. وكان منطلق هذا التصحيح والتزام الحكومات اللبنانية طيلة عهد شهاب، بسياسة التعاون الصادق بين الرئيسين شهاب وعبد الناصر، اجتماع عقد بين الرجلين في خيمة من الصفيح على الحدود اللبنانية – السورية. جاء الزعيم الشعبي العربي الذي تهتف باسمه ملايين العرب والمسلمين، ومن بينهم مسلمو لبنان، إلى الحدود، لا في بيروت ولا في القاهرة منعاً لأي مضاعفات قد تنتج عن مجيء عبد الناصر إلى العاصمة اللبنانية[2]. واستثارة مشاعر الأوساط المسيحية.

لكن الذي جعل تلك العلاقات اللبنانية – العربية تستقر في سنوات حكم الرئيس شهاب الست هو التوازن الدولي الجديد الذي ألقى بظله على منطقة الشرق الأوسط، والتسوية التي انعقدت بين المعسكرين الدوليين، ونظمت حدود الصراعات العربية، فلقد عرفت العلاقات السوفييتية – الأميركية بعد عام 1958 انفراجاً، وخفت عناصر التوتر المحلية بعد أن تراجعت الهجمة الأميركية ومعها الأحلاف العسكرية التي حاولت أن تنظمها في المنطقة[3].

إلا أن انحياز السياسة الشهابية للتيار الناصري الغالب آنذاك على الوضع العربي الجديد، لم يدفعها لإجراء أية تعديلات في علاقة لبنان بالمعسكر الغربي. وعلى العكس من ذلك، فقد تعززت علاقات لبنان الاقتصادية بالمركز الأميركي على حساب العلاقات السابقة مع كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا. والميزان التجاري لعام 1960 يعكس هذا

1 ـ المصدر نفسه، ص 24 و26.

2 ـ باسم الجسر، **فؤاد شهاب ذلك المجهول**، المصدر السابق، ص 37 و38.

3 ـ سليمان تقي الدين، **المسألة الطائفية في لبنان الجذور والتطور التاريخي**، مرجع سابق، ص 340.

النفوذ. ففي حين كانت فرنسا في عهد الإنتداب صاحبة المركز «الأقوى» ثم بريطانيا منذ عام 1950 حتى 1958، شهدنا منذ عام 1960 تصدراً للموقع الأميركي[1] بعد انتخابات 1960 التي فاز فيها معظم السياسيين البارزين بمن فيهم كميل شمعون نفسه، مع عشرة مرشحين من أنصاره وحزبه «الوطنيين الأحرار» وفاز حزب الكتائب بستة مقاعد، بينما فازت الأحزاب والشخصيات – التي كان شمعون قد أقصاها عن مجلس النواب، والمؤيدة لشهاب – بالأكثرية الساحقة في المجلس الجديد. إلا أن شمعون ظهر كأبرز الممثلين للطائفة المارونية في المجلس.

سعى شهاب لتأليف حكومة جديدة، لكنه ما لبث أن لمس الخلاف المستحكم بين الزعماء التقليديين الذين لم يستطيعوا الإتفاق على تشكيلها واستنكاراً لهذا الوضع أعلن استقالته من رئاسة الجمهورية في تموز (يوليو) 1960 مما جعل أولئك الزعماء وقد هالهم إمكانية الفراغ في الحكم، على إعلان تأييدهم للرئيس الذي نزل عند رغبتهم وعاد عن استقالته.

• الانفصال بين مصر وسوريا عام 1961 وتداعياته على لبنان

وقع الإنفصال وفشلت الوحدة بين مصر وسوريا إثر انقلاب عسكري في سوريا في أيلول (سبتمبر) 1961. وما لبثت هذه الأحداث أن تردد صداها في لبنان. فقامت بعض الأحزاب اليمينية المعادية لجمال عبد الناصر بنشاط كبير لتعطيل السياسة الناصرية في البلاد والسعي لإلغائها بمساندة بعض الدول العربية. واغتنم أحد الضباط اللبنانيين فؤاد عوض فرصة أعياد رأس السنة 1961 – 1962 فقام بمحاولة انقلاب عسكري بدعم من أعضاء الحزب القومي السوري، المتحالف مع الرئيس السابق كميل شمعون الذي عاد من لندن قبل ذلك بثمان وأربعين ساعة،وكان الهدف هو الاستيلاء على السلطة بالقوة المسلحة، وبوعد باعتراف بريطاني فوري في حالة نجاح الانقلاب. وكان الهدف البريطاني هو تأكيد حصر مصر في افريقيا، وتصفية أي دور لها في المشرق العربي[2].

1 ـ كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، مرجع سابق، ص 252. أيضاً، ألبير منصور، **موت جمهورية**، مرجع سابق، ص 156.

2 ـ محمد حسنين هيكل: **سنوات الغليان**، مصدر سابق، ص 596 و597.

إلا أن حركة التمرد فشلت بفضل تكاتف الضباط المؤيدين لشهاب. بدت هذه المحاولة في لبنان وكأنها مؤيدة من القوى السياسية المؤيدة لكميل شمعون، وبدت في المنطقة وكأنها مؤيدة من القوى المعادية للناصرية. فقد تمت في سياق الإنقلاب الذي وقع في دمشق وأطاح بالوحدة. كما أن الذين استطاعوا الفرار من بين القوميين السوريين، بعد فشل الانقلاب، لجأوا إلى الأردن المعروف بعدائه للناصرية، وحسن علاقته بالسياسة البريطانية وبعدها الأميركية، ظهرت هذه المحاولة في حينه كأنها الحلقة الأخيرة في محاولة الضرب الإستعماري لعزل النظام الناصري وتصفية قواه وقواعده في المشرق العربي، ومحاولة انتزاع لبنان وضمه إلى سوريا والأردن في مواجهة الناصرية[1].

كانت محاولة الإنقلاب الفاشلة سبباً في تحول الشهابية نحو المزيد من الإعتماد على المخابرات العسكرية في ضبط الأمن والسياسة في لبنان. مما أوجد ثغرة كبيرة في جدار النظام، نفذ منها التيار المعادي للعروبة لتقويض الشهابية والقضاء على نهجها، تحت ستار حماية الحريات[2].

- **سياسة شهاب الداخلية**

لم ينحصر اهتمام الرئيس شهاب في وضع حد للفتنة الداخلية، بل أطلق التفكير حول خطة للتنمية والتغيير، ووضع السياسات اللازمة لذلك. فلجأ إلى الأب "لويس لوبريه" (Louis Lebret) الفرنسي واستمع لنصائحه الحكيمة. وسرعان ما أدرك الرئيس شهاب ولويس لوبريه أن مشكلة لبنان ناجمة عن أنانية النخبة الحاكمة "أكلة الجبنة" وعن حصر النشاط الاقتصادي ببيروت وبعض أجزاء الجبل، الأمر الذي أدّى إلى إفقار غالبية مناطق الأطراف. وقد اتضح لهما وجوب اتباع سياسة اجتماعية والعمل على استصلاح الأراضي وذلك لإرساء أساس وحدة وطنية حقيقية قائمة على العدالة الاجتماعية[3].

1- ألبير منصور، **موت جمهورية**، مرجع سابق، ص 60 و61.

2 - باسم الجسر، **فؤاد شهاب ذلك المجهول**، مصدر سابق، ص 55.

3 - نواف كبارة، **الشهابية مشروع بناء الدولة في لبنان 1958 – 1970**، الفصل 19 من سلسلة دراسات لبنانية بإشراف عادل اسماعيل (سفير لبنان) بعنوان: **لبنان في تاريخه وتراثه**، مركز الحريري الثقافي (أبحاث وتوثيق)، بيروت 1993، ص 704.

ومنذ بداية حكمه، استحدث شهاب وزارة تصميم لوضع دراسة شاملة، كلف بها فريق بعثة «ايرفد Irfed" برئاسة الأب لوبريه، وبعد عامين من العمل المضني صدرت الطبعة الأولى من هذه الدراسة وأظهرت التوزيع غير العادل للدخل القومي، وقد جاءت معطيات بعثة إيرفد كما يلي:

نسبة 4 %	من السكان	تملك	30% من الدخل القومي.
نسبة 14 %	من السكان	تملك	28% من الدخل القومي.
نسبة 32 %	من السكان	تملك	22% من الدخل القومي.
نسبة 41 %	من السكان	تملك	16% من الدخل القومي.
نسبة 9 %	من السكان	تملك	2 % من الدخل القومي.

بنى الرئيس شهاب سياسته لإعادة البناء والإصلاح وفقاً لهذا التشخيص[1].

وفي الخامس والعشرين من تشرين الأول (أكتوبر) 1961 كلف شهاب رشيد كرامي برئاسة حكومة جديدة إثر استقالة حكومة صائب سلام. فوضعت الحكومة برنامجاً واضحاً للإصلاح الإداري والاقتصادي وحددت جدولاً زمنياً لمدة خمس سنوات استناداً إلى تقرير بعثة إيرفد.

على الصعيد الإداري: أنشأ الرئيس شهاب بنية إدارية موازية للإدارة التقليدية عن طريق تأسيس مجموعة من «المصالح المستقلة» والمجالس والمشاريع. أدى ذلك إلى غرضين، الأول، بناء قطاع عام من دون التصريح بذلك، والثاني إبعاد الإدارة عن تسلط «الإقطاع السياسي». هكذا تضخم جهاز الدولة بنسبة ضعفين من خلال توظيف أكثر من عشرة آلاف موظف جديد، يخضعون لامتحانات «مجلس الخدمة المدنية» وتراقبهم «هيئة التفتيش المركزي»، الأمر الذي أضعف دور النواب في توظيف محسوبيهم وحدّ من الفساد وشجع التوظيف على قاعدة الكفاءة والإختصاص[2]. فصدر خلال العهد (495) مرسوماً وقراراً تناولت مواضيع الإصلاح: كإنشاء البنك المركزي 1963،

1 - جورج قرم، **لبنان المعاصر تاريخ ومجتمع**، مرجع سابق، ص 108.

2 - فواز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث من الامارة الى اتفاق الطائف**، مرجع سابق، ص 242 و243.

ومؤسسة الضمان الإجتماعي، ومجلس الخدمة المدنية، وهيئة التفتيش المركزي.

أما بالنسبة لتنمية الريف: فقد لعبت الدولة دوراً ناشطاً في تعديل التوزيع الإجتماعي لنتائج النمو الإقتصادي. وقد أنفقت أموالاً طائلة لإنشاء بنية تحتية وتوحيد السوق الداخلي عبر توسيع شبكة المواصلات وجر المياه والكهرباء إلى المناطق والقرى النائية. وبنت المستشفيات والمستوصفات. بالإضافة لإنشاء المشروع الأخضر الذي يقوم باستصلاح الأراضي وتشجيرها ويساهم المستثمر فيه بـ 18% فقط من التكاليف. وقام المشروع الأخضر بشق الطرق الزراعية وبناء خزانات المياه، وحفر الآبار الإرتوازية.

أما المشروع الآخر فكان بناء سد على نهر الليطاني لري مساحات واسعة من البقاع والجنوب[1]. وصدر عام 1964 قانون التعاونيات ومراكز للإرشاد الزراعي في المناطق وطور المدرسة الزراعية لتصبح كلية مهنية متعددة الإختصاصات وأنشأ مدارس زراعية ومهنية عدة.

ومن الإصلاحات الشهابية الهامة: تنمية التعليم الرسمي خصوصاً في المناطق، حيث ارتفع عدد التلامذة في الجنوب والبقاع من (64) ألفاً إلى (225) ألفاً بين العامين 1959 و1970.

وكان اهتمام الرئيس شهاب بالجامعة اللبنانية كبيراً جداً، باعتبارها الجامعة الوطنية الناشئة حديثاً، والتي كانت مصلحة الوطن ومصلحة الطبقات الوسطى والفقيرة تقضي بتعزيزها بوجه الجامعات الأجنبية ففي عام 1959 أضيفت كلية الحقوق إلى الجامعة اللبنانية، وهو ما كسر الإحتكار الذي كانت تتمتع به جامعة القديس يوسف اليسوعية في تعليم الحقوق. وهكذا بدأ النمو المتسارع للجامعة اللبنانية المجانية الرسمية حيث التعلم باللغة العربية. ثم أنشأ كلية العلوم السياسية، وكلية الآداب وأخرى للعلوم، بالإضافة لذلك أنشئ معهد للعلوم الإجتماعية وآخر للفنون الجميلة.

ولتطبيق اللامركزية: وسع صلاحيات المحافظين في بت المعاملات الإدارية وإدارة شؤون المحافظات وفق المرسوم الإشتراعي 112 (الثاني عشر من حزيران

1 - وهيب أبي فاضل، **لبنان في مراحل تاريخه الموجزة**، منشورات انطوان .A، الطبعة الثالثة، بيروت 2008، ص 340.

(يونيو) عام 1959). ثم قانون البلديات الجديد الذي أنشئت بموجبه 380 بلدية جديدة في لبنان[1].

وهكذا عكست حكومات كرامي الإستراتيجية السياسية الجديدة للرئيس شهاب في مجالات الإصلاح أو في إقامة حكومات متوازنة تضم المعسكرين المتخاصمين عام 1958 أي حزب الكتائب والحزب التقدمي الإشتراكي، وذلك لتجنيب البلاد أزمات اجتماعية وسياسية جديدة. وقد قام رشيد كرامي بمساندة فعلية وموثوقة لخطة الرئيس شهاب، وكان له ولكمال جنبلاط مصلحة عليا في تأييد الخط الشهابي كونهما ممثلين لطائفتين إسلاميتين ومنطقتين محرومتين في البلاد.

وتمكن الرئيس شهاب من إقامة تحالف مساند لسياسته الإصلاحية داخل مجلس النواب، قادر على مجابهة بعض الزعماء التقليديين ممن لم يكونوا مرتاحين لحركته الإصلاحية. وإلى جانب التجمع الشهابي في مجلس النواب نشأ تكتل واسع في خارجه ضم نخبة من المثقفين والصحافيين ورجال السياسة واتحادات العمال يساندهم كبار ضباط الجيش، وراحت هذه اللجنة تعمل على إنجاز ما أسماه شهاب بـ «السِّلم الاجتماعي»[2].

كانت مشاريع خطة التنمية الشاملة على وشك البدء بالتنفيذ حين وصلت فترة حكم الرئيس فؤاد شهاب إلى نهايتها. وجاءت الإنتخابات النيابية 1964 لتدخل البلاد في متاهات جديدة. فقد خسر زعيمان مارونيان مقعديهما في المجلس الجديد وهما: كميل شمعون وريمون إده، فاتهما الشعبة الثانية في الجيش بالتدخل المباشر في الإنتخابات وراحا، مع باقي الزعماء اليمينين، يؤلبون الرأي العام الماروني لمعارضة مشروع تعديل الدستور لإعادة انتخاب فؤاد شهاب لرئاسة ثانية. وانشقت البلاد بين مؤيد ومعارض للتجديد. إلا أن الرئيس شهاب حسم الأمر وأعلن عدم رغبته في ترشيح نفسه على الرغم من أن الشهابيين كانوا يضمنون له الأكثرية (79 نائباً)، رشح الرئيس شهاب وزير التربية آنذاك شارل حلو لرئاسة الجمهورية ففاز بتأييد

1 - باسم الجسر، المصدر السابق، ص 98 و105، أيضاً: فواز طرابلسي، مرجع سابق، ص 244 و245.

2 - نواف كبارة، **الشهابية مشروع بناء الدولة في لبنان 1958 – 1970**، مرجع سابق، ص 705 و706.

قوي من الشهابيين وحلفائهم[1].

- **عهد الرئيس شارل حلو**

ويمكن اعتبار انتخاب الرئيس شارل حلو نقطة تحول في تاريخ المشروع الشهابي. ذلك أن الرئيس حلو، بدل أن يعتبر نفسه ملتزماً بمشاريع شهاب الإصلاحية، سعى إلى إقامة توازن بين الكتلة الشهابية والتكتل اليميني المعارض[2]. واعتبرت سياسة شارل حلو عودة إلى السياسة القديمة في عدم تدخل الدولة في النظام الاقتصادي والاجتماعي. فقد جرى إرجاء تنفيذ مشروع الخمس سنوات للتنمية وإبداله بمشاريع متفرقة، لم ير معظمها النور وبقيت في الأدراج.

- يقول وزير الدفاع السابق ألبير منصور: "شكل عهد شارل حلو التحول في عملية بناء الدولة، فاعتباراً من منتصف هذا العهد بدأ العد العكسي للإنهيار الكبير. وتمثلت عملية التحول بأحداث أربعة وبلقاء خطين: الأحداث الأربعة هي: هزيمة 1967 وانطلاقة المقاومة الفلسطينية وقيام الحلف الثلاثي والتصديق على اتفاق القاهرة. أما الخطان الملتقيان فإقليمي ومحلي: خط صعود الثورة الفلسطينية وما رافقها من دعم عربي ولبناني، وخط شل عصب الدولة بشل جهاز ضبط الأمن فيها، أي جهاز المخابرات والمكتب الثاني في حينه"[3].

ويوضح باسم الجسر هذا القول، أنه بعد هزيمة حزيران العسكرية. وما لحق بعبد الناصر من نكسة على الساحة العربية، ومن ثم ظهور المقاومة الفلسطينية كبديل ثوري عربي، وتبني أحزاب قومية عربية وفلسطينية الماركسية منطلقاً فكرياً سياسياً، وليس القومية العربية وحدها، بتوجيه الإتحاد السوفياتي ودعمه لها، ومن ثم تنافسها أو تحالفها مع أحزاب قومية حاكمة في دول عربية (كسوريا والعراق والجزائر وجنوب اليمن)، على وراثة عبد الناصر في قيادة العالم العربي.. كل ذلك انعكس في لبنان بشكلين أو اتجاهين سياسيين:

1- Adel A. Freiha : **L'Armée et L'Eat au Liban 1945 – 1980**, Librairie de Droit et de Jurisprudence, Paris, 1980, P. 153.

2 - نواف كبارة، **الشهابية مشروع بناء الدولة في لبنان 1958 – 1970**، المرجع نفسه، ص 710.

3- ألبير منصور، **موت جمهورية**، مرجع سابق، ص 67.

الأول: تركيز المقاومة الفلسطينية والأحزاب الثورية أو القومية على معارضة الشهابية في سياستها العربية المتعاطفة مع جمال عبد الناصر، وبالتحديد على التنديد بالمكتب الثاني في الجيش والهجوم القاسي عليه، بسبب مراقبته الشديدة للمخيمات الفلسطينية، ومنعه للتسلح والتدريب العسكري فيها، كذلك لعمليات المقاومة ضد إسرائيل عبر الحدود اللبنانية في الجنوب.

الثاني: تركيز المعارضة المسيحية الملتقية في «الحلف الثلاثي» على الأخطار الثلاثة التي تهدد لبنان في نظرها: الشيوعية، والشهابية والمقاومة الفلسطينية[1]. وهكذا وجد الشهابيون أنفسهم مستهدفين من قبل عدة معارضات: مارونية بقيادة الحلف الثلاثي، وإسلامية تحركها المقاومة الفلسطينية والأحزاب اليسارية بالإضافة إلى تحالف إسلامي – مسيحي مؤلف من الزعماء التقليديين الذين أقصوا عن الحكم، ويرغبون بالعودة إليه.

في عام 1965 عقد في الدار البيضاء في المغرب مؤتمر قمة عربي، وكان من أبرز المواضيع المطروحة على جدول الأعمال موضوع تحويل روافد نهر الأردن. وبدأ القائد العام للقوات العربية الفريق علي علي عامر قراءة تقريره حول الإستعدادات للتحويل، وظهر للقائد العام أن بعض الدول العربية كانت متأخرة في تنفيذ تعليماته حول الخطة العسكرية، وأن الدعم المادي المطلوب من قبل لبنان وسوريا والأردن الخاص بتعزيزاتها العسكرية يفوق مبلغ 150 مليون جنيه استرليني الذي لحظه مؤتمر القمة الأول للبلدان الثلاثة.

وكان موقف الرئيس شارل حلو حسب قوله: «لم أكن أريد أن أشارك، باسم لبنان، في قرار كهذا ولا بسواه من القرارات دون أن أكون على أتم الإستعداد لتنفيذها. لذلك أخذت أناقش القائد العام.... واستمر النقاش في جو من التوتر. فتدخل عبد الناصر لمساعدتي وقال لي: «خذ وقتك... هل تكفي مدة أربعة أشهر؟»»[2]. ويتضح من هذا القول أن لبنان لأول مرة منذ توقيعه على اتفاقية الهدنة، يجد نفسه في مواجهة التزاماته تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي، ما سوف يعرض سياسته التقليدية المتكئة على مبدأ «قوة

---

1 - باسم الجسر، **فؤاد شهاب ذلك المجهول**، مصدر سابق: ص 71.

2 - شارل حلو، **حياة في ذكريات**، مصدر سابق، ص 176.

لبنان في ضعفه»، لامتحان خطير. وبفضل تدخل الرئيس عبد الناصر[1]، تأجل نشر القوات العربية في لبنان وتمت التسوية على أن أي قرار يتخذه «مجلس الدفاع العربي» يعرض لمصادقة مسبقة من مجلس النواب اللبناني. وهذه المشاحنات والجدال لم يقتصرا على الجانب اللبناني بل تعداه إلى الجانب السوري والأردني: فقد قامت إسرائيل بضرب أعمال التحويل في الرابع عشر من تموز (يوليو) 1965 في الأراضي السورية، ثم توالت هذه الإعتداءات وامتدت إلى الأراضي الأردنية، وتوقفت أعمال التحويل انتظاراً للحماية العسكرية العربية. وتساءل الحكام في سوريا: «أين الجيش المصري؟ أين سلاح الجو المصري؟ أين اتفاقية الدفاع المشترك؟ ألم تسمعوا أزيز الطائرات الإسرائيلية وهي تقصف الأراضي السورية؟». ورد عبد الناصر على دمشق: «إن القضية ليست عسكرية ولكنها قضية ثقة. ما هي الضمانة إذا أرسلنا قوة جوية أن السوريين لا يدعون بأن الطيارين المصريين سيقومون بمؤامرات ضدهم؟ وقد قلنا لهم بأننا مستعدون أن نرسل قوة جوية إذا كانوا يعطونا قاعدة جوية يمكن الدفاع عنها بقواتنا، حتى نضمن بأنها لا تهاجم»[2].

وفي اجتماعات مؤتمر القمة العربي في أيلول (سبتمبر) 1965 أيضاً توضح موقف الأردن عندما انبرى الملك حسين يجادل الفريق علي عامر في أن دخول قوات عربية إلى الأردن من شأنه أن يستفز إسرائيل فتشن هجوماً على الأردن. وأكد أن القوات الأردنية وحدها قادرة على الدفاع عن مشروعات التحويل. وقال الملك فيصل: «إن قواتنا تقف على الحدود الأردنية، فإذا سمح لها جلالة الأخ حسين أن تدخل دخلت، وإلا فنحن واقفون على الحدود». وقال الرئيس العراقي عبد السلام عارف: «نحن لا نستطيع إبقاء الجيش العراقي عاماً آخر ينتظر على الحدود. إذا كان الأردن يعارض دخول قواتنا... سنعود بجيشنا إلى العراق». وسأل عبد الناصر: «هل تريدون دخول القوات العراقية إلى الأردن؟» فلم يجب أحد. ثم سأل مرة أخرى: «هل توافقون على عودة القوات العراقية إلى العراق؟». فلم يجب أحد على السؤال[3]. فتخوف العرب من

1 - فواز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث من الأمارة إلى اتفاق الطائف**، مرجع سابق، ص 250.
2 - أحمد الشقيري، **الأعمال الكاملة المذكرات (2)**، لجنة تخليد ذكرى المجاهد أحمد الشقيري، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد الثاني، بيروت 2006، ص 72.
3- أحمد الشقيري، **الأعمال الكاملة المذكرات (2)**، المرجع السابق، ص 83، 84 و85.

بعضهم البعض يفوق تخوفهم من إسرائيل.

اندلعت الإضرابات والحركات المطلبية طوال الفترة الممتدة من 1964 إلى حرب حزيران (يونيو) 1967، وتركز النزاع حول «القانون الوطني للضمان الاجتماعي» الصادر في أيلول (سبتمبر) 1963 الذي عمل أرباب العمل على تخريبه عندما دخل حيز التنفيذ 1965، فشنت حملة صرف واسعة للعمال والمستخدمين للتهرب من دفع اشتراكات الضمان عنهم. وفي القطاع التعليمي، أضرب أساتذة التعليم الرسمي مطالبين بزيادة أجور ورفع تعويض غلاء المعيشة، إلا أنهم واجهوا تهديد الحكومة باعتبارهم جميعاً مستقيلين. كذلك أضرب طلاب الحقوق في الجامعتين اللبنانية وبيروت العربية مطالبين بالإعتراف بشهاداتهم وحقهم في ممارسة المهنة[1].

وفي الرابع عشر من تشرين الأول (أكتوبر) 1966، ضربت الكارثة قلب الاقتصاد اللبناني. فقد أعلن «بنك إنترا» التوقف عن الدفع معلناً إفلاسه. وكانت تلك النتيجة المباشرة للخطة الأميركية في إخضاع «إمبراطورية بيدس» والتي لعبت دوراً اقتصادياً وسياسياً هاماً في مطلع الستينيات. «إنها معركة المال الذي هو عصب الحياة، ووريدها وشريانها»[2].

ويقول الرئيس شارل حلو: «كانت الرواية الأكثر رواجاً.. ومن حيث الطعن بالدولة، هي أنني استدعيت في صيف 1966 السيد يوسف بيدس، لأطلب منه تمويل مشاريع تنمية غايتها المساعدة على ازدهار الاقتصاد اللبناني وبواسطة بنك انترا، بدلاً من المؤسسات الأجنبية. ولما وافق بيدس على هذا الطلب وبدأ يودع أسهمه البنك المركزي للحصول على المال اللازم، انطلقت الشائعات تتحدث عن وضعه المالي المهزوز. حينذاك أسرع المودعون إلى سحب ودائعهم من انترا، ولم يتمكن البنك من مواجهة كل هذه السحوبات»[3]. لكن الرئيس حلو أكد أن الحقيقة عكس ذلك تماماً. إذ إن حاكمية مصرف لبنان وفق القانون اللبناني والأعراف الدولية، تتمتع باستقلال ذاتي تجاه الحكومة في تعاملها مع المصارف، وكانت هذه الحاكمية قد اتخذت قراراً قبل مدة،

1- فواز طرابلسي، المرجع السابق، ص 253. أيضاً: سليمان تقي الدين، مرجع سابق، ص 353.
2 - رشيد شهاب الدين، **جمهورية فؤاد شهاب أم جمهورية قوم تبّع**، مصدر سابق، ص 0149
3 - شارل حلو، **حياة في ذكريات**، المصدر السابق، ص 232.

دفاعاً عن الليرة اللبنانية، بالإقلال من عمليات التسليف، خصوصاً لقاء إيداع الأسهم.

ومنذ عام 1966، هيمنت الأزمة الاقتصادية على البلاد. وأخذ الاقتصاد اللبناني يزداد تبعية للقطب الأمبريالي الأميركي وصولاً إلى عام 1969 حيث أصبحت المصارف الأجنبية تستحوذ 93% من مجموع الودائع في لبنان[1].

وفيما كان المجتمع اللبناني غارقاً في أزمة اقتصادية اجتماعية، وإذا بهزيمة العرب في الخامس من حزيران (يونيو) 1967 تفرض نفسها على كل الملفات على الساحة اللبنانية.

في الخامس من شباط (فبراير) 1968، تقدم الرئيس رشيد كرامي باستقالته إلى رئيس الجمهورية مفسحاً المجال أمام حكومة جديدة تنهض بأعباء المرحلة القادمة، بعد أن قامت حكومته بواجبها في إخراج لبنان من محنتين كبيرتين: مالية تمثلت بالأزمة المالية وسياسية ناتجة عن هزيمة العرب في حرب 1967[2].

وفي السادس عشر من شباط (فبراير) 1968، تشكلت حكومة جديدة برئاسة الدكتور عبدالله اليافي، ومما جاء في البيان الوزاري للحكومة: «إن البلاد مدعوة اليوم إلى انتخاب نوابها في وقت تخيم علينا وعلى الدول الدول العربية الشقيقة أجواء من التوتر والألم العميق. إذ وقع الحق على الأرض العربية صريعاً... وفي هذا الوقت بالذات الذي يجد لبنان نفسه مدعواً برباط الأخوّة والمصلحة معاً إلى التضامن مع إخوانه العرب لإزالة آثار العدوان تضامناً يؤمن النصر ويحتم اتحاد أبنائه على مختلف فئاتهم ومذاهبهم»[3].

وكان الرئيس كميل شمعون قد طالب في المجلس النيابي بجلسة سريعة وسرية للإطلاع على نتائج رحلة وزير الخارجية إلى العواصم الكبرى، هذا أولاً، وثانياً لأخذ العلم بالتدابير العسكرية الإضافية المتخذة منذ الخامس من حزيران (يونيو) على الحدود الجنوبية قائلاً: « ولا نقبل أن تتذرع الحكومة بسريّة أعمال التسلح تهرباً من الجواب

---

1 - سليمان تقي الدين، مرجع سابق، ص 354 و355.

2 - كتاب استقالة الرئيس رشيد كرامي، رئيس مجلس الوزراء اللبناني، الحياة، بيروت، السادس من شباط (فبراير) عام 1968.

3 - البيان الوزاري لحكومة الدكتور عبدالله اليافي، رئيس مجلس الوزراء اللبناني، النهار، بيروت، السابع عشر من شباط (فبراير) عام 1968.

الصريح، فإذا أجاز السر على عامة الناس فلا يجوز على ممثلي الأمة المسؤولين عن هذا الوطن وعن سلامة كل شبر من أراضيه»[1]. وفي الرابع عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) 1968، أدلى السيد حسين العويني وزير الخارجية اللبناني ببيان أمام لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية، استعرض فيه التطورات التي طرأت على مراحل النزاع العربي الإسرائيلي، وركز على مقترحات لبعض المراجع المسؤولة في العواصم الكبرى التي من شأنها أن تحطم بعض الحواجز أمام مهمة المبعوث الدولي يارينغ الذي يستند في نشاطه الدبلوماسي إلى قرار مجلس الأمن الصادر في الثاني والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) 1967، والذي وافقت عليه الجمهورية العربية المتحدة والأردن رغم اعتداءات إسرائيل المتكررة، وهذه الدلائل تشير الى امكانية الخروج من المأزق الذي وجد السفير يارينغ نفسه فيه بسبب تعنت إسرائيل. ويقول الحاج حسين العويني: «امعنت إسرائيل في غيها وتمادت في تحدياتها... وأعلن وزير خارجيتها باسمها في الخطاب الذي ألقاه في الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتاريخ الثامن من تشرين الأول (أكتوبر)... أنها لن تتنازل عن المآرب التي سبق أن كشفت عنها في مناسبات عديدة، وهي أن تفرض على الدول العربية معاهدات صلح تؤمن لها الوجود القانوني والاعتراف الرسمي بهذا الوجود وترسم حدوداً جديدةً لها على حساب الأراضي العربية...» [2].

ويعتبر كمال جنبلاط أن المؤامرة حيكت على لبنان منذ العام 1967: «ففي ذلك الوقت كان المصريون والسوريون قد خسروا الحرب، فظن من نسميهم هنا بالإنعزاليين، أي المتطرفين الموارنة، بأن لحظة رفع الرأس قد واتى أجلها وآن أوان إنشاء لبنان لبناني منفصل عن العالم العربي. وهكذا فقد جرى تنظيم اجتماع دعي إليه مثقفون ورهبان وممثلون عن الرابطة المارونية.... والرئيسان السابقان شمعون وشارل حلو ليقولوا ما مؤدّاه: «لقد هزم العرب، ولن ينهضوا في الوقت المنظور، فلماذا لا نشحذ همتنا قليلاً، للقيام بفرض نهائي لسياستنا المارونية؟»، والواقع، هو أن شمعون شرع منذ هذه الحقبة

---

1 - بيان السيد كميل شمعون، رئيس الجمهورية اللبنانية الأسبق في المجلس النيابي، الحياة، بيروت، التاسع عشر من حزيران (يونيو) عام 1968.

2 - بيان الحاج حسين العويني، وزير الخارجية اللبناني أمام لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية، الحياة، بيروت، الخامس عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1968.

بتنظيم «نموره» الشهيرين ولا يزال الملأ هنا يذكرون التظاهرة الإحتفالية التي جرت في السنة ذاتها في السعديات... وكذلك فإن الكتائب باشرت في استكمال تسلحها وخلال عامي 1968 – 1969 كانوا مستعدين تقريباً»[1].

وبدأ الجناح الماروني يربط بين الأزمة الاقتصادية بما أسماه المسايرة من الحكم الشهابي لمحور جمال عبد الناصر على حساب العلاقات مع المحور الآخر أي المحور السعودي. وبرز إلى الوجود حلف سياسي ماروني طائفي، عرف بالحلف الثلاثي، وضم: كميل شمعون، وريمون إده، وبيار الجميل، وعلى غير عادة اتفق الأقطاب الثلاثة على خوض الإنتخابات النيابية عام 1968، وسط أجواء من الشحن الطائفي، والعداء للعرب والعروبة، ونجح هذا الحلف في اقتحام البرلمان اللبناني بما يوازي ربع أعضائه: حزب الكتائب حصل على (9) نواب، وحزب الوطنيين الأحرار حصل على (9) نواب وحزب الكتلة الوطنية حصل على (6) نواب، أي ما مجموعه (24) نائباً من أصل (99)[2].

ويقول جورج قرم: «وقد حفرت الشخصيات السياسية المارونية قبرها وقبر الطائفة بيديها بضلوعها في هدم الشهابية، بكامل قواها. وحدها الدولة القوية كما أرادها الجنرال شهاب كانت قادرة على أن تستوعب بشكل هادئ التحولات الديمغرافية والإجتماعية التي عرفها لبنان... بعد فؤاد شهاب أصبح رؤساء الجمهورية الموارنة وبتقويضهم آليات التطوير الشهابية، ملوكاً عزلاً بمواجهة مزايدات رؤساء الحكومات في تحريكهم مشاعر «الشارع الإسلامي» والأحزاب الثورية اليسارية بتوجهاتهم المطلبية المعادية للإمبريالية والمؤيدة بالتالي للفلسطينيين وللعروبة»[3].

في الثامن والعشرين من كانون الأول (ديسمبر) 1968، نزلت وحدات كوماندوس إسرائيلي في مطار بيروت ودمّرت ثلاث عشرة طائرة من الأسطول الجوي التابع لشركة طيران الشرق الأوسط في ردّ فعل على خطف طائرة «العال» إلى أثينا التي

1 - كمال جنبلاط، **من أجل لبنان الصادر سابقاً تحت عنوان «هذه وصيتي»**، تحقيق فيليب لابوسترل، الدار التقدمية، المختارة، لبنان، الطبعة الثالثة 2008، ص 158.

2 - البيان الصحفي للرئيس كميل شمعون، النهار، بيروت، التاسع من تموز (يوليو) عام 1968. أيضاً: سليمان تقي الدين، مرجع سابق، ص 370.

3 - جورج قرم، **لبنان المعاصر تاريخ ومجتمع**، مرجع سابق، ص 114 و115.

تبنتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة جورج حبش[1].

وسرعان ما استقالت حكومة الرئيس عبد الله اليافي تحت ضغط غضب الشارع الذي اتهمها بالعجز عن الدفاع عن المطار. وتشكلت حكومة جديدة برئاسة رشيد كرامي، إلا أن ريمون إده وبيار الجميل رفضا الإشتراك فيها بسبب استبعاد شمعون عنها. وفي العاشر من كانون الثاني (يناير) 1969، دعا الحلف الثلاثي إلى إضراب عام احتجاجاً على سياسة الحكومة في الإنحياز إلى محور القاهرة، وأخذ يطالب بالإستعانة بقوات الطوارئ الدولية لحماية حدود لبنان. وسط حملة عنيفة على مسألة العمل الفدائي الفلسطيني وانعكاساته على الصعيد الداخلي والوطني[2].

وراحت الاشتباكات تتكرر بين الجيش اللبناني والمقاتلين الفلسطينيين إن في القرى الحدودية أو في صيدا وبيروت وبحلول أواسط العام 1969 وصل عدد الفدائيين العاملين في لبنان إلى أربعة آلاف مقاتل أكثريتهم تنتمي إلى حركة فتح ومنظمة الصاعقة. دعت الأحزاب اليسارية والقومية العربية إلى تظاهرة احتجاجاً على «السياسات الرجعية للحكومة اللبنانية حيال العمل الفدائي» وبغية المطالبة بفتح الحدود الجنوبية أمام العمل الفدائي[3].

وفي الثالث والعشرين من نيسان (أبريل) 1969، أطلق الجيش النار على التظاهرة فأوقع عدداً من القتلى والجرحى. قدم كرامي استقالته تحت وطأة ردود الفعل العنيفة على سلوك الجيش، خصوصاً في مدينته طرابلس. فأعاد الرئيس شارل حلو تكليفه بتأليف الحكومة الجديدة وإعلان حالة الطوارئ إلا أن البلد غرق في أزمة وزارية وسياسية استمرت (215) يوماً[4].

1- مذكرة رئيس الجمهورية اللبناني شارل حلو الى سفراء الدول الأربع الكبرى حول الاعتداء الإسرائيلي على مطار بيروت الدولي، الحياة، بيروت، الثلاثون من كانون الأول (ديسمبر) عام 1968. أيضاً: تصريح ناطق رسمي بإسم حركة التحرير الوطني «فتح» حول ضرب طائرة إسرائيلية في مطار أثينا، الدستور، عمان، الثامن والعشرون من كانون الأول (ديسمبر) عام 1968.

2 - موسى ابراهيم، مرجع سابق، ص 195 و196.

3 - فريد الخازن، **تفكك أوصال الدولة في لبنان 1967 – 1976**، دار النهار، ترجمة شكري رحيّم، الطبعة الثالثة 2005 بيروت، ص 196.

4 - فواز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث من الامارة الى اتفاق الطائف**، مرجع سابق، ص 264.

كانت المواجهة مع السلطات اللبنانية جزءاً من استراتيجية فتح بغية تأسيس وجود عسكري في لبنان. حسب جورج حاوي، فعرفات لم يكن مطمئناً إلى الأوضاع السائدة في الأردن عام 1969، ولا من قدرة منظمة التحرير الفلسطينية على السيطرة على الوضع في البلاد كما كان يدعو إليه بعض القادة الفلسطينيين. وهو لم يحسب أن ازدواجية السلطة في الأردن ممكنة على المدى الطويل لذلك كان لا بد من إيجاد البدائل: ومن تلك البدائل تقوية وجود فتح في لبنان و«خلق وقائع جديدة على الأرض» خاصة أن الوضع كان ملائماً داخل المخيمات. ولقد رأى عرفات في لبنان ساحة مواجهة مهمة. كل هذه المسائل طرحت للبحث في أوائل نيسان (أبريل) 1969 في عمان بين عرفات ووفد من الحزب الشيوعي اللبناني ضم جورج حاوي وجورج بطل وعلي العبد[1]. وكانت سياسة عرفات قائمة على توريط الأقطار العربية، عن طريق توتير الوضع على خطوط المواجهة السورية – الإسرائيلية من جراء العمليات التي كان ينظمها عرفات، وحشدت إسرائيل قواتها على الحدود السورية كمقدمة لمهاجمة سوريا، فهبت مصر لمساعدتها وركزت قواتها في سيناء مما أعطى المبرر لإسرائيل لتحقيق أهدافها المبيتة، فشنت حرب حزيران العدوانية عام 1967 لتتوسع في الأراضي العربية والفلسطينية وتدمر القدرات العسكرية للعرب كي يتسنى لها فرض الصلح على العرب من موقع القوة، كان عرفات يعرف حق المعرفة بأن العمليات عبر الحدود لا تقود إلى تحرير فلسطين وإنما هي إرادة للتحريك[2]. وفي هذا الوقت، شهدت المخيمات الفلسطينية ثورة حقيقية منحت المقاومة السيطرة على قاعدتها الاجتماعية. وعاش أهالي المخيم ليالي طويلة في نقاشات تمتد حتى ساعات الفجر الأولى مدارها كيفية تحرير فلسطين و«الإيديولوجية الأصلح في عملية التحرير». فتح تطرح مقولة «التجربة والخطأ» والجبهتان الشعبية والديمقراطية تطرحان «الماركسية اللينية»، أما جبهة التحرير العربية والصاعقة فتتنافسان على تسويق «قومية المعركة»[3].

1 - جورج حاوي يتذكر، **الحرب والمقاومة والحزب**، حوارات مع غسان شربل، شهادات النهار، الطبعة الثانية، بيروت 2005، ص 142.

2 - غازي حسين، **ياسر عرفات من التوريط إلى التفريط**، المنارة، دمشق 2002، ص 47.

3 - فيصل جلول، **نقد السلاح الفلسطيني برج البراجنة: أهلاً وثورة ومخيماً**، دار الجديد، بيروت 1994، ص 46.

- **اتفاق القاهرة**

في تبادل للرسائل بين الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس شارل حلو لخص الرئيس عبد الناصر الوضع في لبنان بالتالي: «إن خطورة الظروف التي تجتازها الأمة العربية والمضاعفات التي يمكن أن تنشأ في ظلّها مع تتابع التطورات المؤسفة في علاقات السلطات اللبنانية ومنظمات المقاومة الفلسطينية.... لكن اعتقادي أنكم توافقونني على أنه يكفينا جميعاً أن نرى أمام عيوننا صداماً بالرصاص بين قوّات نظامية لبنانية وجماعات من قوات المقاومة الفلسطينية ثم أن يكون من أسباب هذا الصدام الذي نراه أمام عيوننا أن تقدم الوزارة اللبنانية استقالتها وأن يبدي رئيسها، فيما نقلت الأنباء عنه، أنه لا يتحمل مسؤولية ما حدث ضد المقاومة»[1]. ويقول الرئيس حلو: هناك سبب مهم للقبول بالتفاوض في القاهرة فهي كانت مركز القيادة المسؤولة عن جميع الجبهات العربية، والقائد العام، وفقاً لميثاق الدفاع المشترك المعمول به منذ عام 1951.

وفي يوم الإثنين الثالث من تشرين الثاني (نوفمبر) 1969 اجتمع في القاهرة الوفد اللبناني برئاسة قائد الجيش العماد إميل بستاني، ووفد منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة السيد ياسر عرفات، رئيس المنظمة، وحضر من الجمهورية العربية المتحدة السيد محمود رياض، وزير الخارجية، والسيد الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية. ويقول الرئيس حلو: «كنت مقتنعاً في الظروف التي كنا نمر بها، أن الأهم من النصوص هو موقف الدولة وعزمها على منع التجاوزات التي كانت تحصل دون أي نص وقبل أي اتفاق، فلم أر من الضروري أن أعرّض الدولة إلى خضات جديدة بسبب نص مضاف أو لا مضاف إلى الإتفاق المزعوم، وأكبر دليل على ذلك هو أننا، دون أي تعديل للنصوص، توصلنا في السابع عشر من أيار (مايو) 1970 إلى إعلان تدابير شديدة بإسهام الرئيس رشيد كرامي وكمال جنبلاط في مجلس الوزراء لوضع حد في أكثر تصرفات الفلسطينيين وفي نقد النصوص التي كان الفدائيون يتذرعون بها»[2].

كان أشد النواحي تعقيداً في اتفاق القاهرة فرض تنفيذه، ذلك أن نص الإتفاق خلا من أية آلية للتنفيذ، ما يعني أنه في أوقات الأزمات لم تكن الحكومة اللبنانية ولا منظمة

1 - شارل حلو، **حياة في ذكريات**، مصدر سابق، ص 277.

2 - المصدر نفسه، ص 278، 279.

التحرير قادرتين على تسوية خلافاتهما دون تدخل فريق ثالث، وهذا التدخل بدوره كان يضيف بعداً تعقيدياً إلى مشكلة هي في أصلها صعبة ومعقدة[1].

منح هذا الإتفاق – الذي بقي محتواه طي الكتمان – الفلسطينيين الحق في العمل العسكري انطلاقاً من بعض النقاط في الأراضي اللبنانية، إضافة إلى تولي الأمن داخل مخيمات اللاجئين، كما وأنه اشترط ضرورة الحفاظ على سيادة الدولة اللبنانية واحترامها، وأن تكون الأنشطة الفلسطينية منسقة مع سلطات البلد. والحقيقة أن اتفاق القاهرة، وبالرغم من التحفظ الشكلي، يحد بوضوح من السيادة اللبنانية «ولئن كانت غلطة لبنان الأولى هي توقيعه على هذا النص، فقد كانت الثانية اعتقاده بأن في الإمكان تطبيقه»[2].

رابعاً: سقوط الشهابية بالتزامن مع التغيير الجذري في السياسة الإقليمية- العربية عام 1970، وانفجار الصراع في لبنان عام 1975

كان الشهابيون قد صمموا على إعادة انتخاب الرئيس فؤاد شهاب، لكنه أصر على عدم خوض معركة الرئاسة عام 1970، وكلف الوزير فؤاد بطرس بكتابة بيان العزوف عن الترشح والذي صدر في الصحف في الرابع من آب (أغسطس) 1970. وكان للرئيس شهاب تصوره للمرحلة القادمة: «المسألة واضحة يا فؤاد، لبنان مقبل على مشاكل واضطرابات وربما على حرب. كيف يعقل أن نواجه هذه الأمور؟ إن رئيس الجمهورية لا يملك صلاحية استخدام الجيش، إذا كان رئيس الحكومة غير موافق، وإذا اعتكف هذا الأخير تعطلت البلاد كلياً.... إذا كانوا يريدون عودتي والسعي جدياً لإصلاح الأمور فعلاً، فليحرجوني عبر تعديل الدستور بشكل يجعلني حاكماً وليس فقط المسؤول الذي يحمل وزر المشاكل ولا يملك فعلياً زمام الحكم».

ورد بطرس: «إن اتجاه الطبقة السياسية الآن نحو تعديل الدستور لتقليص صلاحيات رئيس الجمهورية»[3].

---

1 - فريد الخازن: **تفكك أوصال الدولة في لبنان 1967 - 1976**، مرجع سابق، ص 221.
2 - الآن مينارغ، **أسرار حرب لبنان من انقلاب بشير الجميل إلى حرب المخيمات الفلسطينية**، المكتبة الدولية، تعريب مجموعة من المترجمين بتنسيق غازي برو، بيروت 2006، ص 24.
3 - فؤاد بطرس **(المذكرات)**، إعداد انطوان سعد، دار النهار، 2009 بيروت، ص 159.

وبعد انسحاب شهاب انحصرت المعركة الإنتخابية بين مرشح الشهابية الياس سركيس وسليمان فرنجية الذي فاز بالرئاسة بفارق صوت واحد قيل إنه صوت كمال جنبلاط الذي انقلب على الشهابية بعد أن كان من أبرز مؤيديها وذلك بإيعاز من أصدقائه السوفيات بسبب فضيحة طائرة الميراج، واختياره التحالف مع المقاومة الفلسطينية، وأيضاً بسبب غضبه من انتزاع الشعبة الثانية نائب صيدا معروف سعد من كتلته النيابية وضمه إلى «النهج»[1].

وكان جنبلاط قد قرن موافقته على الاقتراع لأحدهما بشرطين:

- تعهد الرئيس الجديد السهر على تطبيق اتفاق القاهرة، حماية للوجود السياسي والعسكري لحلفائه الفلسطينيين.
- التزامه الدفاع عن الديمقراطية والحريات، التي كان قد أطلقها عندما تسلم وزارة الداخلية في حكومة الرئيس رشيد كرامي في تلك الأثناء، وأقدم في الخامس عشر من آب (أغسطس) 1970 على الترخيص لأحزاب محظورة: كالحزب الشيوعي ومنظمة العمل الشيوعي[2]، والحزب السوري القومي الإجتماعي ومنظمة حزب البعث الإشتراكي المؤيدة لسوريا، وحزب البعث العربي الإشتراكي المؤيد للعراق وحركة 24 تشرين بزعامة فاروق المقدم وأخفق جنبلاط في الحصول على موافقة سركيس الذي تحفظ عن الإجابة عنهما، لأن بتهما منوط بمجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية، وعندما أجرى نفس الإمتحان للمرشح سليمان فرنجية، أجابه وحوله عدد من مسؤولي الأحزاب العقائدية: «عندما يتاح لي أن يكون في عهدي شخص مثل كمال جنبلاط وزيراً للداخلية، لمدة ست سنوات، فهذا سيريحني في طريقة التعامل مع الملف الفلسطيني والملف العربي...»[3].

---

1 - نقولا ناصيف، **المكتب الثاني حاكم في الظل**، مختارات، الطبعة الثالثة 2006، بيروت، ص 344.
2 - نقولا ناصيف، **ريمون إدة جمهورية الضمير**، دار النهار، مقدمة غسان تويني، الطبعة الثالثة 2008، بيروت، ص 380.
3 - محسن دلول، **الطريق إلى الوطن ربع قرن برفقة كمال جنبلاط**، تقديم وليد جنبلاط / جان عبيد، حوار يوسف مرتضى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2010، ص 139.

- لقد جاء انتخاب سليمان فرنجية رئيساً للجمهورية بمثابة انقلاب برلماني على النهج الشهابي بكل رموزه السياسية والأمنية والإجتماعية.

فبعد أن أقسم الرئيس الجديد اليمين الدستوري في الثالث والعشرين من أيلول (سبتمبر) 1970 كانت الخطوة التالية المجيء بشريكيه في "تكتل الوسط" كامل الأسعد إلى رئاسة مجلس النواب خلفاً للشهابي المخضرم صبري حمادة، وصائب سلام إلى رئاسة الحكومة خلفا للشهابي المخضرم أيضاً رشيد كرامي. وعكف مع سلام على تأليف حكومة برلمانية، لكن سرعان ما انهارت عندما تحفظ سليمان فرنجية عن ترشيح صائب سلام لحليفه في العداء للشهابية ريمون إده لوزارة الدفاع، بعد أن كان وعده بها في سعيهما لتصفية حساب سياسي قديم مع رجال شهاب، وكانا يتأهبان للإنتقام من ضباط الشعبة الثانية وملاحقتهم قضائياً، ووضع اليد مباشرة على الجيش. لكن رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للجيش في الوقت نفسه، انتبه إلى خطتهما، فامتنع عن إعطاء ريمون إدة حقيبة الدفاع مقترحاً عليه وزارة المال. لكن إده رفض ذلك[1].

- استقبل انتخاب سليمان فرنجية، مرشح المعارضة التي ضمت كلاً من كميل شمعون العدو اللدود للشهابية وصائب سلام خصم الشهابية وكمال جنبلاط التقدمي حليف المقاومة الفلسطينية، بفرح عارم خاصة في الأوساط المارونية التي اعتبرت فوزه نصراً لها.

- أما الفلسطينيون فقد كان فوز فرنجية بمثابة انتصار يسجل نهاية عهد المكتب الثاني الشهابي وحكم الجيش الذي كانت علاقته معهم متأزمة منذ عام 1965[2].

إن عام 1970 كان عام التحولات الكبرى في المنطقة العربية، وخاصة في لبنان، تمثلت هذه التحولات بحدثين كبيرين هما:

الأول: وفاة جمال عبد الناصر عام 1970، وبداية الإنقلاب على منظومة المبادئ القومية التي تبنتها الناصرية عبر سيطرة أنور السادات على السلطة بشكل كامل،

---

1 - نقولا ناصيف، **المكتب الثاني حاكم في الظل**، مرجع سابق، ص 371.

2 - عارف العبد، **لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (40)، بيروت 2001، ص 106.

وتحويل موقع مصر باتجاه الولايات المتحدة الأميركية والإبتعاد عن الإتحاد السوفياتي (طرد الخبراء السوفيات).

الثاني: طرد قيادة الثورة الفلسطينية من الأردن في أيلول (سبتمبر) عام 1970، وتسهيل انتقالها إلى لبنان حيث التعاطف الشعبي اللبناني والفلسطيني معها[1]. ومعها تسرب آلاف الفلسطينيين، وتشير بعض المصادر إلى أن الوجود الفلسطيني عشية الحرب الأهلية في لبنان كان قد بلغ (400,000) نسمة، وقد توزعوا على محافظات لبنان الخمس في خمسة عشر معسكراً حسب الشروط القانونية، فيما المخيمات لا تضم أكثر من (161,500) نسمة مما يعني أن قسماً كبيراً من الفلسطينيين كان جزءاً من الإنتشار السكاني لا سيما في المدن اللبنانية الرئيسية[2]. مما اعتبره البعض اختلالاً في بنى التوازن الطائفي في لبنان.

- عندما ألقت المقاومة الفلسطينية بثقلها العربي في لبنان، بعد أن كانت انتزعت شرعية وجودها المسلح بتوقيع اتفاق القاهرة، وضعت السلطة اللبنانية أمام خيار صعب، لأن هذه الأحداث تجري في إطار ميزان قوى سياسي داخلي أصعب، مما يفضي إلى تجديد التوتر في مواضع المساومة اللبنانية الحساسة:

1- فالمقاومة حركة سياسية مسلحة تستتبع رد فعل عسكري، بينما حصرت السلطة مسألة بناء ذراعها المسلحة في إطار الأمن الداخلي.

2- المقاومة عامل عربي يتداخل نسيجه مع السياسات العربية واتجاهاتها وتناقضاتها بينما السلطة القائمة تحرص على ضبط العامل العربي في حدود ما يتفق مع صيغة "الوجه العربي".

3- تصب المقاومة نتيجة عروبتها وفلسطينيتها في الجناح العروبي المحلي وهو جناح مسلم وتقدمي في معظمه، والسلطة في لبنان تقوم على توازن يغلب عليه الجناح الماروني[3].

---

1 - نجاح واكيم، **الأيادي السود**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 1988، ص 19.

2 - سليمان تقي الدين، **المسألة الطائفية في لبنان الجذور والتطور التاريخي**، مرجع سابق، ص 394 و395، ص 12.

3- فيصل جلول، **نقد السلاح الفلسطيني برج البراجنة: أهلاً وثورةً ومخيماً**، مرجع سابق، ص 59.

إن الشهور التي تلت تشكيل حكومة كرامي إثر توقيع اتفاق القاهرة عام 1969 وامتدت حتى العام 1970، شكلت سلسلة من الأحداث الدامية، دخلت المقاومة فيها عنصراً فاعلاً وطرفاً في مواجهات محلية، اندرجت ضمن مشروع تصفية «الشهابية». وإذا كان الهدف من تكليف كمال جنبلاط بمهام وزارة الداخلية في حكومة كرامي، هو ضبط المقاومة الفلسطينية وعودة السلطة اللبنانية إلى المخيمات وإعادة اللحمة إلى الحكم الذي شهد أزمة استمرت سبعة أشهر، فإن أطرافاً أساسية في الصراع السياسي اللبناني لم تراهن على جدوى المشروع الجنبلاطي، وبالتالي بدأت تهيئة قواها وتعبئتها للدخول في أي مجابهة مباشرة مع المقاومة من جهة، والتخلص من الضوابط الشهابية التي حاولت احتواء هذه القوى في سياستها العامة من جهة أخرى[1].

مرت سنتا عهد فرنجية الأوليان خاليتين من أية أزمة لها علاقة بالفلسطينيين فقد أولت السلطة اللبنانية الأولوية في سياساتها لوقف تدخل الجيش في الشؤون السياسية والمدنية، وأجرت حملة تسريح لضباط «المكتب الثاني» الشهابيين. وكان مقتل قائد الجيش الشهابي جان نجيم في تحطم طائرة هيليكوبتر، مناسبة لكي يعين الرئيس فرنجية اسكندر غانم قائداً للجيش وهو من المقربين منه. وجاءت انتخابات عام 1972 لتقلص عدد الشهابيين في المجلس النيابي، ولتعيد إلى المجلس جميع الزعماء التقليديين[2].

- وفي حين كانت العلاقات اللبنانية والفلسطينية في حال من الهدوء عام 1972، تصاعدت الأعمال العسكرية بين الفلسطينيين وإسرائيل التي بدأت غاراتها على الجنوب اللبناني والبقاع رداً على عمليات الكوماندوس الفلسطينية ضد أهداف إسرائيلية. أدت هذه الغارات إلى إصابة أهداف مدنية شملت المنازل والمدارس، وفي شهري حزيران (يونيو) وأيلول (سبتمبر) من العام 1972 عادت الغارات فاستؤنفت، واشتبك الجيش اللبناني مع الجيش الإسرائيلي على مدى يومين متواليين. موجة العنف هذه أدت إلى جولة جديدة من المحادثات اللبنانية – الفلسطينية، في اجتماع عقد في القصر الجمهوري لبحث القصف المدفعي الفلسطيني لإسرائيل من الأراضي اللبنانية، وقواعد الفدائيين في الجنوب، حضر اللقاء رئيس الجمهورية

1- فيصل جلول، **نقد السلاح الفلسطيني برج البراجنة: أهلاً وثورةً ومخيماً**، مرجع سابق، ص 60.
2- فواز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث من الامارة الى اتفاق الطائف**، مرجع سابق، ص 305.

ورئيس الحكومة وقائد الجيش ووفد فلسطيني برئاسة عرفات لكن الإجتماع لم يؤدِ إلى أية نتائج ملموسة[1].

ما بين شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 1972 وكانون الثاني (يناير) 1973 كانت الحركة العمالية اللبنانية قد دعت إلى إضراب عمال معمل غندور ومن بعده حرّكت مطالب صغار الفلاحين في الجنوب (مزارعي التبغ) وعشرات الألوف من اللبنانيين الذين جاؤوا ليتظاهروا من جميع أنحاء لبنان، فلجأت السلطة إلى منع حركة المرور بين المحافظات وبيروت خوفاً من تدفق جماهيري حاشد إلى قلب العاصمة، وتبع احتجاج الفلاحين إضراب المعلمين الرسميين وفصل (306) معلمين منهم، فشهدت بيروت حالة طوارئ فعلية. وطوال هذه الأحداث حاولت المقاومة الفلسطينية أن تبقى على الحياد، فأصدر الإتحاد العام لعمال فلسطين بياناً تنصل فيه من أية مسؤولية في ما جرى من إضرابات معتبراً أن مصلحة الثورة الفلسطينية أن تبقى الحالة هادئة في لبنان[2].

وفي هذه الأثناء تواصلت العمليات العسكرية مستهدفة المخيمات من نهر البارد حتى الجنوب مروراً ببيروت، وكانت ردود الفعل عليها تزيد من توتر الوضع الداخلي، ومنذ العاشر من نيسان (أبريل) 1973 عندما اغتالت قوات من الكوماندوس الإسرائيلي ثلاثة من قادة المقاومة الفلسطينية في شارع فردان، وهم: كمال ناصر، كمال عدوان، وأبو يوسف النجار. وقصفت عدة مواقع للمقاومة في عمق تواجدها في حي (الفاكهاني) في بيروت، دون أن تواجه بأية مقاومة من الجيش اللبناني والذي كانت ثكناته واقعة في قرب المكان، وعلى الأثر قام صائب سلام يطالب باستقالة قائد الجيش، ولما رفض طلبه قدم استقالة حكومته إلى فرنجية[3]، وكانت هذه الحكومة الثانية برئاسة سلام وقد عكست بتشكيلتها الأكثرية النيابية في المجلس الجديد، لكنها لم تضم جنبلاط بسبب توتر علاقته بسلام وقد عمّرت هذه الحكومة حوالي السنة. بعد ثلاثة أيام احتشد في جنازة القادة الفلسطينيين آلاف المشيعين وتحولت الجنازة إلى استعراض كبير لإظهار الدعم لمنظمة التحرير الفلسطينية وقد شارك فيها كبار القادة

1- النائب فريد الخازن، **تفكك أوصال الدولة 1967 – 1976**، مرجع سابق، ص 263 و264.
2- فيصل جلول، مرجع سابق، ص 87 و88.
3- جوناثان راندال، **حرب الألف عام في لبنان**، مرجع سابق، ص 186.

اللبنانيين بمن فيهم بيار الجميّل وريمون إده[1].

وكرد على تخاذل الجيش اللبناني في الدفاع عن القادة الفلسطينيين وفي شبه اتهام بتواطؤ المسيحيين ضمناً مع الضربة الإسرائيلية، قامت منظمة التحرير باختطاف أربعة جنود لبنانيين، فقام فرنجية بإصدار أوامره إلى الجيش اللبناني لمحاصرة المخيمات في العاصمة وصب نيرانه عليها، ودارت معارك على مدى ستة أيام في كافة المناطق اللبنانية، واشترك في ذلك سلاح الطيران للمرة الأولى، وشهد مخيم ضبية، في قلب المنطقة الشرقية، مجزرة حقيقية، حيث لم يجد سكانه مكاناً يتقون فيه القذائف غير الكنيسة الصغيرة في المخيم، أما المخيمات الأخرى فكانت تواجه القصف المدفعي وترد عليه بقصف مضاد، بالصواريخ ومدافع الهاون، فيما توزع سكانها على الأحياء اللبنانية المحيطة بها. وفي اليوم التالي انتهى الأمر إلى هدنة، وكانت وجهة نظر السفارة الأميركية: أن فرصة القضاء على محاربي منظمة التحرير قد ضاعت[2]، وقال رئيس الوزراء المكلف أمين الحافظ: «يكفينا تشبهاً بما جرى في عمان»، أما بعض اللبنانيين فاعتقدوا بأن سليمان فرنجية لم يشأ القضاء على الفدائيين، بل كان يريد إخافتهم، وكانت غايته الحقيقية أيضاً أن يختبر المسلمين في الجيش. فالغارة على المواقع الفلسطينية قام بها طيارون مسلمون، وهكذا فالجيش برئاسته المسيحية تبين له أنه يستطيع الإعتماد على المسلمين، رغم الظن المتنامي أنهم ككل المسلمين مؤيدون للفلسطينيين.

- جرت مفاوضات بين السلطة اللبنانية والفلسطينية، انتهت إلى توقيع اتفاق "ملكارت" في السابع عشر من أيار (مايو) 1973 الذي أدخل تعديلات على اتفاق القاهرة[3]، وحدد أماكن الوجود الفلسطيني المسلح، وحدد طرق المرور، وإعطاء قوى الأمن اللبناني حق ملاحقة المخالفين داخل المخيمات بالتعاون مع الكفاح المسلح الفلسطيني. وقد وقع الإتفاق عن الجانب اللبناني العقيد الركن أحمد الحاج، وعن الجانب الفلسطيني المقدم الركن أبو الزعيم. لكن لم يتم الإلتزام بهذا الإتفاق.

1- فريد الخازن، **تفكك أوصال الدولة في لبنان 1967 – 1976**، مرجع سابق، ص 275.

2- جوناثان راندال، مرجع سابق، ص 186.

3 - وهيب أبي فاضل، مرجع سابق، ص 360، أيضاً: كريستين شولتزه، مرجع سابق، ص 127.

ويقول أنيس النقاش: "السيناريو إسرائيل ومطامعها بمياه لبنان.
لأن استراتيجية الصدام مع المقاوم نوب لبنان، وحذر كثيراً من
الأولى كانت تقول إن الدولة بأ [1].
تصطدم بالمقاومة على غرار التي سبقت اندلاع الحرب
وسورية شلّ قدرة النظام اسياً وفكرياً وعقائدياً
الإستراتيجية الجديدة هـ سياسي أو توجه
إلى اعتراف كريم بـ عدد الأحزاب
دعا بيار الجميل وكميـ
عليكما الإعتماد على محازبيـ النزاع
المقاومة الفلسطينية»[2]. العمل

كانت السياسة الأميركية تجاه الصراع ا ت.
تشرين الأول (أكتوبر) 1973 وحتى نهاية أيلول (سبتمبر
أية نتائج سياسية إيجابية بالنسبة للعرب الذين كانوا لأول مرّة
عن تضامنهم واستعملوا سلاح النفط في الحرب. فجرى نتيجة لتلك السياس
الرفع المبكر لسلاح النفط، وزرع الشقاق بين مصر وسوريا بالإضافة إلى إخراج مـ
من الحلف مع الإتحاد السوفياتي[3]. وتفرد الولايات المتحدة الأميركية بعيداً عن مجلس الأمن الدولي في رعاية الصراع في المنطقة، والذي تسبب في اختلال ميزان القوى في النظام الإقليمي الذي تتداخل فيه العوامل الدولية، مما فجّر الأوضاع في لبنان[4].

وعلى الجانب الفلسطيني بدأ الخلاف بين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مع ياسر عرفات عندما أراد التوجه إلى التسوية السياسية على أساس أن حرب تشرين أفرزت حالاً من النهوض العربي، وبالتالي لا بد من استثمار هذه الحال، واعتبر عرفات أن

1- صقر أبو فخر، **أنيس النقاش أسرار خلف الأستار (سيرة)**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية 2010 بيروت، ص 72.

2 - صقر أبو فخر، المرجع نفسه، ص 72.

3- محمد الأطرش، **السياسة الأميركية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي 1973 – 1975**، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية (11)، بيروت 1987، ص 7.

4- نجاح واكيم، **الأيادي السود**، مرجع سابق، ص 13.

اللبنانيين بمن فيهم بيار الجميّل وريمون إده[1].

وكرد على تخاذل الجيش اللبناني في الدفاع عن القادة الفلسطينيين وفي شبه اتهام بتواطؤ المسيحيين ضمناً مع الضربة الإسرائيلية، قامت منظمة التحرير باختطاف أربعة جنود لبنانيين، فقام فرنجية بإصدار أوامره إلى الجيش اللبناني لمحاصرة المخيمات في العاصمة وصب نيرانه عليها، ودارت معارك على مدى ستة أيام في كافة المناطق اللبنانية، واشترك في ذلك سلاح الطيران للمرة الأولى، وشهد مخيم ضبية، في قلب المنطقة الشرقية، مجزرة حقيقية، حيث لم يجد سكانه مكاناً يتقون فيه القذائف غير الكنيسة الصغيرة في المخيم، أما المخيمات الأخرى فكانت تواجه القصف المدفعي وترد عليه بقصف مضاد، بالصواريخ ومدافع الهاون، فيما توزع سكانها على الأحياء اللبنانية المحيطة بها. وفي اليوم التالي انتهى الأمر إلى هدنة، وكانت وجهة نظر السفارة الأميركية: أن فرصة القضاء على محاربي منظمة التحرير قد ضاعت[2]، وقال رئيس الوزراء المكلف أمين الحافظ: «يكفينا تشبهاً بما جرى في عمان»، أما بعض اللبنانيين فاعتقدوا بأن سليمان فرنجية لم يشأ القضاء على الفدائيين، بل كان يريد إخافتهم، وكانت غايته الحقيقية أيضاً أن يختبر المسلمين في الجيش. فالغارة على المواقع الفلسطينية قام بها طيارون مسلمون، وهكذا فالجيش برئاسته المسيحية تبين له أنه يستطيع الإعتماد على المسلمين، رغم الظن المتنامي أنهم ككل المسلمين مؤيدون للفلسطينيين.

- جرت مفاوضات بين السلطة اللبنانية والفلسطينية، انتهت إلى توقيع اتفاق "ملكارت" في السابع عشر من أيار (مايو) 1973 الذي أدخل تعديلات على اتفاق القاهرة[3]، وحدد أماكن الوجود الفلسطيني المسلح، وحدد طرق المرور، وإعطاء قوى الأمن اللبناني حق ملاحقة المخالفين داخل المخيمات بالتعاون مع الكفاح المسلح الفلسطيني. وقد وقع الإتفاق عن الجانب اللبناني العقيد الركن أحمد الحاج، وعن الجانب الفلسطيني المقدم الركن أبو الزعيم. لكن لم يتم الإلتزام بهذا الإتفاق.

1- فريد الخازن، **تفكك أوصال الدولة في لبنان 1967 – 1976**، مرجع سابق، ص 275.

2- جوناثان راندال، مرجع سابق، ص 186.

3 - وهيب أبي فاضل، مرجع سابق، ص 360، أيضاً: كريستين شولتزه، مرجع سابق، ص 127.

ويقول أنيس النقاش: "السيناريو تغير تماماً ما بين سنة 1973 وسنة 1975، لأن استراتيجية الصدام مع المقاومة الفلسطينية تغيرت. ما حصل أن الإستراتيجية الأولى كانت تقول إن الدولة بأجهزتها وجيشها وقواها المسلحة هي التي يجب أن تصطدم بالمقاومة على غرار ما حصل في الأردن. لكن الإنذار القوي من مصر وسورية شلّ قدرة النظام اللبناني على القيام بهذه المهمة. في عام 1975 صارت الإستراتيجية الجديدة هي إشراك القوى اللبنانية بهذه المهمة"[1]. واستند أنيس النقاش إلى اعتراف كريم بقرادوني على محطة «الجزيرة» القطرية، بأن الرئيس فرنجية دعا بيار الجميل وكميل شمعون إلى القصر الجمهوري وقال لهما: «من اليوم فصاعداً عليكما الإعتماد على محازبيكما لأننا لا نستطيع أن ندافع عنكما وعن لبنان ضد المقاومة الفلسطينية»[2].

كانت السياسة الأميركية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي منذ نهاية حرب تشرين الأول (أكتوبر) 1973 وحتى نهاية أيلول (سبتمبر) 1975، تهدف إلى إجهاض أية نتائج سياسية إيجابية بالنسبة للعرب الذين كانوا لأول مرّة في تاريخهم قد عبروا عن تضامنهم واستعملوا سلاح النفط في الحرب. فجرى نتيجة لتلك السياسة الأميركية: الرفع المبكر لسلاح النفط، وزرع الشقاق بين مصر وسوريا بالإضافة إلى إخراج مصر من الحلف مع الإتحاد السوفياتي[3]. وتفرد الولايات المتحدة الأميركية بعيداً عن مجلس الأمن الدولي في رعاية الصراع في المنطقة، والذي تسبب في اختلال ميزان القوى في النظام الإقليمي الذي تتداخل فيه العوامل الدولية، مما فجّر الأوضاع في لبنان[4].

وعلى الجانب الفلسطيني بدأ الخلاف بين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مع ياسر عرفات عندما أراد التوجه إلى التسوية السياسية على أساس أن حرب تشرين أفرزت حالاً من النهوض العربي، وبالتالي لا بد من استثمار هذه الحال، واعتبر عرفات أن

1- صقر أبو فخر، **أنيس النقاش أسرار خلف الأستار (سيرة)**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية 2010 بيروت، ص 72.

2 - صقر أبو فخر، المرجع نفسه، ص 72.

3- محمد الأطرش، **السياسة الأميركية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي 1973 – 1975**، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية (11)، بيروت 1987، ص 7.

4- نجاح واكيم، **الأيادي السود**، مرجع سابق، ص 13.

اللبنانيين بمن فيهم بيار الجميّل وريمون إده[1].

وكرد على تخاذل الجيش اللبناني في الدفاع عن القادة الفلسطينيين وفي شبه اتهام بتواطؤ المسيحيين ضمناً مع الضربة الإسرائيلية، قامت منظمة التحرير باختطاف أربعة جنود لبنانيين، فقام فرنجية بإصدار أوامره إلى الجيش اللبناني لمحاصرة المخيمات في العاصمة وصب نيرانه عليها، ودارت معارك على مدى ستة أيام في كافة المناطق اللبنانية، واشترك في ذلك سلاح الطيران للمرة الأولى، وشهد مخيم ضبية، في قلب المنطقة الشرقية، مجزرة حقيقية، حيث لم يجد سكانه مكاناً يتقون فيه القذائف غير الكنيسة الصغيرة في المخيم، أما المخيمات الأخرى فكانت تواجه القصف المدفعي وترد عليه بقصف مضاد، بالصواريخ ومدافع الهاون، فيما توزع سكانها على الأحياء اللبنانية المحيطة بها. وفي اليوم التالي انتهى الأمر إلى هدنة، وكانت وجهة نظر السفارة الأميركية: أن فرصة القضاء على محاربي منظمة التحرير قد ضاعت[2]، وقال رئيس الوزراء المكلف أمين الحافظ: «يكفينا تشبهاً بما جرى في عمان»، أما بعض اللبنانيين فاعتقدوا بأن سليمان فرنجية لم يشأ القضاء على الفدائيين، بل كان يريد إخافتهم، وكانت غايته الحقيقية أيضاً أن يختبر المسلمين في الجيش. فالغارة على المواقع الفلسطينية قام بها طيارون مسلمون، وهكذا فالجيش برئاسته المسيحية تبين له أنه يستطيع الإعتماد على المسلمين، رغم الظن المتنامي أنهم ككل المسلمين مؤيدون للفلسطينيين.

- جرت مفاوضات بين السلطة اللبنانية والفلسطينية، انتهت إلى توقيع اتفاق "ملكارت" في السابع عشر من أيار (مايو) 1973 الذي أدخل تعديلات على اتفاق القاهرة[3]، وحدد أماكن الوجود الفلسطيني المسلح، وحدد طرق المرور، وإعطاء قوى الأمن اللبناني حق ملاحقة المخالفين داخل المخيمات بالتعاون مع الكفاح المسلح الفلسطيني. وقد وقع الإتفاق عن الجانب اللبناني العقيد الركن أحمد الحاج، وعن الجانب الفلسطيني المقدم الركن أبو الزعيم. لكن لم يتم الإلتزام بهذا الإتفاق.

1- فريد الخازن، **تفكك أوصال الدولة في لبنان 1967 – 1976**، مرجع سابق، ص 275.

2- جوناثان راندال، مرجع سابق، ص 186.

3 - وهيب أبي فاضل، مرجع سابق، ص 360، أيضاً: كريستين شولتزه، مرجع سابق، ص 127.

ويقول أنيس النقاش: "السيناريو تغير تماماً ما بين سنة 1973 وسنة 1975، لأن استراتيجية الصدام مع المقاومة الفلسطينية تغيرت. ما حصل أن الإستراتيجية الأولى كانت تقول إن الدولة بأجهزتها وجيشها وقواها المسلحة هي التي يجب أن تصطدم بالمقاومة على غرار ما حصل في الأردن. لكن الإنذار القوي من مصر وسورية شلّ قدرة النظام اللبناني على القيام بهذه المهمة. في عام 1975 صارت الإستراتيجية الجديدة هي إشراك القوى اللبنانية بهذه المهمة"[1]. واستند أنيس النقاش إلى اعتراف كريم بقرادوني على محطة «الجزيرة» القطرية، بأن الرئيس فرنجية دعا بيار الجميل وكميل شمعون إلى القصر الجمهوري وقال لهما: «من اليوم فصاعداً عليكما الإعتماد على محازبيكما لأننا لا نستطيع أن ندافع عنكما وعن لبنان ضد المقاومة الفلسطينية»[2].

كانت السياسة الأميركية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي منذ نهاية حرب تشرين الأول (أكتوبر) 1973 وحتى نهاية أيلول (سبتمبر) 1975، تهدف إلى إجهاض أية نتائج سياسية إيجابية بالنسبة للعرب الذين كانوا لأول مرّة في تاريخهم قد عبروا عن تضامنهم واستعملوا سلاح النفط في الحرب. فجرى نتيجة لتلك السياسة الأميركية: الرفع المبكر لسلاح النفط، وزرع الشقاق بين مصر وسوريا بالإضافة إلى إخراج مصر من الحلف مع الإتحاد السوفياتي[3]. وتفرد الولايات المتحدة الأميركية بعيداً عن مجلس الأمن الدولي في رعاية الصراع في المنطقة، والذي تسبب في اختلال ميزان القوى في النظام الإقليمي الذي تتداخل فيه العوامل الدولية، مما فجّر الأوضاع في لبنان[4].

وعلى الجانب الفلسطيني بدأ الخلاف بين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مع ياسر عرفات عندما أراد التوجه إلى التسوية السياسية على أساس أن حرب تشرين أفرزت حالاً من النهوض العربي، وبالتالي لا بد من استثمار هذه الحال، واعتبر عرفات أن

1- صقر أبو فخر، **أنيس النقاش أسرار خلف الأستار (سيرة)**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية 2010 بيروت، ص 72.

2 - صقر أبو فخر، المرجع نفسه، ص 72.

3- محمد الأطرش، **السياسة الأميركية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي 1973 – 1975**، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية (11)، بيروت 1987، ص 7.

4- نجاح واكيم، **الأيادي السود**، مرجع سابق، ص 13.

الثورة الفلسطينية شاركت في هذه الحرب – وهذا غير صحيح – وعلى أساس هذا التصور قطف ثمرة من ثمار حرب تشرين، خصوصاً بعدما بدأت الأطراف العربية الدخول في مشروع الخطوة خطوة وعمليات فصل القوات في «سيناء».

ويقول جورج حبش: «تكشف لنا هذا الإتجاه عندما علمنا بوجود مفاوضات سرية بين أبو عمار وهنري كيسنجر عبر وسيط ثالث، لذلك أعلنّا رفضنا النقاط العشر، وخرجنا من اللجنة التنفيذية بعد شهرين من اجتماع المجلس الوطني الذي أقرت فيه النقاط»[1].

وكان حبش يختلف مع عرفات في نظرته إلى حرب تشرين التي اعتبرها حبش منذ البداية أنها حرب تحريكية وليست حربا تحريرية، لأنه يدرك الأفق الذي خيضت فيه المعركة، والتحولات السياسية والإجتماعية التي أحدثها السادات في حياة مصر.

- وعن اندلاع الحرب الأهلية في لبنان يقول حبش: "بالنسبة لياسر عرفات لم يكن خيار استبدال النظام السياسي في لبنان وارداً في حساباته السياسية لأنه كان يركز على العامل الفلسطيني. أما بالنسبة إلينا في الجبهة الشعبية والكثير من القوى الوطنية اللبنانية، فإن هذا الهدف كان قائماً إذا تمكنا من ذلك. لماذا؟ لأن استبدال النظام السياسي وإلغاء البنية الطائفية في لبنان آنذاك كانا سيغيران طبيعة المعركة، وتصبح المعركة مع إسرائيل ذات طابع قومي أشمل عندما يتحول النظام السياسي في لبنان إلى نظام وطني قومي ديموقراطي، يشارك في المعركة"[2].

- انقسم اللبنانيون حول الوجود الفلسطيني المسلح، واتخذ الإنقسام طابعاً طائفياً، وتشكلت الحركة الوطنية من مجموعة أحزاب يسارية مؤيدة للفلسطينيين، بقيادة كمال جنبلاط، ومعها المسلمون بصورة عامة. وفي المقابل كانت الجبهة اللبنانية ذات الطابع المسيحي بقيادة بيار الجميل وحزبه الكتائب وكميل شمعون وحزبه الوطنيين الأحرار وبدعم من الرئيس فرنجية. وظهر تيار محايد، يدعو للتهدئة، وحل المشاكل بالحوار تجنباً للحرب. وكان من أبرز ممثليه عميد الكتلة

1 - غسان شربل، **أسرار الصندوق الأسود وديع حداد – كارلوس – أنيس نقاش – جورج حبش**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت 2008، ص 384 و385.

2 - غسان شربل، المرجع نفسه، ص 388. أيضاً: جورج حبش، **الثوريون لا يموتون أبداً**، حاوره جورج مالبرنيو، دار الساقي، الطبعة الثانية، بيروت 2011، ص 136 و137.

الوطنية ريمون إده الذي ما لبث يحذر من خطر إسرائيل ومطامعها بمياه لبنان. وكان من أبرز المطالبين بالبوليس الدولي في جنوب لبنان، وحذر كثيراً من "قبرصة" لبنان، أي من تقسيمه كما حدث في قبرص[1].

لقد شهد لبنان ذروة العمل الحزبي خلال السنوات الخمس التي سبقت اندلاع الحرب عام 1975. في تلك الحقبة، سجل النشاط الحزبي توسعاً وتنوعاً سياسياً وفكرياً وعقائدياً لم يعرف لبنان له مثيلاً من قبل، ويشمل جميع الطوائف، فما من خط سياسي أو توجه عقائدي أو تيار راديكالي إلاّ وكان ممثلاً بحزب أو حركة. وتجاوز عدد الأحزاب الرئيسية الخمسة عشر حزباً.

وكان أبرز المتغيرات التي أحدثتها الحرب بالنسبة للأحزاب ودورها في النزاع السياسي والعسكري: انتقال معظم الأحزاب السياسية من العمل السياسي إلى العمل العسكري، فأكملت الصراع السياسي القائم بالوسائل العسكرية، وأنشأت الميليشيات. وهكذا تحولت الطروحات السياسية إلى طروحات متتالية هدفها تحقيق الإنتصارات العسكرية على محاور القتال[2].

كان عنوان التعبئة عند المسيحيين هو الدفاع عن الدولة حيال المس بسيادتها. وهذا ما تجلى في الخطاب العلني لخصوم الوجود الفلسطيني. وكان موضوع السيادة يعني أنه مبني على إحساس بخصوصية لبنان، أي رفض العروبة. فالفلسطيني الذي كان يعتبر شقيقاً بنظر المسلمين والمسيحيين العروبيين، هو في نظر الطائفيين الموارنة الغريب بامتياز. والمس بالسيادة هو في نظرهم تشويه للهوية اللبنانية وتشكيك في الدولة كما أرادوها.

وهذا المنطق دفع الكتائبيين ليتصدروا الصفوف الأولى لجبهات القتال، هم الذين يطرحون أنفسهم البديل للدولة أو الإحتياط الإستراتيجي لها[3]. كذلك أنشأ حزب الوطنيين

1 - جورج قرم: **لبنان المعاصر تاريخ ومجتمع**، مرجع سابق، ص163. أيضاً: وهيب أبي فاضل، مرجع سابق، ص 367 و368.

2 - فريد الخازن، **الأحزاب السياسية في لبنان حدود الديمقراطية في التجربة الحزبية**، المركز اللبناني للدراسات، بيروت 2002، ص 36 و50.

3 - سمير قصير، **حرب لبنان من الشقاق الوطني إلى النزاع الإقليمي 1975 – 1982**، دار النهار، بيروت 2007، ص 79.

الأحرار بزعامة شمعون، ميليشيا «النمور»، وفي برقية سرية مرسلة من السفارة الأميركية في بيروت إلى وزارة الخارجية الأميركية بتاريخ الثلاثين من تموز (يوليو) عام 1976، تضمنت تقريراً عن موقف العميد ريمون إده، انتقد فكرة الدولة المارونية، وأبدى تخوفه من تقسيم لبنان[1]، خاصة وأن رئيس الجمهورية شخصياً كانت له ميليشيا «المردة» في زغرتا. وبعد العام 1973، بدأت قيادة الجيش بتشجيع من فرنجية، تزويد هذه الميليشيات بإمدادات منتظمة بالأسلحة، بالإضافة للتدريب والتجنيد[2].

ويبرر جوزيف أبو خليل الموقف بقوله: «إذا كان هناك مؤامرة على لبنان فهي، بالتأكيد، مؤامرة لبنانية – فلسطينية – عربية... من دون أن يعني ذلك أن إسرائيل بريئة مما حدث لهذا البلد المعذب وأهله، أو أن لا يد أميركية أو سوفييتية أو أوروبية... لو لم تكن «الثورة» هذه تحمل معها هذا الخطر على كل دولة عربية لكانت بالفعل ثورة على كل أرض عربية» ويضيف: «كاد الأردن، كدولة، يلقى المصير نفسه الذي لقيه لبنان لو لم يواجه الإنفلاش الفلسطيني بوحدة داخلية... وما قدر عليه الأردن في آخر لحظة لم يقدر عليه لبنان. إن نصف اللبنانيين تقريباً كانوا ضد دولتهم... فاستقبلوا الثورة الفلسطينية كحليف لهم ضد هذه الدولة وضد النظام»[3].

كان تكليف الرئيس فرنجية أمين الحافظ تشكيل الحكومة في عام 1973، خطوة اعتبرتها القيادات السنية التقليدية تحدياً لها، إذ أنه كان محسوباً على رشيد كرامي ولم يكن من الأقطاب السنة، فلم يستطع أمين الحافظ الصمود في وجه المعارضة السنية فقدم استقالته بعد شهرين من تكليفه.

واشتدت المطالبة بالإصلاح ومحاولات الحد من «الإمتيازات» المارونية في النصف الأول من السبعينيات، في حين بلغت فاعلية الفيتو السني ضمن السلطة التنفيذية أعلى درجاتها منذ عام 1943[4].

1 - ملحق رقم (1): برقية سرية مرسلة من السفارة الأميركية في بيروت إلى وزارة الخارجية الأميركية بتاريخ 1976BEIRUT07150_b.30/7/1976

2- كمال جنبلاط، **من أجل لبنان**، مصدر سابق، ص 158 و159.

3- جوزيف أبو خليل (سيرة ذاتية)، **قصة الموارنة في الحرب**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة السابعة، 2010 بيروت، ص 24 و25 و26 و27.

4 - فريد الخازن، **تفكك أوصال الدولة في لبنان 1967 – 1976**، مرجع سابق، ص 330 و331.

ويقول فريد الخازن: «إن التيارات السياسية السنية نفسها وقعت في مخالب الفيتو، وكان مصدره هذه المرة كمال جنبلاط الذي تحول قبيل اندلاع الحرب وارثاً واقعياً وممارساً فعلياً للفيتو السني، وذلك حين أوصل مرشحه رشيد الصلح إلى رئاسة الحكومة ضد مشيئة القيادات السنية، ما جعله شريكاً لرئيس الجمهورية من حيث واقع الأمر»[1].

- وجمع القادة المسلمون صفوفهم ليشنوا حملة إعادة تركيب النظام السياسي. وبدا ذلك واضحاً في محاضر الإجتماعات التي عقدت في دار الفتوى، وضمت إلى كبار القادة السياسيين المسلمين، ياسر عرفات ووزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام، وكان القاسم المشترك للجميع «إنهاء امتيازات الحكم الماروني». وفي رد لسماحة المفتي حسن خالد على ادعاء بعض وسائل الإعلام الأجنبية: أن الصراع المسلح في لبنان إنما هو بين المسلمين اليساريين والمسيحيين اليمينيين، قال: «إنها أولاً ليست مطالب شيوعية يسارية وليست مطالب لمصلحة المسلمين وحدهم، وإنما هي لمصلحة المسلمين والمسيحيين معاً. إنها مطالب وطنية بدأ المسلمون بحلها.. هي ليست مطالب شيوعية – يسارية، لأنها قد طرحت قبل وجود الحزب الشيوعي، وقبل وجود اليسار، إذ أن هناك أمرين رئيسيين ترتكز عليهما هذه المطالب: المساواة الوطنية، وعروبة لبنان»[2].

وفي اجتماع دعا إليه مفتي الجمهورية في دارته في عرمون ضم الشيخ محمد أبو شقرا والسفير البابوي في لبنان الكردينال الفريدو برونيارا والإمام موسى الصدر وآخرين قال سماحته: "إنهم يطرحون قضية العمل الفدائي على أنها افتئات على السيادة. ونحن نقول، كان على رئيس الجمهورية أن يقوي الجيش ليحقق السيادة ويحمي الجنوب ويسترجع الأراضي اللبنانية المحتلة، وهنا الافتئات الحقيقي على السيادة. نحن لسنا ضد السيادة ولكن تقصير رؤساء الجمهورية والجيش مسؤول عنها... رئيس الجمهورية حاكم يتدخل في كل أمر في الصغيرة والكبيرة إنه حاكم مطلق وغير مسؤول أمام المجلس.. فأي ديمقراطية تقبل بذلك... لا مانع عندنا أن يبقى الرئيس مسيحياً... شرط

1- فريد الخازن، المرجع نفسه، ص 331. أيضاً محسن دلول، مرجع سابق، ص 276.

2 - الشيخ حسن خالد بقلم (مفتي الجمهورية اللبنانية)، **المسلمون في لبنان والحرب الأهلية**، محاضر اجتماعات قمة عرمون أثناء الحرب الأهلية، دار الكندي، بيروت 1978، ص 199 و200.

أن يكون الحاكم مسؤولاً"»[1].

ويتضح من كلام سماحة المفتي الشيخ حسن خالد أن الموقف السياسي يوجه النقد إلى شخصنة السلطة فقد كان رئيس الجمهورية يتصرف كما لو أنه في نظام رئاسي، فيما هو غير مسؤول دستورياً، ومن هنا تركزت مطالب القادة المسلمين على المشاركة، واحترام الطبيعة البرلمانية للنظام، وأن يكون رئيس الوزراء الذي يختاره مجلس الوزراء وليس الذي يعينه الرئيس مسؤولاً عن السلطة التنفيذية.

أما السيد موسى الصدر، فبالإضافة إلى الشعور باختلال النظام السياسي لمصلحة الموارنة فإنه تخطى مسألة توزيع السلطة، والتفت إلى مطالب العدالة الإجتماعية، واحتج في الوقت نفسه على الزعماء التقليديين للطائفة الذين كانوا يعرقلون تطورها.. وبتأثير من تفاقم الصراعات الاجتماعية والاستقطاب الطائفي وتفكك الدولة، وتدمير الجيش الإسرائيلي لجنوب لبنان: أطلق الإمام الصدر دعوة علنية إلى حمل السلاح الذي يعتبر «زينة الرجال» خلال لقاء في بعلبك 1974. وأخذت حركة المحرومين تتماهى على نحو متزايد مع المقاومة الفلسطينية ووضع الإمام الصدر أصبعه على مسألة هامة عندما كرس التحالف بين: المحرومين[2] من أرضهم والمحرومين في أرضهم». وكان قد تأسس «المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى» في عام 1970 وانتخب الإمام موسى الصدر رئيساً له، على أثر يوم تضامني رسمي مع الجنوب اللبناني، اعترفت الحكومة بالهيئة الشيعية الجديدة وصرفت عشرة ملايين ليرة مساعدة للجنوب.

وجاء تأسيس الحركة الوطنية اللبنانية في النصف الأول من السبعينيات بزعامة كمال جنبلاط ليمثل تحولاً كبيراً في موازين القوى السياسية لمصلحة أحزاب اليسار، وفي أسلوب العمل السياسي المعارض. وكانت الحركة الوطنية تشكل تجمعاً لأحزاب ومنظمات وشخصيات سياسية ذات توجهات يسارية وقومية: فبالإضافة إلى الحزب التقدمي الإشتراكي بقيادة جنبلاط، ضمت الحزب الشيوعي اللبناني، ومنظمة العمل الشيوعي وحزب البعث العربي الإشتراكي الموالي للعراق والحزب السوري القومي

1 - الشيخ حسن خالد (مفتي الجمهورية اللبنانية)، مصدر سابق، ص 183 و184.

2 - فواز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث في الإمارة إلى اتفاق الطائف**، مرجع سابق، ص 315 و318. أيضاً محسن دلول، مرجع سابق، ص 130.

الإجتماعي، وتنظيمات ناصرية ومحلية[1].

وكانت المرة الأولى التي ينشأ فيها تكتل سياسي في لبنان يضم الأحزاب اليسارية القومية العربية والسورية الفاعلة ويتحرك بالحد المطلوب من التنسيق. وكان الإنجاز الأهم للحركة الوطنية، هو إعلان البرنامج المرحلي لإصلاح النظام السياسي في الثامن عشر من آب (أغسطس) 1975[2]. كان البرنامج مقسماً إلى مقدمة تمهيدية وسبعة أقسام: كانت الحركة الوطنية تركز مطالبها الإصلاحية في هدف واحد هو النظام السياسي، معتبرة أن علل لبنان السياسية والإجتماعية والإقتصادية ناشئة من مصدر واحد هو الطائفية السياسية التي عمقت احتكار طبقة معينة لموارد البلاد، وسعت بقوة لانعزال لبنان عن السياسة العربية[3].

ومن أهم ما جاء في البرنامج الإصلاحي للحركة الوطنية ثلاث مسائل مهمة: إلغاء الطائفية السياسية، العلمنة، والوجود الفلسطيني المسلح. ولا واحدة من هذه المسائل الثلاث كانت موضع اتفاق بين أي فريق وآخر، ففي حين وقف القادة المسلمون التقليديون ضد العلمنة، كان موقف القادة المسيحيين مؤيداً لها. وكان هدف جنبلاط من مطلب العلمنة يرمي إلى إلغاء التمثيل على أساس مذهبي، مفضلاً عليه التمثيل على أساس طائفي أشمل[4].

انعكست حدة الخلاف السني – الجنبلاطي في رد جنبلاط على مطالبة القيادات السنية باستقالة رشيد الصلح: «قصر نظر السياسة السنية باللجوء إلى استقالة رئيس الحكومة كلما وقعت في البلاد أزمة» ورفض أن يجعل من رشيد الصلح «كبش المحرقة» في «لعبة الصراع على السلطة بين القيادات السنية وهي اللعبة التي لا طائل تحتها»[5].

1 - فريد الخازن، **الأحزاب السياسية في لبنان: حدود الديمقراطية في التجربة الحزبية**، مرجع سابق، ص 39 و40.

2 - **وثائق الحركة الوطنية اللبنانية 1975 – 1981**، بيروت، 1975، ص 7 – 22.

3 - فريد الخازن، **تفكك أوصال الدولة في لبنان 1967 – 1976**، مرجع سابق، ص 409.

4 - **وثائق الحركة الوطنية اللبنانية 1975 – 1981**، المصدر السابق، ص 10 – 21.

5 - كمال جنبلاط (مختارات)، **لبنان وحرب التسوية**، الدار التقدمية، الطبعة الثانية 1987، المختارة، ص 147.

في السادس والعشرين من شباط (فبراير) 1975، انطلقت تظاهرة للصيادين في صيدا احتجاجاً على الترخيص لشركة «بروتين» الأجنبية، وكان كميل شمعون أكبر المساهمين فيها أطلق الجيش النار على التظاهرة فسقط جريحاً النائب الناصري معروف سعد الذي كان على رأس التظاهرة، وتوفي بعد عدة أيام في المستشفى، انفجر الغضب في صيدا وعمت المدينة الإشتباكات بين الجيش والفدائيين المدعومين من الأحزاب القومية واليسارية رد عليها حزب الكتائب بتظاهرة مضادة تضامناً مع الجيش في شرقي بيروت، في حين شهدت عدة مدن لبنانية تظاهرات منددة بجريمة إغتيال النائب معروف سعد [1].

اندلعت شرارة الحرب في الثالث عشر من نيسان (أبريل) 1975 عقب مجزرة عين الرمانة التي اقترفها- كما ذكرت المعلومات - الكتائبيون، وذهب ضحيتها سبعة وعشرون فلسطينياً كانوا يمرون بباص في ضاحية بيروت. وادعى الموارنة فيما بعد أن الإستفزاز هو الذي أدى إلى قتلهم، لكن يبدو أن الهجوم كان مدبراً بعناية. ويقول روبرت فيسك في كتابة (ويلات وطن – صراعات الشرق الأوسط وحرب لبنان): «ومن المحتمل أن يكون القتال في عام 1975 – 1976 هو الذي يشكل بداية الصراع النهائي حول الميثاق بين العروبة والغرب، بالرغم من أننا لو نظرنا إلى وقائعه الملموسة نجد أنه يشتمل على سلسلة أقرب إلى الفظائع منها إلى المعارك»[2].

1 - **وثائق الحركة الوطنية اللبنانية 1975 – 1981**، بيروت، 1975، ص11. أيضاً: فواز طرابلسي، مرجع سابق، ص 323..

2 - روبرت فيسك، (مراسل «التايمز» حتى 1987 ومراسل «الأندبندت» لاحقاً) **ويلات وطن صراعات الشرق الأوسط وحرب لبنان**، ترجمة محمود زايد، الطبعة الثالثة 1992، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ص 113 و114.

الفصل الثاني:

مواقف القوى السياسية من التدخل العسكري السوري في لبنان

في عهد الرئيس الياس سركيس 1976 – 1982

أولاً: التدخل العسكري السوري وأثره في تغيير موازين القوى بين الفريقين المتحاربين في لبنان عام 1976

كان التدخل السوري قد بدأ في العام 1975، على أثر تشكيل الحكومة العسكرية برئاسة اللواء المتقاعد نور الدين الرفاعي، وعضوية سبعة من كبار الضباط بمن فيهم قائد الجيش العماد اسكندر غانم، وقد ضمت الحكومة مدنياً واحداً تولى وزارة الخارجية، وكانت تلك المرة الأولى التي يستخدم فيها رئيس الجمهورية سلطاته الدستورية كرئيس للسلطة التنفيذية من جهة، وكقائد أعلى للقوات المسلحة من جهة ثانية[1].

رفض القادة السياسيون والدينيون للطوائف الإسلامية القبول بهذه الحكومة العسكرية، وحضروا اجتماعاً دعا إليه المفتي حسن خالد وأصدروا بياناً قوي اللهجة طالبوا فيه باستقالة الحكومة العسكرية. عند ذلك سارع وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام يرافقه اللواء ناجي جميل[2] بالقدوم إلى بيروت لبحث هذه الخطوة غير المسبوقة مع الرئيس فرنجية. وبعد يومين من الإجتماعات مع معظم السياسيين اللبنانيين، ومع عرفات وقادة المنظمات الفلسطينية، توصلا إلى معالجة مسألتين: استقالة الحكومة العسكرية، وتأمين دعم رشيد كرامي ليكلف تشكيل حكومة جديدة. وشكل التدخل السوري دعماً للموقف السني مقابل الرئيس فرنجية[3].

ولحماية لبنان من الإنهيار، حاول الرئيس السوري حافظ الأسد أن يقنع الأطراف المتناحرة بالموافقة على إدخال إصلاحات على النظام السياسي. وقام بتشجيع

1- فريد الخازن: **تفكك أوصال الدولة في لبنان 1967 – 1976**، مرجع سابق، ص 396.

2- فواز طرابلسي: **تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف**، مرجع سابق، ص 331.

3- الشيخ حسن خالد (مفتي الجمهورية اللبنانية) في حوار مع نهاد المشنوق، في الثامن والعشرين من كانون الأول (ديسمبر) عام 1975، مصدر سابق، ص 208.

الرئيس فرنجية على إصدار «وثيقة دستورية» تعطي المسلمين بعض المكاسب التي كانوا يطالبون بها: كالمساواة في التمثيل النيابي، وإعطاء سلطات أكثر لرئيس الوزراء السني الذي تقرر أن يختاره البرلمان بدلاً من الرئيس الماروني[1]، وإزالة الطائفية من المعايير المعتمدة في الوظائف، مع المحافظة على المساواة في وظائف الفئة الأولى بين المسلمين والمسيحيين، والإشارة إلى لبنان باعتباره «بلداً عربياً».

صيغت «الوثيقة الدستورية» في شباط (فبراير) 1976، عندما قام الرئيس فرنجية يرافقه رئيس الحكومة رشيد كرامي بزيارة إلى دمشق مع أن كرامي كان قد استقال احتجاجاً على انحياز الجيش إلى صف حزب الكتائب. غير أن هذه الوثيقة لاقت رفضاً مباشراً من الحركة الوطنية التي أصرت على إلغاء الطائفية السياسية وإصلاح النظام الإنتخابي[2]. فيما اعتبرها سماحة مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد قد كرست ثلاث حقائق. الحقيقة الأولى: انتماء لبنان العربي وما يترتب على هذا الانتماء من التزام بقضايا العرب. الحقيقة الثانية: الاعتراف بضرورة تطوير النظام اللبناني تطويراً مرحلياً، وبإمكانية تعديل الدستور تعديلاً مطوراً على أساس من الانتماء الوطني، وليس على أساس من الانتماء الطائفي. وأخيراً، الحقيقة الثالثة: تكريس إرادة التغيير عند الشعب للأعراف والنظم، مهما كانت قوتها، بما يتناسب مع حاجات اللبنانيين ونموهم الاجتماعي والحضاري[3].

كان يمكن لهذه التعديلات أن تجد طريقها للتنفيذ لو أنها حصلت قبل ذلك بعام أو عامين، غير أن لبنان في ربيع عام 1976 كان قد سلك طريق اللاعودة في متاهة الحرب[4].

فلقد تسارعت آلية تفتت الدولة خصوصاً عندما بدأ تفتت الجيش. ففي الواحد والعشرين من كانون الثاني (يناير) 1976 أعلن الملازم أول أحمد الخطيب تمرده

1 - باتريك سيل: **الأسد الصراع على الشرق الأوسط**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة العاشرة، بيروت 2007، ص 449.

2 - فواز طرابلسي، **التاريخ لبنان الحديث من الإمارة الى اتفاق الطائف**، مرجع سابق، ص 338.

3 - الشيخ حسن خالد (مفتي الجمهورية اللبنانية)، **المسلمون في لبنان والحرب الأهلية**، مصدر سابق، ص237 و238.

4 - باتريك سيل: المرجع نفسه، ص 450.

في البقاع بتشجيع ودعم من حركة فتح[1]، وحصلت اضطرابات في ثكن الجيش في بيروت، بعد تعرضها لهجومات استهدفتها، فيما هوجم سجن طرابلس، وكذلك سجن بعلبك وأخلي سبيل السجناء فيهما، وباتت سلطة الرئيس فرنجية متماهية مع الميليشيات اليمينية، ولم يجد المكتب السياسي لحزب الكتائب من حل للأزمة أفضل من الدعوة إلى «وحدة قوة الدولة وإرادتها» متهماً المسلمين بإضعافها. وهذا المفهوم للوحدانية وذاك الإتهام للمسلمين، قد أسهما في تقسيم الجيش[2].

وفي الحادي عشر من آذار (مارس) 1976 استولى الجنرال المتقاعد في الجيش عزيز الأحدب على محطة التلفزيون الرسمية، وأعلن عزل سليمان فرنجية، وسرعان ما انضمت إليه وحدات «جيش لبنان العربي» بقيادة أحمد الخطيب. بعد ذلك انضم إلى انقلاب الأحدب مجلس النواب، وهو السلطة الشرعية الوحيدة المتبقية في البلاد، ودعا فرنجية لمغادرة القصر الجمهوري، إذ قدم له عريضة موقعة من (66) نائباً (من أصل 99) أي أكثر من ثلثي الأصوات المطلوبة دستورياً لهذا الغرض، وطالبه في هذه العريضة بالإستقالة. ومن جهة ثانية وصل كامل الأسعد وصائب سلام ورشيد كرامي إلى دمشق لمطالبة السلطات السورية بالتدخل لإقناع فرنجية بالإستقالة[3]، لكن الرئيس الأسد ظل ملتزماً بفرنجية فاقترح أن يتم انتخاب خلف له قبل نهاية ولايته. وبالفعل، جرى انتخاب الرئيس الياس سركيس في الثامن من أيار (مايو) 1976 تحت طوفان من القنابل التي وجهتها القوات المشتركة الفلسطينية والتقدمية على المقر المؤقت لمجلس النواب في قصر منصور الواقع على خطوط التماس، حيث أصيب بعض النواب ومرافقيهم بشظايا القنابل والبعض الأخر منعته التهديدات من حضور الجلسة. وكانت عناصر من منظمة الصاعقة وجيش التحرير الفلسطيني الموالين لسوريا قد أمنت سلوك النواب الطريق المؤدي إلى المقر النيابي من جهة بيروت الغربية. فاز سركيس بأكثرية ستة وستين صوتاً من أصل تسعة وستين نائباً حضروا الجلسة، فمثل ذلك ضربة قاسية

1 - سمير قصير: **حرب لبنان من الشقاق الوطني إلى النزاع الإقليمي 1975 – 1982**، دار النهار، ترجمة سليم عنتوري، بيروت 2007، ص 163.

2- طارق عبد الله: **المستنقع وثائق سرية لم تنشر**، توزيع مؤسسة دار الكتاب الحديث، تقديم اللواء ياسين سويد، بيروت 1999، ص 141 – 145.

3- فواز طرابلسي، **التاريخ لبنان الحديث من الإمارة الى اتفاق الطائف**، مرجع سابق، ص 338.

لكمال جنبلاط الذي أدان الإنتخاب بشدة، وشعر بأن عرفات قد أخل بوعده له بقصف المقر المؤقت لمجلس النواب كما تم الإتفاق معه، كذلك لم تمنع القوات الفلسطينية التي تسيطر على الطريق الجبلية، النواب من الوصول إليه. والحقيقة أن عرفات كان قد التزم مع الأسد أن يسهل انتخاب سركيس، وتثبيتاً لحياده اجتمع بسركيس قبيل جلسة الإنتخاب إرضاءً لدمشق[1].

ويقول دولة نائب رئيس مجلس النواب السابق الأستاذ إيلي الفرزلي : «إن النظام في لبنان يحمل في طياته بذور تدمير نفسه بنفسه. وتوقيت الحرب في لبنان بدأ متزامناً مع السعي لتطوير تطبيق القرار (242)هذا القرار الذي يتحدث عن حدود آمنة ومعترف بها لإسرائيل....في الجبهة الشمالية»[2]. وحسب التقييم الإسرائيلي والأميركي وخصوصاً بعد حرب تشرين، كان لابد من إشعال الفتنة في هذا البلد وتدميره، لتبرير التدخل الإسرائيلي، ويصار على أثره الى خلق واقع معين يبرر الحدود الآمنة لإسرائيل. ولقد أسهمت منظمة التحرير الفلسطينية إسهاماً كبيراً في تأمين المبررات للتدخل الإسرائيلي، وذلك عبر تورطها في زواريب الأزمة اللبنانية، وتحولت من منظمة مقاومة الى منظمة لها مشروع سلطة داخل لبنان[3].

- **التدخل السوري العسكري**

كان الرئيس السوري حافظ الأسد يعتقد أن الحرب الأهلية في لبنان قد نُفخت فيها النار حتى اشتعلت لصرف انتباه العالم العربي عما كان كيسنجر يحضره بين مصر وإسرائيل. وكانت الحرب حسب تحليله، هي غطاء لاتفاقية سيناء الثانية لإغراقها في الدم. ورأى الأسد في الحرب الأهلية مؤامرة لجرّ المقاومة الفلسطينية إليها لتدميرها. والهدف الأساسي من وراء ذلك هو: تقسيم لبنان، وذلك هو «الهدف الصهيوني القديم». والمسيحيون في لبنان إذا ما سيقوا تحت الضغط من المسلمين والفلسطينيين لإقامة

1 - فريد الخازن: **تفكك أوصال الدولة 1967 – 1976**، مرجع سابق، ص 455 و456.

2 - إيلي الفرزلي (دولة نائب رئيس المجلس النيابي اللبناني السابق) في مقابلة شخصية معه في شتورا البقاع بتاريخ 24 نيسان (أبريل) 2013.

3 - إيلي الفرزلي (دولة نائب رئيس المجلس النيابي اللبناني السابق) في مقابلة شخصية معه في شتورا البقاع بتاريخ 24 نيسان (أبريل) 2013، المصدر السابق.

دويلة خاصة بهم فإن ذلك سيوهن القومية العربية كرابطة بين العرب، ويجعل الإسلام يبدو كأنه غير متسامح، إضافة إلى إضعاف الثقة بالبرنامج الذي طرحه الفلسطينيون لإقامة «دولة ديموقراطية علمانية» تضم المسلمين والمسيحيين واليهود، ومن ثم تسيطر إسرائيل بلا منازع على مشرق مفتت[1].

وكان الأسد يعرف أن إسرائيل التي أصبح تحالفها مع الموارنة علنياً عام 1976، وكان لها وجود تجسسي قوي في لبنان، كما أن وكالات المخابرات الأميركية لم تكن غائبة هي الأخرى. ودليله على ذلك أنه كلما نجح وقف إطلاق النار بعد مفاوضات طويلة وشاقة، كانت تقع جريمة تعيد إشعال المكان كله من جديد، وكأن المحرضين على الفتنة كانوا مصممين على صب الوقود على العنف المتصاعد[2].

وفي الثلاثين من آذار (مارس) 1976، بعث رئيس الوزراء رشيد كرامي ببرقية عاجلة إلى السفارة اللبنانية في باريس، بصفته وزيراً للخارجية بالوكالة تضمنت ما يلي:

«1- نحن نعتبر أن المبادرة السورية لا تزال تقوم بالدور الذي يجعلنا نأمل بالوصول إلى وضع حد للمأساة الخارجية.

2- لا نطلب من أحد أي تدخل ونشكر كل مبادرة يتفق عليها الجميع»[3].

هذه البرقية كانت رداً على برقية من السفارة اللبنانية في باريس، وصلت في نفس اليوم، تستوضح موقف رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء من احتمالات ثلاثة يمكن أن تتخذها فرنسا من أحداث لبنان:

الأول: عرض القضية على مجلس الأمن من أجل إيفاد قوات دولية.

الثاني: تدخل الجيش السوري على أن تسبقه ضمانات دولية كافية.

1 - خطاب الرئيس السوري حافظ الأسد في جامعة دمشق، حول أزمة لبنان / جريدة النهار في الواحد والعشرين من تموز (يوليو) عام 1976، أيضاً باتريك سيل: مرجع سابق، ص 446.

2 - باتريك سيل: المرجع نفسه، ص 448. ايضاً: مقابلة شخصية مع النائب عاصم قانصوه في منزله في بيروت، الأحد في الخامس عشر من نيسان (أبريل) عام 2012.

3- زهير المارديني: **لبنان قضية ورجال**، توزيع المكتب الإسلامي، دار الكنوز الأدبية، بيروت 1982، ص 144 و145.

الثالث: تدخل الجيش السوري هو ما تفضله الخارجية الفرنسية[1].

في السادس عشر من أيار (مايو) 1976 وصل كريم بقرادوني إلى دمشق حاملاً رسالة من الرئيس سركيس إلى الرئيس الأسد تتضمن خطته للسلام والتي تتألف من مرحلتين: تقضي الأولى بالطلب إلى جميع المقاتلين، بمن فيهم المنظمات الفلسطينية، أن يعلنوا رسمياً نهاية القتال وأن يتعهدوا بحل النزاع المسلح بالحوار السياسي من ضمن احترام الأصول الشرعية والديمقراطية. ويفترض أن تتبنى هذا الإعلان الجبهة اللبنانية[2]، والحركة الوطنية[3]، ومنظمة التحرير الفلسطينية[4]. وتهدف المرحلة الثانية إلى جمع اللبنانيين وحدهم بغية إجراء الحوار حول الإصلاحات السياسية، على أن يتعهد المتنازعون مسبقاً بقبول رئيس الجمهورية كحكم مطلق.

وفي ملاحظة أبداها الرئيس الأسد حول خطة سركيس للسلام قال: «يجب أن يشترك المسلمون اللبنانيون وخاصة التجمع الإسلامي، في الحوار السياسي بين اللبنانيين» بمعنى أن لا يقتصر الوفاق الوطني من الجانب الإسلامي على الحركة الوطنية، وحذر من خطر قبول شروط مسبقة يضعها كمال جنبلاط لبدء الحوار، لأنه يعتبر قبول الشروط هو بمثابة قبول الابتزاز الجنبلاطي[5].

وأكد الرئيس السوري لكريم بقرادوني موقفه الثابت تجاه لبنان بقوله: «لا أحد يستطيع معاكسة سوريا، وإذا كانت سوريا لا تستطيع إقرار السلام في لبنان، فلا أحد يستطيع ذلك، فلا مسايرات ولا مجاملات. إننا سنضرب بدون هوادة. فالجيش السوري هو ضمانة لكل الفرقاء. وإننا نصر على إنهاء النزاع المسلح. ومن واجب كل عربي أن يساعد الرئيس اللبناني المنتخب وأن يتعاون معه.... كلنا بلا استثناء، لا سوريا وحدها،

1 - زهير المارديني، المصدر نفسه، ص 144 و145.

2 - الجبهة اللبنانية وتضم: سليمان فرنجية، بيار الجميل، كميل شمعون، وشربل قسيس رئيس الرهبانية المارونية اللبنانية.

3 - الحركة الوطنية وتضم حول كمال جنبلاط كل المنظمات والأحزاب اليسارية في لبنان.

4 - تضم منظمة التحرير جميع المنظمات الفلسطينية، لكنها تخضع لمنظمة فتح بقيادة عرفات.

5 - كريم بقرادوني: **السلام المفقود عهد الياس سركيس 1976 – 1982**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، طبعة جديد وفريدة، بيروت 2010، ص 18 و19.

يتوجب علينا دعم الرئيس المنتخب»[1].

وفي الواحد والثلاثين من أيار (مايو) 1976 دخل الجيش السوري إلى شمال لبنان ووصل إلى البقاع، فأعلنت القوات الفلسطينية والتقدمية التعبئة العامة، في جو من التصعيد الشامل[2].

وفي الأول من حزيران (يونيو) أعلن الرئيس الأسد، في حضور رئيس الوزراء السوفياتي «كوسيغين» أنه قرر الاستجابة لاستغاثة أهالي قريتي القبيات وعندقت في عكار، القريتين المسيحيتين اللتين تعرضتا لهجوم وحدات من «جيش لبنان العربي» وأنه أمر بدخول (6000) جندي سوري إلى لبنان. وفي غضون عدة أيام ارتفع العدد إلى (15000) جندي تقدموا في اتجاهات ثلاثة: نحو عكار شمالاً، وزحلة في البقاع، وصيدا جنوباً[3].

استند التدخل العسكري السوري إلى انقلاب التوازنات الميدانية، وإلى خيارات الفريق المسيحي المستفيد الأول من هذا التطور، فهذا الفريق وجد نفسه على حافة الهاوية، مقتنعاً، أكثر من أي وقت مضى، بضرورة التحالف مع سوريا[4].

بدأ الهجوم الرئيسي الأول للجيش السوري في السادس من حزيران (يونيو) 1976، وكانت قد انتشرت ثلاث كتائب من قوات الكوماندوس في محيط مطار بيروت. وكانت سوريا تخطو على أرض صلبة وقد أيد تدخلها العسكري الرئيس سركيس والرئيس فرنجية، والرئيس كرامي، والزعماء المسيحيون. كان تحرك القوات السورية على محورين: الأول باتجاه صوفر الجبلية حيث تصادمت مع تحالف القوى اليسارية والفلسطينية[5]، والثاني باتجاه مدينة صيدا فيما كانت بيروت الغربية محاصرة من قبل القوات السورية. وتكبدت القوات السورية في صيدا خسارة ثلاث عشرة دبابة دمرتها

1 - كريم بقرادوني: **السلام المفقود عهد الياس سركيس 1976 – 1982**، المصدر نفسه، ص 22.

2- مقابلة شخصية مع النائب عاصم قانصوه في منزله في بيروت، الأحد في الخامس عشر من نيسان (أبريل) عام 2012.

3 - فواز طرابلسي: **تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف**، مرجع سابق، ص 346.

4 - سمير قصير: **حرب لبنان من الشقاق الوطني إلى النزاع الإقليمي 1975 – 1982**، مرجع سابق، ص 219.

5- فريد الخازن: **تفكك أوصال الدولة في لبنان 1967 – 1976**، مرجع سابق، ص 457 و458.

القوات الفلسطينية[1].

وفي الثاني والعشرين من حزيران (يونيو) شنت قوات من حزب الوطنيين الأحرار والكتائب اللبنانية هجوماً على مخيم تل الزعتر، أحد أكبر المخيمات الفلسطينية في لبنان، استمر القتال على مدى خمسين يوماً سقط بنتيجته عدد كبير من الضحايا من الجانبين. ومع بداية تموز (يوليو) 1976 هاجم التحالف الفلسطيني – اليساري بلدة شكا الساحلية في الشمال. وفي هجوم مضاد للقوات المسيحية استعادت فيه بلدة شكا وأكملت إلى الشمال منها فسيطرت على منطقة الكورة التي كانت حتى ذلك الوقت خاضعة لنفوذ أحزاب اليسار والفلسطينيين. وسقط مخيم تل الزعتر في هجوم حاسم للقوات المسيحية في العاشر من آب (أغسطس)، وكان ذلك بداية لمسلسل من الهزائم العسكرية التي أصابت القوات الفلسطينية، مما دفع ياسر عرفات للبحث عن حل مع سوريا[2].

في الثامن والعشرين من أيلول (سبتمبر) 1976 شن الجيش السوري هجوماً واسعاً على القوات الفلسطينية – اليسارية في الجبل، وتقدم إلى منطقة المتن الأعلى وكافة مناطق الجبل مجبراً الفلسطينيين على التراجع أمامه. هنا طلب عرفات من الرئيس سركيس التدخل لدى دمشق لوقف تقدم الجيش السوري وقبول وقف إطلاق النار. وفي العاشر والحادي عشر من شهر تشرين الأول (أكتوبر) أعد ممثلا سركيس وعرفات ورقة عمل في حضور الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية حسن صبري الخولي نصت على إنهاء القتال، وانسحاب القوات العسكرية، والمصالحة الوطنية، وتطبيق اتفاق القاهرة[3]. لكن الهجوم السوري عاد فامتد باتجاه صيدا الواقعة تحت السيطرة الفلسطينية ما بين الثاني عشر والخامس عشر من تشرين الأول (أكتوبر) 1976. وإذا كان الهجوم الأول لم يؤدِ إلى نتائج سياسية كبيرة، فالثاني عجل في انعقاد القمة العربية المصغرة في الرياض، مع انطلاقة عهد الرئيس الياس سركيس الذي أدى القسم الدستوري في الثالث والعشرين من أيلول (سبتمبر) 1976 في شتورة، وقوبل خطابه بكثير من الإرتياح حتى من جانب معارضيه[4].

1- فريد الخازن: المرجع نفسه، ص 458.

2 - باتريك سيل: **الأسد الصراع على الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص 461.

3 - فريد الخازن: **تفكك أوصال الدولة في لبنان 1967 – 1976**، مرجع سابق، ص 461.

4 - كريم بقرادوني: **السلام المفقود عهد الياس سركيس 1976 – 1982**، مرجع سابق، ص 63 و65.

- **مؤتمر القمة العربية في الرياض 17 تشرين الأول (أكتوبر) 1976**

في الرياض عقد مؤتمر قمة سداسية بدعوة من المملكة العربية السعودية ومشاركة مصر وسوريا والكويت ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية. وفي السابع عشر من تشرين الأول (أكتوبر) 1976، نجح الأمير فهد، ولي العهد السعودي في التقريب بين الرئيسين المصري والسوري، وقررا أن يتبادلا الزيارات، وتمت المصالحة بينهما[1]. وفي الإجتماع الثاني الذي عقد على مستوى الرؤساء، عرض الرئيس سركيس نتائج الاجتماعات التي عقدت على المستوى الوزاري. وتطرق للنقطة الأساسية المتعلقة بقيادة قوات الردع العربية، فقال الرئيس الأسد: «يجب أن تناط مباشرة وشخصياً برئيس الجمهورية اللبنانية»[2] وتوجه الأسد إلى السادات فقال: «علينا جميعاً أن ندعم الرئيس سركيس الذي يتمتع بثقتنا كاملة». وحاول ياسر عرفات الحصول على بعض الضمانات بعد أن تخلى عنه الجميع، إلا أن الرئيس الأسد ظل حازماً مصرّاً: «لينفذ الفلسطينيون اتفاقية القاهرة، لا أكثر ولا أقل، فتكون المشكلة كلها قد حُلّت. فلا يحق للمقاومة الفلسطينية إقامة دولة في داخل الدولة»[3].

وتقرر في مؤتمر الرياض: إرسال قوة سلام عربية من خمسة وعشرين ألف جندي لحفظ السلام، توضع تحت إمرة الرئيس سركيس. كما تقرر أن تشكل القوات السورية القسم الأكبر منها، وتقرر انسحاب الفلسطينيين إلى المناطق المحددة لهم في اتفاق القاهرة عام 1969، وتسليم أسلحتهم الثقيلة، وتسليم أسلحة فرقاء النزاع الآخرين إلى قوات الردع العربية[4]. وفي مؤتمر القمة العربية الذي عقد في القاهرة في الخامس

---

1 - ملحق رقم (4): برقية سرية مرسلة من السفارة الأميركية في تل أبيب إلى وزارة الخارجية الأميركية بتاريخ 22/10/1976..1976TELAV07248_b.

2 - كريم بقرادوني: **السلام المفقود عهد الياس سركيس 1976 – 1982**، المرجع نفسه، ص 75.
أيضاً: مسعود الخوند: **موسوعة الحرب اللبنانية ذاكرة وطن وشعب**، الجزء الخامس، أرشيف: قسم الدراسات في دار كنعان، UNIVERSAL COMPANY، بيروت 2006، ص 12.

3 - كريم بقرادوني: **السلام المفقود عهد الياس سركيس 1976 – 1982**، مصدر سابق، ص 76 و77.

4 - جوزيف أبو خليل: (سيرة ذاتية): **قصة الموارنة في الحرب**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة السابعة، بيروت 2010، ص 64.

والعشرين من تشرين الأول (أكتوبر) 1976، تمت المصادقة على مقررات الرياض، رغم معارضة وزير خارجية العراق، سعدون حمّادي، الذي طلب بلهجة عنيفة انسحاب القوات السورية من لبنان، ورفض مقررات قمة الرياض، وكانت قوات الردع العربية قد انتشرت في بيروت[1] في هذه الأثناء.

اقترح السادات تشكيل لجنة رباعية من ممثلين لسوريا والمملكة العربية السعودية ومصر والكويت، مهمتها مساعدة الرئيس اللبناني في تطبيق اتفاقية القاهرة. كذلك شدد السادات على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثلة الفلسطينيين في لبنان كما في سواه من البلدان، لكنها ليست ذات سيادة في أي من تلك البلدان[2].

وكان هذا التبدل في موقف السادات قد حرم ياسر عرفات مصدر دعمه الأساسي الذي عوّل عليه لتحسين موقعه التفاوضي مع سوريا. وكان لا بد لعرفات في مواجهة موقف الأسد الصارم حيال إنهاء الحرب، إلا أن يتذرع بأن المسلمين في لبنان يطالبون بانسحاب القوات السورية، فرد عليه الأسد: «إن المسلمين قد يوقعون على أي شيء تحت التهديد بالسلاح». ثم قال الأسد لعرفات: «إن عملية سميراميس (مهاجمة الكوماندوس الفلسطيني لفندق في دمشق) كلفتك الخروج منهزماً من الجبل، وعملية السفارة السورية في روما كلفتك بحمدون، ولن أكف عن مهاجمتك كلما وقعت عملية فلسطينية ضد هدف عربي في أي مكان في العالم وأياً تكن المنظمة الفلسطينية التي تتبنى العملية»[3].

- **تأثير التدخل العسكري السوري على «منظمة التحرير الفلسطينية» في لبنان**

أما الأسباب التي دفعت الرئيس الأسد ليتخذ قراره الخطير بالتدخل في لبنان لمنع الحسم العسكري فيه، فقد فندها في خطاب ألقاه في جامعة دمشق في العشرين من تموز (يوليو) 1976. عندما قال: «الحسم العسكري في بلد كلبنان، الحسم العسكري بين فئتين في وطن واحد، أمر غير ممكن... يخلق حالاً من القهر على الساحة اللبنانية فهذا

1 - عارف العبد، مرجع سابق، ص 126 و127.

2 - فريد الخازن: **تفكك أوصال الدولة في لبنان 1967 – 1976**، مرجع سابق، ص 469.

3 - كريم بقرادوني: **السلام المفقود عهد الرئيس الياس سركيس 1976 – 1982**، مرجع سابق، ص 76.

الأمر لو تحقق لكانت له محاذير كبيرة وكبيرة جداً. وإذا فرضنا المؤامرة من جانب، فالحسم العسكري... يحقق أهداف المؤامرة من جانب آخر. الحسم العسكري بهذا المعنى لو تحقق سينتج عنه أول ما ينتج بروز مشكلة جديدة في لبنان وفي هذه المنطقة... ستكون هذه المشكلة هي مشكلة مقهورين سيتعاطف العالم معها... النتيجة الثالثة: العالم سيعمل لإيجاد حل لهذه المشكلة... هذا الحل لن يكون إطلاقاً إلا بتقسيم لبنان، لكنه تقسيم العنف، تقسيم القهر... ستنشأ دولة لهؤلاء المقهورين دولة يملأها الحقد، يتوارث أبناؤها الحقد نتيجة القهر الذي عانوه. سيكفرون بكل القيم العربية وبكل قيم الإسلام باعتبار الإسلام كما قلت دين الأكثرية في الوطن العربي. ستنشأ دولة أكثر خطراً وأشد عداءً من إسرائيل... إنه سيفتح الأبواب على مصاريعها لكل تدخل أجنبي وخصوصاً للتدخل الإسرائيلي»[1].

وكان ياسر عرفات في اجتماع قمة عرمون بتاريخ الخامس عشر من أيار (مايو) 1976 وبحضور سماحة المفتي حسن خالد والرئيس كرامي والإمام موسى الصدر، قد شرح موقفه من تطور الأحداث في لبنان قائلاً: «بعد انتخاب الرئيس ظننت أن هؤلاء الناس سيرعوون ففوجئت بالهجوم يوم الجمعة وكان من حقي أن أرد في كل مكان انطلاقاً من أن وقف إطلاق النار لا يتجزأ،... ولو سقطت تلال عينطورة لزحفوا إلى زحلة، فطلبت بعد الإنتخاب أن يتدخل السوريون لوقف إطلاق النار، وقلت لهم أن الوضع خطير، وأن هناك مؤامرة ليصلوا زحلة بالمتين... وأنا سكتُّ وبقيت ثلاثة أيام في عينطورة، ثم اضطررت لفتح الجبهة في بيروت، فصعقوا لفتح هذه الجبهة»[2].

ثم أضاف عرفات: «فلولا النفس السوري لكنا انتهينا منهم عسكرياً، وأنا تحملت كثيراً منهم بإيقاف النار (44) مرة وإني أسألهم أين مصيرهم، نحن في عيون السيمان ماذا يفعلون لو أعطيت أوامري بالتقدم إلى كسروان لوصلنا، ونحن بيننا وبين جونيه (8) كلم طيراً، ماذا يريدون؟ لا أحد مع التقسيم، فمن يشجعهم؟ وهم عندهم ضمانة أننا

1 - خطاب الرئيس السوري حافظ الأسد في مدرج جامعة دمشق حول أزمة لبنان، النهار، بيروت، 21/7/1976.

2 - الشيخ حسن خالد (مفتي الجمهورية اللبنانية): **المسلمون في لبنان والحرب الأهلية**، محاضر اجتماعات قمة عرمون أثناء الحرب الأهلية (دار الفتوى في الأحداث)، دار الكندي، بيروت 1978، ص 272.

نحن لا نكمل القتال»[1].

وفي هذا المجال يؤكد جورج حبش الأمين العام لـ «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» أنه: «بالنسبة إلى ياسر عرفات، لم يكن خيار استبدال النظام السياسي في لبنان، وارداً في حساباته السياسية، لأنه كان يركز على العامل الفلسطيني. أما بالنسبة إلينا في الجبهة الشعبية والكثير من القوى الوطنية اللبنانية، فإن هذا الهدف كان قائماً إذا تمكنا من ذلك. لماذا؟ لأن استبدال النظام السياسي وإلغاء البنية الطائفية في لبنان آنذاك كانا سيغيران طبيعة المعركة، وتصبح المعركة مع إسرائيل ذات طابع قومي أشمل...»[2].

أما اللواء الركن مصطفى طلاس، نائب القائد العام ووزير الدفاع السوري، فيتساءل: «كيف يتصور قادة المنظمة إمكان التحرير بعد أن وضعوا كل بيضهم في سلة السادات الذي بدوره وضع بيضاته في يد أميركا؟ كيف يتصورون إمكان التحرير؟ وقد أساؤوا التصرف في الأردن وفي لبنان وهم يناضلون الآن لقطع آخر الحبال التي تصلهم بسوريا... إن نظام السادات لم يسمح لهم ولن يسمح في المستقبل بأن تكون سيناء قاعدة انطلاق للثورة الفلسطينية... وبعد أن وضع محطات التجسس الأميركية أصبح العمل في سيناء أكثر صعوبة... إذن لم يبقَ هناك أي مجال للعمل إلا من دول المواجهة الشرقية المتاخمة لفلسطين... سورية، الأردن ولبنان... فجاء المنظرون العسكريون لمنظمة التحرير الفلسطينية وخططوا لإفساد العلاقات ما بين المنظمة وما بين الأقطار الثلاثة... وكأني بهم يريدون أن يحرروا فلسطين بالاقتحام الرأسي، بواسطة عمليات الإنزال الجوي... إن عمليات الإنزال الجوي تصلح لتحرير هدف صغير... ولكنها لا تصلح مطلقاً لتحرير بلد بكامله يحتله جيش إسرائيلي مسلح حتى أسنانه من قبل الولايات المتحدة الأميركية»[3].

1 - الشيخ حسن خالد (مفتي الجمهورية اللبنانية)، المصدر نفسه، ص 72.

2 - غسان شربل: **أسرار الصندوق الأسود (وديع حداد – كارلوس – أنيس النقاش – جورج حبش)**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت 2008، ص 388.

3 - مصطفى طلاس (وزير الدفاع السوري): من مقال «منظمة التحرير والإنحراف عن الهدف الكبير»، مجلة الفكر العسكري في الجمهورية العربية السورية، السنة الرابعة، العدد الثالث 1976، وفي مجلة «اللبناني» مجموعة 1976 العدد 43، ص 5 – 7.

كانت قيادة منظمة التحرير في حزيران (يونيو) 1976 قد صعدت حملاتها المعادية لسوريا وعبأت كوادرها وقواعدها ضدها. والحت على القيادي الليبي وممثل القذافي عبد السلام جلود تكثيف مساعيه لسحب القوات السورية من ضواحي بيروت وخلدة وصيدا وانسحبت القوات السورية من هذه الأماكن. وكانت عناصر المنظمة قد احتلت مكاتب الصاعقة وجيش التحرير وحزب البعث واتحاد قوى الشعب العامل، مما أحدث خللاً كبيراً في الصف الوطني اللبناني – الفلسطيني لصالح الجبهة اللبنانية، ودفعها وشجعها لمحاصرة تل الزعتر. في الوقت الذي اعتقد فيه عرفات أن الكتائب تميل إلى التفاهم معه، وأنهم يعارضون الهجمات على تل الزعتر والتي يقوم بها جماعة شمعون (الوطنيون الأحرار)[1].

ويقول جورج حاوي: «عندما حصل الهجوم على منزلَيْ زهير محسن وعاصم قانصو بذلنا جهدنا لفك الحصار. كانت القوى الفلسطينية ومعها مسلحو عصام العرب وبعض التيارات الناصرية هي الأكثر حدة وسرعة. نحن كنا نرى في الصدام خطراً كبيراً»[2].

وكان سماحة المفتي حسن خالد قد طلب من أبي عمار العمل على تذليل الصعاب في العلاقات الفلسطينية – السورية، وأن يتعاون معه على تذليل الصعاب في العلاقات اللبنانية السورية. فأكد له عرفات أن «العلاقات السورية الفلسطينية ليس فيها شرخ إنما فيها سوء تفاهم، أساسه زج قواتنا في عمليات محلية لبنانية وأنا أعرف كيف أرد على ذلك»[3].

وكان سركيس وعلى مدى خمسة أشهر من الانتظار الطويل بين انتخابه في أيار (مايو) 1976 وتسلمه صلاحياته الدستورية في أيلول (سبتمبر) من العام نفسه، قد بذل جهوداً كبيرة لإيجاد مخرج سياسي للأزمة اللبنانية، بالإتفاق مع سوريا. وكانت السفارة الأميركية في بيروت قد بعثت ببرقية سريّة الى وزارة الخارجية الأميركية

1 - غازي حسين: **ياسر عرفات من التوريط إلى التفريط**، المنارة، بيروت 2002، ص 95 و96.
أيضاً: مقابلة شخصية مع النائب عاصم قانصوه في منزله في بيروت، الأحد 15/4/2012.

2 - جورج حاوي يتذكر: **الحرب والمقاومة والحزب (حوارات مع غسان شربل)**، مقدمة غسان تويني، شهادات النهار، الطبعة الثانية، بيروت 2005، ص 95.

3 - الشيخ حسن خالد (مفتي الجمهورية اللبنانية): مصدر سابق، ص 273.

بتاريخ الثاني والعشرين من تشرين الأول (أكتوبر) عام 1976، ضمنتها وجهة نظرها من الحالة السياسية في لبنان تقول إن زعماء السنة سعداء لأن اتفاقية الرياض قد أفقدت كمال جنبلاط نفوذه عبر فصله عن حلفائه الفلسطينيين[1]. وبعد فشل اجتماعَيْ صوفر بين السوريين والفلسطينيين دعا إلى اجتماعات في شتورا من السابع عشر إلى التاسع عشر من أيلول (سبتمبر) 1976، ضمت الياس سركيس من الجانب اللبناني، وياسر عرفات من الجانب الفلسطيني، وناجي جميل من الجانب السوري. واصطدمت كلها بمسألة انسحاب الفلسطينيين من الجبل ولم تتوصل إلى عقد اتفاق بين دمشق ومنظمة التحرير. ولما أثار ياسر عرفات مسألة الإنسحاب السوري في الإجتماع الثاني قطع عليه ناجي جميل الكلام مؤكداً: «أن وجود الجيش السوري في لبنان هو قضية لبنانية منوطة بالدولة اللبنانية وبرئيسها الموجود بيننا. وبناءً على طلبه وحده ننسحب أو نبقى. لذلك لا نسمح لأحد، أياً كان بأن يثير هذا الموضوع معنا»[2]، وأيد الرئيس سركيس الموقف السوري مؤكداً للزعيم الفلسطيني الذي طلب ضمانات لسلامة المقاومة الفلسطينية: «أن الرئيس الأسد وأنا نكوّن الضمانة المطلوبة. وليس من الطبيعي ولا المنطقي أن تثق بالجيش السوري في سوريا، وأن تحذره في لبنان. ولا مجال اليوم لأن أطلب سحب الجيش السوري»[3]. وقد تبين للرئيس سركيس أن عرفات كان سيوافق على الإنسحاب التام بشرطين: الأول: أن تدخل سوريا في حوار مع جنبلاط، والثاني: أن تنسحب القوات السورية من صوفر. فكان الرفض السوري جازماً. وكان من الواضح أن الحركة الوطنية رفضت ما قبلت به المقاومة الفلسطينية ولم يكن في وسع عرفات أن يتخلى عن تضامنه مع كمال جنبلاط بدون أدنى مقابل»[4].

كانت سوريا أول من سلح الفلسطينيين في الستينيات. وكانت هي الدولة العربية الوحيدة التي حاولت حمايتهم ضد الملك حسين عام 1970، وقد أرسل الرئيس الأسد

---

1 - ملحق رقم (5): برقية سرية مرسلة من السفارة الأميركية في بيروت إلى وزارة الخارجية الأميركية بتاريخ الثاني والعشرين من تشرين الأول (أكتوبر) عام 1976.
1976BEIRUT08129_b.

2 - كريم بقرادوني: **السلام المفقود عهد الياس سركيس 1976 – 1982**، مرجع سابق، ص 57.

3 - كريم بقرادوني: المصدر نفسه، المرجع نفسه، ص 58.

4 - كريم بقرادوني: المصدر نفسه، المرجع نفسه، ص 59.

مصطفى طلاس – وزير الدفاع السوري - ليتفاوض مع الملك الأردني على صفقة يتم بموجبها نقلهم إلى مواقع تطل على وادي الأردن، ولكن قيادة فتح هي التي رفضت ذلك وأضاعت الفرصة بطريقتها المشاكسة قصيرة النظر. وبذلك جعلت الانتقال إلى لبنان محتوماً. ومنذ عام 1972 تمركز عدد من العاملين السوريين على المدفعية المضادة للطائرات في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بصورة سرية لحمايتهم من الهجمات الجوية الإسرائيلية.

وفي نيسان – أيار (أبريل – مايو) عام 1973 عندما كان الفلسطينيون يقاتلون الجيش اللبناني، أرسل الأسد قوات كوماندوس سورية لمساعدتهم وأغلق الحدود تأييداً لهم. بل إن الأسد قال فيما بعد الطائرات السورية الثلاث عشرة التي اسقطتها إسرائيل قبيل حرب أكتوبر إنما كانت تدافع عند الفلسطينيين في العرقوب جنوب لبنان[1]. لكن الفلسطينيين كانوا تواقين إلى الحرية في تقرير ورسم خططهم واستراتيجياتهم، غير أن مثل هذا الاستقلال لم يكن ممكناً إلاّ على حساب أمن الدول العربية[2]. وفي عام 1975 – 1976 تنبه الأسد إلى أن الفلسطينيين يمسكون بأيديهم مفاتيح سيادة لبنان، وسلطة اتخاذ قرار الحرب والسلام. وأصبحت تلك هي العقدة الجوهرية الكامنة في لب نزاعه معهم[3].

- **تأثير التدخل العسكري السوري على «الحركة الوطنية»**

في السابع والعشرين من آذار (مارس) 1976 التقى كمال جنبلاط مع الرئيس حافظ الأسد في اجتماع امتد قرابة سبع ساعات في دمشق، وكان هذا هو اللقاء الأخير بينهما. كان جنبلاط على رأس تحالف فلسطيني – لبناني يسيطر على 80% من الأراضي اللبنانية، يخوض آخر رهاناته لتغيير النظام السياسي في لبنان. والأسد «رئيس دولة

---

1 - باتريك سيل: **الأسد الصراع على الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص 457 و458.

2- Henry Laurens : **Le Retour des Exilés, La Lutte pour la Palestine de 1869 à 1997**, Robert Laffont, Paris, 1998, P. 241.

3 - مقابلات مع سعيد حمامي ممثل منظمة التحرير في لندن في الخامس من تموز (يوليو) عام 1976، ومع خالد الفاهوم، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني في دمشق في الأول من آذار (مارس) عام 1977، ومع شفيق الحوت، ممثل المنظمة في بيروت، في لندن في الخامس عشر من شباط (فبراير) عام 1987، عن باتريك سيل: مرجع سابق، ص 458.

تسيطر عليه رؤية استراتيجية يريد بموجبها أن يوحد تحت قيادته أربعة شعوب وثلاثة بلدان (سورية، الأردن، لبنان والفلسطينيين) لمواجهة أنور السادات الذي كان يدشن أولى خطوات المسيرة المنفردة للصلح مع إسرائيل»[1].

ويعرض الرئيس الأسد لنقاط التباين بينه وبين كمال جنبلاط في خطابه الذي ألقاه في جامعة دمشق في العشرين من تموز (يوليو) 1976. وكان ياسر عرفات قد تدخل ليرتب لقاء بين الرجلين. ويذكر الأسد أنه سأل عرفات «لماذا نستقبل كمال جنبلاط وهو يصر على متابعة القتال ونحن في سوريا نرى كما ترون أنتم أن القتال هو الطريق لتحقيق المؤامرة؟». قال عرفات: «لا هذه تصريحات للاستهلاك المحلي على الطريقة اللبنانية. لا تهتموا فيها، الأمر كله ماشي»[2].

وتم استقبال كمال جنبلاط، وجرى استعراض أحداث لبنان منذ بدايتها. وقال الأسد: «أعطينا للمقاومة كل الضمانات التي تريدها والكفيلة بحرية عمل المقاومة ثم ناقشنا الإصلاحات الوطنية واتفقنا على الوثيقة الدستورية وتتضمن (90) إلى (95) في المئة مما كنتم طرحتموه. ثم جاء الإنقلاب (الأحدب) فطرح استقالة رئيس الجمهورية مع أن هذه المشكلة لم تكن مطروحة ولم نكن نؤيدها. أيدتم أهداف الانقلاب... وعندما توصلنا إلى اتفاق فجرتم الوضع أنتم... وكنا نعتقد إننا نسير وإياكم في خط واحد وإلى هدف واحد، أما الآن وبعد هذا الذي حصل فنريد أن تعلمونا حقيقة ماذا تريدون؟... قال: « نحن اتفقنا على (6) نقاط. الوثيقة الدستورية فيها (17) نقطة...» تحدث عن العلمنة. يريد دولة علمانية في لبنان... قلت له الكتائب متحمسة للعلمنة. عندما زارنا حزب الكتائب، قيادة حزب الكتائب وعلى رأسها الشيخ بيار الجميل، سألته أنا شخصياً عن هذا الموضوع فقال لي: ... « أنا مصرّ ومتمسك بدولة علمانية في لبنان.» وطرحت هذا الأمر على مفتي المسلمين وعلى السيد موسى الصدر وعلى بعض رؤساء الوزارات ورؤساء مجلس النواب ورفضوه لأن الأمر يتعلق بجوهر الدين الإسلامي: ... قال: «لا تهتم بهم أنهم لا يمثلون شيئاً.» قلت له الأمر ليس أمر تمثيل... وعندما يتعلق الأمر

1 - فواز طرابلسي: **تاريخ لبنان الحديث في الإمارة إلى اتفاق الطائف**، مرجع سابق، ص 339. أيضاً: باتريك سيل: مرجع سابق، ص 455.

2 - خطاب الرئيس السوري حافظ الأسد في جامعة دمشق، حول أزمة لبنان، النهار – بيروت في الواحد والعشرين من تموز (يوليو) عام 1976.

بالإسلام فيجب عدم الإستهانة به... قال: «خلونا نؤدبهم. لا بد من الحسم العسكري. من (140) سنة عم يحكمونا. بدنا نخلص منهم.» هنا رأيت أن كل قناع قد سقط... المسألة هي مسألة ثأر وانتقام... تعود إلى (140) سنة... أيها الأخوة. خرج كمال جنبلاط من هذا اللقاء وترك لدي انطباعاً أنه مصر على القتال. وقلت له: « لا تعتمدوا على مساعدتنا فنحن لا نستطيع أن نسير معكم في طريق نحن وإياكم متفقون سابقاً على أنه طريق المؤامرة»[1].

كان من الطبيعي أن يفترق الرجلان بقطيعة خصوصاً أن كلاً منهما باح للآخر بدوافعه وأهدافه الحقيقية. جنبلاط أصرّ على الحسم العسكري ضد «الجبهة اللبنانية» فيما كشف الأسد عن نيته القيام بتدخل عسكري لمنع هذا الحسم العسكري[2].

ويتحدث كمال جنبلاط عن ذلك الإجتماع فيقول: «ولا زلت أذكر لقائي الأخير مع الرئيس الأسد ورفض إعلان وقف القتال فوراً. فقد ساءه ذلك بالتأكيد، إلا أنه لم يكن ليستحق ردة فعل بهذا العنف من قبله: أي الحرب المفتوحة ضد الحركة الوطنية وإذلال اليسار والإسلام في لبنان. ولكن ربما أفسدنا عليه خطته... لم أطلب منه إلاّ ثلاثة أو أربعة أيام مهلة، أسبوع أو اثنين كأقصى حد، قبل إقرار الهدنة»[3].

ويؤكد كمال جنبلاط أن الرئيس الأسد تكلم في المقابلة الأخيرة بكثير من الصراحة: «إسمع، قال لي، إنها مناسبة تاريخية بالنسبة إليّ لتوجيه الموارنة نحو سوريا، وكسب ثقتهم، وجعلهم يتبينون أن حاميهم لم يعد فرنسا ولا الغرب. يجب مساعدتهم على عدم التوجه إلى الخارج لاستجداء المساعدة. لذا، لا يمكنني القبول بأن تكون المنتصر على المعسكر المسيحي في لبنان، فمن شأن ذلك أن يخلق عندهم شعوراً بالغبن»[4].

أما محسن دلول الذي رافق كمال جنبلاط إلى دمشق مع عباس خلف فيروي أنهم عند نقطة الحدود في «المصنع» وجدوا مجموعة من الصحفيين الذين راحوا يستصرحون كمال جنبلاط عن أهداف زيارته إلى دمشق وعن تقديره للموقف في لبنان.

1 - خطاب الرئيس السوري حافظ الأسد في جامعة دمشق، المصدر ذاته.

2 - فواز طرابلسي: **تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف**، مرجع سابق، ص 339.

3 - كمال جنبلاط **من أجل لبنان** الصادر سابقاً تحت عنوان: **«هذه وصيتي»**، تحقيق فيليب لابوسترل، الدار التقدمية المختارة – الشوف – لبنان، الطبعة الثانية 2008، ص 239 و240.

4 - كمال جنبلاط، المصدر نفسه، ص 239 و240.

أجابهم جنبلاط: «قريباً سألتقي بكم في بكفيا وفي جونية...». سمع البطريرك خريش هذا التصريح من إذاعة «مونتيكارلو» فوقع عليه كالصاعقة. وما إن بدأت الجلسة مع الرئيس الأسد حتى اتصل به البطريك خريش على الهاتف. وعندما عاد الأسد من مكالمته توجه إلى جنبلاط قائلا له: «إن البطريرك خريش باله مشغول من تصريحاتك على الحدود، ماذا قلت؟». قال جنبلاط: «قلت للصحافيين إنني سألتقي بهم قريباً في بكفيا وفي جونية». قال له الأسد: «لا، لا، لا!!» فأجابه جنبلاط: «علينا أن ننتهي من قهر عمره (300) سنة». فرد عليه الأسد قائلاً: لا، لا، الحل الذي اتفقنا عليه يجب أن تسير به مع بعض التعديلات والتحسينات». أي الوثيقة الدستورية[1].

تفاجأ الرجلان بما سمعه الواحد من الآخر. والسبب في ذلك حسب رأي محسن دلول أن ياسر عرفات، وفي اليوم الذي سبق الزيارة إلى سوريا، كان قد أبلغ جنبلاط بحضور دلول: أن السوريين ينتظرون زيارته، وأنهم جاهزون لإعطائه ما يريد من دعم وتعزيزات عسكرية، للإجهاز على قوات الكتائب في المتن الأعلى والمتن الشمالي، أي ما عرف بمعركة الحسم ضد اليمين اللبناني. ويقول دلول: «وعلمنا لاحقاً أن ياسر عرفات أبلغ السوريين بأن جنبلاط... مستعد لإعلان وقف إطلاق النار من العاصمة السورية، وإعلان تأييده لكل ما تريده وترغب به القيادة السورية»[2]. وهكذا جاءت التوقعات من اللقاء متناقضة، مما أفشل إمكانية التوافق على حل، والدور الأساسي في إيقاع الخلاف بين كمال جنبلاط وحافظ الأسد، قامت به القيادة الفلسطينية.

وهذا الأمر يؤكده أيضاً جورج حاوي: «حاولنا أن نُفهم أبا عمار أن الظروف غير ناضجة وأنها تحتاج إلى تمهيد. أصر أبو عمار على ضرورة الاجتماع وكان كمال جنبلاط متخوفاً منه لكنه وافق وتوجه بنيّة أن التصلب من جانبه قد يغير من موقف الطرف الآخر فيفسح ذلك في المجال أمام ما كان يسميه الفرصة التاريخية لتركيز عروبة لبنان إلى الأبد... قبل أن يذهب كمال جنبلاط، اختلينا به في غرفته، أنا ومحسن،

---

1 - محسن دلول: **الطريق إلى الوطن ربع قرن برفقة كمال جنبلاط**، تقديم وليد جنبلاط وجان عبيد، حوار وتحرير يوسف مرتضى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2010، ص 352 و353.

2 - محسن دلول: المصدر نفسه، ص .

وقلت له: يا كمال بك، أما وقد قررت الذهاب فأرجو أن لا تعود مختلفاً مع حافظ الأسد... اضغط إلى الأقصى ثم وافق على ما يمكن أن يكون منتهى التنازلات السورية، لا تعد مختلفاً معه، ولا تتكل على القوى الداخلية ولا على الدعم العربي. فسورية أقدر على التعاطي مع هذه الأوضاع وإذا فلت الأمر ستكون كارثة علينا جميعاً»[1].

لقد كانت توقعات حاوي في محلها، فلما عاد جنبلاط أسرع هو ومحسن ابراهيم إلى اللقاء به، فقال: «لم نتفق». اصفرّ وجه حاوي ومحسن ابراهيم، وقالا له: «ما حصل خطأ، كان من الأفضل ألا تذهب إلى دمشق ليحصل الخلاف»[2]. وفي اليوم التالي كانت الاندفاعة السورية الكبيرة وانهيار مواقع المقاومة الفلسطينية، والقوى الوطنية في حال عسكرية مزرية من صنين إلى بحمدون.

ويروي محسن دلول أن البطريرك خريش كان يعاود الاتصال بالرئيس الأسد كل 15 دقيقة أثناء اجتماعه مع جنبلاط. وفي أثر إحدى المكالمات عاد الرئيس الأسد وقال لجنبلاط: «البطريرك خريش قال لي نحن أمانة في رقبتكم، من جهتي طمأنته ووعدته بأن كل شيء سيكون على ما يرام. فأجابه جنبلاط: لا يجوز أن تطمئنه[3]، فنحن يا سيادة الرئيس ذاهبون إلى الحسم العسكري بأسرع وقت ممكن.. رد عليه الأسد: أنا لن أدعك تقوم بذلك، فرد جنبلاط: أمر غريب يا سيادة الرئيس هل أنت ستدعم وتحمي الإنعزاليين؟ عندها قام الأسد فأحضر نسخة من رسالة موجهة إليه وإلى القيادة السورية موقّعة من أركان الجبهة اللبنانية (بيار الجميل، كميل شمعون، الرئيس سليمان فرنجية وغيرهم) تضمنت الرسالة التي قرأها الأسد على مسامعنا، تعهداً من الجبهة اللبنانية بالموافقة على إنشاء اتحاد كونفدرالي بين لبنان وسوريا[4]. وبعد ذلك توجه الأسد إلى جنبلاط قائلاً: «هل توافق على ما تعهدت الجبهة اللبنانية بالموافقة عليه»؟ تردد جنبلاط لثوانٍ ثم قال للأسد: «لا أنا لا أوافق» فقال له الأسد: «شفت من هو الإنعزالي». فرد

---

1 - جورج حاوي يتذكر: **الحرب والمقاومة والحزب**، حوارات مع غسان شربل، مقدمة غسان تويني، شهادات النهار، دار النهار، بيروت 2005، ص 98.

2- جورج حاوي: المصدر نفسه: ص 99.

3 - محسن دلول: مصدر سابق، ص 355.

4 - الياس الهراوي: **عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة**، تحقيق كميل منسّى، دار النهار، مقدمة غسان تويني، الطبعة الثانية، بيروت 2002، ص 92.

جنبلاط: «لا يا سيادة الرئيس أنا لست انعزالياً ولكن أنا لست مستعداً لإدخال شعب لبنان في السجن العربي الكبير، أنا أدخل في اتحاد كونفدرالي عندما تكون هناك حالة من الديمقراطية تحافظ على خصوصية كل كيان وتحترمها»[1].

كلام جنبلاط أغضب الأسد غضباً شديداً. وفي طريق العودة إلى بيروت حاول محسن دلول وعباس خلف إقناع جنبلاط بعدم القطيعة مع سوريا. وما إن وصلوا حتى بلغهم أن هجوماً عسكرياً للقوات المشتركة يحضر لاقتحام بلدة الكحالة في تلك الليلة، فشل هذا الهجوم بسبب تخلف القوات الفلسطينية عن القيام بالتزاماتها من ضمن خطة الهجوم، وفي هذه الأجواء، قرر جنبلاط أن يوقف إطلاق النار، وأوعز إلى دلول لإصدار بيان بذلك، غير أن هذا الموقف المستجد لجنبلاط من تطور عمليات الحرب، لم يهدئ التوتر الذي ساد علاقته بالأسد. وعاد جنبلاط بعد ذلك بتكليف محسن دلول الإتصال والتفاوض مع القيادة السورية مجدداً، إلا أن الفلسطينيين أجهضوا[2] الإتفاق قبل أن يحصل.

ويؤكد جورج حاوي: أن الأطراف المقررة في منظمة التحرير الفلسطينية كانت تدعم اتجاه جنبلاط إلى الصدام مع سوريا. بالإضافة إلى جهات عربية كانت راغبة في دفع سوريا إلى الموافقة على اتفاق سيناء أو السكوت عنه لعدم تشكيل قطب معارض فعّال لهذا الإتفاق. ثم أن معطيات خاطئة عن الوضع الداخلي السوري كانت تنقل عمداً إلى جنبلاط عن قرب وقوع انقلاب عسكري في سوريا يحضر له خمسة عليات[3*] من قادة الألوية في الجيش السوري[4]. ويقول حاوي: «أن السوفيات... نصحوا جنبلاط ونصحونا بعدم الصدام وأصروا وضغطوا من أجل هذا الهدف. ومارس السوفيات ضغوطاً على الطرفين لوقف الصدام عندما حصل... وللحقيقة أقول إننا أنا ومحسن ابراهيم كنا ضد الصدام وكانت معنا أطراف أخرى منها جان عبيد ومحمود طبو وتوفيق

---

1 - محسن دلول: مصدر سابق، ص 356.

2 - محسن دلول: مصدر سابق، ص 362.

3 (*) - عليات: جمع علي والمقصود أن قادة الألوية يشتركون في حمل اسم علي.

4 - جورج حاوي يتذكر: مصدر سابق، ص 94 و95. أيضاً: محسن دلول: **الطريق إلى الوطن ربع قرن برفقة كمال جنبلاط**، مصدر سابق، ص 365.

سلطان ومحسن دلول وعباس خلف. وكان معنا أيضاً نبيه برّي»[1].

أما سماحة مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد فقد أكد لجنبلاط خلال اجتماع معه في دار الفتوى: «نحن كلبنانيين وفلسطينيين وسوريين نناضل من أجل قضية واحدة... سوريا بلدنا، الجيش السوري جيشنا، كما أن جيش لبنان العربي جيشنا والحركة الوطنية حركتنا، والثورة الفلسطينية ثورتنا، المطلوب منا أن نوحد هذه القوى، ونحن نريد منك بما عرفنا عنك من وطنية أن ترتفع فوق أي حساسيات وتقرر هذا الواقع، وتهيب بالقوى العربية سورية، لبنانية، فلسطينية أن تتحاور بالتي هي أحسن عن طريق الحوار»[2].

جنبلاط: «حاورنا ما وصلنا لشيء»[3].

المفتي: «مبارح حاورت بشير الجميل، وجعلتهم انعزاليين، وإذا اجتمعت بحكمتك مع السوريين، وأنت بوطنيتك قادر على التفاهم معهم، فبيكون أفضل من اجتماعك ببشير الجميل»[4].

جنبلاط: «هناك سياسة علوية في سوريا، عم يتفق الأسد مع الأردن لجعل اتحاد فيدرالي مع الضفة الغربية والأردن وعمل صلح مع إسرائيل، نحنا فشلنا هذه التسوية، وسنحارب في وجه هذه التسوية لو متنا كلنا. براون قال أنا كان من رأيي أن تدخل سوريا وتضرب المقاومة والحركة الوطنية»[5].

المفتي: «مصر عملت تسوية وقال السادات لن تستقر الأوضاع في الشرق الأوسط إلا أن تقام دولة فلسطينية في الضفة الغربية، فإذا كانت مصر ماشية لماذا تقبلون من مصر وترفضون من سوريا»[6].

من سياق هذا الحوار بين سماحة المفتي وكمال جنبلاط يبرز التباين في موقفيهما من التدخل السوري، وكذلك التباين في طرح موضوع العلمنة من قبل جنبلاط حيث

---

1 - جورج حاوي يتذكر: المصدر نفسه: ص 95.

2 - الشيخ حسن خالد مفتي الجمهورية اللبنانية: مصدر سابق، ص 289.

3 - الشيخ حسن خالد مفتي الجمهورية اللبنانية: المصدر نفسه، ص 289.

4 - الشيخ حسن خالد مفتي الجمهورية اللبنانية: المصدر نفسه، ص 290.

5 - الشيخ حسن خالد مفتي الجمهورية اللبنانية: المصدر نفسه، ص 290.

6 - الشيخ حسن خالد مفتي الجمهورية اللبنانية: المصدر نفسه، ص 290.

يقول له المفتي: «في مفاوضاتكم اتركوا لنا العلمنة جانباً خليكو على إلغاء الطائفية، إذا كنتم بدكم تتمسكوا بالعلمنة مستعدين نستغني عن كل الإصلاح افهموها»[1].

أما التناقض الأساسي بينهما فيتضح عندما يقول كمال جنبلاط: «... حافظ الأسد بيقول لأبو عمار جبهة التحرير هيدا تصور فكري، إنتو كفلسطينيين شعب سوري، حقوق الفلسطينيين نحنا نمثلهم»[2]. فيرد المفتي: «شو بيضر إذا كانت القضية منطلقها قومي، التجزئة العربية هل ترضى عنها، إذا كان هناك مخلصين عرب»[3]. جنبلاط: «ينبغي إبراز القضية الفلسطينية، إذا صاروا محض عرب، أو محض سوريين بيقولوا لهم الأميركان روحوا على سوريا»[4]. المفتي: «ينبغي أن لا نفكر إقليمياً»[5].

والحقيقة فإن هذا الحوار بين زعيم وطني مثل جنبلاط، وقائد إسلامي يشغل موقعاً مهماً مثل الشيخ حسن خالد، يلقي الضوء ساطعاً على القضية المحورية أو نقطة الإرتكاز الأساسية لتطور الأحداث في تلك الحقبة التاريخية الهامة من تاريخ الصراع العربي – الصهيوني. وهي مرحلة تبلور الخطاب المسكون بهم الدولة، والكيانية الفلسطينية على صعيد القيادة، فقد عمدت القيادة الفلسطينية إلى العمل بعناية لتصبح الكيانية القطرية هي الهم الأساسي للفلسطينيين، وكانت الظروف الموضوعية توفر لتلك القيادة فرصاً حقيقية لترسيخها، مع تصاعد رغبة الأنظمة العربية في التخلص من عبء القضية الفلسطينية، وإلقائه على كاهل الفلسطينيين وحدهم، وبالتالي يصب ذلك كله في تجزئة الصراع مع العدو الإسرائيلي[6]. ولقد حذر الأسد كمال جنبلاط في الإجتماع الأخير بينهما، وقال له حسبما ما روى النائب[7] عاصم قانصوه الذي حضر

1 - الشيخ حسن خالد مفتي الجمهورية اللبنانية: مصدر سابق، ص 288.
2 - المصدر نفسه، ص 288.
3 - المصدر نفسه، ص 288.
4 - المصدر نفسه، ص 288.
5 - المصدر نفسه، ص 288.
6 - مجدي حماد: **مستقبل التسوية 30 عاماً من سلام عابر**، دار النهضة العربية، بيروت 2009، ص 470.
7 - مقابلة شخصية مع النائب عاصم قانصو في منزله في بيروت يوم الأحد في الخامس عشر من نيسان (أبريل) عام 2012 الساعة الواحدة ظهراً.

الإجتماع: «أنا أحذرك من الإنجرار أكثر من اللازم وراء أبي عمار، لأن أبا عمار ما عادت القضية القومية تعني له شيئاً.. وصار يبحث عن دولة صغيرة، أي دولة، ويقول «لو يعطوني الزرقا»[1] أعمل فيها دولة... أنه يبحث عن بعض المكاسب من خلال الكفاح المسلح «مرحلة».. أما أنا وأنت يا كمال بك هدفنا أبعد من الدولة الفلسطينية لأنها ما بتعني شيء.. نحنا مع تحرير فلسطين وتحرير القدس...»[2].

وعن معركة الجبل قال جنبلاط لاحقاً: «كان ذلك خطأً فادحاً في التقدير! لكن لا بأس... فإنا لسنا بنادمين»[3]. وفي مكان آخر يقول جنبلاط: «نحن نعتبر أن الخطأ الوحيد الذي حصل هو فتح معركة الجبل قبل ورود ما قد احتجز لنا في سوريا ولكن الأمور لا تجري بعقل بارد»[4]. ويؤكد النائب عاصم قانصوه أن كمال جنبلاط وقبيل مقتله بشهر بعث للرئيس السوري، عبر أحد المقربين منه رياض رعد، رسالة من سبع صفحات: يقول له فيها: بعد ما جرى معنا في لبنان، من ممارسات الفلسطينيين وخاصة «فتح نحن نقول: معك حق وبالتالي أعتذر عن كل الكلام الذي صار بيني وبينك»[5].

- **تأثير التدخل العسكري السوري على «الجبهة اللبنانية»**

لقد ترافق التبدل في الموقف السوري من الأوضاع في لبنان، مع لجوء الميليشيات والتنظيمات المسيحية إلى إسرائيل تطلب منها الذخائر والسلاح. بحيث أتاح لها ذلك أن تعزز من دفاعاتها وتعدل ولو جزئياً، ميزان القوى العسكري الذي كان قد اختل بشكل كبير. فهل كانت مصادفة أم لا أن يترافق التبدل في هذا الموقف مع دخول

1 - مقابلة شخصية مع النائب عاصم قانصو في منزله في بيروت يوم الأحد في الخامس عشر من نيسان (أبريل) عام 2012 الساعة الواحدة ظهراً.
2 - مقابلة شخصية مع النائب عاصم قانصو في منزله في بيروت يوم الأحد في الخامس عشر من نيسان (أبريل) عام 2012 الساعة الواحدة ظهراً.
3 - كمال جنبلاط: **من أجل لبنان**، تحقيق فيليب لابوسترل، مصدر سابق، ص 282.
4 - كمال جنبلاط: **لبنان وحرب التسوية** (مختارات) الدار التقدمية، الطبعة الثانية المختارة 1987، ص 69.
5 - مقابلة مع النائب عاصم قانصوه في بيروت الأحد في الخامس عشر من نيسان (أبريل) عام 2012 الساعة الواحدة ظهراً.

إسرائيل، عملياً على الساحة. إذ حينما بدأت الإمدادات الإسرائيلية تصل إلى الميلشيات المسيحية، كانت النبرة في دمشق قد بدأت تتبدل، وكان السيد عبد الحليم خدام، وزير الخارجية السوري، قد بدأ يطلق مقولة «أمن سوريا من أمن لبنان». ويتساءل جوزيف أبو خليل (أحد مؤسسي حزب الكتائب): «فهل كانت سوريا بذلك تطرح نفسها على المسيحيين بديلاً من إسرائيل أم ماذا؟»[1].

ثم يضيف أبو خليل: «الحقيقة تقال أن خطاب الرئيس الأسد التموزي الشهير في العشرين من تموز (يوليو) 1976، نزل على الأوساط المسيحية نزول قطرات الندى على تربة أضناها الجفاف، ولو قال الرئيس السوري ما قاله في الخطاب المذكور، قبل أشهر قليلة، وقرن القول طبعاً وأيضاً ببعض الأفعال، لما كان هناك أي اتصال بين التنظيمات المسيحية وإسرائيل»[2].

- **علاقة الجبهة اللبنانية مع الكيان الصهيوني**

كان أول من طرق باب السفارة الإسرائيلية في باريس، في عام 1975 وقبل بدء الحرب ببضعة أشهر، هو جورج عدوان[3]، الذي قدم نفسه بأنه زعيم «التنظيم»، الذي لم يكن أحد قد سمع عنه شيئاً. ثم تبعه ممثلو العائلات المسيحية الكبيرة والرهبانيات من شمال وجنوب لبنان. وكان مطلبهم «إننا نقاتل نفس العدو: الفلسطينيين. اعطونا السلاح ونحن ندفع لكم ثمنه»[4].

وجاء أول وفد إسرائيلي إلى لبنان، في بداية عام 1976، وكانت المعارك مستعرة بين الفلسطينيين والمسيحيين. بعد مجزرة الدامور. كان الوفد يضم أربعة إسرائيليين بقيادة العقيد بنيامين بن اليسار (قائد لواء من الجيش الإسرائيلي يرابط على

1 - جوزيف أبو خليل (سيرة ذاتية): **قصة الموارنة في الحرب**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة السابعة، بيروت 2010، ص 58 و59.

2 - جوزيف أبو خليل (سيرة ذاتية): المصدر نفسه، ص 59.

3 - أحد عناصر حزب الكتائب عام 1975، وقد أصبح اليوم نائباً في البرلمان اللبناني عن حزب القوات اللبنانية.

4 - شيمون شيفر: **أسرار الغزو الإسرائيلي للبنان** (التفاصيل والنص الكامل)، عملية كرة الثلج، ترجمة حسان يوسف، شركة المطبوعات الشرقية، دار المروج، 1985، ص 19.

الحدود مع لبنان)، رست البارجة الحربية تحت جنح الظلام قبالة جونية إلى الشمال من بيروت. كان في استقبالهم على البر داني شمعون، أخذوهم في سيارات رسمية إلى جونية، وفي الطريق سأل بن اليسار داني شمعون الجالس إلى جانبه: «لماذا لجأتم إلينا؟». وأجابه: «لقد فعلنا ذلك تلبية لنصيحة من الملك حسين، ملك الأردن... فقد قال لنا إن الإسرائيليين وحدهم فقط يستطيعون المحافظة على بقائكم»[1].

وفي لقاء حصل في آب (أغسطس) 1976 بين رابين وشمعون على متن سفينة إسرائيلية رست مقابل جونية قال شمعون: «إن المسيحيين اللبنانيين بطلبهم إلى السوريين أن يحاربوا إلى جانبهم ضد الفلسطينيين والمنظمات الإسلامية اليسارية والدروز، صنعوا مأساتهم بيدهم». وكان شمعون يجاهر بذلك. وأوجز رابين بجملة كل السياسة التي انتهجتها إسرائيل تجاه المسيحيين اللبنانيين: «ساعدوا أنفسكم، نساعدكم»[2]. وعقد رابين اجتماعاً ثانياً مع الزعيم المسيحي الآخر بيار الجميل وولديه أمين وبشير. ارتدى الحديث طابعاً يثير الشفقة، فقد قال بيار الجميل: «بوصفي عربي، مسيحي ولبناني، يخالجني بعض الانزعاج من ضرورة طلب المساعدة من رئيس الوزراء الإسرائيلي. خلال سنوات عديدة تهجمت كثيراً على إسرائيل، لأن تأسيس هذه الدولة أوحى لي بداية مأساة بلدي. ... لقد اعتبرت دائماً أنكم كنتم دائماً أنتم الإسرائيليون مصدر كل ويلاتنا، فبسببكم أنتم تغير لبنان، إنكم مسؤولون عن اختلال التوازن الديموغرافي الذي أدى إلى خراب الدولة»[3].

ويبرز هنا اندفاع كميل شمعون بتوثيق العلاقة مع الإسرائيليين وخاصة بعد أن اتفق مع رابين على تسريع البرنامج الإسرائيلي حول إرسال اللبنانيين للتدرب على القتال في قواعد الجيش الإسرائيلي شمال فلسطين المحتلة. بينما كان بيار الجميل متحفظاً وكما عبر هو كان يشعر بالإحراج. وربما كان بشير الجميل (الابن الثاني لبيار) أقرب في توجهاته إلى كميل شمعون من أبيه، وقد كان في لقائه الأول مع دافيد كيمحي (ممثل الموساد لدى المسيحيين في بيروت)، يعارض جهاراً الحلول الوسط مع العالم العربي،

1 - شيمون شيفر: **أسرار الغزو الإسرائيلي للبنان** (التفاصيل والنص الكامل)، المرجع السابق، ص 20.

2 - شيمون شيفر: المرجع نفسه، ص 21.

3 - شيمون شيفر، المرجع نفسه، ص 21.

وكان يعتبر أن السوريين قد تظاهروا بإنقاذ المسيحيين في غمار الحرب الأهلية ولكن القصد الوحيد من دخولهم إلى لبنان عام 1976 كان لاحتلاله عسكرياً. وأضاف قائلاً: «السوريون أتوا إلى هنا تحدوهم رغبة واحدة فقط ألا وهي إنشاء سوريا الكبرى». وفي نفس الوقت كان يكره الفلسطينيين أيضاً، ويعتبرهم «شعباً فائضاً» ويقول بكل غيظ: «إنهم يحاولون الاستيطان في لبنان بالقوة»[1].

وعندما قامت العلاقة بين المسيحيين وسوريا، كانت الجسور لا زالت ممدودة بينهم وبين إسرائيل ومنذ ما يقارب الستة أشهر، والصحيح أن علاقتهم مع إسرائيل لم تكن، بعد، قد تخطت حدّ التزود بالذخيرة والسلاح، فقد كان الحكم هناك لا يزال بيد حزب العمل الذي كان متحفظاً بالنسبة للعلاقة بالمسيحيين في لبنان، لا يقطعها، ولا يدعها تتعدى الدعم اللوجستي المحدود، والانتصار المحدود أيضاً لأقلية من أقليات الشرق مثلهم مثل الأكراد[2].

يقول جوزيف أبو خليل: «ما كان للتعامل مع إسرائيل ليتطور إلى ما هو أبعد من التزود المؤقت والعابر بالسلاح، لو أتيح للمبادرة السورية في لبنان أن تنجح... وقد قيل أن سوريا كانت مفوضة دولياً وأميركياً خصوصاً، إعادة الأمور إلى نصابها في لبنان بعدما أفلتت من أيدي أصحابها، بل من كل الأيدي. ولم تكن إسرائيل معارضة لهذا التفويض، بدليل أنه عندما توجهت أنا إلى تل أبيب ساعياً لدى المراجع المختصة لكي تغض النظر عن دخول القوات السورية لبنان، لم ألقَ الممانعة التي كنت أخشاها وقد قيل لي يومذاك: «ليس لدينا اعتراض على الدخول السوري، لكن يخشى إذا دخل السوريون بلادكم ألا يخرجوا منها في المستقبل»[3].

والحقيقة فإنه رغم أن القيادات المسيحية كانت حذرة أيضاً حيال الدخول العسكري السوري، إلاّ أنها كانت تفضل، كما قال الشيخ بيار الجميل: «أن تتعامل مع دولة مسؤولة على التعامل مع منظمات غير مسؤولة» وهو الفارق بين الوجود

1 - آلان مينارغ: **أسرار حرب لبنان من انقلاب بشير الجميل إلى حرب المخيمات الفلسطينية**، تعريب مجموعة من المترجمين بتنسيق غازي برو، المكتبة الدولية، بيروت 2006، ص 40 و41.

2 - جوزيف أبو خليل (سيرة ذاتية): **قصة الموارنة في الحرب**، مصدر سابق، ص 60 و61.

3 - جوزيف أبو خليل (سيرة ذاتية): المصدر نفسه، ص 62.

العسكري السوري، والوجود العسكري الفلسطيني، فالمنظمات الفلسطينية كانت تجاهر بجعل لبنان فيتناماً ثانية. ولم يكن من المستطاع ضبط الوجود الفلسطيني في حدود معقولة ومعينة إلاّ بقوة عسكرية نظامية، ومتمتعة بغطاء رسمي وشرعي. فكان التدخل العسكري السوري هو الأداة الوحيدة الممكنة[1].

وفي الثامن من حزيران (يونيو) 1976، بعث الرئيس سليمان فرنجية إلى الملوك والرؤساء العرب، برسالة يشرح لهم فيها موقفه من التدخل العسكري السوري في لبنان، وفي معرض الرد على ما جاء في الرسالة المستعجلة التي كان قد وجهها رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات إلى الملوك والرؤساء العرب، أيضاً، في الرابع من حزيران (يونيو)، بأن: (القوات السورية، تعززها الدبابات في منطقة البقاع، بدأت تزحف نحو عينطورة حيث توجد القوات الفلسطينية في مواجهة القوات الانعزالية). فيقول الرئيس فرنجية: «أولاً: ماذا تواجدت تعمل القوات الفلسطينية بعينطورة والمتن، وترشيش، وفاريا، وهي في أعالي جبال لبنان؟ ... على أن قياداتها ما زالت تؤكد أن الحرب الدائرة في لبنان حرب محض لبنانية، ولا دخل فيها لغير اللبنانيين، أو تكون الطريق إلى فلسطين من هذه المواقع؟ ثانياً: أوَ ليس تواجد الجيوش الفلسطينية على أرض لبنان، تدخلاً فلسطينياً عسكرياً في لبنان. ويجوز، بالتالي، أن يطالب تجاهها ما يطالب الفلسطينيون... هم، تجاه القوات السورية التي بسبب تلك، كان تدخل هذه! إلا إذا كان يحق للجيوش الفلسطينية ما لا يحق لغيرها...»[2].

وفي حديث بين الرئيس الأسد وكريم بقرادوني لفت بقرادوني نظر الأسد إلى محاولات تدويل الأزمة اللبنانية. فشجب الأسد بشدة السياسة الأميركية، وأبدى شكّه بجدوى المبادرة الفرنسية وقال: «بحسب الرسالة التي وجهها إليّ الرئيس جيسكار ديستان، يبدو لي أن فرنسا لا تكتفي بعرض إرسال مراقبين يسهرون على وقف النار، بل توعز بإرسال «عناصر مسلحة» لا تختلف عن قوة التدخل. هذا غير مقبول. هذه الأمور كلها لا تحل شيئاً». ثم أضاف: «الأميركيون هم أساس العلة. يحاولون التهويل

1 - جوزيف أبو خليل (سيرة ذاتية): المصدر نفسه، ص 62.

2 - برقية الرئيس سليمان فرنجية إلى الملوك والرؤساء العرب في 8 /6/ 1976، أنظر: زهير مارديني: **لبنان قضية ورجال**، دار الكنوز الأدبية، توزيع المكتب الإسلامي، بيروت 1982، ص 151 – 157.

عليّ ليحولوا دون تدخلي في لبنان. يبحثون عن طريقة لمنعي من الحركة وتدويخي ولكني سأدوخهم وأعرقل مساعيهم، إنهم رعاع...»[1].

كان الرئيس سركيس قد توصل إلى نتيجة «أن اجتماعات شتورة قد فشلت»، وفي السادس والعشرين من أيلول (سبتمبر) 1976، استولت جماعة مسلحة من الفلسطينيين على فندق سميراميس في دمشق. نتج عن الهجوم خمسة قتلى وعشرات الجرحى. وفي اليوم التالي شنق ثلاثة من هؤلاء المهاجمين في الساحة العامة في دمشق. اتهمت سوريا منظمة فتح بتدبير ذلك الاعتداء. ووصل العقيد السوري محمد الخولي سراً إلى بيروت على رأس وفدٍ يحمل رسائل الأسد إلى القيادات المسيحية اللبنانية وأبلغ الرئيس سركيس أولاً بقرار القيادة السورية شن هجوم على المنظمات الفلسطينية في الجبل اللبناني. لم يوافق سركيس على هذه العملية، وقال للخولي: «إني أفضل الحل السياسي»[2]. وعلى العكس من ذلك كان موقف كميل شمعون الذي قال بارتياح واضح: «إني موافق بنسبة مايتين في المئة، لا تسمع أقوال الرئيس سركيس. إنه ما يزال مبتدئاً. إذا كان يريد الوثوق بوعود عرفات، فلن يحرر الجبل أبداً». ثم سأل الخولي: «أتريدون القيام بعملية عسكرية في المتن فقط؟ لماذا لا تنتهزون الفرصة وتتابعون هجومكم فتصلون إلى عاليه؟». فأجاب العقيد السوري بكل تهذيب بأن العملية تقتصر حالياً على المتن[3].

أما بيار الجميل فقد قال للخولي: «إني موافق بنسبة ألف بالمئة.. وإذا أردتم أن تأخذوا بعين الاعتبار كل الآراء فلن تفعلوا شيئاً». ثم أخبر الشيخ بيار ابنه أمين رئيس إقليم المتن آنذاك، الذي قال: «لو كنا نعلم أن عملية سميراميس ستؤدي إلى ردة الفعل هذه لكنا نحن قمنا بها من زمان!». أما الرئيس فرنجية فأجاب مرتاحاً: «الله يوفق» وعاد الوفد السوري ليلاً إلى دمشق، وبدأ الهجوم العسكري السوري عند الفجر[4].

ويقول جوزيف أبو خليل: «إن دخول القوات السورية لبنان كان، إلى حد ما، قراراً دولياً وإقليمياً، إذ استجاب لمطالبة الفئات المسيحية بـ «قوة رادعة» تقمع الفوضى

1 - كريم بقرادوني: **السلام المفقود عهد الياس سركيس 1976 – 1982**، مصدر سابق، ص 23.
2 - كريم بقرادوني، المصدر نفسه، ص 60 و61.
3 - كريم بقرادوني، المصدر نفسه، ص 60 و61.
4 - كريم بقرادوني: المصدر نفسه، ص 60 و61.

وتردع الفلتان، إلا أنه لا يعدّ، «غلطة مسيحية». وهل كان ينتظر من المسيحيين أن يصموا آذانهم مثلاً، عما ذهب إليه الرئيس الأسد في خطابه التموزي المعروف، وقد كان الصوت العربي الوحيد الذي يرتفع منددا بالهجمة التي يتعرضون لها على أيدي المنظمات الفلسطينية وحلفائها البلديين؟[1]. وماذا كان قد حدث لو لم تتدخل سوريا، ولو متأخرة، وترغم «القوات المشتركة»... على التراجع والانكفاء؟... ربما لبنان نفسه كان قد أصبح هو «الدولة الفلسطينية»، أو في أحسن الأحوال، كان لبنان قد تكرس دولتين، دولة أو دويلة فلسطينية، ودولة أو دويلة مسيحية لا تستطيع أن تعمر وتبقى إلا بحماية إسرائيلية[2] مباشرة أو غير مباشرة؟

إن سياسة الأسد التي قلبت التحالفات من الفلسطينيين إلى المسيحيين، لم تكن لها أية شعبية بين الجماهير العربية... وأخذت الحركة الوطنية المحاصرة تطالب بتدخل الأمم المتحدة، وفرنسا. وفي الوقت نفسه هوجمت السفارات السورية في بلدان مختلفة من قبل متظاهرين مؤيدين لمنظمة التحرير. وتساءل أحد مؤسسي حزب البعث صلاح الدين البيطار: «كيف أمكن لسوريا، قلب العروبة النابض أن تشترك مع الإنعزاليين المسيحيين في نهج غريب عن تقاليدها؟»[3].

أما ريمون إده زعيم الكتلة الوطنية فقد قال على إثر اجتماعه بكمال جنبلاط: «أنا متفق مع كمال بك على موقف واحد من الإحتلال السوري. فمن واجبنا الدفاع عن سيادة لبنان... وأخيراً أسأل الرئيس حافظ الأسد إذا استفتى الشعب السوري هل يوافق على وجود جيشه في لبنان للقيام بهذه المهمات الموكولة إليه؟»[4] وفي مقارنة بين التدخل السوري والانتداب الفرنسي قال في الثامن من أيلول (سبتمبر) 1976، إن الانتداب الفرنسي أعاد إلى لبنان، بناءً على طلب اللبنانيين، مناطق كانت قد سلخت عنه عام 1861 كطرابلس وعكار والضنية وبيروت وصيدا وبعلبك والبقاع ووادي التيم. فيما المظاهر الأولى لـ «الإنتداب السوري» هي السيطرة على بعض هذه المناطق

1 - جوزيف أبو خليل (سيرة ذاتية): مصدر سابق، ص 62.
2 - جوزيف أبو خليل (سيرة ذاتية): مصدر سابق، ص 62.
3 - باتريك سيل: **الأسد الصراع على الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص 462.
4 - نقولا ناصيف: **ريمون إده جمهورية الضمير**، مقدمة غسان تويني، دار النهار، الطبعة الثالثة 2008، بيروت، ص 313.

كالبقاع وعكار في انتظار ضم طرابلس[1]. والدليل الذي اعتمده في هذا الانتقاد أن اللبنانيين الذاهبين إلى طرابلس عليهم المرور بـ 14 حاجزاً للجيش السوري[2].

وللحقيقة فإن ميزان القوى في لبنان في نهاية عام 1976 كان يبرز سوريا أنها القوة العسكرية الكبرى على أرض الواقع اللبناني، الأمر الذي لم يعجب بعض الأنظمة العربية، وخصوصاً مصر وليبيا والعراق[3]. وكان الرئيس العراقي صدام حسين قد طلب من كمال جنبلاط، عبر الدكتور خليل أحمد خليل، أن يعلن باسم الحركة الوطنية قيام دولته في لبنان على الأراضي التي يسيطر عليها على أن تكون عاصمتها مدينة صيدا، وعلى أن يعترف النظام العراقي بهذه الدولة فور إعلانها، وتأتي بضوء ذلك سفن حربية سوفياتية لحمايتها ومساعدتها على تحرير باقي المناطق اللبنانية الواقعة تحت سيطرة الجبهة اللبنانية. وعند سماع كمال جنبلاط من الدكتور خليل عرض صدام حسين. غضب غضباً شديداً وقال: «هذه آخرتنا أن نقدم نحن على تقسيم لبنان؟ لا، لا هذا أمر مخزٍ حقاً»[4].

في الثاني عشر من تشرين الأول (أكتوبر) 1976، أوفد الرئيس سركيس وزير الخارجية فؤاد بطرس إلى دمشق، وقد كلفه أن ينقل إلى الرئيس السوري التصور التالي: «لا أستطيع أن استبعد فئة لبنانية لمصلحة فئة أخرى. إني رئيس كل اللبنانيين»[5]. وطرح بطرس على الأسد فكرة تأليف وزارة اتحاد وطني موسعة حتى تستطيع أن تضم المتقاتلين من كلتا الفئتين وسائر القوى السياسية في لبنان. فنبهه الأسد أن الفئة المسيحية قاتلت بكثرة، وفي المقابل، أقلية من المسلمين هي التي قاتلت، ولا يمكن تجاهل العنصر الذي لم يشارك في الحرب واختزاله بما يسمى «الحركة الوطنية». وعندما ألح فؤاد

---

1 - ملحق رقم (1): برقية سرية للغاية مرسلة من السفارة الأميركية في بيروت إلى وزارة الخارجية الأميركية بتاريخ الثلاثين من تموز (يوليو) عام 1976.

1976BEIRUT07150_b.

2 - نقولا ناصيف: ريمون إده جمهورية الضمير، المرجع نفسه، ص 312.

3 - فريد الخازن: **تفكك أوصال الدولة في لبنان 1967 – 1976**، مرجع سابق، ص 470.

4 - محسن دلول: **الطريق إلى الوطن ربع قرن برفقة كمال جنبلاط**، مصدر سابق، ص 315.

5 - فؤاد بطرس **(المذكرات)**: إعداد أنطوان سعد، دار النهار، بيروت 2009، ص 182.

بطرس على التمسك بإشراك الجميع في الحكومة، قال الأسد: «مم تخافون؟ آن الأوان لكي تحكموا. أنتم تريدون أن تقفوا في الوسط، هذا مستحيل لأنه ليس هناك وسط».

وفي اجتماع مع وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام، انتقد خدام أسلوب التفكير لدى فؤاد بطرس قائلاً: «تعالجون الموضوع بروح شهابية على قاعدة التوازن بين بيار الجميل وكمال جنبلاط، وهذه الذهنية باتت قديمة ولا تصح اليوم»[6]. وعندما نقل بطرس ما جرى بينه وبين القيادات السورية إلى سركيس، قال «فهمت، ستكون الحكومة غير سياسية».

وفي 9 كانون الأول (ديسمبر) عام 1976 تشكلت حكومة عهد سركيس الأولى. برئاسة سليم الحص. وفؤاد بطرس (وزيراً للخارجية)، وصلاح سلمان، وابراهيم شعيتو، وأمين البزري، وميشال ضومط، وأسعد رزق وفريد روفايل: و كانوا جميعاً من خارج المجلس النيابي[7].

لم يمنع التدخل العسكري السوري الموارنة من مواصلة بحثهم عن «ضمانات تأمين» من إسرائيل. وهكذا راحت الأسلحة والخبراء والأموال تتدفق إليهم عن طريق ميناء جونية. ولا شك أن القوى المسيحية التي انضوت في الجبهة اللبنانية، تعاظمت لديها فكرة إنشاء «الكيان الخاص»[8]، وبرزت مسألتان طبعتا الخطاب السياسي بطابعهما: «التقسيم» طرحاً نابعاً من الأوساط الفلسطينية، و«التوطين» النهائي للفلسطينيين في لبنان طرحاً نابعاً من الأوساط المارونية. ومع أن الفريقين الماروني والفلسطيني انكرا كلٌ من جانبه، تهمة الفريق الآخر، فإن هذا السيناريو كان في تفكير كل منهما[9].

ويقول دولة الرئيس إيلي الفرزلي أن هناك اتفاقاً سرّياً تم بين بيار الجميّل

---

6 - فؤاد بطرس **(المذكرات)**: المصدر نفسه، ص 184 و185.

7 - مسعود الخوند: **موسوعة الحرب اللبنانية ذاكرة وطن وشعب**، (الجزء الخامس)، أرشيف قسم الدراسات في دار كنعان، UNIVERSAL COMPANY، بيروت 2006، ص 14.

8 - إيلي الفرزلي (دولة نائب رئيس المجلس النيابي اللبناني السابق) في مقابلة شخصية معه في شتورا البقاع بتاريخ 24 نيسان (أبريل) 2013.

9 - فريد الخازن : **تفكك أوصال الدولة في لبنان 1967-1976**، مرجع سابق ص 423.

وياسر عرفات في اجتماع ضمهما في السفارة الكويتية في بيروت عام 1975، وكان تقاطع المصالح بينهما يقضي «لك الغربية ولي الشرقية... متى بدأ المسيحيون يصطفون وراء الثقافة الكتائبية ؟ لطالما كان الطلاب المسيحيون ينزلون مع الطلاب المسلمين في المظاهرات، لدرجة أن مظاهرة 23 نيسان ، التي تم إطلاق الرصاص عليهم- كنت أنا فيها- أكثرية الطلاب كانوا مسيحيين من الجامعة اليسوعية..وكانوا يساريين... افتعلت الحرب الطائفية، حتى كل عنزة تلحق قطيعها...» [1]. وبعد شهر واحد من دخول سوريا للبنان، أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي شيمون بيريز في شهر تموز (يوليو) 1976، برنامج «سياسة الجدار الطيب» التي بموجبها تم فتح «السياج الأمني» للمرور، بهدف إضعاف الموقف الفلسطيني في الجنوب اللبناني، ومنع الهجمات الفلسطينية على «إسرائيل» حسبما ورد في برقية سرية مرسلة من السفارة الأميركية في بيروت إلى وزارة الخارجية الأميركية بتاريخ السابع من تشرين الأول (أكتوبر) عام 1976 [2]. وبحلول شهر تشرين الأول (أكتوبر) 1976 كانت قد تشكلت هناك ميليشيا مؤيدة لإسرائيل يقودها الضابط المسيحي السابق في الجيش اللبناني: سعد حداد، وتعمل هذه الميليشيا كجهاز إنذار مبكر على طول الحدود كلها[3]. وكانت لإسرائيل أطماع قديمة في الاستيلاء على مياه الليطاني والحاصباني في جنوب لبنان. وتتأكد هذه الأطماع الإسرائيلية من خلال الاطلاع على برقية سريّة للغاية بعث بها روبنسون من وزارة الخارجية الأميركية إلى سفارتي أميركا في بيروت وتل أبيب بتاريخ الثلاثين من كانون الأول (ديسمبر) عام 1976[4].

---

1 - إيلي الفرزلي (دولة نائب رئيس المجلس النيابي اللبناني السابق) في مقابلة شخصية معه في شتورا البقاع بتاريخ 24 نيسان (أبريل) 2013.

2 - ملحق رقم (3): برقية سرية للغاية مرسلة من السفارة الأميركية في بيروت إلى وزارة الخارجية الأميركية بتاريخ السابع من تشرين الأول (أكتوبر) عام 1976.
1976BEIRUT07912_b.

3 - باتريك سيل: **الأسد والصراع على الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص 468.

4 - ملحق رقم (8): برقية سرية مرسلة من روبنسون في وزارة الخارجية الأميركية إلى السفارة الأميركية في تل أبيب بتاريخ الثلاثين من كانون الأول (أكتوبر) عام 1976.
1976STATE313034_b.

ثانياً: زيارة الرئيس محمد أنور السادات للقدس عام 1977 وأثرها على التيارات السياسية والطائفية في لبنان

قبل شهر واحد من موعد انعقاد مؤتمر دولي في جنيف، لحل الصراع العربي – الإسرائيلي، الذي كان مسار الأحداث يتجه إليه في كانون أول (ديسمبر) 1977 وحيث كان هناك اتفاق بين الدولتين العظميين – آنذاك – الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد السوفياتي على عقد هذا المؤتمر تحت مظلة الأمم المتحدة، بمشاركة الأطراف العربية المعنية بالصراع، كما إسرائيل، وأهم الأطراف الدولية[1]. جاءت زيارة السادات المفاجئة للقدس في التاسع عشر من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) سنة 1977، لتنقل مصر من موقع الصداقة مع الإتحاد السوفياتي، إلى التحالف مع الولايات المتحدة الأميركية. وقام بسخاء شديد، بتسليم 99 في المئة من أوراق لعبة الشرق الأوسط إلى أيدي واشنطن[2]. الأمر الذي لم يكن يتوقعه، وزير خارجية مصر اسماعيل فهمي، والذي كان يقود – منذ بداية السبعينيات – الدبلوماسية المصرية في المفاوضات الجارية، ويؤكد فهمي أن مسألة استرداد مصر لسيناء بالكامل لم تكن تمثل أية مشكلة، حيث أن الإدارة الأميركية كانت ملتزمة بذلك، ولم تكن إسرائيل تمانع في الإنسحاب الكامل من الأراضي المصرية. قدم اسماعيل فهمي استقالته إلى السادات، نظراً لرفضه[3] الزيارة من حيث المبدأ. وطرح سؤالاً رئيسياً هو: ما الذي دفع السادات إلى إجهاض فكرة المؤتمر الدولي، والقفز فوق الأحداث، بالذهاب إلى إسرائيل دون أية ترتيبات مسبقة، والتعاون المباشر مع الإسرائيليين؟

ويجيب محمد حسنين هيكل على التساؤل: «السادات لم يكن يريد أن يسلك هذا الطريق (أي طريق مؤتمر جنيف)، فلقد تصور أن سلوك هذا الطريق سوف يضعه

---

1 - ياسر عرفات (رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية)، في حديث لصحيفة «الغارديان» البريطانية حول موقف الثورة الفلسطينية من القضايا المطروحة، البعث، دمشق 30/1/1978.

2 - محمد حسنين هيكل: **خريف الغضب قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة السادسة، بيروت 1983، ص 141.

3 - اسماعيل فهمي (مذكرات): «**التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط**»، عن مجدي حماد: **مستقبل التسوية 30 عاماً من سلام عابر**، دار النهضة العربية، بيروت 2009، ص 157 و158.

تحت رحمة السوريين والفلسطينيين، فضلاً عن الإتحاد السوفياتي. ثم أنه كان قد تجاوز نقطة اللاعودة في قنوات الإتصال السرّي المفتوحة مع أكثر من جهة»[1].

في أول آب (أغسطس) 1977 وصل وزير الخارجية الأميركية «سيروس فانس» إلى القاهرة لكي يحيط السادات علماً بتفاصيل المحادثات التي دارت بين كارتر وبيغن. وسلم فانس للرئيس السادات رسالة من الرئيس الأميركي كارتر، يعرب فيها عن اعتقاده بأن الوقت ملائم تماماً للخطوة الجريئة والشجاعة المنتظرة، وأن محادثاته مع بيغن أكدت له أن الجو مهيأ، وأن رئيس الوزراء الإسرائيلي صادق في رغبته من أجل السلام، بل أنه قادر على أن يقابل السادات في منتصف الطريق[2]. وفي جلسة لمجلس الوزراء الإسرائيلي، قدم بيغن رئيس الوزراء الإسرائيلي، ومعه وزير خارجيته موشي ديان، تقريراً للجنة الأمن الخاصة، حيث تقرر على أثرها ضرورة البحث عن قنوات للإتصال مع الرئيس السادات. وكانت الصحف الأوروبية قد نشرت تلميحات عن اجتماعات سرية عقدت بين موشي ديان وبين شخصية عربية بارزة. ثم بدأت هذه التلميحات تحدد هذه الشخصية بأنها مصرية. بدأ السادات يقلق من أن يؤدي استمرار تسريب الأخبار إلى نسف كل ما مهد له حتى الآن[3].

ثم قدر لزيارته التي قام بها إلى رومانيا يوم التاسع والعشرين من تشرين الأول أكتوبر. أن تكون زيارة حاسمة. واقترح الرئيس الروماني شاوشيسكو على السادات فكرة ترتيب اجتماع سري بينه وبين بيغن في بوخارست لمجرد استطلاع النوايا، لكن السادات شعر بأن هذا ليس بالضبط ما يريده. لأنه إذا تسرب خبر اجتماعه سراً ببيغن،

---

1 - محمد حسنين هيكل: **خريف الغضب قصة بداية ونهاية عصر**، ص 157 و158. أيضاً: أنور السادات، مصدر سابق، ص 236.

2 - محمد حسنين هيكل: **خريف الغضب قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات**، مصدر سابق، ص 232 و234 و235 و236. أيضاً: حسين الشافعي: **شاهد على عصر ثورة يوليو**، كتاب الجزيرة وشاهد على العصر / الدار العربية للعلوم ودار ابن حزم / حاوره أحمد منصور، الكتاب الثالث، بيروت 2004، ص 373 و374.

3 - محمد حسنين هيكل: **خريف الغضب قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات**، مصدر سابق، ص 232 و234 و235 و236. أيضاً: حسين الشافعي: **شاهد على عصر ثورة يوليو**، كتاب الجزيرة وشاهد على العصر / الدار العربية للعلوم ودار ابن حزم / حاوره أحمد منصور، الكتاب الثالث، بيروت 2004، ص 373 و374.

فإن ذلك سوف يضعه في موضع ضعيف وحرج. في تلك الظروف لاح في فكره خيال الذهاب إلى القدس. ولقد كرر تصريحه أكثر من مرة حول فكرة الزيارة هذه حيث قال: «ركبت الطائرة من بوخارست بعد انتهاء زيارتي لشاوشيسكو، وكانت تأكيدات شاوشيسكو تدور في رأسي. وعندما وصلت الطائرة قرب الحدود البلغارية... كانت فكرة الذهاب إلى القدس بنفسي قد استقرت»[1].

بعد زيارة السادات للقدس قام حسين الشافعي نائب رئيس الجمهورية السابق وأعضاء مجلس قيادة الثورة في مصر، بإصدار بيان من سبع صفحات نبهوا فيه إلى مخاطر هذه الزيارة على جميع المستويات[2].

وفي إجابته على سؤال: «هل كان أمام السادات بديل آخر؟» قال حسين الشافعي: «بعد خيانته الأولى في الثغرة[3]، لم يكن أمامه بديل آخر»[4].

والقول إنه لولا مبادرة السادات لما عادت سيناء لمصر، قال الشافعي: «لقد أعطانا سيناء لإثبات حسن نية... لكنه أخذ بعد ذلك الجمل بما حمل.. لقد دخلوا معركة أثناء السلام ودخلوا البلاد وأفسدوا كل شيء من الثقافة وحتى الطعام الذي نأكله وأصبحت سيناء منزوعة السلاح وهو ما يشل أيدي مصر عن مواجهة أي عدوان إسرائيلي على العرب»[5].

إن «مدرسة التسوية» التي قادها السادات، تستلزم رفض منظومة المفاهيم والأساليب، التي اعتمدها الرئيس جمال عبد الناصر، بشأن إدراك الصراع وإدارته،

---

1 - محمد حسنين هيكل: **خريف الغضب قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات**، مصدر سابق، ص 232 و234 و235 و236. أيضاً: حسين الشافعي: **شاهد على عصر ثورة يوليو**، كتاب الجزيرة وشاهد على العصر / الدار العربية للعلوم ودار ابن حزم / حاوره أحمد منصور، الكتاب الثالث، بيروت 2004، ص 373 و374.

2 - مذكرة أربع أعضاء من مجلس قيادة ثورة 1952 في مصر إلى الرئيس المصري أنور السادات، حول اتفاقات كامب دايفيد، السفير، بيروت في الثامن من تشرين الأول (أكتوبر) عام 1978.

3 - الثغرة: حصلت يوم 16 تشرين الأول (أكتوبر) 1973، عندما قرر السادات تطوير الهجوم عبر اندفاع القوات العسكرية المصرية في صحراء مكشوفة دون غطاء جوي يستفيد من حائط الصواريخ.

4 - حسين الشافعي: المصدر نفسه، ص 74 و 75.

5 - حسين الشافعي: المصدر نفسه، ص 74 و 75.

وتبني منظومة جديدة تتماشى مع المتغيرات العالمية، وتنزل عند مقتضيات «الواقعية»[1]، وكان مظهر ذلك في التطبيق مزدوجاً:

من ناحية أولى: التسليم بأن الولايات المتحدة تتحكم بـ (99 %) من أوراق الحل، ما يعني أن الباقي يمثل فقط (1 %) من الإرادة الوطنية.

من ناحية أخرى: التسليم بأن (70 %) من عوامل الصراع نفسية، فلا هي اغتصاب وطن، ولا هي تشريد شعب. وقد تمثل ذلك في أحاديث السادات المتواترة، وبخاصة مع بداية عام 1976، عن «الحاجز النفسي» بين العرب وإسرائيل. وجاءت مبادرته لكي تكسر هذا «الحاجز النفسي»[2].

ويقول الرئيس المصري أنور السادات: «أستطيع أن أؤكد، وهذا معروف، أني في الرابع من فبراير سنة 1971... أعلنت استعدادي لاتفاق سلام، واشترطت أن تنسحب إسرائيل على مراحل، وناديت بأن يجيء يارنج مبعوث الأمم المتحدة يكمل هذا الانسحاب بين العرب وإسرائيل في ستة شهور، أعلنت ذلك بمنتهى الوضوح، ولكن هذه الدعوة ذهبت مع الريح، لم ينتبه لها أحد... أو ظنوها كلاماً في الهواء.. أو عبارة طائشة.. أو أحلام يقظة.. وكانت دعوتي معناها: أن نواجه الواقع، أن نفهم بوضوح أن إسرائيل ليست دولة مزعومة، أن أحداً لن يرميها في البحر، لا استطعنا في الماضي، ولا نستطيع في الحاضر. وأن إسرائيل تقف وراءها أم غنية قوية ترضعها بالصواريخ والذهب وتحميها الى غير حد. هذه حقيقة، وطالبت بأن نذهب الى أبعد من تقرير الواقع، وذلك بتحريكه وأن يكون تحريكه من أجل السلام»[3].

أما ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، فيعتبر أن السادات تنازل عن الكثير من الحقوق العربية، لكن بدون مقابل: «ماذا قدم له بيغن مقابل التنازلات التي صنعها في رأي العالم، ماذا حققت دعايته؟ أعطاه بيغن: «علينا أن نحتفظ

1 - محمد حسنين هيكل لصحيفة الأهالي القاهرية، القاهرة في الثالث عشر من آذار (مارس) عام 1978. نشرت في السفير، بيروت في الثامن عشر من آذار (مارس) عام 1978.

2 - مجدي حماد: **مستقبل التسوية 30 عاماً من سلام عابر**، مرجع سابق، ص 165.

3 - أنور السادات (الرئيس المصري) في حديث إلى مجلة «أكتوبر» المصرية الأهرام، القاهرة في الثاني عشر من آذار (مارس) عام 1978.

بمستوطناتنا في سيناء». لقد أعطاه «شرم الشيخ التي ستبقى تحت الحكم الإسرائيلي لمدة 20 – 25 سنة...»[4].

كانت «واقعية» السادات متناقضة كلياً مع «واقعية» جمال عبد الناصر الذي كانت استراتيجيته في مواجهة إسرائيل المدعومة من القوى الغربية، هي: الحصار والعزل. وكان دائماً يلجأ إلى تشبيه يفهمه أي فلاح مصري لأنه مأخوذ من صميم حياته: «إن الفلاح المصري حين يصاب بالسنطة فإنه لا يقطعها بحد السكين وإنما هو يربط حولها شعرة من ذيل حصان ثم يشدها ويحكم الشد حتى يمنع وصول الدم إليها وحينئذ يموت نموها وتسقط على الأرض»[5].

هذه الواقعية عند عبد الناصر الناتجة عن إدراكه، أنه في ظل التوازن العالمي الراهن، لا تستطيع الدول العربية، أن تبدأ حرباً هجومية ضد إسرائيل، وأن تصل بهذه الحرب إلى نهايتها، لكن الصبر والصمود وتطوير القدرات الذاتية ممكنة. لقد كان سعي الدول الاستعمارية الغربية على الدوام في وصم منهج عبد الناصر، أمام الجماهير العربية، بعدم الواقعية، يهدف لإرغام هذه الجماهير على الاقتناع بأن تحدي النفوذ الغربي مستحيل، حتى لو حقق نجاحاً في بعض الأحيان. كان خوف الغرب الأعظم من جمال عبد الناصر أن ينجح في كسر خاتم الأزلية عن العجز العربي، فيحوّله من حالة دائمة، إلى حالة عابرة. لكن السادات بِردّته عن سياسات عبد الناصر[6]، حقق للغرب ما أراده في الثاني من شباط (فبراير) 1974، وكان الرئيس السادات قد عين محمد حسنين هيكل مستشاراً له، إلا أن هيكل رفض ذلك المنصب، بسبب الخلاف الذي استحكم بينه وبين الرئيس السادات منذ زيارة كيسنجر للقاهرة ومحادثاته السرية مع السادات في السابع من تشرين الثاني (نوفمبر) 1973، والتي أثارت موجة عامة من القلق

4 - حديث السيد ياسر عرفات (رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية) لصحيفة «الغارديان» البريطانية حول موقف الثورة الفلسطينية من القضايا المطروحة، البعث، دمشق في الثلاثين من كانون الثاني (يناير) عام 1978.

5 - حمد حسنين هيكل: **فريق الغضب قصة بداية ونهاية عهد أنوار السادات**، مصدر سابق، ص 156.

6 - عبد الهادي ناصف: **شاهد عصر «مصر من الثورة إلى الثورة المضادة»**، دار الوحدة، بيروت، 1986، ص 80 – 184.

والمخاوف[1]. وعندما عاتبه السادات بقوله: «إنك حولت هزيمة سنة 1956 إلى نصر بينما أنت تصف قيمة حرب اكتوبر بأنها نصف انتصار». أجاب هيكل: «إنني أرجو أن يفهم الرئيس أن الحرب ليست معارك دبابات ومدافع، وإنما هي صدام إرادات، ونتيجة الحرب معلقة بالهدف السياسي الذي من أجله دارت المعارك، إذا كان الهدف، بعد توقف المعارك، مع طرف، فإنه المنتصر، وإذا لم يكن معه فهو المهزوم». وأضاف: «إن حرب السويس انتهت وقناة السويس – جائزة الحرب – في يد مصر وسيطرتها عليها كاملة، بل إن مصر استعادت سيناء وقطاع غزة، وبغير شروط على السيادة. ومن هنا، فإن السويس انتصار لا شك فيه»[2].

أما عن حرب اكتوبر 1973، فيقول هيكل: «إننا بذلنا في حرب أكتوبر جهداً عظيماً لا تسمح لنا الظروف بمثله مرة أخرى، وحرام أن يذهب هذا الجهد دون أن يحقق جوائزه السياسية التي هي الفارق بين النصر والهزيمة. إن الجيش انتصر لا شك، ولكن الشك يراودني في قدرة السياسة – وفق ما أراه يحدث أمامي – على تحقيق أهداف الحرب... وعلى انتزاع الجوائز السياسية من قلب المعارك»[3].

وكان من أهم أسباب الشك عند هيكل ما حصل أثناء المعارك في تشرين الأول (أكتوبر) 1973، عندما رفضت القيادة السياسية اقتراح الفريق سعد الدين الشاذلي، رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية، إعادة تجميع الفرقة (21) المدرعة، والفرقة الرابعة المدرعة في غرب القناة حتى يعيد التوازن إلى مواقع الجيش الدفاعية. لكن وزير الحربية عارض الاقتراح، وكان هناك سبب سياسي يتمثل بأن السادات سيلقي خطاباً في مجلس الشعب المصري، ويريد أن يسمع صوته لأميركا وإسرائيل

1 - محمد حسنين هيكل: في حديث لصحيفة «الأهالي» القاهرية، القاهرة في الثالث عشر من آذار (مارس) عام 1978. أيضاً: نشرت في السفير، بيروت في الثامن عشر من آذار (مارس) عام 1978.

2 - محمد حسنين هيكل: **بين الصحافة والسياسة قصة (ووثائق) معركة غريبة في الحرب الخفية**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة السابعة، بيروت 1988، ص 378 و 379. أيضاً: حديث الفريق سعد الدين الشاذلي (رئيس أركان القوات المسلحة السابق) للتلفزيون العربي السوري، تشرين، دمشق في الثالث عشر من كانون الأول (ديسمبر) عام 1978.

3 - محمد حسنين هيكل: **بين الصحافة والسياسة...**، المصدر نفسه، ص 379.

من موقع قوة[1]. وتم إصدار عدة قرارات خاطئة تتعارض مع التوصيات التي أقرها القادة العسكريون، وقد ترتب على هذه القرارات الخاطئة: «نجاح العدو في اختراق مواقعنا في منطقة الدفرسوار ليلة 15 – 16 أكتوبر 1973 في حين أنه كان من الممكن ألا يحدث هذا الاختراق اطلاقاً»[2]. وهذا الأمر دفع بالفريق سعد الدين الشاذلي لتوجيه خطاب إلى النائب العام المصري يطالبه بإقامة الدعوى العمومية ضد الرئيس أنور السادات، نظراً لما سببته سياسته من جرائم وإضرار بأمن الوطن. وذلك في الواحد والعشرين من (يوليو) تموز 1979[3].

لقد انتهت حرب اكتوبر 1973 بنصر عسكري كان الفضل فيه للسلاح السوفيتي بنسبة 99 %، فقام السادات بتسليم أوراق الحل السياسي للمشيئة الأميركية بنسبة 99%. والمفارقة أن مهندس الحل كان وزير الخارجية الأميركية هنري كيسنجر، الذي استمر يطالب الرئيس الأميركي بإمداد إسرائيل بكل ما تحتاجه أيا كان، بعد صدمة الهجوم المصري – السوري مع بداية حرب اكتوبر[4].

ويوضح ذلك كيسنجر في كتاب أصدره، وفيه نصوص حرفية لتسجيلات صوتية للأحاديث التليفونية التي أجراها كوزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية أيام حرب اكتوبر 1973. وفي السابع من أكتوبر 1973، الساعة 3.45 بعد الظهر، يورد هذه المكالمة بينه وبين جيمس شيلزنجر وزير الدفاع:

«كيسنجر: تكلمت مع الرئيس الآن - «أي بعد صدمة الهجوم السوري – المصري» - عن ضرورة إمداد إسرائيل بكل ما تحتاجه أيا كان بدون أن يكتشف أحد حقيقة ما نقوم به».

1 - مذكرات الشاذلي: **حرب أكتوبر**، دار الكرمل، الطبعة الثالثة، دمشق 1984، تقديم العماد مصطفى طلاس، ص 359 و360.

2 - مذكرات الشاذلي: المصدر نفسه، 423 – 426.

3 - مذكرات الشاذلي: المصدر نفسه، 423 – 426.

4 - محمد حسنين هيكل: **استئذان في الانصراف رجاء ودعاء وتقرير ختامي**، دار الشروق، القاهرة 2003، ص 27 و 30. أيضاً: حديث الفريق سعد الدين الشاذلي (رئيس أركان القوات المسلحة السابق) للتلفزيون العربي السوري، تشرين، دمشق في الثالث عشر من كانون الأول (ديسمبر) عام 1978.

شيلزنجر: لا أستطيع أن أضمن ذلك في الظروف الراهنة، لأن الجميع متنبهون.

كيسنجر: ولكننا فعلنا ذلك سنة 67، ولم يستطع أحد أن يكشف السر حتى الآن، وعلى فرض أنهم عرفوا فذلك لا يهم لأن إسرائيل في خطر»[1].

هكذا كانت خلفية إعلان السادات الصاعق في التاسع من تشرين الثاني (نوفمبر) 1977 أنه مستعد للذهاب إلى آخر العالم للبحث عن السلام و«حتى إلى الكنيست نفسه» ووصل إلى مطار بن غوريون في القدس المحتلة، بعد ذلك بعشرة أيام فنجحت إسرائيل في تهميش مؤتمر جنيف تماما، ووجدت الولايات المتحدة الأميركية نفسها مضطرة للّحاق بالركب الإسرائيلي - المصري[2].

وكان السادات في لقاء مع الأسد في دمشق في ليلة السادس عشر والسابع عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) 1977، استمر لمدة سبع ساعات من النقاش الحاد[3]، وكان آخر لقاء بينهما، صاح السادات: «فلنذهب معاً إلى القدس أو إذا لم تكن تستطيع المجيء فأرجوك أن تلتزم الصمت ولا تجابهني بالإستنكار والإدانة، فإذا فشلت فسوف أعترف بأنني كنت مخطئاً وسأقول لشعبي أن يعطيك زمام القيادة». وذهل الأسد من هذه الحركات المسرحية. لقد كان السادات مستعجلاً دائما كان مستعجلاً لإنهاء حرب تشرين، ومستعجلا لفك الإشتباك ومستعجلاً للذهاب للقدس، وتدمير فرص تسوية شاملة، وكان مستعداً للقفز الى الاعتراف بإسرائيل حتى قبل أن تبدأ المفاوضات[4]. كان يبدأ من النقطة التي يأمل أن يصل اليها أي عاقل بعد مفاوضات طويلة. بلغ الغضب بالأسد مبلغا جعله يفكر في إحدى اللحظات بحبس السادات ومنعه من مغادرة دمشق[5].

وهذا ما أكده وزير الدفاع السوري العماد مصطفى طلاس في إحدى المقابلات التلفزيونية حين قال: « سألت الرئيس الأسد: « لماذا لا نعتقله في دمشق ونمنع

---

1 - محمد حسنين هيكل: **استئذان في الانصراف...**، المصدر نفسه، ص 30.

2 - مسعود الخوند: **موسوعة الحرب اللبنانية ذاكرة وطن وشعب**، مرجع سابق، ص 40.

3 - أنور السادات (الرئيس المصري) في حديث لصحيفة «السياسة» الكويتية حول الموقف العربي العام بعد مفاوضات السلام، الأهرام، القاهرة في التاسع من كانون الثاني (يناير) عام 1978.

4 - أنور السادات (الرئيس المصري) في حديث إلى مجلة «أكتوبر» المصرية، الأهرام، القاهرة في الثاني عشر من آذار (مارس) عام 1978.

5 - باتريك سيل: **الأسد الصراع على الشرق الأوسط**، مرجع السابق، ص 491.

مغامراته الرعناء؟» ، ففكر الرئيس ملياً ثم قال: «لا أريد أن تكون سابقةً في العلاقات العربية – العربية، وقد يغدو اعتقاله في نظر الشعب المصري هو المشكلة لا نتيجة من نتائج سياساته.»

انتقلت سوريا من المعارضة المبدئية الى المواجهة السياسية فدعت الدول العربية إلى إقامة جبهة عربية ضد السادات ودعت لمؤتمر القمة العربية في بغداد[1].

وفي الثامن عشر والتاسع عشر من كانون الثاني (يناير) 1978، قام وفد كتائبي مؤلف من جورج سعادة، وإدمون رزق، وجوزف الهاشم وكريم بقرادوني بزيارة الى دمشق، واجتمعوا مع الرئيس الأسد الذي دخل معهم في حديث واسع عن المناقشات التي دارت بينه وبين السادات، وعن محاولاته لإقناع السادات بالعدول عن زيارة القدس، لأن إسرائيل لن تتنازل عن شيء بسبب اختلال التوازن الاستراتيجي بينها وبين العرب، وأن المصالح بين الدول لا تحل على طريقة النزاع بين القبائل، فالحروب بين الشعوب والأمم لا يمكن أن تحل بمثل هذه الطريقة. وكان الأسد يرى أنه ليس المهم إعادة قطعة من الأرض، بل الأهم هو الطريقة التي تستعاد بها هذه الأرض. «من الأفضل لنا أن تبقى أرضنا محتلة، من أن نستعيدها على حساب كرامتنا الوطنية، ومن أن نضحي في سبيلها بمصالح الأمة العربية»[2]. وتطرق الأسد لحرب تشرين 1973 وقال: «لو قبل السادات بأن تبقى القوات العسكرية في حالة اشتباك في سيناء والجولان، لكانت المشكلة قد حلت الآن .... كنا نستعد لشن هجوم مضاد على الجبهة السورية في الثالث والعشرين من تشرين الأول 1973، لما وافق السادات على وقف إطلاق النار، وإذا كان الجيش السوري قادراً، في ذلك الحين، على شن هجوم مضاد، فمن البديهي أن الجيش المصري أيضاً كان قادراً على القيام بالعمل نفسه، ولدى إعلان وقف إطلاق النار الذي استعجل بالموافقة عليه، كانت إسرائيل قد دمرت كل ما تستطيع تدميره، فيما نحن لم نكن قد قمنا بعد بأي عمل ضدها... وعلى الأخص قصف المدن اليهودية... لو أنه لم يستعجل في

1- حديث الفريق سعد الدين الشاذلي (رئيس أركان القوات المسلحة السابق) للتلفزيون العربي السوري، تشرين، دمشق في الثالث عشر من كانون الأول (ديسمبر) عام 1978.

2 - كريم بقرادوني: **السلام المفقود عهد الياس سركيس 1976 – 1982**، مرجع سابق، ص 169 و171.

قبول فك الارتباط، لحلت مشكلة الشرق الأوسط حلا شاملاً ولمصلحة العرب»[1].

ثم قال للوفد الكتائبي: «أخشى أن لا تكونوا قد أدركتم في لبنان إدراكاً تاماً فداحة الأخطار التي تهددكم بعد مبادرة السادات .... لا تفرحوا كثيراً بموقف السادات المضاد للفلسطينين. ولا تستعجلوا في تأييده.... فخطة السادات ستؤدي الى إبادة الفلسطينين واللبنانيين على التوالي. ولبنان هو اليوم في خطر من جراء مبادرة السادات... أقول لكم أن بيغن والسادات تفاهما على توطين الفلسطينيين حيث هم الآن.... وتوطين الفلسطينين في سوريا ليس مشكلة. أما في لبنان فإنه يحدث مآسيَ..... لهذا السبب، لا نطلب إليكم أن ترفضوا مبادرة السادات إكراماً لنا، بل لتنقذوا الهوية اللبنانية»[2].

كان كلام الأسد مع الوفد الكتائبي ينم عن حذر وتخوف من انقلاب الجبهة اللبنانية على سوريا. وكذلك كان الرئيس سركيس يعيش هاجس تدهور العلاقات بين الجبهة اللبنانية وسوريا منذ زيارة السادات للقدس. وكان يتردد في إطلاق عملية الوفاق الوطني في ظل الوجود الفلسطيني المسلح في الجنوب وفي نصف العاصمة بيروت، لأنه يعتقد أن إجراء المصالحة بين اللبنانيين قبل تنفيذ اتفاقية القاهرة يساوي الاعتراف الضمني بتوطين الفلسطينيين وبتقسيم البلاد، ولم يكن سركيس يطمئن للسياسة الأميركية التي تسعى، بصورة مبطنة، الى حل مشكلة الفلسطينيين على حساب لبنان. وكان سركيس يتخوف من الصدام بين الجبهة اللبنانية ودمشق وقد قال لكريم بقرادوني: «هذه هي نقطة ضعفي، إنه المقتل، إشرح للسوريين أنني لا أريد تحجيم الجبهة اللبنانية، وللجبهة اللبنانية أنني لا أقدر أن أطرد الجيش السوري... كل شيء مهدد بالإنهيار، إنني متشائم»[3].

في الثالث والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) حضر الى القصر الجمهوري اللبناني، عبد الحليم خدام يرافقه ناجي جميل وحكمت الشهابي واجتمعوا بالرئيس سركيس ورئيس الحكومة سليم الحص ووزير الخارجية فؤاد بطرس. ودار الحديث

1- حديث الرئيس السوري حافظ الأسد لصحيفة (آل بايس) الاسبانية حول انعكاسات مفاوضات السلام المصرية – الإسرائيلية، البعث، دمشق في العاشر من كانون الثاني (يناير) عام 1978.

2- كريم بقرادوني: **السلام المفقود عهد الياس سركيس 1976 – 1982**، مرجع سابق، ص 169 و171.

3- كريم بقرادوني: المرجع نفسه، ص 172.

حول زيارة السادات للقدس، وتميز كلام المسؤولين السوريين بالعنف تجاه مصر ورئيسها، فيما كان الموقف اللبناني متفهما للهواجس السورية لكن دون تطرف، وأبدى الوفد السوري قلقه من إحتمال حصول ردود فعل إسرائيلية ضد المقاومة الفلسطينية في الجنوب اللبناني ثم التحق بالاجتماع المسؤولون الفلسطينيون: أبو عمار، وأبو جهاد، وأبو ماهر وخلص المجتمعون الى ضرورة رفع مستوى التفاهم والتنسيق في الفترة الحرجة التي تجتازها المنطقة[1].

كانت القوات السورية قد دخلت في عام 1977، المناطق المسيحية ودخل معها أكثر من سبب لكي تصطدم بأهل هذه المناطق الذين يعتبرونها جيش احتلال. وبشير الجميل لم يقبل بهذا الإنتشار إلا مرغماً. وكان مصمماً على التخلص منه في أول فرصة منذ تلك اللحظة التي نزل فيها عند إرادة والده ورئيسه في آن. لقد توهم قادة الميليشيات المسيحية التي رحبت بدخول القوات السورية الى لبنان لاعتقادها أنها آتية لردع الوجود الفلسطيني المسلح والمتحالفين معه، وليس لردعهم هم وتنظيماتهم العسكرية، فيما كان منطق المبادرة السورية، ومنطق مقررات قمتي الرياض والقاهرة، بل منطق انتشار السلطة الشرعية لا يتفق مع هذا الاستثناء. وقد كانت دمشق متهمة بالانحياز الى الجانب المسيحي، فكيف يمكن لها أن تمتنع عن الانتشار في المناطق المسيحية، وماذا سيكون موقف المسلمين والعرب من ذلك[2] ؟

وبعد زيارة السادات للقدس أخذت الأمور تزداد سوءاً بين سوريا وحلفائها المسيحيين، خاصة بعد أن انقلبت مائة وثمانين درجة، وعادت الى التحالف مع منظمة التحرير الفلسطينية من خلال «جبهة الرفض» العربية التي تألفت وانطلقت من بغداد نفسها، وعلى رغم ما بين دمشق وبغداد من تناقضات وعداء[3]. وفي لبنان جرى تعليق مقررات مؤتمري القمة في الرياض والقاهرة، وكل ما كان متفقاً عليه، لجهة إخضاع الوجود الفلسطيني المسلح لأحكام اتفاق القاهرة. وتعذر بذلك على السلطات الشرعية اللبنانية أن تسترد ما لها من سلطة وهَيْبة ومؤسسات، ليس فقط لأن المبادرة السورية

---

1 - فؤاد بطرس(**المذكرات**)، مصدر سابق، ص 250 و251.

2 - جوزيف أبوخليل (سيرة ذاتية)، مصدر سابق ص 66.

3 - جوزيف أبوخليل (سيرة ذاتية)، المصدر نفسه ص 65.

انقلبت تحالفاً مع المنظمات الفلسطينية، بل أيضاً لأن قوى الأمر الواقع نفسها لم تشأ إعادة ما للشرعية للشرعية. وهكذا أحدثت زيارة السادات زلزالاً في المعادلة اللبنانية. فسوريا والحركة الوطنية والتنظيمات الفلسطينية اعتبروها خيانةً عظمى وتنازلاً عن القضية الفلسطينية والحقوق العربية[1]، في المقابل رأت الجبهة اللبنانية في الزيارة أنها ثمينة لإنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي[2]. وكانت مرتاحة جداً لهذا الصلح وتعلق عليه آمالاً كبيرة خصوصاً لجهة أنه سيشمل تباعاً كل دول المنطقة، فيتم إذ ذاك إيجاد حل نهائي للوجود الفلسطيني الذي أضحى بتركيبته الديموغرافية ونشاطه عير المنضبط عنصراً يهز الإستقرار في لبنان. وكان قادة الجبهة اللبنانية يعتبرون أن زيارة السادات إلى القدس هي إشارة الى الوهن في الموقف العربي وخاصة السوري[3].

وبينما كان الأخذ والرد يدور حول دخول قوات الردع العربية الى المناطق المسيحية، كان الرئيس شمعون، يواصل الاستنفار الطائفي والاستفزازات المسلحة، فيما إذاعة الكتائب تردد الأخبار اليومية عن اضطهاد المسيحيين، في محاولة لاستدراج القوات السورية لدخول منطقة الشوف، على الرغم من أن الحركة الوطنية، وكمال جنبلاط شخصياً، وعلى مدى سنة ونصف السنة من الإصرار على المحافظة على التعايش الوطني في هذه المنطقة الحساسة، تساءلوا: ما هو هدف شمعون من وراء ذلك؟ وهل هو مصمم على أن تنتهي حرب 1975 – 1976 الأهلية مثلما انتهت حرب 1860؟ أي بمجزرة طائفية رهيبة؟[4].

والرئيس سركيس الذي يؤكد على أن «استكمال الحل الأمني» قبل المباشرة بالحوار السياسي، اعتبرته الحركة الوطنية بأنه انحياز خطير من قبل السلطة لطرف

1 - نايف حواتمة (الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين) في حديث لمجلة الحرية حول اتفاقيات كامب دايفيد، الحرية، بيروت في الخامس والعشرين من أيلول (سبتمبر) عام 1978.

2 - فؤاد بطرس (**المذكرات**)، مصدر سابق، ص 248 و 289.

3 - زهير محسن (رئيس الدائرة العسكرية في منظمة التحرير الفلسطينية) من حديث لمجلة الحرية حول اتفاقية كامب دايفيد، الحرية، بيروت في الخامس والعشرين من أيلول (سبتمبر) عام 1978. أيضاً: مسعود الخوند: **موسوعة الحرب اللبنانية**... الجزء الخامس، مرجع سابق، ص 42.

4 - فواز طرابلسي: **قضية لبنان الوطنية والديمقراطية**، دار الطليعة، بيروت 1978، ص 217.

لبناني على حساب الطرف الآخر، لأن فرض مثل هذه الشروط السياسية باسم الحل الأمني هو قطع نصف الطريق نحو فرض الحل السياسي كما يراه أحد طرفي النزاع، وهذا أساس الأزمة، وبمعنى آخر، هي العودة لاختزال صفة «اللبنانية» وصفة الحرص على البلد بفئة من اللبنانيين دون سائر اللبنانيين من كافة الطوائف. ومن هنا لفتت الحركة الوطنية بأنه لا بد من التوازن في توزيع وتمركز قوات الردع العربية ما بين المناطق الوطنية والمناطق الخاضعة لنفوذ الجبهة اللبنانية. واذا كانت الحركة الوطنية، قد ارتضت بتسليم المرافق العامة الواقعة تحت سيطرتها، فإنه لا بد من تسليم إذاعة عمشيت ومرافئ جونية وسلعاتا والأكوامارينا الواقعة تحت سيطرة الطرف الآخر[1].

وفي قصر بعبدا أثار كميل شمعون مع الرئيس سركيس بحضور فؤاد بطرس، مسألة الوجود الفلسطيني المسلح معتبراً أن إيجاد الحل لهذه المشكلة يجب أن يكون مقدمة لكل حوار سياسي. وأنه «على الأقل يفترض أن تنسحب العناصر الفلسطينية المسلحة كلها وبخاصة المنتشرة في الجنوب، قبل البحث في إقامة الحوار، حتى لو تطلب الأمر انتظار السنة القادمة بحيث تتبلور التسوية المصرية – الإسرائيلية قبل التفكير بالحوار»[2]. فأجابه فؤاد بطرس وزير الخارجية: «كيف ترى أن الإنتظار يسهل الحل للأزمة اللبنانية؟ لنقارب الموضوع من زاوية مختلفة: اليوم، الفريق الآخر منشغل لا بل قلق كثيراً مما يجري بين مصر وإسرائيل، واعتقد أنه اذا دخلنا في عملية حوار معه في هذه الظروف فلن يدخل في تعقيدات مطالبه المزمنة من مثل قانون الجنسية والوجود المسلح الفلسطيني الى ما سوى ذلك من مواضيع خلافية، لنقم الآن حواراً من أجل التوصل الى وفاق سياسي وأرضية مشتركة ونقاط تفاهم حول كل المواضيع»[3].

أما الرئيس سركيس فكان غير واثق من جدوى محاولة التوصل الى وفاق سياسي في ظل الضغوط الخارجية والتوتر الناجم عن الظروف الاقليمية. أما فؤاد بطرس فأوضح للرئيس سركيس: «فور اتضاح اتجاهات الدول العربية من مسألة

1 - فواز طرابلسي: المرجع نفسه، ص 226.

2 - فؤاد بطرس (**المذكرات**)، مصدر سابق، ص 252. أيضاً: كميل شمعون (رئيس حزب الوطنيين الأحرار) حول نتائج خلوة زغرتا، النهار، بيروت في الرابع والعشرين من كانون الثاني (يناير) عام 1978.

3 - فؤاد بطرس (**المذكرات**)، المصدر نفسه، ص 252.

التسوية المصرية مع إسرائيل، علينا الانكباب على موضوع الوفاق الداخلي، لا يمكننا الفشل في كل مكان: في الجنوب، في الجيش، في إيجاد الحل، وفي تحقيق الوفاق، وهذا الأمر الأخير قد يكون الأقل صعوبة. إن الحكم يبدو متعثراً أو حتى عاجزاً ولا بد من فتح كوة ما». وكان وزير الدفاع فؤاد بطرس قد ناقش مع السفير الأميركي في بيروت الصيغ المطروحة لجمع الأسلحة الثقيلة من جميع الأطراف في لبنان وذلك بالاعتماد المؤقت على الجيش السوري كبديل للجيش اللبناني، حسبما ورد في برقية سريّة مرسلة من السفارة الأميركية في بيروت إلى وزارة الخارجية الأميركية بتاريخ التاسع والعشرين من كانون الأول (ديسمبر) عام 1976[1].

وكان بشير الجميل يحول دون انتشار الجيش اللبناني في المنطقة الشرقية بعد أن وقعت اشتباكات بين «الكتائب» و«الأحرار» في إطار الصراع على النفوذ بين الحزبين الحليفين. وكانت حجة بشير الجميل أن على الشرعية أن تثبت وجودها في أماكن الانتشار الفلسطيني – السوري لا «في المناطق الشرقية». وبدأ مصمماً على عدم السماح للسلطة اللبنانية وجيشها بالعودة الى هذه المناطق. وقد شن حملة عنيفة على الجيش، فوصفه «بالجيش التلفزيوني» الذي لا يستقوي إلا حيث يجب أن لا يستقوي. وكان هدفه قد بدأ يتوضح بأنه عقد العزم على خوض معركة الوصول الى السلطة المركزية الوطنية، عبر خطة الاستيلاء التدريجي على الأرض ومن عليها. فكان همه أن لا يدع حكم الرئيس الياس سركيس يهدأ أو يستقر[2].

وفي حرب السنتين، كانت الجبهة اللبنانية، وهي أعلى سلطة مسيحية، قد تدخلت لتنظيم «ضريبة الحرب» فصارت تجبى في كل المناطق المسيحية على شكل ضريبة مرور عند نقاط العبور الى داخل المناطق، وامتدت هذه الجبايات لتشمل مداخيل المطاعم، ودور السينما، وكل المرافق الخدماتية. وكان عائد هذه الجباية يقسم بين الكتائب والأحرار. لكن هذه المبالغ لم تكن بالنسبة لبشير كافية، فعمد إلى فتح مرفأ

1 - فؤاد بطرس **(المذكرات)**، مصدر سابق، ص 253. أيضاً: ملحق رقم (7): برقية سرية للغاية مرسلة من السفارة الأميركية في بيروت إلى وزارة الخارجية الأميركية بتاريخ التاسع والعشرين من كانون الأول (ديسمبر) عام 1976.

1976BEIRUT09054_b.

2 - جوزيف أبو خليل (سيرة ذاتية): مصدر سابق، ص 70.

غير شرعي خاص به في «الحوض الخامس» الكائن خلف الكرنتينا، على مدخل مرفأ بيروت، وبعد أسابيع طبق الشيء نفسه في مرفأ جونية، وبعد مضي سنة بلغت ميزانيات الجبهة اللبنانية والكتائب حوالي 300 مليون دولار[1].

ساعدت هذه المداخيل بشيراً بإعادة بناء ميليشيا الكتائب، فبدأ بشراء الأسلحة. وأنشأ الثكنات وعزز الوحدات القائمة بتطويع عناصر متفرغة وقد أرسل رجاله إلى إسرائيل في دورات تدريب. وفي مطلع عام 1978، بلغ عديد قواته ما يناهز 3000 رجل مجهزين بعتادهم الكامل[2].

في السادس والعشرين من كانون الثاني (يناير) لبى وزير الخارجية اللبناني فؤاد بطرس دعوة نظيره السوري الى زيارة سوريا للتباحث في المستجدات الإقليمية الدقيقة، وبعد اجتماع مع الرئيس الأسد وخدام خرج بطرس بانطباع أن السوريين في صدد التحالف تكتيكياً مع منظمة التحرير الفلسطينية، رداً على خيار السادات التفاوض المباشر مع إسرائيل، ولكنهم غير راغبين في التخلي عن «الجبهة اللبنانية»[3].

لكن الحدث الكبير وقع في السابع من شباط (فبراير) 1978، وشكل منعطفاً خطيراً قلب الأمور رأساً على عقب في مسار الحرب اللبنانية. إذ هوجم رتل من القوات السورية العاملة في إطار قوات الردع العربية قرب ثكنة الفياضية أسفر عن أربعة عشر قتيلاً وعشرين جريحاً سورياً وجريحٍ لبناني واحد. وتلاحقت الحوادث الدموية، وتوسعت الى اشتباكات بين القوات السورية والميليشيات المسيحية خاصة مع «النمور» التابعين لحزب الوطنيين الأحرار الذي يتزعمه الرئيس كميل شمعون. ردت قوات الردع العربية بقصف ثلاثة أحياء في بيروت الشرقية (عين الرمانة، كرم الزيتون، وبدارو). عرف من العسكريين اللبنانيين المشتركين في القتال الضابطان سمير أشقر وإبراهيم طنوس، فطالبت سوريا بمحاكمتهما وإعدامهما. ولكنها انتهت الى القبول بتأليف لجنة تحقيق لبنانية – سورية مشتركة و بمحكمة عسكرية مشتركة أيضاً»[4].

1 - آلان مينارغ: **أسرار حرب لبنان من انقلاب بشير جميل الى حرب المخيمات الفلسطينية**، مرجع سابق، ص 45 و46.

2 - آلان مينارغ: مرجع سابق، ص 45 و46.

3 - فؤاد بطرس **(المذكرات)**، مصدر سابق، ص 254.

4 - مسعود الخوند: **موسوعة الحرب اللبنانية ذاكرة وطن وشعب**، الجزء الخامس، مرجع سابق، ص 45.

قرر الرئيس سركيس أن يستعين بالرئيس سليمان فرنجية، المقرب من الرئيس السوري، عله ينجح في تهدئة الأوضاع. وبالفعل فقد توجه فرنجية يرافقه فؤاد بطرس وقائد قوات الردع العربية سامي الخطيب الى دمشق، ساد الاجتماع مع الرئيس الأسد جو من التصلب والحزم. كان موقف السوريين أنه ليس بإمكانهم عدم القيام بخطوة ردعية وإلاّ «تسقط هيبة جيشنا ونتعرى معه». وفي محاولة لإيجاد حل وسط بين وجهتي النظر السورية واللبنانية، اقترح فؤاد بطرس على خدام أن «المخرج المطلوب التوصل إليه يجب أن لا يتم على حساب الجيش اللبناني وإن كان من ثمن فيمكن التوجه نحو «الجبهة اللبنانية»»[1].

فنال هذا الاقتراح موافقة الجانب السوري. وعند طرح الموضوع بعد عودتهم على الرئيس سركيس لخص الرئيس فرنجية الموقف: بأن الأسد يريد تعويضاً سياسياً عن طريق إصدار بيان من «الجبهة اللبنانية» تعلن فيه أن ثقتها بالسياسة السورية ما تزال كاملة. وقال فرنجية: «من شأن البيان أن يعطي حافظ الأسد غطاء على الصعيدين العربي والدولي، لأن العراق قال أن لا أحد يؤيد الوجود العسكري السوري في لبنان، لا المسيحيون، ولا المسلمون، ولا الفلسطينيون وأن إسرائيل هي التي تشد الخيوط من وراء الستار». وبالفعل فقد أصدرت «الجبهة اللبنانية» في العاشر من شباط (فبراير) البيان المتوقع منها، وفيه أبدت أسفها للحوادث الأخيرة «خصوصاً أنها تجري مع قوات صديقة دخلت لبنان بموافقة سلطاته الشرعية»، وإثر صدور هذا البيان توقفت الاشتباكات»[2].

وفي الرابع والعشرين من شباط (فبراير) فك الجنود السوريون حصارهم عن ثكنة الفياضية والمواقع العسكرية اللبنانية المحيطة بها، فيما اجتمع وزير الخارجية فؤاد بطرس مع الرئيس كميل شمعون الذي أسرّ اليه عن غضبه من تصرفات الكتائبيين، وعن عدم تحبيذه لفكرة تشكيل حكومة جديدة لأنها ستضم اشخاصاً مثل عاصم قانصوه وأمين الجميل، مقترحا توسيع الحكومة الحالية واستعداده لقبول مقعد وزاري فيها. وعاد

1 - فؤاد بطرس **(المذكرات)**: مصدر السابق، ص 257 و 258 و 259.

2 - بيان ''الجبهة اللبنانية'' حول حوادث الفياضية، العمل، بيروت في الحادي عشر من شباط (فبراير) عام 1978. أيضاً: فؤاد بطرس **(المذكرات)**: مصدر السابق، ص 257 و 258 و 259.

شمعون الى معزوفته القديمة، وهي الطلب الى الأميركيين بالتدخل عسكرياً في لبنان. رفض بطرس هذا الطلب الذي سينتج عنه تداعيات سلبية. ولإزالة هذه الفكرة نهائياً من رأس شمعون، اتصل بطرس فوراً بالسفير الاميركي ريتشارد باركر، وطلب منه أن يلتقوا الساعة الثالثة عند كميل شمعون»[1] لكي يزيل من رأسه نهائياً فكرة تدخل الأميركيين مباشرة في لبنان.

وعملت الولايات المتحدة اتصالات مكثفة لاقناع «الجبهة اللبنانية» بالامتناع عن المطالبة بالتدويل، وأجرى السفير الأميركي في إسرائيل صموئيل لويس حديثاً مع مناحيم بيغن طلب إليه خلاله أن لا تتخذ إسرائيل أية خطوة في لبنان قبل التشاور مع الولايات المتحدة. وبعد أسبوع من حادثة الفياضية طلب أحد أركان السفارة الأميركية في بيروت، بول مولينو، الى بشير الجميل أن يسلم الكتائبيين الذين أطلقوا النار على الجنود السوريين. فأنكر بشير مسؤولية الكتائب عن ما حدث. ولما سأله الديبلوماسي الأميركي: «إذا لم تكونوا أنتم المسؤولين عن وفاة الجنديين، فمن إذن قتلهما؟».

أجاب الجميل ساخراً: «الروح القدس هو الذي قتلهما»[2].

لكن على الرغم من هذه المساعي الأميركية للتهدئة، فقد شاب موقفها شيء من الغموض: وزارة الخارجية تبذل كل جهد للحيلولة دون الانفجار، وتؤيد بصورة غير مباشرة دمشق، في المقابل وزارة الدفاع الأميركية تتبع طريقاً آخر. فالملحق العسكري الأميركي في بيروت، إدوارد بادو لاتو، مكث في مقر قيادة الجيش اللبناني طوال اليومين اللذين جرت فيهما اشتباكات الفياضية، وكان يحرض الضباط اللبنانيين على سوريا حتى أن فؤاد بطرس اضطر إلى تقديم احتجاج رسمي ضد تصرفات الديبلوماسي الأميركي[3].

وصل إلى بيروت في الحادي عشر من شباط (فبراير) 1978، عبد الحليم خدام وناجي جميل لإجراء مفاوضات مع الجبهة اللبنانية بحضور الرئيس سركيس، وتم التوصل إلى اتفاق ذي شقين: الأول: إنشاء محكمة استثنائية لبنانية – سورية لمحاكمة

1 - فؤاد بطرس **(المذكرات)**: مصدر السابق، ص 267.

2- كريم بقرادوني: **السلام المفقود عهد الياس سركيس 1976 – 1982**، مرجع سابق ص 179.

3 - كريم بقرادوني: **السلام المفقود** مرجع نفسه ص 179 و 180.

المسؤولين العسكريين، والثاني قيام مسؤولين في حزبي الأحرار والكتائب بزيارة دمشق على سبيل تجديد ثقتهما بحافظ الأسد[1]. وبالفعل صدق مجلس النواب في الحادي عشر من شباط (فبراير) على إنشاء المحكمة الاستثنائية[2]. كما ذهب تباعاً إلى دمشق، في الثامن عشر والتاسع عشر من شباط، وفد من حزب الوطنيين الأحرار وآخر من حزب الكتائب[3].

لقد كان الرئيس سركيس «ملك العرب على لبنان»، كما شاؤوا أن يسموه، وقائد قوة ردع مؤلفة من ثلاثين ألف جندي، عاجزاً عن وقف سياسة الابتزاز والضغط التي يمارسها عليه القادة المسيحيون الفعليون بيار الجميل وكميل شمعون وشربل قسيس، أو قادة «جبهة الكفور» وهي التسمية الأوسع شمولاً من الجبهة اللبنانية[4].

وقد عبر عن ذلك الوضع أصدق تعبير الوزير فؤاد بطرس الذي انفجر غاضباً أمام السكرتير في الخارجية سمير مبارك الذي ما أن سأله عما استجد في الأوضاع حتى قال: «لست أفهم ماذا تريد «الجبهة اللبنانية»، يصوتون في مجلس النواب على قانون إنشاء محكمة مختلطة ثم يطلقون التصاريح النارية والمزايدات التي تخربط كل شيء، أسألهم: هل أصبحتم ضد بقاء السوريين في لبنان؟ فيجيبونني: كلا، نريدهم أن يبقوا الآن، ثم أرى جماعة منهم يقومون بكل ما يؤدي للاصطدام بالسوريين... أرى أن على الحكومة الحالية الاستقالة لتأتي مكانها حكومة سياسية، ليأخذوا هم المسؤولية، ولنرى ماذا سيفعلون»[5].

---

1 - كميل شمعون (رئيس حزب الوطنيين الأحرار) في تصريح له بعد اللقاء اللبناني – السوري بحضور أركان الجبهة اللبنانية في القصر الجمهوري، النهار، بيروت في الثاني عشر من شباط (فبراير) عام 1978.

2 - كلمة الدكتور سليم الحص (رئيس مجلس الوزراء اللبناني) في جلسة إقرار مشروع إنشاء المحكمة الأمنية الخاصة، السفير، بيروت في الخامس عشر من شباط (فبراير) عام 1978.

3 - تصريح الشيخ بيار الجميل (رئيس حزب الكتائب اللبنانية) حول التضامن اللبناني – السوري، العمل، بيروت في الرابع والعشرين من شباط (فبراير) عام 1978. أيضاً: كريم بقرادوني: **السلام المفقود** مرجع نفسه ص 179 و 180.

4- فواز طرابلسي: **قضية لبنان الوطنية والديمقراطية**، مرجع سابق، ص 225.

5- فؤاد بطرس (**المذكرات**): مصدر سابق، ص 260.

وفي حزيران (يونيو) 1977 بات الرئيس سركيس نادماً ندماً شديداً على اختياره سليم الحص لرئاسة وزارته الأولى. فالرئيس الحص رفض توقيع مرسوم طرد الضباط العشرة الذين انضموا إلى الملازم أحمد الخطيب الذي تمرد على قيادة الجيش وأنشأ «جيش لبنان العربي». وأصر الحص على طرد عدد مماثل من الضباط المسيحيين الذين قاتلوا مع الميليشيات المسيحية. وقال الحص: «لا أستطيع توقيع مرسوم طرد الضباط خوفاً من أن أصبح سامي صلح[1] ثاني»[2].

واعتبر فؤاد بطرس أن الحل الوحيد هو في أن يقدم الحص استقالة حكومته «فقد أضحى رئيس الوزراء هذا يمثل كل مساوئ السنيين التقليديين بدون أن يؤمن حسنة واحدة من حسناتهم. إن الحص متطرف ومتعصب، بدون أن يقدم، في مقابل ذلك، غطاء إسلامياً للنظام القائم»[3].

ويتحدث الرئيس سليم الحص عن الموضوع فيقول: «قبيل انتهاء شهر حزيران (يونيو) 1977 عرض الوزير بطرس في جلسة عمل مع الرئيس ومعي إقالة جميع الضباط المنضمين إلى قيادة جيش لبنان العربي... وبالطبع لم أعارض ذلك، فالمرسوم الاشتراعي الرقم (9) وضع أصلاً للتخلص من مثل هؤلاء، ولكن الصدمة كانت في رفض الرئيس والوزير معاً، في المقابل إقالة أي ضابط من الضباط الذين انشقوا عن الجيش للقتال في جانب الجبهة اللبنانية ومنهم فؤاد مالك وأنطوان بركات»[4].

ثم أضاف الحص: «لم أصدق عيني فسألت عن أندادهم من الفريق الآخر، فأجاب وزير الدفاع أن الضباط المنتمين إلى الفريق الآخر حاربوا دفاعاً عن الشرعية، فليس من الوارد إقالة أي منهم»[5].رفض الرئيس الحص الموافقة على المنطق الذي

---

1 - رئيس حكومة سابق في عهد الرئيس شمعون، نبذ من طائفته بسبب مماشاته لسياسة رئيس الجمهورية.

2 - كريم بقرادوني **السلام المفقود عهد الياس سركيس 1976 – 1982**، مرجع سابق، ص 144، و146.

3 - كريم بقرادوني، مرجع سابق، ص 144، و146.

4 - سليم الحص (رئيس الوزراء اللبناني الأسبق): **نحن والطائفية**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 2003، ص 31 و 32.

5 - سليم الحص (رئيس الوزراء اللبناني الأسبق)، المصدر السابق، ص 31 و 32.

يصنف «جيش لبنان العربي» مارقاً على الشرعية، في حين «جيش لبنان» بقيادة فؤاد مالك، والذي انشق عن الجيش اللبناني النظامي، أنه حارب إلى جانب رأس الشرعية رئيس الجمهورية.

وعن أحداث الفياضية يقول الوزير السابق محسن دلول: بعد أن سحبت قوات الردع العربية كميات كبيرة من الأسلحة من المخيمات الفلسطينية ومن أحزاب الحركة الوطنية، وصلت إلى خمسة آلاف طن وضعت في المدينة الرياضية. اعتبرت الجبهة اللبنانية أن السلاح الذي جمع من الفريق الآخر كافٍ لإضعافه أو إنهائه كليا، وبدأت تنصب الكمائن للسوريين، حتى أن الدورية السورية التي قتل عناصرها من قبل أحد ضباط الجيش اللبناني أثناء مرورها بالفياضية، كانت تشرف على نزع السلاح عندما نصب لها الكمين، والهدف حسب رأي دلول كان إخراج السوريين لكي تخلو الساحة للفريق الذي ما زال يحتفظ بسلاحه وقدراته. هنا كان من الطبيعي أن يتوقف جمع السلاح، وأن ترجع سوريا الأمور إلى نصابها، وبدأت اللقاءات التنسيقية الكاملة مع الحركة الوطنية والفلسطينيين[1].

وكان عبد الحليم خدام قد اتفق مع ناجي جميل، في ضوء مواقف الجبهة اللبنانية، على رفع توصية للرئيس الأسد لسحب الجيش السوري، وقال خدام لكريم بقرادوني: «يظهر أن الجبهة تفضل المنظمات الفلسطينية على الجيش السوري. إن الجبهة تتصور أنه يجب على الجيش السوري أن يكون نوعاً من ميليشيا مسيحية، وإلا فما عليه إلا أن ينسحب. إن الجبهة ترتكب خطأ مميتاً إذ تتكل على الولايات المتحدة الأميركية أو على إسرائيل لأن الأولى هي ضد المسيحيين، والأخرى هي مع نفسها دون سواها»[2].

أما ناجي جميل الذي كان ينظر إلى المفاوضات مع الجبهة اللبنانية، من الزاوية العسكرية، فإنه يفضل سحب الجيش السوري إذا لم يكن محترماً، وطالب بعزل قائد الجيش وتأليف حكومة جديدة، وأن كل حل يجب أن يبدو وكأنه ترضية للجنود السوريين، وقال: «إن الجبهة اللبنانية تتصرف وكأنه لا شاغل لسوريا غير تنفيذ اتفاقية القاهرة.

1 ـ محسن دلول: **حوارات ساخنة من كمال جنبلاط إلى رفيق الحريري**، مصدر سابق، ص 237 و 238 و239.

2 ـ كريم بقرادوني: **السلام المفقود عهد الياس سركيس 1976 – 1982**، مرجع سابق، ص 180.

نحن لسنا مقاولين التزموا اتفاقية القاهرة ولا خدماً بتصرف الجبهة اللبنانية...»[1].

في نيسان (إبريل) 1978 بدأ صراع مسلح بين الجبهة اللبنانية والجيش السوري تحت شعار المطالبة بإخراج السوريين من المناطق المسيحية، لأنهم لم يفوا بتعهداتهم لجهة تجريد المقاومة الفلسطينية من السلاح. وكان الصراع المسلح هذا، يهدأ ويعنف تبعاً لتطور مسار المفاوضات بين مصر وإسرائيل. وكان واضحاً من مساره أنه يرمي إلى أحد أمرين: أولاً، إشغال السوريين في لبنان وإبعادهم عن عرقلة المفاوضات الجارية، وثانياً، محاولة الجبهة اللبنانية الإفادة من الصراع الاقليمي بين مصر وإسرائيل والسوريين لتحقيق مشروع توحيد لبنان تحت سيطرتها، وإخراج الجيش السوري لأنه أصبح العقبة الكبرى أمام تحقيق هذا المشروع[2].

أما الحركة الوطنية اللبنانية والتي كانت قد فقدت قائدها كمال جنبلاط في السادس عشر من آذار (مارس) 1977، الذي استشهد في كمين نصب له في قرية دير دوريت في الشوف، وتوجهت التهمة للسوريين لوجود حاجز للجيش السوري على بعد نحو مئة متر من الكمين. ويرد النائب عاصم قانصوه بمقولة مغايرة، مضمونها أن: كمال جنبلاط كان قد أرسل إلى الرئيس الأسد رسالة من سبع صفحات مع رياض رعد أحد المقربين منه، قبيل استشهاده بوقت قصير، يقول في هذه الرسالة: أن الأسد «كان على حق» حول ما دار بينهما في الاجتماع الأخير، ويشكو له بعض ممارسات الفلسطينيين وخاصة فتح. ويخلص قانصوه لتوجيه الاتهام في اغتيال جنبلاط إلى بعض الفلسطينيين الذين لم يرق لهم التقارب بين جنبلاط وسوريا[3].

تسلم وليد جنبلاط رئاسة الحزب التقدمي الاشتراكي، وقام بزيارتين إلى دمشق. وفي الزيارة الثانية في الثاني عشر من أيلول (سبتمبر) 1977، تقرر أن يشكل الحزب التقدمي الاشتراكي وحزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان، جبهة وطنية تستطيع أحزاب وشخصيات أخرى الانضمام إليها. ولم يطبق هذا الاتفاق عملياً، لكنه شكل

1- كريم بقرادوني: المرجع نفسه، ص 181.

2- ألبير منصور: **موت جمهورية**، مرجع سابق، ص 183.

3- مقابلة مع النائب عاصم قانصوه في منزله في بيروت يوم الأحد في الخامس عشر من نيسان (أبريل) عام 2012 الساعة الواحدة ظهراً.

تمهيداً لاستعادة سوريا نفوذها في الحركة الوطنية[1].

واختارت الحركة الوطنية اللبنانية الانخراط في مواجهة قومية شاملة لخطوة السادات الاستسلامية، وأعلنت ذلك عبر مذكرة بعثت بها إلى المؤتمر الشعبي العربي المنعقد في العاصمة الليبية طرابلس الغرب في الخامس من كانون الأول (ديسمبر) 1977[2]. واعتبرت الحركة الوطنية أنه إذا كانت الطبيعة الفعلية للخطوة الخطيرة التي أقدم عليها أنور السادات حين زار إسرائيل مفتتحا نهج التفاوض الاستسلامي المباشر معها، فإن الموقف القومي الصحيح حيالها لا يجوز أن يختزل إلى إدانة الخطوة لأن زيارة العدو الصهيوني خرقت كل المحرمات واستفزت كل المشاعر القومية[3]، بل إن الإدانة يجب أن تتعدى ذلك إلى الالتزام بموقف متكامل في مواجهة خطوة السادات الخطيرة، عبر رفض نهج التعاطي مع الحل الإستسلامي للصراع العربي الصهيوني الذي شكلت خطوة السادات تتويجاً له، والعودة إلى نهج التمسك بالمطالب الوطنية والقومية العربية[4].

- **جبهة الرفض العربية**

ومع نهاية العام 1977، كانت قد تبلورت حركة رفض عربية قوامها العراق واليمن، سوريا، وليبيا، والجزائر، ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد جرت اتصالات سورية بعيداً عن الأضواء بالشخصيات السنية التقليدية مثل صائب سلام ورشيد الصلح

---

1 - وليد جبنلاط (رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي) في حديث لجريدة العمل حول الوضع اللبناني العام، العمل، بيروت في الثالث من شباط (فبراير) عام 1978. أيضاً: باتريك سيل: الأسد الصراع على الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 467.

2 - **وثائق الحركة الوطنية اللبنانية 1975 – 1981**، البرنامج المرحلي للحركة الوطنية اللبنانية / من أجل إصلاح ديمقراطي للنظام السياسي في لبنان، بيروت في الثامن عشر من آب (أغسطس) عام 1981، ص 62.

3 - بيان «المجلس السياسي المركزي للأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية اللبنانية» حول المفاوضات المصرية – الإسرائيلية، النداء، بيروت في الأول من شباط (فبراير) عام 1978.

4 - **وثائق الحركة الوطنية اللبنانية 1975 – 1981**، البرنامج المرحلي للحركة الوطنية اللبنانية / من أجل إصلاح ديمقراطي للنظام السياسي في لبنان، بيروت في الثامن عشر من آب (أغسطس) عام 1978، ص 62.

وشفيق الوزان، لحثها على اتخاذ مواقف تدين زيارة السادات ومبادرته نحو إسرائيل، لكنها لم تلق التجاوب من هذه القيادات، باستثناء الرئيس رشيد الصلح الذي دعا في الثامن والعشرين من كانون الأول (ديسمبر) إلى إقامة تنسيق عسكري كامل مع سوريا، وتعاون نيابي وتوحيد للقوانين بين البلدين[1].

وكان موقف سماحة مفتي الجمهورية حسن خالد يعتبر زيارة السادات زيارة استسلام لإسرائيل، تأخذ إسرائيل منها كل شيء ولا تعطي شيئاً. وقال: «إني أعتقد أنه بعد الصدمات المتلاحقة لأمانينا القومية والتي خلفتها الاجتماعات الثنائية مع العدو أصبح لا مفر من العودة إلى فكرة التضامن العربي فمن هذا الطريق وحده، وهو طريق تاريخي ومستقبلي معاً، يمكن للعرب أن يفرضوا على الدول الكبرى وعلى إسرائيل أيضاً شروط سلام عادل قائم على إعادة الأراضي المغتصبة وإقامة الدولة الفلسطينية على أرض فلسطين»[2].

أما في ما خص الفلسطينيين، فقد كان القذافي يعتقد بضرورة تكوين جبهة الرفض والتصدي لتلك المبادرة، ولم يكتف بحضور عرفات ومنظمة التحرير إلى طرابلس الغرب، فقد كانت سبع فصائل فلسطينية قد اعتمدت قبل الاجتماع في ليبيا، برنامجاً من ست نقاط تدعو إلى تكوين جبهة الصمود والتصدي ومقاطعة مصر، من أجل مواجهة تلك المؤامرة. وكانت هذه الفصائل الحاضرة في طرابلس الغرب، تعتبر أن زيارة السادات إلى القدس قد جعلت هذا الاجتماع أمراً ملحاً، شأنه شأن إعادة تموضع منظمة التحرير الفلسطينية حول القوى التي ترفض الاستسلام[3]. واختتمت الوفود الاجتماع بتشكيل جبهة الصمود والتصدي التي قررت تجميد العلاقات مع مصر، وأكدت دعمها الكامل لسوريا كبلد يتصدر موقع المواجهة مع إسرائيل. ويعتبر جورج حبش أن السادات قد خان القضية الفلسطينية، «بل طعنها في الصميم. لقد باع القضية

---

1 - فؤاد بطرس **(المذكرات)**، مصدر سابق، ص 253. أيضاً: البيان السياسي لمؤتمر «قمة الصمود والتصدي»، النهار، بيروت في السادس من شباط (فبراير) عام 1978.

2 - الشيخ حسن خالد (مفتي الجمهورية اللبنانية): مصدر سابق، ص 435 و 436.

3 - نايف حواتمة (الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين)، الحرية، بيروت في السابع والعشرين من شباط (فبراير) عام 1978.

الفلسطينية... بل باع مصر بثمن بخس للأميركيين...»[1].

وكان ياسر عرفات بين الذين حضروا جلسة مجلس الشعب المصري في التاسع من تشرين الثاني (نوفمبر) 1977، بناء على إلحاح السادات بدعوته للحضور فوراً إلى القاهرة، بل إن السادات بعث إليه بطائرة خاصة تقله من طرابلس الغرب إلى القاهرة. وفي نهاية الخطاب الذي ألقاه السادات على النواب الذين لم يكونوا مستعدين للمفاجأة قال: «إنني مستعد للذهاب إلى أقصى الأرض، حتى إلى الكنيست نفسه، لكي أتحدث للإسرائيليين في عقر دارهم عن رغبتنا في السلام»[2]، غادر عرفات القاهرة غاضباً في نفس الليلة وهو يقول لمودعيه: «لقد وضع العمامة فوق رأسي»[3]، في إشارة منه إلى رفض تغطية هذه الزيارة فلسطينياً، ورفض تحمل عواقبها وتبعاتها.

- **موقف الحزب السوري القومي الاجتماعي**

أما وجهة نظر الحزب السوري القومي الإجتماعي، فقد عبر عنها بوضوح يوسف الأشقر الذي اعتبر أن سر الخطر الساداتي أنه يمثل تسليماً بنظرية السلم الإسرائيلي في الحدود المفتوحة والأرض المفتوحة. وهذا ما تريده إسرائيل: "أن نفتح لها حدودنا كي تمر، وأرضنا كي ترتع فيها، ومجتمعنا كي تعبث به. تريد إسرائيل أن نلتزم بها، فلا نلتزم بأنفسنا، ويتحرك السادات ليفرض على منطقتنا فتح حدودنا مع إسرائيل. ويتحرك، من جهة ثانية، لعرقلة الانفتاح بين كيان وكيان آخر في أمتنا"[4].

و«الحقيقة الأساسية الآن هي أننا بدأنا، منذ سنتين، على الساحة اللبنانية، حربا مصيرية مع إسرائيل، هي ثالثة الحروب المصيرية بيننا وبين إسرائيل. ما حدث في

1 - جورج حبش: **الثوريون لا يموتون أبداً**، مصدر سابق، ص 154 و 155.

2 - خطاب الرئيس المصري أنور السادات أمام مجلس الشعب حول مبادرة السلام والمفاوضات المصرية - الإسرائيلية، الأهرام، القاهرة في الثاني والعشرين من كانون الثاني (يناير) عام 1978.

3 - محمد حسنين هيكل: **خريف الغضب قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات**، مصدر سابق، ص 238 و 239.

4 - يوسف الأشقر: **السلم الإسرائيلي والحرب اللبنانية**، دار الفكر للأبحاث والنشر، بيروت، 1990، ص 89.

لبنان ليس مؤامرة ولا مؤامرة عابرة على الأخص، بل يمثل الجولة الأولى من الحرب المصيرية الثالثة:

فالحرب المصيرية الأولى امتدت نصف قرن: من 1897 إلى 1948.

والحرب المصيرية الثانية امتدت ربع قرن: من 1948 إلى 1973.

والحرب المصيرية الثالثة بدأت عام 1975 على الساحة اللبنانية ولسنا نعلم متى تنتهي وكيف تنتهي، ربما استمرت إلى نهاية هذا القرن بين أمتنا وإسرائيل»[1].

أما القول أن الحرب الأهلية اللبنانية، هي الجولة الأولى من حرب مصيرية جديدة بدأت منذ سنتين، وقد تستمر إلى نهاية القرن. وهي نموذج أول واضح وصريح عن الميدان الذي جرّت إسرائيل المنطقة إليه، وهو ميدان محفوف بالمخاطر بالنسبة للعرب، أما بالنسبة إليها فهو قليل المخاطر وقليل الكلفة وقليل الحرج. لأن الملمحَ الأساسي فيه هو مراهنة إسرائيل على تفجير أوضاعنا الداخلية بعصبياتها وتناقضاتها جميعاً، بحيث تخوض حربها ضد مجتمعنا لا ضد الدول والحكام والأنظمة والجيوش فقط[2]. وهذه الاستراتيجية الجديدة ومعطياتها، لم ترتجلها إسرائيل ارتجالاً. فهي مثلها مثل الاستعمار الغربي قد راهنا، منذ زمن طويل، هذه المراهنة على تناقضات المجتمع العربي. ولكنها الآن تعتمدها عموداً فقرياً لاستراتيجيتها الجديدة[3]. ويقول محسن إبراهيم: إن المتغيرات التي شهدها الوضع العربي خلال السنوات الخمس الأخيرة كانت ذات حجم هائل، ولا بد من الإشارة إلى ثلاث سمات حكمت تطوره:

السمة الأولى: تمثلت في الغلبة المتزايدة للسيطرة الأميركية التي أصبحت شبه كاملة على المنطقة العربية. والسمة الثانية: تمثلت في الوزن الكاسح الذي اكتسبته القوى الرجعية ضمن مواقع السلطة في المحاور الرئيسية للعالم العربي. أما السمة الثالثة: فتمثلت في اشتداد الميل التراجعي العام لدى الأنظمة الوطنية البرجوازية العربية نحو تصفية تراثها الوطني سياسياً واجتماعياً وفك علاقتها بالمعسكر الاشتراكي في مقابل

1 - يوسف الأشقر: المرجع نفسه، ص 94 و 96.

2 - جورج قرم: **لبنان المعاصر تاريخ ومجتمع**، مصدر سابق، ص 164. أيضاً: فيليب بريفوست: **فرنسا والمأساة الفلسطينية**، دراسة تاريخية 1914 – 1922، مرجع سابق، ص 12.

3 - **بروتوكولات حكماء صهيون**: ترجمة الدكتور إحسان حقي، دار النفائس، الطبعة الرابعة، بيروت 2004، ص 7.

تجديد انخراطها بصورة متنامية ضمن شبكة العلاقات الغربية الامبريالية[1]. وتحت سقف هذه السمات العامة توالت المحطات السياسية الأساسية في المسار الانحداري العام للوضع العربي: من فشل التضامن العربي الناتج عن المصالحة حول اتفاقية سيناء في مؤتمري الرياض والقاهرة عام 1977، وكذلك فشل الحل العربي للأزمة اللبنانية بعد أن تبخر وهم التسوية التي راج الحديث عنها في صيغة التبشير بمؤتمر جنيف الوشيك، إلى تراجع النظام المصري من خلال تصفية الانجازات الوطنية والتقدمية الناصرية وفك علاقة مصر بالاتحاد السوفياتي، وإعلان السادات أن 99 في المئة من أوراق الحل في يد أميركا، وصولاً لزيارة السادات للكنيست في القدس خريف 1977[2].

ثالثاً: الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1978، وصدور القرار 425 عن مجلس الأمن الدولي

بدأ الغزو الإسرائيلي للبنان فجر يوم الخامس عشر من آذار (مارس) 1978، منطلقاً من المناطق والقرى المسيحية في الجنوب، وتركز القصف الجوي على مواقع القوات المشتركة، في صور، ثم الدامور، والأوزاعي عند مدخل بيروت الجنوبي. وكان الهدف من هذه العملية كما أعلنته إسرائيل هو تصفية قواعد الفلسطينيين على طول الحدود، ثم إقامة حزام أمني بعرض عشرة كيلومترات على الحدود. استمرت المعارك حتى الثامن عشر من آذار (مارس)، قاومت القوات المشتركة مقاومة ضارية، خاصة في تبنين والعديسة والطيري[3]، لكن إسرائيل استخدمت في هذه الأيام الثلاثة

---

1 - محسن إبراهيم: **الحرب وتجربة الحركة الوطنية اللبنانية**، بيروت المساء، بيروت 1983، ص 67 و68.

2 - جورج حاوي (الأمين العام المساعد للجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني)، من حديث لصحيفة النهار حول مستقبل لبنان والوجود الفلسطيني، النداء، بيروت في السابع من شباط (فبراير) عام 1978.

3 - بيان السيد ياسر عرفات (رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية) الى الأمة العربية حول العدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان، السفير، بيروت في الثامن عشر من آذار (مارس) عام 1978.

أسلحة الطيران والبحرية، بالإضافة الى خمسة عشر الى عشرين ألف جندي راجل[1]، ولم يتوقف القصف حتى تمكن الإسرائيليون من السيطرة على الشريط الحدودي الممتد بعرض عشرة كيلومترات، ويصل في بعض الأمكنة الى عرض ستة عشر كيلومتراً[2].

لقد ترافق الهجوم الإسرائيلي على لبنان مع التقدم في مفاوضات السلام مع مصر، خصوصا بعد وصول مناحيم بيغن إلى الحكم عام 1977. وكانت إسرائيل قد فتحت «الجدار الطيب» في الجنوب وبدأت بالتعامل مع الوحدات العسكرية المنشقة عن الجيش اللبناني بقيادة الرائد سعد حداد الذي أسس منها «جيش لبنان الحر» في حزيران (يونيو) 1976[3].

كان المسيحيون على شبه اقتناع بأن ما من قوة تقتلع الوجود الفلسطيني المسلح إلا القوة الإسرائيلية. فسوريا تخلت عن هذه المهمة بعدما أوحت باستعدادها لها. غير أن المراهنة على إسرائيل لم يكن ليقابلها من جهتها ما يتخطى الاهتمام بأمن مستعمراتها الحدودية. ويقول جوزيف أبو خليل: «وعبثاً حاولت أنا، بصفتي مسؤولاً عن الاتصالات مع إسرائيل، وعبثا حاول الشيخ بشير حمل العسكريين الإسرائيليين على إعادة النظر في هذه الاستيراتيجية، من منطلق الخوف من أن يتكرس لبنان مستقراً نهائياً للفلسطينيين. فلم يكن هذا الطرح ليلقى صدى لدى القادة العسكريين والسياسيين وخصوصاً لدى عازار وايزمن وزير الدفاع آنذاك»[4].

وظلت مراهنة الموارنة على إسرائيل تتأرجح بين اليأس والأمل، وكما يروي أبوخليل «وكم مرّة توجهت إلى تل أبيب لأعود كما ذهبت؟! بل كانت اللقاءات تتوالى بمعدل واحد كل عشرة أيام تقريباً، بعضها يتم في إسرائيل وبعضها الآخر في لبنان من دون أن نسجل أي تقدم، فحدود التدخل الإسرائيلي لا تتغير ..... حتى كانت «عملية

---

1 - بلاغات الناطق العسكري الفلسطيني (1 – 16) حول الهجوم الإسرائيلي على جنوب لبنان، البعث، دمشق في السادس والعشرين من آذار (مارس) عام 1978.

2 - كامل الأسعد (رئيس المجلس النيابي اللبناني) في بيان حول القضايا الوطنية المثارة، الأنوار، بيروت في الثامن والعشرين من آذار (مارس) عام 1978. أيضاً: مسعود الخوند: **موسوعة الحرب اللبنانية ذاكرة وطن وشعب**، مرجع سابق، ص 47و 148.

3 - فواز طرابلسي: **تاريخ لبنان الحديث من الامارة إلى اتفاق الطائف**، مرجع سابق، ص 361.

4 - جوزيف أبو خليل (سيرة ذاتية): **قصة الموارنة في الحرب**، مصدر سابق، ص 76.

الليطاني رقم 1» .... كنا أنا وبشير في تل أبيب نستطلع حقيقة ما وراء هذه العملية والى ماذا تهدف، وكانت قد بلغت مراحلها الأخيرة، كما تأكد لنا لاحقاً، فحُدّد لنا موعد مع الوزير وايزمن في مكتبه .... أطل علينا فرحاً مرتاحاً كما لو أنه عائد من فتح عظيم. ولعله كان يظن أننا نشاركه الفرح والارتياح، فراح يحدثنا عن هذا «الفتح» معتبراً إياه انجازاً كبيراً .... لكنه بالنسبة إلينا لا يعني شيئاً، بل أنه يقذف بالفلسطينيين وانصارهم إلى الداخل اللبناني من دون أن يحدث أي تغيير في مجرى الصراع اللبناني – الفلسطيني. ولما أبدينا هذه الملاحظات ثارت ثائرته قائلاً: «وهل تريدوننا أن نحارب بالنيابة عنكم»؟ وقامت مشادة حادة بينه وبين الشيخ بشير كادت تؤدي إلى قطيعة لولا تدخل ديفيد كمحي كالعادة بلباقته المعهودة»[1].

وتدخل رئيس أركان العدو الاسرئيلي رافائيل إيتان لاحقا، وطلب عقد اجتماع مع بشير الجميل وجوزيف أبوخليل على ظهر طراد إسرائيلي يقف قبالة مرفأ جونية، عارضاً عليهما نظريته التي تقول: إن من الجنوب يكون تحرير لبنان من الهيمنة الفلسطينية. ومن الجنوب أيضاً تكون مساعدة إسرائيل للموارنة أجدى وأفعل وأكثر منالاً. وقال: « ثمة فارق كبير بين أن نسند ظهركم من الجنوب، وفي الصورة المباشرة، وأن، نرسل الدعم إليكم من البحر وهو لن يكون إلاّ محدوداً»، وأضاف: «ما رأيكم لو تتسلمون انتم المنطقة التي تم تطهيرها من الفلسطينيين»؟!»[2].

ويقول أبو خليل: وبالفعل، وما أن تم نقل ما يقارب الثلاثمائة مقاتل، بحراً، إلى الناقورة، وبدأ توزيعهم على الشريط الحدودي، وانفضح الأمر، حتى قامت قيامة الشيخ بيار الجميل على بشير وأبو خليل. وأصدر أمين عام الحزب جوزف سعادة أمراً صريحاً وحاسماً بسحب المقاتلين فوراً أو إعادتهم إلى جونية بعد أربعة أيام[3].

إن الفترة ما بين مؤتمر القاهرة الذي انعقد في خريف 1976 وزيارة السادات للقدس في أواخر عام 1977، وهي سنة كاملة، قد كانت فترة التحولات إذ فاتت الفرصة فيها والغاية التي كان ينتظرها الأميركيون والإسرائيليون عندما سهلوا للسوريين عملية

---

1 - جوزيف أبو خليل (سيرة ذاتية)، مصدر سابق، ص 74.

2 - جوزيف أبو خليل (سيرة ذاتية)، مصدرنفسه، ص 75.

3 - جوزيف أبو خليل (سيرة ذاتية)، مصدرنفسه، ص 75 و76.

التدخل العسكري في لبنان، وكان المفترض أن تقوم بموجبها قوات الردع العربية ذات الأغلبية السورية بمساعدة الشرعية اللبنانية على تطبيق القوانين اللبنانية والاتفاقات المعقودة مع المقاومة. إلا أن موقف السلطة اللبنانية المتمثل بالامتناع عن تطبيق القوانين بحق اللبنانيين قبل تطبيق اتفاق القاهرة من قبل الفلسطينيين، والإصرار على القيام بالعمليتين في وقت واحد، كرس الوضع القائم. وجاءت زيارة السادات للقدس لتدفع سوريا إلى التروي والتهرب من الالتزامات التي فرضتها عليها مهمتها الأصلية من التدخل. هنا قامت إسرائيل بنفسها بالعمل على محاولة ضرب المقاومة الفلسطينية وتجريدها من السلاح، وإلاّ فإبعادها عن حدودها الشمالية[1]. وقد صورت «عملية الليطاني» بأنها رد على خطف الفلسطينيين لحافلة إسرائيلية على الساحل جنوبي حيفا في الحادي عشر من آذار (مارس) حيث قتل أكثر من ثلاثين إسرائيلياً. خشي الرئيس الأسد أن تكون عملية الليطاني هي التمهيد لهجوم على سوريا نفسها، فركز جهوده في الدفاع عن مداخل دمشق ومشارفها الهامة جداً، أي وادي البقاع الذي أصبح الآن أكثر من أي وقت مضى خط دفاع متقدماً عن سوريا[2].

وعقد في قصر بعبدا جلسة استثنائية لمجلس الوزراء اللبناني: رأى فيها رئيس الحكومة سليم الحص أن تتم دعوة مجلس الأمن الدولي إلى الانعقاد[3]، لكن وزير الخارجية فؤاد بطرس اقترح تأجيل الدعوة ريثما يجري مشاورات مع سفراء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن لتلمس اتجاهاتها حيال ما يجري. وعند اجتماع بطرس بالسفراء المعنيين شعر أنهم غير متحمسين لدعوة مجلس الأمن للانعقاد، وقد أوحى له سفير بريطانيا بيتر ويكفلد بأن العملية العسكرية الإسرائيلية ستستمر أربعة أو خمسة أيام. فاكتفى فؤاد بطرس بعد هذه المشاورات بتوجيه مذكرة احتجاج شديدة اللهجة إلى مجلس الأمن من غير دعوته للانعقاد فوراً خوفاً من أن يحول العرب الجلسة الطارئة إلى مناسبة لعرض المشكلة الفلسطينية[4].

---

1 - ألبير منصور: **موت جمهورية**، مرجع سابق، ص 182.

2 - باتريك سيل: **الأسد الصراع على الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص 505.

3 - سليم الحص (رئيس مجلس الوزراء اللبناني) بعد الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان، النهار، بيروت في السادس عشر من آذار (مارس) عام 1978.

4 - فؤاد بطرس **(المذكرات)**، مصدر سابق، ص 276 و 277.

وعندما اشتدت الضغوط عليه من رئيس مجلس النواب كامل الأسعد، و رئيس الحكومة سليم الحص، للدعوة الى انعقاد مجلس الأمن قال فؤاد بطرس: «إذا انعقد مجلس الأمن الآن فسيستغله الفلسطينيون كمنبر دولي لرفع صوتهم، من غير ان يستفيد منه لبنان بشيء»[1]. وقال لكامل الأسعد: لا جدوى من المزايدات النيابية ولا لانعقاد جلسة لمجلس النواب، فوافقه الرئيس سركيس على ذلك[2].

وجّه عميد حزب الكتلة الوطنية اللبنانية السيد ريمون إدة، من باريس، نداء الى اللبنانيين يدعوهم فيه الى إعلان وحدتهم الوطنية لإنقاذ لبنان واستقلاله وسيادته ووحدة أرضه وشعبه وقال: «إنني أناشد الرؤساء الروحيين لجميع الطوائف، وزعماء جميع الأحزاب ونواب الأمة، كما أناشد قادة جميع التنظيمات النقابية والمهنية أن يتوجهوا الى رئيس البلاد ليعلنوا في حضوره تضامنهم وسط المحنة وعزمهم على عمل كل ما في طاقتهم لإنقاذ الوطن»[3].

- **صدور القرار 425 عن مجلس الأمن الدولي في 19 آذار (مارس) 1978**

في الخامس عشر من آذار (مارس) 1978، أعلم لبنان مجلس الأمن الدولي بالعدوان الإسرائيلي على أراضيه، وبعد يومين طلب انعقاد المجلس. وقدمت إسرائيل أيضاً طلباً في هذا الشأن، متذرعة من ناحيتها، بالتهديدات الموجهة إلى أمنها. استمرت المناقشات طيلة جلسات السابع عشر من آذار (مارس) بسبب رفض الولايات المتحدة الأميركية مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية. وبعد إجراء عمليتي تصويت، تمكن المندوب الفلسطيني من الجلوس إلى طاولة المفاوضات، وكانت قد برزت في الجلسات الأولى فكرة طرحت بقوة، تقضي بتشكيل قوة دولية في جنوب لبنان، وبعد أربع جلسات تبنى مجلس الأمن قراراً بهذا الشأن يحمل الرقم (425) في

1 - فؤاد بطرس **(المذكرات)**، مصدر سابق، ص 276 و 278.

2 - الياس سركيس (رئيس الجمهورية اللبنانية) في حديث له في جلسة مجلس الوزراء اللبناني حول العدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان، العمل، بيروت في السادس عشر من آذار (مارس) عام 1978.

3 - نداء السيد ريمون إده (عميد حزب الكتلة الوطنية اللبنانية) إلى اللبنانيين حول الاجتياح الإسرائيلي، النهار، بيروت في الثامن عشر من آذار (مارس) عام 1978.

التاسع عشر من آذار (مارس) 1978[1].

غاب عن القرار أي إدانة بحق إسرائيل[2] لكنه تضمن ثلاث نقاط:

الأولى: يطلب مجلس الأمن احترام وحدة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دولياً. (دون أن يحدد الجهة التي يطلب منها).

الثانية: يطلب من إسرائيل وقفا فورياً لعملها العسكري ضد وحدة أراضي لبنان، وسحب قواتها من جميع الأراضي اللبنانية.

الثالثة: يشكل مجلس الأمن قوة منتدبة من الأمم المتحدة للعمل في لبنان (UNIFIL) بهدف تأكيد انسحاب القوات الإسرائيلية وإعادة السلام والأمن الدوليين، ومساعدة الحكومة اللبنانية على استعادة سلطتها الفعلية في المنطقة[3].

وفي مساء اليوم نفسه، اتخذ مجلس الأمن القرار 426، وافق فيه على تقرير الأمين العام كورت فالدهايم الذي يحدد مهمات وعمل القوة الدولية، وكذلك تمويلها[4].

بعد مرور ما يقارب السنة على عملية الليطاني قدم جوني عبده[5] تحليلاً لهذه العملية فاعتبر: أنها بمثابة تحرك عسكري لحماية الاتفاق السياسي الذي كان يجري الإعداد له بين مصر وإسرائيل، وبرر وجهة نظره قائلاً: «إنه خلال المفاوضات التي سبقت توقيع اتفاق كامب دايفيد توافقت كل من أميركا وإسرائيل ومصر على أن كل حرب تحصل بين إسرائيل وإحدى الدول العربية تؤدي إلى بطلان الاتفاق بين اسرئيل ومصر. واعتبر المتفاوضون أن الجنوب اللبناني وحده، في أوائل عام 1978، هو

1 - سمير قصير: **حرب لبنان من الشقاق الوطني إلى النزاع الاقليمي 1975 – 1982**، مرجع سابق، ص 306.

2 - الإمام موسى الصدر (رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى في لبنان) في رسالة الى العرب حول الجنوب، النهار العربي والدولي، باريس في الخامس والعشرين من آذار (مارس) عام 1978.

3 - غسان تويني (مندوب لبنان الدائم في الأمم المتحدة) في حديث لاإذاعة «مونتي كارلو» حول ارسال قوات دولية الى لبنان، السفير، بيروت في الرابع والعشرين من آذار (مارس) عام 1978.

4 - وهيب ابي فاضل: **لبنان في مراحل تاريخه الموجزة**، مرجع سابق، ص 387.

أيضاً: مسعود الخوند: **موسوعة الحرب اللبنانية ذاكرة وطن وشعب**، الجزء الخامس، مرجع سابق، ص 49 و50.

5 - جوني عبده: مدير المخابرات في الجيش اللبناني في عهد الرئيس الياس سركيس وأمين الجميل.

النقطة الساخنة وغير المضبوطة حيث كانت المنظمات الفلسطينية توجه منه الضربات إلى القرى الإسرائيلية في الجليل الأعلى. وكانت الولايات المتحدة الأميركية تعي تماماً أن استمرار الهجمات الفلسطينية من الجنوب اللبناني سيؤدى عاجلاً أو آجلاً إلى غزو الجنوب من قبل إسرائيل. لذا توافقت الدول الثلاث سراً على ضرورة إبعاد المنظمات الفلسطينية عن الحدود الإسرائيلية إلى مسافة عشرة إلى خمسة عشر كيلو متراً، وذلك قبل توقيع اتفاق كمب دافيد ..... فمن الزاوية الإسرائيلية تشكل هذه التدابير ضماناً لسلامة الجليل للسنوات الخمس المقبلة. أما من الزاوية المصرية فقد تصور السادات أن فترة الخمس سنوات هي الفترة الزمنية الكافية لإدخال باقي الدول العربية في عملية السلام التي بدأت بزيارة القدس. إن عملية الليطاني ..... أول عملية منسقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل وهي بمثابة حرب وقائية لحماية كامب دافيد[1].

واستشهد جوني عبده دعماً لوجهة نظره بالسيناريو الذي جرى في مجلس الأمن: أسرع قرار مع أسرع تنفيذ في تاريخ الأمم المتحدة! فأول مرة يتخذ قرار بانسحاب إسرائيل من جنوب لبنان ونشر قوات دولية محلها خلال ساعات وبموافقة صريحة من الولايات المتحدة. ولأول مرة تشكل قوات دولية تصل منطقة النزاع خلال أربعة أيام فقط وقبل الوقف النهائي لإطلاق النار، «وكأن كل شيء جاهز سلفاً»[2].

في الثالث عشر من حزيران (يونيو) انسحبت إسرائيل ببطء تحت ضغط أميركي، وباتت قوات الأمم المتحدة المنتدبة إلى لبنان «اليونيفيل» هي المسؤولة عن إخلاء المنطقة الواقعة جنوب الليطاني من قوات منظمة التحرير الفلسطينية[3]. لكن قوات سعد حداد كانت في ذلك الوقت قد سيطرت على «المنطقة الأمنية» التي حددتها إسرائيل، وبدأت تسيير دوريات فيها، متحولة إلى جيش بالوكالة. وكان سعد حداد يعتمد اعتماداً كلياً على الإسرائيليين في دعمه.

---

1 - كريم بقرادوني: **السلام المفقود عهد الياس سركيس 1976 – 1982**، مرجع سابق، ص 184 و185.

2 - كريم بقرادوني: المرجع نفسه، ص 185.

3 - كيرستين شولتزه: **ديبلوماسية إسرائيل السرية في لبنان 1948 – 1984**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ترجمة انطوان باسيل، الطبعة الثانية، بيروت 1999، ص 166.

وعلى الرغم من أن «عملية الليطاني» أدت إلى إنشاء الحزام الأمني والى تحويل جيش لبنان الجنوبي جيشاً إسرائيلياً بالوكالة، وحددت أيضاً مجالات الردع لكل من سوريا وإسرائيل بإعادة رسم «الخطوط الحمر» فإنها لم تؤدِ إلى فرض نظام سياسي جديد أو إلى تدمير المنظمات الفلسطينية في الجنوب، حيث انسحب معظم مقاتلي منظمة التحرير إلى شمال الليطاني، بعد أن أقاموا قواعد جديدة لهم بين نهري الليطاني والزهراني[1].

وفي تموز (يوليو) عام 1978، حاولت قوة من الجيش اللبناني الانتشار في منطقة العمليات الدولية بالاتفاق مع الأمم المتحدة، وبموافقة سوريا والولايات المتحدة، إلا أن مدفعية سعد حداد أوقفت القوة في بلدة كوكبا الجنوبية، ومنعتها من التقدم، وجرت محاولة ثانية لإدخال الجيش اللبناني إلى الجنوب في الخامس والعشرين من نيسان (ابريل) 1979، لكن إسرائيل والميليشيات الحدودية حالت دون ذلك[2].

ويقول الرئيس سليم الحص: «نقل عن الرئيس سركيس قوله إنني أرفض ذهاب الجيش إلى الجنوب لأسباب طائفية وضيقة..... فالرئيس سركيس.... لاحظ أن الأميركيين .... لا يضغطون كفاية على إسرائيل لتجبر حداد على الانسحاب من الجنوب أو على الأقل العودة إلى ثكناته. وإرسال الجيش في مثل هذه الأحوال يعرّضه إلى نشوب معركة بينه وبين حداد، وبالتالي بينه وبين إسرائيل، وأضاف بكل وعي: حداد هو إسرائيل، لقد أصبح وحده أقوى من لبنان و سوريا مجتمعين»[3]. ولاحظ جوني عبده أن إسرائيل لن تتخلى عن الحزام الأمني في الجنوب، لأن دولة سعد حداد تشكل بالنسبة لها أفضل وسيلة لتهديد استقرار لبنان وسوريا معاً»[4].

هذا الكلام للرئيس الحص جاء رداً على ما أورده كريم بقرادوني في كتابه «السلام المفقود» عن الرئيس سركيس حيث قال: «سليم الحص أصبح سلبياً في كل

---

1 - كيرستين شولتزه: المرجع نفسه، ص 167.

2 - محمود سويد: **الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيل 50 عاماً من الصمود والمقاومة**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1998، ص 13.

3 - سليم الحص: **نحن... والطائفية**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 2003، ص 47 و48.

4 - سليم الحص: **نحن... والطائفية**، المصدر نفسه، ص 48.

شيء. لم يكن يريد قوات الأمم المتحدة في الجنوب من قبل، ثم أصبح يريدها، بعد أن رأى أن دمشق ومنظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية لا تعارضها. وهو يرفض ذهاب الجيش إلى الجنوب «لأسباب طائفية وضيقة» وغداً سيغير رأيه إذا وافقت سوريا»[1].

كانت إسرائيل وقادتها يعلمون جيداً أن لبنان لا يمكن إخراجه من معادلة الصراع القائم باتفاقية أو معاهدة، لأن طبيعة لبنان وتركيبته تجعلان من هذا الأمر مسألة مستحيلة في ظل الأوضاع الداخلية القائمة، لذلك اعتمدت خطتها على اتجاهين: الأول: القوة العسكرية المباشرة لتطويع المنظمات الفلسطينية والقوى اللبنانية، وأما الاتجاه الثاني: فيتمثل في تغيير الموازين الداخلية ما يؤدي إلى تمكين بعض القوى اللبنانية التي لا تجد في إسرائيل عدواً مباشراً لها، من السيطرة على النظام والسلطة في لبنان، سعياً لإقامة علاقات مباشرة معها، وكان الاجتياح الإسرائيلي لمناطق الجنوب اللبناني يهدف لوضع اللبنة الأولى للمشروع الإسرائيلي في لبنان المتمثل بإقامة منطقة خاضعة لها مباشرة وبإدارة العميل سعد حداد وأعوانه[2].

كان الجيش الإسرائيلي أثناء قصف صور بالطيران قد استخدم للمرة الأولى قنابل انشطارية، وطاول القصف العرقوب، ومنطقة النبطية و قلعة الشقيف حيث كانت تتجمع حشود القوات المشتركة[3].

وقامت القوات المشتركة بقصف قرى الجليل ولا سيما كريات شمونة والمطلة. وفي القطاع الأوسط، كانت مقاومة الفدائيين غير متوقعة حسب الصحافة الإسرائيلية. تقدم الإسرائيليون نحو تبنين فأضطروا للتوقف في طيرة. وبعد ثلاثة أيام خرج الفدائيون، وتفرقوا وحدات صغيرة متحركة حاولت عبر عمليات حرب عصابات مواجهة الغزو

1 - كريم بقرادوني: **السلام المفقود عهد الياس سركيس 1976 – 1982**، مرجع سابق، ص 183 و184.

2 - قبلان قبلان: 6 شباط 1984 ذاكرة وحدث، قدم له دولة الرئيس نبيه بري، دار بلال للطباعة والنشر، بيروت 2010، ص 27.

3 - بيان السيد ياسر عرفات (رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الى الأمة العربية حول العدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان، السفير، بيروت في الثامن عشر من آذار (مارس) عام 1978.

الإسرائيلي. وحصل الأمر نفسه من ناحية العديسة وفي القطاع الغربي[1]. ويتحدث أنيس النقاش عن مشاركة الكتيبة الطلابية في حركة فتح في معارك مشهودة في مارون الراس إبان الإجتياح الإسرائيلي عام 1978، فقد سقط للإسرائيليين تسعة قتلى فيها. وفي معركة قاسية في قلعة الشقيف كبدت الكتيبة الطلابية العدو الإسرائيلي خسائر فادحة، خسر بنتيجتها ثلاثة ضباط إلى جانب مجموعة من الجنود. وكان الدرس الذي يجب التوقف عنده: أن المقاتل العقائدي ذا الثقافة العالية يؤدي نضالاً عسكرياً وسياسياً وأمنياً بمستوى أعلى من سواه[2].

توقف إطلاق النار بعد قبول ياسر عرفات به في أواخر آذار (مارس) 1978، وكان الأمين العام للأمم المتحدة يلحُّ في طلب «اتفاق الأفرقاء» الذين اشتركوا في مناقشات مجلس الأمن: الحكومة اللبنانية، الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية. لكن إسرائيل سارعت إلى وضع العراقيل بإعلان رغبتها في الاحتفاظ بسيطرتها على «الحزام الأمني»، وبعد مناقشات بين الجنرال بييلا سفيو PiiLa Svuo، منسق قوات حفظ السلام الدولية في الشرق الأوسط، وبين عازار وايزمان وزير الدفاع الإسرائيلي في مسألة انتشار القوة الدولية عبر تقسيم الجنوب إلى منطقتين: منطقة تسيطر عليها القوة الدولية، ومنطقة أخرى هي الشريط الحدودي[3].

تسبب الغزو الإسرائيلي للجنوب اللبناني بنزوح نحو 250 ألف لبناني جنوبي ونحو 65 ألف فلسطيني من مخيمات الرشيدية وبرج الشمالي والبص. فاقمت حالة النزوح هذه من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في صيدا وبيروت[4]، خاصة عندما قام المسلحون بمصادرة آلاف البيوت لإسكان اللاجئين، تركزت أكثر ما يكون في الضاحية الجنوبية لبيروت. أما الجنوب فقد تضرر 80 % من مدنه وقراه بنسب

1 - سمير قصير: **حرب لبنان من الشقاق الوطني إلى النزاع الإقليمي 1975 – 1982**، مرجع سابق، ص 305.

2 - صقر أبو فخر: **انيس النقاش اسرار خلف الأستار**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، طبعة ثانية، بيروت 2010، ص 96.

3 - مسعود الخوند: **موسوعة الحرب اللبنانية ذاكرة وطن وشعب**، مرجع سابق، ص 54.

4 - برقية الشيخ حسن خالد (مفتي الجمهورية اللبنانية) الى الملوك والرؤساء العرب حول الاجتياح الإسرائيلي، النهار، بيروت في التاسع عشر من آذار (مارس) عام 1978.

متفاوفة. زارت المفوضية العليا للأمم المتحدة مئة قرية جنوبية وخلصت إلى أن 2500 بيت تدمر كلياً، و 5200 بيت تدمر جزئياً[1]، أما البنى التحتية فأصيبت جميعها بأضرار بالغة. وشل النشاط الإقتصادي تماماً، خاصة وأن القوات الدولية فشلت في إعادة الهدوء والاستقرار، إلى مناطق انتشارها وبالتالي عدم تمكن اللاجئين من العودة إلى ديارهم.

عقد المجلس السياسي المركزي للأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان مؤتمراً صحافياً بتاريخ الواحد والعشرين من تموز (يوليو) 1978 لإعادة تقويم سياسة رئيس الجمهورية الياس سركيس، استناداً إلى الرسالة التي وجهها الرئيس سركيس إلى اللبنانيين مساء السبت 15 تموز (يوليو) 1978، باعتبارها أكثر الرسائل والوثائق الصادرة عنه تلخيصاً للنهج الذي اعتمده في سياسته العامة. بالإضافة إلى أنها تحدد البرنامج الرئاسي الذي يطرحه العهد للفترة الباقية من ولايته[2].

يقدم الرئيس، في رسالته تفسيره لأسباب استمرار الأزمة اللبنانية واحتدامها، موجزاً على النحو التالي: «...لقد انعكست الصراعات في المنطقة والمفارقات العربية على الساحة اللبنانية وحالت دون متابعة تنفيذ مقررات مؤتمري الرياض والقاهرة.... وحاولنا مرة أخرى شق الطريق استناداً لخطة عمل وضعت في شتورة واستهدفت حمل منظمة التحرير الفلسطينية على تنفيذها طوعياً وهنا أيضاً لم يحقق هذا المسعى أهدافنا... وعاد الجو فتلبد وكان العدوان الإسرائيلي على الجنوب وتتابعت الاصطدامات و ازدادت حجماً وخطورة.» [3].

ومما جاء في البيان الذي تلاه الأمين العام التنفيذي للمجلس السياسي للأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية، محسن ابراهيم: «أقل ما يقال في هذه الرواية الرئاسية لتاريخ الفترة التي أعقبت صدور مقررات مؤتمري الرياض والقاهرة، أنها غير أمينة وغير دقيقة. وفي وجهها تبرز في الواقع جملة حقائق دافعة نستعيدها هنا بإيجاز:

1- إن الحديث عن الصراعات في المنطقة وعن المفارقات العربية لا يمكن أن يطمس تنفيذ مقررات مؤتمري الرياض والقاهرة وسدِ الأفق من أمام الحل

1 ـ مسعود الخوند: المرجع نفسه، ص 55.

2 ـ **وثائق الحركة الوطنية اللبنانية 1975 – 1981**، مصدر سابق، ص 79.

3 ـ كريم بقرادوني: **السلام المفقود عهد الياس سركيس 1979 – 1982**، مرجع سابق، ص 201.

العربي للأزمة اللبنانية[1].

-لقد فجرت "الجبهة اللبنانية" معركة الجنوب بدعم من إسرائيل، بينما لم يكن حبر قرارات مؤتمري الرياض والقاهرة قد جف بعد،... فاتحة أخطر الصفحات في تاريخ الحرب اللبنانية على الإطلاق.

-ورفعت "الجبهة اللبنانية" شعار تصفية الوجود الفلسطيني وصولاً إلى المطالبة بترحيل الفلسطينيين من لبنان، معطلةً بذلك قرار تطبيق اتفاقية القاهرة داعية إلى إلغائها من أساسها.

-وأدارت "الجبهة اللبنانية" ظهرها لكل دعوات الوفاق فنسفت بذلك كل مسعى يرمي إلى وضع حل سياسي للأزمة اللبنانية.

2- وعلى الرغم من ذلك مضت الحركة الوطنية في الالتزام بنهج الاستجابة للجهود المبذولة.... وتقدمت باقتراحات تشكل أساساً جدياً لإنهاء حال القتال في الجنوب إنهاءً شاملاً بينما كانت المقاومة الفلسطينية تعلن استعدادها لتطبيق اتفاقية القاهرة تطبيقاً كاملاً[2]. وبناء لهذه المقترحات جرت مفاوضات مطولة بين الحركة الوطنية وقيادة قوات الردع العربية من ناحية بينما كانت الاتصالات مستمرة بين المقاومة والسلطة من ناحية ثانية وذلك خلال شهر تشرين الأول (أكتوبر) 1977، وانتهت المفاوضات بوضع ترتيب إجرائي محدد تحول إلى مذكرة خدمة صادرة عن قيادة قوات الردع العربية أتت تحدد كل تفاصيل التنفيذ. ومجدداً رفضت «الجبهة اللبنانية» أي التزام بهذا الترتيب الإجرائي ولو على نحو ضمني. وحين ألحت عليها السلطة بطلب الالتزام أعلنت أنها ليست طرفاً في الصراع الدائر في الجنوب. وسرعان ما اتضح انها كانت بذلك تفسح في المجال أمام إسرائيل كي تبرز على المسرح مباشرة وتمارس الابتزاز بنفسها لا بالواسطة هذه المرة....

3- قامت إسرائيل بعدوانها على الجنوب في محاولة لتحقيق الأهداف عينها التي كانت تتوخى تحقيقها سلماً حين وقفت في وجه الحل الأمني لقضية الجنوب

1 ـ **وثائق الحركة الوطنية اللبنانية 1975 – 1981**، مصدر السابق، ص 80.

2 ـ **وثائق الحركة الوطنية اللبنانية 1975 – 1981**، المصدر نفسه، ص 80.

وعطلت متحالفة مع "الجبهة اللبنانية"، المرحلة الثالثة من خطة شتورا[1].

4- إن "الاصطدامات التي تتابعت وازدادت حجماً وخطورة بعد العدوان الإسرائيلي، والتي تشير إليها رسالة رئيس الجمهورية، لم تكن أحداثاً عارضة مجهولة المصدر غامضة الأهداف. لقد فجرتها أطراف من "الجبهة اللبنانية" بهدف تحقيق ما عجز العدوان الإسرائيلي عن تحقيقه على صعيد الوضع الداخلي. وتمت هذه الاصطدامات أولاً مع قوات الردع العربية تحت شعار "الأمن الذاتي" لمناطق السيطرة المسيحية، ثم مع أطراف أخرى في هذه المناطق تحت شعار تنظيفها من كل معارضة وفرض الهيمنة الكتائبية – الشمعونية عليها .... بلغت ذروتها في الهجوم الكتائبي على إهدن وقتل النائب طوني فرنجية وعشرات المواطنين.... [2]».

وخلص محسن ابراهيم الى تحميل الرئيس سركيس مسؤولية التعمية على الأسباب الجوهرية الكامنة وراء تفاقم الصراع الداخلي، وانحيازه الفعلي لوجهة نظر "الجبهة اللبنانية" وموقعها من الصراع الدائر ورؤياها له.

أما الرئيس الحص وبحكم معايشته للرئيس سركيس في تلك المرحلة الصعبة فيقول: "تعرض الرئيس سركيس للإرهاب المباشر في موقفه في ما وجه إليه من تهديدات، أحياناً سافرة وأحياناً مبطنة، من قبل بعض أطراف الجبهة اللبنانية، وكذلك في ما تعرض إليه القصر الجمهوري من قصف ورمايات ، خصوصاً خلال فترة المعارك التي دارت في المناطق الشرقية من العاصمة مع القوات العربية السورية في صيف 1978... وقد لعبت جهات معينة داخل الجيش دوراً بارزاً في إرهاب الرئيس معنوياً إذ وضعته منذ البداية في الجو... يتصور فيه أنه معرض لأفدح المخاطر في أية لحظة"[3].

ويتوقف الرئيس الحص عند عبارة وردت في كتاب كريم بقرادوني «السلام المفقود» حيث قال الرئيس سركيس: «لا أستطيع أن أحكم ضد السوريين أو ضد المسيحيين. حكمي يقوم على التفاهم بين سوريا والجبهة اللبنانية، وعلى الأخص التفاهم

1- **وثائق الحركة الوطنية اللبنانية 1975 – 1981**، مصدر السابق، ص 81.

2- **وثائق الحركة الوطنية اللبنانية 1975 – 1981**، المصدر نفسه، ص 80.

3- سليم الحص: **نحن.. والطائفية**، مصدر سابق، ص 45 و46.

بين سوريا وحزب الكتائب اللبنانية». ويعلق الرئيس الحص: «أنني أفهم أن لا يستطيع الرئيس الياس سركيس أن يحكم ضد أية فئة من الفئات اللبنانية وليس ضد المسيحيين فقط بالتخصيص. ولكنني لا أفهم أن يقوم حكمه على التفاهم بين سوريا وحزب الكتائب اللبنانية حصراً»[1].

ويؤكد الرئيس الحص أن «الطائفية هي آفة المجتمع في لبنان، وآفة نظامه. وهي اللغم المزروع دوماً في طريق مستقبله». «فالحياة السياسية في لبنان حافلة بالتجمعات والتكتلات والحركات الطائفية. واللبنانيون يمارسون الطائفية حتى في حديث التبرّؤ منها أو محاربتها. وهذا يذكرني بقول أحد الشعراء مخاطباً محبوبته: «أقسمت الا أذكر اسمك مرة أخرى..... فإذا بي أقسم باسمك»[2].

أما بالنسبة لنيات إسرائيل الحقيقية من «عملية الليطاني»، فقد أبدى الرئيس الياس سركيس إقتناعه، بأن إسرائيل تسعى إلى توطين الفلسطينيين في لبنان، ولا سيما في الجنوب حيث تترك لهم «المدى الحيوي» الضروري لوجودهم. وأكد أن إسرائيل كانت قادرة على إبادة منظمة التحرير الفلسطينية كلياً في أثناء الاجتياح الذي قامت به عام 1978. لكنها لم تفعل قصداً، فأبقت للفدائيين ممرات مكنتهم من الانسحاب. ويخلص الرئيس سركيس للقول: إن إسرائيل قدمت لياسر عرفات نصراً معنوياً أتاح له تحسين أوضاعه والمحافظة على ماء وجهه وفي نفس السياق روى سامي الخطيب أن عبد الحليم خدام قال له: :إنسوا جنوب لبنان مؤقتاً، اعتبروه محتلاً، وانقذوا الباقي، كما فعلنا نحن بشأن الجولان»[3].

رابعاً: المواجهات بين سوريا و"الجبهة اللبنانية" عام 1978، وتبدل التحالفات السياسية في لبنان

تمكن الأخوان الأمين وبشير الجميّل، من الامساك بالحبل من طرفيه، ففي حين كان بشير على علاقة طيبة مع الموساد، كان امين يوطد علاقاته مع السوريين ويحمل

1- سليم الحص: **نحن.. والطائفية**، مصدر سابق، ص 46 و47.

2- سليم الحص: المصدر نفسه، ص 53 و 59.

3- كريم بقرادوني: **السلام المفقود عهد الياس سركيس 1976 – 1982**، مصدر سابق، ص 189.

إسرائيل مسؤولية الحرب الأهلية في لبنان.

لكن بشيراً استطاع أن يعيد تسليح وتنظيم قيادات ميليشيا الكتائب مدعوماً من إسرائيل. وكان لوقوف شمعون إلى جانبه أواخر عام 1977، وتوافقهما في النظرة إلى العلاقة مع السوريين، وحتمية الصدام معهم، الأثر القوي في ترجيح كفة الميزان لصالحه.

وكانت العلاقات قد بدأت تتوتر بين «الجبهة اللبنانية» ودمشق عندما بدأ الرئيس فرنجية يمهد لاستقلاله عن الجبهة وانفصاله عنها. وتفاقم هذا الخلاف بعد أن التقى الشيخ بيار الجميل مع ياسر عرفات في السفارة الكويتية بدعوة من السفير الكويتي عبد الحميد البعيجان، وكان قد حضر الاجتماع بشير جميل وجوزيف أبوخليل. وكان الشيخ بيار قد اشترط أن يتم اللقاء من دون إعلان أو إعلام. لكن الخبر بلغ الرئيس فرنجية الذي غضب كثيراً و اعتبر أن الأمر خطيئة ومخالفة لقرارات الجبهة وسياستها العامة. وبعد أيام طلب أن تنعقد «الجبهة» في خلوة مطولة لمناقشة الأوضاع الطارئة على أن يكون ذلك في زغرتا في كانون الثاني (يناير) 1978. وعندما بدأت أعمال الخلوة، طلب الرئيس فرنجية الكلام ليطرح موضوع وجود الأحزاب في الشمال وأيضاً مسألة الجباية المالية التي تقوم بها الجبهة في الشمال. وأبدى تذمره من توسع حزب الكتائب في الشمال اللبناني وخصوصاً في دائرة زغرتا الزاوية وقال: «فلماذا الكتائب في الشمال..... أو بكلام آخر لماذا هذه المنافسة؟»[1]. كان الشيخ بيار حريصاً على تفادي الصدام حفاظاً على وحدة الصف، لكن كان من الواضح أن الرئيس فرنجية يفتش عن الخلاف ويسعى اليه ويستعجل تأكيده وإعلانه. وتطورت الاعتداءات على الكتائبيين في الشمال حتى بلغت درجة القتل والاغتيال وصولاً إلى مقتل جود البايع وهو من الكتائبيين القدماء وقيادي بارز. وبدأ ضبط النفس يأخذ معنى الانهزام والتراجع، وهو أمر لم يكن مقبولاً بالنسبة للقاعدة الحزبية للكتائب[2]. وكان الهجوم على إهدن بقيادة سمير جعجع الذي برز كقائد عسكري، فيما برز بشير الجميل كقائد سياسي

---

1 - جوزيف ابوخليل (سيرة ذاتية): **قصة الموارنة في الحرب**، مصدر سابق، ص 77 و78.

2 - جوزيف ابوخليل (سيرة ذاتية) المصدر نفسه، ص 81.

- **اغتيال طوني فرنجية وتداعياته في الثالث عشر من حزيران (يونيو) عام 1978**

فكر بشير بمد سلطة الكتائب نحو الشمال، وفي محاولة للقضاء على نفوذ آل فرنجية الذين يعارضون بشدة سياسته المعادية للسوريين. ومع نهاية شهر أيار (مايو) عام 1978، وبعد انسحاب الرئيس السابق سليمان فرنجية من الجبهة اللبنانية، اندلعت أعمال العنف بين ميليشيات طوني فرنجية وحزب الكتائب[1]، وعند إقدام أنصار فرنجية على قتل المسؤول الكتائبي في الشمال وهو جود البايع، قام المئات من الكتائبيين بمحاصرة قصر طوني فرنجية، ثم قتلوه مع زوجته وابنته وكل من كان في المنزل في الثالث عشر من حزيران (يونيو) 1978 [2]. ودفع مقتل الحليف المسيحي للسوريين، لتفجير الوضع بحيث لم يعد من الممكن السيطرة عليه[3]، وطاردت المروحيات السورية الميليشيا الكتائبية حتى بيروت، ورد بشير وشمعون بضرب الجيش السوري المتواجد في المناطق المسيحية، فوجه الرئيس السوري إنذاراً للموارنة بإلقاء السلاح. استنجد بشير بمناحيم بيغن وطالبه بالوفاء بوعوده السابقة بإنقاذ شعبه من الإبادة. إلا أن إهتمام بيغن كان منصباً على مفاوضاته المقبلة مع الرئيس المصري أنور السادات، لذلك، بدلا من أن يستجيب لنداء بشير، أخذ يهدئ روعه[4].

وكانت استخبارات الجيش الإسرائيلي، قد رأت أن رجال بشير الجميل هم الذين استفزوا السوريين، وحذرت بيغن من أية استفزازات لاحقة تهدف إلى توريط إسرائيل في حرب مع سوريا.

لكن بيغن وايزمان وعدد من كبار الضباط الإسرائيليين أصدروا بياناً حذروا فيه من أن إسرائيل لن تقف مكتوفة اليدين، وهي تراقب المجازر التي ترتكب بحق

---

1 - بيان المؤتمر الدائم لرؤساء الرهبانيات اللبنانية حول أحداث الشمال، الأنوار بيروت في التاسع من حزيران (يونيو) عام 1978.

2 - فواز طرابلسي: **تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف**، مرجع سابق ص 366.

3 - الشيخ بيار الجميل (رئيس حزب الكتائب اللبنانية) اثر مقتل النائب اللبناني طوني فرنجية، العمل، بيروت في الرابع عشر من حزيران (يونيو) عام 1978.

4 - زئيف شيف وآخرون: **لبنان آخر وأطول حروب إسرائيل**، ترجمة علي حداد، دار المروج شركة المطبوعات الشرقية، بيروت، 1985، ص 28 و 29.

شعب مجاور [1].

اعتبرت دمشق أن عملية إهدن كانت موجهة ضدها، فجاءت ردود فعلها قاسية جداً وتوغلت القوات السورية في عمق مناطق الشمال. أما الرئيس سليمان فرنجية فقد أنذر الكتائبيين بوجوب إعلان انسحابهم من الحزب أو الخروج من المنطقة وتعهد في السابع عشر من حزيران (يونيو) بتنظيف الشمال منهم[2]، وبدأت عمليات الثأر التي أودت بحياة العشرات وخاصة أبناء بشري الذين تركوا المنطقة، وشكلوا بعد سنوات قليلة العمود الفقري للقوات اللبنانية. وتوقف النفوذ السياسي لحزب الكتائب عند حدود قضاء جبيل، وتحديداً عند جسر المدفون.

وفي تصريح لصحافية أميركية، أصبحت صديقة شخصية لبشير الجميل تقول أنه أسرّ لها أنه كان قد حصل على ضوء أخضر من الإسرائيليين لتنفيذ عملية إهدن[3]. وذكرت صحيفة «هاآرتس» الإسرائيلية (عدد 6 حزيران (يونيو) 1985) أن «الموساد» شاركت في عملية اغتيال طوني فرنجية[4].

ويلخص كريم بقرادوني سيئات حادثة إهدن في: «نظرية الشمال» التي تقول إن «الاحتياطي» المسيحي هو في الشمال، والجبل لا يستطيع الاستمرار من دون الشمال، وعندما يكون الشمال معزولاً عن الجبل يسقط الجبل حتى بيروت. ويقول بقرادوني: «هذه ثوابت تاريخية واستراتيجية، حتى عندما وصلنا إلى قمة قوتنا في 1982 كانت نقطة ضعفنا هي الشمال، نتج عن حادثة إهدن خروج القوى المتحركة الشابة والشرسة المسيحية من الشمال.... فالتراخي بعد إهدن سمح للسوري أن ينشب مخالبه من دون أية مقاومة...» [5].

ويقول سمير جعجع: «صحيح أنني بدوت كرجل عسكري، واقترن اسمي

---

1 - زئيف شيف وآخرون: **لبنان آخر وأطول حروب إسرائيل**، المرجع السابق: ص 2.

2 - سليمان فرنجية (الرئيس اللبناني السابق) في حديث حول الوجود الكتائبي في منطقة زغرتا – الزاوية، الأنوار، بيروت 18/6/1978.

3 - Boubara Newman, **The Covenant, Love and Death in Beirut**, New York, Crown Publishers,1989 , pp. 140 – 141.

4 - مسعود خوند: **موسوعة الحرب اللبنانية ذاكرة وطن وشعب**، مرجع سابق، ص 68.

5 - مسعود خوند: المرجع نفسه، ص 69.

بأحداث عسكرية، لكن كميل شمعون كان رجلاً عسكرياً، وبيار الجميل أيضاً، وسليمان فرنجية، وأكثر من ذلك، ثمة مؤسسات دينية ارتبط اسمها خلال الأحداث بأعمال عسكرية وعنيفة، وحتى أسماء شخصيات فكرية وأدبية ارتبطت بمثل هذه الأحداث»[1].

وأضاف جعجع: «....ولنأخذ «أحداث إهدن» 1978، والتي كان اسمي أول الأسماء التي ظهرت بعدها في هذه الأحداث. كما هناك عدد غير قليل من العسكريين والسياسيين المعنيين بها، بعضهم أعلى مني رتبة وموقعاً، وآخرون مثلي، وقسم أدنى مني. لكن لماذا لم يبق إلا اسمي من تلك الأحداث؟ السبب بسيط جداً؛ فكل المعنيين بالعملية جربوا بعدها، بشكل أو بآخر، أن يبرروا حالهم، وأن يظهروا أنفسهم في صورة الأبرياء، وأن يغسلوا أيديهم. فيما كثيرون منهم كانوا سبب القرار»[2].

والجدير بالذكر، أن الموارنة في الأول من حزيران (يونيو) عام 1976، وعلى الرغم من تهليلهم وترحيبهم بالسوريين، في ذلك الوقت، استمروا في تنمية علاقاتهم مع إسرائيل. ووجهوا دعوة لعدد من الضباط الإسرائيليين بقيادة بن أليعازر لزيارة بيروت، وفي بكفيا، حيث استقبلهم بشير الجميل عاد بن أليعازر إلى نغمته القديمة «ضرورة توحيد القيادة والتعاون مع مسيحيي الشمال، الذين أسسوا ميليشيا «المردة» بقيادة فرنجية. وجاء رد بشير سريعاً وقاطعاً «لا»، وحين أصر الإسرائيليون على ضرورة التعاون مع المردة، انسحب بشير من الاجتماع تاركا للموجودين اتخاذ القرار.

وفي مساء اليوم الثاني، أقام داني شمعون حفل كوكتيل في فيلته على الشاطئ، وكان طوني فرنجية بين المدعويين، وعبثاً حاول الإفلات من يد بن أليعازر الذي حشره أخيراً وناقش معه أهمية تعاونه مع الكتائب والشمعونيين، لمحاربة التحالف اليساري. لكن طوني فرنجية أوضح له أنه : «لم ولن يفكر يوما بهذا الأمر»[3] فآل فرنجية وأنصارهم

---

1 - غسان شربل: **أين كنت في الحرب؟ اعترافات جنرالات الصراعات اللبنانية**، رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الثالثة، بيروت 2011، ص 130، (إيلي حبيقة – سمير جعجع – وليد جنبلاط – ميشال عون).

2 - غسان شربل: المرجع نفسه، ص 131.

3 - زئيف شيف – اهود يعاري – يعقوب تيمرمان: **لبنان آخر وأطول حروب إسرائيل**: مرجع سابق، ص 23 و24.

وضعوا ثقتهم بالسوريين، وهم غير مستعدين للعب غير هذه الورقة[1].

- **حرب المائة يوم**

انفجرت المواجهات بين القوات السورية وقوات الجبهة اللبنانية في الأول من تموز (يوليو) 1978، إثر إضراب دعت اليه الجبهة اللبنانية احتجاجاً على قتل اثنين وثلاثين شخصاً من انصارهم في البقاع. وانتشرت عناصر من الميليشيات بأسلحتها في شوارع بيروت الشرقية، وارتفعت حدة التوتر، لدى انتشار نبأ اعتقال بشير الجميل من قبل السوريين في ساحة ساسين في قلب الأشرفية وعلى الرغم من الإسراع في إطلاقه، إلاّ أن الأمور لم تهدأ إطلاق رشقات الأسلحة الأوتوماتيكية لعناصر الميليشيات التي تمت تعبئتها، وبدأت المدفعية السورية تقصف ضاحية عين الرمانة وامتد القصف إلى الأشرفية وفرن الشباك، واستمرت المعارك حتى السادس من تموز (يوليو) رغم إعلان وسائل الإعلام أن الرئيس الأسد قد أصدر امراً بوقف النار[2].

إن ما زاد من تصلب قوات الجبهة اللبنانية، هو مواقف القادة الإسرائيليين، الذين وعدوهم بالتدخل لمنع هزيمتهم أمام قوات الجيش السوري. وقامت الطائرات الإسرائيلية بخرق جدار الصوت في سماء بيروت في السادس من تموز (يوليو)، لإعطاء التهديدات السابقة نوعاً من المصداقية.

- **الصراع السياسي بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة**

صباح السادس من تموز، استدعى رئيس الجمهورية الياس سركيس كبار المسؤولين في الدولة، وفي مقدمهم رئيس الحكومة سليم الحص، وقام الوزير فؤاد بطرس بإثارة موضوع استقالة الرئيس سركيس، لأنه لم يعد يتحمل المزيد من التفرج على الأحداث وهي تتطور من سيّيء إلى أسوأ، وفي نفس السياق قال الرئيس سركيس:

1 - طوني فرنجية (النائب) في حديث ل «وكالة الأنباء الصحفية» قبل مصرعه، النهار، بيروت 15 /6/ 1978.

2 - سمير قصير: **حرب لبنان من الشقاق الوطني إلى النزاع الاقليمي**، مرجع سابق، ص 344. أيضاً: بلاغ قيادة «قوات الردع العربية» حول عملية تجميع قواتها في الأشرفية، النهار، بيروت في الحادي عشر من آب (أغسطس) عام 1978.

«لا بد من استقالة الحكومة لكي يتمكن من تأليف حكومة انتقالية برئاسة ماروني جرياً على العرف الذي بدأه بشارة الخوري عند استقالته عام 1952»[1]. وطرح اسم النائبين السابقين جان عزيز وعبد العزيز شهاب والشيخ ميشال الخوري لتولي رئاسة الحكومة.

فوجيء الرئيس الحص بهذا الطرح، وأوضح للرئيس سركيس أنه غير مستعد للاستقالة: ولأن الدستور لا يقضي بذلك، فكل ما ينص عليه الدستور هو أن الحكومة في مجموعها تحل محل رئيس الجمهورية في المسؤوليات والصلاحيات إذا ما شغر المنصب. واعتبر إصرار الرئيس سركيس على استقالة الحكومة هو نوع من الإساءة له. وكان الرئيس الحص قد تشاور مع الرئيس كامل الأسعد والرئيس صائب سلام في هذا الموقف فدعما رأيه بالمطلق، ويقول الرئيس الحص: «قد يكون هناك أسباب عديدة لعدول الرئيس عن استقالته بعد ذلك. ولا أستبعد أن يكون رفضي الاستقالة كان أحدها ولو بقدر محدود»[2]. ويضيف الرئيس الحص: «ولقد ذهلت عندما اكتشفت فيما بعد، أن الرئيس سركيس لم يكن يفكر في تعيين جان عزيز أو من هو في منزلته وإنما كان يعتزم تعيين الشيخ بيار الجميل رئيس حزب الكتائب اللبنانية»[3].

زار السفير الأميركي باركر، القصر الجمهوري أربع مرات خلال الفترة التي كان فيها الرئيس عازماً على الاستقالة، ناقلاً إليه موقف بلاده على الشكل التالي: «مطلوب منك شيء واحد أن تبقى في منصبك، ابق وراء مكتبك، ونحن نتكفل بإيجاد الحل. إننا مستعدون أن نعمل كل ما تطلب، وأن نساندك بلا تحفظ أن وجودك ضمانة للجميع، وذهابك يعني دخول لبنان في المجهول واقتراب الشرق الأوسط من شفير الحرب»[4].

جدد الرئيس سركيس مطالبة الرئيس الحص بالاستقالة في الثامن من تموز (يوليو)، فاعتذر الرئيس الحص مجدداً. ويقول فؤاد بطرس: «ولم يكن بإمكان الرئيس سركيس، المتهم دائماً من «الجبهة اللبنانية» بالتراخي في الدفاع عن حقوق المسيحيين،

1 - فؤاد بطرس (**المذكرات**): مصدر سابق، ص 311.

2 - سليم الحص: **نحن والطائفية**، مصدر سابق، ص 311.

3 - سليم الحص: مصدر نفسه، ص 42. أيضاً كريم بقرادوني: **السلام المفقود عهد الياس سركيس 1976 – 1982**، مصدر سابق، ص 198.

4 - فؤاد بطرس (مذكرات): مصدر سابق، ص 312.

تركُ حكومة برئاسة الرئيس الحص تتولى إدارة شؤون البلاد لفترة انتقالية لا يمكن التكهن بمدتها»[1].

وفي زيارة لوزير الخارجية الكويتي للرئيس اللبناني الياس سركيس في التاسع من تموز (يوليو)، قال له: «إننا لا نقبل بهزيمة جيش الجولان في الأشرفية، وليس في وسع الجيش السوري الا أن يرد على الذين يعتدون عليه. لقد اصطدم بالفلسطينيين عندما ارتكبوا تجاوزات عام 1976، وهو يواجه الآن المسيحيين المتحاملين على الشرعية والمتعاملين مع إسرائيل»[2].

في الثامن والعشرين من آب (أغسطس) توجه فؤاد بطرس إلى اللاذقية، واجتمع مع الرئيس الأسد والوزير خدام مدة ثلاث ساعات ونصف للتباحث في الوضع الأمني والتغيير الحكومي، مع الأحزاب اليمينية ومع «الحركة الوطنية» و«المرابطون». ويعتبر بطرس هذا الإجتماع مفصلياً لجهة تبديل دمشق موقفها من الأفرقاء في لبنان[3]. وبرز ذلك لدى البحث في تشكيل الحكومة الجديدة. إذ بدا إصرار الرئيس الأسد على تمثيل الحركة الوطنية و«المرابطون» فيها، وكان على وشك استقبال ابراهيم قليلات في دمشق، ولفت انتباه بطرس، أن القيادة السورية تبدو للمرة الأولى راضية عن رئيس الحكومة سليم الحص، وأنها تنسق معه في شتى المواضيع[4].

أثار الرئيس الأسد مسألة الإزدواجية في الخطاب الكتائبي بين بيار الجميل وابنه أمين من جهة، وبين الابن الأصغر بشير، وتساءل إذا كانت الازدواجية تعكس خلافاً في وجهات النظر، أم توزيعاً للأدوار بين أفراد العائلة الواحدة. وفيما أبدى الرئيس الأسد وخدام ميلاً إلى داني شمعون، فإنهما كانا ناقمين كثيراً على حزب الكتائب والأحرار. وشددا على أن سوريا لن تسكت عن تحالفهما مع إسرائيل[5].

---

1 - فؤاد بطرس (مذكرات): مصدر سابق، ص 313.

2 - فؤاد بطرس (مذكرات): المصدر نفسه، ص 313.

3 - حوار صحافي للرئيس السوري حافظ الأسد أثناء زيارة السيد فؤاد بطرس وزير الخارجية والدفاع اللبناني لسوريا اللاذقية في الثامن والعشرين من آب (أغسطس) عام 1978. النهار، بيروت في التاسع والعشرين من آب (أغسطس) عام 1978.

4 - فؤاد بطرس (مذكرات): مصدر سابق، ص 327.

5 - فؤاد بطرس (مذكرات): المصدر نفسه، ص 327.

كان الموقف من سوريا هو السبب الأساسي في خلافات السياسيين اللبنانيين. ثلاثة منهم اتفقوا، رغم التباين بينهم، وهم سليمان فرنجية ورشيد كرامي ووليد جنبلاط، على الاجتماع في إهدن، وإعلان تأييدهم لقوات الردع العربية[1]. شكلت هذه المرحلة من المواجهات الصورة الأوضح لمسارات الساحة اللبنانية، وتناقضها: فحتى يتاح للجيش اللبناني الحلول محل قوة الردع العربية، كانت سوريا، ومعها الفريق الإسلامي و أحزاب الحركة الوطنية، تطالب بأن يثبت هذا الجيش إمكاناته في الجنوب، أي ضد إسرائيل وحلفائها المحليين، والوضع الملتبس للضابطين حداد وشدياق. وكانت مآخذ سوريا على الجبهة اللبنانية، وعلى الرئيس الياس سركيس، تساهلهم مع الميلشيات الحدودية، في إشارة إلى أن سعد حداد لا زال يتقاضى راتبه من الدولة اللبنانية، بالرغم من تعامله مع العدو[2].

وعمدت سوريا إلى إطلاق سراح الملازم أول أحمد الخطيب، قائد جيش لبنان العربي، الذي كان معتقلاً في السجون السورية، وسمحت بعودة عناصر جيشه للانتشار في شوارع بيروت الغربية، في إشارة إلى أن سوريا تتحفظ على «الجيش اللبناني»، ولا تعتبره محايداً في النزاعات. وقد تأكد هذا الموقف السوري بعد أسابيع قليلة، أي في التاسع والعشرين من كانون الأول (ديسمبر) 1978، عندما رفضت دمشق «الخطة الأمنية» التي قدمها اللواء سامي الخطيب، قائد قوات الردع العربية. كما رفضت جميع «الخطط الأمنية» التي طرحها الرئيس سركيس في الأشهر التالية، والتي كانت تقضي بأن تحل وحدات من الجيش اللبناني محل القوات السورية[3].

ومع انطلاق محادثات السلام الإسرائيلية – المصرية في كامب دافيد في بداية أيلول (سبتمبر) 1978، والتي انتهت بتوقيع معاهدة في الثامن عشر منه، عادت قوات الجبهة اللبنانية للتحرش بالقوات السورية. وفي الثالث والعشرين من أيلول (سبتمبر)

---

1 - بيان خلوة اهدن بين السيد سليمان فرنجية (الرئيس اللبناني السابق) والسيد رشيد كرامي (رئيس وزراء لبنان الأسبق) والسيد وليد جنبلاط (رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي)، النهار، بيروت في الأول من أيلول (سبتمبر) عام 1978.

2 - سمير قصير: مرجع سابق، ص 343.

3 - مسعود الخوند: مصدر سابق، ص 85.

اندلعت جولة جديدة من الاشتباكات، بصورة أعنف من السابق[1]. واستمرت هذه المعارك حتى السادس من تشرين الأول (أكتوبر)، تاريخ انعقاد قمة ثانية بين الرئيسين حافظ الأسد والياس سركيس[2]. وكان الرئيس الأسد، قد عقد مؤتمراً صحافياً في برلين في الرابع من تشرين الأول (أكتوبر) 1978، ورداً على السؤال: كيف تقيّمون الوضع في لبنان؟ أجاب: «في ما يتعلق بالوضع في لبنان نحن لسنا طرفاً في ما يحدث هناك، نحن نضع قواتنا في تصرف الحكومة اللبنانية لتثبيت الأمن. ملاحظتنا في هذا الصدد أن الحكومة اللبنانية لا تستخدم هذه القوات في شكل مجدٍ»[3].

وفي نفس اليوم كانت صحيفة «الثورة» السورية قد أوردت مقالاً تحت عنوان «لا عودة لهيبة السلطة إلا بحل الميليشيات وتجريدها من أسلحتها». ومما جاء فيه: إن التوافق ما بين تفجير الوضع في لبنان وإعلان «كارتر» مشروعه، الذي يظهر بوضوح انعقاد الاتفاقات السرية والعلنية التي انتهت إليها قمة كامب دافيد ضد الصمود العربي، وضد شعب لبنان ووحدته وسلطته الشرعية، وتكون عملية الربط المُحكمة، ما بين البدء بتنفيذ اتفاقات معسكر كامب دافيد، وتصعيد الميليشيات الكتائبية – الشمعونية للموقف في لبنان، وسط سيل من التهديدات والإنذارات التي يوجهها قادة الجبهة اللبنانية ضد الحكومة اللبنانية ومؤسساتها الشرعية، وضد الرئيس اللبناني الياس سركيس[4].

في أواخر تموز (يوليو) 1978، كان سفير لبنان لدى باريس نجيب صدقة قد نقل عن وزير الخارجية الفرنسية لوي دو غيرنغو قوله إن «فرنسا لا تساند إلّا الدولة اللبنانية وليس الميليشيات التي عليها واجب مساندة الرئيس الياس سركيس. وإذا قررت

1 - وليد جنبلاط (رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي) في حديث لصحيفة «الثورة « حول الأزمة اللبنانية وانعكاساتها لبنانياً وعربياً ودولياً، دمشق في التاسع من آب (أغسطس) عام 1978.

2 - عارف العبد: مصدر سابق، ص 136.

3 - مؤتمر صحافي للرئيس الأسد في برلين، في ختام زيارته لألمانيا الشرقية في الرابع من تشرين الأول (أكتوبر) عام 1978، عن عماد يونس: **سلسلة الوثائق الأساسية للأزمة اللبنانية 1973** الجزء الثاني، بيروت 1985، ص 75.

4 - صحيفة «الثورة» السورية، الصادرة في دمشق في الرابع من تشرين الأول (أكتوبر) عام 1978.

سوريا سحق هذه الميليشيات فلن يأتي أحد لنجدتها. ونحن نعلم أنها هي التي تتحرش بقوات الردع العربية»[5].

وكان الوزير فؤاد بطرس قد تلقى معلومات تؤكد قيام الميلشيات المسيحية بإطلاق النار على السوريين في أكثر من موقع من المنطقة الشرقية[6]. وكان الهدف من هذه التحرشات المرفقة بدعوات إلى انسحاب الجيش السوري من لبنان قبل الانتهاء من إعادة بناء الجيش اللبناني، مشروعاً انتحارياً لتقسيم لبنان[7].

- **مؤتمر وزراء الخارجية العرب في بيت الدين**

عقد مؤتمر لوزراء الخارجية العرب في بيت الدين بين الخامس عشر والسابع عشر من تشرين الأول (أكتوبر) 1978، افتتحه الرئيس سركيس، وقد انتهى إلى قرار بانسحاب الوحدات السورية من الأشرفية، ونشر قوات سعودية وسودانية مكانها. كما طالب المؤتمر، الجبهة اللبنانية الإعلان، عن قطع علاقاتها بإسرائيل[8]، وهذا ما حدث بالفعل، ولكن ظاهرياً فقط، لأن الإعلان من قبل الجبهة اللبنانية كان قد تم بعد تنسيق مع إسرائيل، وطمأنتها إلى أن البيان لا يعني قطع العلاقات. فيما وقعت القطيعة الكاملة بين الجبهة اللبنانية وسوريا، وبعد هذه المعارك التي استمرت مائة يوم[9].

5 - فؤاد بطرس (مذكرات): مصدر سابق، ص 317 و318.

6 - عبدالله سعادة (رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي) في حديث لصحيفة «البعث» السورية حول المارونية السياسية، صباح الخير، بيروت في التاسع عشر من آب (أغسطس) عام 1978.

7 - فؤاد بطرس (مذكرات): مصدر سابق، ص 317 و318.

8 - البيان الختامي لمؤتمر وزراء خارجية الدول العربية المنعقد في بيت الدين في السابع عشر من تشرين الأول (أكتوبر) عام 1978، النهار، بيروت في الثامن عشر من تشرين الأول (أكتوبر) عام 1978.

9 - كريم بقردوني: **السلام المفقود عهد الياس سركيس 1976 – 1982**، مصدر سابق، ص 229 – 232, أيضاً: جوزيف أبو خليل (سيرة ذاتية)، مصدر سابق، ص 92.

الفصـل الثالـث:

أثر السياسة الدولية والعربية على التيارات السياسية في لبنان

أولاً: سياسة الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة العربية، وموقف القوى السياسية اللبنانية منها

تمكنت الولايات المتحدة الأميركية بعد حرب السويس عام 1956 من تحقيق هدفها الذي سعت إليه خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها – وهو أن تصبح القوة الوحيدة المعتمدة من الغرب كله لحماية مصالحه في منطقة الشرق الأوسط وحماية أمنه، ورضخت الإمبراطوريتان القديمتان بريطانيا وفرنسا لهذا الوضع مرغمتين إثر هزيمتهما في السويس، ولم تجدا مفراً من الإستسلام بالكامل للقيادة الأميركية، وبانتهاء دوريهما كان الطريق قد انفتح لفصل جديد من الصراع على الشرق الأوسط وفيه، بين الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد السوفييتي الذي كان يتقدم إلى المنطقة العربية باعتباره الصديق الأهم لحركة القومية العربية الصاعدة بقيادة جمال عبد الناصر[1].

وفي هذه الفترة كانت الولايات المتحدة لا تمتلك خبرة سابقة، استعمارية أو غيرها، في الشرق الأوسط، كانت لا تزال في طور إقامة اتصالات يمكن الوثوق بها. وبالتالي كان على الولايات المتحدة أن تتكل غالباً على دولة أخرى لتزويدها بالمعلومات الاستخباراتية، وكانت إسرائيل أبرز هذه الدول. ففي أواخر الخمسينيات استفادت الولايات المتحدة من علاقة تعاونية وثيقة بين أجهزة استخباراتها واستخبارات إسرائيل[2].

ولم تكن الخطط السياسية الأميركية التي أعدتها بجديدة، بل مثلت في الحقيقة امتداداً للخطط الإستراتيجية الإستعمارية القديمة، وقد لخصها الرئيس جمال عبد الناصر

1 - محمد حسنين هيكل: **سنوات الغليان حرب الثلاثين سنة**، الجزء الأول، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة 1988، ص 161 و158.

2 - كيرستين شولتزه: **ديبلوماسية إسرائيل السرية في لبنان 1948 – 1984**، مرجع سابق، ص 100.

بقوله: «لقد اختبرت السياسة الأميركية خبرة مباشرة خلال خمس سنوات كاملة، والنتيجة التي توصلت إليها هي أن السياسة الأميركية تجاه العرب تسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف:

1- تصفية الصراع العربي – الإسرائيلي على أساس الأمر الواقع.
2- فرض تنظيم عسكري يخدم المصالح الأميركية وحدها.
3- أن تتحول الدول العربية جميعها إلى منطقة نفوذ سياسي دولي للولايات المتحدة الأميركية»[1].

- **السياسة الأميركية تجاه المنطقة العربية ما بين حرب 1967 وحرب 1973:**

كانت حرب عام 1967 نقطة تحول بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة العربية، بحيث سعت إلى العمل على إيجاد تسوية سلمية بدلاً من مجرد المحافظة على الاستقرار والإبقاء على الوضع الراهن كما هو. وبدأت سلسلة من المحاولات لتسوية الصراع[2]، وشهدت الفترة ما بين عامي 1967 إلى 1973 أقصى درجات التأييد الأميركي لإسرائيل. وكان الرئيس نيكسون قد بدأ عهده بما بدا أنه أقل انحيازاً لإسرائيل، ثم انتهى به الأمر إلى أن قدم لها – خلال مدة رئاسته الأولى – مساعدات تفوق في حجمها ونوعها كل ما حصلت عليه في عهود الرؤساء الأربعة الذين سبقوه (ترومان، ايزنهاور، كيندي وجونسون)[3].

وكان الرئيس عبد الناصر قد قبل المبادرة الأميركية للتسوية والتي تحمل اسم «روجرز»[4] (وزير خارجية الولايات المتحدة) على الرغم من أن العلاقات الدبلوماسية

1 - محمد حسنين هيكل: المصدر نفسه، ص 266.

2 - **مذكرات كيسنجر في البيت الأبيض 1968 – 1973**، أربعة أجزاء، ترجمة خليل فريجات، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، الطبعة الخامسة، الجزء الرابع: السنوات العاصفة، دمشق 1999، ص 259.

3 - هالة أبو بكر سعودي: **السياسة الأميركية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1967 – 1973**، (سلسلة أطروحات الدكتوراه (4))، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت 1986، ص 31 و32.

4 - **مبادرة روجرز:** هي مبادرة قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في آب (أغسطس) 1970. اقترحت هذه المبادرة وقف الفدائيين الفلسطينيين المتمركزين في غور الأردن لعملياتهم المسلحة الموجهة ضد إسرائيل.

بينها وبين مصر، ومعظم البلدان العربية كانت لا تزال مقطوعة بسبب حرب 1967. لكن المبادرة أجهضت ليس فقط بسبب التعنت الإسرائيلي، بل بسبب إصرار كيسنجر (مستشار الرئيس نيكسون للأمن القومي) على إجهاضها أيضاً[1].

وكان كيسنجر مرتبطاً بجذوره اليهودية، ولذلك لم يحاول قط أن يخفي انحيازه العميق «لإسرائيل»، ولا صداقته لزعمائها. ولكي يكسب الدعم لها من الرئيس نيكسون وأعضاء إدارته البارزين الذين لم يكن التزامهم بإسرائيل قوياً كالتزامه، فقد صور لهم «إسرائيل» على أنها رصيد استراتيجي حيوي للولايات المتحدة في تنافسها مع الإتحاد السوفييتي على الصعيد العالمي، أما مصلحة إسرائيل في الاحتفاظ بالأراضي العربية والمحافظة على تفوقها على العرب، فقد قدمها كيسنجر على أنها مصلحة أميركية لإخراج النفوذ السوفياتي من الشرق الأوسط[2].

وجاءت «فضيحة ووترغيت»[*3] (Water Gate) التي غاص نيكسون في وحولها لتمهد الطريق لكيسنجر ليمارس سياسته بسلطات تكاد تكون رئاسية، وليصبح التزاوج غير قابل للإنفصام بين أطماع إسرائيل المحلية واهتمامات أميركا العالمية[4].

وهكذا كانت الاستراتيجية الأميركية في إدارة الأزمة تتفق تماماً مع الأهداف الإسرائيلية، وكان الهدف: إجبار الجمهورية العربية المتحدة ومعها العرب على قبول حل غير عادل، لا يحقق لهم استرداد الأرض، ولا يحترم حق الشعب الفلسطيني في تكوين دولته. ومع ذلك فقد وافق الرئيس عبد الناصر على المبادرة الأميركية كوسيلة لكسب الوقت، لإعادة بناء القوة العسكرية لمصر، إذا تم إقناع السوفييت بإمداده بالأسلحة المطلوبة لسد الفجوة الموجودة في توازن القوى، وكان الاعتقاد السائد أن إسرائيل لن

1 - حسن نافعة: **مصر والصراع العربي – الإسرائيلي من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت 1986، ص 45.

2 - **مذكرات كيسنجر في البيت الأبيض 1968 – 1973**، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص 44 و 45.

3(*) - **«فضيحة ووترغيت»**: حصلت في ولاية الرئيس نكسون الثاني، نهاية صيف 1974، بسبب زرع أشرطة تسجيل مغناطيسية في المكتب البيضاوي.

4 - باتريك سيل: **الأسد الصراع على الشرق الأوسط**، مصدر سابق، ص 349.

تنسحب إلا إذا توفرت القدرة على عمل عسكري لطردها من الأراضي المحتلة[1].

وكانت الإستراتيجية الأميركية تنفذ في المنطقة تحت مبادئ ثلاثة:

أولاً: لا يجوز أن يتغلب السلاح السوفييتي على السلاح الأميركي.

ثانياً: الحل لن يكون عن طريق النظم الثورية بل يعطى عن طريق النظم المعتدلة.

ثالثاً: المحافظة على أن يكون توازن القوى إلى جانب إسرائيل بصفة دائمة[2].

- **السياسة الأميركية تجاه القضية الفلسطينية 1967 – 1973**

إنتقلت القضية الفلسطينية بعد حرب 1967 من كونها تمثل نقطة التمحور الرئيسية للصراع العربي – الصهيوني، لتصبح واحدة من القضايا العديدة ضمن تسوية شاملة حسب وجهة نظر السياسة الأميركية. وقد عملت مبادرة روجرز الأولى عام 1969 – 1970 على تحجيم نشاطات العمليات الفدائية الفلسطينية ضد الكيان الصهيوني، وتم القضاء على الأرضية العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية من خلال أحداث أيلول الأسود مع الجيش الأردني، عام 1970.

وعلى أثر دخول الدبابات السورية في العشرين من أيلول (سبتمبر) لمساندة الفلسطينيين، بعث الملك حسين مذكرة عاجلة عبر السفير الأميركي في الأردن دين براون، إلى الادارة الأميركية، يطالب فيها بعون أميركي دون تحديد، ويقول هنري كيسنجر: «واعتقدت بوجوب الإجابة، وإلا فإن أزمة الشرق الأوسط ستتفاقم، ويستمر المتطرفون العرب والمستشارون السوفييت في مباهاتهم. وإذا وفقنا في وقف زحف الأزمة، فإن هذا سيكون بمثابة أنبوبة أوكسيجين للعرب المعتدلين»[3].

1 - أمين هويدي (وزير الدفاع المصري 1967 – 1970): **الفرص الضائعة القرارات الحاسمة في حربي الإستنزاف وأكتوبر** (حقائق تنشر لأول مرة مع ثماني وثائق سرية)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 1992، ص 204.

2- **مذكرات كيسنجر في الأبيض 1968 – 1973**، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص 362 و 363.
أيضاً: أمين هويدي: المصدر نفسه، ص 215.

3 - **مذكرات كيسنجر في البيت الأبيض 1968 - 1973**، الجزء الثاني، المصدر نفسه، ص 362.

وفي الثالث والعشرين من أيلول (سبتمبر) دعا هنري كيسنجر إلى تعزيز القوات الأميركية في البحر الأبيض المتوسط، عبر إرسال أربع خافرات سواحل وغواصتي هجوم. وكان رأي الرئيس نيكسون قد استقر على موافقة مبدئية على اشتراك إسرائيل بالمعارك البرية. إلا أن الحكومة الأميركية ظلت مترددة بشأن التدخل الإسرائيلي البري، لكنها أجمعت الرأي على قيام إسرائيل بغارات جوية. أكملت القوات الإسرائيلية تجمّعها على هضبة الجولان مهددة جناح القوات السورية المتقدمة في الأردن، فيما استمرت الاستعدادات الأميركية، تم إرسال طائرات إضافية، ووضعت جميع الوحدات في حالة الاستعداد التام. هذا الوضع دفع بالسوفيات للتحرك لدى السوريين، وأعربت الحكومة السوفييتية عن قلقها من تفاقم الوضع، وأن التدخل في شؤون الأردن من قبل دول أخرى غير مقبول لديهم. لم يتدخل سلاح الجو السوري (بقيادة الفريق حافظ الأسد) في معارك الأردن، فقام الأردنيون بمهاجمة المصفحات السورية بمئة وعشرين دبابة[1].

وكان المبعوث الدولي يارينغ قد فشل في إقناع الأطراف في وضع القرار رقم (242)[2] موضع التنفيذ، فتبنت الولايات المتحدة الأميركية موقفاً جديداً من القضية الفلسطينية عبر السعي للتوصل إلى «حل مؤقت»، بالاعتماد على سياسة الخطوة خطوة[3] حيث تبتعد القضية الفلسطينية بشكل نهائي عن نقطة التركيز في الدبلوماسية الأميركية.

وتضمنت مبادرة روجرز الثانية عام 1971 محاولة التوصل إلى إتفاق مؤقت مع مصر في منطقة قناة السويس، يعقبه انسحاب إسرائيلي جزئي من منطقة القناة لتأمين الملاحة الدولية فيها على أن يتبع ذلك إجراء مفاوضات بين مصر والكيان الصهيوني تعزز دور الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة ضد الإتحاد السوفياتي،

1 - **مذكرات كيسنجر في البيت الأبيض 1968 - 1973**، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص 460 – 482.

2 - القرار (242) إتخذه مجلس الأمن الدولي في 22 تشرين الثاني عام 1967، وكان يعطي الحق لجميع دول المنطقة (بسلام عادل ودائم) ضمن "حدود آمنة ومعترف بها" وكان يفتقر إلى تحديد المواصفات، فرفضته بعض الدول العربية.

3 - سمر بهلوان ومحمد حبيب صالح: **دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية**، منشورات جامعة دمشق، مطبعة الداودي، 1997 – 1998، ص 517.

وكان الكيان الصهيوني راضياً جداً عن هذه السياسة الأميركية لأنها تصب في صالحه، مما دفعه لتقديم الدعم للرئيس نيكسون في حملة الإنتخابات الرئاسية عن طريق اللوبي الصهيوني، مما أسهم في فوزه[1].

وكانت معالم الإنحياز الأميركي للمواقف الإسرائيلية واضحة من خلال رسالة بعث بها نيكسون إلى غولدا مائير رئيسة وزراء «إسرائيل» بتاريخ الثالث والعشرين من تموز (يوليو) عام 1970 تتعهد فيها أميركا أن لا تصرّ على قبول إسرائيل بالتفسير العربي المحدد للقرار (242)، وأيضاً في مذكرة تفاهم أخرى في الثاني من شباط (فبراير) عام 1972 وفيها توافق أميركا – بالإضافة إلى تعهدها بالإستمرار في بيع الطائرات لإسرائيل على المدى الطويل – على أنه لا حاجة بأن تلتزم «إسرائيل» بالإنسحاب الكامل في أي تسوية مؤقتة، والأهم من ذلك كله، أن الولايات المتحدة لن تقوم بأية مبادرة ما لم تتم مناقشتها سلفاً مع الإسرائيليين[2].

ويؤكد هنري كيسينجر هذا المنحى في السياسة الأميركية بقوله: «غير أن القضية الفلسطينية كانت مجمدة، ليس بسبب مواقف العرب المتطرفين فقط، بل بالطريقة التي كانت إسرائيل تتفهم بها ضرورات أمنها في الضفة الغربية. وكانت سوريا ترفض إجراء مفاوضات مهما تكون الشروط. وكانت تعارض حتى وجود إسرائيل، وليس حدودها فحسب»[3].

ويقول هنري كيسنجر: «ومنظمة التحرير الفلسطينية (P.L.O.) التي كانت الدول العربية ترغب في أن تمثل جميع الفلسطينيين، وغدا شعار هذه المعضلة، القرار (242) الذي اتخذه مجلس الأمن الدولي... ومن الزعماء العرب الذين كانوا يقبلون بإجراء مفاوضات، كانوا يعتبرون أن هذا القرار يتطلب تراجع إسرائيل الكامل إلى حدودها ما قبل شهر حزيران 1967، وكانت إسرائيل تقول أن حدود ما قبل الحرب لم تكن آمنة، وتطالب بإن تحتفظ بجزء من أراضي كل من جيرانها"[4].

1 - سمر بهلوان ومحمد حبيب صالح: المرجع نفسه، ص 518.

2 - باتريك سيل: **الأسد، الصراع على الشرق الأوسط**، مصدر سابق، ص 350.

3 - **مذكرات كيسنجر في البيت الأبيض 1968 - 1973**، الجزء الثالث: السنوات العاصفة، مصدر سابق، ص 340.

4 - **مذكرات كيسنجر في البيت الأبيض 1968 - 1973**، الجزء الثالث: السنوات العاصفة، المصدر نفسه، ص 341.

وكانت الولايات المتحدة الأميركية تصر على عدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وعدم الإعتراف بشرعية النضال الوطني الفلسطيني وقد برزت خلال المرحلة ما بين عامي 1970 – 1973 المؤشرات الأربعة التالية:

1- لن تتعامل الولايات المتحدة الأميركية مباشرة مع الفلسطينيين، بل يمكن التعامل معهم عن طريق الحكومات العربية.

2- عدم قبول منظمة التحرير الفلسطينية كطرف في أية مفاوضات للتسوية بسبب موقفها المعلن بتحرير كل فلسطين ورفضها الإعتراف بـ «إسرائيل» أو القبول بقرار مجلس الأمن الدولي رقم (242) الصادر عام 1967.

3- لن تتخذ الولايات المتحدة الأميركية موقفاً يتعلق بالفلسطينيين «إلا عندما يقرر الفلسطينيون ما يريدون»، بمعنى أن موقف منظمة التحرير الفلسطينية يجب أن يعدل جوهرياً أو أن تبرز قيادة فلسطينية معتدلة وبديلة ليتم إشراكها في عملية السلام[1].

4- لن يتم إشراك الفلسطينيين مباشرة في أية مبادرة للسلام خلال فترة دبلوماسية الخطوة خطوة. فالولايات المتحدة الأميركية اعتبرت أن العنف الثوري الفلسطيني عملٌ إرهابيٌ، وأن منظمة التحرير الفلسطينية شريكة في الإرهاب الدولي وراعية له. وأخذت الإدارة الأميركية على عاتقها مسألة مكافحة العمليات الفدائية الفلسطينية، وأثارت موضوع الإرهاب أكثر من مرة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بقصد محاصرة العمليات الثورية الفلسطينية التي بدأت تؤثر بشكل كبير على الوضع في المنطقة[2].

وفي تقرير سري رفعته أجهزة مختصة الى السلطات العليا في لبنان، إثر أحداث الثاني من أيار (مايو) 1973 التي وقعت بين الجيش اللبناني والفلسطينيين، وضعت تصوراً لمخططات مُعدة للمنطقة العربية، وكانت الإستراتيجية الأميركية طويلة الأمد

1 - أمين هويدي: **الفرص الضائعة، القرارات الحاسمة في حربي الإستنزاف وأكتوبر**، مصدر سابق، ص 271.

2 - أمين هويدي: المصدر نفسه، ص 271.

تقوم على نظريتين بالنسبة للمنطقة: إما إتحاد يهيمن فيه أحد الأطراف على الآخرين، أو تجزئة دول حالية إلى مجموعة من الأوطان القومية.

(أ) **النظرية الأولى:** الهيمنة قد تتوفر في «الدولة الإسرائيلية» التي ربما امتدت من المتوسط حتى الخليج (إسرائيل الكبرى)، فيغدو بوسعها أن تتحمل المسؤولية الكاملة لأمن البترول. ولكن دون ذلك عدد من الاعتراضات، أبرزها: كيف يمكن لمليونين ونصف من اليهود – وحتى لسبعة عشر مليوناً إذا هاجر جميع يهود العالم إلى «إسرائيل» – أن يضبطوا مئة مليون عربي؟

وتوضّح أن هذا مجرد تفكير نظري.

(ب) **النظرية الثانية:** وهو تجزئة الشرق الأوسط إلى أوطان صغيرة قومية أو عرقية أو دينية، على أساس مبدأ «فرق تسد». وهذه تكون الوسيلة الفضلى لشل البلدان أو الشعوب التي يمكنها أن تشكل بؤر اضطراب، عبر إشعال خلافاتهم الداخلية. ومن هذه البلدان كان العراق (الموالي لموسكو)، وسوريا (الوثيقة الصلة بالمقاومة الفلسطينية)، وأخيراً لبنان، كونه مركز التألب للمقاومة الفلسطينية، المضطر إلى الإتفاق مع هذه المقاومة[1]، ولو على حساب حقوقه، تحت ضغط الحكومات العربية الأخرى، من جهة، وتحت ضغط فريق غير قليل من الرأي العام اللبناني من جهة ثانية. من هنا كان بين أميركا والتفكير الجدي بإقامة أوطان قومية أو عرقية أو دينية في المنطقة، يوجد خطوة واحدة، قد تقدم عليها مباشرة، أو بواسطة «إسرائيل»[2].

- **السياسة الأميركية تجاه المنطقة العربية ما بين حرب تشرين الأول (أكتوبر) عام 1973 وحرب عام 1982**

في الساعة الثانية من بعد ظهر يوم السادس من تشرين الأول (أكتوبر) عام 1973 بدأت المعركة. وفي ساعات قليلة كان الجيش المصري قد تمكن من عبور قناة

1 - Paul Balta, **“La Guerre du Golfe et L’avenir de la Region”**, Le Monde, 17 Aout 1982.

2 - تقرير سرّي يعود إلى العام 1973 رفعته جهات أمنية مختصة إلى السلطات العليا في لبنان، إثر أحداث 2 أيار 1973 التي وقعت في لبنان بين الجيش والفلسطينيين، نشرته مجلة "العمل الشهري"، العدد الرابع، ص 21 و24. أيضاً: جورج قرم: **لبنان المعاصر تاريخ ومجتمع**، مرجع سابق، ص 165.

السويس، كما أن الجيش السوري كان قد تمكن من اقتحام المواقع الإسرائيلية زاحفاً على هضبة الجولان ومهدداً باختراق الجبهة كلها نازلاً إلى سهل الجليل الأعلى. ومع احتدام المعارك انقلبت الموازين في المنطقة، وأصبح الرأي العام العربي قوة ضغط هائلة تلح على دخول البترول في المعركة[1].

وبعد عدة اتصالات بين الرئيس المصري أنور السادات والملك السعودي فيصل، وفي اجتماع لوزراء خارجية الدول المنضوية في «الأوبك» في السابع عشر من شهر تشرين الأول (أكتوبر)، كان القرار بأن الدور الذي يمكن للبترول العربي أن يؤديه في المعركة هو خفض انتاجه بنسبة 5 % كل شهر[2]، ثم أن يطبق حظر بترولي على بعض الدول وبالتحديد على الولايات المتحدة وهولندا. وكان القرار صدمة، وكانت الصدمة أشد ما تكون وطأة على «هنري كيسنجر»[3] بالذات الذي كان رأيه أن الإجراء العربي هو ابتزاز سياسي للولايات المتحدة يصل لدرجة إعلان حرب، وأن النظام العالمي مهدد بالإنهيار[4].

وبعد رسائل متبادلة بين الرئيس الأميركي نيكسون والرئيس السادات تدخل الأخير على إثرها لإتخاذ قرار رفع الحظر عن الولايات المتحدة من قبل وزراء البترول العرب الذين اجتمعوا في طرابلس الغرب في الرابع عشر من شباط (فبراير) 1974. لكن كيسنجر كان لا يزال غاضباً، وكان همه أن يأخذ سلاح البترول من يد العرب نهائياً[5]. فقد دعا إلى اجتماع خاص للدول الصناعية الكبرى في الحادي عشر من شباط (فبراير) 1974، لبحث وضع ترتيبات جديدة لقضية الطاقة. وحاول كيسنجر الحصول

1 - محمد حسنين هيكل: **حرب الخليج أوهام القوة والنصر**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1992، ص 79.

2 - **مذكرات كيسنجر في البيت الأبيض 1968 - 1973**، الجزء الرابع: السنوات العاصفة، المصدر نفسه، ص 413.

3 - هنري كيسنجر: وزير خارجية الولايات المتحدة في عهد الرئيس نيكسون، ومستشار الرئيس لقضايا الأمن القومي السابق.

4 - محمد حسنين هيكل: المصدر السابق، ص 80 و81. أيضاً: يحيى أحمد الكعكي: **الشرق الأوسط وصراع العولمة**، مرجع سابق، ص191.

5 - محمد حسنين هيكل: **حرب الخليج أوهام القوة والنصر**، المصدر نفسه، ص 85.

على تأييد أوروبا الغربية واليابان، لكنه لم ينجح، لأن الآخرين «فقدوا أعصابهم أمام العرب» – كما كان يقول – لذلك وجد من المناسب أن تتصرف الولايات المتحدة وحدها[1]، وعلى مسؤوليتها، لأنها في مواجهة تحدٍ مساوٍ لتحدي عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، لذلك قرر سياسة تشتمل على سبع نقاط يمكن حصرها على النحو التالي:

«1- الإمساك بزمام عملية البحث عن حل لأزمة الشرق الأوسط، وترتيب ذلك على سياسة الخطوة خطوة، بحيث تتوافق الخطى مع استعادة السيطرة على موارد الطاقة[2].

2- اعتبار «إسرائيل» الرادع الأساسي في الشرق الأوسط، ورفع العلاقة معها لكي تصبح علاقة استراتيجية. «فإسرائيل» هي التي دفعت بالعرب إلى قبول حل نهائي للأزمة، واستمرار تهديدها للعرب هو الضمان لهرولتهم دائماً نحو البيت الأبيض[3].

3- القبول بإرتفاع أسعار البترول، والعمل على امتصاص الفوائض الناتجة من زيادة الأسعار وتدويرها بواسطة البنوك الأميركية الكبرى، وتشجيع الأموال الباقية في يد العرب على أنماط في الإستهلاك تهدر الثروة ولا تحفظها.

4- كسر تحالف أكتوبر الذي جمع على غير انتظار بين الجيوش العربية القادرة على القتال، وبين منابع البترول العربي.

5- استخدام جزء من فوائض الأموال العربية ليكون هو نفسه الإستثمار الذي يوجه لتوفير بدائل للطاقة منافسة للبترول العربي.

6- العمل على خلق حساسيات بين العرب وبين العالم الثالث، وخصوصاً أفريقيا، فقد نجح العرب خلال أزمة أكتوبر في إقناع معظم الدول الأفريقية بقطع علاقاتها بإسرائيل.

7- تشجيع الرئيس السادات على خطته في إخراج السوفييت تماماً من الشرق

1 - **مذكرات كيسنجر في البيت الأبيض 1968 - 1973**، الجزء الرابع: السنوات العاصفة، المصدر نفسه، ص 414.

2 - مذكرات الشاذلي: **حرب أكتوبر**، دار الكرمل، الطبعة الثالثة، دمشق، سوريا، 1984، ص 393.

3 - باتريك سيل: **الأسد الصراع على الشرق الأوسط**، مصدر سابق، ص 350.

الأوسط، سواء كنفوذ سياسي، أو كمصدر للسلاح»[1].

وكانت الوسيلة التي اتبعها كيسنجر لتحقيق استراتيجية الولايات المتحدة هي ما سميت بسياسة الخطوة خطوة التي تقوم على تحقيق اتفاقات جزئية منفصلة بين إسرائيل والعرب[2].

وقد سميت باتفاقات فك الاشتباك بين القوات المتحاربة على الجبهتين السورية والمصرية، كان هدف كيسنجر في التفاوض عليها بصورة منفصلة – بحيث لا يرتبط التقدم على الجبهة المصرية، بالتقدم على الجبهة السورية – إضعاف الموقف التفاوضي العربي، وزرع الشقاق بين مصر وسوريا[3].

وكان هنري كيسنجر قد زار لبنان في السادس عشر من شهر كانون الأول (ديسمبر) عام 1973 أثناء قيامه بمهمته المكوكية بين مصر وسوريا وإسرائيل عقب حرب تشرين الأول (أكتوبر) 1973، وحفاظاً على أمنه استقبله رئيس الجمهورية سليمان فرنجية في مطار رياق العسكري في البقاع، بدلاً من مطار بيروت الدولي الملاصق للمخيمات الفلسطينية. وكان تعليق كيسنجر: «ما هذه الدولة التي لا يقدر رئيسها أن يستقبلني في عاصمته». وربما في تلك اللحظة اندلعت شرارة الحرب اللبنانية في الذهن الأميركي، خصوصاً أن كيسنجر كان يتقن فن حل المشاكل «على الحامي» وليس «على البارد»[4]. وشاع الخبر وقتها أنه قال للرئيس فرنجية بأن: «الأسطول الأميركي جاهز لنقل المسيحيين إلى الخارج»[5].

ولم يستمع الرئيس فرنجية إلى النصيحة الأميركية في عدم التوجه إلى الأمم المتحدة، ممثلاً الملوك والرؤساء العرب، ومدافعاً عن القضية الفلسطينية، بمناسبة إلقاء ياسر عرفات أول خطاب له من على منصّة الأمم المتحدة، بل طالب الرئيس فرنجية في

1 - محمد حسنين هيكل: **حرب الخليج أوهام القوة والنصر**، مصدر سابق، ص 90.

2 - محمد الأطرش: **السياسة الأميركية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي 1973 – 1975**، (سلسلة الثقافة القومية (11))، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1987، ص 23.

3 - باتريك سيل: **الأسد الصراع على الشرق الأوسط**، مصدر سابق، ص 365.

4 - كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، شركة المطبوعات، طبعة جديدة، بيروت 2010، ص 78.

5 - وهيب أبي فاضل، مرجع سابق، ص 367.

كلمته إقامة دولة فلسطينية على أرض فلسطين. وتجب الإشارة إلى أن الرئيس فرنجية تعرض للإهانة عند وصوله إلى نيويورك، فأقدم رجال الأمن الأميركيون على تفتيش حقائبه وحقائب الوفد المرافق له بحجة أنها تحتوي على كمية من المخدرات[1].

وكان خطاب عرفات من على منصّة الأمم المتحدة قد أعلن عن تبني حل ديمقراطي علماني للدولة الفلسطينية بعربها الفلسطينيين واليهود في إطار واحد[2]. ويقول هنري كيسنجر: «إن هذه المنظمة[3]، كانت تطالب بدولة علمانية في فلسطين، وهذا يفسر باختفاء إسرائيل، وإسرائيل كانت تثبت أمنها، بتواجدها في الضفة الغربية. وكتلت هذه المعضلة كل الدبلوماسية في الشرق الأوسط، طوال كل الفترة التي تخللت حربي 1967 – 1973»[4].

لقد تبنت الإدارات الأميركية المتعاقبة منذ منتصف السبعينيات، بوحي من سياسة الخداع التي اتبعها هنري كيسنجر تجاه لبنان، خطة تقضي بحل المشكلة الفلسطينية على حسابه بدلاً من حلها في الضفة الغربية وغزة أو الأردن. وقد تكوّن في المرحلة الكيسنجرية تيار خفي صنف دول الشرق الأوسط نوعين: دولاً دائمة، وجودها ضروري. ودولاً مؤقتة، يمكن الإستغناء عنها[5].

ولم يتردد بعض صانعي القرار الأميركي في طرح لبنان كأحد الحلول الممكنة للمشكلة الفلسطينية ولأزمة الشرق الأوسط[6]، على أساس أن «إسرائيل» ترفض التخلي عن الضفة وغزة، لأسباب إيديولوجية واستراتيجية، والملك حسين استطاع أن يضبط

1 - كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، مصدر سابق، ص 78.

2- كمال جنبلاط: **(مختارات) لبنان وحرب التسوية**، الدار التقدمية، الطبعة الثانية، المختارة 1987، ص 16، أيضاً جوناثان راندال، مصدر سابق، ص 209.

3- المقصود: منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات.

4- **مذكرات كيسنجر في البيت الأبيض 1968 - 1973**، الجزء الثالث: السنوات العاصفة، مصدر سابق، ص 341. أيضاً: صقر أبو فخر: **أنيس النقاش أسرار خلف الأستار**، مرجع سابق، ص 89.

5- محمد الأطرش: **السياسة الأميركية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي 1973 – 1975**، مرجع سابق، ص 105.

6- يحيى أحمد الكعكي: **الشرق الأوسط وصراع العولمة**، مرجع سابق، ص 176.

المنظمات الفلسطينية المسلحة وأن يتعاطى بأسلوب مرن مع إسرائيل والدول العربية[1].

ورأت المدرسة الكيسنجرية أن الفلسطينيين يقيمون فعلاً في لبنان، وقد أنشأوا فيه مؤسساتهم العسكرية والسياسية والإعلامية والمالية، وأن المسلمين اللبنانيين يرحبون بهم ويرون فيهم عوناً لهم في مواجهة الحكم الماروني. وهكذا كانت السياسة الأميركية تجد أن الحل الأكثر واقعية يكمن في توطين الفلسطينيين في لبنان[2]، مما يرضي إسرائيل ولا يخرب الأردن، ويريح العرب، ولو أدى إلى تقسيم لبنان أو تفككه[3].

- **اتفاقية سيناء الثانية[4] وتفجر الحرب الأهلية في لبنان عام 1975**

لم يكن صدفة أن تنفجر التوترات التي «ظلت تدمدم طويلاً فتصبح حرباً أهلية في عام 1975 تماماً في نفس الوقت الذي بدأ فيه كيسنجر رحلاته المكوكية من أجل إتفاقية سيناء الثانية»[5]، اندلعت الإضطرابات في الربيع، ثم اتسع الحريق وخرج عن السيطرة في الخريف، بالضبط في الوقت الذي عقدت فيه مصر و«إسرائيل» اتفاقيتهما. وهكذا سارت الحرب الأهلية اللبنانية في خط موازٍ لسياسة كيسنجر في الشرق الأوسط، و«يمكن اعتبارها واحداً من أخطر النزاعات التي فجرّها سعيه للتقدم نحو تمزيق وحدة العرب خطوة – خطوة»[6].

وعندما اتضح أن هدف كيسنجر لم يكن إيجاد تسوية شاملة، بل مجرد إخراج

1 - جورج قرم، **لبنان المعاصر تاريخ ومجتمع**، مرجع سابق، ص 163.

2 - ريمون إده (عميد الكتلة الوطنية) في حديث ل "المستقبل"، المستقبل، باريس في السادس والعشرين من تموز (يوليو) عام 1980.

3 - كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، مصدر سابق، ص 77.

4 - اتفاقية سيناء الثانية: بداية قبول مصر بالحل المنفرد. وهذه الإتفاقية تضمنت تنازلات سياسية أهمها: تعهد مصر بعدم استخدام القوة أو التهديد بها أو الحصار العسكري وقبول مصر بمرور شحنات غير عسكرية إلى إسرائيل عبر قناة السويس. وذلك مقابل انسحاب إسرائيل بضعة كيلومترات فقط، وجاء بعدها تعمير منطقة القناة وفتح القناة للملاحة البحرية بمثابة تأكيد على عزم مصر الواضح على عدم اللجوء إلى القوة في حال النزاع مع إسرائيل.

5 - حسن نافعة: **مصر والصراع العربي – الإسرائيلي من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة**، مرجع سابق، ص 55.

6 - باتريك سيل: **الأسد الصراع على الشرق الأوسط**، مصدر سابق، ص 442.

مصر من الميدان، انطلق في لبنان تياران قويان من الفزع والإجفال، وخيبة الأمل والإحباط، فقد شعر المسيحيون بأنهم لن يتخلصوا أبداً من الفلسطينيين، بينما راح الفلسطينيون بدورهم يرتجفون خوفاً على مستقبلهم بعد أن تخلت عنهم وهجرتهم أكبر دولة عربية. «وكان هذا الشعور بانعدام الأمن هو الذي دفع الجانبين إلى الحرب»[1] في عام 1975.

وبقي كيسنجر حتى ربيع عام 1976 يقف تجاه الأزمة اللبنانية موقف اللامبالاة، ولكن انتصارات اليسار، وهجمات الوطنيين والفلسطينيين التي انتشرت كالمد تكتسح كل شيء أمامها، جعلته يشعر بالخطر. فالإتحاد السوفياتي الذي كان يدعم الطرف الرابح بدا وكأنه يتقدم ليكسب أرضاً ومواقع جديدة هامة. وكانت سياسة الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل حتى ذلك الحين تعمل على تخويف الأسد كي يبقى خارج الساحة اللبنانية، بينما يُترك الفلسطينيون واللبنانيون ليتذابحوا حتى النهاية. لكن كيسنجر قلب هذا الأسلوب رأساً على عقب، حسبما ورد في برقية سريّة مرسلة من كيسنجر إلى السفارة الأميركية في تل أبيب بتاريخ العاشر من تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1976[2]: فبدلاً من تخويف الأسد من الدخول إلى لبنان، والقول له: «إذا دخلت فسوف تدخل إسرائيل» اعتمد سياسة معاكسة وأكثر دهاءً ليصبح القول للأسد: «إذا لم تدخل، فإن إسرائيل ستدخل بالتأكيد». والفائدة ستكون عظمى لأميركا ولإسرائيل: فالفلسطينيون سيتم قهرهم واليسار سوف يتم احتواؤه، وموسكو ستصاب بخيبة أمل، والأسد سيتلوث وتنسف مكانته في نظر العرب. «وكان يجب أن يستمر القتال على الأرض في لبنان إذا أريد للفخ أن يطبِقَ على الفريسة لأن القتال إذا توقف فإن سوريا لن يكون لديها سبب يبرر دخولها»[3].

1- باتريك سيل: **الأسد الصراع على الشرق الأوسط**، مصدر سابق، ص 443. أيضاً سمر بهلوان ومحمد حبيب صالح: ص 476.

2 - ملحق رقم (6): برقية سرية للغاية مرسلة من كيسنجر في وزارة الخارجية الأميركية إلى السفارة الأميركية في تل أبيب في العاشر من تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1976.
1976STATE276331_b.

3- باتريك سيل: المصدر السابق، ص 451 و452 و453.

وفي نهاية آذار (مارس) 1976 بدأ التمهيد لهذا المنعطف المفاجئ لنغمة واشنطن تجاه سوريا، فبعد أن كانت وزارة الخارجية الأميركية تحذر سوريا علناً من التدخل، راح البيت الأبيض، وكيسنجر نفسه ودين براون، والسفارة الأميركية في دمشق يصدرون مواقف تعبر عن موافقتهم على دور سوريا «البنّاء» وتولى مبعوث كيسنجر، دين براون، الجانب اللبناني من المؤامرة. فزار جنبلاط في المختارة، وعبر له عن تشاؤمه من مستقبل التعايش بين الدروز والموارنة، وفهم كمال جنبلاط من ذلك موافقة على التقسيم، وبالتالي على استمرار الحرب[1]. وأكد براون لجنبلاط أن السوريين لن «يتجاوزوا دير زنون»، وقد ذكر ذلك أيضاً لرئيس الوزراء السابق عبدالله اليافي، وهكذا وقعوا في أشراك الخديعة الأميركية[2]. وفي نفس السياق زار براون الزعماء الرئيسيين الثلاثة للمسيحيين: فرنجية، والجميل وشمعون وأفهمهم أنهم لا يمكن أن يتوقعوا الإنقاذ على يد قوات المارينز الأميركية كما في عام 1958[3]، وخلاصهم يكمن في توثيق علاقاتهم مع إسرائيل[4].

هذا من جهة ومن جهة ثانية، وضع براون المسيحيين أمام خيارين: إما الرحيل عن لبنان وإما الإستعانة بسوريا، وهذا ما توضح عندما عرض على الرئيس سليمان فرنجية في بداية عام 1976 فكرة ترحيل المسيحيين بواسطة بواخر أميركية، بالإضافة لمنحهم تأشيرات دخول إلى الولايات المتحدة[5].

وفي أواخر عهد نيكسون وبقية مدة رئاسته التي شغلها فورد في البيت الأبيض بعده، ثم طوال عهد جيمي كارتر، كانت السياسة الأميركية تسعى إلى تنصيب شاه إيران رجل بوليس مسؤولاً عن أمن الخليج. وكانت قد سعت قبل ذلك ليكون الأمن الأميركي في المنطقة منوطاً بمحور إقليمي يقوده شاه إيران، والملك فيصل والرئيس السادات.

---

1 ـ كمال جنبلاط: **(مختارات) لبنان وحرب التسوية**، مصدر سابق، ص 67 و69. أيضاً جورج حاوي يتذكر: مصدر سابق، ص 94.

2 ـ كمال جنبلاط: **من أجل لبنان**، الصادر سابقاً عن الدار التقدمية تحت عنوان **«هذه وصيتي»**، مصدر سابق، ص 45.

3 ـ فؤاد بطرس **(المذكرات)**: مصدر سابق، ص 172 و173.

4ـ باتريك سيل: **الأسد الصراع على الشرق الأوسط**، مصدر سابق، ص 454.

5ـ كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، مصدر سابق، ص 81.

لكن الفكرة لم تنجح، والفضل في ذلك يعود للملك فيصل الذي كتب إلى الرئيس السادات في نيسان (أبريل) عام 1975 – أي قبل شهر واحد من اغتياله على يد أحد أبناء إخوته – يقول له:

«فخامة الرئيس:

أي كلام عن ترتيبات معينة بين مصر والمملكة وإيران يؤدي إلى إحراج لنا. وأول الإحراج أن نتهم بالسعي إلى إحياء حلف بغداد القديم، وهذا الأمر ليس من المصلحة»[1].

ومع رحلة السادات إلى القدس عام 1977، والذي لقي تشجيعاً كبيراً من قبل شاه إيران، عادت واشنطن للتفكير في خلق محور جديد يضم طهران والقاهرة وتل أبيب، كي يكون هذا المحور بديلاً جديداً يساعد على تطبيق الخطة الأميركية في الشرق الأوسط. وفي احتفالات عيد الميلاد عام 1977، كان الرئيس الأميركي جيمي كارتر يقضي احتفال العيد ضيفاً على محمد رضا بهلوي شاه إيران، ورفع كأسه في وسط الحفل في صحة مضيفه الذي بدا وكأنه يحكم إيران ويتحكم في المنطقة كلها بيد من حديد، ويقول له: «إنكم يا صاحب الجلالة استطعتم تحويل بلادكم إلى جزيرة من السلام والإستقرار وسط بحر من القلاقل والفوضى، وهذا راجع إلى قدرتكم وحكمتكم»[2].

«ولم تكد تمضي على شرب هذه الكأس... إلا شهور حتى كانت الثورة الإسلامية في إيران تهز قوائم عرش الطاووس، وتكسر الكؤوس والرؤوس في طهران» حسب قول محمد حسنين هيكل.

- **السياسة الأميركية في المنطقة في خدمة أهداف إسرائيل**

في فترة ولاية كيسنجر، مستشاراً للأمن القومي ثم وزيراً للخارجية استطاع أن يغرس أنصاراً ويبعد غيرهم في مواقع صنع القرار الأميركي، وساهم في التغلغل المتدرج لـ «اللوبي الصهيوني» عبر تعهده بوضع أناس محددين، من اليهود، في

---

1 ـ رسالة حملها مبعوث خاص من الملك فيصل إلى الرئيس السادات، عن محمد حسنين هيكل: **حرب الخليج أوهام القوة والنصر**، مصدر سابق، ص 105.

2ـ محمد حسنين هيكل: المصدر نفسه، ص 106.

مناصب صنع القرار السياسي والعسكري والأمني، بالإضافة إلى القرار الإقتصادي المتمثل في وزارة المال. كما أنه سجل التزامات أميركية كانت متداولة شفاهةً، فسجلها تحريراً ملزماً للولايات المتحدة في جميع العهود اللاحقة[1].

وعند انتخاب جيمي كارتر رئيساً للجمهورية في الولايات المتحدة الأميركية في تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1976، كان أهم سؤال يشغل العرب: هل الإدارة الجديدة ستقتفي خطوات كيسنجر في الإنحياز لإسرائيل أم أنها ستعود إلى سياسة أكثر توازناً تجاه الشرق الأوسط؟ ويقول الرئيس سليم الحص: «إن إسرائيل ما كانت لتستطيع ممارسة عدوانيتها المتمادية ضدهم لولا الغطاء السياسي الواسع الذي أغدقته عليها الإدارة الأميركية»[2].

- **مؤتمر جنيف في التاسع من أيار (مايو) عام 1977**

خلال مؤتمر جنيف الذي شارك فيه الرئيس السوري حافظ الأسد، أحس بأن الرئيس الأميركي جيمي كارتر قد تفهم جوهر المشكلة العربية – الإسرائيلية، وأن لديه تفكيراً متفتحاً تجاه المسألتين الحساستين: حقوق الفلسطينيين، والانسحاب الإسرائيلي إلى حدود ما قبل عام 1967[3]. وطلب كارتر من الأسد مساعدته في التغلب على العقبتين اللتين كان كيسنجر قد تعمد وضعهما لإبقاء الفلسطينيين خارج عملية السلام:

أولى هاتين العقبتين: إعطاء كيسنجر لإسرائيل حق رفض أي مشتركين جدد في مؤتمر جنيف. وثانيهما: تعهده بأن الولايات المتحدة لن تتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية إلا إذا قبلت بالقرار (242) وبحق إسرائيل في الوجود[4].

وتساءل الأسد: ما الذي يستطيع كارتر تقديمه للفلسطينيين وكيف يحدد حقوقهم؟ وكيف يمكن توقع قبولهم للقرار (242) أو الاعتراف بإسرائيل قبل أن يتأكدوا من استعادة الضفة الغربية وغزة؟ ثم قال الأسد: «إن إعادة الضفة وغزة لن تكون بحد ذاتها

1- مجدي حماد: **مستقبل التسوية 30 عاماً من سلام عابر**، مرجع سابق، ص 281 و282.

2- سليم الحص: **حرب الضحايا على الضحايا**، مصدر سابق، ص 27.

3- برقية جوابية من الرئيس السوري الى الرئيس الأميركي جيمي كارتر، تشرين، دمشق في العشرين من كانون الثاني (يناير) عام 1981.

4- باتريك سيل: **الأسد الصراع على الشرق الأوسط**، مصدر سابق، ص 479 و481.

كافية لحل المشكلة، لأن الألوف من اللاجئين المشردين المحرومين من ممتلكاتهم يجب أن يعطى لهم الخيار – وفقاً لقرارات الأمم المتحدة – في العودة إلى وطنهم أو الحصول على التعويضات[1].

وفيما كان كارتر يقوم بعدة محاولات عبر وزير خارجيته سايروس فانس لجعل منظمة التحرير الفلسطينية تصدر بياناً يفتح الطريق لحوار مع واشنطن، سارعت إسرائيل بمهارة لاستعادة زمام المبادرة من كارتر والأسد كليهما[2].

وأصبح هدف رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن، ووزير خارجيته موشي دايان، اللذين فازا في الانتخابات الإسرائيلية عن حزب الليكود، في أيار (مايو) عام 1977، هو تخريب سياسة كارتر في الشرق الأوسط، لأنها كانت تهدد بإرجاع إسرائيل إلى حدودها عام 1967[3]، وبفتح الباب للوطنية الفلسطينية للاشتراك في مؤتمر جنيف.

وعقب نشر البيان الأميركي – السوفياتي المشترك حول الشرق الأوسط في الأول من تشرين الأول (أكتوبر) عام 1977، والذي طلبت فيه الدولتان العظميان باعتبارهما رئيستي مؤتمر جنيف بإعادة عقد ذلك المؤتمر للتفاوض على «حل سياسي لكل جوانب معضلة الشرق الأوسط بكاملها» على أن تتضمن التسوية «انسحاب قوات إسرائيلية مسلحة من أراضٍ احتلّت في نزاع 1967 وإيجاد حل للمسألة الفلسطينية»[4].

عند هذه النقطة تحرك دايان مدعوماً من أصدقاء إسرائيل في الولايات المتحدة، ليجهز على تلك المبادرة، وفي ليلة الرابع والخامس من تشرين الأول (أكتوبر) واجه

1- حافظ الأسد (الرئيس السوري) في حديث إلى مجلة "نيوز ويك" الأميركية حول الموقف العربي العام من مفاوضات السلام المصرية – الإسرائيلية، البعث، دمشق في التاسع من كانون الثاني (يناير) عام 1978.

2- حافظ الأسد (الرئيس السوري) في مؤتمر صحافي له أثناء زيارته إلى ألمانيا الديمقراطية برلين بتاريخ الرابع من تشرين الأول (أكتوبر) عام 1978، الثورة، دمشق الخامس من تشرين الأول (أكتوبر) عام 1978.

3- سمر بهلوان ومحمد حبيب صالح: **دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص 478.

4- ياسر عرفات (رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية) في حديث لصحيفة "الغارديان" البريطانية، حول موقف الثورة الفلسطينية من القضايا المطروحة، الثورة، دمشق في الثلاثين من كانون الثاني (يناير) عام 1978.

كلاً من كارتر وفانس وبريجنسكي وقال لكارتر: إن البيان غير مقبول لدى إسرائيل كلياً وطلب منه أن يصرح علانية بأنه يقف مع كافة التفاهمات الماضية والاتفاقات السرية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وإلاّ فإن إسرائيل ستنشرها، وأراد من كارتر أن يعلن معارضته لأي شكل من أشكال الدولة الفلسطينية، وعندما تردد كارتر هدّده دايان بأنه سيعلن أنه طلب منه مثل ذلك التأكيد وأن كارتر رفض تقديمه له[1].

وهكذا تم إفراغ البيان الأميركي – السوفياتي من محتواه، وأعيدت كتابة قواعد مؤتمر جنيف في ورقة عمل أميركية – إسرائيلية. وصدر بيان في تلك الليلة جاء فيه: أن قبول البيان الأميركي – السوفياتي «ليس شرطاً مسبقاً لإعادة عقد وإدارة مؤتمر جنيف». لقد تنازل كارتر[2].

ويقول السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أن أميركا كشفت القناع عن نفسها في مناسبتين: لقد أوضحت عن انحيازها الكامل لإسرائيل، على الرغم من قبول الفلسطينيين بالبيان الأميركي – السوفياتي المشترك المتعلق بالشرق الأوسط، مع بعض التحفظات، وصدرت «ورقة العمل» الأولى قبل مؤتمر جنيف. لكن بعد ذلك جاءت «ورقة العمل» الثانية التي كانت نتيجة محادثات دامت ست ساعات بين دايان وكارتر، حيث نسفت البيان السوفياتي – الأميركي المشترك، لأنهم لا يزالون يطبقون نظرية كيسنجر القاضية باستبعاد منظمة التحرير الفلسطينية عن المفاوضات الجارية. ويخلص عرفات للقول: «ولا أعتقد أنه يوجد اختلاف بين أهداف الصهاينة والأميركيين، إنها أهداف غير قابلة للانقسام، إن إسرائيل مخفر أمامي متقدم للأمبريالية الأميركية»[3].

1- حسن نافعة: **مصر والصراع العربي – الإسرائيلي من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة**، مرجع سابق، ص 79. أيضاً: غسان تويني: **رسائل إلى الرئيس الياس سركيس 1978 – 1982 تنشر للمرة الأولى**، حققها وقدم لها فارس ساسين، دار النهار، الطبعة الثانية، بيروت 1995، ص 36.

2- باتريك سيل: **الأسد الصراع على الشرق الأوسط**، مصدر سابق، ص 487 – 489.

3- ياسر عرفات (رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية) في حديث لصحيفة "الغارديان" البريطانية، حول موقف الثورة الفلسطينية من القضايا المطروحة، البعث، دمشق في الثلاثين من كانون الثاني (يناير) عام 1978.

نجح بيغن في إرغام كارتر على التخلي عما اعتبره سياساته الخطرة، وذلك عندما حقق نجاحاً في خطة استراتيجية ذات شقين: تألف الشق الأول من حملة منسقة ضد أهداف كارتر المعلنة مثل اقتراح كارتر المتعلق بمؤتمر جنيف الذي كان بيغن مصمماً على أن ينعقد وفقاً لشروطه هو، إذا قدر له أن ينعقد على الإطلاق. أما الشق الثاني فكان يقضي بتجاوز مؤتمر جنيف وتجنبه تماماً، ومن بعد ذلك يتم اجتذاب مصر إلى اتفاقية ثنائية، مثلما حدث عندما قام السادات برحلته إلى القدس في تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1977، والتي ظهرت وكأنه هو الذي بدأ العملية التي أدت إلى التسوية لكن في الواقع كان الإسرائيليون هم الذين بدأوا الخطوات الأولى، فهم الذين ألحّوا على السادات سراً بأن يتعامل معهم بشكل ثنائي، ليتحرروا من القيود والضوابط الأميركية[1].

- **موقف المفتي حسن خالد من السياسة الأميركية**

ويعتبر سماحة المفتي حسن خالد أن أفضل أسلحة العرب على الإطلاق في مواجهتهم لأعدائهم في تاريخهم القديم والحديث، هو السلاح الفعّال الأقوى من كل الأسلحة المعروفة، حتى من سلاح النفط نفسه، هو سلاح التضامن العربي: «إننا نلاحظ أن أعداء الأمة العربية يعملون على خطين متكاملين، خط إغراق إسرائيل بالأسلحة المجانية، وخط تفكيك التضامن العربي، فأميركا والغرب يسلحان إسرائيل بكافة الأسلحة المتطورة وبدون أي مقابل، والمؤامرات الأجنبية تحاك ضد مسيرة التضامن العربي... ومع الأسف فالتطورات الأخيرة المتسارعة كشفت عن أن الأعداء قد نجحوا إلى حد ما في تصديع هذا التضامن العربي، مما يجعلنا الآن في موقف... المتخوف من نتائج الانقسامات الحاصلة على الساحة العربية»[2].

- **القرار الإسرائيلي بالقضاء على المقاومة الفلسطينية بضوء أخضر أميركي**

كانت إسرائيل قد دعمت الميليشيات المسيحية في لبنان للقضاء على المقاومة

1- ألبير منصور: **موت جمهورية**، مصدر سابق، ص 166.

2- الشيخ حسن خالد (مفتي الجمهورية اللبنانية) ل "وكالة الأنباء الصحافية" حول التضامن العربي والموقف الأميركي، الأنوار، بيروت في التاسع والعشرين من كانون الثاني (يناير) عام 1978.

الفلسطينية بالواسطة، وعندما فشلت جميع محاولات الإبادة غير المباشرة، قامت إسرائيل بحربين على لبنان في عام 1978 وعام 1982 للقضاء المباشر على المقاومة الفلسطينية[1].

(1) الموقف الأميركي من الاجتياح الإسرائيلي الأول للبنان 1978

كان فؤاد بطرس وزير الخارجية اللبناني قد استدعى سفير الولايات المتحدة الأميركية ريتشارد بيكر قبل ساعات من بدء الإجتياح الإسرائيلي الأول للبنان عام 1978 لمعرفة موقف بلاده وسأله بطرس مباشرة: «ماذا يمكن أن تعمل الولايات المتحدة إذا اجتاحت إسرائيل جنوب لبنان؟»، أجابه السفير: «ستكون بلادي محرجة جداً لأنها صديقة إسرائيل، وفي الوقت نفسه ملتزمة الدفاع عن السيادة اللبنانية، ومهتمة جداً بتقدم مفاوضات السلام مع أنور السادات»[2]. ويقدم جوني عبده[3*] قراءة تقول: «إن عملية الليطاني أحدثت تغييراً نوعياً في العلاقات بين دول المنطقة، فهي أول عملية منسقة بين الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل من جهة، ومصر من جهة ثانية، وهي بمثابة حرب وقائية لحماية كامب دايفيد»[4]. ويستشهد جوني عبده دعماً لوجهة نظره بالسيناريو الذي جرى في مجلس الأمن: أسرع قرار مع أسرع تنفيذ في تاريخ الأمم المتحدة، فأول مرة يتخذ قرار بانسحاب إسرائيل من جنوب لبنان، ونشر قوات دولية محلها خلال ساعات وبموافقة الولايات المتحدة الصريحة، ولأول مرة تشكل قوات دولية تصل منطقة النزاع خلال أربعة أيام فقط وقبل وقف نهائي لإطلاق النار. و«كأن كل شيء جاهز سلفاً»[5].

كانت إسرائيل تنظر إلى جنوب لبنان على أنه «الحنفية» التي تحركها لرفع أو خفض الضغط في المنطقة، وكانت تنظر إلى إبقاء الفلسطينيين في لبنان كعدو ظاهر، تستطيع بسببهم استعمال قواتها المسلحة لإرهاب العرب. وهذا الأسلوب التفجيري كان

1- باتريك سيل: **الأسد الصراع على الشرق الأوسط**، مصدر سابق، ص 491.

2- فؤاد بطرس **(المذكرات)**: مصدر سابق، ص 276.

3 (*)- جوني عبده: رئيس الإستخبارات اللبنانية في عهد الرئيس إلياس سركيس.

4- كريم بقرادوني: **السلام المفقود عهد إلياس سركيس 1976 – 1982**، مصدر سابق، ص 185.

5- كريم بقرادوني: المصدر نفسه، ص 185. أيضاً فؤاد بطرس **(المذكرات)**، مصدر سابق، ص 283.

الأفضل لديها لكسب أصوات الأكثرية التي هي من أصل شرقي في أوقات الإنتخابات[1].

وكانت الموافقة الفعلية الأميركية على المشروع الإسرائيلي الرامي إلى فرض السيطرة على الجنوب اللبناني، تظهر من خلال التوافق سراً على ضرورة إبعاد الفلسطينيين عن الحدود إلى مسافة عشرة كيلومترات وتسليم هذا الحزام الأمني إلى سعد حداد، بحيث تبقى مقاليد السيطرة الفعلية بيد إسرائيل. في حين كان المفروض أن تتقدم قوات الطوارئ الدولية خلف القوات الإسرائيلية كي تتمركز على الحدود الدولية للبنان[2].

ويتحدث الرئيس الأميركي جيمي كارتر في كتابه حول الشرق الأوسط، "The Blood of Abraham"، عن عدوان إسرائيل على لبنان عام 1978 بصراحة عجيبة فيقول:

"حتى قبل فوز مناحيم بيغن وحكومة الليكود في الإنتخابات التي جرت في أيار (مايو) 1977، كان بعض المسيحيين الموارنة يحضون إسرائيل على دخول لبنان من أجل تدمير منظمة التحرير الفلسطينية، واقتلاع السوريين، إلا أن الإستجابة لهذا الإغراء لم تتم حتى آذار (مارس) 1978 حين غزت إسرائيل لبنان انتقاماً لهجوم شنته المنظمة الفلسطينية على حافلة ملأى بمواطنيها، وتقدمت بقواتها حتى نهر الليطاني، واستخدمت القنابل العنقودية المبيدة للسكان فوق بيروت وسواها من التجمعات السكنية، ففتكت بالمئات من المدنيين".

ويضيف كارتر: "وفي موقعي رئيساً اعتبرت هذا الهجوم الكاسح رد فعل متمادياً... وبرغم القلق الذي أعربت عنه وبرغم احتجاج العالم أجمع، بدا بيغن مصمماً على الإحتفاظ بقواته داخل لبنان لفترة غير محدودة وعلى ارتكاب مخالفة ثابتة للقانون الأميركي بتسليم أسلحة أميركية، بما فيها المدفعية والسيارات المصفحة، لميليشيا لبنانية بقيادة سعد حداد"[3].

1- الياس سركيس (الرئيس اللبناني) في كلمة له أمام مؤتمر القمة الاسلامي الثالث في الطائف، النهار، بيروت في التاسع والعشرين من كانون الثاني (يناير) عام 1981. أيضاً: جوناثان راندال: **حرب الألف عام في لبنان**، مصدر سابق، ص 233.

2- **وثائق الحركة الوطنية اللبنانية 1975 – 1981**، مصدر سابق، ص 89.

3- Jimmy Carter: **The Blood of Abraham**, p. 22. ، عن سليم الحص: **حرب الضحايا على الضحايا**، مصدر سابق، ص 29.

وبعد توقيع اتفاقات كامب دايفيد، تمكنت الادارة الأميركية من وضع ترتيبات جديدة في المنطقة لخدمة مصالحها وتوسيع دورها السياسي، وقال الرئيس الأميركي جيمي كارتر: «لاأستطيع أن أكون وسيطاً عديم المصلحة أو بمثابة ساعي بريد في الشرق الأوسط فالأمن القومي للولايات المتحدة متوقف بشكل فعّال على المحافظة على السلام في الشرق الأوسط... إننا سنذهب إلى هناك شركاء كاملين في المفاوضات»[1].

(2) الموقف الأميركي من الاجتياح الإسرائيلي الثاني للبنان 1982

إثر الإجتياح الإسرائيلي عام 1982، خُيّل لإسرائيل أن حرب لبنان هي الفرصة المؤاتية لتطوير معاهدة كامب دايفيد بضم لبنان إليها[2]، فتتحول من ثنائية بين إسرائيل ومصر إلى اتفاق مثلث الأطراف بين إسرائيل ومصر ولبنان[3].

اختلفت الاتجاهات السياسية كثيراً بين إدارة كارتر وإدارة ريغان: ففي بداية عهد ريغان كانت السياسة الخارجية للولايات المتحدة تسعى إلى عقد أحلاف مع البلدان الصديقة، من أجل الحد من التوسع السوفياتي في العالم... بينما إدارة كارتر كانت ترى أن حل القضية الفلسطينية يشفي كل أمراض المنطقة. وعلى العكس من ذلك، اعتقد المستشارون الجدد في البيت الأبيض وكان رأي الكسندر هيغ وزير الخارجية الأميركي: أنه تحت حماية السوريين ومظلتهم، أقيم في لبنان كيان فلسطيني متطرف يعرقل كل تقدم في الحل السلمي للنزاع، فمن غير الممكن إذن التوصل إلى حل سياسي إلاّ بعد انسحاب القوات السورية، وإلحاق الهزيمة بالمنظمات الفلسطينية[4].

ويلخص كريم بقرادوني السياسة الأميركية تجاه المنطقة العربية بقوله: «لا بد من التوضيح أن العام 1981 عام القرار، ولكن القرار الأميركي سيتخذ في ظل التفكك العربي القائم، لذا سيكون القرار الأميركي أسوأ.... والواقع أن «أميركا كارتر» صنعت «كامب دافيد» في ظل تضامن عربي كبير، في حين أن «أميركا ريغان» ستصنع

1 - سمر بهلوان ومحمد حبيب صالح: **دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص 491.

2 - كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، مصدر سابق، ص 83.

3 - جورج حجار: **أميركا في طور الرايخ الرابع**، دار الهادي، بيروت 2005، ص 115.

4 - شيمون شيفر: **أسرار الغزو الإسرائيلي للبنان**، مرجع سابق، ص 41.

القرار في ظل انقسام عربي كبير»[1].

فالولايات المتحدة الأميركية تملك في يدها طرفي الصراع: إسرائيل من جهة، وأكثرية الدول العربية من جهة ثانية في حين أن الإتحاد السوفياتي ليس معه إلا بعض الدول العربية.

سأل الرئيس الأسد الرئيس سركيس أثناء الاجتماع الذي عقد بينهما في دمشق في الرابع عشر من أيار (مايو) 1979، عن تقييمه للموقف الأميركي، فقال الرئيس اللبناني: «للأميركيين خطان أحمران هما إسرائيل والنفط وليس فلسطين، وأصبح لهم خط أحمر ثالث هو الاتفاقية المصرية – الإسرائيلية التي لا يسمحون باسقاطها».

وأضاف سركيس: «وكانت الإدارة الأميركية تعتقد أن الأردن، مدعوماً في ذلك من المملكة العربية السعودية، سينضم إلى اتفاق كمب دافيد، لكنك عبأت ببراعتك كل العرب ضد هذا الإتفاق، وأنت الأن تواجه وحدك السياسة الأميركية. إنك العقبة الأساسية أمام المشروع الأميركي للشرق الأوسط... فأنت تعقّد أزمة الشرق الأوسط المعقدة أصلاً». وأعرب سركيس عن استعداده للقيام بعمل لدى الأميركيين لصالح الأسد. فشكره الأسد وقال له: «لا أثق بالأميركيين، أما أنت فابقَ على علاقات حسنة معهم، ولنرَ»[2].

ويلخص الرئيس السوري حافظ الأسد أهداف السياسة الأميركية في المنطقة العربية في كلمة له في مؤتمر القمة الإسلامي الثالث المنعقد في الطائف في المملكة العربية السعودية عام 1981 بقوله: «والاستعمار أيها الأخوة يخشى الوحدة العربية لأنها مصدر قوة لأمتنا وللمسلمين جميعاً... ونذكر جميعاً ما أصاب أعداء أمتنا من هلع وذعر عندما قامت حرب رمضان التحريرية... هؤلاء الأعداء رأوا في الاجتماع النسبي لكلمة العرب ووحدة صفهم « وإن جاء متأخراً إلى حد ما آنذاك»، وبالرغم من أن بعضهم وقف متفرجاً، ورأوا في التفاف الدول الاسلامية من حولهم بمؤازرة الدول الصديقة لهم خطراً لا يستطيعون احتمال استمراره، ورأوا في ذلك منطلقاً لتحول جذري

1 - كريم بقرادوني: لوكالة الأنباء الصحافية، حول مستقبل الوضع في لبنان، العمل بيروت في التاسع والعشرين من كانون الثاني (يناير) عام 1981.

2 - كريم بقرادوني: **السلام المفقود عهد الياس سركيس 1976 – 1982**، مصدر سابق، ص 252 و253.

في المنطقة يضع الأمور في نصابها ويعيد الحقوق لأصحابها وهذا ما يقاومونه، وقد قاوموه بكل السبل. قاوموه أولاً بالجسر الجوي الأميركي الذي انهالت بواسطته الأسلحة على إسرائيل لكي يمنعوا تحرير الأرض العربية المحتلّة... وقاوموه بالمواقف السياسية. ولكن أخطر أساليب مقاومتهم كان أسلوب المكر والخداع والدسيسة، أسلوب شق الصف العربي، أسلوب تعريب الصراع. وقد سارت الامبريالية الأميركية على هذا الطريق بخطوات تدريجية وبسياسة الخطوة خطوة. وبهذه السياسة الماكرة انتزعت مصر من خندق المواجهة العربية بعد أن قبل حاكمها أن يخرج على إجماع أمته...»[1].

ويضيف الأسد: «كانت الامبريالية الأميركية وهي تطبق سياسة الخطوة خطوة بحاجة الى أحداث دامية تشغل بها الأمة العربية وتصرف اهتمامها عن قضيتها الأساسية، وتغطي بها فعلة حاكم مصر، فبادرت الى إغراق لبنان الشقيق بالدم، وخلقت بؤرة توتر خطيرة عبر الحرب الأهلية في لبنان، وكان طبيعياً أن يجتذب وضع لبنان الاهتمام، وكان واضحاً أن ما يحدث فيه كان تخطيطاً مرسوماً لتمرير مؤامرة كبيرة بدأت باتفاقية سيناء ولا تزال مستمرة مروراً باتفاقات كامب دايفيد...» [2].

ويؤكد الرئيس المصري أنور السادات، على أثر توقيع اتفاقيات كامب دايفيد، في كلمة له اثناء اجتماعه بأعضاء لجنة الشؤون الخارجية بالكونغرس الأميركي في واشنطن عندما قال: «لقد بدأنا معاً عملية السلام عندما حضر كيسنجر الى مصر في نوفمبر عام 1973، وسوف نمضي معاً على هذا الطريق»[3].

عندما تولى الكسندر هيغ وزارة الخارجية في الولايات المتحدة الأميركية أعاد تقويم سلم الأولويات، وأصبحت مشكلة الشرق الأوسط هي القضية الأولى في السياسة الخارجية الأميركية. ومن الحقائق – التي هدد وزير الدفاع الإسرائيلي أرييل شارون بنشرها – أن غزو لبنان كان اتفاقاً أميركياً – إسرائيلياً، تم الاتفاق على أدق تفاصيله بين

1 - حافظ الأسد (الرئيس السوري) في خطاب له في مؤتمر القمة الاسلامي الثالث المنعقد في الطائف، تشرين، دمشق في الثامن والعشرين من كانون الثاني (يناير) عام 1981.

2 - حافظ الأسد (الرئيس السوري)، المصدر نفسه.

3 - أنور السادات (الرئيس المصري) في كلمة له أثناء اجتماعه بأعضاء لجنة الشؤون الخارجية بالكونغرس الأميركي في واشنطن، الأهرام، القاهرة في العشرين من أيلول (سبتمبر) عام 1978.

هيغ وشارون. وكانت الأهداف الأساسية: أولاً: القضاء على المقاومة الفلسطينية، وثانياً: إيصال رئيس جمهورية لبناني الى السلطة (بشير الجميل) وعقد اتفاقية سلام مع لبنان[1].

وعندما تم الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، بدأت الإدارة الأميركية تتصرف على قاعدة أن إنجاز أهداف الحرب الإسرائيلية في لبنان بات مجرد تحصيل حاصل. فتقدم الرئيس الأميركي رونالد ريغان بمشروع «السلام في الشرق الأوسط»، ولم يكن فيه شيء جديد، بل هو تجسيد للسياسة الأميركية القديمة المتمثلة باستكمال السيطرة على العالم العربي[2]. ويقول محسن ابراهيم: «تبقى ثوابت الخطة الأميركية... الاستمرار في إدارة الأزمة اللبنانية إدارة مديدة وطويلة النفس... لا تقتصر فوائدها على تحويل لبنان محمية أميركية في نهاية المطاف، بل تتعدى ذلك نحو استخدام الساحة اللبنانية ساحة فعل أميركي رئيسية موجهة لتطويع المواقع العربية التي كانت تنتصب حواجز اعتراضية في وجه المسار العام لسياسة واشنطن في ميدان الصراع العربي – الصهيوني خصوصاً»[3]، ويقصد هنا سوريا، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والحركة الوطنية اللبنانية.

ويقول كريم بقرادوني: «كانت واشنطن تتعامل على الدوام مع لبنان على أنه «وظيفة» أكثر منه «وطنٌ»... ما هرول الأميركيون مرة الى لبنان إلا عندما كانت إسرائيل معنية سلباً أو إيجاباً. مكث فيليب حبيب كموفد شخصي عن الرئيس الأميركي مدة سنتين، لتسوية النزاع بين إسرائيل وسوريا في البقاع، في ما عُرف ب «أزمة الصواريخ»، ولوقف إطلاق النار بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 1981، ولإرسال المارينز والقوات المتعددة الجنسيات لإخراج المنظمات الفلسطينية والجيش السوري عام 1982. وبلغ الاهتمام الأميركي ذروته عندما لاحت إمكانية عقد إتفاق بين لبنان وإسرائيل عام 1983 وتابع روبرت ماكفرلين... المفاوضات اللبنانية – الإسرائيلية بصورة تفصيلية وتدخل جورج شولتز مرات عدة لانجاحها. وتقلص الاهتمام الأميركي

1 - خالد الحسن (عضو اللجنة المركزية لحركة فتح) في حديث صحافي حول القضية الفلسطينية والدور الأميركي في الشرق الأوسط، الحوادث، العدد 1348، لندن في الثالث من أيلول (سبتمبر) عام 1982.

2 - محسن ابراهيم: **قضايا نظرية وسياسة بعد الحرب**، مرجع سابق ص 233.

3 - محسن ابراهيم: **الحرب وتجربة الحركة الوطنية اللبنانية**، مرجع سابق، ص 65.

فور إلغاء اتفاق 17 أيار، فقرر البيت الأبيض سحب المارينز من لبنان عام 1984 مع علمه المسبق أنه يُلحق بأميركا هزيمة نكراء لمصلحة سوريا، وأن الرهان اللبناني على واشنطن سيتحول الى كارثة»[1].

ثانياً: توقيع اتفاقية كامب دايفيد عام 1979 بين مصر وإسرائيل، وأثر ذلك على اتجاهات القوى السياسية في لبنان

تم التوقيع على اتفاقية كامب دايفيد في السابع عشر أيلول (سبتمبر) عام 1978، ثم على معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل في السادس والعشرين من شهر آذار (مارس) عام 1979. ولقد ترتب على ذلك آثاراً بعيدة المدى سواء فيما يتعلق باستقلال مصر وسيادتها على أرضها، أو فيما يتعلق بالتزاماتها العربية، وكذلك فيما يتعلق بتكريس تبعية مصر للولايات المتحدة الأميركية، وتدعيم نفوذها وسيطرتها في مصر والشرق الأوسط[2].

كانت الاتفاقية الأولى «إطاراً للسلام في الشرق الأوسط» والإتفاقية الثانية «معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية»:

قسمت الاتفاقية الأولى إلى قسمين الأول يتعلق بالضفة الغربية وغزة، والثاني بمصر وإسرائيل، وفيما يلي أهم ما تضمنته:

أ- الضفة الغربية وغزة[3]:

1- تشترك مصر وإسرائيل والأردن وممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بالمشكلة الفلسطينية بكل جوانبها. وتتفق مصر وإسرائيل على الترتيبات الانتقالية بالنسبة للضفة الغربية وغزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات، وانسحاب الإدارة المدنية والعسكرية الإسرائيلية بمجرد انتخاب سلطة الحكم الذاتي، وتبدأ الفترة الإنتقالية عندما تقام سلطة الحكم الذاتي، وتبرم اتفاقية سلام بين إسرائيل

---

1 - كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان الى حرب الخليج**، مصدر سابق، ص 79.

2 - حسن نافعة: **مصر والصراع العربي – الإسرائيلي من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة**، مرجع سابق، ص 73.

3 - وثيقة كامب دايفيد الأولى: كامب دايفيد في السابع عشر من أيلول (سبتمبر) عام 1978، الأهرام، القاهرة، في التاسع عشر من أيلول (سبتمبر) عام 1978.

والأردن عند نهاية الفترة الانتقالية[1].

2- ستتخذ كل التدابير، وتوفر كل الشروط لضمان أمن إسرائيل وجاراتها أثناء الفترة الانتقالية وبعدها. وللمساعدة على توفير هذا الأمن ستقوم سلطة الحكم الذاتي بتشكيل قوة من الشرطة المحلية تبقى على اتصال مستمر بالضباط الإسرائيليين والأردنيين والمصريين لهذه الغاية في مسائل الأمن الداخلي[2].

ب- مصر – «إسرائيل»[3]:

1- تتعهد كل من مصر و«إسرائيل» بعدم اللجوء إلى القوة أو استخدامها لتسوية النزاعات، وستتم تسوية أية نزاعات بالطرق السلمية، وفقاً لما نصت عليه المادة (33) من ميثاق الأمم المتحدة.

2- يوافق الطرفان، من أجل تحقيق السلام بينهما، على التفاوض بحسن نية بهدف إبرام معاهدة سلام خلال ثلاثة أشهر من توقيع الإطار[4]، بينما تتم دعوة الأطراف الأخرى في النزاع في نفس الوقت، للتفاوض وإبرام معاهدات سلام مماثلة...

أما اتفاقية كامب دايفيد الثانية «معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية» فقد تضمنت عدداً من البنود أهمها:

1- «تعلن مصر وإسرائيل أن الأحكام والمبادئ المتضمنة أدناه سوف يتم النص عليها في اتفاقيات بين إسرائيل وكل من جيرانها مصر والأردن وسوريا ولبنان.

2- الموقعون على هذه الاتفاقية سوف يقيمون فيما بينهم علاقات طبيعية على أساس قيام حالة السلام بينهم. ولتحقيق هذا الهدف، فانهم يلتزمون بكل أحكام

---

1 - سمر بهلوان ومحمد صالح: **دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص 482.

2 - وثيقة كامب دايفيد الأولى، المصدر نفسه، الأهرام، القاهرة في التاسع عشر من أيلول (سبتمبر) عام 1978.

3 - وثيقة كامب دايفيد الثانية: كامب دايفيد في السابع عشر من أيلول (سبتمبر) عام 1978، الأهرام، القاهرة في التاسع عشر من أيلول (سبتمبر) عام 1978.

4 - سمر بهلوان ومحمد صالح: **دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص 483.
أيضاً: محمد علي الوعلاني: **التلاحم السوري اللبناني**، مرجع سابق، ص 246.

ميثاق الأمم المتحدة والخطوات اللازمة لذلك تتضمن:

أ- الاعتراف الكامل

ب- انهاء المقاطعة الاقتصادية

ه- حماية المواطنين الذين يعيشون تحت أحكام الدولة الأخرى.

3- الموقعون على هذا سوف يناقشون كل امكانيات التطور الاقتصادي في إطار معاهدات السلام النهائية بهدف المساهمة في جو السلام والتعاون والصداقة لصالح هذه الأطراف كلها.

4- يتم تشكيل لجان لتسوية المطالب الاقتصادية وكل الدعاوى المالية الأخرى.

5- تتم دعوة الولايات المتحدة للاشتراك في المحادثات بالنسبة للموضوعات التي تتعلق بتفاصيل وتطبيق هذه الاتفاقيات وإعداد الجدول الزمني لتنفيذ التزامات كل طرف منها.

6- سوف يطالب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بإقرار اتفاقيات السلام وضمان عدم خرقها..."[1].

وقد وافق الطرفان على المسائل التالية:

أ- "الممارسة التامة للسيادة المصرية حتى الحدود المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب.

ب- انسحاب القوات الإسرائيلية من صحراء سيناء.

ه- استخدام المطارات التي يتركها الإسرائيليون قرب العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ للأغراض المدنية فقط.

ح- حق المرور للسفن الإسرائيلية عبر قناة السويس وخليج السويس على أساس معاهدة القسطنطينية عام 1888 المطبقة على كافة الأمم، ومضائق تيران وخليج العقبة هي ممرات مائية دولية ويجب فتحها أمام كافة الأمم وحرية الملاحة فيها والتحليق فوقها دون إعاقة أو ايقاف هذه الحرية.

---

1 - وثيقة كامب دايفيد الثانية: كامب دايفيد في السابع عشر من أيلول (سبتمبر) عام 1978، الأهرام، القاهرة في التاسع عشر من أيلول (سبتمبر) عام 1978.

ض- إنشاء طريق بين سيناء والأردن بالقرب من إيلات مع كفالة حرية وسلامة المرور من جانب مصر والأردن"[1].

وهكذا أحكمت الإدارة الأميركية بالتعاون مع الحكومة الصهيونية القبضة على السادات خلال مسيرته التفاوضية ودفعته إلى تقديم كل ما أرادته من تنازلات وتنصلت من كافة الوعود التي قدمتها له في البداية، وجاءت اتفاقات كامب دافيد على شكل صك استسلام تضمن شروطاً مهينة لمصر[2] على عدة أصعدة أهمها:

أولاً: على الصعيد المصري الوطني:

إن «معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية» لم تفصل بين قضية الانسحاب من سيناء وبين العلاقات المصرية – الإسرائيلية ما بعد الانسحاب. فربطت بين عملية الانسحاب وبين التطبيع الكامل للعلاقات بين مصر وإسرائيل سياسياً واقتصادياً وثقافياً، بالإضافة إلى أن تلك الاتفاقية قيدت الإرادة المصرية في ممارسة السيادة الكاملة على سيناء بعد عودتها لمصر وانسحاب القوات الإسرائيلية[3]. فمصر لا يجوز لها وفق هذه الاتفاقية أن تبعث بقوات إلى سيناء أكثر من تواجد لأجهزة الشرطة. وإن ما يقرب من أربعة أخماس سيناء قد أصبح منزوع السلاح. ولا يجوز لمصر أن تنشئ أي مطارات حربية على أي جزء من أرض سيناء أو موانئ عسكرية على أي من شواطئ سيناء، ولا يحق لأسطولها الحربي استخدام الموانئ الموجودة حالياً، وهذا يجعل سيناء في الواقع أرضاً مفتوحة بلا دفاع أمام التهديد بالغزو الإسرائيلي[4].

---

1 - نص الوثيقة الثانية لاتفاق كامب دايفيد، نقلاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومركز الوثائق والدراسات، نقلاً عن الأخبار في التاسع عشر من أيلول (سبتمبر) عام 1978.

2 - مذكرة 4 أعضاء من مجلس قيادة ثورة 1952 في مصر الى الرئيس المصري أنور السادات حول اتفاقات كامب دايفيد، وهم: عبد اللطيف البغدادي، وزكريا محي الدين حسين الشافعي وكمال الدين حسين، السفير بيروت في الثامن من تشرين الأول (أكتوبر) عام 1978.

3 - مذكرة 4 أعضاء من مجلس قيادة ثورة 1952 في مصر الى الرئيس المصري أنور السادات حول اتفاقات كامب دايفيد، المصدر نفسه.

4 - الفريق سعد الدين الشاذلي (رئيس الأركان القوات المسلحة المصرية السابق) في حديث للتلفزيون العربي السوري، تشرين، دمشق في الثالث عشر من كانون الأول (ديسمبر) عام 1978.

وكان أخطر ما تضمنته المعاهدة المصرية – الإسرائيلية من قيود على الإرادة المصرية هي أنها جعلت من الحكومة المصرية طرفاً حارساً لحساب إسرائيل والصهيونية العالمية وفي مواجهة الشعب المصري. فالفقرة الثالثة من المادة الثالثة من المعاهدة تلزم الحكومة المصرية «بالامتناع عن التنظيم، أو التحريض، أو المساعدة، أو الاشتراك في فعل من أفعال الحرب... ضد الطرف الآخر في أي مكان، وتتعهد بأن تقدم مرتكبي مثل هذه الأفعال للمحاكمة»[1].

ثانياً: على الصعيد العربي القومي:

إن الأمر لم يتوقف – حسب الاتفاقية – عند حد خروج مصر عن الإجماع العربي بالتوقيع منفردة على صلح مع إسرائيل[2]، ولكن ترتب على ذلك تحطيم التزامات مصر العربية أيضاً[3]، وهذا ما حرصت عليه إسرائيل تماماً، وأكدت المعاهدة صراحة على أنه في حال تعارض الالتزامات السابقة لأي طرف مع الإلتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة، فإن الإلتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة هي التي تكون ملزمة ونافذة. وهذا ما جاء في نص المعاهدة:

«مع مراعاة المادة (103) من ميثاق الأمم المتحدة، يقر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة واي من الإلتزامات الأخرى، فإن الإلتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافذة»[4].

ويتضح مما سبق أن مصر بنص هذه المعاهدة، في وضع لا تستطيع فيه الوفاء بالتزاماتها العربية إذا ما تعرض أحد الأقطار العربية للعدوان الإسرائيلي، أي أن مصر تصبح دولة محايدة في الصراع العربي الإسرائيلي، وبالتالي فإن مصر لا تصبح غير

1 - حسن نافعة: المرجع السابق، ص 75.

2 - قرار مجلس الشعب السوري حول الآثار الناجمة عن اتفاقية "كامب دايفيد"، تشرين، دمشق في الثاني عشر من تشرين الأول (أكتوبر) عام 1978.

3 - غسان تويني (مندوب لبنان الدائم لدى الأمم المتحدة) في كلمة له أمام الجمعية العمومية حول الوضع اللبناني، النهار، بيروت في الثالث عشر من تشرين الأول (أكتوبر) عام 1978.

4 - حسن نافعة: المرجع السابق، ص 77.

منحازة فقط، بل متعاونة مع العدوان الإسرائيلي ومساندة له بطريقة غير مباشرة[1].

وهذا بالفعل ما حدث أثناء الإجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، حيث كانت مصر تلتزم بتوريد ما تعاقدت عليه مع إسرائيل من نفط مصري تستخدمه إسرائيل وقوداً للحرب ضد الفلسطينيين واللبنانيين[2].

لقد جاء مضمون معاهدة كامب دايفيد مناقضاً لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة على أرض فلسطين، كما تجاهل حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم، وحقهم في اختيار وتعيين ممثليهم الوطنيين. ولم يكن ذلك غريباً بالنسبة للكيان الصهيوني، والولايات المتحدة الأميركية، لكن اشتراك مصر في هذا الحرمان هو المثير للاستياء في صيغة المعاهدة، التي هي بحد ذاتها تعتبر انتهاكاً للإجماع الدولي حول القضية الفلسطينية كما عبرت عنه الأمم المتحدة من خلال القرار (242)[3].

ثالثاً: على الصعيد الدولي:

بالإضافة إلى أن معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية أسهمت في المساس باستقلال مصر الوطني وسيادتها على أراضيها، وعملت على تحطيم علاقة مصر بوطنها العربي الذي يمثل الإحتياط الإستراتيجي لها عسكرياً وسياسياً واقتصادياً[4]، إلاّ أن الأخطر من ذلك كان إحكام تبعية مصر للولايات المتحدة الأميركية، وتقنين هذه

1 - بيان مؤتمر الشعب العربي المنعقد في دمشق في السابع والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) 1978، البعث، دمشق في الثامن والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1978.

2 - حسن نافعة: المرجع السابق، ص 77، أيضاً جوناثان راندال: **حرب الألف عام في لبنان**، مصدر سابق، ص 226.

3 - نايف حواتمة (الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين) في حديث له لمجلة "الحرية" حول اتفاقية كامب دايفيد، الحرية، بيروت في الخامس والعشرين من أيلول (سبتمبر) عام 1978. أيضاً: سمر بهلوان ومحمد حبيب صالح: مرجع سابق، ص 487.

4 - خالد محي الدين (زعيم حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي المصري) في حديث لمجلة "الوطن العربي"، الوطن العربي، باريس في الثامن والعشرين من كانون الأول (ديسمبر) عام 1978.

التبعية[1]، بل لقد جرى التفاوض مع «إسرائيل» تحت إشراف حليفها الإستراتيجي الأول: الولايات المتحدة الأميركية، التي تربصت بالعرب وناصبتهم العداء، إلى حد ارتضوها حكماً بينهم[2] وبينها.

فإذا كانت إسرائيل أنزلت الهزائم بالعرب، فذلك تم بدعم أميركي غير محدود، فكيف توهموا بأن الأصيل أقل شراسة من الوكيل[3]؟

وأسندت المعاهدة دوراً تنفيذياً محدداً في إطارها للولايات المتحدة الأميركية وذلك على النحو التالي:

1- الولايات المتحدة دون سواها، هي من تقوم بعمليات الاستطلاع الجوي للإشراف على الانسحاب[4].

2- الولايات المتحدة وحدها التي تقوم بتشكيل «قوات الأمن» في حال فشل الأمم المتحدة ومجلس الأمن في تشكيل مثل هذه القوات، ولأن الأمم المتحدة رفضت بالطبع. وهذا ما كان متوقعاً، ولما كانت الولايات المتحدة هي من أسند إليها في النهاية هذا الدور، علماً أن هذه القوات الدائمة لا يجوز سحبها إلا بموافقة الطرفين، فقد تحولت في الواقع إلى قوات احتلال دائم[5].

3- أن الولايات المتحدة أصبحت هي الحارسة الوحيدة، والضامنة لقيام الأطراف المعنية بتنفيذ الالتزامات الواردة في المعاهدة[6].

لقد أحكمت الولايات المتحدة المتحالفة مع إسرائيل السيطرة بموجب هذه

---

1 ـ حسن نافعة: المرجع نفسه، ص 81.

2 ـ عبد الهادي ناصف: **شاهد عصر «مصر من الثورة إلى الثورة المضادة»**، مصدر سابق، ص 31.

3 ـ مجدي حماد: **نحو استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي ـ الصهيوني**، مرجع سابق، ص 63.

4 ـ (الفقرة أ من المادة السابقة الملحق 1)، وثيقة كامب دايفيد الثانية: المبادئ المكملة، البند (5)، الأهرام، القاهرة في التاسع عشر من أيلول (سبتمبر) عام 1978.

5 ـ سمر بهلوان ومحمد صالح، **دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص 490 و491. أيضاً: يحيى أحمد الكعكي: **الشرق الأوسط وصراع العولمة**، دار النهضة العربية، بيروت 2002، ص 176.

6 ـ نايف حواتمة (الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين) في حديث له لمجلة ''الحرية'' حول اتفاقية ''كامب دايفيد''، الحرية، بيروت في الخامس والعشرين من أيلول (سبتمبر) عام 1978.

المعاهدة على مصر، مما أدى إلى إخراج مصر من الصف العربي ووضعها في الخندق المعادي للعرب، وأسهم ذلك في حدوث خلل خطير في موازين القوى في المنطقة لصالح الكيان الصهيوني وعادت سيناء إلى مصر، ولكن بترتيبات أمن أكثر مما كانت تحلم به إسرائيل، وأخطر من ذلك فإن الولايات المتحدة بنفسها شاركت في ضمانات هذا الأمن[1]، وراحت تحوّل هذه المشاركة إلى خطوة أولى في تغيير نظام الأمن في المنطقة كلها: الانتقال من نظام عربي خالص للأمن، إلى نظام الشرق الأوسط وهذا هو الحلم الأميركي القديم[2]، وظهرت انعكاساته الأولى على الساحة اللبنانية[3]. ويقول النائب السابق نجاح واكيم:

«إذا كانت رغبة السادات بعد حرب تشرين، في فك الاشتباك مع إسرائيل قد ساهمت في حرب السنتين، فذهابه اللاحق إلى كامب دافيد عام 1979 أسس لإجتياح لبنان واحتلال بيروت، أول عاصمة عربية بعد القدس، ولخروج المقاومة الفلسطينية عبر البحر إلى تونس، بعيداً عن دمشق وبر الشام، وبعيداً عن قواعدها الشعبية في لبنان»[4].

- **ردود الفعل على اتفاقية كامب دايفيد**

وكان وقع توقيع اتفاقية كامب دافيد شديد الوطأة على العالم العربي، وخاصة على لبنان[5] حيث قامت التظاهرات في المناطق ذات الأغلبية الإسلامية احتجاجاً على المعاهدة، في حين حاولت الجهات الرسمية ممثلة بوزير الخارجية فؤاد بطرس تحاشي

1- حديث الفريق سعد الدين الشاذلي (رئيس الأركان القوات المسلحة المصرية السابق) ل «صوت مصر العربية في دمشق»، تشرين، دمشق في الثالث والعشرين من كانون الأول (ديسمبر) عام 1980.

2- محمد حسنين هيكل: **خريف الغضب قصة بداية ونهاية أنور السادات**، مصدر سابق، ص 242.

3- باتريك سيل: **الأسد الصراع على الشرق الأوسط**، مصدر سابق، ص 508.

4- نجاح واكيم: **الأيادي السود**، مصدر سابق، ص 14. أيضاً: خالد قباني: **الأزمة اللبنانية في محيطها الداخلي**، دراسة من سلسلة دراسات لبنانية، مركز الحريري الثقافي أبحاث وتوثيق، مصدر سابق، ص 753.

5- زهير محسن (رئيس الدائرة العسكرية في منظمة التحرير الفلسطينية) في حديث له لمجلة ''الحرية'' حول اتفاقية ''كامب دايفيد''، الحرية، بيروت في الخامس والعشرين من أيلول (سبتمبر) عام 1978.

التصويت والانقسام حول موقف مصر المستجد، عندما عقد اجتماع وزراء الخارجية والمال العرب في بغداد، في السابع والعشرين من آذار (مارس) 1979، وجرى التهديد وقتها باللجوء إلى التصويت «مع الخيانة أو ضد الخيانة[1] وليتحمل كل مسؤولياته»[2].

وفي مجلس الوزراء اللبناني المنعقد في التاسع عشر من نيسان (أبريل) 1979، تم اتخاذ قرار بقطع العلاقات السياسية مع مصر، ولكن مع المحافظة على العلاقات القنصلية معها[3].

وكان سفير لبنان في الأمم المتحدة غسان تويني قد بعث برسالة من نيويورك إلى رئيس الجمهورية الياس سركيس في السادس من نيسان (أبريل) عام 1979، يصف فيها وضع لبنان على الصعيد الدولي والعربي بـ«حرج للغاية» ويعدد عناصر حراجته بالتالي:

«(أ) كوننا ملزمين، بفعل العوامل «الجغراسية» وسواها بالسير في سياسة مؤتمر بغداد، التي نحن طليعة الاقتناع بجوهرها الفلسطيني لارتباط ذلك بوضعنا الداخلي.

(ب) كوننا، في إطار الإستقطاب الأميركي – السوفياتي، غير قادرين، وربما غير راغبين في السير بأي اتجاه «شرقي» لأن لا تسليح سوفياتي لنا، بل العكس، ولاعتمادنا على واشنطن وأوروبا في الوصول إلى جلاء العدو الإسرائيلي وبسط سيادتنا وإبقاء القوات الدولية وتطويرها.

(ج) كوننا، كالدول العربية المعتدلة السائرة في سياسة مؤتمر بغداد، لا نملك وسائل ضغط على أميركا نوازن بها ضغطها للسير في طريق «كامب دافيد».

(د) كوننا، أخيراً، الساحة المؤهلة (!!!) لأية مواجهة عسكرية، أو ثورة، أو حرب استنزاف... وكلها احتمالات واردة، بما فيها عملية إسرائيلية انتقامية – ربما مفتعلة – لضرب الفلسطينيين في الجنوب وبعثرة القوات الدولية وتفجير لبنان واستدراج سوريا إلى «الإحراج العسكري» وربما أكثر... وهذه كلها ليست

---

1 - جورج حبش (الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) في حديث له لمجلة "الحرية" حول اتفاقية "كامب دايفيد"، الحرية، بيروت في الخامس والعشرين من أيلول (سبتمبر) عام 1978.

2- فؤاد بطرس (**المذكرات**)، مصدر سابق، ص 360.

3- فؤاد بطرس (**المذكرات**): المصدر نفسه، ص 361.

تكهنات، بل أخبار احتمالات حقيقية قابلة للإسناد، إذا احتجتم»[1].

ولم ينسَ السفير تويني بعد تشخيص الخطر المحيق بلبنان من أن يؤكد: أن مصداقية الحكم الشرعي «المركزي» في لبنان أصبحت مرتبطة بقيام الجيش اللبناني وإثباته لوجوده في وجه الجميع داخلياً وخارجياً[2]. وكان السفير الأميركي جون غونتر دين قد أبلغ الرئيس سركيس، أن إسرائيل لا توافق على نشر الجيش على الحدود. وبأن الكتيبة اللبنانية ستتعرض للقصف، ورغم ذلك فقد اتخذ الرئيس سركيس موقفاً متصلباً، وقال للسفير الأميركي «إننا لن نؤخر التحرك ما لم تطلب منا الأمم المتحدة ذلك»[3].

وتحركت الكتيبة التابعة للجيش اللبناني في السابع عشر من نيسان (أبريل) عام 1979 ولما دخلت إلى بلدة أرزون داخل منطقة عمليات «القبعات الزرق» تم قصفها بوابل من النيران من مدفعية قوات الرائد سعد حداد، الذي أتبع قصفه بمؤتمر صحافي أعلن فيه قيام «دولة لبنان الحر»[4]، مما أثار بلبلة كبيرة في لبنان[5].

وكان مناحيم بيغن رئيس وزراء «إسرائيل» قد وجه في أول أيار (مايو) 1979، دعوة إلى الرئيس اللبناني لتوقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل[6].

وأصبح القصف الإسرائيلي للجنوب اللبناني لا يتوقف، وصولاً إلى عاصمة الجنوب صيدا حيث سقط العديد من الشهداء، مما دفع المدنيين لمغادرة أراضيهم، وصار المهجرون يتكدسون ويشكلون ضغطاً ديموغرافياً لا سابق له في العاصمة بيروت. وكان الرئيس سركيس يعتقد أن مأساة الجنوب تتحمل مسؤوليتها إسرائيل من

1- من رسالة مؤرخة بتاريخ السادس من نيسان (أبريل) عام 1979، بعث بها غسان تويني سفير لبنان في الأمم المتحدة إلى الرئيس سركيس، عن غسان تويني: مصدر سابق، ص 25.

2- غسان تويني: **رسائل إلى الرئيس الياس سركيس 1978 – 1982** تنشر للمرة الأولى، المصدر السابق، ص 26.

3- فؤاد بطرس (**المذكرات**): مصدر سابق، ص 362.

4- جوزيف أبو خليل (سيرة ذاتية): **قصة الموارنة في الحرب**، مصدر سابق، ص 89.

5- تصريح لمصدر سوري مسؤول حول الرائد سعد حداد، البعث، دمشق في الثامن عشر من حزيران (يونيو) عام 1978. أيضاً: حوار صحافي للسيد فؤاد بطرس (وزير الخارجية والدفاع اللبناني) مع المراسلين الأجانب، الأنوار، بيروت في التاسع من حزيران (يونيو) عام 1978.

6- كريم بقرادوني: المصدر نفسه، ص 252.

جهة، وأيضاً منظمة التحرير الفلسطينية. وبدأ يطالب العرب أن يمارسوا ضغطهم على هذه المنظمة لتنسحب من الجنوب أو على الأقل، لتوقف كل عملياتها العسكرية انطلاقاً منه، وبذل جهداً مكثفاً للدعوة إلى مؤتمر قمة عربي يخصص لبحث هذه المسألة[1].

لكن المملكة العربية السعودية شككت بنوايا الحكم اللبناني وعارضت فكرة الدعوة إلى المؤتمر، ووجه وزير الخارجية السعودية سعود الفيصل مذكرة إلى نظيره اللبناني تضمنت الأسئلة التالية:

«1- هل يريد الرئيس سركيس الدعوة إلى عقد قمة عربية لينضم إلى معاهدة كامب دافيد؟

2- هل يعتبر الرئيس سركيس هذه القمة بمثابة مواجهة مع الفلسطينيين؟

3- هل أن قرار الدعوة إلى عقد هذه القمة ناجم عن ضغط المتطرفين المسيحيين؟»[2].

ورد فؤاد بطرس وزير الخارجية اللبناني على هذه المذكرة مؤكداً أن الرئيس سركيس يعتبر نفسه من صميم المجموعة العربية، كما يعتبر أن معاهدة كامب دايفيد هي خروج عن هذه المجموعة وتخلٍ عن مصالحها.

ولكن الرئيس سركيس يعتبر أن بقاء القضية الفلسطينية على ما هي عليه ضارٌ بلبنان، وعدم حل هذه المسألة، يطيل الأزمة التي تستنزف لبنان، وأن الرئيس سركيس يدرك أن لا قيامة للبنان إلا بزوال الأسباب التي حمل من أجلها المسيحيون السلاح[3].

وبادر الرئيس سركيس إلى مفاوضات مع قادة منظمة التحرير الفلسطينية واجتمع مرات عديدة بـ «أبو إياد» إعداداً للقاء ياسر عرفات، الذي جرى في الرابع والعشرين من أيلول (سبتمبر) 1979، والذي انتهى إلى تأليف لجنة من سامي الخطيب، وجوني عبده، و«أبو إياد» لدرس إمكانية تنفيذ قرارات هذا اللقاء. ولكن لم تصل هذه اللجنة إلى نتيجة: فلا منظمة التحرير الفلسطينية ولا الحركة الوطنية مستعدة لتسهيل

1- الياس سركيس (الرئيس اللبناني) في تصريح له حول لقائه مع الرئيس السوري حافظ الأسد في اللاذقية، العمل، بيروت في الثاني من حزيران (يونيو) عام 1978. أيضاً: كريم بقرادوني: **السلام المفقود عهد الياس سركيس 1976 – 1982**، مصدر سابق، ص 257.

2- فؤاد بطرس (المذكرات): مصدر سابق، ص 398.

3- فؤاد بطرس (المذكرات): المصدر نفسه، ص 398.

دخول الجيش اللبناني إلى الجنوب[1].

وعقد مؤتمر القمة العربي في تونس في العشرين والثاني والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) 1979. وعند وصول الوفد اللبناني برئاسة الرئيس سركيس، إلى مطار تونس ووجه بالمظاهرات والجو المحموم ضد الرئيس سركيس الذي علق قائلاً: «إن «أبو عمار» ممثل مسرحي كبير، ففي وجه السعودية لعب ورقة البترول، ووضع عرب الخليج أمام قرارين: إما أن تبقى منظمة التحرير في جنوب لبنان في مواجهة إسرائيل، أو أن يستعمل العرب سلاح النفط لإرغام الولايات المتحدة الأميركية على الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، فوقفت الدول العربية كلها إلى جانب منظمة التحرير ضد لبنان...»[2].

- والحقيقة تؤكد أن المنظمات الفلسطينية والأحزاب اللبنانية كلها كانت لها ارتباطات عربية وإقليمية ودولية، فكل حزب لبناني وتنظيم فلسطيني كان له علاقات عقائدية ومالية بإحدى الدول العربية. وهذه الدول العربية كانت منقسمة بين تيارين: تيار مؤيد للحل السلمي والصلح مع إسرائيل، وتيار رافض له، وهذا الانقسام أدى إلى خلافات جرى تصفيتها على الساحة اللبنانية، عبر المنظمات الفلسطينية، والأحزاب اللبنانية المؤيدة لها، وهكذا ارتدت الأزمة اللبنانية بعداً عربياً[3]، ولم تكن الدول الكبرى بعيدة عن ذلك.

بعد توقيع اتفاقية كامب دافيد بين مصر وإسرائيل عام 1979، أضافت "إسرائيل" إلى سياستها تجاه لبنان المتمثلة بحملة إنهاك متواصلة للقوات الفلسطينية، براً وبحراً وجواً، هدف جديد هو مبدأ الضرب الوقائي، أو تدمير الخصم، فأغار الجيش الإسرائيلي على كل قاعدة تدريب فلسطينية[4]. وأدت هذه السياسة التي اتبعها الجنرال إيتان رئيس

1- سليم الحص (رئيس مجلس الوزراء اللبناني) في حوار له مع "السفير" حول انجازات حكومة التكنوقراط، السفير، بيروت في الرابع والعشرين من أيار (مايو) عام 1978.

2- كريم بقرادوني: **السلام المفقود عهد الرئيس الياس سركيس 1976 – 1982**، مصدر سابق، ص 262 و263.

3- موسى ابراهيم: **تاريخ لبنان الحديث والمعاصر من عهد الإمارة إلى اتفاق الدوحة**، مرجع سابق، ص 205.

4- كامل الأسعد (رئيس مجلس النواب اللبناني) في حديث ل"المستقبل"، المستقبل، باريس في السادس من أيار (مايو) عام 1978.

الأركان الإسرائيلي، إلى دفع منظمة التحرير الفلسطينية لتغيير استراتيجيتها والتركيز على إقامة بنى تحتية واسعة مدنية وعسكرية، فأنشأت ما اصطلح على تسميته «دولة ضمن الدولة» تتضمن جيشاً شبه نظامي[1].

إن اتفاقية كامب دافيد بين مصر وإسرائيل، أعادت خلط الأوراق على الساحة اللبنانية، وبدأ ينشأ مجدداً تحالف بين السوريين والفلسطينيين من ضمن صيغة جديدة هدفها مقاومة السياسة المصرية والحد من تأثيراتها العربية. وفي الإجتماع الذي عقد في الرابع عشر من أيار (مايو) 1979 في دمشق بين الرئيسين الأسد وسركيس، وفي محاولة من الأخير لاستيضاح موقف الأسد قال: «أعلم أنك لم تعد مستعداً منذ زيارة السادات للقدس لكبح جماح منظمة التحرير الفلسطينية بل العكس هو الصحيح، فإنك تقدم لها كل دعم ومساعدة، ولكنك تعلم أن التركيبة اللبنانية سريعة العطب وأن تبدل موقفك أثر على الفسيفساء الطائفية...»[2].

وعلى إثر التحالف السوري الفلسطيني، في جبهة واحدة، هي جبهة الرفض لاتفاقات كامب دافيد أصبحت سوريا هي العدو بالنسبة للجبهة اللبنانية، هذه الجبهة التي لم تعتقد يوماً أن هناك تضامناً عربياً بالمعنى الصحيح، أو أنها معنية بهذا التضامن، بل على العكس من ذلك خيل إليها أن التضامن مع إسرائيل هو الأجدى، باستثناء الشيخ بيار الجميل الذي لم يكن أبداً من هذا الرأي[3]. ويقول جوزيف أبو خليل: «عندما خاطب مناحيم بيغن رئيس الوزراء الإسرائيلي في السابع من أيار (مايو) 1979، الرئيس اللبناني الياس سركيس، داعياً إياه «إلى زيارة أورشليم» رأينا في كلامه غير ما رآه رئيس حكومتنا الدكتور سليم الحص آنذاك. رأينا فيه ما ذهبت إليه «لجنة البحوث اللبنانية» في الكسليك عندما قالت في بيان لها بهذا المعنى: «إن الإرادة اللبنانية تردّ بالإيجاب على دعوة بيغن... وأن «إلتزام لبنان بالتضامن العربي مخالف لهذه الإرادة»[4]... و«بخاصة

1- كيرستين شولتزه: **ديبلوماسية إسرائيل السرية في لبنان 1948 – 1984**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ترجمة أنطوان باسيل، الطبعة الثانية، بيروت 1999، ص 176 و177.

2- كريم بقرادوني: المصدر السابق، ص 154.

3- جوزيف أبو خليل: (سيرة ذاتية) **قصة الموارنة في الحرب**، مصدر سابق، ص 90.

4- جوزيف أبو خليل: المصدر نفسه، ص 89 و90.

أن التضامن العربي سقط في حرب لبنان»!»[1].

ويقول أبو خليل أيضاً: «والعداء للدولة العبرية كان إلتزاماً سياسياً ينقصه الشعور أو الإحساس بالعداء... ثم جاء الشعور بالقهر، من جراء ما عانيناه على يد المنظمات الفلسطينية، وعلى يد القوات السورية لاحقاً، ليجعل من التعامل مع إسرائيل أمراً عادياً يقره العقل ولا تخالفه العاطفة. لذلك لم تكن خطوة السادات في نظرنا، خيانة بل على العكس من ذلك رأينا فيها كل البطولة... ولم نكن ندري، طبعاً، أن اتفاقات كامب دافيد ستكون من الناحية العملية وبالاً علينا وعلى بلدنا»[2].

وتزامن توقيع اتفاقات كامب دافيد بين مصر و«إسرائيل» مع عدة تطورات على الساحة اللبنانية، أهمها بروز نجم بشير الجميل على صعيد الزعامة المارونية[3]، بعد إقدام القوات اللبنانية على ارتكاب مجزرة في الثالث عشر من حزيران (يونيو) 1978، ذهب ضحيتها طوني فرنجية وعائلته، كما سبق وذكرنا، بسبب تباين في المواقف من سوريا بين الرئيس فرنجية وحزب الكتائب. وكذلك ساهم رحيل العميد ريمون إدة إلى خارج لبنان، والذي اتخذ موقفاً مناوئاً لحزب الكتائب، في بروز بشير الجميل[4]. وكان العميد إدة يجهر بعدائه التاريخي لإسرائيل، واعتبر أن التدخل الإسرائيلي، السياسي والعسكري، بات في صلب المعادلة الوطنية، عبر المساعدة التي أصر مراراً على أن كميل شمعون، وبيار الجميل، قدّماها لها بهدف تقسيم «لبنان الكبير» وإقامة دولة مسيحية تقوض إنجاز والده الرئيس إميل إدة[5]، وبرر اعتقاده بوجود هدف إسرائيلي تاريخي يسعى لهدم صيغة التعايش الوطني في لبنان، لأنها نقيض للبناء العنصري السياسي والاجتماعي الذي نشأت عليه الدولة العبرية، وتوصلاً إلى الإستيلاء على الدور الإقليمي للبنان في الشرق الأوسط، وكان العميد إده السياسي اللبناني الوحيد الذي حذر من خطة هنري كيسنجر الرامية إلى تقسيم لبنان، لأن

1- جوزيف أبو خليل: المصدر السابق، ص 89.

2- جوزيف أبو خليل: المصدر نفسه، ص 89.

3- جوزيف أبو خليل: المصدر نفسه، ص 89.

4- موسى ابراهيم: **تاريخ لبنان الحديث من عهد الإمارة إلى اتفاق الدوحة**، مرجع سابق، ص 221.

5- نقولا ناصيف: **ريمون إدّة جمهورية الضمير**، مرجع سابق، ص 314.

هذا الأمر يدفع المسيحيين للهجرة[1].

وكانت الحركة الوطنية اللبنانية منذ عام 1977 قد دعت إلى مواجهة قومية شاملة لخطوة السادات و«لمخطط الحل الإستسلامي»، والذي لم يقتصر في الواقع على الاستعداد العربي الرسمي للتعاطي مع منطق هذا الحل الأميركي بكل ترجمته الإستسلامية النافرة للقرار (242)، وهو ما جسده بشكل صارخ مسلك النظام المصري منذ ما قبل خطوة السادات الأخيرة، من خلال الدخول الكامل تحت مظلة السيطرة الأميركية، والقطيعة الكاملة مع الإتحاد السوفياتي وسائر القوى الصديقة والحليفة، عبر النظرية القائلة بأن تسعة وتسعين في المئة من أوراق الحل في يد الولايات المتحدة الأميركية، في حين أن الولايات المتحدة اعتمدت لتمرير مخططها في المنطقة، من اعتبار التفاهم العربي – الإسرائيلي شرطاً مسبقاً لإنعقاد مؤتمر جنيف، على قاعدة: التفاهم أولاً ثم مواجهة مشكلات النزاع فيما بعد[2].

وبذلك لا يعود مؤتمراً لأطراف متصارعة فعلاً بل يتشكل من فريق واحد أميركي – إسرائيلي – عربي، يناقش المشاكل على أرضية التقارب المسبق، ليطلب إلى الإتحاد السوفياتي بعد ذلك أن يكون شاهد الزور فقط[3].

وأعلنت الحركة الوطنية اللبنانية «أننا لسنا اليوم بصدد تحقيق الطموح الوطني والديمقراطي المشروع لشعبنا، بل بصدد حماية الوجود الوطني لهذا الشعب والحيلولة دون تبديده ونزع عروبته. **نحن نخوض الصراع اليوم في ظل برنامج يتمحور حول أهداف ثلاثة:**

1- استعادة وحدة لبنان السياسية والإدارية في ظل السلطة المركزية.

2- تكريس عروبة لبنان الفعلية وإقفال الجدار المفتوح بينه وبين إسرائيل.

3- حماية الوجود الفلسطيني من خطر التصفية تجسيداً لأبسط التزاماتنا القومية»[4].

1- نقولا ناصيف: **ريمون إدة جمهورية الضمير**، مرجع سابق، ص 309 و314.
أيضاً يوسف الأشقر: **السلم الإسرائيلي والحرب اللبنانية**، دار الفكر للأبحاث، بيروت 1990، ص 36.

2- **وثائق الحركة الوطنية اللبنانية 1975 – 1981**: مصدر سابق، ص 61.

3 - **وثائق الحركة الوطنية اللبنانية 1975 – 1981**، المصدر نفسه، ص 61.

4- **وثائق الحركة الوطنية اللبنانية 1975 – 1981**، المصدر نفسه، ص 70.

ومن الواضح أن هذه الأهداف جميعاً هي بطبيعتها أهداف دفاعية لا تتوخى أكثر من إعادة لبنان إلى مقوماته الوطنية الأولية كبلد عربي مثلما كان قبل الحرب، ووقف هذا الصراع الطاحن الذي يدفع ثمنه الشعب اللبناني.

ثالثاً: الأزمة اللبنانية في ظل الحرب الإيرانية – العراقية 1980 - 1988

فيما كان الأفرقاء المتصارعون على الساحة اللبنانية يعيدون خلط أوراقهم على إثر توقيع معاهدة كامب دافيد التي تمخضت عن خروج مصر من خط الصراع العربي – الإسرائيلي، وارتمائها بالكامل في دائرة الإستراتيجية الأميركية للشرق الأوسط، إذ بالعام 1979، يبدأ بتأريخ قيام الثورة الإسلامية في إيران التي تسلم السلطة فيها آية الله روح الله الخميني[1]، بعد طرد الشاه محمد رضى بهلوي[2] والذي كان يمثل بالنسبة للسياسة الأميركية، رجل البوليس المسؤول عن أمن الخليج.

وعندما انفجرت الثورة الإسلامية في إيران كان صداها واسعاً وعميقاً في العالم العربي، ورغم أن الخميني كان يوجه رسائله للناس بالفارسية، إلا أن الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج والتي كانت تبحث عن يقين وسط أوهام عصر البترول، وجدت أقرب اليقين المطروح هو اليقين الديني[3]. «وجاء نداء الثورة الإسلامية في إيران متوافقاً مع زمانه، وكانت الأمة العربية تصيخ السمع إليه بانتباه في الوقت الذي كانت تواجه فيه فراغاً في القيادة، فقد فقدت جاذبية القيادة السياسية التي مثلها «جمال عبد الناصر»، واختفت هيبة القيادة التقليدية كما مثلها الملك «فيصل»»[4].

1- قائد الثورة الإسلامية في إيران عام 1979.

2- تسلم محمد رضى بهلوي السلطة من والده عام 1941 وأسقطته الحركة الوطنية الإيرانية عام 1953 بقيادة الدكتور مصدق، ثم عاد إلى السلطة في 19 آب (أغسطس) عام (1953) بمساعدة الـ CIA واستمر في الحكم حتى 16 كانون الثاني (يناير) 1979، توفي في السابع والعشرين من كانون الثاني (يناير) عام 1980 في مصر، عن جورج حجار: **شعبي سيحكم العولمة والثورة**، بيان للنشر والتوزيع، بيروت 2000، ص 104.

3- محمد حسنين هيكل: **حرب الخليج أوهام القوة والنصر**، مصدر سابق، ص 107.

4- محمد حسنين هيكل: المصدر نفسه، ص 110.

- **المواقف العربية من قيام الثورة الإسلامية في إيران**

وأول من سارع لدعم الثورة في إيران كان الرئيس السوري حافظ الأسد، الذي بذل جهوداً مضنية لإقناع زملائه العرب بالنظر إلى إيران الخميني، على عكس ما نظروا إلى إيران الشاه، صديق إسرائيل وعميل أميركا. وحاول الأسد إقناع الآخرين بأن يروا في إيران وزناً يعادل ثقل مصر، فإذا كانت إسرائيل قد كسبت مصر عن طريق معاهدة السلام، فإنها قد خسرت إيران بقيام الثورة.

ويقول باتريك سيل:

"لقد كان سقوط الشاه ضربة قوية للمصالح الإسرائيلية والغربية، تشبه في أهميتها بروز عبد الناصر على مسرح الشرق الأوسط قبل ذلك بخمسة وعشرين عاماً. وكانت حركة الخميني الأممية الإسلامية، كحركة عبد الناصر القومية العربية، نتاجاً محلياً طبيعياً مصمماً على توكيد نفسه وهويته ضد الآخرين، فقد هاجم الخميني أميركا وسماها "الشيطان الأكبر"، ومزق اتفاقيات الشاه معها، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وأوقف تدفق النفط إليها وانسحب من حلف المعاهدة المركزية (السنتو). وفي إشارة رمزية لها مغزاها، سلم مقر السفارة الإسرائيلية في طهران إلى منظمة التحرير الفلسطينية"[1].

في إيران تم إعلان الجمهورية الإسلامية في الحادي عشر من شباط (فبراير) عام 1979، وبعد أشهر احتجز أعضاء السفارة الأميركية في طهران لمدة 444 يوماً. وعلى بعد نحو شهرين من إعلان الجمهورية الإسلامية في إيران، اجتاح الإتحاد السوفياتي أفغانستان في الثامن والعشرين من كانون الأول (ديسمبر) 1979 في ضربة وقائية لمنع السيطرة الأميركية على ذلك البلد. وفي تركيا قامت القوى العسكرية بانقلاب في الثاني عشر من شهر أيلول (سبتمبر) 1980، تزامن ذلك مع إقدام الرئيس العراقي صدام حسين بإعطاء الأوامر للجيش العراقي باختراق الأراضي الإيرانية، بهدف الإطاحة بالنظام الإسلامي في طهران في خلال أسابيع واستعادة الأراضي[2] المتنازع

1- باتريك سيل: المصدر نفسه، ص 575.
2- الجزر الثلاث عند مدخل مضيق هرمز والتي استولى عليها الشاه عام 1971.

عليها بين العرب وإيران[1].

- **الحرب العراقية – الإيرانية 1980 – 1988**

تعتبر الحرب العراقية – الإيرانية، حرب البترول الثانية، باعتبار أن حرب تشرين (أكتوبر) عام 1973، هي حرب البترول الأولى، لأن البترول قام فيها بدور الشريك الكبير للسياسة والسلاح، وقد تجاسر فيها العرب بعد تردد على استعمال البترول كقوة رئيسية من قوى الصراع ضد مناصري إسرائيل وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأميركية[2].

أما الحرب التي دارت رحاها على مدى ثماني سنوات من عام 1980 وحتى عام 1988، بين العراق وإيران، فقد كان لها تأثيرٌ بعيد المدى على قضية البترول في المنطقة، كونها دارت بين الدولة الثانية في إنتاج البترول في الشرق الأوسط (إيران)، والدولة الثالثة في هذا الإنتاج (العراق)، وعلى حدود الدولة الأولى في إنتاج البترول وهي السعودية. وكان الهدف الأول لكل طرف في الحرب منصباً على ضرب منابع البترول ومنشآته لدى الطرف الآخر. وهذه الحرب مهدت الظرف المناسب للأساطيل الغربية لتحتشد في منطقة الخليج[3].

- **الموقف المصري والسعودي من الحرب العراقية الإيرانية**

والدولة العربية التي كان بإمكانها أن تتحرك لمنع الحرب كانت مصر، لكنها للأسف الشديد، ومنذ أول لحظة كانت منحازة ضد الثورة الإسلامية في إيران، ومع الشاه، الذي استضافه السادات، وتسبب باستفزاز الشعب الإيراني كله[4]، أما بعض الدول العربية، وخاصة من كانت يمكن أن تقوم بدور لتدارك الحرب، ممن كانت

1 - جورج حجار: **العولمة والثورة شعبي سيحكم**، مرجع سابق، ص 106.
2 - محمد حسنين هيكل: **حرب الخليج أوهام القوة والنصر**، مصدر سابق، ص 60.
3 - محمد حسنين هيكل: المصدر نفسه، ص 60.
4 - حوار مع محمد حسنين هيكل أجراه حسن صبرا: في الحلقة الثانية بعنوان لا مصلحة لموسكو وواشنطن بانهاء حرب الخليج، مجلة الشراع، السنة السادسة، العدد 301، الإثنين في الثامن والعشرين من كانون الأول (ديسمبر) 1987، ص 3.

أوضاعها وإمكاناتها تسمح لها بذلك، مثل السعودية، وقطر، والكويت والإمارات، فقد ساهمت في الحرب عبر مساعدات مالية كبيرة للعراق[1].

فدول الخليج الغنية بأرصدة المال، والفقيرة بعدد السكان، كان يناسبها أن ينشغل جيرانها الأقوياء عنها بصراعاتهم وحروبهم، وقد عبر الملك خالد، ملك المملكة العربية السعودية – عندما وصلته أنباء الهجوم العراقي الأول على إيران في الثالث والعشرين من أيلول (سبتمبر) 1980 – عن ذلك بنصف بيت شعر عربي قديم يقول: «وربما تموت الأفاعي من سموم العقارب»[2].

أي أنهم تصوروا أن هذا المأزق سيخلصهم من العراق القومي ومن إيران الإسلامية ذات التأثير الكبير. ويقول محمد حسنين هيكل: «أنا لا أعتقد أن المذاهب في هذا العصر قابلة لأن تكون في حد ذاتها سبباً للصراع لكنها تُستغل، وهي قابلة لأن تشتعل، وما يشعلها هو صراعات سياسية اجتماعية إقتصادية دولية وإقليمية... الناس لا تتقاتل من أجل المذاهب، الناس تقاتل من أجل المصالح، وتستغل المذاهب كي تكون وقود الموقد... لأنها قابلة لأن تثير فيها النعرة؛ ومن يثير النعرة؟ إنه صاحب المصلحة. من يستغل نتيجة النعرة؟ هو صاحب المصلحة...»[3].

ويضيف محمد حسنين هيكل في حوار مع رئيس تحرير مجلة الشراع:

«عندما تأتي لتقول أن هناك صراعاً شيعياً – سنياً بين إيران والعراق في هذه الحرب حسناً قل لي ماذا فعل شيعة العراق؟ شيعة العراق يحاربون في الجيش العراقي وانتماؤهم الوطني يشدهم ويجذبهم، وسنة إيران في عربستان أو من تسميهم عرب خوزستان لم يقفوا مع العراقيين بمعنى أن المصلحة الوطنية وترابط الشعوب إنما كان دافعها الأساسي والقاعدة الأساسية في حركتها هو المصلحة والأمن...»[4].

1 - حديث السيد مضر بدران (رئيس الوزارة الأردنية) ل "المستقبل" حول القمة العربية المقررة في عمان، المستقبل، باريس في الحادي عشر من تشرين الأول (أكتوبر) عام 1980.
2 - حوار مع محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص 3.
3 - حوار مع محمد حسنين هيكل، المصدر نفسه، ص 3.
4 - حوار مع محمد حسنين هيكل، المصدر نفسه، ص 3.

- **الموقف السوري من الحرب العراقية الإيرانية**

وحده الرئيس السوري حافظ الأسد حزم أمره وقرر اتخاذ خطوة بدعم مجهود إيران الحربي. وخلال زيارة قام بها لموسكو أصدر بياناً مشتركاً مع بريجنيف بتأييد "حق إيران الثابت في أن تقرر مصيرها بنفسها وبدون أي تأثير أجنبي"[1]. وكان السوفيات مسرورين لرؤية الولايات المتحدة الأميركية مطرودة من إيران[2]. وكان الأسد يرى في إيران الجديدة رصيداً إيجابياً، في مواجهة سياسة الرئيس العراقي صدام حسين، المعادية، والذي كان قد استلم السلطة من أحمد حسن البكر، وأصبح يجمع بشخصه، بالإضافة إلى منصب رئيس الجمهورية، منصب الأمين العام لحزب البعث، والقائد العام للقوات المسلحة، ورئيس الحكومة، ورئيس مجلس قيادة الثورة. فتركزت السلطة كلها في يده، وقد تسنى له ذلك عندما أعلن في الثامن والعشرين من تموز (يوليو) 1979، عن اكتشاف مؤامرة حاكها ضده بعض المقربين منه بالتواطؤ مع «جهة أجنبية»، سرعان ما تحددت بأنها سوريا، وسيق أكثر من خمسين متهماً أمام محكمة خاصة، أعدم عشرين منهم، وبذلك تم تصفية منافسيه من أبرز رجالات العراق[3].

وتعود جذور الخلاف بين الأسد وصدام حسين، منذ طرحت فكرة الإتحاد الفدرالي بين سوريا والعراق على أثر خروج مصر من الصف العربي عام 1979، وكان هناك اقتراح أن يكون البكر رئيساً للإتحاد، والأسد نائباً له، وصدام الرجل الثالث، فقرر نسف فكرة الإتحاد. فالبكر أرسل سراً إلى الأسد يناشده التعجيل بمحادثات الوحدة «لأن ثمة تياراً هنا حريصٌ على وأد الوحدة في المهد قبل أن تعطي ثمارها»[4]. لكن صدام أطاح بالوحدة وبالبكر وقطع العلاقة مع سوريا. وأخيراً فإن الأسد وصدام حسين اختلفت مواقفهما بالكامل حول العدو الأساسي للعرب[5]. وفي بيان سوري – ليبي

1 - باتريك سيل: **الأسد الصراع على الشرق الأوسط**، مصدر سابق، ص 581.
2 - البيان المشترك السوري – السوفييتي موسكو في العاشر من تشرين الأول (أكتوبر) عام 1980، الثورة، دمشق في الحادي عشر من تشرين الأول (أكتوبر) عام 1980.
3 - باتريك سيل، المصدر نفسه، ص 576.
4 - باتريك سيل: المصدر السابق، ص 577.
5 - تصريح لمصدر سوري مسؤول رداً على بيان عراقي، تشرين، دمشق في الثاني عشر من تشرين الأول (أكتوبر) عام 1980.

مشترك حول زيارة الرئيس السوري إلى ليبيا في شهر أيار (مايو) 1982، اعتبر الجانبان أن الدول العربية الساعية لمصالحة مصر، إنما تسير في نهج كامب دافيد، المخطط له، والذي يسعى إلى تحقيق الوفاق الإستراتيجي بين إسرائيل وأميركا من جهة، وبين الرجعية العربية من جهة أخرى ضد القضية الفلسطينية والمصالح العليا للأمة العربية، وفي هذا السياق تأتي الحرب التي شنها النظام العراقي ضد الثورة الإسلامية في إيران[1]، والعمل على تدمير قدرات العراق وإخراجه من حلبة الصراع العربي – الصهيوني.

وفي كلمة ألقاها الرئيس العراقي صدام حسين في السابع عشر من تموز (يوليو) عام 1980، بمناسبة الذكرى الرابعة عشرة لثورة الثلاثين من تموز (يوليو) 1968، تحدث صدام حسين عن قرار الإنسحاب من الأراضي والمدن الإيرانية بدافع المسؤولية تجاه الأمة والوطن، لكن حكام إيران واصلوا إطلاق التهديدات ضد العراق وقاموا باجتياز الحدود العراقية في قاطع البصرة في الرابع عشر من تموز (يوليو).

«وها هم قد حاولوا مرة أخرى تجديد عدوانهم على أرضنا وتجاوز حدودنا برغم انسحابنا من أراضيهم... برغم إعلان إرادة المجتمع الدولي إيقاف الحرب، والتي عبر عنها قرار مجلس الأمن الصادر يوم الثالث عشر من تموز»[2]. ويضيف صدام حسين: «لقد قال حكام طهران بأنهم يريدون أن يقاتلوا الكيان الصهيوني في لبنان وإن ذلك يتطلب أن تمر قواتهم عبر الأراضي العراقية باتجاه لبنان. وظنوا بأننا سنرفض ذلك، وعندئذ يقولون كنا سنحرر لبنان وفلسطين ولكن العراق منعنا من هذا... ولكننا قلنا لهم تفضلوا وأرسلوا قواتكم عبر العراق إذا كنتم فعلاً تريدون القتال ضد العدو الصهيوني[3]».

- **الموقف الأميركي من الحرب العراقية الإيرانية**

والحقيقة أن وقائع هذه الحرب كان يراد لها أن تطول، حتى تستنزف طاقات البلدين. وربما أصدق من عبر عن ذلك كان هنري كيسنجر الذي قال: "هذه أول حرب

1 ـ النهار، بيروت في السادس عشر من أيار (مايو) عام 1982.
2 ـ الثورة، بغداد في الثامن عشر من تموز (يوليو) عام 1982.
3 ـ المصدر نفسه.

في التاريخ نتمنى ألآ يخرج فيها منتصر، وإنما أن يخرج الطرفان كلاهما مهزومان"[1].
ويؤكد الرئيس الأميركي السابق، عندما انفجرت قضية «إيران كونترا» وظهر أن الولايات المتحدة كانت تشحن الأسلحة إلى إيران في الوقت الذي كانت تحذر فيه غيرها من شحن السلاح إليها: «إن أسبابنا لتزويد إيران ببعض الأسلحة لم تكن نتيجة صفقة انتخابية، وإنما كانت متعلقة بالسياسة العليا للدولة «Reasons of State""[2].

فسياسة الولايات المتحدة لم تكن تريد دولة قومية نشيطة، ولا دولة إسلامية فوارة في المنطقة. وليس من المستبعد أن تكون قد شاركت في التدبير للحرب وفي استمرار معاركها ليبلغ النزيف أشده[3]. وقد ألمح الرئيس العراقي «صدام حسين» إلى احتمالات «التدبير» مرتين في خطاب واحد بعث به إلى الرئيس الإيراني «علي أكبر هاشمي رفسنجاني» في الواحد والعشرين من نيسان (أبريل) 1990 عندما قال: «فمن بين الاحتمالات التي يحملها الموقف أن تسعى القوى التي كانت لها يد في الفتنة التي وقعت بين العراق وإيران إلى تجديد الحرب مرة أخرى بما يبعد السلام بين البلدين»، وقال أيضاً: «إن هذه القوى الشريرة التي نأمل أن تخيب آمالها وتطيش سهامها بعون الله لا بد أن تعمل على إعادة الصراع الدامي والمسلح بين إيران والعراق»[4].

وفي لبنان ترجم الرئيس العراقي صدام حسين مواقفه العدائية لسوريا على الأرض عبر الدعم غير المحدود للجبهة اللبنانية وفي زيارة للرئيس المصري حسني مبارك لبغداد، صدر بيان مشترك عن رئيسَيْ البلدين في أيار (مايو) عام 1989 جاء فيه:

«إن الوجود الأجنبي في لبنان... وبالتحديد الإحتلال الإسرائيلي والوجود العسكري السوري ووجود وحدات مسلحة إيرانية، هو وضع يهدد سيادة لبنان» وشددا على «ضرورة إعادة الأمن والاستقرار إلى ربوعه، دون وصاية أو تدخل خارجي...»[5]. أما وزير الثقافة والإعلام العراقي، لطيف جاسم فقد دان بشدة «مؤامرة سوريا الدنيئة على لبنان». ودعا الجميع «إلى مواجهة نظام حافظ الأسد واستخدام كل

1 ـ محمد حسنين هيكل: **حرب الخليج أوهام القوة والنصر**، مصدر سابق، ص 123.
2 ـ هنري كيسنجر: عن محمد حسنين هيكل، المصدر نفسه، ص 123.
3 ـ سليم الحص: **صوت بلا صدى**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 2005، ص 345.
4 ـ محمد حسنين هيكل: المصدر السابق، ص 124.
5 ـ النهار في العاشر من أيار (مايو) عام 1989.

وسائل الضغط المادية والنفسية لطرد الجيش السوري من لبنان» واعتبر «أن مساعدة حكومة العماد عون هي قضية قومية وليست فقط قضية وطنية»[1]. أما وكيل وزارة الخارجية العراقية نزار حمدون فقد تعهد بـ «أن العراق سيقدم كل شيء يستطيع تقديمه للقوات المناهضة لسوريا في لبنان بدءاً بالدعم السياسي...»[2].

وكان الرئيس المصري حسني مبارك قد أكد: «أن معلوماتنا تفيد أن إيران بعثت فعلاً بتعزيزات بشرية إلى لبنان». محملاً مسؤولية تردي الوضع في لبنان للعرب الذين استمروا على صمتهم العاجز ولم يحركوا ساكناً[3].

وبذلك، لم يعد أمام «إسرائيل» سوى جبهة وحيدة تحارب فيها هي جبهة لبنان: فمصر وقعت معاهدة صلح معها، والعراق دخل في مواجهة منهكة مع إيران، وأصبحت الأموال العربية مرصودة لدعم العراق في تلك الحرب، التي استحوذت كامل الاهتمام العربي لما قد تجر إليه من نتائج على أوضاعها[4]. وأصبح الخطر يتهدد بشكل جدّي العاصمة السورية دمشق بنحو خاص، عندما نقلت الجبهة اللبنانية المواجهة بينها وبين الجيش السوري المتواجد في لبنان إلى مدينة زحلة في البقاع، وكان يمكن لهذه المدينة المسيحية أن تستخدم كرأس جسر للجيب المسيحي، الذي يمكنه أن يكون بدوره وعاء لقوات إسرائيلية»[5].

رابعاً: أزمة الصواريخ السورية في البقاع 1981

كانت إسرائيل في صيف عام 1981 قد دخلت مرحلة متقدمة في عملية الإعداد للحرب على لبنان، استدعى أريل شارون وزير الدفاع الصهيوني الجديد وكبار الشخصيات في وزارته، وقادة جهاز الإستخبارات (الموساد) إلى مكتبه في تل أبيب وقدّم شرحاً تفصيلياً لتصوراته بشأن الحدود الآمنة وقال: "إن تفوق إسرائيل العسكري

1 - الأنوار في الثامن عشر من نيسان (أبريل) عام 1989.
2 - السفير في الثاني عشر من نيسان (أبريل) عام 1989.
3 - النهار في الثالث من أيار (مايو) عام 1989.
4 - مجدي حماد: **نحو استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي – الصهيوني**، مرجع سابق، ص 88.
5 - آلان مينارغ: **أسرار حرب لبنان من انقلاب بشير الجميل إلى حرب المخيمات الفلسطينية**، مرجع سابق، ص 99.

في المنطقة غير محدود فما هو السبب الذي لا يجعلها تعقد العزم – بالرغم من هذه الحقيقة – على تصفية القضية الفلسطينية وإلى الأبد"[1].

أما في لبنان فإن الفترة الممتدة بين توقيع اتفاقية كامب دافيد بين مصر وإسرائيل عام 1978 وبين الإجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، تميزت بتورط الجبهة اللبنانية في مسار الخطة[2] الإسرائيلية الهادفة للقضاء على المقاومة الفلسطينية في لبنان، وذلك من خلال الصراع المسلح السوري – الكتائبي في الفياضية وفي الأشرفية وفي زحلة[3]، وكذلك من خلال الانهيار الثاني للجيش اللبناني[4]، في مواجهة سيطرة مشروع توحيد البندقية المسيحية بارتكاب مجزرة إهدن ومقتل طوني فرنجية، وبالتالي انشقاق موارنة الشمال عن الحلف الماروني، ومجزرة الصفرا، وما نتج عنها من شرخ داخل الجبهة اللبنانية[5].

ويتساءل جوزيف أبو خليل: «هل كانت معركة زحلة في البقاع، ربيع العام 1981، والتي استمرت شهراً ونيفاً بين قوات الجيش السوري والقوات اللبنانية، تورطاً تفاعلَ وكبُرَ وتضخَّمَ حتى شارف خطر المواجهة العسكرية بين سوريا وإسرائيل[6]، أم كانت محاولة توريط الدولتين الإقليميتين العظميين قبل به عقل مغامر تعلم كيف يكون توريط الكبار على أيدي الصغار؟»[7].

- **معركة زحلة**

كانت زحلة تتميز بكونها "النقطة السوداء" أو نقطة الضعف لجهاز سوريا الدفاعي في البقاع. فهي تقع في شمال وادٍ يمتد من سهل المطلة في الجنوب ويسير

1 - سمر بهلوان ومحمد حبيب صالح: **دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص 494.
2 - ألبير منصور: **موت جمهورية**، مصدر سابق، ص 181.
3 - بيان "المجلس السياسي المركزي للأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية"، السفير، بيروت في الأول من أيار (مايو) عام 1980.
4 - الياس سركيس (الرئيس اللبناني) في جلسة مجلس الوزراء حول رفضه قيام الأمن الذاتي في المنطقة الشرقية، النهار، بيروت في العاشر من تموز (يوليو) عام 1980.
5 - ألبير منصور: المصدر السابق، ص 182.
6 - جوزيف أبو خليل (سيرة ذاتية): **قصة الموارنة في الحرب**، مصدر سابق، ص 161.
7 - جوزيف أبو خليل (سيرة ذاتية): المصدر نفسه، ص 161.

محاذياً لمعظم الحدود اللبنانية – السورية، ويشكل بالنسبة لإسرائيل مقراً استراتيجياً ملتفاً حول العائق الطبيعي لهضبة الجولان. فكان الوادي يبدو كنوع من ممر مسطح ضخم، يمكن أن تجري فيه بسهولة الوحدات المدرعة، التي يحتمل أن تنقض من الخلف على الأراضي السورية[1].

وكان اللواء حكمت الشهابي، رئيس أركان القوات السورية، قد أقام مجموعة خطوط دفاعية في البقاع الجنوبي مروراً بمرتفعات جزين، حتى قمم جبل حرمون. وكان قد سمح لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تأخذ لها مواقع بين نهري الليطاني والزهراني، فتواجدت هناك الألوية الفلسطينية الثلاثة: اليرموك، القسطل، وعين جالوت. وكان السوريون قد جهزوها بكمية كبيرة من العتاد، منها (47) دبابة، وقواذف صواريخ، وآليات مدفعية[2].

وبعد أن اجتاحت قوات بشير الجميل مراكز ميليشيا داني شمعون في بيروت الشرقية في السابع من تموز (يوليو) 1980 وأسفرت الإشتباكات عن حوالي مائتي ضحية معظمهم من المدنيين[3]. ولم يكن غرض العملية مجرد التحكم بالمنطقة، بل أراد بشير استبعاد داني شمعون الذي ينافسه في العلاقة مع الإسرائيليين[4]. فاشترط مغادرة داني البلاد فيما يبقى والده[5]. بعد ذلك أنشأ بشير «القوات اللبنانية» وتشكلت قيادتها من ثلاثة ممثلين عن حزب الكتائب الذي أصبح في قبضة بشير، واثنين عن «التنظيم»، واثنين عن «الوطنيين الأحرار»، وواحد عن «حراس الأرز». وبعد شهر سقط آخر

1 ـ آلان مينارغ: مصدر سابق، ص 98.

2 ـ آلان مينارغ: المصدر نفسه، ص 98 و99.

3 ـ داني شمعون (أمين الدفاع في حزب الوطنيين الأحرار) في حديث مع "النهار" حول حادثة 7 تموز بين حزبي الكتائب والوطنيين الأحرار، النهار، بيروت في التاسع من تموز (يوليو) عام 1980.

4 ـ فواز طرابلسي: **تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف**، مرجع سابق، ص 367.
أيضاً روبير حاتم: **كوبرا في ظل حبيقة مروراً بصبرا وشاتيلا**، مرجع سابق، ص 38.

5 ـ بشير الجميل (قائد القوات اللبنانية الموحدة) في حديث لإذاعة "مونتي كارلو" حول أحداث 7 تموز، العمل، بيروت في الثاني عشر من تموز (يوليو) عام 1980. أيضاً: كميل شمعون (رئيس حزب الوطنيين الأحرار) في حديث لإذاعة "مونتي كارلو" حول أحداث 7 تموز، العمل، بيروت في الثاني عشر من تموز (يوليو) عام 1980.

معقل لأمين الجميل في المتن تحت سيطرة أخيه بشير[1].

وهكذا تنامى نفوذ بشير وتمدد باتجاه مدينة زحلة، وفي أواخر عام 1980 تمكن من الإستيلاء عليها بواسطة بضع عشرات من مقاتلي «القوات اللبنانية» تسللوا إليها من بيروت عبر الجبال، وفي الوقت ذاته كان السوريون قد سيطروا على المداخل الشمالية لزحلة. فباشروا بأعمال تموضع، حافرين حفر ومرابض للمدرعات. أما القوات اللبنانية فقد أقامت تحصينات على التلال بواسطة الجرافات وما أن قصف السوريون الجرافة حتى انقض المقاتلون المسيحيون على المتاريس التي كانت لقوات الردع العربية القائمة على المحاور الرئيسية في زحلة[2].

تبين للسوريين بأن بعض الإسرائيليين كانوا يقاتلون إلى جانب القوات اللبنانية في زحلة، نظراً لسهولة السيطرة على المتاريس. وهناك أمران عززا تحليلهم هذا، أولهما: وجود دبابات «ت 54» (T-54) يشغلها ميليشياويون للقوات اللبنانية على جبل صنين، وكان روفائيل إيتان قد سلمها لهم قبل عدة أسابيع، والأمر الثاني: كشف المخابرات العسكرية السورية لجهاز تنصت إسرائيلي عبر مداخلة على شبكة راديو القوات اللبنانية لأحد الأشخاص ويدعى شلومو، تبين لاحقاً أنه الإسم الرمزي لأحد المسؤولين العسكريين المسيحيين، ويدعى سليمان صوايا أطلق عليه هذا اللقب من قبل رفاقه أثناء التدريب في إسرائيل[3].

استمرت المواجهات، وحاصرت القوات السورية زحلة طوال أسبوع من العشرين إلى السادس والعشرين من شهر كانون الأول (ديسمبر) 1980، تحركت الحكومة الفرنسية بقوة لدى دمشق لوقف القصف فوراً. ووجهت الولايات المتحدة الأميركية نداءً للمطالبة بوقف النار. ووجّه بشير الجميل مذكرة إلى الأمم المتحدة مطالباً

1 ـ فواز طرابلسي: المرجع نفسه، ص 367. أيضاً باتريك سيل: **الأسد الصراع على الشرق الأوسط**، مصدر سابق، ص 600.

2 ـ بيان قيادة قوات الردع العربية حول الوضع الأمني في زحلة، الأنوار، بيروت في السابع والعشرين من كانون الأول (ديسمبر) عام 1980. أيضاً: آلان مينارغ: المصدر السابق، ص 102.

3 ـ آلان مينارغ: المصدر السابق، ص 103.

باستبدال القوات السورية، في زحلة بمراقبين دوليين[1].

في آذار (مارس) عام 1981 تجددت الاشتباكات من جديد، وجاءت ردة فعل القوات السورية بتطويق زحلة وقصف مواقع «القوات اللبنانية» في جبل صنين، للضغط من أجل انسحاب الميليشيا من المدينة وتحرير طريق بيروت – الشام[2]، رفض بشير الشروط السورية، فبدأ الحصار السوري لزحلة[3].

عقد مجلس الوزراء اللبناني جلسة استثنائية يوم الثلاثاء في الثالث من شهر نيسان (أبريل) 1981، استمرت اثنتي عشرة ساعة للبحث في الأوضاع وخاصة في مدينة زحلة، وشارك في الاجتماع ثلاثة وزراء من مدينة زحلة: جوزف سكاف، جوزيف أبو خاطر والياس الهراوي[4].

تم خلال الجلسة الاتفاق بين الرئيس سركيس والرئيس الأسد بعد إجراء اتصال هاتفي بينهما، على إيفاد وزير الأشغال العامة السيد الياس الهراوي إلى دمشق لعرض الأوضاع الأمنية في زحلة وإيجاد حل لمأساة المدينة[5].

ويقول الرئيس الياس الهراوي إن الأسد قال له في أثناء لقائه به في منزله بدمشق: «إذا أخرجتم الشباب من زحلة مع سلاحهم الفردي سنعتبر أن القضية انتهت ولن يكون لها ذيول». فسأله الهراوي: «هل تعتقد أنهم سيقبلون بتعهدي؟» أجابه الأسد: «عليك أن تأخذ بتعهدي أنا وأن تبلغه لمن يلزم، وأتمنى أن تشرف أنت شخصياً على إخراجهم من المدينة، وأن تكون معهم عند مغادرتهم إياها»[6].

---

1 ـ مذكرة الشيخ بشير الجميل (قائد القوات اللبنانية الموحدة) الى رئيس مجلس الأمن الدولي دونالد ماكهنري حول الوضع في زحلة، العمل، بيروت في الثالث والعشرين من كانون الأول (ديسمبر) عام 1980. أيضاً: كريم بقرادوني: **السلام المفقود عهد الياس سركيس 1976 – 1982**، مصدر سابق، ص 289.

2 ـ حوار صحافي مع الرئيس السوري حافظ الأسد إثر استقباله شفيق الوزان، رئيس مجلس الوزراء اللبناني، الثورة، دمشق في الثلاثين من كانون الأول (ديسمبر) عام 1980.

3 ـ فواز طرابلسي: المرجع السابق، ص 368.

4 ـ جلسة مجلس الوزراء الإستثنائية المنعقدة بتاريخ في الثالث من نيسان (أبريل) عام 1981.

5ـ الياس الهراوي: **عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة**، إعداد كميل منسّى، دار النهار، الطبعة الثانية، بيروت 2002، ص 71.

6 ـ الياس الهراوي: المصدر نفسه، ص 71.

ويقول جوزيف أبو خليل: «تم الإتفاق على القيام بخطوتين متلازمتين: واحدة في اتجاه سوريا وأخرى في اتجاه إسرائيل، إذ فيما كان الشيخ بشير يجتمع مطولاً بالعقيد السوري محمد غانم في قصر بعبدا، وبمسعى من القصر كنت أنا وجان ناضر نركب زورقاً للقوات اللبنانية ونتوجه إلى إسرائيل...»[1].

ويروي أبو خليل قصة لقائهما باثنين من المسؤولين الإسرائيليين يعرفهما بأسمائهما المستعارة: الأول «ماندي» والثاني «ريف» أو «ديفيد كمحي» الذي أصبح مديراً عاماً للخارجية الإسرائيلية على رأس الجهاز المختص بالشؤون اللبنانية. وبادرهما أبو خليل: «لم نأت لكي نطلب، كعادتنا، مساعدة، ... وقد تبين لنا أن إسرائيل لا تملك ما يفك عن زحلة هذا الطوق الحديدي... ويعزّ علينا، حقيقة أن نرى ما صنعناه سوية يسقط ويتداعى أو يصل إلى طريق مسدود... لقد ساعدتمونا أقصى ما في وسعكم، فلم تقصروا، ... فزحلة رهينة ومهددة في وجودها، وهي إن سقطت سقطت المناطق المسيحية كلّها، إن لم يكن عسكرياً فسياسياً على الأقل ولا يبدو أن إنقاذ زحلة معكم ممكنٌ ومتيسرٌ... لذلك تروننا جئنا خصيصاً لنصارحكم بهذه الأمور، ولنؤكد لكم بأننا ما أردنا أنفسنا عبئاً عليكم...»[2]. وكان هدف أبو خليل من وراء هذا الكلام المتضمن كثيراً من الترفع عن طلب المساعدة، حث إسرائيل على التدخل العسكري المباشر ضد سوريا، وذلك من خلال المبالغة في تصوير الوضع المأساوي لمعركة زحلة. وكذلك لمح لهم أن هزيمة «القوات اللبنانية» قد تضع حداً للحلف المعقود معهم[3].

في هذه الأثناء كان بشير على اتصال دائم بمستشاري الجيش الإسرائيلي والموساد، يطالبهم بالسلاح والأدوية، وفي الثامن من نيسان (أبريل) 1981، أخبر مبعوث خاص من قبل بيغن رئيس الوزراء الإسرائيلي بشيراً أن إسرائيل ستواصل احترام تعهداتها تجاه المسيحيين في لبنان، وحمايتهم من هجمات الطيران السوري. وعندما سقطت «الغرفة الفرنسية» في يد السوريين، وهي موقع في جبل صنين يعتبره الإسرائيليون ذا أهمية استراتيجية كبيرة. أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي أن:

---

1 ـ جوزيف أبو خليل (سيرة ذاتية): **قصة الموارنة في الحرب**، مصدر سابق، ص 170.

2 ـ جوزيف أبو خليل: المصدر نفسه، ص 172.

3 ـ مسعود الخوند: **موسوعة الحرب اللبنانية ذاكرة وطن وشعب**، مصدر سابق، ص 108.

«إسرائيل ستفي بتعهداتها تجاه المسيحيين اللبنانيين: سنحميهم من الخطر الذي يشكله عليهم الطيران السوري»[1]. وبعد ساعات معدودة أسقطت إسرائيل للسوريين طائرتي هليكوبتر روسية الصنع[2].

وبعد مرور أربع وعشرين ساعة على سقوط طائرتي الهليكوبتر، نقل السوريون من داخل حدودهم إلى البقاع، ثلاث بطاريات صواريخ أرض – جو من طراز «سام 6». ثم بعد يومين قاموا بنصب بطاريتين أخريين على الحدود السورية – اللبنانية[3]، (بإشراف خبراء سوفيات). وأحيطت دمشق بصواريخ أرض – أرض من نوع سكود Scud التي يمكنها تدمير أهداف داخل إسرائيل. ارتفع صوت بيغن مهدداً بتدميرها إذا لم تسحب من لبنان، وهذا ما رفضته دمشق. ومع ارتفاع حدة التوتر بين البلدين، تحول حصار زحلة إلى قضية ثانوية[4].

ومع استمرار المواجهات والإشتباكات الدامية ومحاصرة زحلة، كان القصف المدفعي قد طال مناطق بيروت الشرقية، وانفجر الوضع على جميع خطوط التماس، وتدخل الجيش اللبناني في المواجهات العنيفة ضد جيش التحرير الفلسطيني والقوات السورية من المرفأ إلى الحدث، موقعاً أحد عشر قتيلاً سورياً[5].

تحركت الدبلوماسية الغربية، وخصوصاً السفير الأميركي جون غونتر دين الذي واصل اجتماعاته مع الرئيس سركيس ووزير خارجيته فؤاد بطرس، بشكل يومي في القصر الجمهوري، وقد أخبرهما بأن إسرائيل طلبت من وزير الخارجية الأميركية ألكسندر هيغ، أن تحصل على ضوء أخضر أميركي للتدخل عسكرياً في لبنان[6]. لكن الأمين العام المساعد للأمم المتحدة بريان أوكهارت أكد أمام الرئيس سركيس أن الولايات المتحدة لن تسمح لإسرائيل بالتدخل في لبنان.

1 - شيمون شيفر: **أسرار الغزو الإسرائيلي للبنان**، مرجع سابق، ص 42.
2 - شيمون شيفر: **أسرار الغزو الإسرائيلي للبنان**، المرجع نفسه، ص 42.
3 - زئيف شيف – (ايهود يعاري – يعقوب تيمرمان): **لبنان آخر وأطول حروب إسرائيل**، ترجمة علي حداد، دار المروج، شركة المطبوعات الشرقية، بيروت 1985، ص 36.
4 - باتريك سيل: **الأسد الصراع على الشرق الأوسط**، مصدر سابق، ص 601.
5 - جوزيف أبو خليل (سيرة ذاتية) **قصة الموارنة في الحرب**، مصدر سابق، ص 165.
6 - فؤاد بطرس (المذكرات): مصدر سابق، ص 472 و473.

وكذلك فعل مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط موري درايبر الذي وصل إلى القصر الجمهوري حاملاً رسالة من الوزير ألكسندر هيغ تندرج أيضاً في خانة منع إسرائيل من التدخل[1]. وعندما علم بشير الجميل أن الولايات المتحدة تقطع الطريق على التدخل الإسرائيلي، استشاط غيظاً، فرد عليه السفير الأميركي بحدة قائلاً: «إن واشنطن لا تقبل أن تجر إلى مشاكل غصباً عنها، وهي التي تحدد كيف ومتى تصطدم بالإتحاد السوفياتي، وهي ليست تابعة لإسرائيل ولا لبشير الجميل»[2]. وكان بشير الجميل يعتقد أنه حقق هدفه وخلق الأزمة.

- **جولات المبعوث الأميركي فيليب حبيب**

عمدت وزارة الخارجية في واشنطن إلى تشكيل فريق خاص، وكلفته بتتبع تطور العلاقات الإسرائيلية السورية، وتم ارسال فيليب حبيب، الدبلوماسي الأمريكي واللبناني المولد إلى المنطقة لمحاولة تهدئة الوضع[3]. وصل حبيب إلى دمشق، وفي لقاء له مع الرئيس الأسد وطرح فكرة العودة إلى الوضع الذي كان قائماً في السابق، وطالب بسحب الصواريخ، رفض الأسد مطلبه مبرراً أنه لا يستطيع أن يعرض جنوده للغارات الجوية دون تأمين ما يوفر لهم الحماية[4]. وقال لحبيب: «إسرائيل هي المسؤولة عن تصعيد العنف هذا؛ فهم الذين أسقطوا طائرتي الهليكوبتر. لذا لا تطلب مني ترك جنودي دون حماية. إن نشر صواريخنا في لبنان هو أمر مشروع كوجودنا...»[5]. وانتقل فيليب حبيب إلى «إسرائيل» حيث استقبله بيغن، فقدم له تقريراً عن لقائه مع الأسد وأكد له أنه يريد استخدام كل الوسائل الدبلوماسية لتحقيق سحب الصواريخ السورية. إلاّ أن بيغن ومن على منصة الكنيست بدأ بالتهجم على الأسد: «سيادة رئيس سوريا، إنكم على شفير

1 - فؤاد بطرس (المذكرات)، المصدر نفسه، ص 474.
2 - فؤاد بطرس المذكرات: المصدر نفسه، ص 476.
3 - شيمون شيفر: **أسرار الغزو الإسرائيلي للبنان**، مرجع سابق، ص 46.
4 - حافظ الأسد (الرئيس السوري) في حديث للتلفزيون المجري، الثورة، دمشق في الثلاثين من حزيران (يونيو) عام 1981.
5 - شيمون شيفر: المرجع نفسه، ص 47 و48.

الهاوية... اسحبوا صواريخكم! اسحبوا جنودكم من جبل صنين...» [1].

أما بشير الجميل فلم يطمئن لمساعي بيغن، فسأل المندوبين الإسرائيليين الذين كان يلتقيهم بانتظام: «لماذا تنتظرون؟ ولماذا لا تهاجمون الصواريخ السورية؟» [2].

- **إسرائيل تقصف المفاعل النووي العراقي**

ومرت الأيام، والصواريخ ما زالت تلمع تحت أشعة شمس البقاع والكوماندوس السوري يسيطر على تلال صنين دون أن تصاب مدينة جونية بأي مكروه، حتى أنه لم يكن في الأجواء ما يشير إلى تهجير الموارنة.

وكان مناحيم بيغن يخوض معركته الانتخابية والصواريخ السورية ما تزال مكانها[3]، وإذ بالعالم يفاجأ بقيام إسرائيل بقصف المفاعل النووي العراقي «تموز» في ضاحية بغداد الجنوبية في السابع من حزيران (يونيو) 1981، وذهل القادة العرب، إذ كانت هذه المرة الأولى التي تنفذ فيها إسرائيل عملية بمثل هذا العمق، في أرض معادية. وجرى انتهاك أجواء ثلاثة بلدان عربية، في وضح النهار من دون أن يعمل أي جهاز إنذار، وكانت قبل ذلك بعدة أشهر، قد حطمت فعلاً وسراً اسطوانة المفاعل قبل إبحاره في مرفأ مرسيليا[4][5].

وكان هدف إسرائيل من ضربة المفاعل النووي العراقي، إثبات قدرتها على السيطرة المطلقة على الأجواء في المنطقة، ومن أجل ذلك قامت بتوسيع حربها ضد المقاومة الفلسطينية في لبنان: فضربت «قاعدة صواريخ» كانت تنصبها المقاومة في الدامور، ووصل السلاح البحري الإسرائيلي حتى طرابلس وقصف مخيم نهر البارد الفلسطيني في الثالث من حزيران (يونيو) 1981.

---

1 ـ شيمون شيفر: المصدر السابق.
2 ـ شيمون شيفر: المصدر نفسه.
3 ـ زئيف شيف وآخرون: **لبنان آخر وأطول حروب إسرائيل**، مرجع سابق، ص 37.
4 ـ آلان ميناړغ: **أسرار حرب لبنان من انقلاب بشير الجميل إلى حرب المخيمات الفلسطينية**، مصدر سابق، ص 150.
5 ـ مرسيليا: مدينة فرنسية على البحر المتوسط.

وطال القصف المدفعي والغارات الجوية والبحرية مناطق النبطية والزهراني بصورة خاصة. ردت القوات المشتركة بقصف إصبع الجليل وخاصة كريات شمونة ونهاريا[6]. ومن الخامس عشر وحتى السابع عشر من تموز (يوليو) 1981، قامت إسرائيل بتدمير ثمانية جسور تربط الجنوب بباقي الأراضي اللبنانية، وكذلك مصفاة الزهراني، ثم أغارت على حي الفاكهاني في بيروت ودمرّت ست بنايات كانت تتواجد فيها بعض مراكز المنظمات الفلسطينية، فأوقعت نحو مائتي قتيل وثمانمائة جريح أكثرهم من المدنيين، بينما كانت الخسائر في الجانب الإسرائيلي ستة قتلى وستين جريحاً[7].

رغم فداحة الخسائر، أثبتت القوات المشتركة (المقاومة الفلسطينية وميليشيات الحركة الوطنية) قدرة على الصمود، وقررت الرد على العدوان الإسرائيلي بأقصى ما تستطيع: فصبت حمم عشرين مدفعاً ميدانياً وصواريخ الكاتيوشا المتطورة على المنطقة الممتدة من نهاريا على الشاطئ حتى كريات شمونة في الجليل الأعلى، جعلت الحياة في تلك المناطق جحيماً لا يطاق، أعلنت حالة الطوارئ في الجليل، وأغلقت المدارس وجهزت الملاجئ وشلت الحركة الصناعية لمدة اثني عشر يوماً من تبادل القصف المدفعي[8]، صب فيه الجيش الإسرائيلي على المدن والقرى في الجنوب اللبناني، الموت والخراب، عبر إطلاق 1230 قذيفة مدفع ميدان، أثبتت هذه الهجمات أنه ليس بإمكان إسرائيل القضاء على الفدائيين. وهذا الإثبات هو السبب وراء ليونة موقف مناحيم بيغن عند استقباله فيليب حبيب في الرابع والعشرين من تموز (يوليو) 1981، وتباحثهما حول إعلان الهدنة[9].

ويقول الصحافي الإسرائيلي زائيف شيف: « إن مناحيم بيغن، إيماناً منه أنه لا بد من شن حرب ضد منظمة التحرير الفلسطينية، وهو نفسياً متعطش لها، وافق على

---

6 ـ مسعود خوند: **موسوعة الحرب اللبنانية ذاكرة وطن وشعب**، مصدر سابق، ص 111.
7 ـ مسعود الخوند: المصدر نفسه، ص 111.
8 ـ شيمون شيفر: **أسرار الغزو الإسرائيلي للبنان**، مرجع سابق، ص 52.
9 ـ زئيف شيف وآخرون: **لبنان آخر وأطول حروب إسرائيل**، مرجع سابق، ص 38.

وقف إطلاق النار دون أية ضمانات مسبقة...»[1].

ويقول باتريك سيل: إن بيغن كانت غريزته تدعوه لتدمير صواريخ سام في الحال، لكنه لم يفعل لأسباب عديدة، أهمها أنه كان مشغولاً بحملته للانتخابات العامة التي كان مقرراً إجراؤها في نهاية حزيران (يونيو) 1981. وأما صديق بيغن المقرب[2]، آرييل شارون، فلم يكن يريد شن الحرب قبل أن يتسلم مسؤولية وزارة الدفاع، وهذا منصب كان قد وعده به بيغن إذا فاز «الليكود»[3*] في الانتخابات[4].

كانت مشكلة زحلة لا تزال الأكثر إلحاحاً، عندما كشف مناحيم بيغن أثناء مناقشة في الكنيست في الرابع من حزيران (يونيو)، عن العهود التي عقدها منذ عام 1978 مع مسيحيي لبنان... وأكد أنه جدد لهم وعوده في المساعدة في الثاني من نيسان (أبريل) 1981. هذه الحركة من بيغن أثارت ردود فعل مستنكرة من قبل المسؤولين السياسيين في بيروت الغربية، ونددت دمشق «بالتحالف مع العدو»[5].

اجتمع بشير الجميل في القصر الجمهوري مع سفيري السعودية والكويت، بدعوة من الرئيس سركيس، فاقترحا عليه أن يدلي بأسرع وقت ممكن بتصريح علني يعلن فيه عن قطع كل العلاقات مع إسرائيل. فرد عليهما بشير مطالباً بضمانات ليعطيهما التصريح[6] وكان وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام قد حاول وقف أعمال اللجنة العربية إلى أن يقدم بشير الجميل تعهداً بفك ارتباطه بإسرائيل[7]. وسارع بعد تلقيه رسالة من بيغن تدعوه لملاقاته في القدس، فاتصل بالسفير الأميركي جون غونتر دين، ليخبره عن مناقشاته مع السفيرين العربيين، وعن دعوة بيغن. قال السفير الأميركي لبشير:

---

1 - زئيف شيف وآخرون: المرجع نفسه، ص 39.
2 - باتريك سيل: **الأسد الصراع على الشرق الأوسط**، مصدر سابق، ص 601.
3(*) -الليكود معناها (الإتحاد) وهو ائتلاف أحزاب يمينية أسسه مناحيم بيغن عام 1969.
4 - باتريك سيل: المصدر نفسه، ص 601.
5 - آلان مينارغ: **أسرار حرب لبنان من انقلاب بشير الجميل إلى حرب المخيمات الفلسطينية**، مصدر سابق، ص 180. أيضاً: كريم بقرادوني: **السلام المفقود**، مصدر سابق، ص 303.
6 - فؤاد بطرس (المذكرات)، مصدر سابق، ص 487.
7 - بيان لجنة المتابعة العربية المنعقدة في بيت الدين حول تأجيل اجتماعها الى 25 تموز، النهار، بيروت في السادس من تموز (يوليو) عام 1981.

«وصل فيليب حبيب إلى بيروت، سأرتب لقاء بينكما. وهكذا، سيكون لديك عذر صالح لتجنب الذهاب إلى إسرائيل. نحن وراء المبادرة العربية، لو كنت قد استمعت إلى نشرة الأخبار، هذا المساء، لعلمت أن الرئيس ريغن تحدث عن «معجزة» في الشرق الأوسط. المملكة العربية السعودية راجعة إلى لبنان لتوازن الوجود السوري إنه توازن لا يمكن أن يكون طموحه الوحيد سوى السعي لوقف إطلاق النار»[1].

وفي لقاء بشير الجميل مع فيليب حبيب في حزيران (يونيو) 1981، طالب بشير الولايات المتحدة، أن تقدم له تعويضات مماثلة للتعويضات التي نالتها مصر، وحدد مطالبه بالذخائر والأعتدة والإمكانات التدريبية لرجاله، فوافق فيليب حبيب على ذلك، فأضاف بشير بلغة الأمر: «كما أنكم ستفتحون لنا رصيداً للتدريب والتجهيزات». أجابه المبعوث الأميركي: «طيب اذهبوا إلى أوروبا واشتروا ما تحتاجون إليه». رد بشير بشيء من العدوانية: «لن أشتري شيئاً، أريد أن أستلم كل شيء هنا». فرد فيليب حبيب مبتسماً: «أوكي! أوكي»[2].

وهكذا أوصلت أزمة زحلة بشير الجميل إلى نسج علاقته مع الإدارة الأميركية التي دعته إلى واشنطن حيث أبلغ بدعم الولايات المتحدة الأميركية لخوضه معركة رئاسة الجمهورية اللبنانية. وفي نهاية المطاف، قدم بشير الرسالة المطلوبة والتي يتعهد فيها بقطع علاقاته بإسرائيل، إلى الرئيس سركيس، بعد موافقة الرئيس الأسد[3].

أما في زحلة فقد تدخل الوزير الياس الهراوي آنذاك في الثلاثين من حزيران (يونيو) 1981، لإخراج خمسة وتسعين مقاتلاً غير زحلاوي، عبر سيارات للدرك اللبناني، وتحركت القافلة بمواكبة قوات الردع العربية، تتقدمها سيارة العقيد محمد غانم ويرافقه الهراوي[4] وقائد «القوات اللبنانية» في زحلة جو إده، وعندما وصل الموكب إلى الجسر الواطي في سن الفيل حيث كان في انتظارهم قادة «القوات اللبنانية» و«الكتائب» وأهالي المقاتلين، الذين انتقلوا إلى «المجلس الحربي» للإحتفال بما سموه

---

1 - آلان مينارغ: المصدر السابق، ص 149.
2 - آلان مينارغ: المصدر نفسه، ص 151 و152.
3 - فواز طرابلسي: **تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى إتفاق الطائف**، مرجع سابق، ص 369.
4 - الياس الهراوي: **عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة**، مصدر سابق، ص 76.

«العودة المظفرة»[1]. رفض الهراوي المشاركة بالإحتفال لأنه حاول عبثاً أن يجد أي انتصار، واعتذر ليعود إلى زحلة كي يعمل على مؤاساة أهالي سبع وثمانين عائلة فقدت أبناءها في هذه الحرب، ولم يتردد الهراوي عن القول لبشير: «إن إرسال «القوات» إلى زحلة كان خطأً كبيراً»[2].

1 - بشير الجميل (قائد القوات اللبنانية) في كلمة له أمام مقاتليه العائدين من زحلة، العمل، بيروت في الأول من تموز (يوليو) عام 1980.

2 - الياس الهراوي: المصدر نفسه، ص 77.

الفصـل الرابـع:

التيارات السياسية اللبنانية في ظل الاحتلال الإسرائيلي للبنان في عهد الرئيس أمين الجميّل 1982

أولاً: الاجتياح الإسرائيلي وحصار بيروت عام 1982، وخروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت

كانت إسرائيل في بدايات عام 1982 تعمل على تنفيذ معاهدة السلام مع مصر، عبر تفريغ مستعمرة «ياميت»، آخر مستعمرة لها في شبه جزيرة سيناء، وقبل أسبوعين في الموعد الأخير المعطى لها لإنهاء عملية الإخلاء هذه في نيسان (أبريل) عام 1982، استطاع القمر الصناعي الأميركي أن يلتقط صوراً لحشود إسرائيلية كبيرة من الجيوش والمعدات بالقرب من الحدود اللبنانية[1].

وعلى عكس بشير الجميل الذي كانت إسرائيل في نظره، الوسيلة المتاحة للتغلب على المقاتلين الفلسطينيين وحلفائهم، ومساعدته على الوصول إلى رئاسة الجمهورية[2]، كان الرئيس سركيس يتخوف من قيام الدولة العبرية بتوريط المسيحيين في حربها ضد الفلسطينيين والسوريين. فحرص منذ الساعات الأولى للاجتياح، على تحذير بشير من خطورة الانزلاق في الدوامة الإسرائيلية، وقال له: «لا يجوز أن تتلطخ يد المسيحي بدم الفلسطيني في معركة إلى جانب اليهودي»[3].

أما عن الدول العربية فقد اعتبر الرئيس سركيس أنها جميعها عاجزة عن التأثير، باستثناء مصر، ويقول بهذا الصدد: «وحدها مصر – إذا – شاءت قادرة على وقف الاجتياح الإسرائيلي فيما لو هددت بإعادة النظر في اتفاقيات كامب دافيد»[4].

1 - جوناثان راندال: **حرب الألف عام في لبنان أمراء الحرب المسيحيون – المغامرون الإسرائيليون**، النص الكامل، مصدر سابق، ص 261.

2 - إيلي سالم: **الخيارات الصعبة دبلوماسية البحث عن مخرج**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ترجمة مخايل خوري، الطبعة الرابعة، بيروت 2003، ص 19.

3 - كريم بقرادوني: **السلام المفقود عهد الياس سركيس 1976 – 1982**، مصدر سابق، ص 311.

4 - كريم بقرادوني: المصدر نفسه، ص 312.

وفي الواقع لم يحرك العرب ساكناً في الوقت الذي كان الجيش الإسرائيلي يسحق الفلسطينيين ويضرب السوريين[1]، ويتقدم بسرعة مذهلة باتجاه العاصمة بيروت.

- **أسباب الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، وأهدافه**

إن مقتل الرئيس المصري أنور السادات في السادس من تشرين الأول (أكتوبر) عام 1981. وضعف المشاركة الشعبية في جنازته، كان مؤشراً بالنسبة لإسرائيل يعبر عن هشاشة عملية كامب دافيد وسلامها الموعود، رغم تأكيد الرئيس المصري الجديد حسني مبارك[2] على أن مصر ماضية في اتفاقاتها الموقعة[3] وربما تصبح مخاوف إسرائيل من تغيير استراتيجي في موقف مصر في حال سقط حسني مبارك، مثلما سقط السادات، وما قد ينتج عن ذلك من ارتدادات على العالم العربي[4]، هي السبب المباشر في اتخاذ قرار الحرب على لبنان[5]. وهذه التوقعات كانت جديّة عند الجانب السوري من الصراع. وفي تقرير بعث به سفير لبنان في الأمم المتحدة، غسان تويني إلى الرئيس سركيس، عن مقابلته مع وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام، على هامش انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في الواحد والعشرين من نيسان (أبريل) 1982، قال خدام لتويني: «... سيجري تغيير في مصر، ليس تغييراً حكومياً، بل سقوط حسني مبارك وربما اغتياله لأن المجموعة التي قتلت السادات لا تزال قائمة ومجهولة الهوية». وأضاف خدام: «بعد التغيير المصري، تتغير الموازين الاستراتيجية في العالم العربي

1 - جوناثان راندال: المصدر السابق، ص 264 و 265.

2 - حسني مبارك (الرئيس المصري) في كلمة له أمام مجلس الشعب والشورى بمناسبة استكمال الانسحاب الإسرائيلي من سيناء، الأهرام، القاهرة في السابع والعشرين من نيسان (أبريل) عام 1982.

3 - مسعود الخوند: **موسوعة الحرب اللبنانية ذاكرة وطن وشعب**، الجزء الخامس، مصدر سابق، ص 125.

4 - بيان ختامي صادر عن اجتماعات اللجنة السياسية للجبهة القومية للصمد والتصدي في الجزائر، الثورة، دمشق في الثامن والعشرين من أيار (مايو) عام 1982.

5 - فاروق القدومي (رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية) في حديث صحافي حول علاقات المنظمة بالولايات المتحدة الأميركية وعلاقاتها العربية، الدستور، لندن في الثالث عشر من كانون الأول (ديسمبر) عام 1982، العدد 264، ص 19.

كلها وتسقط نظرية «المعتدلين» وربما أنظمتهم»[1].

لكن إسرائيل وبرغم إبرامها لاتفاقيات كامب دافيد مع مصر، فهي لم تتخلَّ عن هدفها الساعي إلى تقسيم الشرق الأوسط إلى دويلات صغيرة تنشأ على التعصب الديني والمذهبي، تقوم على أنقاض المجتمع العثماني – العربي التعددي القديم، ليتسنى لها – مع الوقت – إضفاء شرعية لتحوّل فلسطين إلى دولة يهودية. وقد أطلق رئيس حزب الكتلة الوطنية ريمون إده إنذارات عديدة لفضح «المؤامرة الأميركية الصهيونية» التي حاكها هنري كيسنجر «لقبرصة» لبنان، على غرار تقسيم جزيرة قبرص بين منطقة تركية وأخرى يونانية، إثر غزوها من قبل تركيا عام 1974[2]. وكذلك فعل الرئيس سليمان فرنجية الذي أكد في عدة تصريحات صحافية أن الولايات المتحدة عملت على توطين الفلسطينيين في جنوب لبنان، وخلق دولة مسيحية في لبنان ابتداء من عام 1978[3]. ومن جهته الأمير حسن بن طلال، شقيق الملك الأردني كتب في الثالث من أيلول (سبتمبر) 1982 في صحيفة التايمز اللندنية قائلاً: «إن احتمال تقسيم سوريا الكبرى بين الدروز والموارنة والأصوليين الشيعة والسنة، يتناسب مع تحقيق إسرائيل الكبرى...»[4]. وفي مقالة لموظف سابق في وزارة الخارجية الإسرائيلية أعادت نشرها مجلة الدراسات الفلسطينية، يتناول فيها بمرارة: أن إسرائيل قد خدعت حتى الآن بمشاريع السلام، وهي ارتكبت خطأ بتوقيعها على اتفاقات كامب دافيد بإعادتها سيناء إلى مصر، في الوقت الذي توجد فيه فرص رائعة لتفكيك الشرق الأوسط (بما في ذلك تركيا وإيران وأفغانستان) على أسس إثنية ودينية. ويقول أيضاً: إن بقاء إسرائيل في الحقبة النووية، لا يتحقق

1 - غسان تويني: **رسائل إلى الرئيس الياس سركيس 1978 – 1982** تنشر للمرة الأولى، مصدر سابق، ص 165.

2 - ريمون إده في حديث صحافي لصحيفة الأنوار، بيروت في السابع والعشرين من آب (أغسطس) عام 1979.

3 - جورج قرم: **لبنان المعاصر تاريخ ومجتمع**، المكتبة الشرقية، بيروت، 2004، ص 163. أيضاً: النهار: بيروت في الرابع والعشرين من كانون الثاني (يناير) عام 1981.

4 - جورج قرم: المصدر نفسه، ص 163.

إلا من خلال هذا التفكيك[1].

وكان لبنان في الثمانينات هو الميدان للاصطدام بين إسرائيل المسيطرة المتوجهة إلى التوسع بقيادة بيغن، وبين سوريا النظام الإقليمي المنافس الذي حاول به الأسد إيقافه. ويختصر باتريك سيل هذا الصراع بقوله: «فإن «إسرائيل الكبرى» شنت حرباً على «سوريا الكبرى» وكلاهما مفهومان مثيران للجدل وليسا محددين بدقة أكيدة، غير أن الأكيد هو أن كلا منهما يلغي الآخر...»[2].

ولعل أبرزَ الأسباب التي دفعت إسرائيل إلى اجتياح لبنان يتلخص بما يلي:

أولاً: تدمير منظمة التحرير الفلسطينية واقتلاع جذورها من لبنان وإبعادها عن تخوم الجغرافيا السورية وتأثيراتها.

ثانياً: توقيع اتفاقية سلام مع ثاني دولة عربية بعد مصر، وهي لبنان.

ثالثاً: خلق نظام جديد في المنطقة موالٍ لإسرائيل ويكون مستعداً للتحالف معها، وذلك عبر إيصال بشير الجميل إلى سدة رئاسة الجمهورية.

رابعاً: توجيه ضربة عسكرية للجيش العربي السوري المتمركز في الجبل والبقاع لإضعاف نفوذ سوريا في المنطقة[3].

خامساً: إن الهدف من وراء تدمير منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، كان القضاء على روح المعارضة لانتهاج الليكود سياسة الضم اللاحق للأراضي الفلسطينية المحتلة، فما أن يتحقق هذا التدمير حتى تتمكن إسرائيل، وبسهولة، من أن تضم الأراضي الفلسطينية دفعة واحدة، وتطرد السكان الفلسطينيين إلى الأردن حيث تقام عندئذ، دولة فلسطينية جديدة. وبهذا تتحقق رؤيا إسرائيل الكبرى[4].

---

1 - Odelyinon: **“Stratégie pour Israél dans les années 1980”**, Revue d’études palestiniennes, No 5 outomme 1982. أيضاً تم نشر مقالة الصحافي والموظف السابق في الخارجية الإسرائيلية موديد ينيون تحت عنوان: ''استراتيجية إسرائيل في الثمانينات''، في مجلة المنابر، العدد الخامس، تموز (يوليو) 1986، ص 87.

2 - باتريك سيل: **الأسد الصراع على الشرق الأوسط**، مصدر سابق، ص 595.

3 - شيمون شيفر: **أسرار الغزو الإسرائيلي للبنان**، مرجع سابق، ص 5، أيضاً نجاح واكيم: **الأيادي السود**، مصدر سابق، ص 17، أيضاً ألبير منصور: **موت جمهورية**، مصدر سابق، ص 185.

4- كيرستين شولتزه: **ديبلوماسية إسرائيل السرية في لبنان 1984 – 1984**، مصدر سابق، ص 194.

في الثالث من حزيران (يونيو) عام 1982 أطلق مسلحون فلسطينيون النار على السفير الإسرائيلي في لندن، وأصابوه بجراح خطرة فاغتنم بيغن وشارون الفرصة، واتخذ الحادث ذريعة لشن الحرب على لبنان[5].

وفي يوم الأحد، السادس من حزيران (يونيو) 1982، اجتاحت القوات البريّة الإسرائيلية حدود لبنان[6]، وتم حشد 76.000 مقاتل إلى 100.000 مقاتل لهذه المعركة، مسلحين بـ 1250 دبابة، و 1500 ناقلة جنود مدرعة، ومدعومين بسلاح الطيران والبحرية[7]، وفي مواجهتهم كانت هناك قوات نظامية سورية، وفلسطينية تابعة لجيش التحرير الفلسطيني بقيادة اللواء سعيد بيرقدار تعدادها حوالي 25000 جندي و 300 دبابة و 300 ناقلة جنود مدرعة. أما منظمة التحرير الفلسطينية فكان تعداد مقاتليها حوالي 15000 فدائي مع أسلحة متنوعة، بقيادة ما لا يقل عن ثماني منظمات فدائية منفصلة[8].

بدأت القوات الصهيونية بهجومها على الأراضي اللبنانية على ثلاثة محاور رئيسية: الأول باتجاه مدينة صور بمحاذاة الشاطئ، والثاني في الوسط باتجاه النبطية، والثالث باتجاه القطاع الشمالي الشرقي حيث ترابط القوات السورية العاملة في نطاق قوات الردع العربية في لبنان. وتمكنت القوات المهاجمة من التوغل داخل الأراضي اللبنانية حتى وصلت إلى مواقع قوات الطوارئ الدولية حيث حاول الجنود الدانماركيون في حاجز على طريق صور، وقفَ تقدم القوات المهاجمة لكن القوات الإسرائيلية سحقت

5- روبرت فيسك: **ويلات وطن صراعات الشرق الأوسط وحرب لبنان**، مصدر سابق، ص 248.

6 - بيان للحركة الوطنية اللبنانية حول الغزو الإسرائيلي للبنان، السفير، بيروت في السابع من حزيران (يونيو) عام 1982.

7 - بيان حول الاجتاح الإسرائيلي للبنان صادر عن وفد المجموعة العربية الى الدورة الثامنة والستين لمؤتمر العمل الدولي في جنيف، مجلة العمل العربية، العدد 23 نيسان – حزيران (أبريل – يونيو) 1982، ص 115 – 116.

8 - باتريك سيل: **الأسد الصراع على الشرق الأوسط**، مصدر سابق، ص 162. أيضاً: روبرت فيسك (مراسل التايمز حتى 1987 ومراسل الأنديبندنت» حالياً: **ويلات وطن صراعات الشرق الأوسط وحرب لبنان**، ترجمة محمود زايد, شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثالثة، بيروت 1992، ص 335.

الحاجز وتابعت تقدمها[1]. وفي القطاع الأوسط حاول قائد القوات الصهيونية دفع الجنود النيباليين التابعين لقوات الطوارئ الدولية ترك مواقعهم فردوا بفتح نيران رشاشاتهم على الدبابات الإسرائيلية المهاجمة لمنعها من عبور الجسر لكن سلاح الهندسة الصهيوني أقام جسراً متحركاً على بعد كيلو متر واحد من الجسر الذي تسيطر عليه القوات الدولية، وتمكنت الدبابات بذلك من متابعة تقدمها نحو الشمال[2].

ويقول جورج حبش: المفاجأة الكبيرة كانت عندما تمكنت القوات الإسرائيلية، بعد عدة أيام فقط، ورغم المقاومة الشرسة، من إحداث اختراق نحو بيروت ومن إجبار المقاومة على التراجع. فقياساً بما جرى في العام 1978 إبان الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان والمقاومة الباسلة التي تصدت له في ذلك الوقت، كان من المتوقع أن تكون المقاومة هذه المرة شديدة جداً في الجنوب[3].

كان تقدم القوات الإسرائيلية سريعاً إلى حد أن المسؤولين الفلسطينيين لم يتمكنوا من إتلاف محفوظاتهم، كما لم يتلفوا وثائقهم والملفات الإدارية المتعلقة بالموظفين المدنيين، والمقاتلين، مع صورة لكل واحد منهم، وفور الوصول إلى هذه الوثائق كانت تصور وترسل إلى الموساد. وصارت الأسماء والخطط والتركيبات المالية، ومواقع مخابئ السلاح وغيرها داخل الدماغ الالكتروني الضخم التابع لجهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، وغدت العناوين واللقاءات كما الحياة الخاصة للزعماء الفلسطينيين أيا كان مستواهم، واضحة لدى الإسرائيليين[4].

لقد كان التوغل السريع هو جوهر ونواة تكتيك شارون في هذه الحرب. لذلك

---

1 - سمر بهلوان ومحمد حبيب صالح: **دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص: 1496.

2 - ياسر عرفات (رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية) في رسالة الى الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية حول الغزو الإسرائيلي للبنان، الصباح، تونس في السابع من حزيران (يونيو) عام 1982.

3 - جورج حبش: **الثوريون لا يموتون أبداً**: حاوره جورج مالبرنو، ترجمة عقيل الشيخ حسين، دار الساقي، الطبعة الثانية، بيروت 2011، ص 168.

4 - آلان مينارغ: **أسرار حرب لبنان من انقلاب بشير الجميل إلى حرب المخيمات الفلسطينية**، مصدر سابق، ص 238.

رافق اندفاع القوات المهاجمة الكثيفة والضخمة، مساعدة كبيرة من سلاح الطيران والقوات البحرية. وفي حين قامت قوات الكوماندوس الإسرائيلية بمهاجمة قلعة الشقيف، استماتت القوات الفلسطينية في المقاومة، ولم تسقط إلا بعد أن استشهد الفدائيون المتمركزون فيها عن آخرهم[1].

وكذلك كان أداء الفلسطينيين غاية في الشجاعة في دفاعهم عن مخيمي الرشيدية وعين الحلوة في ضواحي صور وصيدا، حيث صمدوا أياما، بالرغم من تعرض مخيمات اللاجئين الكبرى في جنوب لبنان للقصف الكثيف من البر والجو والبحر بقصد مسحها وتسويتها بالأرض، حتى يستحيل السكن فيها بشكل دائم[2].

وفي صيدا، وعند سماع أنباء راحت تسري بين الناس وشائعات عن إنزال إسرائيلي عند نهر الأولي، أنكر الأمر الحاج اسماعيل قائد لواء القسطل التابع لفتح وقائد منطقة الجنوب، وأعلن عن رغبته بالذهاب شخصياً للتأكد مما يجري، وغادر مبنى القيادة في سيارة إسعاف، مخترقاً الخطوط الإسرائيلية متوجهاً نحو شتورة، وأعلن أنه رأى بأم العين، الأسطول السادس الأميركي ينزل جنوداً إسرائيليين عند مصب نهر الأولي، وأنه اضطر للانسحاب التكتيكي، لم يصدق أحدٌ ادعاءاته، وأصدر ياسر عرفات أمراً بإعفائه من جميع مهامه، وتعيين لجنة للتحقيق بمزاعمه[3].

- **محاولة شارون السيطرة على طريق بيروت – دمشق**

استطاعت الطائرات الإسرائيلية، والتي بلغ عددها ستاً وتسعين طائرة، وهي أميركية الصنع، مزودة بأحدث الأجهزة، أن تدمر مواقع الصواريخ السورية، مما أفقد الجيش السوري غطاءه الجوي في لبنان، وكانت روسيا قد زودت السوريين بها لحماية طريق بيروت – دمشق في وادي البقاع الضيق. وما إن أطل الحادي عشر من حزيران (يونيو) حتى كانت سوريا قد خسرت ثمانين طائرة أو أكثر، وهي تمثل ربع القوة السورية الجوية، مما دفعها للموافقة على وقف إطلاق النار في نفس اليوم[4].

---

1 - سمر بهلوان ومحمد حبيب صالح، المرجع السابق، ص 496.

2 - باتريك سيل، المصدر السابق، ص 613.

3 - زئيف شيف وآخرون: **لبنان آخر وأطول حروب إسرائيل**، مرجع سابق، ص 114.

4 - جوناثان راندال: **حرب الألف عام في لبنان أمراء الحرب المسيحيون والمغامرون الإسرائيليون**، مصدر سابق، ص 264.

وكانت سوريا تتخوف من هجوم عسكري يطالها، بعد تدمير صواريخها، وجزء كبير من طائراتها، وكانت بحاجة ماسة لاستعادة درجة ولو ضئيلة من الردع. ولم يكن أمامها سوى الاتحاد السوفياتي، البلد الوحيد القادر على المساعدة. لكن العلاقة بين دمشق وموسكو في أدنى درجاتها، فالسوريون كانوا غاضبين من الحذر السوفياتي، ويلقون باللائمة في خسارتهم لمعارك البقاع الجوية على قصور التجهيزات والأعتدة السوفياتية، وفي الثالث عشر من حزيران (يونيو)، قام الجنرال يفجيني يوراسوف النائب الأول للقائد الأعلى للدفاعات الجوية السوفياتية بتفتيش ميداني على مواقع بطاريات الصواريخ، بعد أربعة أيام على تدميرها، وحصل خلاف حاد ولاذع بين فريقه وبين فريق الأركان العامة السورية. ولم تتحسن العلاقات إلا بعد شهور عدة[1].

كان المقاتلون يتصدون لتقدم القوات الإسرائيلية بإمرة القيادة المشتركة للثورة الفلسطينية والحركة الوطنية، وحركة أمل. ووقع الصدام الرئيسي في خلدة جنوبي بيروت، حيث استبسل جنود الكتيبتين التابعتين للقوات السورية في القتال[2]. كما أقدم مقاتلو حركة أمل على تكبيد العدو خسائر فادحة في ضباطه وجنوده، ودمروا له آليات ودبابات، وتم أسر جنود إسرائيليين وقاد حسين حمود ملالة إسرائيلية من الأوزاعي إلى الضاحية الجنوبية بعد أن استشهد المقاوم علي مرتضى الذي قادها من خلدة إلى الأوزاعي[3]. ونشرت جريدة السفير، على صدر صفحتها الأولى في العاشر من حزيران (يونيو) 1982 صورة للملالة الإسرائيلية يعتليها عدد من مقاتلي حركة أمل، وخاطب رئيس الحركة نبيه بري العميد ريمون إده بقوله: «إن أبطالنا أحضروا دبابات وجثثاً لجنود وضباط مسجِّلين أولَ تحولٍ في مفهوم القتال بين جيش الاحتلال ومقاومين لبنانيين تشربوا حب الأرض وعشقوا الشهادة وتوسلوها بالمقاومة الشريفة ضد الاحتلال»[4].

---

1 ـ باتريك سيل: **الأسد الصراع على الشرق الأوسط**، مصدر سابق، ص 646.

2 ـ جورج حاوي يتذكر: **الحرب والمقاومة والحزب (حوارات مع غسان شربل)**، مصدر سابق، ص 66.

3 ـ قبلان قبلان: **6 شباط 1984 ذاكرة وحدث**، قدم له الرئيس نبيه بري، دار بلال للطباعة والنشر، بيروت 2010، ص 40.

4 ـ قبلان قبلان: المصدر نفسه، ص 41.

وكان شارون قد أبلغ الوزراء الإسرائيليين، في جلسة يوم الخميس، أن جيشه سيصل إلى طريق بيروت ـ دمشق عند منتصف الليل، مبشراً إياهم بعدم السماح للسوريين بالهيمنة على لبنان: «لن يتمكنوا بعد اليوم من السيطرة على بيروت، وهكذا لن يكون بمقدورهم أن يتلاعبوا بالحكومة اللبنانية: إنها نقطة حيوية»[1]. وهكذا صار احتلال الطريق الدولي هدفاً لحرب شارون، ولو بدون موافقة مجلس الوزراء الإسرائيلي، وحوَّل المهمة إلى لواء بن غال الذي يزحف شمالاً عبر وادي البقاع، ولكنه كان يسابق الوقت لتحقيق هدفه قبل وقف إطلاق النار. وكانت الفرقة الثالثة من الجيش السوري قد أخذت مراكزها في البقاع. وكانت القوات الإسرائيلية بعد احتلال راشيا، قد طلبت فريق الهندسة لإقامة جسر يمكنهم من العبور شمالاً، وفي حالة الانتظار هذه شن الكوماندوس السوري هجوماً خاطفاً على هذه القوات، وكان قائد هذه الوحدة يهود باراك الذي أعطى أوامره بمواصلة الزحف، لكن السوريين كانوا لهم بالمرصاد، ودارت معركة طاحنة شاركت فيها طائرات الهليوكوبتر السورية والدبابات ت 62 السوفياتية الصنع وخسر الإسرائيليون خلالها ثماني دبابات وعدداً من الشاحنات.

أما أهم المعارك، فكانت معركة السلطان يعقوب، فبعد قيام فرقة من الجيش الإسرائيلي بالتقدم شمالا نحو السلطان يعقوب، لإقامة خط دفاعي، تحسبا للهجوم المضاد المنتظر أن يشنه السوريون صباح الجمعة، كان السوريون قد اتخذوا من التلال المحيطة بالمنطقة مواقع محصنة لهم، وجاء الصباح ليتضح أن السوريين قد أحكموا الطوق ـ خلال الليل على قوات «إفروني» في الشمال والشمال الشرقي، وبدأوا بتدمير الدبابات الإسرائيلية الواحدة تلو الأخرى. وكان الفوج الأول محاصراً في وسط البلدة بالقذائف المتنوعة، وبدا الجنود الإسرائيليون وكأن مطلبهم واحد من قائدهم: «عليك تخليصنا من هنا، ذخيرتنا نفدت، هل تريدنا أن نستسلم أو تريدنا جثثا ممزقة؟». انهى اللواء الإسرائيلي انسحابه خلال ستة عشر دقيقة، تحت مرمى نيران المدفعية السورية وقذائف الأر. بي. جي. هذه كانت معركة السلطان يعقوب[2].

---

1 ـ زئيف شيف وآخرون: المرجع نفسه، ص 144، ص 146.

2 ـ زئيف شيف وآخرون: **لبنان آخر وأطول حروب إسرائيل**، المرجع نفسه، ص 144، ص 146.

في ليلة العاشر من حزيران (يونيو) شنت القوات المدرعة السورية هجوماً مضاداً تمكنت فيه من دفع القوات الإسرائيلية إلى التقهقر مسافة عشرة كيلو مترات إلى الوراء. في القطاع الشمالي الشرقي في وادي البقاع[1].

طبق وقف إطلاق النار، والقوات السورية في لبنان أصيبت بخسائر فادحة، لكنها لم تخرج منه، وما تزال بيروت تحت مرمى مدفعيتها، ويكفيها أنها منعت شارون من السيطرة على طول طريق بيروت دمشق.

- **حصار بيروت**

في الثالث عشر من حزيران (يونيو) 1982 وصل شارون إلى مشارف بيروت، ودخل منطقة بعبدا، واستولى على السراي الحكومي فيها، وفيه مركز محافظة جبل لبنان، والمتاخم للقصر الجمهوري، وكان هدف شارون هو الاتصال بحلفائه المسيحيين، وفرض أمر واقع يشجع بشير الجميل على طرد الرئيس سركيس من قصر الرئاسة[2].

دخل شارون إلى مكتب آمر سرية الدرك في سراي بعبدا، المقدم رفيق الحسن، وجلس مكانه، وسمح له بمغادرة المبنى بعد أن تحدث معه على انفراد، تبين بعد ذلك أنه بعث معه برسالة للرئيس سركيس، نقلها المقدم الحسن، وهو في غاية الارتباك وصل إلى القصر وقال: «وين فخامة الرئيس». وكان الوزير الياس الهراوي هناك فسأله عن حاجته، فأجاب: «وزير الدفاع...»[3]، ولما قال له الهراوي أن وزير الدفاع جوزف سكاف ليس في القصر. أجاب: «أنا عم بحكي عن شارون، إنه في سرايا بعبدا ويريد مقابلة فخامة الرئيس». وعندما بلغ الخبر للرئيس سركيس انفعل كثيراً وسأل ضابط الأمن عن عدد الجنود المكلفين حماية القصر، فأجابه: مئتان وسبعون جندياً، عندها قال الرئيس سركيس: «فليحاوطوا القصر. لن يدخله شارون إلا بعد أن يقتلوا جميعاً وأنا معهم»[4].

---

1 - سمر بهلوان ومحمد حبيب صالح: مرجع سابق، ص 496.

2 - جوناثان راندال: **حرب الالف عام في لبنان أمراء الحرب المسيحيون، المغامرون الإسرائيليون،** مصدر سابق، ص 264 265.

3 - الياس الهراوي: **عودة الجمهورية في الدويلات إلى الدولة**، مصدر سابق، ص 82.

4 - الياس الهراوي: **عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة**، المصدر نفسه، ص 82.

بوصول الجيش الإسرائيلي إلى بعبدا، أصبحت بيروت تحت الحصار، وهذه هي المرة الأولى بعد احتلال القدس، التي يحاصر فيها الجيش الإسرائيلي عاصمة عربية ويضع شروطاً صارمة لفك الحصار: إخراج كل المقاتلين الفلسطينيين والسوريين منها[1].

- **هيئة الإنقاذ الوطني**

في الرابع عشر من حزيران (يونيو)، تشكلت هيئة الانقاذ الوطني، وتألفت من الرئيس سركيس، رئيس الوزراء شفيق الوزان، الوزير فؤاد بطرس، والنائب نصري المعلوف، وقائد «القوات اللبنانية» بشير الجميل ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط ورئيس حركة أمل نبيه بري. وكان الهدف من تشكيل هذه الهيئة، توحيد اللبنانيين حول مواجهة تداعيات الإجتياح الإسرائيلي للبنان بغية تفادي مخاطر التفتت في ظل الانقسام الحاد بينهم[2].

في لقاء جمع وزير الخارجية اللبناني فؤاد بطرس مع الموفد الأميركي فيليب حبيب ومساعده موري درايبر، والسفير الأميركي روبرت ديلون، طرح حبيب عملية دبلوماسية تفضي في نهاية الأمر إلى اتفاق سلام بين لبنان وإسرائيل، وإلى انسحاب الجيشين الإسرائيلي والسوري والمسلحين الفلسطينيين من لبنان، وإلى تشكيل قوات متعددة الجنسيات بإشراف الأميركيين تضم وحدات فرنسية وغربية عموماً، تتولى مهمة حفظ الأمن. رد فؤاد بطرس على فيليب حبيب: برفض البحث في موضوع السلام مع إسرائيل، وقال له: «إن لبنان هو آخر دولة عربية يمكن أن توقع اتفاق صلح مع إسرائيل»[3].

لقد كشفت وقائع المفاوضات الجارية في بيروت المحاصرة نوايا الأطراف، وحددت مدى إلتزام فيليب حبيب في تحقيق المطلب الإسرائيلي – الأميركي – اللبناني الرسمي المنادي بإخراج قيادة المقاومة الفلسطينية ومقاتليها من بيروت. فمبعوث الرئيس الأميركي حبيب كان أكثر عناداً من بيغن نفسه، في الإصرار على تمكين

---

1 - فؤاد بطرس **(المذكرات)**: مصدر سابق، ص 524 أيضاً البير منصور: **موت جمهورية**، مصدر سابق، ص 186.

2 - فؤاد بطرس (المذكرات): المصدر نفسه، ص 524.

3 - فؤاد بطرس (المذكرات): المصدر نفسه، ص 525.

الاندفاعة العسكرية الإسرائيلية وتنفيذ شروطها السياسية المتصلبة في اجتياح كل المسافات اللازمة لنجاحها. كان حبيب الطرف الذي يأمر بوقف اطلاق النار ويشرح أسباب استئناف إطلاق النار[1]. ولم يكن يحرص حتى على مراعاة الشكل لكي يبدو في موقع الوسيط، بل اتخذ وضعية المرجع الذي يدير علنا معركة سياسية لحسابه مستخدماً الهراوة العسكرية الإسرائيلية ساعة يشاء ويحتج لفظياً على بعض تجاوزات شارون، مرفقا ذلك ببعض التبريرات[2].

وفي اجتماع لهيئة الانقاذ الوطني في القصر الجمهوري في التاسع عشر من شهر حزيران (يونيو) بدأ الرئيس سركيس كلامه: «هذا أهم اجتماع أتيح لي أن أترأسه على مدى السنوات الست من ولايتي... وهذه أول مرة منذ زمان طويل، ومن خلال أشخاصكم، يجتمع فيها لبنان بكامله في هذا المكان. إننا، أنتم والدولة، على موجة واحدة وعلينا أن نعمل في اتجاه واحد»[3]. وتدخل النائب نصري المعلوف ليقول: «علينا أن نحدد معاً مستقبل البلاد ودعمنا القضية الفلسطينية» فقاطعه بشير الجميل قائلاً: «يبدو لي أنك تبحث الوضع في المالوين. فبيروت تحترق! وعلى أرضنا 60000 جندي إسرائيلي. والفلسطينيون لم يتوقفوا عن لعبة الحرب معهم. والنتيجة أنهم هنا: اتمنى أن نناقش الورطة التي نحن فيها. الإسرائيليون يريدون إخراج الفلسطينيين، فهل هؤلاء مستعدون لذلك؟ إذا كان الجواب بالإيجاب فيجب أن تدرس آليات تطبيقه. وإذا كان سلباً، فهل يدرك السنّة في بيروت ما سيحل بهم؟».

أعرب رئيس الوزراء شفيق الوزان عن موافقته على هذا الكلام بحركة من رأسه. رد وليد جنبلاط: «ليس في نية الفلسطينيين أن يستسلموا. إنهم يطلبون أن يتراجع الجيش الإسرائيلي خمسة كيلو مترات وإعطاءهم مهلة شهر قبل الإقدام على أي شيء»[4].

---

1 - محسن إبراهيم: **الحرب وتجربة الحركة الوطنية اللبنانية**، بيروت المساء، بيروت 1983، ص 104.

2 - محسن إبراهيم: المصدر نفسه، ص 105.

3 - آلان ميناراغ: **أسرار حرب لبنان من انقلاب بشير الجميل إلى حرب المخيمات الفلسطينية**، مصدر سابق، ص 255.

4 - آلان ميناراغ: المصدر نفسه، ص 255.

صاح بشير الجميل: «أما زال سنّة بيروت يأخذون في الاعتبار أكاذيب ومناورات أبي عمار؟ هل يقبل هؤلاء السنّة اقتراح عرفات؟ أريد جواباً عن هذين السؤالين». وحدق في وجه الوزان الذي لم يجب. فأجاب سركيس قائلاً: «أؤيد ما قاله الشيخ بشير». فانتفض وليد جنبلاط وقال لرئيس الجمهورية ساخراً: «- هل يعني هذا أنك ستنقل إلينا أوامر مناحيم بيغن؟».

رد بشير: «- لو كنت أنا من اجتمع بشمعون بيريز أو استخدم التلفزيون الإسرائيلي للإدلاء بتصريح، لكان الأمر عاصفة من الاحتجاج».

أجابه جنبلاط: «- أنا لست عميلاً إسرائيلياً!... لماذا تستعجلون استسلام أبي عمار». رد بشير: «أنا مستعجل لأنكم لا تدركون ما هي اللعبة التي تلعبونها الآن. إذا دمرت بيروت، لن يكون هناك انتخابات رئاسية. ولن يعود في مقدور السنّة أن يشاركوا في الحكم ويصبح ممكنا جداً في مثل هذه الحال أن يكون كل أعضاء الحكومة المقبلة مسيحيين. أنا أريد إنقاذكم: فلنغتنم معاً فرصة الوضع القائم كي نغيّر أسس علاقاتنا».

رد رئيس الحكومة شفيق الوزان: «أنا ضد الاحتلال الإسرائيلي». فرد بشير عليه: «وأنا أريد أيضا أن ينسحب السوريون من لبنان».

ثم أسرّ بشير إلى أحد مساعديه جان نادر بعد ذلك بقوله: «لقد وضعنا قدماً في الشرعية ومن حسن الطالع أننا لم نتوصل إلى اتفاق. ولو حصل ذلك لكان مجرد تسوية إضافية. الآن ستدمر بيروت وحينها سيهرولون كلهم راضين بالحلول التي سأقترحها»[1].

يؤكد هذا الاندفاع لبشير الجميل مدى حرصه على تطبيق مشروعه الخاص: لبنان موحد يحكمه بواسطة قاعدته الأساسية «القوات اللبنانية»، عبر استقوائه بالجيش الإسرائيلي الذي يحاصر عاصمة لبنان لينفذ المشروع الإسرائيلي ومن ضمنه وصول بشير الجميل إلى رئاسة الجمهورية. وكان بشير قد اعتمد في التحضير للوصول إلى سدة الرئاسة، في مساهمته في اقتراح توقيت هذا الاجتياح.

وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي يواصل ضغطه على بشير الجميل ليشترك معه في «عملية التنظيف»، حتى أنه قرّع بشيراً في القدس كما يقرّع مدير المدرسة

---

1 - آلان ميناراغ: المصدر نفسه، ص 256.

تلميذه، لعدم قيامه «بتحرير بيروت»، مما دفع بشيراً في أواخر شهر تموز (يوليو) أن يلجأ لطلب نصيحة فيليب حبيب في منزله قائلاً: «إنني أتعرض لضغط شديد فشارون يريدني أن أنظف مخيمات بيروت الغربية. يريدني أن أدخلها من الشرق بينما يدخلها هو من الجنوب. فماذا يجب أن أفعل يا عمو؟». رد حبيب: «حسنا ما الذي تفكر في أن تفعله؟». فقال بشير: «سيكون هناك كثير من القتل، وسيكون الأمر صعباً، وسأخسر كثيراً من رجالي، ولكن كيف أقاوم شارون؟». فرد عليه حبيب: «أنت تعلم أنك تريد أن تكون رئيساً ذات يوم، فإذا فعلت ما يطلبه منك شارون فإن ذلك سيلعنك ويدينك ويجعل من الصعب عليك أن تصبح رئيساً لجميع اللبنانيين، من مسلمين ومسيحيين، لا تفعل ذلك يا بشير. قل: «لا»»[1].

وكان الرئيس سركيس قد وجه رسالة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي في السابع من حزيران (يونيو) 1982، تدعو إلى عقد مؤتمر قمة عربي طارئ لمعالجة الوضع في لبنان، الذي بات مهدَّداً لا في أرضه فحسب بل وفي وجوده بالذات[2]. وفي الخامس والعشرين من حزيران (يونيو)، قدم رئيس الوزراء اللبناني شفيق الوزان استقالته احتجاجاً على صمت العالم الذي يقف متفرجاً على إسرائيل وهي تغزو أكثر من نصف لبنان، وتقصف العاصمة بأحدث الأسلحة المتطورة. وقال «في تصريح صحافي في نفس اليوم: «... لقد اكتفت الأمم المتحدة باتخاذ قرارات تدعو إسرائيل إلى وقف إطلاق النار والانسحاب ولكن ماذا فعل العالم أكثر من ذلك؟ نحن متروكون[3]، وإن كان هناك مبعوث أميركي يحاول بجهد لا أدري كيف أصفه، وإنما نرى أنه في الوقت الذي يبدو كأنه يعمل من أجل وقف إطلاق النار وإيجاد تسوية، إنما في الوقت نفسه يعطي إسرائيل كل الإمكانات للاستمرار في عدوانها ولتحقيق مطامعها

1 - باتريك سيل: **الأسد الصراع على الشرق الأوسط**، مصدر سابق، ص 630.

2 - الياس سركيس (الرئيس اللبناني) في رسالة منه الى الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية تدعو الى عقد مؤتمر قمة طارئ لمعالجة الوضع في لبنان، النهار، بيروت في التاسع من حزيران (يونيو) عام 1982.

3 - تصريح صحافي لشفيق الوزان (رئيس الوزراء اللبناني) حول استقالته من منصب رئاسة الوزارة، النهار، بيروت في السادس والعشرين من حزيران (يونيو) عام 1982.

ولفرض شروطها على الشعبين اللبناني والفلسطيني...»[1].

وفي ورقة عمل تقدم بها وفد لبنان إلى الدورة الطارئة لمجلس جامعة الدول العربية الذي عقد في تونس في السادس والعشرين من حزيران (يونيو) 1982، لبحث الغزو الإسرائيلي للبنان، والتي حوت عدداً من القرارات كان أبرزها: الإعلان عن وقف العمل العسكري الفلسطيني في لبنان نهائياً، ووضع حد لنشاط منظمة التحرير العسكري في الأراضي اللبنانية، وإزالة الوجود المسلح لها وتمكين السلطة اللبنانية من ممارسة سلطتها وسيادتها على أراضي لبنان ودون قيد أو شرط بواسطة الجيش وقوى الأمن اللبناني. وكذلك طالبت الورقة بدعم لبنان في كل ما يؤول لتنفيذ قراري مجلس الأمن الدولي رقم (508) و (509) القاضيين بوقف إطلاق النار وانسحاب إسرائيل انسحاباً كاملاً من الأراضي اللبنانية[2].

ويروي النائب ألبير منصور الذي بقي في بيروت المحاصرة صعوبة الحياة وقسوتها التي جاورت في بعض أيامها الرعب والموت، بسبب القصف المدفعي الكثيف، أو الغارات الجوية المرعبة. وكان الجدل السياسي في تلك الأيام الصعبة يدور حول مغادرة أم عدم مغادرة الفلسطينيين لبيروت. ويوم حسم أمر المغادرة إيجاباً، تحول النقاش إلى أين يذهبون؟، ومع اشتداد وطأة الحصار والدمار، وتحت ضغوط الدول العربية والأوروبية قررت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية مغادرة بيروت، وجاء اقتراح المفاوض الأميركي فيليب حبيب بأن يتم الإخلاء باتجاه البقاع كمرحلة أولى، ثم يبحث في المراحل الأخرى لاحقاً. هنا تدخل ألبير منصور وحسين الحسيني وجوزيف السكاف وسليم معلوف، بصفتهم النيابية عن منطقة البقاع، عند فيليب حبيب وأبلغوه رفض هذا الاقتراح[3].

1 - شفيق الوزان (رئيس الوزراء اللبناني)، المصدر نفسه، النهار، بيروت في السادس والعشرين من حزيران (يونيو) عام 1982.

2 - منشور صادر عن جامعة الدول العربية في تونس، في السادس والعشرين من حزيران (يونيو) عام 1982. عن مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية 1982، بيروت 1983، ص 514.

3 - ألبير منصور: **موت جمهورية**، مصدر سابق، ص 186 و 187.

أما جورج حاوي أمين عام الحزب الشيوعي فيقول: «لا أبالغ إذا قلت إننا كنا نتوقع وقبل أشهر عدة حصول هذا العدوان وبلوغه هذا المدى»[1]. واستند في ذلك حاوي إلى تقرير للجنة المركزية للحزب الشيوعي عام 1977، عن حديث لبشير الجميل داخل قيادة «القوات اللبنانية» سجله أحد الأصدقاء، وفيها: «أن الجديد في الصراع في الشرق الأوسط أن إسرائيل كانت تريد حكماً مشلولاً في لبنان، أما الآن فهي تريد حكماً حليفاً وذلك سيحصل حتى إذا اقتضى الأمر دخولاً إسرائيلياً مباشراً وعلى «القوات» أن تهيئ نفسها لتلعب هذا الدور»[2].

وبناء على ذلك صار الموضوع الأول في اجتماعات اللجنة المركزية في الحزب الشيوعي هو التصدي للعدوان الإسرائيلي الذي بات أكيداً، وبدأ الاستعداد لذلك وإقامة معسكرات التدريب في كفرمتى وبرجا وعكار والهرمل وبيروت، واتخذت التدريبات للمقاومين والأنصار طابع التدريب الفردي أو المجموعات، على أن لا مهمة لها أثناء الاجتياح بل بعد وقوعه[3].

- **خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت من 21 إلى 31 آب (أغسطس) 1982**

مع نهاية شهر حزيران (يونيو) كانت إسرائيل قد طوقت العاصمة اللبنانية بيروت من كل الجهات بعد أن احتلت مثلث خلدة ومنطقة الشويفات وكلية العلوم مروراً ببعبدا والحازمية، وصولاً إلى المتحف والمرفأ[4]. وبدأ الحصار الذي استمر لأكثر من ثمانين يوماً[5].

وكان الإسرائيليون قد قطعوا التيار الكهربائي والمياه عن بيروت الغربية منذ الخامس من تموز (يوليو). ولم يسمحوا بإدخال المزيد من الطعام إليها وفي اللحظات القليلة لوقف إطلاق النار كان الجنود الإسرائيليون ينتزعون سلال الطعام من النساء

---

1 - جورج حاوي يتذكر: **الحرب والمقاومة والحزب (حوارات مع غسان شربل)**، مصدر سابق، ص 62.

2 - جورج حاوي يتذكر: المصدر نفسه، ص 62.

3 - جورج حاوي يتذكر: المصدر نفسه، ص 62.

4 - قبلان قبلان: **6 شباط 1984 ذاكرة وحدث**، مصدر سابق، ص 43.

5 - ألبير منصور: **موت جمهورية**، مصدر سابق، ص 185.

المسلمات اللواتي يعبرن إلى بيروت الغربية ويلقون بمحتوياتها في أحد الخنادق، حتى أن مسلحاً كتائبياً عند غاليري سمعان انتزع زجاجتي ماء من امرأة مسنة كانت قد سمعت بأن الماء قد قطع عن بيروت الغربية وحاولت إدخالهما إليها. وقام الكتائبي بكسر الزجاجتين على الطريق أمام أعين أربعة من الإسرائيليين، وعندما شتمها أخذ الإسرائيليون يضحكون. هنا تدخل مراسل التايمز روبرت فيسك وسأل المسلح: «لماذا تصرخ في وجه المرأة العجوز؟». فما كان منه إلا أن صوب البندقية إلى بطن فيسك، وشتمه، وعاد فصوب البندقية إلى بطن المرأة التي ذعرت ومدت يديها متوسلة وقالت: «يا الله! أرجوك»[1].

وفي العاشر من تموز (يوليو) أراد ضابط إسرائيلي أن يصور للفلسطينيين الكميات الهائلة من القذائف التي ستطلق عليهم، فسمح لمصوري صحف بيروت المحلية أن يلتقطوا صوراً لمستودع الذخائر الحربية الرئيسي الواقع على تلة صغيرة قريبة من القصر الرئاسي. فلم يكد مقاتلو منظمة التحرير يرون الصور في صحف الصباح حتى أمطروا المستودع في مساء الحادي عشر من تموز (يوليو)، بعشرات من قذائف الكاتيوشا مما أدى إلى إصابته فانفجر المستودع وتصاعد اللهب والدخان منه إلى علو كبير.

وفي الرابع من آب (أغسطس) أصاب الفلسطينيون والسوريون موقعين إسرائيليين قرب المطار، فقتل ثلاثة عشر وجرح تسعة عشر من الإسرائيليين، وأصيب ستة آخرون بالشلل والعجز من جراء الصدمة[2].

وكانت غرفة العمليات عند بدء الاجتياح في الفاكهاني، وكان يتواجد فيها أبو عمار وأبو جهاد وأبو إياد وسعد صايل عن منظمة التحرير الفلسطينية، وجورج حاوي ومحسن إبراهيم وألبير منصور وفؤاد شبقلو وسمير صباغ ومنير الصياد وإنعام رعد وآخرون. بالإضافة إلى بعض الوزراء، وبعض القيادات الوطنية وعلى رأسهم رئيس الحكومة السابق صائب سلام الذي تحولت دارته إلى مقر اللقاءات السياسية الأساسية. ولم يبق في بيروت كلها مكان آمن سوى مكتب وزير السياحة آنذاك مروان حماده

---

1 - روبرت فيسك: مراسل التايمز حتى 1987 ومراسل الاندينبدت حالياً: **ويلات وطن صراعات الشرق الأوسط وحرب لبنان**، مصدر سابق، ص 356 و 357.

2 - روبرت فيسك: المصدر نفسه، ص 379.

في الطابق السفلي من مبنى وزارة الإعلام، حيث كانت تتم فيه اللقاءات أيام القصف العصيبة[1].

أما وليد جنبلاط فقد فاجأته الحرب وهو في المختارة، حيث فرض شمعون بيريز نفسه عليه ضيفاً ثقيلاً ورفض هو ووالدته تقديم القهوة له تعبيراً عن رفض الزيارة، تدخل فيليب حبيب لدى مروان حمادة ليبذل ما في وسعه لإقناع وليد جنبلاط بالانضمام إلى هيئة الانقاذ الوطني، فذهب حماده إلى جنبلاط في المختارة حاملاً إليه رسائل من فيليب حبيب وشفيق الوزان، وياسر عرفات والرئيس سركيس، وذلك في سيارة السفير الأميركي المصفحة، وصل جنبلاط أولا إلى منزل السفير روبرت ديلون، وبعد أن عرض على الرئيس سركيس اقتراح توسيع هيئة الانقاذ حتى تشمل عناصر مسيحية ومسلمة أخرى، رفض سركيس الاقتراح رفضاً قاطعاً، اجتاز جنبلاط خط الجبهة متوجهاً إلى منزله في المصيطبة، حيث كان بانتظاره كل قادة الأحزاب اليسارية اللبنانية، والذين سبق لهم واتهموه «بعدم خوض القتال رغم ما كان لديه من أسلحة ومدافع».

وأوضح جنبلاط ذلك بشيء من الحدة قائلاً: «لم أكن قادراً على مقاتلة الماكينة الحربية الإسرائيلية بمفردي. ودوري هو الدفاع عن طائفتي لا إحصاء الشهداء»[2].

الخروج من بيروت كان يبحث منذ اللحظة الأولى للاجتياح[3]. وتباينت مواقف قيادات الثورة الفلسطينية والوطنية اللبنانية، بين ثلاثة مواقف بشكل عام:

الموقف الأول: كان تخاذلي يرى أن لا جدوى ولا طائل من استمرار القتال ويجب البحث بسرعة عن حل لإنقاذ ما يمكن إنقاذه. وكان له مؤيدون عديدون في القيادة

1 - جورج حاوي يتذكر: **الحرب والمقاومة والحزب**، مصدر سابق، ص 64، أيضاً: ألبير منصور: **موت جمهورية**، المصدر نفسه، ص 186.

2 - آلان ميناراغ: **أسرار حرب لبنان من انقلاب بشير الجميل إلى حرب المخيمات الفلسطينية**، مصدر سابق، ص 252.

3 - صلاح خلف «أبو إياد» عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، في حديث حول الوضع العسكري في بيروت، وموقف الدول العربية، الحوادث، لندن في التاسع من تموز (يوليو) عام 1982، العدد 1340، ص 12.

الفلسطينية ممن يسمون باليمين الفلسطيني ومنهم هاني الحسن[1].

أما الموقف الثاني: فقد اختار الدفاع عن الثورة حتى آخر نقطة من دماء المقاتلين والقادة، لكي يحفظ التاريخ له موقفاً بطولياً يشكل مصدراً للإحساس بالكرامة والعزة للأجيال القادمة. وكان خير من يمثل هذا الموقف: جورج حبش زعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والذي عقد مؤتمراً صحافياً أكد فيه ضرورة الدفاع عن بيروت، وقال: «وإننا سنحولها إلى ستالينغراد جديدة»[2].

والموقف الثالث: هو التيار الواقعي: الذي كان يعرف أن المعركة محدودة وأن هدف القتال هو تحسين شروط الحل السياسي[3]. «وكان ياسر عرفات الأكثر واقعية بيننا كان يهزأ بادعاءات تعد بتغييرات عربية وعالمية، ولكنه كان يبالغ أحياناً في تصوير الخلل الفاضح في نسبة القوى وفي استصغار عامل الصمود الداخلي الأمر الذي كان يجعلنا نخشى من أنه يمهد لتنازلات غير مبررة[4].

كان الرئيس السوري حافظ الأسد ينظر إلى بيروت بكآبة وهي تحت الحصار، وأخذ يكافح لإنقاذ شيء ما من ذلك الركام، فهو يعرف أن وقوع بيروت تحت سيطرة إسرائيل ولو من خلال عميل لها، سيشكل تهديداً حقيقياً لسوريا لأن الوقت سيمر، وسيقوم الرئيس اللبناني الجديد بالضغط عليه للإنسحاب من لبنان، وبذلك ستنكشف خاصرة سورية لإسرائيل ويتصاغر مركزها الاقليمي[5].

ولتجنب ذلك الاحتمال، حاول أن يؤجل خطة الإخلاء التي وضعها حبيب، فأعلن أن سوريا لن تستقبل الفلسطينيين الذين سيجلون عن بيروت[6]، وسعى طوال الصيف في عرقلة مساعي حبيب المحمومة لدى الدول العربية لاستقبالهم، ويقول الرئيس الأسد:

1 - جورج حاوي يتذكر: المصدر السابق، ص 66.

2 - جورج حبش: **الثوريون لا يموتون أبداً** (حاوره جورج مالبرينو)، مصدر سابق، ص 168.

3 - ياسر عرفات (رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في كلمة له في مؤتمر القمة العربي الثاني عشر في فاس، السفير، بيروت في الثامن من أيلول (سبتمبر) عام 1982.

4 - جورج حاوي يتذكر: المصدر السابق، ص 68.

5 - باتريك سيل: **الاسد الصراع على الشرق الأوسط**، مصدر سابق، ص 632.

6 - تصريح ناطق رسمي سوري حول مسألة انتقال المقاتلين الفلسطينيين من بيروت إلى سوريا، النهار، بيروت في العاشر من تموز (يوليو) عام 1982.

«أعطيت الأوامر للقوات السورية الموجودة في بيروت واضحة ومحددة وفيها تعبير: قاتلوا دفاعاً عن بيروت مع اخوتكم الفلسطينيين واللبنانيين حتى آخر رجل»[7].

وأرسل الأسد نداءاته الحارة للوحدات السورية المحاصرة كي تستمر في القتال: «يا أحبائي. إنني أعيش معكم ليلاً نهاراً... إن عروبة بيروت وديعة وأمانة في أيديكم. أطلب منكم أن تظلوا واقفين صامدين. الشهادة أو النصر»[8].

وعندما اتضح أن عرفات سيخرج من بيروت على أمل أن يكسب تنازلات من الولايات المتحدة الأميركية، وكانت هذه الفكرة قد غرسها حبيب في رأس عرفات بإيحاء من الزعيم اللبناني صائب سلام[9]. وبدا أن عرفات لن يستطيع الصمود أكثر، غيّر الأسد رأيه ووافق على تقديم الملجأ لغالبية المنسحبين من بيروت في سوريا[10].

في الرابع عشر من آب (أغسطس) عام 1982 حضر إلى بيروت أريبل شارون ودافيد كيمحي لمقابلة فيليب حبيب وموريس درايبر، حيث سأل شارون عن حقيقة الحل الذي تم التوصل إليه، فأعطاه حبيب نسخة عن «خطته المفصلة» طالباً منه نقلها إلى الحكومة الإسرائيلية للموافقة عليها وتوقيعها حسب الأصول. ودار نقاش حاد بين شارون وحبيب، حصل في نهايته حبيب على وعد بسحب المدرعات الإسرائيلية إلى شمال بيروت، قبل شارون على مضض أن ينقل خطة حبيب إلى حكومته. بعد ذلك سارع حبيب ليبلغ ريغن بالخبر عبر الهاتف، وفي نفس الوقت كان ياسر عرفات يتسلم خطة حبيب من يد شفيق الوزان. وعندما رأى أن السلاح الثقيل الفلسطيني يجب أن يسلم إلى الجيش اللبناني، سارع عرفات إلى إصدار الأوامر بتوزيع هذا السلاح على مختلف

---

7 ـ كلمة ألقاها الرئيس السوري حافظ الأسد في افتتاح المؤتمر العشرين للاتحاد العام لنقابات العمال في سوريا وحول الغزو الإسرائيلي للبنان والموقف السوري، تشرين، دمشق في الحادي والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1982.

8 ـ نص رسالة الرئيس الأسد إلى القوات السورية المسلحة في بيروت، تشرين، دمشق في الثالث من آب (أغسطس) عام 1982.

9 ـ باتريك سيل: المصدر السابق، ص 633.

10 ـ حديث صحافي خاص مع الرئيس السوري حافظ الأسد حول منظمة التحرير الفلسطينية ومستقبلها والوضع في لبنان ودور سوريا في المرحلة المقبلة، تشرين، دمشق في الثاني من أيلول (سبتمبر) عام 1982.

المنظمات اللبنانية التي كانت تسانده منذ بداية الحصار[1].

وكان شارون قد عبر عن اعتراضه على خطة حبيب، بوضع شروط لا حد لها، عدم موافقته على اشتراك الفرنسيين في القوى المتعددة الجنسيات، واعتراضه بشدة على انتشار هذه القوات قبل رحيل الفلسطينيين، وأصر على ألا تبقى هذه القوات المتعددة الجنسيات في بيروت أكثر من ثلاثين يوماً. وبعد أن وافق مجلس الوزراء الإسرائيلي على خطة حبيب، وأصبحت شبه نافذة، وخلافاً لأي منطق، أمر شارون سلاح الجو بقصف بيروت بجنون على مدى إحدى عشرة ساعة متواصلة. بلغ عدد القتلى في ذلك اليوم الذي اتفق على تسميته «الخميس الأسود» ثلاثمائة قتيل وآلاف الجرحى[2].

- **خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت**

في الساعة الثانية والدقيقة العاشرة بعد ظهر يوم الحادي والعشرين من شهر آب (أغسطس) عام 1982، أبحرت من مرفأ بيروت الباخرة القبرصية «سول جورجيوس» وعلى متنها 397 مقاتلاً، يشكلون الدفعة الأولى من المقاتلين الفلسطينيين. وقد غصت أرض الملعب البلدي بالمواطنين، حيث بدأ المقاتلون بالتجمع استعداداً للرحيل[3]. وكانت الطريق المؤدية إلى المرفأ تغص بآلاف المواطنين الذين اصطفوا لتوديع الفلسطينيين حيث تلاقت العيون الدامعة مع إشارات الصمود، فيما حمل وليد جنبلاط الرشاش وأطلق الرصاص مودعاً وعيناه مغرورقتان بالدموع[4]. عند المرفأ وقف أولا الفرنسيون، ومن ثم المارنيز الأميركيون بانتظارهم ليرافقوهم إلى البواخر حيث تم نقل حوالي ثمانية

---

1 ـ آلان مينارغ: **أسرار حرب لبنان من انقلاب بشير الجميل إلى حرب المخيمات الفلسطينية**، مصدر سابق، ص 351 و 352.

2 ـ زئيف شيف وآخرون: **لبنان آخر وأطول حروب إسرائيل**، مرجع سابق، ص 174.

3 ـ بيان صادر عن الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية حول خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، الصباح، تونس في الخامس والعشرين من آب (أغسطس) عام 1982.

4 ـ المنابر مجلة عربية شهرية، العدد الخامس، تموز (يوليو) 1986، ص 98.
أيضاً روبرت فيسك: **ويلات وطن صراعات الشرق الأوسط وحرب لبنان**، مصدر سابق، ص 438.

آلاف فدائي، وثلاثة آلاف وخمسماية عضو من جيش التحرير الفلسطيني النظامي[1]، توجهوا إلى سوريا واليمن والجزائر وتونس، كما خرج ألفان وسبعماية جندي من القوات السورية براً إلى البقاع اللبناني وانتهت عملية الانسحاب النهائي من بيروت في الواحد والثلاثين من شهر آب (أغسطس). وتبعتها في مغادرة بيروت القوات المتعددة الجنسيات أيام 11 و 12 و 13 أيلول (سبتمبر) 1982[2].

وكان ياسر عرفات وقبل أيام من اقتناعه بأن لا مناص من الخروج من بيروت قد طلب من جورج حبش مقابلته بمفرده، وأخبره أنه سيغادر إلى تونس، وأنه سيقترح على فصائل المقاومة الفلسطينية أن تلحق به، وطلب إلى حبش الخروج معه إلى تونس، فغضب غضبا شديداً لأن هذا الابتعاد يعني بوضوح أنه قد استبعد خيار النضال المسلح واتجه نحو الخيار الديبلوماسي. وردَّ جورج حبش: «لا سبيل لي للابتعاد عن فلسطين، وأن الذهاب إلى سوريا يظل دائما أفضل الخيارات»[3]. لكن أبا عمار أجابه: «أنت تعرف جيداً أن سوريا لن تسمح لنا بأن نقاتل انطلاقاً من أراضيها. ولذلك فإن تونس هي الحل الوحيد»[4]. كان أبو عمار يدرك تماماً معنى خيار الجغرافيا ومدى ارتباطه بالعمل المسلح، لكنه يبرر الخيار الديبلوماسي بقوله: إن الشعب الفلسطيني قد عانى أكثر مما ينبغي، ولم يساعده أحد خلال الحصار، ولم يعد من المفيد خوض المعركة انطلاقاً من أراضٍ أخرى.

- **مواقف من خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت**

وفي مجال النقد لخروج المقاومة الفلسطينية من بيروت يقول هاشم علي محسن أحد أعضاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: «إذا كان إرجاع هزيمة 1948، إلى الطبيعة الطبقية، فإن القيادة اليمينية الفلسطينية قد فعلت الأمر نفسه عام 1982. والجبهة الشعبية لم تعارضها ولم تتميز عنها. ولست أظن أن الجماهير الفلسطينية خاصة والجماهير العربية عامة يمكن أن تغفر للجبهة الشعبية قسطها من مسؤولية ترك سكان مخيمات

1 - جوناثان راندال: **حرب الألف عام في لبنان امراء الحرب المسيحيون / المغامرون الإسرائيليون**، مصدر سابق، ص 289.
2 - سمر بهلوان ومحمد حبيب صالح: **دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص 498.
3 - جورج حبش: **الثوريون لا يموتون أبداً**، مصدر سابق، ص 177.
4 - جورج حبش: **الثوريون لا يموتون أبداً**، المصدر نفسه، ص 177.

صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة لتنفرد بها القوات الصهيونية، وهي عزلاء من السلاح ومن المدافعين عنها...»[1].

- **رأي أبو عمار**

أما أبو عمار فقد كان يعتقد أن خروجه من بيروت براً إلى دمشق سيفقده استقلاليته، وسيضع ورقة الثورة الفلسطينية في يد سوريا، وبالتالي لن يكون له دور في استئناف المعركة من أجل التوصل لحل ما للقضية الفلسطينية. وكان يعتقد أن بوابة الحل لا يمكن أن تتسع لشخصين هو والرئيس حافظ الأسد، «فإما هو وإما الأسد». هذا الكلام قاله صراحة لأمين عام الحزب الشيوعي جورج حاوي عندما زاره في تونس في أول أيار (مايو) 1983 ليبلغه بأن الوساطات نجحت في توجيه دعوة إليه لزيارة سوريا والبحث مع[2] الرئيس الأسد لجلاء ملابسات الخروج من بيروت، والسعي لمواجهة المرحلة المقبلة وصعوباتها وقال حاوي لعرفات: «البوابة الحالية لا تتسع لقضية فلسطين ولا تتسع لأحد والدخول منها حالياً هو ركوع وتقزيم. فماذا لو عملت أنت والأسد والقوى الثورية كلها لتكبير البوابة ورفعها كي تدخل فلسطين بحدها الأدنى أي بدولتها المستقلة» وكان رد أبو عمار: «الكلام ده صحيح قبل بيروت. حان الوقت يا جورج لتعرف أن قصة الجماهير هذه قصة معروفة... أين الجماهير،... العالم مناطق نفوذ ومنطقتنا هي للأميركيين. أنا لا ألوم السوفييت فقد بذلوا جهدهم ووصلوا إلى أقصى ما يمكن أن يصلوا إليه...»[3].

لقد خسرت القوى الوطنية الفلسطينية بخروج قوات المقاومة من بيروت موقعاً هاماً من مواقع الصراع مع العدو. ونجحت قيادة عرفات باستغلال الخروج وتوزيع المقاتلين للدخول في التسوية السياسية والتخلي عن الكفاح المسلح. وظهر للعيان أن الصمت العربي على ما جرى في بيروت والبقاع للقوات الفلسطينية والسورية واللبنانية

1 - هاشم علي محسن: **المرحلية والتشويه الانتهازي للهدف المرحلي**، الدار اللبنانية للتوثيق والنشر، بيروت 1986، ص 134.
2 - جورج حاوي يتذكر: **الحرب والمقاومة والحزب**، مصدر سابق، ص 17 و 18.
3 - جورج حاوي يتذكر: المصدر نفسه، ص 18.

نتج عن تواطؤ بعض العرب مع المخطط الإسرائيلي – الأميركي في اجتياح لبنان[1]. وتم شل نشاط وعمل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، في لبنان وسوريا كمقدمة لإضعاف المنظمة نفسها، نتيجة للانشقاقات التي حصلت داخل حركة فتح وداخل العديد من الفصائل الفلسطينية، وظهرت على الساحة الفلسطينية ثلاثة تكتلات:

- تكتل يضم قيادة عرفات (اللجنة المركزية لحركة فتح)، وجبهة التحرير العربية.
- التحالف الوطني وضم: منظمة الصاعقة، وحركة فتح الانتفاضة، والجبهة الشعبية – القيادة العامة، والنضال الشعبي، والحزب الشيوعي الثوري، بالإضافة إلى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني خالد الفاهوم، والناطق الرسمي باسم اللجنة التنفيذية عبد المحسن أبو ميزر.
- التحالف الديمقراطي وضم: الجبهة الديمقراطية، والجبهة الشعبية، وجبهة التحرير الفلسطينية والحزب الشيوعي الفلسطيني[2].

ثانياً: انتخاب بشير الجميل في 23 آب (أغسطس) 1982، ثم اغتياله وانتخاب أمين الجميل رئيساً للجمهورية في 21 أيلول (سبتمبر) عام 1982

كان مشروع بشير الجميل في سعيه للوصول إلى رئاسة الجمهورية قد بلغ مرحلة متقدمة في السابع والعشرين من شهر أيلول (سبتمبر) 1980، أي بعد شهرين من القضاء على ميليشيا الوطنيين الأحرار في الصفرا في بيروت، وذلك تحت ذريعة توحيد البندقية المسيحية»[3].

عندما دعا بشير أنصاره إلى اجتماع سريّ لتحديد الاستراتيجيا الواجب اتباعها في سبيل الوصول إلى رئاسة الجمهورية، واختار لهذا الاجتماع أن يعقد في دير راهبات الصليب في سيدة البير المشرفة على جل الديب لأسباب سريّة واضحة. ولأن شقيقته أرزة كانت راهبة في هذا الدير.

---

1 - غازي حسين: **ياسر عرفات من التوريط إلى التفريط**، المنارة، بيروت 2002، ص 146.

2 - هيثم كيلاني: **الشعب الفلسطيني والكفاح المسلح**، شؤون عربية (44). فصيلة فكرية تصدرها وحدة المجلات في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، كانون الأول (ديسمبر) 1985، ص 26 – 35. غازي حسين: المرجع نفسه، ص 150.

3 - ألبير منصور: **موت جمهورية**، مصدر سابق، ص 184.

جلس بشير على مقعد الشرف في صدارة الطاولات، وأجلس إلى يمينه باحترام عميد السن، شارل مالك[1(*)]، وطلب إليه أن يرأس الجلسة التي ضمت إليه خمسة عشر رجلاً من أنصاره ومنهم جوزيف أبو خليل موضع ثقة بيار الجميل الأب.

كانت هذه لجنة الدراسات الاستراتيجية التي أنشأها بشير على هامش الميليشيا المسيحية التي يقودها، وعلى هامش حزب الكتائب الذي أسسه والده. فضمت اللجنة مجموعة من الخبراء متنوعي الاختصاصات لاستشارتهم في احتياجات الساعة. طلب بشير من هذه اللجنة، العمل على تطوير إمكانيات عمله السياسي[2]. وفي اجتماعها الأول في السادس من آب (أغسطس) الماضي كانت قد خلصت إلى نتيجة مفادها: أن هناك حلاً واحداً فقط، ألا وهو الثورة من أجل تغيير الأنظمة والقواعد المعمول بها حسب صيغة 1943.

فقرر بشير «الانتقال» للاستيلاء على الدولة، وفي أقصى حد في عام 1982، عام الانتخابات الرئاسية المقبلة. ولمعرفة كيفية حصول ذلك، كلف بشير اثنين من أعضاء لجنة الدراسات الاستراتيجية: نبتون، أستاذ فلسفة[3(*)]، وجبرايل[4(**)]، عسكري محترف، (وهذان الاسمان مستعاران)، ليدرسا في جو من السرية جميع إمكانيات الوصول إلى السلطة. وبعد خمسين يوماً من العمل المتواصل، للتقرير الذي حمل عنوان «دراسة لقيام بشير بالاستيلاء على السلطة»[5].

ويقول جوزيف أبو خليل: «كان لا بد من بعض المنهجية العلمية في التهيئة للمواقف والخيارات والقرارات، اقتبسنا بعض أصولها عن الإسرائيليين من خلال

1(*) - شارل مالك: تبوأ عدة مرات منصب وزير الخارجية، وساهم في اعداد وتوقيع ميثاق الأمم المتحدة ورأسها بعد ذلك الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة.

2 - آلان مينارغ: **أسرار حرب لبنان من انقلاب بشير الجميل إلى حرب المخيمات الفلسطينية**، مصدر سابق، ص 13 – 14.

3(*) - نبتون: الاسم الحقيقي: انطوان نجم، من الأعضاء الأوائل لحزب الكتائب، وهو من أبناء طرابلس، انطبعت طفولته "بعقدة الاسلام" وهو الذي أوحى بشخصية المسيحي الخائف دائماً من "محمود" التي وصفها زياد الرحباني في مسرحيته "فيلم أميركي طويل".

4(**) - جبرايل: وهو الكولونيل ميشال عون وهو غير الجنرال ميشال عون قائد الجيش.

5 - آلان مينارغ: المصدر السابق، ص 15.

اجتماعات العمل معهم، ومن خلال ما أتيح لنا معرفته عن الدوائر والأجهزة المختصة التي تحضر لهم هم أيضاً القرارات والمواقف»[1]. ويعترف أبو خليل بأنهم كانوا مبتدئين، وطرح أكثر من مرة على رفاقه هذا السؤال: «وبأي حق ننصب أنفسنا هيئة تقرير ونتحمل مسؤولية قرارات تتخذ، أحياناً، الطابع المصيري؟!»[2].

وخلص اجتماع سيدة البير إلى اعتماد خطة ترمي إلى تحقيق الأهداف المرحلية التالية:

1- تنظيم المقاومة المسيحية من خلال تقوية «القوات اللبنانية» وتعزيزها.
2- السعي إلى توحيد الموقف السياسي للمسيحيين.
3- الاتصال بالمحافل الدولية عبر مكاتب تنشأ في الخارج لهذه الغاية.
4- التعاون مع إسرائيل والإفادة منها كمصدر للسلاح، وكعنصر أساسي في الخطة.
5- الوصول إلى الحكم بالتعاون مع رئيس الجمهورية الياس سركيس[3].

- **إعلان ترشيح بشير الجميل**

كانت المرة الأولى التي يطرح فيها بشير الجميل موضوع الرئاسة مع الرئيس سركيس في الرابع عشر من أيلول (سبتمبر) عام 1981، عندما أكد الرئيس إصراره على عدم تجديد ولايته لست سنوات، ولا حتى تمديدها لسنتين. وهنا قال بشير إنه ينظر إلى هذا الاستحقاق من زاوية الوصول إلى حل وليس اختيار رجل، وفيما استبعد سليمان فرنجية، استنكر أن يكون المرشح من أولئك الذين لا لون لهم ولا رائحة، وهم كثيرون، أما خياره فكان ذلك الرجل القوي القادر على فرض الحل اللبناني للأزمة[4].

وبعد شهرين من ذلك اللقاء، وفي مناسبة الذكرى الخامسة والأربعين لتأسيس حزب الكتائب، عرض بشير الجميل مبادرة لحل الأزمة اللبنانية، فاعتبر هذا الخطاب على أنه برنامج رئاسي، وفي الثاني عشر من شهر كانون الثاني (يناير) عام 1982، قرر فريق بشير داخل اجتماع موسع للقوات اللبنانية ترشيح القائد العام للقوات اللبنانية

1 - جوزيف أبو خليل (سيرة ذاتية): **قصة الموارنة في الحرب**، مصدر سابق، ص 103.
2 - جوزيف أبو خليل (سيرة ذاتية): **قصة الموارنة في الحرب**، المصدر نفسه، ص 103.
3 - جوزف أبو خليل (سيرة ذاتية): المصدر نفسه، ص 104.
4 - كريم بقرادوني: **السلام المفقود عهد الياس سركيس 1976 – 1982**، مصدر سابق، ص 320.

لرئاسة الجمهورية. وفي نهاية هذا الإجتماع سأل بشير كريم بقرادوني: «ما هي نسبة حظي بالفوز في الوقت الحاضر؟». أجابه بقرادوني: «عشرة بالمئة». فقال: «إصنع خطة للعمل اللازم ليقفز حظي إلى خمسين في المئة في حزيران المقبل!!»[1].

استند آرييل شارون في تقويمه لعملية ناجحة في لبنان، ستؤمن لإسرائيل تفوقاً على مدى السنوات الثلاثين المقبلة – إلى علاقته الشخصية مع بشير الجميل، وكان يرد على الانتقادات التي تصور ضعف بشير، بأنه اكتسب النضج مع الوقت، وأيده في ذلك إيتان. وفي كانون الثاني (يناير) 1982، وقبل عرض مخططاته على حكومته، قام شارون بزيارة التقى فيها بشير وناقش معه فكرة ربط سعيه للرئاسة بعملية إسرائيلية واسعة النطاق[2]. التوصل إلى تغيير أساسي في الوضع السياسي الاستراتيجي في لبنان متحالفا مع إسرائيل[3]. ليكون لبنان الدولة الثانية التي توقع معاهدة سلام مع إسرائيل، بعد مصر مما يؤدي إلى إقامة محور سلمي يجمع القدس والقاهرة وبيروت. وهذا المثلث يستطيع تأمين الأمن لإسرائيل[4].

كان ألكسندر هيغ وزير الخارجية الأميركي صديقاً لإسرائيل، وهو من شجع الحكومة الأميركية على اتخاذ قرارات لصالح الحرب في لبنان. لكنه اضطر لتقديم استقالته بضغط من مستشاري الرئيس الأميركي ريغان، بسبب دوره في حرب لبنان، وفي حزيران (يونيو) طلب من بيغن وضع حد لأعمال القصف والضغط العسكري على بيروت في غضون ثماني وأربعين ساعة، رد بيغن بإبلاغ هيغ في نهاية شهر حزيران (يونيو) أنه في اليومين القادمين «سيبدأ المسيحيون بموجب قرارهم الخاص الهجوم من أجل تحرير العاصمة من سيطرة الغرباء، وإن إسرائيل ستساعدهم»[5]. غير أن بشير الجميل والكتائبيين امتنعوا عن الدخول إلى بيروت الغربية، حيث المعارك مستمرة، والمدينة محصنة جداً. وأصر بشير على وجوب استمرار الإسرائيليين بمحاصرة

1 - كريم بقرادوني: المصدر نفسه، ص 320.
2 - كيرستين شولتزه: **ديبلوماسية إسرائيل السرية في لبنان 1948 – 1984**، مصدر سابق، ص 200.
3 - المصدر نفسه، ص 202 و 203.
4 - قبلان قبلان: **6 شباط 1984 ذاكرة وحدث**، مصدر سابق، ص 51.
5 - شيمون شيفر: **أسرار الغزو الإسرائيلي للبنان**، مرجع سابق، ص 112 – 115.

بيروت والضغط بمواصلة الغارات الجوية عليها لكي يتمكن من التوصل إلى حل سياسي مرضٍ. وبدأت الشكوى تساور بيغن حول نوايا بشير، وبدأت داخل الحكومة الإسرائيلية الأصوات المطالبة بأن يقوم الكتائبيون أخيراً بدورهم في هذه الحرب. وبدأ صبر الإسرائيليين ينفذ تجاههم[1]. وفي اجتماع بين بيغن وبشير في نهاريا في أول أيلول (سبتمبر) قال له: وعدتنا بأن توقع على اتفاقية معنا إذا تم انتخابك، وها قد أصبحت رئيساً، فرد بشير: أنا لا أستطيع الآن عليّ أن أشكل حكومة أولا ثم أعرض الاتفاقية عليها، فرد بيغن: «لا يا ولدي ستصبح رئيسا للبنان، وبهذه الصفة ستأتي إلى القدس وسنوقع اتفاق سلم بين البلدين كما فعل الرئيس السادات»[2]. وتم تسريب صحافي إسرائيلي مقصود في اليوم التالي لخبر زيارة بشير إلى إسرائيل مما أشعره بالاهانة[3]. وكانت تصورات بشير تجاه الولايات المتحدة الأميركية تجعله يتوهم أن بإمكانه إدخال لبنان كموقع مهم في الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط ولا تعود إسرائيل وحدها التي تستأثر بالاهتمام الأميركي وتحتكره. «لماذا لا يكون لبنان بمستوى إسرائيل، بالنسبة للولايات المتحدة، أو بابها الأخر على المنطقة وخصوصاً أنه باب مفتوح على محيطه لا كما هو الباب الإسرائيلي؟!»[4].

ويقول إيلي حبيقة رئيس جهاز الاستخبارات في القوات اللبنانية أن بشير الجميل، بعد عودته من الاجتماع مع مناحيم بيغن في نهاريا، دعاهم للاجتماع وطلب من جان ناضر الذي كان معه أن يخبرهم بما حصل، وغادر بشير مكان الاجتماع. فأخبرهم جان أن بيغن طلب من بشير أن الوقت قد حان لتوقيع معاهدة دفاع مشترك. وعندما حاول بشير تأجيل بحث الموضوع ليتم انتخابه وتشكيل الحكومة اللبنانية[5]، انفعل بيغن وقال له: «إنتبه إلى ما تقول. إن جيشك لا يحتل القدس بينما جيشي يحتل بيروت» ووجه له

---

1 ـ المرجع نفسه، ص 117، أيضاً كريستين شولتزه: المصدر السابق، ص 209.

2 ـ محسن دلول: **حوارات ساخنة من اكتمال جنبلاط إلى رفيق الحريري**، مصدر سابق، ص 271.

3 ـ فواز طرابلسي: **تاريخ لبنان الحديث من الامارة إلى اتفاق الطائف**، مرجع سابق، ص 377. أيضاً شيمون شيفر: المرجع السابق، ص 115.

4 ـ جوزيف أبو خليل (سيرة ذاتية): **الموارنة في الحرب**، مصدر سابق، ص 182.

5 ـ إيلي حبيقة عن غسان شربل: **أين كنت في الحرب؟ اعترافات جنرالات الصراعات اللبنانية**، مصدر سابق، ص 95.

كلاماً قاسياً كقوله: «أنتم اللبنانيون خصوصاً المسيحيون لا يمكن الوثوق بكم أو الركون إليكم». وفي اليوم التالي استدعى بشير إيلي حبيقة وقال له: «أريد أن أفاتحك بأمر مهم: ما رأيك أن نفتح خطاً على سوريا»[1]. وبعد يوم واحد قال له: «إذا أردنا تأمين لقاء مع مسؤول سوري من دون معرفة الإسرائيليين كيف نفعل؟». فكان اقتراح حبيقة بعد استبعاد السفر إلى بلد أجنبي وبعد استعراض كل الخيارات أن الأفضل هو عقد اللقاء على الجبهة الشرقية في جرود العاقورة حيث توجد مواقع متقابلة لـ «القوات» والجيش السوري[2].

وقد ساهم توهم بشير لهذا الموقع، باتصاله المباشر مع فيليب حبيب والانطباع الجيد الذي نقله عنه إلى واشنطن، وليس أدل على ذلك من قول الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية في ذلك الحين دين فيشر في الرابع من آب (أغسطس) 1981 أن الشيخ بشير الجميل «شخصية سياسية لبنانية مهمة... ونتوقع أن يمثل دوراً مهماً في لبنان بالتعاون مع الزعماء اللبنانيين الآخرين»[3].

وبشير الجميل الذي كان ممنوعاً عليه تأشيرة دخول للولايات المتحدة الأميركية، وجد أن أبوابها فتحت له واستقبلته أحسن استقبال في الثلاثين من تموز (يوليو) 1981، وأمضى في رعايتها أياماً عديدة. وذلك بعد أن انتهت أزمة الصواريخ في زحلة التي كادت أن تشعل حرباً شاملة في المنطقة. وفي هذه الزيارة حصل على وعد أميركي بحل أزمة لبنان قبل حل أزمة الشرق الأوسط، وضمان أن لا يأتي الحل في المنطقة على حساب لبنان. واستمع إلى خطاب وزير الخارجية الأميركي ألكسندر هيغ في شيكاغو، في السادس والعشرين من شهر أيار (مايو) 1982، ومما جاء فيه «إن الوقت حان للقيام بعمل منسق من أجل دعم سلامة أراضي لبنان ضمن حدوده الدولية المعترف بها، ومن أجل دعم حكومة مركزية قوية قادرة على إقامة مجتمع حر

---

1 ـ إيلي حبيقة عن غسان شربل: **أين كنت في الحرب؟ اعترافات جنرالات الصراعات اللبنانية**، مصدر سابق، ص 95.

2 ـ المصدر نفسه، ص 96، أيضاً كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، طبعة جديدة، بيروت 2010، ص 54.

3 ـ المصدر نفسه، ص 182.

ومنفتح وديمقراطي ومتعدد تقليدياً»[1].

وعبر إيعاز من فيليب حبيب للمملكة العربية السعودية، قام وزير الخارجية سعود الفيصل، بتوجيه دعوة رسمية لبشير الجميل لزيارة الطائف باسم اللجنة الوزارية العربية التي تضم ممثلين عن الجزائر، والسعودية، وسوريا، والكويت ولبنان، ومنظمة التحرير الفلسطينية. وذلك في الثلاثين من شهر حزيران (يونيو) عام 1982. ونظم الأميركيون سفر بشير بدقة تامة، عبر نقله بطوافة من سلاح الجو الأميركي[2] إلى قبرص ومن هناك انتقل في طائرة خاصة سعودية إلى الطائف. واجتمع فور وصوله بسعود الفيصل، بحضور الوزير الكويتي عبد العزيز حسين، والأمين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي، حيث أكد لهم بشير أنه لا يريد وجوداً فلسطينياً مسلحاً مهما يكن رمزياً: اليوم ثلاثمائة، غدا سيصبحون ثلاثة آلاف وأكثر. «ولكني أود أن يعفى لبنان من كل التزاماته نحو المشكلة الفلسطينية لمدة عشرة أعوام، لقد عانى لبنان عذاباً لم يعرفه أي بلد عربي آخر»[3].

- **انتخاب بشير الجميل رئيسا للجمهورية اللبنانية في الثالث والعشرين من آب (أغسطس) 1982**

طلب الرئيس السوري حافظ الأسد من رئيس مجلس النواب اللبناني كامل الأسعد أن يسعى للتمديد للرئيس سركيس قليلاً، أو العمل على تأجيل الجلسة. فأجابه الأسعد: «لا نستطيع أن نحدد»، فقال له الأسد: «أجّل الجلسة قليلا لكي نرى ماذا سنفعل، الفريق الأخر لم يكن لديه الاستعداد ليناقش معك اسماً آخر إلا اسم بشير، لأن بشيراً هو الذي كان يمسك بزمام الأمور في المنطقة الثانية»[4].

وفي بيروت المحاصرة كان أحد الضباط السوريين يحمل ورقة عليها أسماء وهواتف عدد كبير من النواب، ويتصل بهم لثنيهم عن حضور جلسة انتخاب رئيس

---

1 - إيلي حبيقة عن غسان شربل: المصدر السابق، ص 183.

2 - كريم بقرادوني: **السلام المفقود عهد الياس سركيس 1976 – 1982**، مصدر سابق، ص 323 و 324.

3 - كريم بقرادوني: المصدر نفسه، ص 324.

4 - محسن دلول: **حوارات ساخنة من كمال جنبلاط إلى رفيق الحريري**، مصدر سابق، ص 270.

الجمهورية في محاولة من سوريا لإحباط نتائج الإجتياح، لكن الأمور كانت تسير في الاتجاه المعاكس، تحت ضغط الثقل الأميركي الإسرائيلي المطبق على لبنان[1].

وكان منزل الرئيس صائب سلام مقراً لاجتماعات متواصلة للنواب والوزراء المقيمين في الشطر الغربي من العاصمة، وأبرزهم تقي الدين الصلح ورشيد الصلح وسليم الحص ونجاح واكيم في محاولة لمنع وصول بشير الجميل إلى الرئاسة[2].

وفي لقاء بين الرئيس سركيس وكريم بقرادوني أخبره الرئيس أن الأكثرية من النواب مضمونة لتأييد بشير ولكن ينقص عشرة نواب لتأمين النصاب القانوني المطلوب، أي ثلثي عدد النواب. وبرزت أمامه مشكلة النواب السنّة الرافضين كلهم انتخاب بشير ويصرّون على الرئيس سركيس تجديد ولايته أو على الأقل تمديدها. لكنه رفض ذلك بإصرار، واعتبر أن السعودية وحدها تستطيع التأثير في الموقف السني اللبناني غير أن ياسر عرفات استغل مأساة بيروت لمنع السعوديين من تأييد بشير. وقام الرئيس سركيس بتعيين جوني عبده في الوفد اللبناني الذاهب إلى جدة لحضور جلسات اللجنة الوزارية المصغرة التابعة للجامعة العربية، في الثامن والعشرين من تموز (يوليو) 1982، وحمّله رسالة إلى عبد الحليم خدام: «أريد أن تعلم دمشق رسمياً أني أؤيد ترشيح بشير...»[3].

كانت إسرائيل والولايات المتحدة جاهزتين سياسياً وعسكرياً لدعم ترشيح الجميل وإيصاله إلى رئاسة الجمهورية، ولاقاهما بشير باعلان الترشح متحدياً الفريق الوطني والاسلامي الذي رفض انتخاب رئيس يقسم اللبنانيين إلى فريقين: فريقٍ غالبٍ وفريقٍ مغلوب. وأخيراً حدد رئيس مجلس النواب آنذاك كامل الأسعد موعداً لجلسة انتخاب رئيس الجمهورية في التاسع عشر من آب (أغسطس) 1982. وبدأت اتصالات الترغيب والترهيب للنواب ومنعهم من مغادرة بيروت الشرقية ووضع عناصر من حزب الكتائب والقوات اللبنانية على أبواب منازلهم. وبدأ احتساب النصاب الجاري تأمينه ولم يستبعد قتل أحد النواب إذا استلزم النصاب ذلك، وفي هذا السياق جرت محاولة

---

1 - نجاح واكيم: **الأيادي السود**، مصدر سابق، ص 19.

2 - المصدر نفسه، ص 19.

3 - كريم بقرادوني: المصدر السابق، ص 326.

اغتيال النائب حسن الرفاعي قبل يوم من موعد جلسة الانتخاب[1]. وكان الاجتهاد الذي تبناه الرئيس الأسعد والذي اعتبر بموجبه أن النصاب القانوني لانتخاب الرئيس هو ثلثا أعضاء المجلس النيابي الموجودين على قيد الحياة وليس ثلثي عدد النواب الذين يتألف منهم المجلس قانوناً مما جعل النصاب المطلوب توفره (62) بدل (66) نائباً[2].

غير أن النائب حسن الرفاعي فند بطلان اكتمال النصاب على أساس عدد أعضاء مجلس النواب الأحياء بقوله: «عندما ينتخب المواطنون نوابهم، يعطونهم وكالة جماعية للمجلس، على أن يقرر ضمن شروط القانون، وبأكثرية مطلقة، وتكون الوكالة بالتكافل والتضامن. فإذا نقص من النواب واحد أو إثنان أو أكثر، لم يعد هناك تكافل وتضامن، فتتوقف الوكالة». واستند الرفاعي في ذلك إلى اجتهادات دستورية، وأعلن موقفه الصريح عبر شاشة تلفزيون لبنان (القناة 11) في حوار مع عرفات حجازي وشارل خوري في السابع من أيار (مايو) 1982، فأصبح اغتياله هدفاً للقوات اللبنانية، وهذا ما أقر به إيلي حبيقة لاحقاً واعترف بأنه كان ينفذ طلب بشير الجميل[3].

في ذلك الوقت اجتمع نواب البقاع وقرروا تكليف النائب ألبير منصور مع زميليه ميشال المعلولي، وسليم المعلوف، الاتصال بالرئيس الأسعد والطلب إليه تأجيل الجلسة، عسى أن تفضي المشاورات بين النواب إلى الاتفاق على مرشح إجماع وطني، وقصدوا منزل الأسعد في الحازمية، وإذا ببشير الجميل يصل ومعه إدمون رزق، ويطلب الاجتماع بالنائب ألبير منصور ويطلب منه حضور جلسة الانتخاب المقررة في الغد، رفض منصور الطلب، عندها تدخل إدمون رزق موحياً بإمكانية خطفه أو احتجازه، ولكنه استنكر هذا الاسلوب، فما كان من بشير إلا أن عرض عليه مغريات سياسية هامة إن وافق على حضور الجلسة، فرفض منصور بحزم مجدداً، فدخل الرئيس الأسعد وقال له: «إتكل على الله يا ألبير واحضر الجلسة غداً، وان كنت تخشى السوريين فالذين يخيفون فعلاً هم هؤلاء» وأشار إلى بشير، فانتفض بشير وقال «أرجوك دولة

1 - قبلان قبلان: **6 شباط 1984 ذاكرة وحدث**، مصدر سابق، ص 46 و 47.

2 - ألبير منصور: **موت جمهورية**، مصدر سابق، ص 188.

3 - مقابلة شخصية مع النائب حسن الرفاعي في مكتبه في بيروت، الأربعاء في الثالث من نيسان (أبريل) 2013 الساعة الحادية عشر صباحاً.

الرئيس ليست هذه هي الطريقة التي نتعامل بها مع الدكتور ألبير، النصاب غير مؤمن للغد، فاعمل معروفاً وأجل الجلسة ثماني وأربعين ساعة»[1].

وعند الفجر ركب ألبير منصور سيارته دون سائق أو مرافق واتجه نحو الحازمية بعد أن أوهمهم عبر اتصال هاتفي (مراقب) أنه متجه إلى منزل أحد زملائه، وما أن وصل إلى مستديرة الصياد حتى أطلق لسيارته العنان مقتحماً حاجزا للجيش اللبناني وتردد الجندي في إطلاق النار عليه بعد أن شاهد لوحتها النيابية الزرقاء، ووصل إلى منزل الرئيس سلام. بانتظار وصول النائب حسين الحسيني الذي تم احتجازه من قبل عناصر القوات اللبنانية على حاجز الجيش اللبناني في مستديرة الصياد، اتصل الرئيس صائب سلام على الفور بالرئيس سركيس محتجاً على منع النواب من مغادرة المنطقة، فتدخل سركيس للسماح للحسيني بمغادرة المنطقة الشرقية، وكان آخر من غادرها، فبعد ذلك قطعت الاتصالات الهاتفية، واقفلت المعابر حتى يوم الانتخاب[2].

والحقيقة أن ثلاثة رجال تعهدوا عملية إيصال بشير الجميل والترويج له إلى سدة الرئاسة وهم: الرئيس كامل الأسعد نيابياً، وجوني عبده أمنياً، وميشال المر مالياً، وكل ذلك تم بمباركة الرئيس الياس سركيس[3].

وكان أركان الحركة الوطنية المحاصرون في بيروت الغربية، وعلى رأسهم وليد جنبلاط وجورج حاوي ومحسن إبراهيم وفؤاد شبقلو، وسمير صباغ معارضين بشدة لانتخاب بشير الجميل، وسعوا عبر النائب ألبير منصور لتسويق إقتراح التمديد لسركيس وإبرام هدنة، وتشكيل حكومة تضم بشير الجميل ووليد جنبلاط ونبيه بري، وبعد سنتين ينتخب رئيس الجمهورية، لكن بشيراً رفض الاقتراح رفضاً قاطعاً وقال: «الآن أو أبداً»[4]، وحين يئس من الحصول على موافقة وليد جنبلاط، ركز ضغطه على ألبير منصور الذي رفض الضغوط والتزم القرار الوطني. وكان الجميع يعتقد أن

1 - ألبير منصور: المصدر نفسه، ص 188.

2 - ألبير منصور: المصدر نفسه، ص 189.

3 - كريم بقرادوني: **السلام المفقود عهد الياس سركيس 1976 – 1982**، مصدر سابق، ص 332 و327.

4 - جورج حاوي يتذكر: **الحرب والمقاومة والحزب**، مصدر سابق، ص 29.

النصاب لن يكتمل، لكن على ما يبدو كان هناك تواطؤ[1] رغم تأكيدات ياسر عرفات في هذا الشأن، فقبل الانتخاب بيوم واحد لاحظ الجميع أن أبا حسن سلامة (المسؤول عن الأمن الشخصي لعرفات، الذي كان مقره في الأشرفية) يقوم بحركة غير طبيعية ويكثر من الخلوات مع أبي عمار. وبدأت تظهر الشكوك في وجود تسوية ما حصلت لاكمال النصاب عن طريق السماح لبعض النواب المقيمين في بيروت الغربية بالعبور إلى الشطر الآخر من العاصمة. ويقول بهذا الخصوص جورج حاوي: «كنا في غرفة العمليات المشتركة، وأدخل شخص لأبي إياد ورقة قرأها وضحك وأعطاني إياها وفيها: انتبهوا هناك محاولة لخرق الحصار من جانبكم وتأمين النصاب لانتخاب بشير ويجب منع ذلك. وكانت الرسالة من شخص يفترض أنه أقرب الناس إلى بشير»[2].

وفي الثالث والعشرين من شهر آب (أغسطس) أعلن الرئيس كامل الأسعد افتتاح جلسة الانتخاب عند الساعة الحادية عشر صباحاً، في الكلية الحربية في الفياضية، وساد جو من الترقب على مر الدقائق التي استغرقها وصول العدد الكافي من النواب لاكتمال النصاب، وبعد فرز الأصوات تبين أن سبع وخمسين صوتاً أوصلت بشير الجميل إلى رئاسة الجمهورية اللبنانية وكان في الصندوق خمس أوراق بيضاء[3]. عند إعلان فوز بشير، عمت موجة من الفرح العارم بيروت الشرقية[4]، ونزل إلى الشارع عشرات الألوف من السكان وراحوا يتبادلون التهاني، ويرقصون ويجوبون الشوارع في سيارات رافعة الأعلام اللبنانية وأعلام القوات اللبنانية[5]. وبالمقابل، كان الجزء الغربي من بيروت المحاصرة ساكناً تماماً، وكان في الجو خوف عميق يكاد يلمس باليد، وفي عتمة الليل الدامس بسبب انقطاع التيار الكهربائي، دمرت قذائف آر. بي. جي،

---

1 - محسن دلول: **حوارات ساخنة من كمال جنبلاط إلى رفيق الحريري**، مصدر سابق، ص 269.

2 - جورج حاوي يتذكر: المصدر نفسه، ص 29.

3 - آلان مينارغ: **أسرار حرب لبنان من انقلاب بشير الجميل إلى حرب المخيمات الفلسطينية**، مصدر سابق، ص 358.

4 - ايلي سالم: **الخيارات الصعبة دبلوماسية البحث عن مخرج**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ترجمة مخايل خوري، الطبعة الرابعة، بيروت 2003، ص 20.

5 - ريجينا صنيفير: **ألقيت السلاح إمرأة في خضم الحرب اللبنانية**، تقديم جورج قرم، ترجمة رلى ذبيان، دار الفارابي، الطبعة الثانية، بيروت 2009، ص 144.

منازل خمس نواب ممن حضروا جلسة الانتخاب ومن بينها منزل رئيس المجلس النيابي كامل الأسعد[6].

بكى ألبير منصور من القهر، وخيم صمت مطبق على محسن إبراهيم. وقال فؤاد شبقلو: «إن البلد لم يعد صالحاً للسكن و»صار بدها سفر على كندا» أما جورج حاوي فقال لهم: «إنه سيُقتل ولن يستطيع أن يحكم فالمعادلة لا تحتمله»[7]. أما وليد جنبلاط فغادر بيروت برفقة السفير الأميركي إلى دمشق ومنها إلى الخارج. ويقول ألبير منصور: «توقعنا الأسوأ أن يصيبنا، فإذا به يصيب سوانا، فاغتيل بشير واغتيل معه مشروعه، مشروع التوحيد في دولة مركزية قوية على أساس الهيمنة الطائفية»[8].

وكان بشير في خطاب القسم قد وضع الخطوط الرئيسية لرؤيته للبنان فيما يشبه «البيان رقم واحد» الانقلابي، يؤسس لـ «استبداد دستوري»، أسلوبه أقرب إلى منتصر في حرب أكثر من كونه فائزاً في انتخابات رئاسية. ولم يجد نفسه مجبراً على شكر النواب على ثقتهم، كان هذا واجبهم. بل قال لهم: لقد انتخبتموني، الآن ساعدوني. ورأى بنفسه تجسيداً للأمة في دولة فقال «هذه هي المرة الأولى التي تتولى الأمة فيها المسؤولية عن الدولة»[9].

ومن اللافت للنظر توصيف ما جرى في لبنان من أحداث بأنها ليست «حرباً أهلية» بل هي «حرب ضد لبنان»، وجزء من حرب الخلافة الدائرة بين الديانات التوحيدية الثلاث للسيطرة على الشرق الأوسط. ويبرز لبنان في تلك الحرب بما هو البلد المسيحي الوحيد الذي ينتقد الديانتين الأخريين، واحدة تسعى إلى إعادتنا إلى «أيام الخلفاء»، والثانية إلى أيام «الأنبياء»[10].

عرض الرئيس صائب سلام نفسه للقيام بوساطة بين الرئيس المنتخب ووليد جنبلاط بغية احتوائه فأجابه بشير: «سأدعم أرسلان، ولن أتعامل مع وليد جنبلاط

---

6 - آلان ميناغ: المصدر السابق، ص 359.

7 - جورج حاوي يتذكر: المصدر السابق، ص 30.

8 - ألبير منصور: **موت جمهورية**، مصدر سابق، ص 190.

9 - فواز طرابلسي: **تاريخ لبنان الحديث في الامارة إلى اتفاق الطائف**، مرجع سابق، ص 377.

10 - فواز طرابلسي، المرجع نفسه، ص 378 و 379.

بوصفه رئيس الحركة الوطنية. ولن أتعاون مع هذا النوع من الأحزاب. فليترأس وليد المعارضة. أما أنا فسأحكم بواسطة الأكثرية البرلمانية، وسأحترم كل معارضة في إطار القانون اللبناني»[1].

- **اغتيال بشير الجميل**

مساء الرابع عشر من أيلول (سبتمبر) 1982 كان بشير الجميل مجتمعاً مع كوادر حزبه في بيت الكتائب، دوى انفجار هائلٌ نسف المبنى وأودى بحياته، ولم يتم التعرف إلى جثته إلا في الساعة الحادية عشرة ليلا[2]. وباغتياله اغتيلت كل الخطوات التي تمت في صيف العام 1982[3]. ويقول جوزيف أبو خليل: «عندما وقعت الحملة الإسرائيلية على لبنان كان بشير قد قطع نصف الطريق على الأقل في سعيه إلى السلطة الوطنية المركزية وأضحى المرشح الوحيد للرئاسة. وربما الحملة الإسرائيلية نفسها ما كانت لتتم لو لم يكن بشير الجميل تلك القيادة السياسية القادرة على توظيف الحملة ونتائجها في مشروع سياسي يتعدى الوصول إلى الحكم والسلطة. كما أن الإدارة الأميركية ما كانت لتقحم نفسها في المعركة لو لم تكتشف في بشير الحليف الذي إذا تحالفت معه لا يكون عبئاً عليها وعلى سياستها في المنطقة»[4].

فمن قتل بشيراً؟ إن بشيراً قد أعلن أن «القوات اللبنانية» هي الميليشيا المسيحية الوحيدة التي تقود نضال المسيحيين في لبنان بعد «توحيد البندقية»، وهذا ما اعتبره البعض بأنه اتجاه نحو الفاشية وهيمنة الصوت الواحد، الدكتاتوري، وفي حرب المئة يوم عام 1978 أرغم القوات السورية على الانسحاب من المناطق المسيحية، وقطع الطريق على الجيش اللبناني للانتشار فيها، مانعاً أي سلاح إلا سلاح القوات اللبنانية، ثم انتزع موافقة المكتب السياسي لحزب الكتائب على التخلي للقوات عن مقاتليه (باستثناء

1 - كريم بقرادوني: المصدر السابق، ص 339.
2 - إيلي سالم: **الخيارات الصعبة دبلوماسية البحث عن مخرج**، مصدر سابق، ص 21.
3 - ريجينا صنيفر: **ألقيت السلاح إمرأة في خضم الحرب اللبنانية**، مصدر سابق، ص 145 و 146. أيضاً: روبير حاتم: **كوبرا في ظل حبيقة مروراً بصبرا وشاتيلا**، المكتبة العربية للترجمة، بيروت 1999، ص 56 – 58.
4 - جوزيف أبو خليل (سيرة ذاتية): **قصة الموارنة في الحرب**، مصدر سابق، ص 210.

المتن حيث أخوه أمين)، وعن أي عمل مسلح كتائبي، وتجريد «الوطنيين الأحرار» من نفوذهم، ومهاجمة آل فرنجية في عقر دارهم وارتكاب مجزرة في زغرتا، ثم محاولة مد نفوذه إلى زحلة عام 1981 متحديا سوريا حيث تقع المدينة في منطقة نفوذها[1]. وكل هؤلاء أعداؤه بالإضافة للفلسطينيين وللحركة الوطنية اللبنانية. وكان بشير هدفاً للاغتيال ومسؤولاً تصعب حمايته جداً، فهو كثير الحركة، ويستخف بالإجراءات الأمنية، وكان رفاقه يحضّونه على أن يهتم بحماية نفسه، لأنه إذا حصل له مكروه فسينهار كل شيء، فيجيبهم في القوات مئة بشير. وعندما كان يُسأل عن أمين يجيب: « أي شخص إلا أخانا». وكانت القوات اللبنانية والفريق المحيط ببشير، تعيش ما يشبه الخصومة مع أمين، وكانت الصدامات بين فريق بشير وقاعدة أمين كثيرة، وكان الحذر هو المسيطر على العلاقة بينهما[2].

سأل غسان شربل إيلي حبيقة: «قتل بشير الجميل في العام 1982 وتردد آنذاك أنك أخضعت للتحقيق؟». فأجاب: «هذه شائعات، ومصدر إطلاقها، حسب كل المعلومات، أمين الجميل»[3]. غير أن روبير حاتم أحد مرؤوسي إيلي حبيقة لمدة عشرين عاماً يقول: «من المؤكد أن السوريين كان لديهم عميل في صفوف قادة القوات اللبنانية وفي أعلى المراكز... ولكنني متأكد أن اغتيال بشير الجميّل حصل نتيجة اتفاق بين الحزب القومي السوري الإجتماعي، والقادة السوريين وإيلي حبيقة»[4].

أعلن رئيس الوزراء شفيق الوزان رسمياً وفاة بشير الجميل عند منتصف الليل وفي السادس عشر من أيلول (سبتمبر) تم توقيف حبيب طانيوس الشرتوني، بعد أن وشت به عن غير قصد أخته التي كانت في حالة هستيرية تردد أنها مدينة ببقائها حية لأخيها، الأمر الذي لفت انتباه المحققين. فحبيب كان قد وضع ليلة الثاني عشر من أيلول (سبتمبر) (35) كيلو غراماً من مادة (TNT) ضمن حقيبتين في الطبقة الثانية من المبنى، حيث تسكن أخته. وكان بشير يعقد اجتماعاته في الطبقة الأولى. ويوم

1 - كمال ديب: **هذا الجسر العتيق سقوط لبنان المسيحي؟ 1920 – 2020**، دار النهار، الطبعة الثانية، بيروت 2009، ص 165 و166.
2 - إيلي حبيقة عن غسان شربل: **أين كنت في الحرب؟ اعترافات جنرالات الصراعات اللبنانية**، رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الثالثة، بيروت 2011، ص 90 و 91.
3 - إيلي حبيقة: المصدر نفسه، ص 85 و 86.
4 - روبير حاتم: **كوبرا في ظل حبيقة مروراً بصبرا وشاتيلا**، مصدر سابق، ص 62 و 63.

الرابع عشر من أيلول (سبتمبر) كان الشرتوني يراقب في الشارع وصول بشير الجميل وعندما حضر، اتصل الشرتوني هاتفياً بأخته التي كانت في البيت وطلب منها موافاته إلى المستشفى بحجة أنه تعرض لحادث، وانتظر حتى خرجت أخته وابتعدت فضغط على جهاز التحكم عن بعد لسيارة يابانية الصنع[1].

وفي اعترافات الشرتوني قال أنه عضو في الحزب السوري القومي الاجتماعي، اتصل به رئيس جهاز الاستخبارات في الحزب السوري القومي الاجتماعي وطلب منه الانضمام إلى جهازه، بوصفه مسيحياً ومن الأشرفية، كان ذلك عام 1979[2]، ثم جرى فصله سريعاً للالتحاق بهواري (أبو الهول) فلسطيني وعضو في جهاز استخبارات فتح. وكان رئيس خلية أمان المندوبين، وهي خلية لها مبدأ عمل: على كل حزب تقدمي أو إسلامي، وحسب إمكاناته أن يقدم المعلومات والوسائل التقنية والعتاد والرجال لهذه المنظمة، على أن يعمل هؤلاء الرجال في محيطهم الأصلي، وهكذا كان الموارنة منهم يعالجون أهدافاً في المناطق المسيحية والسنّة في مناطقهم، إلخ وهكذا تم تسليم الشرتوني إلى أمين الجميل[3] دون أن يستجوبه أحد لكنه هرب بعد ساعات تحت جنح الظلام، وأعاد رجال إيلي حبيقة اعتقاله[4].

إن القراءة السياسية للأحداث التي رافقت الفترة القصيرة ما بين انتخاب بشير الجميل واغتياله تؤكد فشل المشروع الذي قام على الاستقواء بالعدو الخارجي للقضاء على الخصوم الداخليين بهدف إقامة صيغة نظام رئاسي، فاشي، طائفي، فيه ما فيه من قهر وقمع لقوى التغيير الديمقراطي الحقيقي. وتكشف مدى عقم تصور المارونية السياسية بأنها تملك من الشطارة ما تستطيع معه أن توظف من تريد من القوى الخارجية ليخدم مصالحها وكأن العالم تتأسس سياساته على قاعدة تلبية مشاريعها، وبحل إشكاليتها التاريخية كأقلية في هذا الشرق. فيما يجري في الواقع استخدامها كأداة داخلية لبلوغ

---

1 - آلان مينارغ: **أسرار حرب لبنان من انقلاب بشير إلى حرب المخيمات الفلسطينية**، مصدر سابق، ص 398.

2 - روبير حاتم: **كوبرا في ظل حبيقة مروراً بصبرا وشاتيلا**، مصدر سابق، ص 65.

3 - روبير حاتم: المصدر نفسه، ص 67.

4 - آلان ميناغ: المصدر نفسه، ص 398 و 399. أيضاً إيلي حبيقة عن غسان شربل: مصدر سابق، ص 86 و 87 و 88.

أهدافه في القضاء على مقومات الوطن.

- **مجزرة صبرا – شاتيلا**

في اليوم التالي لاغتيال بشير الجميل، دخلت القوات الإسرائيلية بيروت الغربية، وما بين يوم الأربعاء الخامس عشر من أيلول (سبتمبر) والسابع عشر منه ارتكبت مئات من عناصر الوحدات الأمنية التابعة للقوات اللبنانية، تدعمها وحدات من القوات النظامية الكتائبية، تم نقلها إلى المطار بمواكبة إسرائيلية، مجزرة رهيبة بحق أكثر من ألف فلسطيني ومئة لبناني في مخيمي صبرا وشاتيلا ومحيطهما[1].

وتروي سيدة لبنانية، يقع بيتها على خط التماس مع مخيم شاتيلا لجهة الشرق، أنها شاهدت في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الخميس ملثمين مسلحين يمرون بالسيارات قرب بيتها، وكانت تسمع بعد ذلك لعلعة الرصاص في الخارج، وكان أبناؤها الصغار قد التقطوا قبل يومين مناشير ألقتها الطائرات الإسرائيلية تدعو أهالي صبرا وشاتيلا بالذات إلى عدم المقاومة: «سلموا تسلموا». ثم ترافق ذلك مع انقطاع التيار الكهربائي، وفقدان الخبز نهائياً ذلك اليوم مع مواصلة القصف[2]. كانت القوات الإسرائيلية تحاصر مخيمي صبرا وشاتيلا، وتقيم الحواجز على الطرق والشوارع المؤدية إليها، بعد أن وجهت مدافع دباباتها نحوها[3]، ومع حلول الظلام بدأت الطائرات تلقي بالقنابل المضيئة[4].

ويروي آلان ميناغ مراسل الحرب لإذاعة فرنسا في العالم العربي، أنه يوم الأربعاء الخامس عشر من أيلول (سبتمبر) دخلت عدة مجموعات تضم كل واحدة منها عشرة رجال، يرتدون لباس القتال ولا يحملون أية علامة مميزة، تابعين لوحدة المغاوير المسماة وحدة «الاستكشاف» سايريت ميتكال، وراحت تتغلغل سراً في متاهة الأزقة المقفرة. كان الرجال يتحركون بسرعة، حسب مسارات كان يبدو أنهم يعرفونها تماماً،

---

1 - فواز طرابلسي: **تاريخ لبنان الحديث من الامارة إلى اتفاق الطائف**، مرجع سابق، ص 380.

2 - بيان نويهض الحوت: **صبرا وشاتيلا أيلول 1982**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 2010، ص 83.

3 - سعدون حمادي (وزير الخارجية العراقي) في كلمة القاها في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة، الجمهورية، بغداد في السابع من تشرين الأول (أكتوبر) عام 1982.

4 - سمر بهلوان ومحمد حبيب صالح: **دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص 499.

متوجهين نحو مساكن محددة. وبدون تردد، خلعوا الأبواب، وبدأوا يذكرون أسماء أمام ساكنيها المذعورين بواسطة ترجمان يتكلم العربية ولكن بلهجة غير لبنانية. وكلما كان شخص من المنادى عليهم يفصح عن هويته، كان يطلب منه الخروج ثم يقتل ببرودة برصاصة في عنقه. وظلت تسمع طوال النهار طلقات نار متقطعة داخل المخيمين وأكدت عائلتان استطاعتا الهرب من مخيم شاتيلا أن الجنود كانوا إسرائيليين[1].

لقد قام هؤلاء الجنود الإسرائيليون بقتل (63) ثلاثة وستين مثقفاً فلسطينياً من رجال ونساء، محامين وأطباء ومعلمين وحتى ممرضات، كانوا أصروا على البقاء في مراكزهم لأنهم غير مقاتلين مما يجعلهم في منأى عن التصفية، وانتهت المرحلة الأولى من تصفية المدنيين الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا مع نهاية النهار، وغادرت هذه المجموعات سراً كما دخلت. كانت المذبحة قد ابتدأت، وأكملتها مجموعتان أخريان من القتلة[2].

في هذه الأثناء كان لبنان يدفن في بكفيا رئيساً انتخب قبل واحد وعشرين يوماً، لم يحضر إيلي حبيقة الجنازة، وبعد انتهاء مراسم الدفن مر فادي إفرام على مكتبه وطلب منه أن يضع رجاله في حالة تأهب، شارحاً له أن الإسرائيليين يريدون غربلة مخيمي صبرا وشاتيلا. وفي ليلة الخامس عشر من أيلول (سبتمبر)، وفي الساعة الحادية عشرة دخلت الموجة الثانية من القتلة، وهي وحدة من جيش لبنان الجنوبي[3] بقيادة كميل صلاح وكانت تتمركز بطلب من الإسرائيليين بين الشويفات ومفترق خلدة جنوب المطار. وكان هؤلاء مكلفين من قبل رفائيل إيتان لـ «تفتيش» وإفراغ مكاتب منظمة التحرير من محتوياتها. فاستعانوا على ذلك بإطلاق النار على كل من يظهر أمامهم، فيما كان قناصة لواء الغولاني المتمركزون حول المخيمين يمشطون بمناظير بنادقهم الخاصة، كغطاء لأولئك، الأزقة الخالية، وهكذا محقت عائلات بكاملها فوجئت بهم وهي تحاول الفرار[4]، وظلت الطلقات تسمع طوال النهار على مقربة من مستشفى غزة.

1 ـ شهادات سجلتها مراسلة الاذاعة والتلفزيون الأسوجيين في بيروت، أفليتار امبرغ، عن آلان مينارغ، المصدر السابق، ص 410.

2 ـ آلان مينارغ: المصدر نفسه، ص 411، أيضاً فؤاد طرابلسي: مرجع سابق، ص 381.

3 ـ روبرت فيسك: **ويلات وطن صراعات الشرق الأوسط وحرب لبنان**، مصدر سابق، ص 475.

4 ـ آلان مينارغ: المصدر نفسه، ص 413.

انسحب عناصر ميليشيا سعد حداد بعد ظهر الخميس السادس عشر من أيلول (سبتمبر) وانضموا إلى بقية وحدتهم التي كانت تتقدم مع وحدات الجيش الإسرائيلي في بيروت الغربية. وبعدها تم الاستيلاء على المدينة خلال ثلاثين ساعة. وقال شارون «أمست المدينة بكاملها تحت سيطرتنا الآن. المخيمات الفلسطينية مطوقة. وبات في وسع رجال الكتائب أن يدخلوها»[1].

واستدعى شارون فادي إفرام إلى مقر قيادته في الجمهور واقترح على قائد القوات اللبنانية أن ينشر وحداته في مختلف أنحاء بيروت الغربية لأجل مراقبة الشوارع وجمع الأسلحة. فقبل افرام الاقتراح، وقرر الرجلان أن يتولى تنسيق حركات الميليشيا المسيحية عاموس يارون[2]. وفي الساعة السادسة من ليل السادس عشر من أيلول (سبتمبر) دخل رجال جهاز الأمن التابعون لإيلي حبيقة مخيم شاتيلا من جنوبه، ووصل «جيسي» أي جورج سكر، مسؤول الاستخبارات العسكرية في الجهاز إلى مقر قيادة عاموس يارون بناء على طلب حبيقة من أجل تأمين الاتصال، وفي الساعة السابعة مساء التقط جهاز القيادة العامة الإسرائيلية في بيروت، محادثة بين ضابط كتائبي في المخيم وبين ايلي حبيقة: الضابط يحتجز خمسين امرأة وطفلا ويستفسر من حبيقة ماذا يفعل بهم. فأجابه الآخر: «للمرة الأخيرة تطرح علي مثل هذا السؤال. إنك تعرف جيداً ما يجب أن تفعل»[3]. وانفجر الكتائبيون ضاحكين.

أنكر إيلي حبيقة صلته بالمجزرة، وفي حوار له مع غسان شربل قال: إنه كان مشغولاً بالتحقيق مع حبيب الشرتوني (منفذ عملية اغتيال بشير) حتى أنه لم يحضر اجتماع شارون وإيتان مع قيادة القوات اللبنانية. ومن بعدها اجتمع الوفد الإسرائيلي مع الشيخ بيار الجميل وقال له إن ثمة مخططاً سابقاً اتفق عليه مع بشير (حول التسبب في «الشرارة» التي تبرر دخولهم إلى بيروت الغربية، ولم يطلعوه على التفاصيل، وكان بيار الجميل ضائعاً بسبب مقتل نجله، فاكتفى بالرد عليهم أن إلتزامات بشير قائمة،

1 ـ شيمون شيفر: **أسرار الغزو الإسرائيلي للبنان**، مرجع سابق، ص 141.

2 ـ شيمون شيفر: المرجع نفسه، ص 141.

3 ـ روبرت فيسك: المصدر نفسه 473. أيضاً: زئيف شيف وآخرون: **لبنان وآخر وأطول حروب إسرائيل**، مرجع سابق، ص196.

ولم يعرف إلى أين ستؤدي القضية. وحصلت خدعة إسرائيلية، وأخذت مجموعات من القوات اللبنانية ووضعت في المطار، ولم يتحدثوا معهم عن المخيمات، بل عن دخول بيروت. أما عن سبب تحميله مسؤولية مجازر صبرا وشاتيلا فيقول حبيقة إنها عقوبة له من قبل الإسرائيليين، لأنهم ربما كشفوا دوره في ترتيب لقاء بين بشير ومسؤول سوري كبير في جرود العاقورة قبل مقتله بيومين، في محاولة منه لفتح خط على سوريا[1] ويقول حبيقة إنه عرف بقصة صبرا وشاتيلا من أمين الجميل شخصياً عندما زاره في بكفيا لإطلاعه على مسار التحقيق في اغتيال بشير. اتصل الرئيس صائب سلام بأمين الجميل وقال له: «إن أحداثا تجري في بيروت وإن مجازر تحصل... ألم ننته بعد؟ خلصنا من المشاكل القديمة. إنكم لا تتركون للصلح مكانا». وقال أمين لحبيقة: «ستخربون بيتي وسيفوز كميل شمعون بالرئاسة». فقال له حبيقة: «لماذا تخبرني هذا الكلام، أنت تعرف أنني لست مسؤلاً ولا صاحب سلطة إصدار الأوامر»[2].

والتساؤل المطروح هنا لماذا قامت إسرائيل بكشف تورط الكتائبيين في المجزرة، بينما اعتبرت اسم حداد مقدساً؟ الجواب هو أن الكتائبيين لم يعد لديهم ما يقدمونه لإسرائيل، بعد مقتل بشير إلا أدواراً هامشية مثل «تنظيف المخيمات»، وطرد المقاومين من بيروت، ولم تعد لهم أي أهمية سياسية. وأصبح جيش حداد أكثر أهمية من أي يوم مضى، لأنها ستعتمد عليه في حماية الجليل من تسلل المقاتلين.

كان عرفات في دمشق عندما شاهد شريط فيديو للجثث، فقال إن حبيب نفسه وقع على تعهد كتابي بحماية الفلسطينيين الذين يبقون في بيروت الغربية. هذا الكلام أكده فيليب حبيب في خريف العام 1987 لروبرت فيسك حيث قال: «إن ما قاله عرفات هو الحقيقة بعينها. فقد وقعت الوثيقة التي تتضمن عدم إنزال الضرر بالفلسطينيين في بيروت الغربية. وحصلت على ضمانات محددة من بشير ومن الإسرائيليين أي من شارون»[3].

---

1 - إيلي حبيقة عن غسان شربل: **أين كنت في الحرب؟ اعترافات جرارات الصراعات اللبنانية**، مصدر سابق، ص 93 و 94 و95.

2 - المصدر نفسه، ص 92.

3 - روبرت فيسك: المصدر السابق، ص 472.

إلا أن الإدارة الأميركية، سحبت وحدات المارينز من لبنان على عجل، وقبل انتهاء مهلة الثلاثين يوماً لمهمتها، ما أجبر القوات الفرنسية والايطالية في «القوة المتعددة الجنسيات» على الانسحاب بدورها. وفي العشرين من أيلول (سبتمبر)، أمر الرئيس ريغان بعودة «القوات المتعددة الجنسيات إلى بيروت»[1].

كان للمجازر هدف سياسي بارز: هو تفريغ لبنان من الفلسطينيين، لكن الدول العربية كانت غير راغبة باستقبال الفلسطينيين الذين أرادوا، بمنتهى اليأس، مغادرة لبنان بعد المجازر، أما الفلسطينيون فلم يكونوا بحاجة إلى من ينقل لهم ما يقوله الكتائبيون والقواتيون الذين نفذوا عملية صبرا وشاتيلا. فهؤلاء إغتنموا فرصة مغادرة الأميركان والفرنسيين والطليان من القوة المتعددة الجنسيات، ليقوموا بالمجازر المتعمدة. ويتذكر جوناثان راندال ما قاله له بعض أصدقائه الرهبان، والمتطرفون منهم ركزوا آمالهم على خطة شارون في إنزال الملك حسين عن العرش، وشحن الفلسطينيين من لبنان إلى الأردن. ولم يكن هناك من داع للشك في تصميمهم على التعاون مع إسرائيل لتحقيق هذا الحلم[2].

هذه الحيرة وهذا الضياع وهذا الوضع الذي وجد الفلسطينيون أنفسهم فيه. أمام خيارين كلاهما مر فإذا غادروا وحدهم سيكون ممنوعاً عليهم اصطحاب أهاليهم معهم ولا العودة إليهم، وإذا بقوا بلا سلاح فهم يعرفون ما ينتظرهم من إذلال ومهانة، وهم قد خبروا طويلا السلوك الإجرامي لإسرائيل ومن يتحالف معها، ولم تكذب توقعاتهم، تلك المجازر التي حلت بهم بعد مغادرة المقاتلين. لقد وثّق تلك المجازر روبرت فيسك: «إن الذي أبلغنا هو الذباب، هذا الذباب الأزرق الكبير تهافت علينا في البداية وكأنه لا يفرق بين الأحياء والأموات... كانوا في كل مكان، في الطريق في الأزقة في الساحات الخلفية في الغرف المحطمة، بين الركام وفوق النفايات... وكان كل دهليز في الركام يكشف عن المزيد من الجثث... ووجدنا في كل مكان معالم قبور جماعية حفرت على عجل. وقد بلغ عدد ضحايا المجزرة ألفا أو حتى ألفا وخمسماية»[3].

1- فواز طرابلسي: **تاريخ لبنان الحديث في الامارة إلى اتفاق الطائف**، مرجع سابق، ص 382.

2- جوناثان راندال: **حرب الألف عام في لبنان امراء الحرب المسيحيون، المغامرون الإسرائيليون**، مصدر سابق، ص 300 و301.

3- روبرت فيسك: **ويلات وطن صراعات الشرق الأوسط وحرب لبنان**، مصدر سابق، ص 453 و 454.

أدرك لورن جنكنز[1] في الحال أن لشارون ضلعاً في هذه الفظاعة المرعبة. فصاح قائلا: «شارون ابن الزانية. هذه دير ياسين ثانية»[2]. أما بل فولي مراسل الاسوشيتد برس فقد اقتصر ما كان يقوله وهو يدور حول نفسه على الشكوى إلى الله من فظائع البشر: جثث نساء في بيوتهن مزقت ثيابهن حتى الخصر... وأطفال ذبحوا وقطعت رقابهم، وطوابير من الشبان أطلقت النار عليهم من الخلف. وكانت جثة إمرأة ممددة على ظهرها وقد تمزق ثوبها عن رأس طفلة شعرها أسود وأجعد، وعيناها تحدقان بالموت بغضب. وأخرى بقر بطنها في محاولة لقتل الجنين الذي لم ير النور بعد. نظر جنكنز إلى بل فولي وقال: «إنهم لا يزالون هنا»[3] كان القتلة لا يزالون في المخيم وكان هاجس فولي أن يأخذ رجال الميليشيا المسيحيون منه فيلمه وهو الدليل الوحيد الذي يظهر ما حدث، فأسرع يجري في الزقاق. لكن روبرت فيسك الذي كان يئن ويتألم ولكنه يصور الجثث لأنه كان يعتقد أن أصحابها يريدون منه ومن جنكنز ومن فولي أن يشهدوا على هذا كله وينقلوه لكل صاحب ضمير حي لكن هذه المجازر الرهيبة التي أشعلت نيران الغضب في شرايين الصحافي الانكليزي لم تكن لتثير حمية القادة العرب، ولا لتستثير ردود أفعالهم أو غضبهم، ولم تعدل شيئاً في مهارة الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية حول مجزرة مخيمي صبرا وشاتيلا، في صياغة العبارات الإنشائية الفارغة من أي مضمون جدي، في توصيف المجازر المريعة بحق «أشقائنا الفلسطينيين». وبهذه الوحشية التي ما تنفك «تستفز» العرب دولاً وشعوباً، لأن إسرائيل لا تريد السلم الحقيقي ويقول: «نعم إن إسرائيل اقتحمت بيروت، وقتلت الآلاف من الأبرياء، لتضرب مساعي الوفاق داخل المجتمع اللبناني ولتقوي التيار الانفصالي، و«لتستفز» الدول العربية وتثنيها عن المضي قدماً في تنفيذ مخطط فاس[4] الذي يضمن

1 - لورن جنكنز: مراسل «الواشنطن بوست» من كولورادو/ الولايات المتحدة الأميركية.

2 - روبرت فيسك: **ويلات وطن صراعات الشرق الأوسط وحرب لبنان**، مصدر سابق، ص 453 و 454.

3 - روبرت فيسك: المصدر نفسه، ص 457 و 458.

4 - مشروع للسلام تقدم به الملك السعودي فهد بن عبد العزيز، إلى مؤتمر القمة العربي المنعقد في فاس، في السادس من أيلول (سبتمبر) عام 1982، والذي يعتبر قطاع غزة والضفة الغربية هو الوطن الفلسطيني المقبل. والأهم من المشروع هو توقيته مع الإجتياح الإسرائيلي للبنان.

قيام دولة فلسطينية، ويضبط الحدود بين مختلف دول المنطقة»[1]. ولم يفت بطرس غالي وزير الخارجية المصري من أن يتعاطف مع «الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وأول هذه الحقوق، حق الحياة وحق الوجود وحق تقرير المصير»[2]. وفي كلمة ألقاها في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة. طالب الولايات المتحدة وهي الدولة العظمى التي تمسك في يدها بخيوط عدد كبير من المواقف في المنطقة، وتمنح إسرائيل الكثير من أسباب القوة بل من أسباب الحياة، أن تردع إسرائيل بأسرع وقت ممكن. ولم ينسَ أن يؤكد أن العرب قد أقروا بالاجماع في مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في فاس في المغرب في الثامن من أيلول (سبتمبر) الجاري، «مشروعا آخر للسلام»[3].

وفي إسرائيل عقد عدد من كبار الضباط مؤتمراً صحفياً منددين بمواقف شارون الذي مثل يوم الأربعاء الثاني والعشرين من أيلول (سبتمبر) أمام الكنيست ليعلن، ولأول مرة أن الكتائب دخلوا صبرا وشاتيلا بالتعاون مع إسرائيل. هذا الاعتراف لم يهدئ الرأي العام الثائر، والمطالب بتأليف لجنة تحقيق مستقلة. وبعد أسبوع تظاهر ما يقارب نصف مليون إسرائيلي في تل أبيب. فرضخ بيغن للأمر واختار رئيس المحكمة العليا القاضي استحاق كاهان لترؤس هذه اللجنة. وأصدرت حكمها في شباط (فبراير) 1983. القاضي باعتبار وزير الدفاع يتحمل مسؤولية شخصية، وأن على رئيس الوزراء فور استلام هذه الملاحظات إعفاء شارون من منصبه كوزير دفاع. رفض شارون توصيات اللجنة، لكنه تحت ضغط مسيرات الاحتجاج، قدم استقالته من وزارة الدفاع[4].

وهكذا استطاعت جثث الضحايا في مخيمي صبرا وشاتيلا أن تسدد صفعة قوية لوجه شارون، وتجبره على تقديم استقالته، فيما شهر العرب سلاحهم العاجز في وجه

1 - كلمة ألقاها الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية في افتتاح الاجتماع الطارئ لمجلس جامعة الدول العربية حول مجزرة مخيمي صبرا وشاتيلا في بيروت، الصباح، تونس في الثاني والعشرين من أيلول (سبتمبر) عام 1982.

2 - كلمة ألقاها بطرس غالي (وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية) في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة، الأهرام، القاهرة في التاسع والعشرين من أيلول (سبتمبر) عام 1982.

3 - المصدر نفسه، الأهرام، القاهرة في التاسع والعشرين من أيلول (سبتمبر) عام 1982.

4 - زئيف شيف وآخرون: **لبنان آخر وأطول حروب إسرائيل**، مرجع سابق، ص 206 – 209.

جرائم إسرائيل الوحشية. وهذا التظاهر بعدم وجود إمكانية لإجبار إسرائيل على احترام قرارات الأمم المتحدة وشرعات حقوق الإنسان، جعلهم الشريك الاساسي في مآسي الفلسطينين ومعاناتهم التاريخية.

لقد تسربت أنباء المجازر عبر وسائل الإعلام الدولية والعربية، وعمت العالم موجة من السخط والاستنكار ضد إسرائيل، ومع ذلك لم تقدم قيادتها العسكرية قوات المارينز [1] ثانية إلى بيروت تمهيداً للمرحلة الثانية من الحرب والتي أدخلت فيها الولايات المتحدة نفسها شريكاً مباشراً لإسرائيل، وسعت إلى تحقيق ما عجز الإسرائيليون عن تحقيقه وهو دفع لبنان إلى توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل[2].

وكانت المملكة العربية السعودية وبعد الإجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، وانتخاب بشير الجميّل رئيساً للجمهورية، قد اعترفت به في محاولة منها لاحتوائه، آخذة بعين الإعتبار مواقف الزعماء المسلمين في لبنان، وبالتالي انقلب بشير على فكرة تقسيم لبنان، وبدأ ينادي بلبنان (10452 كلم)، وتردد كثيراً في الإستجابة لطلب ميناحيم بيغن، والوفاء بوعوده له بتوقيع اتفاق مع اسرائيل عندما يوصله الى سدة الرئاسة، فحصل التناقض الكبير بينهما في الإجتماع الأخير قبل اغتيال بشير، حيث ترك بيغن بشيراً ينتظر أكثر من ساعة قبل أن يقابله، وعندما دخل إلى الاجتماع قال بشير : «انا رئيس جمهورية لبنان» فأجابه بيغن : «أنا من عملك رئيس...» [3].

وكان دولة الرئيس إيلي الفرزلي يعتقد: «أنه كان هناك تيار اميركي كبير يعمل على إسقاط بيغن... وهندسة زيارة بشير عالسعودية هو الذي صنع التناقض بين بشير وبيغن... ولما اغتيل بشير وصارت مجزرة صبرا وشاتيلا... رد الأميركان على ذلك عبر تشجيع مظاهرات سار فيها اكثر من خمسمئة الف متظاهر داخل اسرائيل، اسقطوا حكومة بيغن وسقط معه شارون»[4].

---

1 - جوناثان راندال: **حرب الألف عام في لبنان امراء الحرب المسيحيون / المغامرون الإسرائيليون**، مصدر سابق، ص 294.

2 - سمر بهلوان ومحمد حبيب صالح: **دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص 499.

3 - مقابلة شخصية مع دولة الرئيس إيلي الفرزلي في شتورا البقاع بتاريخ 24 نيسان (أبريل) 2013.

4 - المصدر نفسه.

- **انتخاب أمين الجميل رئيساً للجمهورية في 21 أيلول (سبتمبر) 1982**

لم يضع حزب الكتائب الوقت بعد اغتيال بشير، فأعلن في السادس عشر من أيلول (سبتمبر) ترشيح أمين الجميل لرئاسة الجمهورية اللبنانية، وعقدت جلسة الانتخاب في ثكنة الجيش في الفياضية في الواحد والعشرين من أيلول (سبتمبر)، وتم انتخاب أمين الجميل رئيساً للجمهورية بأكثرية (77) صوتا، بفارق عشرين صوتا عن أخيه بشير[1]، وأدى القسم الدستوري في الثالث والعشرين من أيلول (سبتمبر)[2] وباشر ولايته الرئاسية، بزيارة لـ «المجلس الحربي الكتائبي» حيث تعهد أن يقتفي خطى أخيه ومتابعة مسيرته[3].

وكان وزير الدفاع الإسرائيلي أرييل شارون قد وصل عند الساعة العاشرة صباح الخامس عشر من أيلول (سبتمبر) ودخل إلى قاعة الاجتماعات التي كانت لا زالت مستمرة طوال الليل منذ تأكد نبأ اغتيال بشير، بين قيادات القوات اللبنانية والوفد الإسرائيلي. وبدأ شارون فوراً: «لا أرى سوى خيار واحد: عليكم أن تسيطروا على البلاد. يبقى أنه يجب معرفة كيف ستتمكنون من الاستيلاء على الحكم؟»[4]. طمأنه زاهي البستاني بأن القوات اللبنانية ستواصل العمل لبلوغ الأهداف التي حددها بشير في السعي إلى استلام الحكم دستورياً. فعاد الإسرائيليون لتحذير القادة القواتيين بأن الأميركيين حائرون بين التمديد لسركيس والوزان، وبين ترشيح كميل شمعون للرئاسة، والوقت قصير، «يجب التصرف بسرعة». وانتقل شارون والوفد المرافق له إلى بكفيا لتعزية بيار الجميل وعائلته، وبعد تقديم القهوة، قال أمين الجميل لشارون: «كان بشير يطلعني على كل ما يفعل وعلى علاقته الوثيقة بكم. سأحمل الشعلة...». فقاطعه شارون بلهجة جافة: «أنا هنا لتقديم التعازي، ولا أريد التحدث في أمر آخر»[5].

---

1 - فواز طرابلسي: مرجع سابق، ص 386.

2 - النهار، بيروت في الرابع والعشرين من أيلول (سبتمبر) عام 1982.

3 - قبلان قبلان: مصدر سابق، ص 56 و 57، أيضاً كمال ذيب: **هذا الجسر العتيق سقوط لبنان المسيحي؟ 1920 – 2020**، دار النهار، الطبعة الثانية، بيروت 2009، ص 170.

4 - آلان مينارغ: مصدر سابق، ص 407.

5 - وليد فارس (ضابط الارتباط بين القوات اللبنانية والإسرائيليين) الذي استقبل شارون لدى وصوله إلى مطار بيروت ذلك اليوم، عن آلان مينارغ، مصدر سابق، ص 405 و 409.

لم تكن إسرائيل تطمئن إلى أمين الجميل، والقوات اللبنانية لم تكن تنظر إليه أو تتجاوب معه كما كانت تتجاوب مع قائدها الأصلي ومؤسسها بشير. وبرزت صعوبات بالغة في وجه جوزيف أبو خليل الذي لعب دور الوسيط بين الرئيس أمين الجميل والجانب الإسرائيلي، وبينه وبين القيادة الجديدة للقوات اللبنانية، والتي حل فيها مكان بشير فادي افرام، متخذاً لنفسه كل السلطة التي كانت لسلفه مع كل المواصفات، أما الصعوبة الأبرز فكانت في تلك العلاقة التي أخذت تزداد وثوقاً بين قيادة القوات اللبنانية الجديدة، وبين الجانب الإسرائيلي، وراحت مع الوقت تشكل تحالفاً ضاغطاً على الرئيس أمين الجميل وعلى السلطة الشرعية التي يمثلها[1].

ويقول دولة الرئيس إيلي الفرزلي، عندما قتل بشير كان هناك وجهتا نظر عند الإسرائيليين : وجهة نظر الموساد وتتبنى دعم ترشيح أمين الجميل. ووجهة نظر المخابرات العسكرية (الشاباك) وكانت برئاسة يهشوع ساغي كانت تفضل كميل شمعون كونه أكثر رصانة، وعقله أوسع، وباستطاعته إدارة المرحلة المقبلة.

ويتذكر الفرزلي أن هذا الصراع كان دائراً حتى أثناء ما كانت المعركة محتدمة لانتخاب بشير. وكان الفرزلي في جب جنين حينذاك عندما بلغه أن بيت سامي الخطيب يحترق ، سارع الى هناك يرافقه وفد من فعاليات البلد، وعندما وصلوا وجدوا ان يهشوع ساغي ومعه أربعة من الجنرالات قد سبقوهم. وفي حديث معهم قال ساغي: «كميل شمعون أفضل لهذه المعركة»[2].

وفي الحقيقة فإن بشير الجميل لم يكن يحرص على إشراك أخيه أمين في أي من أفكاره أو علاقاته، وأبقاه بعيداً عنه في مرحلة استعداده للفوز بالرئاسة. واعتقد أمين عندما تسلم الرئاسة أن بمقدوره أن لا يقوم على خيار إسرائيلي رداً على سياسة بشير، ولا على خيار سوري، رداً على سياسة الرئيس سركيس، بل على خيار أميركي يتخطى القدرتين السورية والإسرائيلية معاً. وراح يتصرف وكأنه الخيار الأميركي في الشرق الأوسط. وتبنى الاقتراح الأميركي ببدء المفاوضات الإسرائيلية – اللبنانية، بمعزل عن

1 - جوزيف أبو خليل (سيرة ذاتية): **الموارنة في الحرب**، مصدر سابق، ص 234. أيضاً كمال ذيب: مصدر سابق، ص 171.

2- مقابلة شخصية مع دولة الرئيس إيلي الفرزلي في شتورا البقاع بتاريخ 24 نيسان (أبريل) 2013.

سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية[1].

وبعد أن كلف شفيق الوزان تأليف الحكومة، قصد الجميل نيويورك لإلقاء كلمة لبنان في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة[2]، وزار من بعدها واشنطن حيث التقى الرئيس الأميركي رونالد ريغن واتفق معه على ضرورة استرداد لبنان لوحدته وسيادته فوراً، وأن يحافظ على هويته العربية. وفي هذا الوقت تلقى رسالة شفهية من الإسرائيليين تطالبه بأن يسأل الأميركيين أن يدعموا عقد معاهدة سلام بين لبنان وإسرائيل، وإلا سينسحبون جنوباً ويتركونه وطائفته «فريسة للسوريين والفلسطينيين»[3]، وعلى حلفائه الجدد – الأميركيين – أن يأتوا لمساعدته. وأضافت الرسالة «أن رفض الجميل لمعاهدة سلام سيؤدي إلى تفتيت لبنان دون أن تعتبر إسرائيل مسؤولة. وكانت تزداد حاجة حكومة الليكود في إسرائيل إلى هذه المعاهدة، كلما ازداد عليها الضغط الداخلي والخارجي نتيجة لمجازر صبرا وشاتيلا[4].

وبانتقال رئاسة الجمهورية من بشير إلى أمين الجميل شهد المستوى السياسي العام في لبنان عبوراً من الانقسام إلى الوحدة، عندما استجابت القوى الإسلامية في لبنان إلى التعاطي الإعلامي الإيجابي المرن مع دور الكتائب و «القوات اللبنانية في تلك اللحظة، فرغم مشاعر القهر والمرارة التي خيمت على المواطنين بسبب دخول الجيش الإسرائيلي إلى بيروت، ورغم مجازر صبرا وشاتيلا كان انتخاب أمين بشبه إجماع هو نجاح للقيادات والقوى اللبنانية في منع الانقسام الفعلي من أن يتحول تقسيماً علنياً قانونياً، وفوتت على إسرائيل سعيها إلى تفجير حرب أهلية شاملة، وهكذا توافر للوضع اللبناني،

1 - كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، مصدر سابق، ص 57.

2 - أمين الجميل (الرئيس اللبناني) في كلمة ألقاها في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، النهار، بيروت في التاسع عشر من تشرين الأول (أكتوبر) عام 1982. أيضاً: عبد الله بو حبيب (سفير لبناني سابق في واشنطن): **الضوء الأصفر السياسة الأميركية تجاه لبنان**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة السادسة، بيروت 2006، ص 28.

3 - عبد الله بو حبيب (سفير لبناني سابق في واشنطن): **الضوء الأصفر السياسة الأميركية تجاه لبنان**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة السادسة، بيروت 2006، ص 28.

4 - النهار، بيروت في التاسع عشر من تشرين الأول (أكتوبر) عام 1982.

على مستوييه السياسي والشعبي، مظهر وحدة شكل إنجازاً مهماً، مؤقتاً، آنذاك[1].

فقد اجتمعت هذه القيادات في منزل الرئيس سلام للتداول وكان بين الحضور الرئيس سلام وأعضاء كتلته، والرئيس تقي الدين الصلح، ونبيه بري، ومن النواب: ألبير مخيبر، ومنير أبو فاضل، وحسين الحسيني، وعلي الخليل، ومحمد يوسف بيضون، وجميل كبي ونجاح واكيم وألبير منصور، وأقر المجتمعون بالأكثرية انتخاب أمين الجميل لرئاسة الجمهورية. وكان هذا قراراً سياسياً تاريخياً ويعبر عن مسؤولية وطنية عالية. ولم يكن ذلك نتيجة توهم أو استنتاج سطحي بأن لبنان وشعبه يمكن أن يحققا أعجوبة الوحدة النهائية في عدة أيام، ولكن وحسب قول محسن ابراهيم: «كنا مدركين جيداً أن اللحظة كانت لحظة إفصاح عن رغبة ذاتية أكثرية في الوحدة، ولم تكن لحظة إنجاز فعلي للوحدة...»[2].

بعد ثلاثة أيام من انتخاب أمين الجميل، وصلت طلائع القوة المتعددة الجنسيات إلى بيروت، وأخذت القوات الإسرائيلية تخلي مواقعها في بيروت الغربية باستثناء المرفأ والمطار. وفي الثلاثين من أيلول (سبتمبر) أعلن الرئيس الجميل توحيد بيروت، وفتح كل المعابر والطرق في احتفال تكريمي للقوات متعددة الجنسيات أقيم في ساحة المتحف، وعاد مطار بيروت إلى العمل بعد توقف دام أربعة أشهر[3].

لكن الرئيس أمين الجميل الذي تسلم مسؤولياته، وسط أجواء إيجابية وتأييد بشبه إجماع من معظم القوى السياسية اللبنانية، باعتباره تعهد في خطاب القسم أن يكون رئيسا فوق الطوائف[4]. بدأ عهده ببسط سلطته على بيروت الغربية والضاحية الجنوبية، في محاولة لفرض هيبة غير متوازنة بين شطري العاصمة[5].

ولقد أطلق أمين الجميل العنان لحملات الدهم والاعتقال من قبل السلطة التي أعلن وزير العدل فيها، روجيه شيخاني في الرابع عشر في شهر تشرين الأول (اكتوبر)،

1- محسن إبراهيم: **الحرب وتجربة الحركة الوطنية اللبنانية**، مصدر سابق، ص 182 و 183.

2 - ألبير منصور: **موت جمهورية**، مصدر سابق، ص 195.

3 - مسعود الخوند: **موسوعة الحرب اللبنانية ذاكرة وطن وشعب**، الجزء السادس، مرجع سابق، ص 95.

4 - أمين الجميل (رئيس الجمهورية اللبناني) في كلمة ألقاها بمناسبة أدائه القسم الدستوري، النهار، بيروت في الرابع والعشرين من أيلول (سبتمبر) عام 1982.

5 - قبلان قبلان: **6 شباط 1984 ذاكرة وحدث**، مصدر سابق، ص 60.

أن المداهمات قانونية، وأن عدد المعتقلين بلغ 1441 معتقلا خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من العهد[6]. وشملت المداهمات مؤسسات إعلامية ودبلوماسية ومراكز الأحزاب والحركات السياسية الوطنية[7].

وفي الضاحية الجنوبية ارتأت السلطة أن تبدأ ببسط نفوذها عبر حملات هدم المنازل المشادة دون ترخيص في الأملاك العامة وعلى وقف الإمام الأوزاعي، في منطقة الرمل العالي وفي الأوزاعي والجناح، حيث وقعت صدامات مع الأهالي وسقط الشهداء حين حاولت جرافات الجيش هدم عدد من الأبنية، وإلقاء بعض العائلات في العراء.

وفي مساندة الجيش اللبناني المكلف من قبل أمين الجميل بتلك الأعمال الاستفزازية. قامت القوات اللبنانية من خارج الشرعية، وخلال شهر واحد بتوقيف (1500) مواطن من بيروت الغربية[8]، في حين رفضت الميليشيات في شرقي بيروت نزع سلاحها أو السماح للجيش اللبناني بالانتشار في أحيائها، في تحدٍ واضح وانعدام للثقة بالرئيس أمين الجميل نتيجة ما مضى من خلافات حادة بينه وبين شقيقه بشير خلال فترة وجود الأخير على رأس القوات المسيحية في لبنان[9].

واستخدم أمين الجميل القوات الدولية لمحاولة السيطرة على خصومه، بدلاً من استخدامهم في إعادة بناء لبنان، وأسند المناصب الرئيسية في الإدارة لعدد من معاوني بشير، فيما احتفظ بالمناصب الاقتصادية لجماعته. وقام فادي إفرام خليفة بشير في رئاسة القوات اللبنانية، باقتحام الشوف تحت ستار الإحتلال الإسرائيلي، ورَدّ سبب وجود عناصره هناك لتبديد أي التباس حول هوية المنطقة، معتبراً أن المنطقة مسيحية بدلا من درزية – مسيحية مختلطة[10].

6 - السفير، بيروت في الثاني عشر، الثالث عشر، والخامس عشر من تشرين الأول (أكتوبر) عام 1982.

7 - السفير،المرجع نفسه.

8 - السفير، بيروت في السابع من تشرين الأول (أكتوبر) عام 1982. أيضاً كمال ذيب: مصدر سابق، ص 172.

9 - قبلان قبلان: المصدر السابق، ص 60.

10 - فواز طرابلسي: **تاريخ لبنان الحديث من الامارة إلى اتفاق الطائف**، مرجع سابق، ص 386.

ثالثاً: اتفاق 17 أيار (مايو) 1983، ومواقف القوى السياسية اللبنانية المتناقضة من ذلك الاتفاق

لقد أعاد الرئيس أمين الجميل، إلى الإدارة التي شكّلها، نموذج الصيغة التقليدية اللبنانية التي ترتكز إلى التحالف بين الرئيس الماروني والزعماء السنة في بيروت. وكان قد وعد شارون بأن تكون الحكومة الجديدة صديقة لإسرائيل حيث قال له في مأتم بشير: «سأذهب إلى أبعد مما وعد به بشير»[1]. لكنه بعد أن أصبح رئيساً أبلغ الإسرائيليين أنه لم يعد باستطاعته الالتقاء بهم بصفة غير رسمية، ولما استثار هذا الموقف حفيظة شارون، أوفد أمين الجميل أحد أصدقائه المقربين سراً إلى إسرائيل لتحديد «ترشيدات أساسية» معها، ووضعت وثيقة بين الطرفين كتفاهم سري بين الحكومتين، سارعت الصحافة الإسرائيلية إلى نشرها، مما كاد يؤدي إلى تجميد العلاقات التي كانت قد ساءت إثر اتهام أمين لشارون بأنه تعمد الاساءة إلى سمعته بتسريب المعلومات. إلا أن الوساطة الأميركية تدخلت لترتيب مفاوضات رسمية بين لبنان وإسرائيل بإشرافها[2].

وصل الرئيس أمين الجميل إلى البيت الأبيض في التاسع عشر من تشرين الأول (أكتوبر) 1982، أي بعد أقل من شهر على انتخابه، يرافقه وزير خارجيته إيلي سالم، حيث استقبلهما الرئيس رونالد ريغن، ودارت المباحثات بين الوفدين عن الأوضاع في لبنان، وعندما وصل الحديث إلى موضوع عقد اتفاقية سلام بين لبنان وإسرائيل، قال الرئيس ريغن: «أن الولايات المتحدة تدرك تمام الإدراك موقفكم من المفاوضات، وحاجتكم إلى الحفاظ على الإجماع الوطني، ومصداقيتكم في العالم العربي، إننا ننصح إسرائيل بأن لا تضغط عليكم وتعرض وحدتكم الوطنية إلى الخطر، أو تسيء إلى علاقتكم بالعالم العربي». ولما وصل ريغن للحديث عن الانسحاب الإسرائيلي استعمل عبارة «في ضوء ضرورات إسرائيل الأمنية»[3].

وعقب الاجتماع بريغن، عقد اجتماع آخر مع شولتز (وزير الخارجية

1 - كيرستين شولتزه: **دبلوماسية إسرائيل السرية في لبنان 1948 – 1984**، مصدر سابق، ص 217.

2 - المصدر نفسه، ص 218، أيضاً باتريك سيل: **الأسد الصراع على الشرق الأوسط**، مصدر سابق، ص 657. أيضاً: شيمون شيفر: **أسرار الغزو الإسرائيلي للبنان**، مرجع سابق، ص 159.

3 - إيلي سالم: **الخيارات الصعبة دبلوماسية البحث عن مخرج**، مصدر سابق، ص 51.

الأميركي)، الذي تحدث عن مدى اهتمام الولايات المتحدة بعملية السلام في الشرق الأوسط، وأن على العرب أن يؤيدوا لبنان في تقديم التنازلات الهامة لتحقيق هدف إخراج جميع القوى الأجنبية من أراضيه، وقال شولتز: «إذا كان لبنان يشعر أنه يستطيع تحقيق الانسحاب الإسرائيلي الكامل، على أساس قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بلبنان، فنحن لا نشارككم في هذا الشعور. اللجوء إلى هيئة الأمم لا يفيد، ونحن ننسحب من مبادرتنا إذا كنتم تفضلون اللجوء إلى هذه الهيئة غير الفعالة... إن إسرائيل لا تنسحب إلا على أساس المحادثات الثنائية التي تقرر فيها وحدها مصلحتها القومية. وفي حالة سيناء، لم تنسحب إسرائيل إلا لقاء معاهدة سلام مع مصر»[1].

وأدرك الوزير إيلي سالم بعد حديث شولتز أنه ورغم علاقاته الواسعة بالعالم العربي، فإنه لم يكن يعي الحواجز النفسية العميقة التي تفصل بين العرب وإسرائيل، فمنطق النصر والهزيمة لا ينطبق على الصراع العربي – الإسرائيلي. والعرب في حروبهم مع إسرائيل، يقدرون القادة ويصنفونهم حسب مواقفهم وتمسكهم بالثوابت القومية، لا حسب إنجازاتهم. والخسارة في حرب حزيران (يونيو) 1967، لم تفقد عبد الناصر موقعه كبطل شعبي، وهو خسر واستمر في عناد لا يهادن ولا يستسلم للواقع، بينما بات السادات الذي عقد – معاهدة سلام انتهت لاسترداد سيناء – خائناً وعميلاً، وتم اغتياله لأنه قبل الواقع وتعامل مع العدو[2] وأوضح إيلي سالم لشولتز أن موقف الحكومة اللبنانية هو أن الانسحاب الإسرائيلي الكامل يجب أن يتحقق وفقا لقرارات الأمم المتحدة. ولبنان يريد الدعم السياسي الأميركي، وقد نجح هذا الدعم حتى الآن بتأييد انسحاب المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، «ولكن لا يمكن للبنان منفرداً، أن يعقد معاهدة سلام وتطبيع للعلاقات مع إسرائيل. إننا نعتبر علاقاتنا مع إسرائيل محكومة باتفاقية الهدنة العامة المعقودة في 23 آذار (مارس) 1949، برغم موقف إسرائيل من هذه الاتفاقية. إننا لا نريد أن نفاوض إسرائيل خارج حدود لجنة الارتباط العسكرية الإسرائيلية القائمة. وقد نوافق على توسيع هذه اللجنة أو على شكل معدل لها، إذا لزم الأمر، شريطة أن تكون أميركا الطرف الثالث في هذه المفاوضات... إن الاقتراح الإسرائيلي لإقامة منطقة

1 - إيلي سالم: **الخيارات الصعبة دبلوماسية البحث عن مخرج**، المصدر السابق، ص 52 و 53.

2 - إيلي سالم: المصدر نفسه، ص 53.

أمنية تمتد من نهر الأولي إلى راشيا، على أساس نشر قوات «اليونيفيل» شمال هذا الخط، هو بمثابة تقسيم للبنان»[1]. وأكد على ضرورة التشاور مع القادة العرب، رد شولتز والقلق من كلام سالم باد عليه: «يا صديقي إيلي، أذكرك أن إسرائيل هي التي ربحت الحرب. وانتم الذين خسرتموها». فرد إيلي سالم «أخي جورج، يظهر أنك لم تكن تصغي إليّ عندما شرحت لك الوضع اللبناني والوضع العربي.. سأعيد»[2].

ولكن شولتز كان قد أخذ بنصيحة كيسنجر بأن الحرب على لبنان والتي أدت إلى إضعاف منظمة التحرير، قد خلقت فرصة لاجتذاب الأردن إلى عملية السلام، وجاء إلى الأردن ليشجع الملك حسين على محاولة إقناع ياسر عرفات بأن يفوضه عندما تبدأ المفاوضات في موضوع تسوية شاملة، لكن الرئيس السوري حافظ الأسد فوّت عليه تلك الفرصة عن طريق الضغط على منظمة التحرير كي لا تستلم للملك، والضغط على الملك كي لا يتجرأ ويدخل في مفاوضات مع إسرائيل[3] بموجب خطة ريغان.

وشهد لبنان صراعاً أميركياً – إسرائيلياً خلال العام 1982. فالحكومة الإسرائيلية تستعجل إبرام كامب دافيد لبناني جديد من دون أميركا، وأميركا مستعجلة لتوسيع كامب دافيد السابق بإدخال الأردن وبدأ التجاذب بين السياستين يتجلى منذ استقالة وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية الكسندر هيغ في الخامس والعشرين من حزيران (يونيو) والذي كان يريد أن تتطابق السياسة الأميركية مع سياسة إسرائيل في لبنان والشرق الأوسط بصورة مطلقة ومئة في المئة[4].

لقد كانت واشنطن وإسرائيل ترميان إلى نفس الأهداف العامة. لكن الولايات المتحدة الأميركية ومن أجل بلوغ أهدافها، أيدت الموقف اللبناني: بأن المفاوضات ستجري في إطار لجنة يرأسها كبار الموظفين وليس وزراء، وتنعقد بعيداً عن عاصمتي البلدين. وكان الأميركيون يعتقدون أن موضوع تطبيع العلاقات يمكن تسويتها باتفاق تفاهم متبادل، ودون وثيقة مكتوبة[5].

---

1 ـ إيلي سالم: المصدر السابق، ص 54، أيضاً: شيمون شيفر، مرجع سابق، ص 156.

2 ـ إيلي سالم: المصدر نفسه، ص 55.

3 ـ باتريك سيل: المصدر السابق، ص 655.

4 ـ كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حزب لبنان إلى حرب الخليج**، مصدر سابق، ص 55.

5 ـ شيمون شيفر: **أسرار الغزو الإسرائيلي للبنان**، مرجع سابق، ص 157.

بدأت الاتصالات الأميركية لعقد مفاوضات بين لبنان وإسرائيل في تشرين الثاني (نوفمبر) 1982. وكانت الاقتراحات تتم حول لقاء بين لجنة الاتصال اللبنانية والتي كانت في البداية تتألف من عسكريين لبنانيين في لجنة الهدنة، وعسكريين من اللجنة التي شكلت بعد الغزو الإسرائيلي للبنان وبين الكيان الصهيوني.

وتم تشكيل الوفد اللبناني للمشاركة في المفاوضات المباشرة مع إسرائيل في السابع والعشرين من كانون الأول (ديسمبر) 1982 وقد ضم الوفد: السفير أنطوان فتال رئيساً، والأعضاء أنطوان بارود وإبراهيم خرما، والعميد الركن عباس حمدان، والعقيد الركن سعيد القعقور، والعقيد منير رحيم، إضافة إلى العقيد الطيار فوزي بو فرحات، والأستاذ نبيل معماري (مستشار قانوني)، والأستاذ داود الصايغ (الناطق الرسمي) والسيدة منى جريج (المسؤولة الإدارية)[1].

أما في الجانب الإسرائيلي فقد شكل أرييل شارون فريقاً من المفاوضين، مؤلفاً من ممثلين عن وزارة الخارجية والموساد، كي ترتدي هذه المفاوضات من ناحية الشكل أنها تجري بين الوزارات وأجهزة المخابرات. لكن في الواقع، كان وزير الدفاع شارون نفسه يرأس أهم المحادثات، أما الفريق المفاوض فعليه الاهتمام بالتفاصيل فقط[2].

وترأس الوفد الإسرائيلي للمفاوضات مع لبنان، دايفيد كيمحي، المدير العام لوزارة الخارجية. وترأس الوفد الأميركي موريس درايبر، نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط، الذي كان المحرك الأساسي لهذا المؤتمر.

بدأت المفاوضات في الثامن والعشرين من شهر كانون الأول (ديسمبر) 1982، واستمرت عدة أشهر، حتى تم توقيع الاتفاق في السابع عشر من أيار (مايو) 1983. وكانت هذه المفاوضات تجري بين الطرفين اللبناني والإسرائيلي، وبرعاية الأميركي الراعي الحصري للحرب والسلام في المنطقة. وبعد أربع وثلاثين جلسة، تتالت مناوبة بين المستعمرات الإسرائيلية في فلسطين المحتلة، خاصة ناتانيا، وكريات شمونه، وخلدة اللبنانية، تم عقد جلسة في الخامس عشر من شباط (فبراير) 1983، في ناتانيا لمراجعة

---

1 ـ قبلان قبلان: **6 شباط 1984 ذاكرة وحدث**، مصدر سابق، ص 69.

2 ـ شيمون شيفر: مرجع سابق، ص 164.

النصوص بلغاتها الأربع: العربية والفرنسية والانكليزية والعبرية[1].

أقر مجلس الوزراء اللبناني هذا الاتفاق في جلسة استثنائية عقدت في الرابع عشر من أيار (مايو) 1983. وبعد يومين اطلع المجلس النيابي في جلسة سرية على مشروع الاتفاق، فوافق عليه بأغلبية 65 صوتاً من أصل 71 نائباً حضروا الجلسة، ثم أقر مجلس الوزراء اللبناني، الاتفاق بصيغته النهائية في السابع عشر من أيار (مايو)، مؤيداً من رئيس الحكومة شفيق الوزان، ورئيس المجلس النيابي كامل الأسعد، ومن رئيس الحكومة الاسبق صائب سلام، بالاضافة لرئيس الجمهورية أمين الجميل. وذلك بالتزامن مع توقيع الاتفاق في الكنيست الإسرائيلي الذي وافق عليه بأكثرية سبعة وخمسين صوتاً، ضد ستة أصوات وامتناع خمسةٍ وأربعين عن التصويت[2]. أما في مجلس النواب اللبناني لم يعارضه إلا نائبان، هما نجاح واكيم وزاهر الخطيب، وامتنع ثلاثة نواب عن التصويت هم حسين الحسيني، وألبير منصور، ورشيد الصلح، أما النائب عبد المجيد الرافعي فمتحفّظ[3]، فيما نال تأييد خمسةٍ وستين نائباً لبنانياً[4].

يتألف اتفاق السابع عشر من أيار (مايو)، من مقدمة واثني عشر بنداً، وملحق يتناول الترتيبات الأمنية، وذيل، ومحاضر تفسيرية لتفسير بعض النقاط في الاتفاقية، وخريطة مربوطة بها.

وكان من أبرز البنود:

1. الامتناع عن القيام بأعمال (عدائية) عسكرية، ضد الطرف الأخر، من قبل القوات النظامية اللبنانية أو الإسرائيلية، أو من قبل القوات شبه النظامية.
2. حق كل من الطرفين معاً العيش بسلام.
3. إقامة منطقة أمنية محدودة الأسلحة[5].
4. وجوب إنهاء الأوضاع التي تهدد سلام الطرفين وأمنهما، والتشجيع على

1- قبلان قبلان: مصدر سابق، ص 75 و 76.

2 - قبلان قبلان: المصدر نفسه، ص 77.

3 - نجاح واكيم: **الأيادي السود**، مصدر سابق، ص 29.

4 - النهار، بيروت في الخامس عشر من حزيران (يونيو) عام 1983.

5 - ايلي سالم: **الخيارات الصعبة دبلوماسية البحث عن مخرج**، مصدر سابق، ص 180 و 181.

إقامة أوضاع جديدة تسمح بالانتقال من حال الهدنة إلى وضع أفضل.

ويقول وزير الخارجية إيلي سالم: "لقد قبلنا شروطاً كنا نفضل أن لا نقبلها. وذاك هو الثمن الذي كان علينا أن ندفعه لتحرير لبنان. ولكن عندما يعافى لبنان ويتعزز استقلاله يمكن أن يعدل هذه الشروط لمصلحته. لفترة قادمة، لا بد لبلادنا أن تكون في حالة مفاوضات متواصلة لنستعيد بالروية والدبلوماسية ما خسرناه بالطيش واللامبالاة"[1]. هذا الخطاب الذي ألقاه الوزير سالم في مجلس النواب، ليحثّ النواب على دعم الاتفاقية، مشيراً إلى مخاطر ترك الأمور تسير من غير وثيقة ملزمة تحكم الانسحاب الإسرائيلي.

وكشف سالم عن «العقد التسع» التي عرقلت المفاوضات اللبنانية – الإسرائيلية، مشيراً إلى أن الطرفين اتفقا على (52) نقطة من أصل (61). ولم يبق إلا العقد الإسرائيلية التسع التي تعكس إصرار إسرائيل على ترتيبات أمنية، ومحطات مراقبة، والاعتراف بها، وإقامة علاقات اقتصادية معها. وهذه مطالب رفضها لبنان جملة وتفصيلاً[2].

وفي الحقيقة فإن هذا الاتفاق تناول في الملحق السري، الترتيبات الأمنية، في شكل أكثر تخصيصاً، وجرى تعيين الحدود الجنوبية للمنطقة الأمنية حدوداً دولية بين إسرائيل ولبنان، والأولي حدوداً جنوبية. وقسمت المنطقة الأمنية نفسها إلى قسمين: قسم لجيش لبنان الجنوبي التابع لحداد، وآخر لإسرائيل. وسمح لحداد بإنشاء لواء إقليمي بدلاً من حل جيشه كما طالب اللبنانيون، وسمح لإسرائيل كذلك، ضمناً، بالاحتفاظ بجيش رديف بلباس الجيش اللبناني. وفي اتفاق إضافي، أميركي إسرائيلي، خولت إسرائيل حق الإغارة على لبنان إذا ما ثبت أن الترتيبات الأمنية بمقتضى اتفاق 17 أيار لا تفي بالغرض. وعلى الرغم من أن إسرائيل لم تُلبِّ كل تطلعاتها في هذا الاتفاق، إلا أنها فضلت إبرامه بسبب الأعباء الاقتصادية للاحتلال، وارتفاع عدد الإصابات في جنودها[3]، نتيجة لضربات المقاومة الوطنية اللبنانية.

وللأسف فإن كثيراً من النواب الذين وقعوا على الاتفاق لم يقرؤوه. وكان الاتفاق

---

1 - جلسة مجلس النواب اللبناني المنعقدة في السادس عشر من أيار (مايو) عام 1983.

2 - مسعود الخوند: **موسوعة الحرب اللبنانية ذاكرة وطن وشعب**، الجزء السادس، مرجع سابق، ص 114 و 115.

3 - كيرستين شولتزه: **ديبلوماسية إسرائيل السرية في لبنان 1948 – 1984**، مصدر سابق، ص 222.

ينص على تجاوز الآيات القرآنية التي تمس اليهود، ويحذر من قراءتها والسياسيون ذوو النيات الطيبة أخذوا عنواناً واحداً، وهو خروج القوات الإسرائيلية من لبنان، ووافقوا عليه دون قراءته[1].

فور التوقيع على الاتفاق، أعلنت منطقة البقاع «الحداد الوطني»، بالإضافة لإعلان الإضراب العام، رفضاً للاتفاق، وذلك بدعوة من أحزاب الحركة الوطنية، وعلماء المسلمين، ولجنة المتابعة للمؤتمر الوطني الشعبي الذي يضم القوى السياسية والهيئات الشعبية في البقاع. وفي الضاحية الجنوبية لبيروت نفذ المئات من أبنائها اعتصاماً في جامع الإمام الرضا في بئر العبد، تلبية لدعوة العلماء المسلمين، يتقدمهم العلامة السيد محمد حسين فضل الله، في موقف احتجاج على توقيع الاتفاق، وجرى اشتباك مع الجيش اللبناني سقط على اثره شهيدٌ وعدد من الجرحى[2].

كانت إحدى نتائج إتفاق 17 أيار (مايو) هي إنشاء مقر للبعثة الإسرائيلية في لبنان، في مهمة أساسية هي تطبيق الاتفاق. ومن هنا أصبح المكتب الذي افتتح في ضبية مع بداية الاجتياح بقيادة منسق الأنشطة الإسرائيلية في لبنان أوري لوبراني الذي أصبح منذ – توقيع الاتفاق – بمثابة «سفير إسرائيل» في لبنان[3].

- **الموقف السوري من اتفاق 17 أيار**

وجاء رد سوريا على اتفاق 17 أيار على لسان الرئيس حافظ الأسد الذي أعلن: «يخطئ كل من يعتقد أو يفكر بأننا سنترك لبنان لقمة سائغة للإسرائيليين يبتلعونها لأن لبنان بلد عربي يربطنا به تاريخ مشترك ومصير واحد»[4].

وكان توقيع الاتفاق، بمثابة فاتحة لهجوم دمشق الإعلامي والسياسي وأحياناً العسكري ضد «العملاء» و «الانعزاليين» الذين وقعوا هذه الاتفاقية الكتائبية –

1 - محسن دلول: **حوارات ساخنة من كمال جنبلاط إلى رفيق الحريري**، مصدر سابق، ص 305 و 306.

2 - مسعود الخوند: مرجع سابق، ص 115 و 116.

3 - قبلان قبلان: مصدر سابق، ص 84، أيضاً كيرستين شولتزه، **ديبلوماسية إسرائيل السرية في لبنان 1948 – 1984**، مصدر سابق، ص 223.

4 - باتريك سيل: مصدر سابق، ص 670. أيضاً روبرت فيسك: مصدر سابق، ص 607.

الإسرائيلية المصممة على قياس الموارنة لاعطائهم تفوقاً على باقي الطوائف اللبنانية، وأعلن الأسد أن «اتفاق الإذعان» قد ولد ميتاً. وقبل أيام من توقيعه، عقد حلفاء سوريا الرئيسون في لبنان مجلساً حربياً في زغرتا، بلد سليمان فرنجية في شمال لبنان، فاجتمع عند فرنجية، زعيم طرابلس، رئيس الحكومة السابق رشيد كرامي، والزعيم وليد جنبلاط، وأمين عام الحزب الشيوعي جورج حاوي، وإنعام رعد عن الحزب السوري القومي الاجتماعي، وعاصم قانصوه عن حزب البعث العربي الاشتراكي - لبنان[1]، وتشكلت جبهة الإنقاذ الوطني وكان الرئيس فرنجية خلال اجتماع لجنة الانقاذ قد اتصل بأمين الجميل بأسلوب مرن محترماً موقع الرئاسة، ومتناسياً كل ما بين آل فرنجية وآل الجميل من مشاكل، وقال له: «الإخوان عندي وهم على استعداد للتفاهم والتفاوض وكل ما هو مطلوب فعلاً هو وقف اتفاق 17 أيار وعدم توقيعه»[2] لكن رد الجميل لم يطمئنه إلى أن الأمور ستعالج بالتعقل. فأقسمت الجبهة أن تقاتل ضد الاتفاق، وتسقط الهيمنة المارونية، وتواجه الاحتلال الإسرائيلي وتبني «لبنان الجديد». وساندت سوريا توجهاتهم مؤكدة أن هؤلاء الرجال يمثلون لبنان أكثر من حكومة الجميل «الخائنة» وتم قصف ميناء جونيه تعبيراً عن السخط السوري[3].

وكان هدف الأسد الثاني بعد أمين الجميل، ياسر عرفات الذي لم يعترف لسوريا بفضل ولم يقدر تضحياتها العسكرية، وآثر عدم الذهاب إلى دمشق عندما غادر بيروت، ثم أن عرفات غازل خطة ريغان، بتفاوضه مع الملك الأردني حسين حول صيغة تفويض لمحادثات السلام، وتمسك «بالقرار الفلسطيني المستقل» مما هدّد استراتيجية الأسد الإقليمية في المنطقة من أساسها[4].

وفي البقاع قام عقيدان فلسطينيان هما أبو موسى وأبو صالح على رأس مجموعة من المقاتلين الفلسطينيين بالانشقاق عن حركة فتح، اعتراضاً على سياسة ياسر عرفات ورغبته الظاهرة في البحث عن تسوية سياسية، بعد قراره بمغادرة بيروت والذهاب بعيداً

1 - مقابلة مع النائب عاصم قانصوه.

2 - جورج حاوي يتذكر: **الحرب والمقاومة والحزب (حوارات مع غسان شربل)**، مصدر سابق، ص 48.

3 - قبلان قبلان: مصدر سابق، ص 86.

4 - باتريك سيل: مصدر سابق، ص 667.

عن دمشق، ومنتقدين الطريقة التي انهارت بها المقاومة الفلسطينية بسرعة مذهلة أمام الاجتياح الإسرائيلي في جنوب لبنان عام 1982، وفي الرابع والعشرين من حزيران (يونيو) 1983 تم إبعاد ياسر عرفات من سوريا[1].

وعادت دمشق لتستعيد قوة موقعها المميز في لبنان، وراحت تطالب أمين الجميل بإلغاء اتفاق 17 أيار، كما تطالب الولايات المتحدة بسحب القوات المتعددة الجنسيات من بيروت، وتصر على الإنسحاب الكامل لإسرائيل من لبنان. وفي الثالث والعشرين من تشرين الأول (اكتوبر) 1983، أقدمت مجموعة من الأصوليين الشيعة، بدعم من سوريا، على عمليتين استشهاديتين، ففجرت قيادة المارينز الأميركية، ومبنى فرقة المظليين الفرنسيين، مما أدى إلى سقوط مئات القتلى والجرحى[2].

لقد تم القضاء على جميع المسؤولين الكبار في وكالة الاستخبارات الأميركية العاملين في المنطقة، وكانوا قد دعوا إلى بيروت لعقد لقاء في القسم الأوسط من السفارة[3].

كان الهدف من هذه العمليات، إخراج القوات الاميركية والفرنسية من بيروت الغربية. فالسوريون والقوى الوطنية في لبنان الحليفة لهم، وجدوا أنه بعد سيطرتهم على الجبل لا بد من استعادة بيروت الغربية، لاعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الاجتياح، وللرد على ممارسات الحكم اللبناني المتحيزة. وبالفعل فقد أنسحبت القوات الأطلسية تاركة وراءها عشرات القتلى، مطلقة بعض القنابل الضخمة من المدمرة نيوجرسي على أحراج الجبل، في عملية استعراضية[4].

لم يوقع أمين الجميل على اتفاق 17 أيار حتى لا يستفز دمشق ثم ما لبثت حكومته أن تراجعت عنه بفعل الضغوطات في الخامس من آذار (مارس) 1984 فأصيبت إسرائيل بنكسة ثانية في سياساتها اللبنانية بعد نكستها الأولى بخسارة بشير الجميل[5].

---

1 - باتريك سيل: المصدر نفسه، ص 668. أيضاً زئيف شيف وآخرون، مرجع سابق، ص 222.

2 - كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، مصدر سابق، ص 86.

3 - روبرت فيسك: **ويلات وطن صراعات الشرق الأوسط وحرب لبنان**، مصدر سابق، ص 605.

4 - ألبير منصور: **موت جمهورية**، مصدر سابق، ص 202.

5 - فواز طرابلسي: **تاريخ لبنان الحديث من الامارة إلى اتفاق الطائف**، مرجع سابق، ص 390.

الفصل الخامس:

صعود المقاومة السياسية والعسكرية في لبنان 1982 – 1985

أولاً: الانسحاب الجزئي الإسرائيلي من الجبل، وتجدد الاشتباكات بين الحزب التقدمي الاشتراكي والقوات اللبنانية عام 1983

لم يكن حزب الكتائب والقوات اللبنانية قادرين على الانسحاب من الجبل إذا لم يحل الجيش اللبناني مكانهما، ولم يكن الرئيس أمين الجميل مستعداً لإيجاد مخرج للقوات عن طريق ارسال الجيش، بذريعة أن الجيش اللبناني لا يتواجد مع الجيش الإسرائيلي، أما في الحقيقة، فإن أمين الجميل وبعض مستشاريه كانوا يراهنون على إنهاء القوات في الجبل، وإنهاك وليد جنبلاط عن طريق القوات بحيث يدخل الجيش «كمنقذ لا كمخرج»[1].

ويقول سمير جعجع قائد القوات اللبنانية في الجبل آنذاك: «بين تموز (يوليو) وآب (أغسطس)، بدأنا نسمع أن الإسرائيليين ينوون الانسحاب. نزلت إلى مركز القيادة مرات عدة وكان رأيهم أنه من الممكن أن ينسحب الإسرائيليون، وبدأوا التحضير لما يمكن عمله. وعندما كنت التقي الشيخ أمين، كان يستغرب هذه المعلومات، ويردد لي: «الأميركان أكدوا لي إنو ما في انسحاب». وعندما كنت أسأله لماذا لا ينتشر الجيش اللبناني هناك كان يردد: «ما بتسلم من الإسرائيليين، وكنت أقول له: ماذا لو انسحب الإسرائيليون؟ فيجيب: لن ينسحبوا»[2]. وفي الواقع، إن نيران الحرب الأهلية في لبنان لم تمتد إلى الجبل إلا بعد الاجتياح الإسرائيلي عام 1982، وكان الجبل هادئاً لم تهزه الاضطرابات، كما حصل في باقي المناطق اللبنانية، ولم تشمله النزاعات اللبنانية – الفلسطينية، أو اللبنانية السورية، فقد ضلت الأوضاع «مضبوطة» فيه، بجهد متبادل

---

1 - كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، مصدر سابق، ص 63.

2 - سمير جعجع عن غسان شربل: **أين كنت في الحرب؟ اعترافات جنرالات الصراعات اللبنانية**، مصدر سابق، ص 169.

بين القيادات المسيحية والدرزية[1].

ويقول وليد جنبلاط: «كان عندنا خصم لدود في السياسة هو كميل شمعون، لكن مستوى العلاقة كان مختلفاً، كنا نحترمه ويحترمنا. وخلال حرب الجبل الأولى في 1976 حصل اتفاق بين كميل شمعون وكمال جنبلاط على تحييد الجبل. تحاربنا على صخور صنين لئلا يقتل أحد في داخل الجبل»[2].

صعدت القوات اللبنانية إلى الشوف تتقدمها القوات الإسرائيلية، وراحت القوات تنشئ لنفسها الثكنات والمعسكرات، ومراكز التأهيل والتدريب، إضافة إلى حواجز التفتيش على مداخل القرى ومخارجها، وعلى الطرق الداخلية والعامة. رغم الاستياء الدرزي الذي لم يتوقف خصوصاً أن العائدين تحت علم القوات في معظمهم غرباء عن المنطقة. ويقول جوزيف أبو خليل: «ولا أدري كيف سمحنا بذلك وشجعنا عليه وفاخرنا به أيضاً في ذلك الحين»[3].

وكان وليد جنبلاط قد حذر بشير الجميل، في الثامن عشر من تموز (يوليو) 1982، عندما التقى به في القصر الجمهوري بحضور الرئيس سركيس، للبحث بأمن الجبل، «ليس هناك من خلاف شخصي ولكن الخلاف السياسي كبير. القهر يولد القهر والدم يولد الدم». وفي اليوم التالي صرح وليد جنبلاط بعد لقائه بالرئيس السوري حافظ الأسد: «إن انقاذ لبنان يكون بتثبيت الخط العربي وتوثيقه ببعده القومي سوريا»[4].

وبالقرب من دير القمر وبالقرب من حاجز تفتيش للجيش الإسرائيلي، قام مسحلو القوات اللبنانية بخطف سائقي السيارات الدروز من سياراتهم، واختاروا خمسة عشر شاباً وأبعدوهم عن زوجاتهم وأطفالهم وأجبروهم على السير إلى جسر قديم فوق مجرى صخري ضيق، واحداً تلو الآخر، فإذا وصل أحدهم إلى منتصف الجسر، قام رجل بغرس سكين طولها قدمان في قلبه، ويلقي جثته في المجرى، وصدف أن أخطأت

---

1 - جوزيف أبو خليل (سيرة ذاتية): **قصة الموارنة في الحرب**، مصدر سابق، ص 241 و 242.

2 - وليد جنبلاط عن غسان شربل: **أين كنت في الحرب اعترافات جنرالات الصراعات اللبنانية**، مصدر سابق، ص 293.

3 - جوزيف أبو خليل: المصدر السابق، ص 242.

4 - مسعود الخوند: **موسوعة الحرب اللبنانية ذاكرة وطن وشعب**، الجزء السادس، مصدر سابق، ص 125.

السكين قلب أحدهم، وعندما هوى وقع على جثث رجال طائفته، مما خفف من أثر الارتطام، وعاش ليروي قصة ما حدث. وربما كان هذا السبب في أن الجثث التي وجدت فيما بعد كانت بلا ألسنة[1]. وبدأ تبادل القصف بين الدروز والكتائب والقوات اللبنانية، وأخذ مسلحو الطرفين يهاجمون القرويين ويغتصبون النساء، وتم خلال العام 1983 وحتى شهر آب (أغسطس) خطف أكثر من ألف رجل وامرأة، وقتلوا في الشوف[2].

في مطلع أيلول (سبتمبر) 1983، انسحبت القوات الإسرائيلية من عالية والشوف للضغط على أمين الجميل من أجل تسريع عملية المفاوضات الجارية، وتوقيع اتفاق سلام. ولكي تكسب تأييد الدروز[3].

وكان وزير الدفاع الإسرائيلي الجديد موشي أرينز، قد وصل إلى بيروت الشرقية في السادس عشر من آب (أغسطس) 1983، وبدون دعوة من الرئيس أمين الجميل لتقديم تحذير له، فحواه أن إسرائيل سوف تنزع السلاح من الميليشيات في الشوف، وأن المفاوضات بين الكتائبيين والدروز سوف تبدأ لأن إسرائيل تعتزم الانسحاب من الجبل حتى ولو لم يتوقف القتال بين الجانبين. وقال: «ليس لدينا أية نية في البقاء في لبنان يوما واحدا أكثر مما هو ضروري»[4].

في هذا الوقت كان الجيش اللبناني بإمرة أمين الجميل يقصف بمدافع الهاون المنصوبة قرب طريق المطار، منطقة الشوف، فرد الدروز على القصف بإطلاق صواريخ الكاتيوشا، وبدأت الأرض تهتز في القاعدة الأميركية قرب المطار، فهرع جنود المارينز مع ضباطهم إلى الخنادق هرباً من تساقط الشظايا. ولقد أبلغ الإسرائيليون الجيش اللبناني بقرار رحيلهم، قبل ذلك بأربع وعشرين ساعة فقط. وعندما بدأت عشرات الدبابات، والشاحنات، وناقلات الجند الإسرائيلية بالانسحاب، كان دوي المدافع السورية المتساقط على المتن يلاحقها وينفجر على بعد بضع مئات من الأمتار منهم بشكل منتظم[5].

وفي الرابع من أيلول (سبتمبر)، ومع اندلاع القتال على أشده في الجبل، بدأت

---

1 - روبرت فيسك: **ويلات وطن صراعات الشرق الأوسط وحرب لبنان**، مصدر سابق، ص 611.

2 - روبرت فيسك: المصدر نفسه، ص 610 و 611.

3 - فواز طرابلسي: **تاريخ لبنان الحديث من الامارة إلى اتفاق الطائف**، مرجع سابق، ص 391.

4 - روبرت فيسك: المصدر السابق، ص 614.

5 - روبرت فيسك: المصدر نفسه، ص 616 و 617.

القذائف تتساقط على القصر الجمهوري، وانحصرت إجتماعات الرئيس والوزارة في الملجأ وجاء الحراس في بعض الأيام ليخبروا الرئيس الجميل أن مقر السفير الأميركي يتعرض للقصف أيضاً، وأن الفريق الأميركي قادم للاحتماء في القصر الجمهوري، وهكذا وصل مكفارلين، وفيربانكس، وديلون، بالإضافة لأمناء السر في السفارة[1].

وفي الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) اتصل اللواء طنوس قائد الجيش بإيلي سالم ليخبره أن الجبهة في سوق الغرب على وشك الانهيار، وينصحه بمغادرة القصر إلى كسروان، لكن ايلي سالم أكد له أن يصمد في موقعه لأن انهيار سوق الغرب، له مضامين تتجاوز الصراع المحلي، وفي وقتها اتصل مكفارلين بالبيت الأبيض طالباً الاذن بقصف نقاط استراتيجية من مواقع البحرية الأميركية للحؤول دون سقوط سوق الغرب، وهذا ما حصل[2].

لقد سعت إسرائيل لإشعال الحرب في الجبل، عندما أوحت قبل انسحابها من التلال بتسليمها أحيانا للكتائب، وأحيانا للإشتراكيين، على نحو يؤدي إلى التصادم فوراً. فقيل للحزب التقدمي الاشتراكي، أنها ستنسحب في الواحدة ليلاً، وعليهم الحضور في ذلك الوقت. لكنها انسحبت قبل ساعتين وسلمت الموقع إلى الكتائب ففوجئ الاشتراكيون ومعهم مقاتلو الحزب الشيوعي، بالنيران تنهمر عليهم عند وصولهم إلى المكان. وفعلت العكس في تلال أخرى ففوجئ الكتائب بنيران الاشتراكيين وحلفائهم. وهكذا اشتعلت الحرب – التي كانت ناراً تحت الرماد – على جميع المحاور، دفعة واحدة[3].

ويقول وليد جنبلاط: «الانفجار الكبير وقع في أيلول (سبتمبر) 1983. القرار كان جاهزاً وكنا ننتظر الانسحاب الإسرائيلي، وحين حصل تحولت المناوشات إلى مواجهة واسعة، ثم أنه في تلك الفترة كانت العمليات ضد الإسرائيليين قد بدأت بالتصاعد في صيدا والجنوب وكان واضحاً أنهم سينسحبون»[4].

---

1 - ايلي سالم: **الخيارات الصعبة دبلوماسية البحث عن مخرج**، مصدر سابق، ص 238.
2 - المصدر نفسه، ص 239.
3 - جورج حاوي يتذكر: **الحرب والمقاومة والحزب**، مصدر سابق، ص 41. أيضاً: مسعود الخوند: **موسوعة الحرب اللبنانية ذاكرة وطن وشعب**، الجزء السادس، مصدر سابق، ص 125.
4 - وليد جنبلاط عن غسان شربل: **أين كنت في الحرب؟ اعترافات جنرالات الصراعات اللبنانية**، مصدر سابق، ص 270.

بدأت المعارك في عاليه والحي الغربي، وكانت معركة بحمدون هي الأساسية.

ويروي أحداث تلك الأيام جورج حاوي ويقول: إنه ووليد جنبلاط كانا في دمشق، وجاءا معاً إلى بلدة سعدنايل حيث كان للحزب الشيوعي مقر مجهز بشبكة اتصالات بالمواقع المقاتلة في الجبل. واستقبلهما الأستاذ فاروق دحروج مسؤول البقاع آنذاك والأمين العام للحزب الشيوعي لاحقاً، ووضع لهما ترويقة فلم يكن بإمكان جنبلاط أن يتناول لقمة واحدة. فالمعركة حاسمة، وتستخدم فيها الدبابات والمدفعية الثقيلة وتتلاحق فيها الاقتحامات، وأخيراً تم استيلاء القوات المشتركة على بحمدون، ودخول مقاتلي الحزب التقدمي الاشتراكي والحزب الشيوعي مع بعض الفلسطينيين إليها، فتلقى وليد الخبر بارتياح شديد[1].

لقد شارك في حرب الجبل إلى جانب الحزب التقدمي الاشتراكي، والحزب الشيوعي، بشكل أساسي الجبهة الشعبية – القيادة العامة بقيادة أحمد جبريل، والجبهة الشعبية بزعامة جورج حبش، والجبهة الديمقراطية بزعامة نايف حواتمة، أي التنظيمات المعارضة لفتح[2]. ويقول جورج حاوي: «وفي ليلة من ليالي القلق في حرب الجبل شن الجيش (اللبناني) هجومه انطلاقاً من سوق الغرب في محاولة للوصول إلى عاليه وتحرير المنطقة التي كنا نسيطر عليها كقوى وطنية في بشامون وعين عنوب. ووجد مقاتلونا صعوبة في الاحتفاظ بمواقعهم نتيجة القصف الكثيف الذي وجهه الجيش. وهو قصف يختلف عن قصف الميليشيات إذ أنه مركزٌ ومؤذٍ... يومها قلقنا جداً على الوضع. توجهنا وليد جنبلاط وأنا ورياض رعد، إلى مقر قيادة القوات السورية في الجديدة في حالة من الارتباك طالبين المساعدة.. وفي ساعة متقدمة مساءً استطعت الحصول على تطمينات وأن «لا داعي لهذا الرعب»... وبالكاد وصلت إلى ظهر البيدر حتى كانت المدفعية المنتشرة في كل مناطق البقاع وصولاً إلى الباروك بدأت تدك النقاط التي تقدم إليها الجيش...» [3].

وكان يوري أندروبوف، رئيس الاتحاد السوفياتي، في تلك المرحلة، قد اتخذ

---

1 - جورج حاوي يتذكر: **الحرب والمقاومة والحزب**، مصدر سابق، ص 39.
2 - وليد جنبلاط عن غسان شربل: المصدر السابق، ص 271.
3 - جورج حاوي يتذكر: المصدر السابق، ص 40.

قراراً بتعويض سوريا كل ما خسرته في حرب عام 1982، وكذلك قدم للحزب التقدمي الاشتراكي مساعدات عسكرية ضخمة تقدر بعشرات ملايين الدولارات بالاضافة إلى تدريبه المئات من شباب الحزب كضباط وقادة كتائب مقاتلة. وكانت كل المساعدات السوفياتية تمر عبر سوريا، وحين كان يحصل أي نقص في الذخيرة لدى الحزب في المعارك الرئيسية، «كانت قوافل الذخيرة تبدأ في حمانا وتنتهي في الشام»[1].

فإسرائيل عندما فقدت الأمل من جدوى تحقيق صلح مع لبنان، بعد أن تشكلت جبهة المواجهة الداخلية لحكم أمين الجميل، وعودة ضخ السلاح من سوريا إلى حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي، ودخول مقاتلين جدد من أنصار الثورة الإيرانية وتمركزهم في الضاحية الجنوبية لبيروت، وتزايد عمليات المقاومة، عادت إلى مشروعها الصهيوني الأصلي، الهادف إلى تدمير العيش المشترك، بين اللبنانيين، فكانت حرب الجبل[2].

وكانت إسرائيل منذ البداية تحضر لتهجير المسيحيين من الجبل، في مسعى منها لانشاء منطقة درزية صافية تشكِّل، برعايتها وبتشجيع منها، قاعدةً لاستقلالية درزية تضم الشوف وعاليه، ووادي التيم وراشيا وحاصبيا، وجبل العرب، بما فيه الجولان، وتكون متصلة بإسرائيل، ومنفتحة على المتوسط من خلال مرفأ صيدا[3]، الذي يمكن الحاقه بها كامتداد. هذا يأتي من ضمن المشروع الصهيوني الهادف إلى تفتيت المنطقة العربية إلى دويلات محكومة من أقليات طائفية، تبقى على تناقض مع شعوبها، مهددة بالسقوط الدائم[4].

ولم تكن الإدارة الأميركية بعيدة عن هذا التوجه، فالحرب الأهلية اللبنانية تشكل أحد أهم التوظيفات الاستثمارية الأميركية في المنطقة العربية، بغية إنجاز عملية تقسيم لبنان، وتسهيل الاغتصاب الصهيوني لجنوبه، من أجل منع استقامة أضلاع المثلث اللبناني – السوري – الفلسطيني، وتحوله إلى جبهة عربية موحدة في مواجهة

---

1 - وليد جنبلاط عن غسان شربل: المصدر السابق، ص 269 و 270.

2 - البير منصور: **موت جمهورية**، مصدر سابق، ص 200.

3 - البير منصور: المصدر نفسه، ص 200.

4 - جورج قرم: **لبنان المعاصر تاريخ ومجتمع**، مصدر سابق، ص 165 و 169.

إسرائيل[1] ومن ورائها حليفتها الولايات المتحدة الأميركية.

ويقول جوزيف أبو خليل: «عندما تبين لإسرائيل أن لبنان الواحد عاجز عن الدخول في صلح معها، بدت كما لو أنها تستعيض عن هذا الصلح بصلح منفرد مع كل طائفة من الطوائف اللبنانية على حدة. وكان الجيش الإسرائيلي، منذ دخوله لبنان، يخص دروز الجبل بمعاملة متميزة. وتوالت الاتصالات كثيفةً بين دروز لبنان ودروز إسرائيل، وكذلك الزيارات المتبادلة.

وقد لاحظت شخصياً أن محدثينا من الجانب الإسرائيلي بدأوا يكثرون من الكلام على نظام «الكانتونات» كبديل من النظام الوحدوي. وفي يوم من الأيام قدم إلينا وفد نيابي إسرائيلي متوسطا بيننا وبين الدروز، ولكن من زاوية الاقتناع الكامل بحق هؤلاء في أن يكون الجبل الشوفي منطقة نفوذ لهم كما كسروان، مثلا، بالنسبة إلى الموارنة!»[2].

ويتبين من هذا الكلام أن فكرة تفتيت لبنان كانت حاضرةً في التداول السياسي بين القوات اللبنانية والإسرائيليين، ويتضح أيضاً أن الجانب الإسرائيلي، وقد ضمن الصلح مع المسيحيين، أخذ يخطط لصلح مماثل مع الدروز في الجبل، بحيث يصبح الجبل كله منطقة سلام بالنسبة لإسرائيل، فيما تبقي على وجودها في الجنوب من خلال منطقة «الحزام الأمني». ومن أجل هذا لزمت الحياد ممتنعة عن أي تدخل للفصل بين المتقاتلين في الجبل، حيث تنقلت الاشتباكات العنيفة من قرية إلى قرية وصار الشوف كله محاور قتال.

ويذكر بول عنداري أحد قادة القوات اللبنانية الأساسيين في تلك المعركة، في كتابه: «الجبل حقيقة لا ترحم»: أنه في السابع من شباط (فبراير) 1983، عقد سمير جعجع – قائد القوات اللبنانية في الجبل – أول اجتماع لكل المسؤولين في الجبل، وناقش معهم الأوضاع بكل وجوهها، وقال للحضور: «هل نبقى أم نرحل؟ فإذا كان الخيار هو البقاء فعلى كل شباب المنطقة أن يكونوا في المعركة. لأن المعركة هي التحضير للمعركة

---

1 - محسن إبراهيم: **قضايا نظرية وسياسية بعد الحرب**، بيروت المساء، بيروت 1984، ص 294.

2 - جوزيف أبو خليل (سيرة ذاتية): **قصة الموارنة في الحرب**، مصدر سابق، ص 243.

أيضاً سمير جعجع عن غسان شربل: **أين كنت في الحرب اعترافات جنرالات الصراعات اللبنانية**، مصدر سابق، ص 171.

وتنتهي عند بدء أول رصاصة»[1]. وهكذا وزعت الأسلحة، كما «نصبت المدافع على أتم وجه، فلم تبق قطعة أرض للدروز إلا وأصبحت تحت مرمى مدفعيتنا...»[2]. وكان لسمير جعجع طروحات يناقشها مع ضابط الاستخبارات الإسرائيلي الجنرال «ماتان»، والذي سأله: «ما هو المطلوب من الدولة الإسرائيلية» رد جعجع: «هذه منطقة مسيحية وستبقى مسيحية، المشكلة الكبرى في عدم وجود طريق، فهناك حلان لهذه المشكلة: إما المعركة لفتح طريق، وإما حل استراتيجي يقضي بإقامة لواء مدرع في المنطقة تتعهدون أنتم بتدريبه وتجهيزه، وفي المقابل نتعهد نحن بإقامة منطقة عازلة في عين زحلتا حتى الدامور تدعمونها مثل منطقة سعد حداد»[3].

وعبثا حاول الرئيس أمين الجميل التوفيق بين الفريقين المتحاربين عن طريق الجمع بين وليد جنبلاط وقيادة القوات في قصر بعبدا. وعبثا حاول إقناع القوات بالانسحاب من الجبل، أو على الأقل بإلغاء الثكنات ومعسكرات التدريب، وبدت القوات اللبنانية وكأنها تحولت لأداة ضغط بيد إسرائيل، على أمين الجميل ليخفف من تحفظاته، بل أكثر من ذلك لقد صارت القوات اللبنانية، ومحيطها الشعبي – تعتبر أمين الجميل خصماً لهم ومتخلياً عنهم لأنه يتحفظ بـ «التوقيع» على اتفاق 17 آيار حتى لو أدى ذلك لأن يمشي فيه المسيحيون من دون المسلمين، معتمدين على حماية إسرائيل لهم ولمناطقهم[4].

وهكذا تلاقت كل الظروف والعوامل التي تقضي بمواصلة الحرب والقتال حتى ينتصر أحد فريقي الصراع على الآخر.. وقد كان من الصعب جداً على «القوات اللبنانية» أن تنتصر على الدروز في معقلهم، والذين سنحت لهم الفرصة لتحقيق حلمهم في السيطرة الكاملة على منطقة يعتبرونها، من الناحية التاريخية، حمى لهم وملاذاً، وأن «القوات» هي التي سعت إلى السيطرة على الجبل، وأن انتصارها يعني تهجيرهم. وهذا

---

1 - قبلان قبلان: **6 شباط 1984 ذاكرة حدث**، مصدر سابق، ص 91.

2 - مسعود الخوند: **موسوعة الحرب اللبنانية ذاكرة وطن وشعب**، الجزء السادس، مصدر سابق، ص 132.

3 - بول عنداري: **الجبل حقيقة لا ترحم**، بدون دار نشر، بيروت 1985، ص 94.

4 - جوزيف أبو خليل (سيرة ذاتية): **قصة الموارنة في الحرب**، مصدر سابق، ص 257.

ما هو غير معقول[1].

وأحس الدروز جميعهم بالخطر، والتفوا جميعهم حول القيادة الجنبلاطية ومن كان منهم معتدلاً في بداية الحرب، أو احتفظ باستقلاله، وجد نفسه ملتحقاً بالصف والقيادة الدرزية الواحدة، مدفوعاً بواجب الاتحاد في وجه الاعتداءات والتجاوزات التي ارتكبتها القوات اللبنانية[2].

ويقول سمير جعجع: «استمرت المعارك، ومال ميزان القوى تماماً لمصلحة المهاجمين. وفكرت بضرورة الإفادة من القوة العسكرية التي بقيت لدينا. أي الانتشار في بقعة صغيرة بحيث يكون هناك عسكري على كل شبر، وأن تكون في تلك البقعة مقومات الحياة... وهكذا تم اختيار دير القمر. فهي بلدة عريقة، ولاسمها وقع في تاريخ الجبل وتاريخ لبنان، وهي بلدة الرئيس كميل شمعون، مما يعطي للمسألة ثقلا سياسياً»[3].

ويضيف جعجع: «تلك المشاهد... رؤية الناس وهم يقتلعون من قراهم ويتركون جنى العمر والأرض التي أحبوا... ذاكرة التاريخ لا تنسى، وحكمه سيكون مبرماً... أين كان أمين الجميل، وأين كان جميع السياسيين؟»[4].

واستمرت المعارك بين الجيش اللبناني والقوات المشتركة اللبنانية – الفلسطينية والسورية ما يقارب العشرين يوماً، إلى أن توقف الهجوم التقدمي على أبواب سوق الغرب، بعد أن تدخلت البوارج الأميركية وقصفت «نيو جيرسي» مواقع المهاجمين[5]. وأعلن ناطق باسم البيت الأبيض أن واشنطن لن تسمح بسقوط سوق الغرب في أيدي قوات معادية للحكومة[6]. وكان الطيران اللبناني قد تدخل في الحرب في السادس عشر من أيلول (سبتمبر) 1983، وقام بقصف مواقع للحزب التقدمي الاشتراكي في عاليه

---

1 - جوزيف أبو خليل (سيرة ذاتية): مصدر سابق، ص 245.

2 - كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، مصدر سابق، ص 63.

3 - سمير جعجع عن غسان شربل: **أين كنت في الحرب؟ اعترافات جنرالات الصراعات اللبنانية**، مصدر سابق، ص 176.

4 - المصدر نفسه، ص 177.

5 - كريم بقرادوني، المصدر السابق، ص 70.

6 - النهار، بيروت في العاشر من أيلول (سبتمبر) عام 1983.

وكيفون وبيصور[1]. في محاولة من قيادة الجيش اللبناني لاحكام السيطرة على الجبل. ولكن تم أسقاط طائرتين للجيش، وبذلك لم يستخدم الرئيس الجميل الطيران مرة ثانية[2].

وفي هذه الأثناء كانت الاتصالات السياسية تتسارع بين بيروت وباقي العواصم العربية. تولى بعضها الأمير بندر بن سلطان بن عبد العزيز، وبعضها الأخر رجل الأعمال اللبناني رفيق الحريري، وجرى التوصل إلى اتفاق شامل بين الأفرقاء اللبنانيين بمشاركة عربية، بهدف وقف إطلاق النار والمباشرة بالحوار الوطني وكان هذا الاتفاق برعاية سورية – سعودية في الخامس والعشرين من أيلول (سبتمبر) 1983[3].

وأخيراً وبعد حصار مضنٍ خرج سمير جعجع من دير القمر سيراً على الأقدام، وبخروجه، انحلت العقدة، وجرى اتفاق عن طريق الصليب الأحمر الدولي يقضي بإجلاء كل الأهالي من البلدة، وبخروجهم، غاب الشق المسيحي عن الجبل، وغابت معهم تجربة التعايش الدرزي – الماروني. وأعادت ذاكرتهم الجماعية، عمليات التهجير والمذابح التي وقعت في القرن التاسع عشر في عام 1840 و 1860[4].

ويسأل غسان شربل وليد جنبلاط: «حين ربحت حرب الجبل هل شعرت بأنك ثأرت من أحداث 1860؟». فيجيبه جنبلاط: «إلى حد ما ولكن ليس من أحداث 1860. ربما أخذت بثأر الشيخ بشير جنبلاط ضد بشير الشهابي. وكان بشير الجميل امتداداً لبشير الشهابي، ولذلك أقمت الاحتفال في بيت الدين.. بشير جنبلاط كان من الشخصيات التاريخية غير المذكورة في تاريخ لبنان. وكان حليفاً أساسياً وهو الذي جاء ببشير الشهابي. وكان أكبر زعيم اقتصادياً وعسكرياً. نعم أخذت بثأره»[5]. لقد تداخل تاريخ الجنبلاطيين وتاريخ جبل لبنان ليؤلفا قصة لا تنفصم، واعتبر وليد جنبلاط معركة الجبل، أنها انتقام درزي من «التوسعية» المارونية المستمرة منذ قرون. وكانت ذروة

1ـ النهار، بيروت في السادس عشر من أيلول (سبتمبر) عام 1983.
2 ـ وليد جنبلاط عن غسان شربل: المصدر السابق، ص 271.
3 ـ قبلان قبلان: **6 شباط 1984 ذاكرة وحدث**، مصدر سابق، ص 128.
4 ـ كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، مصدر سابق، ص 72.
5 ـ وليد جنبلاط عن غسان شربل: **أين كنت في الحرب؟ اعترافات جنرالات الصراعات اللبنانية**، مصدر سابق، ص 293.

الانتقام التاريخية في احتلال مسلحي التقدمي الاشتراكي لقصر الأمير بشير الشهابي في بيت الدين. وهو الذي اغتال الزعيم الدرزي بشير جنبلاط عام 1825، وهكذا بات بامكان وليد جنبلاط أن يعلن: «إن البشير الوحيد الذي نعترف به هو بشير جنبلاط»[6].

وكان بذلك ينطق بما يختلج في صدر كل درزي في الجبل ممن آلمهم الاعتداء على كراماتهم وحرماتهم على أيدي الموارنة القادمين من خارج الجبل (الغرباء)، وقد رافق الشاعر الزجلي طليع حمدان المقاتلين بقصائده: «يللا على النار اهجموا.. وعكل جبهة تقدموا.. البعيش يقضي عالعدا.. الـ بيموت الله يرحموا..» وكذلك: «جبنا المدفع للجبهة من ثلاث شهور.. ركعتلك أكبر جبهة يا بوتيمور»[7].

ويقول كريم بقرادوني: «عام 1983 كان سقوط الجبل بداية صعود نجم وليد جنبلاط... عرف كيف ينحني عام 1982 أمام العاصفة الإسرائيلية التي اجتاحت الجبل ولم يستسلم. وعرف كيف ينبري عام 1983 مع المد السوري، فبسط نفوذه على الجبل إلى حد لم يبلغه كمال جنبلاط في أوجه، وأصبح الزعيم الأوحد في طائفته والأقوى في لبنان. إنه السياسي الوحيد الذي استطاع في هذه الحرب أن يرث والده ويحافظ على التركة والوصية ويثمنهما»[8].

والحقيقة أن حرب الجبل شكلت نقطة تحول جذرية في مسار الصراع العربي الإسرائيلي، فقد قلبت الموازين لصالح سوريا التي أعادت بناء قوتها العسكرية بدعم واضح من القيادة الجديدة في الاتحاد السوفياتي، وانعكس ذلك على الساحة اللبنانية حيث استعادت القوى الوطنية اللبنانية دورها، ووحدت جهودها وخاضت مقاومة سياسية ضاربة متلازمة مع تكثيف العمليات الاستشهادية للمقاومة الاسلامية وجبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، أجبرت إسرائيل لاحقاً والولايات المتحدة وفرنسا على الانسحاب من لبنان، وفتحت جبهة عريضة ممتدة من دمشق إلى الجبل إلى بيروت إلى زغرتا، وأيضاً إلى الجنوب.. إنها طريق المقاومة.

6ـ فواز طرابلسي: **تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف**، مرجع سابق، ص 401.
7ـ طليع حمدان: تسجيلات زجلية عام 1983.
8 ـ كريم بقرادوني: **لعنة وطن في حرب لبنان إلى حرب الخليج**، مصدر سابق، ص 73.

ثانياً: انتفاضة 6 شباط 1984 والدعوة إلى الحوار الوطني في جنيف ولوزان 1983 – 1984

كانت الاشتباكات على أشدها في بيروت الغربية بين الجيش اللبناني وحركة أمل في الوقت الذي كانت تحاول فيه المملكة العربية السعودية التوسط لعقد الحلقة الثانية من مؤتمر جنيف، فاصطدمت بالموقف السوري المتشدد، الذي اشترط إلغاء اتفاق 17 أيار قبل البحث بالمؤتمر[1]، وقدم شفيق الوزان استقالته من رئاسة الوزراء، إفساحاً بالمجال أمام تأليف حكومة وحدة وطنية.

وكانت جماعات من المسلحين قد انتشرت في الشوارع الرئيسية والفرعية من بيروت الغربية في السادس من شباط (فبراير) 1984، حيث دارت معارك عنيفة مع الجيش اللبناني الذي أخلى مواقعه وتراجع إلى خطوط التماس في بيروت الشرقية ثم راح يمطر الضاحية الجنوبية، بوابل من القصف المدفعي المجنون[2]، وظهر انسحاب الجيش اللبناني من الشطر الغربي من العاصمة هو بداية خروج القرار من يد رئيس الجمهورية، وإثر ذلك قرر رونالد ريغان سحب وحدات المارينز من بيروت، وانسحبت معها القوة المتعددة الجنسيات[3].

- **مؤتمر جنيف في 31 تشرين الأول (أكتوبر) 1983**

بعد أن تم في الخامس والعشرين من أيلول سبتمبر (1983) الاتفاق، أعلنت السعودية وسوريا من دمشق إعلان وقف النار والبدء بالحوار الوطني. كما صدر عن قصر بعبدا اتفاق وقف اطلاق النار والدعوة إلى بدء الحوار. وسمى البيان المدعوين إليه: وليد جنبلاط، نبيه بري، كميل شمعون، صائب سلام، عادل عسيران، بيار الجميل، سليمان فرنجية، رشيد كرامي، وريمون إده[4]. ولما كانت المملكة العربية السعودية وسوريا هما الوسيطان الناشطان في تنظيم المؤتمر فقد جرى الاتفاق على حضورهما

---

1 - ايلي سالم: **الخيارات الصعبة دبلوماسية البحث عن مخرج**، مصدر سابق، ص 259.

2- كمال ذيب: **هذا الجسر العتيق سقوط لبنان المسيحي؟ 1920 – 2020**، مصدر سابق، ص 172.

3 - كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، مصدر سابق، ص73.

4 - مسعود الخوند: **موسوعة الحرب اللبنانية ذاكرة وطن وشعب**، مصدر سابق، ص 150 و 151.

كمراقبين. وكان الرئيس أمين الجميل يحب المفاجآت فقد حاول في الثامن والعشرين من تشرين الأول (أكتوبر) الإجتماع بالرئيس السوري حافظ الأسد، لكي يذهب إلى جنيف وهو سيد الموقف، غير أن الرئيس الأسد بعث له بالرد التالي: «الجميع يعلمون أن الرئيس الأسد لن يجتمع إلى الرئيس الجميل قبل أن يلغي الاتفاقية»[1]. هذا ما تبلغه جان عبيد في سوريا وجاء به إلى الجميل. وعندما عقد الاجتماع، افتتح المؤتمر في الواحد والثلاثين من تشرين الأول (أكتوبر) 1983، في فندق أنتركونتيننتال في جنيف، برئاسة أمين الجميل وحضور وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام ووزير الدولة السعودي محمد إبراهيم المسعود[2]. تمحورت المناقشات حول ثلاث قضايا رئيسية هي: اتفاق 17 أيار والإصلاحات، وإنهاء القتال. وكانت هذه القضايا متداخلة، ويصعب فصل الواحدة عن الأخرى، وبعد سبع جلسات من المناقشات انتهت المرحلة الأولى من المؤتمر في الثالث من تشرين الثاني (اكتوبر)[3] 1983، وتشكلت لجنة فرعية من مستشاري الزعماء المشاركين في المؤتمر، للتحضير لجدول أعمال الدورة الثانية للحوار ولمتابعة البحث في المشاريع الإصلاحية المقترحة.

وتضمن البيان الختامي لجلسات المؤتمر الوطني في جنيف أربع نقاط هي:

أولاً: الإقرار بالإجماع لصيغة هوية لبنان: لبنان بلد سيد حر مستقل وواحد أرضاً وشعباً ومؤسسات في حدوده المنصوص عليها في الدستور اللبناني. وهو عربي الانتماء والهوية.

ثانياً: وبخصوص اتفاق 17 أيار، والملابسات الدولية التي قد تنتج من الوضع الحالي القائم، يطلب المؤتمر إلى رئيس الجمهورية أن يقوم بالاجراءات الدولية اللازمة من أجل إنهاء الإحتلال الإسرائيلي.

ثالثاً: تعزيز اللجنة الأمنية للإشراف على استتباب الأمن. والعمل على اتخاذ التدابير والسهر على تنفيذ المقررات التي تتخذ.

---

1 - ايلي سالم: **الخيارات الصعبة دبلوماسية البحث عن مخرج**، مصدر سابق، ص 260.

2 - كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، مصدر سابق، ص 86.

3 - ايلي سالم: المصدر نفسه، ص 262.

رابعاً: تقديم المشاريع الإصلاحية في شتى الحقول والمعدة من المشاركين في المؤتمر إلى أمانة السر من أجل جمعها وتنسيقها وإعدادها للمناقشة في الجلسات المقبلة للمؤتمر[1].

وعاد الرئيس الجميل من المؤتمر محملاً بعبء 17 أيار. ولما كان هذا الاتفاق يعني الولايات المتحدة، فقد رفض إلغاءه قبل التشاور مع الأميركيين. وهكذا كان فقد زار الجميل واشنطن في أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) 1983. وكان شولتز قد وعده بمفاجأة خلال يومين من انتهاء اجتماعات واشنطن دون أن يطلعه على ما يدور في كواليس البيت الأبيض، ليتبين بعد ذلك أن المفاجأة هي «أن الرئيس ريغان قد قرر قصف المواقع السورية في المتن الأعلى رداً على تحرش المدافع السورية لطائرات مراقبة أميركية قبل يومين»[2].

وعاد الرئيس الجميل من الولايات المتحدة وفي ذهنه أن مؤتمر جنيف قد انتهى، بل فشل فشلاً ذريعاً[3] خاصة بعد أن أصابت نيران المدافع السورية طائرتين أميركيتين، وقتلت طياراً وسجنت آخر، وأصبح للأميركيين سجين حرب عند السوريين، بالإضافة إلى الهجوم على فرقة المارينز، فأصبح الموضوع السياسي الوحيد في واشنطن، وابتعدت السياسة الأميركية عن قضية لبنان[4].

كانت مجلة الفكر الإسلامي في افتتاحية عددها الخامس الصادر في شهر أيار (مايو) 1983، قد أطلقت صرخة احتجاج: على التجاوزات التي يمارسها الحكم ضد المواطنين في بيروت الغربية وجاء فيها: «سبعة من الأشهر مضت على 21 أيلول سنة 1982 والمحصلة على الأرض اللبنانية رهيبة وتنذر بالخطر.. ففي الجانب الاسلامي «اعتدال» يكاد أن يتحول إلى ركوعٍ مهينٍ.. وفي الجانب الآخر تطرف يكاد أن يشعل النار من جديد.. ومكمن الخطر في المرحلة الراهنة هو التطرف الرائج كثيراً في أوساط المسيحيين. هذا التطرف الحاد يدعو المسيحيين علنا... بجعل لبنان دولة مسيحية... إن

---

1 - مسعود الخوند: مصدر سابق، ص 152. أيضا إيلي سالم، مصدر سابق، ص 262.

2 - عبد الله بو حبيب: المصدر السابق، ص 42.

3 - ايلي سالم: المصدر السابق، ص 263.

4 - عبد الله بو حبيب: المصدر السابق، ص 43.

«رزنامتهم مرتبة إلى الوراء... فالحرب عندهم لم تتوقف، «والانتصار» بزعمهم لم يتحقق بانتخاب الرئيس أمين الجميل»[1].

ويقول الوزير محسن دلول: «عندما دخل الجيش علينا دخل وكأنه جيشٌ معادٍ، وأذكر أنهم دخلوا إلى منزلي وأخذوا سيارتي ثم ردها لي أحد ضباط الجيش... وإذا كنا نمشي على الطريق كانوا يعترضوننا ويهينوننا ويقولون كلاماً كبيراً... وبدأ بمحاولة فرض سيطرته وهيبته على حساب كرامات الناس... حصل اضطهاد مرير جداً في تلك الأثناء»[2].

كانت السلطة وأجهزتها بيد الرئيس أمين الجميل، وتسانده قوات أميركية في محيط المطار ومعها حاملة الطائرات «نيوجرسي» ومدافعها ذات القذائف زنة طن من المتفجرات. وقوات النخبة الفرنسية المنتشرة في منطقة سباق الخيل وأطراف جسر فؤاد شهاب لجهة خندق الغميق. وبعض أحياء المزرعة (بربور)، والقوات الايطالية في مستديرة المطار، والقوات البريطانية في الشويفات. وكانت هذه القوات المتعددة الجنسيات قد شاركت في العمليات العسكرية في بيروت الغربية والضاحية الجنوبية خلال معارك أواخر آب 1983 ومعارك الشحار الغربي[3]. وكانت القوات الإسرائيلية لا زالت في الجبل.

وعلى المستوى اللبناني كان يعاون الرئيس أمين الجميل: رئيس مجلس النواب كامل الأسعد، ورئيس الحكومة شفيق الوزان وقائد الجيش إبراهيم طنوس، ومدير المخابرات سيمون قسيس. وعندما تم التوقيع على اتفاق 17 أيار انطلقت المعركة بشقيها: تصعيد المقاومة ضد المحتل جنوبا، ومعاقبة الفريق الحاكم الذي وقع الاتفاق وإسقاطه[4].

---

1 - مجلة الفكر الاسلامي: **التطرف بلبنان بين سعد وسعيد**، العدد الخامس السنة الثانية عشرة، دار الفتوى، بيروت 1983، ص 7 – 8 – 9.

2 - محسن دلول: **حوارات ساخنة من كمال جنبلاط إلى رفيق الحريري**، مصدر سابق، ص 300 و 301.

3 - قبلان قبلان: **6 شباط 1984 ذاكرة وحدث**، مصدر سابق، ص 85 و 86.

4 - المصدر نفسه، ص 86.

في الرابع عشر من تموز (يوليو) 1983، فوجئت عشرات العائلات التي تسكن في مدرسة «الأليباس» في وادي أبو جميل، بدوريات قوى الأمن الداخلي تنذرهم بإخلاء المدرسة فوراً لإعادتها إلى أصحابها، وكان معظم هؤلاء السكان يملكون منازلَ وأرزاقاً في الدكوانة وتل الزعتر والنبعة وبرج حمود، ولا يمكنهم العودة إليها، وكانوا قد هُجّروا منها، ومعظمهم من الجنوب، والجنوب تحت الاحتلال الإسرائيلي وليس أمامهم إلا الشارع، فرفضوا الخروج من المدرسة، وناصرتهم حركة أمل داعية السلطة إلى تأمين بدائل لهم قبل إرغامهم على الإخلاء. استعانت قوى الأمن الداخلي باللواء السادس في الجيش اللبناني الذي آزرها، وبدأ باطلاق النار على المواطنين، فسقط سبعة من الشهداء، وجرح العشرات[1]، ممن وصفتهم صحيفة العمل الناطقة باسم حزب الكتائب بـ «زعران الوطنية والتقدمية والاشتراكية وديدان الأرض في مناطق الشعب»[2].

في هذا اليوم تم اتخاذ القرار بنقل المواجهة إلى الشارع وبدأت الاستعدادات لمواجهة السلطة بسلاحها. ويقول القيادي في حركة أمل قبلان قبلان: «قمت بدراسة الواقع الميداني ونقاط انتشار الجيش وحجم القوى المنتشرة وسلاحها وطرق الإمداد ونقاط الضعف والقوة، ومن ثم الانتقال إلى تشكيل مجموعات وخلايا قتالية من الذين يتقنون قتال الشوارع، وحرب العصابات، وبدأ الاتصال بعناصر الجيش وضباطه من الوطنيين الذين كانوا يشعرون بفئوية ممارسة السلطة، وممن كانوا يعترضون على تنفيذ مهام قمعية ضد المواطنين من أبناء جلدتهم»[3].

ودعت حركة أمل الحكومة اللبنانية للاستقالة على خلفية ما جرى للمهجرين، ودعت إلى إضراب عام، حيث تضامنت العاصمة والمناطق مع الدعوة وأقفلت المؤسسات التجارية وخلت الشوارع، وتضامن الشمال والبقاع والجبل والجنوب مع الدعوة[4]، وكذلك تضامنت الأحزاب والهيئات والشخصيات السياسية والدينية

1 - روبرت فيسك: **ويلات وطن صراعات الشرق الأوسط وحرب لبنان**، مصدر سابق، ص 615.

2 - العمل: بيروت في السادس عشر من تموز (يوليو) عام 1983.

أيضاً كمال ديب: **هذا الجسر العتيق سقوط لبنان المسيحي؟ 1920 – 2020**، مصدر سابق، ص 172.

3 - قبلان قبلان: **6 شباط 1984 ذاكرة وحدث**، مصدر سابق، ص 103 و 104.

4 - النهار، بيروت في السابع عشر من تموز (يوليو) عام 1983.

والإعلامية مع الدعوة، في رسالة تحذيرية واضحة للحكم.

- **توحيدُ المعارضة الوطنية اللبنانية ضدَّ الحكمِ وحلفائِه**

فيما أعلن وليد جنبلاط في مؤتمر صحفي قيام قيادة سياسية تحت اسم جبهة الخلاص ضمت إليه كلاً من الرئيس الأسبق سليمان فرنجية، ورئيس الحكومة الأسبق رشيد كرامي[1]، إضافة إلى هيئة تنفيذية تتولى الإشراف على الاقتصاد، والمال، والإعلام والأمن، والقضايا الاجتماعية، وأعلن عن ميثاق لهذه الجبهة تلخصت بنوده كما يلي:

- اعتبار إتفاق 17 أيار يشكل بمضمونه الفعلي تخلياً لبنانياً رسمياً عن انتماء لبنان العربي، وتحويله عملياً قاعدة تهديد أمني وعسكري للشرق العربي عموماً ولسوريا خاصة.
- اتهام الحكم بالخروج على القسم الدستوري وذلك بسلخ الجنوب اللبناني وإلحاقه تدريجياً بإسرائيل، والتنازل عن السيادة، والثروات الطبيعية التي تزخر بها المناطق الحدودية، وبضرب وحدة المؤسسة العسكرية والإدارية من خلال تكريس واقع سعد حداد.

وقد وضعت جبهة الخلاص مقترحات لمواجهة هذا الوضع من خلال:

1- تنظيم القوى الفاعلة في أطر تنسجم مع خصوصيات الوضع الراهن.

2- العمل على مواجهة هيمنة حزب الكتائب وتسلطه على الحكم ومؤسساته ووضعه تحت المظلة الأميركية.

3- الدعم السياسي والعسكري للمقاومة البطولية للإحتلال[2].

وفي بيروت وبالتزامن مع إعلان جنبلاط جبهة الخلاص، كان رئيس حركة «أمل» نبيه بري، يعلن في مؤتمر صحافي رفضه استعمال الجيش وسيلة لتهجير المواطنين، ورفضه سياسة التمييز في تعاطي الجيش اللبناني مع المواطنين اللبنانيين.

1 - بيان جبهة الخلاص الوطني، السفير، بيروت في الرابع والعشرين من تموز (يوليو) عام 1983.

2 - بيان جبهة الخلاص الوطني، النصدر نفسه.

مذكراً بمواقف الامام الصدر بالتمسك بالجيش والشرعية والدفاع عنهما. وفي الوقت نفسه أدان اعتقال أكثر من خمسمائة شخص في حوادث وادي أبو جميل، واحتجازهم بظروف غير إنسانية قاسية[1]. وكرر رفضه للاتفاق الإسرائيلي اللبناني، داعياً إلى شراكة حقيقية (لا وزّانية) نسبة إلى الرئيس الوزان – بين المسلمين والمسيحيين – ومؤكداً تحالفه مع السيد وليد جنبلاط لمواجهة سياسة الحكم وتجاوزاته[2].

حاول الرئيس الجميل أن يتواصل مع حركة «أمل»، لكنها رفضت الدخول في أي مفاوضات معه قبل الإفراج عن المعتقلين. والأمر نفسه حصل مع وليد جنبلاط، الذي رفض بدوره الدخول باتصالات منفردة على حساب حلفائه. وأبلغ الحكم أنه فوّض رئيس حركة «أمل» التحدث باسمه ونقل موقفه إلى الجهات التي تجري الاتصالات[3].

وكانت ردود الفعل الشعبية والسياسية تتزايد، منددّة بتلك الممارسات لفريق السلطة، ورفض التفاوت الظاهر في التعاطي مع المواطنين بين شقي العاصمة الغربي والشرقي، وبالتالي رفض وجود حواجز «للقوات اللبنانية» أمام حواجز الجيش اللبناني[4].

ومما زاد من نقمة القوى السياسية الوطنية، قيام الأسطول السادس بإطلاق النار لمساعدة الجيش اللبناني في المعارك الدائرة في الجبل، مما جعل المارينز في بيروت طرفاً مشاركاً في الصراعات اللبنانية. واعتبارهم حلفاء للكتائب في حربهم ضد مسلمي لبنان. «وهذا كله يعني نقض كل قاعدة فرضتها قوة «حفظ السلام» على نفسها». وأدرك اللبنانيون أن واشنطن تحاول إنقاذ أمين الجميل[5].

ويقول روبرت فيسك: «كان كل يوم يشهد مزيداً من التورط الأميركي وأدلة مخيفة على تفكك لبنان. وشاهد اندرسون[6(*)] خلال زيارة لسوق الغرب، سبعة من ضباط المارينز الكبار يخرجون من ناقلة جند لبنانية ويركضون لأنهم كانوا يتعرضون

---

1 - قبلان قبلان: المصدر السابق، ص 109.
2 - السفير، بيروت في الرابع والعشرين من تموز (يوليو) عام 1983.
3 - السفير، المصدر نفسه..
4 - بيان حركة أمل، نشر في الصحف اللبنانية في الثاني والعشرين من تموز (يوليو) عام 1983.
5 - روبرت فيسك: **ويلات وطن صراعات الشرق الأوسط وحرب لبنان**، مصدر سابق، ص 637.
6(*) - أندرسون: صحافي أميركي، رئيس مكتب الأسوشيتد برس في بيروت.

للقصف. واستنتج اندرسون أنهم كانوا طليعة من مراقبي الأسطول الأميركي... وبهذا دخل المارينز الشوف ولو بقوة رمزية. وعندما طلب من السفارة الأميركية أن تعلق قالت بأنها تنتظر توجيهات وزارة الخارجية»[1].

أما في القسم الآخر من العاصمة، فقد أعلنت الإذاعة الإسرائيلية عن زيارة قام بها آرييل شارون إلى بيروت الشرقية بدعوة من حزب الكتائب في الرابع من آب (أغسطس) 1983، واجتماعه إلى قادة الحزب، ولقائه ضباطاً في الجيش اللبناني، ورئيس حزب الكتائب بيار الجميل، في مسعى لتعزيز التوافق بين اللبنانيين وإسرائيل[2]. وفي العاشر من الشهر نفسه، قام داني شمعون، ابن رئيس الجبهة اللبنانية الرئيس كميل شمعون بزيارة إلى إسرائيل، التقى خلالها وزير خارجيتها الأسبق، اسحق شامير، ليعلن بعد اللقاء أن الأمور قد تغيرت، وبالتالي لا داعي لإخفاء وجوده في إسرائيل.

وفي الأسبوع التالي لزيارة شارون وبعد اجتماع «الجبهة اللبنانية»، الذي ضم كل من كميل شمعون، وبيار الجميل، وشارل مالك، وفؤاد أفرام البستاني، وقائد القوات اللبنانية فادي افرام، أعلن رئيس حزب الكتائب، ووالد رئيس الجمهورية اللبنانية، عن موقف سياسي أثار الكثير من الردود المستهجنة: لقد طالب القوات البريطانية والأميركية والفرنسية والايطالية الموجودة في لبنان بعدم التراخي وعدم التفرج على ضياع البلد. إذ أنه عبر عن دعوة لهذه القوى لتستكمل ما كان بدأه جيش الاحتلال الإسرائيلي[3]. وقال: «لتحصل الحرب وليربح الأقوى»[4].

وبعد أيام على زيارة شارون، كانت زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي موشي أرينز، الذي قام بجولة شملت كل أقطاب «الجبهة اللبنانية»، بدءاً من كميل شمعون، إلى بيار الجميل، وصولا إلى قائد «القوات اللبنانية» فادي أفرام، وتخللها مؤتمر صحافي في مركز القيادة الإسرائيلية في اليرزة، واستعراض «لحرس الشرف» إلى جانب فادي أفرام، إضافة إلى جولة في شوارع بيروت الشرقية بسيارته «المرسيدس» التي كان

---

1 - روبرت فيسك: المصدر نفسه، ص 639.
2 - السفير: بيروت في الخامس من آب (أغسطس) عام 1983.
3 - قبلان قبلان: **6 شباط 1984 ذاكرة وحدث**، مصدر سابق، ص 114.
4 - النهار، بيروت في الحادي عشر من آب (أغسطس) عام 1983.

يقودها بنفسه[1].

أثارت هذه الزيارة استنكار كافة الزعماء المسلمين والوطنيين، من رشيد كرامي وصائب سلام وسليم الحص، إلى ريمون إده، ونبيه بري ووليد جنبلاط، الذين اعتبروا الزيارة ضربة لمحاولات الإنقاذ والوفاق[2]. وطالب بعضهم باستقالة رئيس الحكومة، الذي أعلن اعتكافه وعدم مزاولة نشاطه في القصر الجمهوري[3]. وفي مناورة من الرئيس الجميل فقد أطلق دعوة للحوار، حظيت بترحيب من القوى المعارضة، فيما اشترطت الجبهة اللبنانية الدخول في الحوار بعد تحرير لبنان[4].

إنهارت الأوضاع الأمنية في جميع أحياء الضاحية الجنوبية لبيروت والجبل واستخدم الجيش اللبناني فيها جميع أنواع الأسلحة، بما فيها المدفعية الثقيلة التي طاولت معظم الأحياء السكنية في تلك المناطق. وحصدت الاشتباكات عشرات القتلى والجرحى. وفي الواحد والثلاثين من آب (أغسطس) 1983 بدأ الجيش اللبناني هجوماً عنيفاً على بيروت الغربية[5] ودخلها من محاور أربعة:

1- محور الخط البحري من المرفأ إلى منطقة الفنادق، فالسفارة الأميركية صعوداً حتى برج المر.
2- محور المتحف – البربير – تلة الخياط وشارع فردان.
3- محور السوديكو – بشارة الخوري باتجاه البسطة التحتا.
4- محور التباريس – جسر فؤاد شهاب وصولاً إلى الصنائع[6].

ويلاحظ أن الجيش اللبناني اعتمد في دخوله إلى بيروت نفس الخطة العسكرية التي اعتمدها الجيش الإسرائيلي عند اجتياحه للعاصمة عام 1982، ويتم دخول الجيش بمساندة ومواكبة من الطوافات العسكرية اللبنانية والأجنبية وخاصة الفرنسية. ومع أن قيادة أمل كانت قد أمرت مقاتليها بإخلاء المواقع والابتعاد عن محاور القتال التي شهدت

1 ـ قبلان قبلان: المصدر السابق، ص 115.
2 ـ السفير: بيروت في السابع عشر من آب (أغسطس) عام 1983.
3 ـ النهار: بيروت في التاسع عشر من آب (أغسطس) عام 1983.
4 ـ السفير: بيروت في الخامس والعشرين من آب (أغسطس) عام 1983.
5 ـ مسعود الخوند: **موسوعة الحرب اللبنانية ذاكرة وطن وشعب**، مصدر سابق، ص 149.
6 ـ قبلان قبلان: **6 شباط 1984 ذاكرة وحدث**، مصدر سابق، ص 121.

اشتباكات عنيفة بينهم وبين الجيش. فصارت في نهاية آب (أغسطس) بيروت الغربية تحت سيطرة الجيش اللبناني، الذي بدأ حملة مداهمات وتمشيط واسعة بحثا عن عناصر حركة «أمل».

ويقول القيادي في حركة أمل قبلان قبلان: «وأرسل أحد ضباط الجيش اللبناني الرائد عاطف زغيب للبحث عني في كل مكان حتى في مسجد المنطقة على خلفية مشادة بيني وبينه بسبب إعطائي الأوامر بمحاصرة مركز الجيش في برج المر، ورفضي الانصياع لتهديداته بإخلاء المنطقة»[1].

وبعد أن أخلت حركة «أمل» جميع مكاتبها، توجهت آليات الجيش إلى منطقة بربور، حيث منزل رئيس الحركة نبيه بري، وأوقفت إحدى الملالات على مدخل المبنى الذي يقطنه النائب زاهر الخطيب. وحاول أحدُ الضباط دخول المبنى فتصدى له ضابط من الوحدة الفرنسية التي كانت تتمركز في مبنى وقف الروم في حي المزرعة. وبعد شجار بين الفرنسيين والجيش اللبناني ابتعد الضابط بآليته عن منزل نبيه بري وأقام حواجز تفتيش للداخلين والخارجين من المبنى[2].

في هذا الوقت أرسل أمين الجميل دعوات للحوار في القصر الجمهوري، سارع إلى رفضها كل من الرئيسين رشيد كرامي وسليمان فرنجية ورئيس حركة «أمل» نبيه بري ورئيس الحركة الوطنية، وليد جنبلاط. وأعلنت حركة أمل على لسان رئيسها الرد الحاسم: «الحكم دخل الوفاق بدبابة ولن ندخله راجلين»[3].

كانت الاشتباكات العنيفة متواصلة على محاور الضاحية الجنوبية لبيروت، في الرابع من شباط (فبراير) 1984 دعا رئيس حركة «أمل» نبيه بري في مؤتمر صحافي إلى استقالة الوزراء المسلمين من الحكومة. وذهب القيادي في حركة أمل السيد قبلان قبلان مع الدكتور حسين يتيم إلى منزل الوزير إبراهيم حلاوي الذي كتب استقالته وأذاعها بالتزامن مع استقالة الوزيرين عدنان مروة وبهاء الدين البساط[4].

1- قبلان قبلان، المصدر السابق، ص 122.
2- المصدر نفسه، ص 122.
3- السفير: بيروت في الثاني من أيلول (سبتمبر) عام 1983. أيضاً قبلان قبلان: المصدر السابق، ص 123.
4- قبلان قبلان: مصدر سابق، ص 150.

وتم تقديم الاستقالات إلى رئيس الحكومة شفيق الوزان الذي قرر بدوره تقديم استقالة حكومته. وفي اليوم التالي قبل الرئيس الجميل استقالة الوزان، ودعا في رسالة إلى اللبنانيين إلى استئناف الحوار الوطني[1]. في السادس من شباط (فبراير) كان مقاتلو حركة أمل ومعهم كل قوى الحركة الوطنية في بيروت الغربية يطوقون مراكز الجيش اللبناني تمهيداً للإستيلاء عليها. فيما الاتصالات مع الضباط مستمرة.

كان العقيد لطفي جابر قائد اللواء السادس، هو المسؤول عن الوحدات المنتشرة في بيروت الغربية والجناح والأوزاعي وطريق المطار وثكنة هنري شهاب وصولا إلى منطقة قصر العويني في مستديرة المطار. فأصدر بيانا فجر السابع من شباط (فبراير)، أعلن فيه الحرص على الجيش اللبناني وعلى وحدة الوطن وسلامة المواطنين، وأيد موقف قيادة «أمل»، ورفض زج اسم الجيش في الخلافات الداخلية اللبنانية، وأكد على دعم الحوار السياسي أسلوباً وحيداً لحل الأزمة الداخلية اللبنانية، كما وأكد على أن الدور الأساسي للجيش هو التوجه نحو الجنوب لتحريره من الاحتلال الإسرائيلي[2]. وكذلك أعلن قائد اللواء الأول في البقاع العميد إبراهيم شاهين، رفض زج الجيش بالصراع الداخلي مستنكراً ضرب المناطق الوطنية[3].

وهكذا خسر الرئيس الجميل سياسياً في استقالة الوزان آخر وأهم ممثلي المسلمين في سدة الحكم. والخسارة الأهم كانت في خروج السلطة العسكرية من يده بانشقاق الجيش ورفض تنفيذ أوامره الجائرة.

وهكذا انهار الجيش الذي أنفق عليه مئات آلاف الدولارات، ولم يبق من عديده البالغ ثلاثين ألف رجل سوى ألفي رجل[4]، سقط مشروع الجميل الكتائبي وحكومته وجيشه، ولم تنفعه تحالفاته مع أميركا وإسرائيل في مواجهته مع خصومه الوطنيين، شركائه في الوطن، وتبخر حلم الموارنة المبني على التسلط الفئوي وسياسة القمع

1 ـ مسعود الخوند: **موسوعة الحرب اللبنانية ذاكرة وطن وشعب**، الجزء السادس، مصدر سابق، ص 149.

2 ـ السفير: بيروت في الثامن من شباط (فبراير) عام 1984.

3 ـ قبلان قبلان: المصدر السابق، ص 152.

4 ـ كمال ديب: **هذا الجسر العتيق سقوط لبنان المسيحي؟ 1920 – 2020**، مصدر سابق، ص 172 و 173.

وإخضاع الناس بالقوة. ودفعت بيروت الغربية ضريبة هذا الإنجاز الكبير من دم أبنائها حوالي ثلاثمئة شهيد وجريح، وكثيراً من الدمار والخراب في ممتلكاتها وأكثرَ من خمسين ألف نازح باتجاه الجنوب.

كان الرئيس رشيد كرامي في بداية الأمر مؤيداً لحكم الرئيس أمين الجميل. وعاد وتحول إلى المعارضة بسبب توقيع الحكم لاتفاق 17 أيار. ثم بدأ يعترض على سياسة الرئيس الجميل، وقراره بدخول الجيش إلى الجبل وبيروت الغربية بالقوة، وتساءل: «لمصلحة من دخول الجيش بالقوة؟ وهل أن الوصول إلى الاتفاق أصعب من تقتيل اللبنانيين وحمل هذا الشعب على أن يعاني ويسقط الأبرياء والنساء والشيوخ؟ وهل أن الحكم هو لفريق دون فريق؟». ومضى يتساءل: «وعلى من تشهر الحرب ولمصلحة من يستعمل الجيش؟ هذا الجيش الفتي الطري، الذي دخل الامتحان سابقاً، فهل يعقل بأن يوضع أمام التجربة من جديد؟»[1].

أما رئيس الحكومة شفيق الوزان، والذي كان يشغل أهم موقع إسلامي في السلطة، والذي حرص على تأمين الغطاء الإسلامي لحكم رئيس الجمهورية وسياساته، فقد كان في وضع الضعيف العاجز الذي لا يستطيع أن يفعل شيئاً في أجواء حكم عسكري استبدادي اعتمده الرئيس الجميل في بيروت الغربية، حتى أن بعض الشخصيات هناك كانت تراجعه بشأن التجاوزات المتكررة لبعض عناصر الجيش، الذين ينتشرون على الحواجز لمنع حركة السياسيين أمثال محسن دلول ومالك سلام والدكتور نسيب البربير والذين كانوا يتواصلون عبر الرسائل لتحديد موعد لقاءاتهم خوفاً من استخدام الهاتف المراقب، وكي يتجنبوا المضايقات[2]، ولكن دون جدوى.

ويروي الوزير محسن دلول أنه بعد أن دخل الجيش إلى مكتب الحزب التقدمي الاشتراكي، في منطقة كركول الدروز، ذهب إلى الرئيس الوزان يشكو إليه الوضع، فاتصل هاتفياً، وأجابوه لا أحد في داخل المكتب. فقال له دلول: «يا دولة الرئيس، وأنت

1 ـ رزق رزق: **رشيد كرامي السياسي ورجل الدولة** (قدم له الأب الدكتور انطوان ضو)، مختارات، بيروت 1987، ص 201 و 202.

2 ـ محسن دلول: **حوارات ساخنة من كمال جنبلاط إلى رفيق الحريري**، مصدر سابق، ص 303 و 304.

ذاهب إلى السراي، أرجو أن تمر بطريقك من أمام مكتب التقدمي الإشتراكي... أرجو أن تتدخل... وفعلاً مر من هناك ورأى الجيش في المكتب... فالرئيس وقف وتحدث مع الضابط... وقال لي يا محسن أنا قمت بالواجب لكن أعطهم برهةً وجيزة فهم سينسحبون. ولكنهم لم ينسحبوا، وبالعكس دخل الضابط إلى المقر وقال بتحدٍ: نحن لا نمشي بأوامر أحد، وشتم الموجودين في المقر، وأوقفهم إلى جانب الحائط وكان على ما يبدو يريد أن يدب الذعر في قلوب الناس...»[1].

وهكذا أضاع الجميل كل الفرص التي قدمها له شركاؤه في الوطن، واستهان بالتفاف القوى الإسلامية والوطنية حوله، وآثر الرهان على الأميركيين، والاستعانة بهم لضرب الجبل، فخابت سياسته، وخرجت السلطة من يده بخروج الجيش من بيروت الغربية. وفي الحادي عشر من شباط حاول قائد الجيش إبراهيم طنوس التحضير لشن هجوم على تلة الرادار بهدف وصل منطقة الشحار الغربي بسوق الغرب، وبدأ يتحدث مع كل ضابط على انفراد، فأبدى معظم الضباط في اللواء الرابع تململهم من هذا الأمر، وحده النقيب وليد سكرية، قائد الكتيبة (43)، أبدى حماسة ملحوظة للقيام بالمهمة.

وحصل ما لم يكن يتوقعه قائد الجيش، عندما حذا النقيب وليد سكرية حذو رفاقه في اللواء السادس، وأفشل مخطط طنوس باحتلال ما تبقى من الجبل. وبهذا تم وصل منطقة الشحار الغربي بخلدة، وتقدمت إليها قوات مشتركة من حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي، وما لبث أن انضم إليهم المسؤول عن منطقة خلدة في الجيش، النقيب حسين اللقيس. وفي الرابع عشر من شباط (فبراير) 1984، اتصل الجبل بالساحل، وتواصل مع بيروت الغربية، وضاحيتها الجنوبية، لتصبح جميعها مناطق محررة من الهيمنة والتسلط[2].

واعتبرت واشنطن أن أخطاء الحكم اللبناني، ساهمت في فشل السياسة الأميركية في لبنان، وبالتالي أدت إلى انسحاب المارينز من بيروت في السادس والعشرين من شباط (فبراير) 1984. حيث غادر آخر جندي أميركي مايكل بولارد، والذي قال للصحافيين وهو يهم بالصعود إلى المركب البحري: «إنه بلد مجانين، إنني فرحٌ لأنني

---

1 - محسن دلول: المصدر نفسه، ص 302 و 303.

2 - قبلان قبلان: **6 شباط 1984 ذاكرة وحدث**، مصدر سابق، ص 159 و 160.

ورفاقي نخرج من هنا قطعة واحدة»[1]. وهذه بعض الملاحظات التي وثقها السفير عبد الله بو حبيب، والتي كانت تتردد في الأوساط السياسية في واشنطن:

1- تركيز الرئيس أمين الجميل على تحقيق التحرير قبل الوفاق، وانصرافه للبحث عن الحلول خارج لبنان، حرمه من ظروف جيدة لإقامة حكم وطني قوي.

2- عدم إقامة حوار إيجابي وجدّي مع أطراف المعارضة، وخاصة السيدين وليد جنبلاط ونبيه بري، في وقت كان فيه بري يبدي أقصى الاستعداد للتعاون.

3- مبالغة الحكم في اعتماده على قيادة الجيش في ظروف سياسية وعسكرية غير مؤاتية.

4- اطمئنان الحكم الكبير للدعم الأميركي، دون إدراك الحدود والضوابط التي تحيط بالتزام واشنطن وتحرمها من الفعالية المتوخاة.

5- إن أوساط الجميل كانت تُبسط السلبيات وتضخم الإيجابيات وتبالغ في نقل الأخبار وخاصة العسكرية منها، مما أفقدها الثقة، وأشاع البلبلة في دوائر الدول المشاركة في القوة المتعددة الجنسيات[2].

- **مؤتمر الحوار الوطني في لوزان 12 آذار (مارس) 1984:**

حاول الرئيس الجميل بعد أحداث السادس من شباط (فبراير)، القيام بمناورة سلبية باتجاه إسرائيل هذه المرة، إذ نشرت الصحف اللبنانية في السابع من شباط (فبراير)، أن رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق شامير استقبل مبعوثاً للرئيس الجميل، حيث أبلغه عدم استعداد إسرائيل للتدخل في الحرب الدائرة في لبنان[3].

عند هذا الحد وجد الجميل أنه لا مفر من تلبية شروط ومطالب المعارضة الوطنية اللبنانية[4]. وصل الرئيس الجميل إلى المأزق، فتدخلت المملكة العربية السعودية،

---

1 - السفير: بيروت في السابع والعشرين من آذار (مارس) عام 1984.

2 - عبد الله بو حبيب (سفير لبناني سابق في واشنطن): **الضوء الأصفر السياسة الأميركية في لبنان**، مصدر سابق، ص 48 و 49.

3 - السفير، بيروت في الثامن من شباط (فبراير) عام 1984.

4 - قبلان قبلان: مصدر سابق، ص 163.

وأوفدت الوسيط السعودي من أصل لبناني رفيق الحريري[1] في الحادي عشر من شباط (فبراير) حاملاً مشروع حل، يتضمن إلغاء اتفاق 17 أيار، وكان جواب الجميل أن هذا ليس هدفاً بحد ذاته، وأنه أصبح المشكلة الأساسية التي يدرسها حالياً. و«فهمت دمشق أن الرئيس اللبناني ما زال متمسكاً بهذا الاتفاق، فوجهت في الرابع عشر من شباط (فبراير) ضربة أخرى إلى الجيش اللبناني»[2]، الذي تراجع عن مواقعه في الشحار الغربي ومثلث خلدة. وبعد أن تخلت عنه الولايات المتحدة، لم يبق أمامه غير طريق الشام. فأوفد مستشاره جان عبيد الذي اجتمع في دمشق مع الوسيطين السعوديين بندر ابن سلطان ورفيق الحريري ووزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام، ومهد لزيارة أمين الجميل إلى دمشق في نهاية شباط (فبراير) 1984[3]، وهناك تفاهم مع الأسد على إلغاء اتفاق 17 أيار وبالفعل فقد تم إلغاؤه في الخامس من آذار (مارس) في جلسة مجلس الوزراء التي عقدت لهذا الشأن[4].

عقد مؤتمر الحوار الوطني في لوزان (سويسرا) في فندق بوريفاج في الثاني عشر من آذار (مارس) 1984. وسط أنباء عن انهيار الوضع الأمني في لبنان، وانتهت الجلسة الأولى بقرار يدعو إلى وقف إطلاق النار. أما في اليوم الثاني وفي أجواء عدم التقيد بوقف اطلاق النار، تقدم حزب الكتائب و حزب الوطنيين الأحرار بيار الجميل وكميل شمعون تحت عنوان «لبنان جمهورية اتحادية». وأصرّ نبيه بري رئيس حركة أمل، على محاسبة رئيس الجمهورية واستقالته. أما في اليوم الثالث: وفي كلمة لوليد جنبلاط، أكّد فيها على رفض الفيديرالية والتقسيم، وعلى تحرير الجنوب، وإلغاء الطائفية السياسية، وإعادة بناء جيش وطني عربي، وإعلان «الجمهورية العربية اللبنانية»، وإنشاء مجلس رئاسة ينتخب من الشعب وتكون رئاسته مداورة كل سنة والدعوة إلى اعتماد الاستفتاء الشعبي للبت في القضايا المصيرية. أما جلسة اليوم الرابع فقد حصل خلاف بين بيار الجميل وسليمان فرنجية بسبب موقف «القوات اللبنانية» و «الفعاليات

---

1 - مسعود الخوند: مصدر سابق، ص 153. أيضاً محسن دلول: مصدر سابق، ص 296.

2 - كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، مصدر سابق، ص 90.

3 - كريم بقرادوني: المصدر نفسه، ص 90.

4- باتريك سيل: **الأسد الصراع على الشرق الأوسط**، مصدر سابق، ص 677.

المسيحية» من سوريا والعروبة[1]. واقتصرت جلسة اليوم الخامس في السابع عشر من آذار (مارس)، على رؤساء الوفود، وتحولت إلى سريّة بناء لاقتراح عبد الحليم خدام. رفض بري وجنبلاط ورقة عمل تقدم بها الرئيس الجميل. وكان فرنجية رافضاً أي شيء يمس بصلاحيات رئيس الجمهورية. فيما رفض شمعون وبيار الجميل إلغاء الطائفية السياسية. واختتم مؤتمر الحوار الوطني في لوزان في العشرين من شهر آذار (مارس) 1984 ببيان أكد على وقف إطلاق النار، وعلى تشكيل هيئة تأسيسية لوضع دستور جديد[2].

ويتضح من النقاش أن من أبرز مطالب المعارضة كان الحد من صلاحيات رئيس الجمهورية، وتعزيز صلاحيات مجلس الوزراء، وكانت تريد تركيز السلطة في أيدي مجلس الوزراء الذي يمثل جميع الطوائف لا بيد الرئيس الماروني. ويقول إيلي سالم مستشار رئيس الجمهورية إن «الأسباب التي أدت إلى فشل مؤتمر لوزان... هي أن كل واحد من المشاركين كان يشد إلى جهته محافظاً على مصالحه المحلية. أما لبنان الدولة، والمجتمع، والخبرة المشتركة، فلم يكن ممثلاً في المؤتمر. واليمين المسيحي الوثيق الصلة بالرئيس، كان يتجه أكثر فأكثر إلى اليمين، ... بحيث صعب على الرئيس أن يتحرك، والمسلمون كانوا، في هذه الفترة، في القمة، إلا أنهم كانوا غير موحدين. كان لكل منهم جدول أعماله الخاص»[3].

غادر الرئيس أمين الجميل المؤتمر وهو بالغ الإحباط. وقال عبد الحليم خدام لإيلي سالم في نهاية المؤتمر: «لا جدوى من المشاركين في المؤتمر وأن غالبيتهم لا تمثل لبنان الجديد... الأفضل هو الجمع بين قادة «أمل» والحزب التقدمي الاشتراكي والقوات اللبنانية، وهم الشباب الذين أفرزتهم الحرب من أجل التوصل إلى اتفاق شامل»[4]. أما في بيروت الغربية، فقد اندلع القتال، بين حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي من جهة، وميليشيا «المرابطون» من جهة ثانية. وبعد عودة الوفود من مؤتمر لوزان، قصد القيادي في حركة أمل قبلان قبلان. سماحة مفتي الجمهورية حسن خالد والتقاه بحضور عدد من الضباط، والدكتور أحمد الكعكي وغيرهم، وناقشوا الأمر واتفقوا مع سماحة

---

1 - إيلي سالم: مصدر سابق، ص 310.

2 - مسعود الخوند: المصدر السابق، ص 153 و 154.

3 - إيلي سالم: **الخيارات الصعبة دبلوماسية البحث عن مخرج**، مصدر سابق، ص 313 و 314.

4 - إيلي سالم: المصدر نفسه، ص 314.

المفتي على إحلال عناصر من الجيش في مراكز «المرابطون» القريبة من مراكز التقدمي الاشتراكي وخاصة في «طريق الجديدة».

ومع عودة الحاج قبلان لإبلاغ رئيس الحركة بما جرى الاتفاق عليه، قام الأخير بإبلاغ جنبلاط[1]، بأنه سيبعث برسالة إليه ولكن عند وصول الحاج قبلان إلى المصيطبة وقبل وصول الرسالة إلى جنبلاط كان قد دوى صوت الانفجار واشتعلت المنطقة في عملية عسكرية كانت نتيجتها سيطرة الحزب التقدمي الاشتراكي على مراكز «المرابطون» لا سيما المقر الرئيسي ومركز الإذاعة في محيط جامع عبد الناصر[2]. وكانت هذه المعركة أول خلل في الجسم الوطني الإسلامي الذي أظهر تماسكاً كبيراً في مواجهة مشروع الحكم وأثناء الظروف الصعبة التي حلت بالوطن. ومن الواضح أن هذه الاشتباكات الدامية وقعت داخل الخندق الواحد في صراع على النفوذ، بعد فشل مؤتمر لوزان، وكان الرئيس الجميل، وأجهزة الحكم يحضرون لهذه الفتنة[3]، لكن جنبلاط أحب أن «يتغداهم قبل أن يتعشوه» كما يقول الوزير محسن دلول، الذي كان مشاركاً في مؤتمر لوزان، كمستشار لوليد جنبلاط: «كانوا خائفين من أن السلام في لبنان سوف يأتي على حسابهم... نعم الأقليات، اعتقاداً منهم بأن السلام يدور بين الطوائف الكبيرة على حساب الصغيرة... كل القوى العسكرية كانت خائفة من السلام في لبنان. ونحن كانت مهمتنا لفترة عندما تسلمنا ملف الحوار[4]، أن نطمئنهم».

وعن تلك الأحداث يقول وليد جنبلاط: «حرب الجبل» اتخذت طابع انتصار لوليد جنبلاط، و «6 شباط» طابع انتصار لنبيه بري. حاولنا أن ننسق وأن نشكل مجلساً سياسياً في بيروت وإدارة وطنية، عرضنا على سليم الحص فرفض. تحولت بيروت إلى جزر سياسية وأمنية ومذهبية وعسكرية. عملياً كانت الحرب واقعة. حدث اختراق عندنا وعند «أمل». جهاز الأمن عندنا كان مخترقاً ويعمل لمصلحة عرفات و «القوات

1 - قبلان قبلان: مصدر سابق، ص 174.

2 - النهار، بيروت في الثالث والعشرين من آذار (مارس) عام 1984.

3 - محسن دلول: **حوارات ساخنة من كمال جنبلاط إلى رفيق الحريري**، مصدر سابق، ص 309.

4 - محسن دلول: المصدر نفسه، ص 311 و 312.

اللبنانية» وورطني في حربين كبيرتين»[1]. ويضيف جنبلاط: «الإسلام السياسي كان ضد «حرب الجبل» وكان ضد «6 شباط»[2]. ويؤكد جنبلاط على تعارض في وجهات النظر السياسية، وعدم الانسجام مع سياسة إبراهيم قليلات وطموحاته. لكنه لا ينكر تعارض سياسته الساعية إلى إنشاء إدارة مدنية في بيروت مع موقف الرئيس سليم الحص الرافض لها. وبعد أن خرج جنبلاط من حرب الجبل منتصراً، لم يعد يحب أن يعامل على أنه مواطنٌ من الدرجة الثانية، ويقول: «لماذا نكون مواطنين من الدرجة الثانية أو الثالثة نتيجة أن المنتمين إلى مذهبنا أقلية؟ هذه هي القصة بصريح العبارة»[3].

- **حكومة الوحدة الوطنية برئاسة رشيد كرامي**

بعد مؤتمر لوزان، وجد الرئيس الجميل نفسه أمام ثلاثة خيارات: الأول: تجاهل الدور السوري وترسيخ موقعه كماروني على المنطقة الشرقية في بيروت بانتظار التطورات. وهنالك رأي ماروني قوي يدعو إلى مثل هذا الخيار. الثاني: عقد صفقة مع إسرائيل، وتوسيع سلطة حكمه في المناطق التي ينسحب منها الإسرائيليون، أي اتخاذ موقف علني مكشوف ضد السوريين والعرب. ويؤيد هذا الخيار أقلية مارونية صغيرة. والثالث: التعاون الوثيق مع سوريا، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، تبسط نفوذها على المناطق الخاضعة لها وللسيطرة السورية، بانتظار ظروف ملائمة تؤدي إلى الانسحاب الإسرائيلي. وكان الوزير إيلي سالم والكثيرون من مستشاري الرئيس الجميل يدعون بقوة إلى هذا الخيار[4].

وبهذا التصور ذهب الرئيس الجميل في زيارة إلى دمشق في التاسع عشر من نيسان (أبريل) 1984 رحب به الرئيس الأسد، واستعرض معه بنود وثيقة لوزان، واتفقا على أن تكون العلاقات بين سوريا ولبنان مبنية على مصالح البلدين العليا، كما جرت مناقشة صلاحيات رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء. وأنه ينبغي عند تشكيل الحكومة

1 - وليد جنبلاط عن غسان شربل: **أين كنت في الحرب؟ اعترافات جنرالات الصراعات اللبنانية**، مصدر سابق، ص 298 و 299.

2 - وليد جنبلاط عن غسان شربل، المصدر نفسه، ص 298 و 299.

3 - المصدر نفسه، ص 285.

4 - إيلي سالم: **الخيارات الصعبة دبلوماسية البحث عن مخرج**، مصدر سابق، ص 318 و 319.

الجديدة أن يكون الوزراء الذين يشكلون مجلس الدفاع الوطني، متوازنين طائفياً. وكذلك فقد أراد الأسد رشيد كرامي السنّي الوحيد في جبهة الانقاذ الوطني، أن يكون هو رئيس الحكومة ليتوازن مع موقع رئيس الجمهورية الذي اعتبره الأسد ممثلاً للجبهة اللبنانية[1].

ويكرر التاريخ نفسه، ويعود الرئيس رشيد كرامي من مواقع قيادة المعارضة إلى مواقع الحكم: في المرة الأولى جاء إلى رئاسة الحكومة عام 1958 بعد أن قاد معارضة ضد الرئيس كميل شمعون الذي ألحق لبنان بمشروع أيزنهاور والأحلاف الغربية. وهذه المرة جاء من قيادة «جبهة الإنقاذ الوطني» إلى رئاسة حكومة الوحدة الوطنية، بعد إسقاط اتفاق 17 أيار الذي ألحق لبنان بالأحلاف الغربية – الإسرائيلية وعندما كلف رئيس الجمهورية بصورة رسمية رشيد كرامي تأليف حكومة جديدة، وحدد برنامج حكومته بصورة عفوية، وكانت الخطوط الرئيسية فيه: الجنوب، الإصلاح، وتوفير الأمان للجميع، قال كرامي: «وأهم من كل ذلك أن نعيد تأهيل أنفسنا لنشفيها من الأمراض العالقة بها، فتطهير النفوس هو العمل الأساسي الذي من دونه لا يمكن أن نصل إلى الهدف الأساسي، أي وحدة الشعب والمؤسسات والأرض»[2].

وفي الثلاثين من نيسان (أبريل) 1984 صدر المرسوم رقم 1630 الذي عين الرئيس رشيد كرامي رئيساً لمجلس الوزراء. وفي اليوم ذاته صدر المرسوم 1631 الذي يعلن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية برئاسة رشيد كرامي، الذي احتفظ بوزارة الخارجية، وضمت بالإضافة إليه الوزراء السادة: كميل شمعون وعادل عسيران وسليم الحص، وجوزيف سكاف وبيار الجميل، وعبد الله الراسي وفيكتور قصير ونبيه بري ووليد جنبلاط.

وفي الواحد والثلاثين من أيار (مايو) 1984 تقدمت الحكومة ببيانها الوزاري إلى مجلس النواب اللبناني، وعرضت فيه خطة الحكومة الكاملة على الصعيد الداخلي والسياسة التي ستعتمدها من أجل التحرير والوحدة، وعلاقاتها العربية والدولية، وقد نالت الحكومة ثقة المجلس النيابي في الثاني عشر من حزيران (يونيو) 1984، ومنحت صلاحيات استثنائية لمدة تسعة أشهر. وقد تضمن البيان الوزاري خلاصة ما تم التوافق

1 - إيلي سالم: المصدر نفسه، ص 320.

2 - رزق رزق: **رشيد كرامي السياسي ورجل الدولة**، مصدر سابق، ص 207 و 208.

عليه من جملة مبادئ وإصلاحات، في مؤتمري جنيف ولوزان، والتي أسهمت سوريا والمملكة العربية السعودية بدور فاعل في إخراجها، ومن أبرز ما جاء في البيان الوزاري[1]:

- إن بناء لبنان الغد وإقامة دولة حديثة يتطلب صياغة دستور جديد للبلاد، يعهد فيه إلى هيئة تمثل كل الاتجاهات اللبنانية، فتعكف على هذا الأمر وتنجزه في مهلة لا تتجاوز العام، لكي يعرض على الحكومة والمجلس النيابي وينظر فيه حسب الأصول الدستورية[2].
- وفي الإصلاحات يوسع التمثيل الشعبي من خلال زيادة عدد النواب إلى ما لا يقل عن (120) نائباً، وفي الشكل الذي يحقق صحة هذا التمثيل وعدالته، في إطار المناصفة بين المسلمين والمسيحيين، إلى أن يتم إلغاء طائفية التمثيل.
- وعلى مستوى القمة: السلطة الإجرائية منوطة برئيس الجمهورية، يمارسها بمشاركة مجلس الوزراء والوزراء، ففي مجلس الوزراء تقرر السياسة العامة للدولة في كل المجالات، خصوصاً في المجالات السياسية والاقتصادية والدفاعية والمالية والإنمائية والتربوية والاجتماعية والإعلامية وغيرها..
- أما رئيس الوزراء، وفي انتظار أن يحدد الدستور الجديد طريقة تكليفه تشكيل الحكومة وأصول هذا التشكيل، فهو يمارس جميع الصلاحيات التي انشأها العرف، ويشرف على أعمال الوزراء ويلاحق تنفيذ قرارات مجلس الوزراء.

غير أن كل ما ورد في البيان الوزاري كان يتطلب توحيد الجهود بين الفاعليات والقوى السياسية، وخاصة بين أركان الحكم من كل المستويات، الأمر الذي نكث به رئيس الجمهورية عندما أعلن اعتراضه على الاتفاق الثلاثي بين أطراف الصراع في الساحة اللبنانية، فعادت الأمور مجدداً إلى نقطة البداية وانفرزت القوى السياسية في لبنان، وأعلن رئيس الحكومة المقاطعة ومن بعدها الاستقالة عندما لم يتحقق الانقاذ الفعلي للبنان[3].

1 - جلسة مجلس النواب اللبناني المنعقدة بتاريخ 31 أيار (مايو) 1984.

2 - رزق رزق: المصدر السابق، ص 209.

3 - رزق رزق: المصدر السابق، ص 240 و 241.

قامت القوات اللبنانية بانقلاب في آذار (مارس) 1985 ضد الرئيس أمين الجميل والمكتب السياسي لحزب الكتائب، وبرز في قيادة الانتفاضة ثلاثة هم: إيلي حبيقة، عن الأمن، وسمير جعجع عن العسكر، وهما من الموارنة، وكريم بقرادوني رئيس الدائرة السياسية والإعلامية، وهو أرمني.

وشكل حبيقة ثلاث وحدات خاصة، وبنى أجهزة أمنية تابعة له ليصبح جسماً منفصلاً عن الحزب (الكتائب) وعن «القوات». وجعل مركز قيادته في الكرنتينا، ومركز الأمن في منطقة الأشرفية. ثم وحد هذه الأجهزة ضمن المجلس الحربي في الكرنتينا وجعل نفسه «القائد الأعلى»، وأصبح له سلطة قوية ونفوذ واسع على الأرض في عام 1985[1].

ثالثاً: نشوء وتطور المقاومة السياسية والعسكرية ضد الاحتلال الإسرائيلي والتدخل الأجنبي في لبنان 1982 – 1985

في العام 1982 اجتاحت «إسرائيل» لبنان، بضوء أخضر من الولايات المتحدة الأميركية وكان أمام إسرائيل جبهة واحدة تحارب فيها. فمصر وقعت معاهدة سلام مع إسرائيل، وهي الدولة العربية صاحبة أضخم وأقوى جيش، أصبحت خارج دائرة الحرب[2].

والعراق تخوض حرباً وحشية مدمرة مع إيران، وما دامت هذه الحرب مستمرة، فلن يكون في إمكانها أن ترسل قواتها لمحاربة إسرائيل.

وكانت أموال الدول العربية في الخليج مرصودة لدعم العراق في تلك الحرب والاهتمام العربي العام منصب على نتائج وعواقب الحرب وما تجره عليها من آثار[3]. أما سوريا فكانت معزولة تماماً. فرغم أنها تحتل المرتبة الأولى من ناحية قدرتها على تشكيل خطر الهجوم على إسرائيل، لكن ميزان القوى كان في غير صالحها[4].

---

1 - كمال ديب: **هذا الجسر العتيق سقوط لبنان المسيحي؟ 1920 – 2020**، مصدر سابق، ص 174.

2 - رضى سلمان ورندة شرارة ويولا البطل: **إسرائيل وتجربة حرب لبنان تقويمات خبراء إسرائيليين**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات رقم 75، بيروت 1986، ص 196.

3 - محمد حسنين هيكل: **حرب الخليج أوهام القوة والنصر**، مصدر سابق، ص 125 و 126.

4 - نجاح واكيم: **الأيادي السود**، مصدر سابق، ص 27.

وفضلاً عن ذلك فإن لبنان ممزق – دولة وجيشاً وشعباً – في حرب أهلية، استنفدت كل قواه، والدولة غائبة، وإلى جانب هذه الحرب الأهلية، كان هناك خلاف بين الفلسطينيين وسوريا، وأبعاد هذا الخلاف كانت مأساوية لكليهما، كما أنه كان هناك خلاف بين الفلسطينيين واللبنانيين. وبين سوريا وفريق من اللبنانيين.

وفي ضوء هذه الحسابات كانت فرص النصر لإسرائيل تعادل مليون مقابل واحد. لكن نوعية القتال والمواجهة للمقاومة اللبنانية، والأخطاء القيادية الإسرائيلية، حولت عملية «سلامة الجليل» إلى مهزلة في الأداء العسكري، وتكشّف ما كان خافياً على العرب من محدودية القوة الإسرائيلية[1].

- **تبلور المقاومة السياسية**

وبعد مرور ثلاثة أعوام على حرب لبنان، أقفل الجيش الإسرائيلي عائداً إلى الحدود الدولية وهو يجر أذيال الخيبة نتيجة ضربات المقاومة اللبنانية. ويقول اللواء أهارون ياريف، رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب: «إن المبدأ الأكثر أهمية في الحرب هو التشبث بالهدف، لكن تشبثاً كهذا قد يكون حجر عثرة أحياناً في حال إصرار الاستراتيجيين الدائم على الحرص عليه. ولقد اتضح بسرعة، خلال حرب لبنان، أن المسيحيين الذين كانوا الأساس لتحقيق أهداف الحرب المتمادية، كانوا عكازاً من القصب الهش... لكن لماذا لم تجرِ عملية تقويم كهذه بعد قطع طريق بيروت – دمشق، والتقاء قوات الجيش الإسرائيلي بالمسيحيين؟»[2]. من هذا الكلام يخلص أهارون ياريف إلى أن الخطأ الأساسي في الحرب على لبنان كمن في الاعتقاد السائد أنه بالإمكان تحقيق كل شيء بالقوة. وقد أدى هذا إلى افتراض إمكانية قلب النظام الداخلي في لبنان، وفرض سلطة أقلية واحدة على مجموع السكان ومن هنا جاء الوهم بأن إسرائيل قادرة على تشكيل حكومة فعاله في لبنان تفرض سلطتها على الطوائف كلها، وتقيم علاقات ودية مع إسرائيل، وتفصل نفسها عن العالم العربي. لكن القوات اللبنانية لم تكن تنوي المشاركة بشكل علني وناشط في احتلال بيروت كما كان يتوقع منها، ولا

---

1 - مجدي حماد: **نحو استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي – الصهيوني**، مرجع سابق، ص 88.

2 - رضا سلمان ورندة شرارة ويولا البطل: مصدر سابق، ص 158 و 159.

هي سارعت لتوقيع سلام مع إسرائيل. وحتى لو كانت تنوي القيام بذلك كله، فإنها لم تكن لتستطيع ذلك، ناهيك عن فرض سلطتها على الأراضي اللبنانية كلها. وفي إجابة لأهارون ياريف على سؤال عن هدف إزالة النفوذ السوري من لبنان، قال: «حتى هذا لم يكن ممكن التحقيق إلا في حال بقاء الجيش الإسرائيلي في لبنان عشرة أعوام. وحتى لو بقي لكان من المشكوك فيه أن يتمكن من ذلك. فأية خطوة عسكرية هي التي تستطيع أن تؤول إلى معاهدة سلام دائم؟»[1].

لقد تمكنت إسرائيل في اجتياحها للبنان من إنزال ضربة مدمرة بالمقاومة الفلسطينية، وفككت مؤسساتها، وأبعدت قياداتها وفصائلها عن العاصمة بيروت، وبهذا تكون قد حققت هدفاً أساسياً من أهداف الحرب، لكن أهداف الاجتياح الأخرى كانت أبعد من أن تقدر على تحقيقها. فلا هي تمكنت من إخراج القوات السورية من لبنان، ولا هي تمكنت من عقد معاهدة سلام مع الدولة العربية الثانية بعد مصر، وعجزت عن المحافظة على ما كان أقل من ذلك كثيراً. فقد ألغى لبنان – ومن جانب واحد – اتفاق 17 أيار بعد عشرة أشهر من توقيعه على الرغم من وجود الجيش الإسرائيلي المحتل على الأراضي اللبنانية[2].

وكان شهر أيار (مايو) عام 1983 هو شهر تظهير المواقف: فريق يدافع عن اتفاق 17 أيار وفريق مقابل يرفضه ويعمل على إسقاطه بشتى الوسائل[3]. وكان الرئيس اللبناني فور إعلان الاتفاق، قد دعا جورج شولتز وزير الخارجية الأميركي، للعودة إلى المنطقة لإقناع سوريا بالانسحاب من لبنان، خصوصاً أن إسرائيل كانت قد ربطت انسحابها من لبنان بانسحاب الجيش السوري منه، ونالت موافقة الولايات المتحدة الأميركية على هذا المطلب. وبهذا الموقف تكون إسرائيل قد «زرعت لغماً في اتفاق 17 أيار»، وأعطت دمشق حق نقض هذا الاتفاق، وهذا ما كانت تنتظره دمشق لتبدأ هجومها

1 - رضا سلمان ورندة شرارة، المصدر نفسه، ص 159 و 160.

2 - صحيفة الأوبزرفر: "إسرائيل تتراجع إلى الزاوية السوداء"، التاسع والعشرين من آذار (مارس) عام 1985، عن المركز العربي للمعلومات، المقاومة الوطنية اللبنانية 1982 – 1985 العمليات الاستشهادية وثائق وصور، بيروت 1985، ص 16 و 17.

3 - قبلان قبلان: **6 شباط 1984 ذاكرة وحدث**، مصدر سابق، ص 88.

المضاد، ضد التدخل الإسرائيلي – الأميركي في لبنان[1]. وبادر الرئيس الأسد بزيارة إلى المملكة العربية السعودية ثم إلى ليبيا، حيث اتفق مع معمر القذافي على ضرورة مواجهة اتفاق 17 أيار وتقويضه، ومساعدة لبنان على تحرير أرضه بكل الوسائل. وأكد الرئيس السوري في الخامس من حزيران (يونيو) 1983، أن العرب الذين رفضوا اتفاق كامب دايفيد، لن يقبلوا إلا أن يرفضوا «اتفاق الاذعان» في لبنان، لأنه يشكل خطراً جسيماً على أمن العرب ومصالحهم[2].

وكان الرئيس السوري حافظ الأسد قد شارك في جنازة الرئيس السوفياتي بريجنيف في موسكو في الخامس عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) 1982، حيث التقى بأندروبوف، الرئيس الجديد للاتحاد السوفياتي، وعرض عليه مسألة تزويد سوريا بأسلحة متقدمة. فكانت موافقة اندروبوف هي نقطة البدء في مرحلة جديدة من التعاون العسكري السوري – السوفياتي، مع تعميق الالتزام المتبادل لإعادة الثقة – بعد فترة من الركود الثقيل – وزيادة ضخمة في كمية ونوعية شحنات السلاح[3]. وعندما احتج وزير الدفاع أوستينوف بأنه ليس هناك فائض من الأسلحة المتقدمة قال له أندروبوف: «خذها من مخزونات الجيش الأحمر. إنني لن أسمح لأية قوة في العالم بأن تهدد سوريا»[4]. وقد وفى بوعده.

وهكذا أمنت سوريا إمكانية الردع الفوري التي كانت بحاجة إليه. ولم يكن ذلك سوى القسط الأول من عملية كبرى لتوسيع ورفع درجة قوتها المسلحة خلال الأعوام الأربعة القادمة. فقد ازدادت القوات المسلحة من (225.000) رجل، و (3200) دبابة، و (440) طائرة مقاتلة، و (2600) قطعة مدفعية، عام 1982 إلى (400.000) رجل، و (4400) دبابة، و (650) طائرة مقاتلة، و (4000) قطعة مدفعية عام 1986. بالإضافة إلى أنظمة متقدمة تبيعها موسكو لأول مرة لدولة في العالم الثالث كصاروخ (SS21) الذي هو جيل جديد من قذائف أرض – أرض، دخلت الخدمة في عام 1982، غير

1 - كريم بقرادوني: لعنة وطن من حرب لبنان غلى حرب الخليج، المصدر السابق، ص 66.

2 - كريم بقرادوني: المصدر نفسه، ص 66 و 67.

3 - جمال واكيم: **صراع القوى الكبرى على سوريا الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 2011، ص 141 و 142.

4 - باتريك سيل: **الأسد الصراع على الشرق الأوسط**، مصدر سابق، ص 647 و 648.

أن الشحنات التي شكلت العمود الفقري لنظام دفاع جوي سوري متكامل بدأ الاتحاد السوفياتي في بنائه حينذاك، كانت بطاريتي صواريخ سام 5، مع رادار يذرع الأفق وأجهزة تشويش إلكترونية، ومعدات معقدة للرقابة والسيطرة، وبذلك حصل الأسد على وسائل الدفاع عن سوريا ضد الهجمات الجوية الإسرائيلية، من ميناء اللاذقية في الشمال إلى الحدود الأردنية في الجنوب[1].

وفي موقف إعلامي بالغ التحدي، أعلنت الدكتورة نجاح العطار، وزيرة الثقافة في سوريا: «إننا لا نخشى الحرب، ولدينا من القوة ما يكفي للرد على أية ضربة نتلقاها بضربة أعنف منها»[2]. وكان هذا التحدي يشير إلى أن سوريا قد بدأت بتفتيت ميزة إسرائيل العسكرية رويداً رويداً.

وفيما كانت سوريا تخرج من قاع هزيمتها، كانت إسرائيل تتخبط في ذيول مجازر صبرا وشاتيلا، فتخلى شارون عن حقيبة وزارة الدفاع في ضوء نتائج تحقيقات لجنة كاهان، واستقال بيغن من رئاسة الحكومة تحت وطأة المعارضة الشعبية المطالبة بسحب الجيش الإسرائيلي من لبنان. وبدأ الوقت يلعب لمصلحة سوريا. وعلا صوت الاتحاد السوفياتي متهما الولايات المتحدة الأميركية بـ «احتلال» لبنان وتجزئته، وأكد أنه سيعمل بكل طاقاته مع حلفائه في الشرق الأوسط، على تنفيذ القرارات الدولية التي تقضي بانسحاب الجيش الإسرائيلي فوراً من لبنان دون قيد أو شرط[3].

وصل الرئيس أمين الجميل برفقة رئيس الحكومة شفيق الوزان إلى واشنطن، في التاسع عشر من شهر تموز (يوليو) 1983، علّه يقدر أن يحصل على الحماية الأميركية في مواجهة انقلاب المعادلات، وعند بدء الاجتماع مع المسؤولين الأميركيين، انصب القصف العشوائي للمدفعية السورية على المناطق الشرقية لبيروت. وكان رد الجميل: «إذا لم يتوقفوا فإن القنابل ستعود إلى دمشق نفسها»[4].

وتجدد القصف على عدد من المناطق اللبنانية، وعاد الجميل والوزان من واشنطن خائبين. في هذه الأثناء قرر مجلس الوزراء الإسرائيلي الانسحاب الجزئي

1 - باتريك باسيل، المصدر نفسه، ص 648 و 649.

2 - تشرين، دمشق في الثاني والعشرين من آذار (مارس) عام 1983.

3 - كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، مصدر سابق، ص 65.

4 - كريم بقرادوني: المصدر نفسه، ص 68.

لجيشه من لبنان، لكن الإسرائيليين لم يسمحوا للجيش اللبناني أن يحل محلهم، في الجبل، بحجة أن الحكم اللبناني لم يبرم بعد معاهدة معهم وانسحبت القوات الإسرائيلية من عاليه والشوف للضغط على أمين الجميل للإسراع بتوقيع معاهدة السلام[1]، فتسبب ذلك بالكارثة للقوات اللبنانية والتي كان عناصرها قد ارتكبوا عدداً من المجازر ودنسوا مقامات درزية، وأهانوا وقتلوا عددا من رجال دين دروز. فكان الرد قاسياً، وقاد وليد جنبلاط هجوماً، بمساندة حلفائه الفلسطينيين، يدعمهم الجيش السوري، انتهى بتدمير الكثير من القرى المسيحية، وهدم المنازل والكنائس، وسقوط عدد كبير من الضحايا، بالإضافة إلى تهجير السكان المسيحيين[2].

ويقول وليد جنبلاط عن ذلك: «حرب الجبل كانت نتيجة لثلاثة قرارات التقت في وقت واحد. قرار اتخذته أنا وقرار سوري وقرار سوفياتي. وإذا شئت وضع هذه الحرب في إطارها، فهي جاءت رداً على حرب إسرائيلية – أميركية – كتائبية – قواتية بعد هزيمة القوات الوطنية وسوريا في عام 1982. في العام 1983 جاء الرد. كما يمكن اعتبار حرب الجبل رداً على سياسة فرنسية محدودة انساقت كالعادة وراء السياسة الأميركية»[3].

عقد مؤتمر الحوار الوطني في جنيف، والذي دعا إليه الرئيس الجميل، برعاية سوريا والمملكة العربية السعودية، ومشاركة أفرقاء القتال اللبنانيين، وذلك في الواحد والثلاثين من شهر تشرين الأول (أكتوبر) 1983، وأنهى المؤتمر أعماله بعد ثلاثة أيام، بالاتفاق على هوية لبنان العربية، وبالفشل حول عقدة اتفاق 17 أيار[4].

وفي مطلع العام 1984، أعلن وليد جنبلاط أن القتال سوف يستمر إلى حين استقالة الحكومة. وفي السادس من شباط (فبراير)، أرسل أمين الجميل الجيش للسيطرة على بيروت الغربية، في محاولة منه لمنع التقاء مسلحي الحزب التقدمي الاشتراكي في الجبل مع نظرائهم في حركة أمل في الضاحية الجنوبية لبيروت، فانقسم الجيش من جديد

1 - فواز طرابلسي: **تاريخ لبنان الحديث من الامارة إلى اتفاق الطائف**، مرجع سابق، ص 391.

2 - البير منصور: **موت جمهورية**، مصدر سابق، ص 201.

3 - وليد جنبلاط في حوار مع غسان شربل: **أين كنت في الحرب؟ اعترافات جنرالات الصراعات اللبنانية**، مصدر سابق، ص 269.

4 - ايلي سالم: **الخيارات الصعبة دبلوماسية البحث عن مخرج**، مصدر سابق، ص 262.

إذ انضمت الوحدات ذات الأكثرية الإسلامية إلى صفوف المعارضة[1].

وعلى أثر هذا الانقلاب الجذري في موازين القوى، غادرت القوات المتعددة الجنسيات بيروت في السابع من شباط (فبراير)، بعد أن تكبدت من الخسائر الفادحة ما تكبدته في الهجمات الاستشهادية على الوحدتين الأميركية والفرنسية[2].

وأخيراً ذهب الرئيس أمين الجميل إلى دمشق، والتقى الرئيس حافظ الأسد، الذي ما لبث أن التقى بعدها رئيس حركة أمل نبيه بري، ورئيس الحركة الوطنية وليد جنبلاط، وجبهة الانقاذ، وعلى رأسها الرئيس فرنجية والرئيس رشيد كرامي وقادة الأحزاب اللبنانية الوطنية، وفهم أمين الجميل أن لا بد من الرضوخ لمطالب المعارضة، والذهاب إلى الحوار، وإسقاط اتفاق 17 أيار[3].

- **إلغاء اتفاق 17 أيار**

وفي جلسة مجلس الوزراء اللبناني المنعقدة بتاريخ الخامس من آذار (مارس) 1984، برئاسة رئيس الجمهورية، أذاع الأمين العام لمجلس الوزراء شفيق منيمنة البيان الصادر عن الجلسة قائلاً: «قرر مجلس الوزراء... ما يلي: «إلغاء قرار مجلس الوزراء المؤرخ بتاريخ الرابع عشر من أيار (مايو) عام 1983 والقاضي بالموافقة على الاتفاق المشار إليه الموقع بتاريخ 17 أيار بين ممثلي الحكومة اللبنانية وإسرائيل ومشاركة الولايات المتحدة بصفتها شاهداً. كما قرر إلغاء هذا الاتفاق المبرم واعتباره باطلاً وكأنه لم يكن وإلغاء كل ما يمكن أن يكون قد ترتب عليه»[4].

وهكذا تم إسقاط الاتفاق بعد تسعة أشهر وثمانية عشر يوماً من توقيعه، وسقط معه أهم مفاعيل الاجتياح الإسرائيلي للبنان، وكان ذلك يمثل هزيمة نكراء للاحتلال الإسرائيلي، ومن ورائه حليفته الولايات المتحدة الأميركية، وكانت الهزيمة أشد ما تكون

1 - السفير: بيروت في الثامن من شباط (فبراير) عام 1984. أيضاً روبرت فيسك: مصدر سابق، ص 677.

2 - فواز طرابلسي: مرجع سابق، ص 392، أيضا السفير: بيروت في الثالث عشر من شباط (فبراير) عام 1984.

3 - قبلان قبلان: **6 شباط 1984 ذاكرة وحدث**، مصدر سابق، ص 165.

4 - جلسة مجلس الوزراء اللبناني المنعقدة بتاريخ الخامس من آذار (مارس) عام 1984.

وقعاً على المشروع الكتائبي اليميني الذي توهم أن إسرائيل هي المخلص والمساعد له في تحقيق أحلامه التقسيمية التدميرية.

وبعد أن حققت القوى الوطنية اللبنانية هدفها الأعلى، صار بامكانها الدخول في الحوار مع الحكم في لبنان، وعندما بدأت مرحلة تشكيل الحكومة الجديدة، كان مرشحها الأوحد هو الرئيس رشيد كرامي، وحاول أمين الجميل اختيار مرشح آخر لكنه لم يفلح، فكلف الرئيس رشيد كرامي في الثلاثين من نيسان (أبريل) 1984 بتشكيل حكومة من عشرة وزراء وضمت إلى الرئيس كرامي: نبيه بري، ووليد جنبلاط، وكميل شمعون وبيار الجميل، وسليم الحص، وعادل عسيران، وعبد الله الراسي، وجوزيف سكاف وفكتور قصير[1].

ويقول إيلي سالم: «كثيراً ما كان جوزيف أبو خليل... يضحك كلما رأى مستشاراً يعمل جاهداً لإعداد لائحة حكومة جديدة. كان يقول لا تضيع وقتك، إن الحكومة جاهزة في ذهن الرئيس. أما هذه المرة، ومنذ الآن، فإن الرئيس لم يعد يقرر وحده كيف تشكل الحكومة اللبنانية. لقد كانت لدمشق وجهة نظرها بالنسبة للشخص الأنسب كرئيس للوزراء، ولمن يكون من حلفائها عضوا فيها، وللمنصب الذي يجب أن يحتله. ثم أن رئيس الحكومة ازداد قوة وثقة في تأليف الحكومات كما ازدادت أيضاً قوة رئيس مجلس النواب في تقرير هيكلية الحكومة العتيدة»[2].

لقد كان الرئيس الأسد يعتبر الرئيس أمين الجميل ممثلا للجبهة اللبنانية، فأراد موازنته بالرئيس كرامي، السني الوحيد في جبهة الانقاذ الوطني، كذلك طالب عبد الحليم خدام بأن يجري اختيار جميع الوزراء المسلمين من قبل المعارضة. وأكد الأسد أن الجميل رئيس له صلاحيات معينة يجب أن يمارسها «آخذاً بالوقائع على الأرض، بالطبع، بعين الاعتبار»[3]. وفي المؤتمر الوطني الأول الذي عقده تجمع الهيئات الثقافية والإعلامية لدعم تحرير الجنوب، في كلية الحقوق – الفرع الأول – في الجامعة اللبنانية خلال أيام الثلاثين والواحد والثلاثين من آذار (مارس) والأول من نيسان (أبريل) عام

1 - إيلي سالم: **الخيارات الصعبة دبلوماسية البحث عن مخرج**، مصدر سابق، ص 323.

2 - إيلي سالم: المصدر نفسه، ص 322.

3 - إيلي سالم: المصدر نفسه، ص 321.

1984، وشاركت فيه ست وعشرون هيئة[1] من ضمنها نقابة الصحافة واتحاد الكتاب اللبنانيين، ونقابات المعلمين الخاصة والعامة في لبنان وجمعية متخرجي جامعة بيروت العربية ومتخرجي المقاصد، والمجالس والنوادي الثقافية من شمال لبنان إلى جنوبه مروراً ببيروت، خلص المؤتمر لإقرار المبادئ التالية:

1- اعتبار إسرائيل التي قامت على اغتصاب الأرض العربية عدواً للبنان، والمحتل لجزء كبير من لبنان والعامل على تخريب هذا الوطن وعلى تفتيته والهيمنة عليه. واعتبارها كذلك عدواً للأمة العربية والأمة الاسلامية.

2- توكيد الانتماء العربي للبنان، ووضع هذا الانتماء موضع التنفيذ العملي على جميع المستويات.

3- ضرورة رسم سياسة دفاع وطنية انطلاقاً من المبدأين السابقين وحشد مختلف الطاقات واستنفار جميع القوى الرسمية والشعبية لتنفيذ هذه السياسة.

4- إعلان الرفض القاطع للاحتلال، ومحاربة أية علاقة مع العدو المحتل مهما كان نوعها وحصرها فقط وعلى صعيد رسمي في إطار اتفاقية الهدنة للعام 1949، أو في إطار القرارات الدولية، وخصوصا القرارات 425 عام 1978 و 508 و 509 للعام 1982.

5- العمل بكل الوسائل والسبل لتحرير كامل الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي وفي رأسها المقاومة المسلحة والشعبية والتي تعبر عنها المقاومة الوطنية اللبنانية والناشطة في الجنوب والبقاع الغربي وراشيا[2].

- **اعلان تأسيس جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية عام 1982**

بدأت المقاومة بعملياتها ضد القوات الإسرائيلية منذ الأيام الأولى للاحتلال، وفي السادس عشر من أيلول (سبتمبر) 1982، تم الإعلان عن تأسيس «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»، بمبادرة مشتركة من الحزب الشيوعي اللبناني ومنظمة العمل

1 ـ المؤتمر الوطني الأول لتجمع الهيئات الثقافية والاعلامية لدعم تحرير الجنوب: المقاومة الوطنية اللبنانية طريق التحرير والوحدة، المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، بيروت 1984، ص 6 و 7.

2 ـ المصدر نفسه، ص 222 و 223.

الشيوعي وحزب العمل الاشتراكي العربي، وانضوت تحت مظلتها أحزاب الحركة الوطنية ومنظماتها وخاصة الحزب السوري القومي الاجتماعي، والأحزاب الناصرية، والتنظيمات الفلسطينية التي كانت لا تزال موجودة وفاعلة في منطقة البقاع[1].

ويؤكد جورج حاوي الأمين العام للحزب الشيوعي، أن الاستعدادات للتصدي للعدوان الإسرائيلي بدأت منذ العام 1980 واستمرت في العام 1981 وبدايات 1982. ومن أجل ذلك أقاموا معسكرات التدريب في كفرمتّى وبرجا وعكار والهرمل وبيروت، واتخذت تدريبات الأنصار والمقاومة طابع التدريب الفردي أو المجموعات، لتبقى وتعمل وراء خطوط الاحتلال، ولا مهمة لها أثناء الاجتياح، بل بعد وقوعه.

وكانت قيادة الحزب الشيوعي تتوقع مواجهة صعوبات اجتياح قاس، وأن يرافق هذا الإجتياح شكل من أشكال التدخل العسكري الأميركي، وفي خطاب لحاوي في معسكر كفرمتّى أثناء تخريج دورة مقاتلين في أوائل عام 1982، قبل الاجتياح قال: «إنكم، مقاتلو الحزب الشيوعي ستقومون بدور تاريخي ليس في التصدي للإسرائيليين فحسب بل للقوات الأطلسية عموماً والأميركية خصوصاً»[2].

أما محسن إبراهيم، الأمين العام لمنظمة العمل الشيوعي في لبنان، فيقول: إن إسرائيل اعتمدت خطة حرب شاملة تقضي بتقطيع أوصال المناطق، والقفز فوق بعضها، مما أربك القوات الوطنية اللبنانية – أن تستخدم أسلوب القتال التراجعي من موقع إلى موقع على نحو يستنفد معه كل موقع طاقته في القتال، دون أن يتعطل أي موقع آخر، لكن الذي حصل أن بعض المواقع والمناطق وجدت نفسها ساقطة عسكرياً من دون قتال، لأنها كانت تفترض أن يواجهها العدو من الأمام، فإذا بها تفاجأ به من الخلف، لكن شطراً مهما من القوات المشتركة قاتل قتالاً عنيداً في مواقع ساقطة عسكرياً[3].

استخدم رجال المقاومة في الحركة الوطنية وسائل القتال المعروفة: الكمائن، والألغام، والصواريخ، والمتفجرات، والقنابل اليدوية. أما في الجنوب فقد تطورت

1 ـ فواز طرابلسي: **تاريخ لبنان الحديث من الامارة إلى اتفاق الطائف**، مرجع سابق، ص 387 و 388.

2 ـ جورج حاوي يتذكر: **الحزب والمقاومة والحزب**، مصدر سابق، ص 62 و 63.

3 ـ محسن إبراهيم: **الحرب وتجربة الحركة الوطنية اللبنانية**، مصدر سابق، ص 115.

المقاومة الشعبية الشاملة للاحتلال، بصورة عفوية، فانخرط فيها الناس البسطاء العاديون نساءً ورجالاً، شيوخاً وشباباً وفتياناً، فلم يتمكن جيش الاحتلال من تطويعهم، فصمدوا طوال نصف قرن، وقاتلوه بالرفض وبالإضرابات والتظاهرات والاعتصامات، وبأدوات منازلهم البسيطة: الزيت المغلي، والماء الساخن، وأواني الزريعة، والحجارة والفؤوس وغيرها[1].

لم تكن المقاومة حدثاً طارئاً في حياة أهالي الجنوب والبقاع، فهم ذوو تراث ثقافي ومراس نضالي طويل متجذر في تاريخهم منذ الثورة العربية 1918 – 1920، والثورة السورية 1925 – 1927، في مواجهة الانتداب الفرنسي على لبنان وسوريا، وعلاقتهم بالقضية الفلسطينية ممتدة إلى ما قبل ثورة 1936 – 1939 في فلسطين، وكانت لهم وقفات بطولية في حرب 1948، فشاركوا فيها من خلال «جيش الإنقاذ»، ولم يبخلوا بتقديم التضحيات الجسام في سبيلها، ولقد أمدوا الأحزاب الوطنية والقومية والأممية، والحركات الطالبية والنقابية، بمناضلين أشداء[2].

سقطت منطقة البقاع الغربي وراشيا تحت نير الاحتلال الإسرائيلي في العاشر والحادي عشر من حزيران (يونيو) 1982، وخلال أيام باشرت قوات الاحتلال بتجريد بعض القرى من الأسلحة، واعتقال شبابها، وبعدها جرى طرح مشروع خبيث على المخاتير يقضي بتعيين لجان قروية للتوسط والدفاع عن المعتقلين والمطاردين، لكن القوى الوطنية رفضت إنشاء هذه اللجان، ونددت بها واعتبرتها ترمي لإنشاء روابط قرى. وفي كانون الأول (ديسمبر) 1982، فرض العدو على منطقة البقاع الغربي وراشيا التجنيد الإجباري في الحرس الوطني، ودفع الضرائب له، وتم اعتقال مختار القرعون مؤقتاً، لأنه رفض التعاون، بل ساهم بتسريب التحذير لبعض الشباب ليتمكنوا من الفرار قبل مداهمتهم من العدو. وفي التاسع من أيار (مايو) 1983، انتقل العدو من مرحلة اعتقال أنصار المقاومة الفلسطينية، إلى مرحلة اعتقال الحزبيين اللبنانيين، وتم اعتقال ثلاثةٍ وستين رجلاً، في يوم واحد في القرعون وتلاها عمليات مماثلة في سحمر

1 ـ محمود سويد: **الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيل 50 عاماً من الصمود والمقاومة**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1998، ص 31.

2 ـ محمود سويد: المصدر نفسه، ص 30.

وفي كامد اللوز، أسفرت عن اعتقال ثلاثين رجلاً في كلا البلدتين، وانفجرت انتفاضة من الرفض لجرائم الاحتلال، وتظاهرات ترشق الحواجز بالحجارة[1].

• انبثاق المقاومة الإسلامية «حزب الله»

ظهر حزب الله إلى الوجود في أوائل ثمانينات القرن العشرين في سياق سياسي وثقافي ملائم تماماً، وفي خضم الاضطراب السياسي الكبير الذي عصف بلبنان والمنطقة العربية منذ حرب حزيران 1982، كان المد القومي العربي قد بدأ بالانحسار بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر عام 1970، ومجيء أنور السادات على رأس السلطة في مصر، وذهابه باتجاه الخيار الأميركي في فك الاشتباك مع إسرائيل، وبدأ الخلل يتضح يوماً بعد يوم في النظام العربي العام، وأول نتائج هذا الخلل، كانت الحرب الأهلية في لبنان. وخضوع مشروع التحرر الوطني الفلسطيني لتعرجات خطرة من جراء هذا الخلل، ليتلقى بعد ذلك ضربة قاصمة في لبنان، في حرب 1982[2].

وانبثق حزب الله في لبنان في سياق مختلف عن باقي الأحزاب التي سبقته، والتي عاصرته. ولعل انتصار الثورة الإيرانية عام 1979 كان له الأثر الكبير في اكتمال قوام هذا الحزب بعد أن كانت ألويته الأولى موصولة، تاريخياً وعقائدياً بحزب الدعوة في العراق[3].

كانت في أولويات الرئيس السوري خلال العام 1982، تشجيع الغارات الفدائية غير النظامية ضد إسرائيل في لبنان، بينما يعمل هو بسرعة لإعادة بناء قوته المسلحة، إذ أنه لم يكن مستعداً لمواجهة فورية، وكان عليه أن يتجنب لفت الأنظار، وأن يعمل سراً للتحضير لإحباط مخططات إسرائيل، ولكن بهدوء يخدع خصومه ليظنوا بأنه قد انتهى[4]. وفي هذه الأثناء وصل إلى دمشق وفد إيراني رفيع المستوى برئاسة وزير

1- جورج حجار: **العولمة والثورة شعبي سيحكم**، بيان للنشر والتوزيع، بيروت 2000، ص 298 و 299.

2 ـ حزب الله المقاومة والتحرير: الجزء الأول (من المنشأ إلى المقاومة)، المركز العربي للمعلومات، بيروت 2006، ص 3.

3 ـ حزب الله المقاومة والتحرير: المصدر نفسه، ص 3.

4 ـ باتريك سيل: **الأسد الصراع على الشرق الأوسط**، مصدر سابق، ص 643.

الدفاع في الجمهورية الإسلامية، وعقد اجتماعاً مع الرئيس الأسد، لتنسيق الجهود، والخروج بخطة تقضي بضرورة البدء بتوجيه ضربات للإسرائيليين. وهكذا بدأت قوات الحرس الثوري تقيم معسكرات التدريب في مدينة بعلبك[1]، التي تحولت إلى مركز سياسي – ديني للثورة، حيث انضم ألفان من الإيرانيين، الذين عبروا من سوريا عبر الجبال، وبالطريقة ذاتها تدفقت الأسلحة والذخائر والأموال. وأثمرت التحالفات السورية – الإيرانية، نتائج باهرة، كبدت الاحتلال أفدح الخسائر، على يد مجاهدين مشبعين بروح الاستشهاد[2].

ويقول السيد محمد حسين فضل الله: «في الاسلام قيمة الأرض بقيمة الإنسان، وهذا ما نعبر عنه بأنسنة الأرض، بمعنى ألا تنظر إليها كتراب تألفه بوصفه تراب الوطن، ولكن كتراب يحضنك حياً وميتاً ويعطي بحريته بعض حريتك، أو تعطيه حريتك بعض حريته، هذا التفاعل بين الأرض والإنسان، يجسده إيماننا كمسلمين، أن الإنسان خلق من التراب وإليه يعود[3]. وكان السيد فضل الله وفياً للفكرة الثورية الشيعية التي تعلمها، والتي مفادها أن الفقهاء ليسوا مجرد نساك أو أهل عبادة، أو أصحاب فتوى في شؤون «الحيض والنفاس»، بل هم المخصصون بدور الولاية على الناس وعلى شؤون اجتماعهم السياسي[4].

وبرزت فرادة حزب الله بعنوانه الإسلامي وأدائه المقاوم، في زمن ظن فيه الكثيرون أن العنوان الإسلامي ليس له القدرة على مقاومة الاحتلال الإسرائيلي في ظل الضغوطات الدولية واختلال موازين القوى، وأن دوره سيستمر محصوراً في مجال الشعائر والعبادات، فيما الأمة تخوض صراعها المرير مع قوى الهيمنة الغربية

1 - عبد الله الحاج حسن: **تاريخ لبنان المقاوم في مئة عام 1900 – 2000**، دار الولاء، بيروت 2008، ص 228.

2 - باتريك سيل: المصدر نفسه، ص 645، أيضاً كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، مصدر سابق، ص 62.

3 - السيد محمد حسين فضل الله: **أمراء وقبائل خفايا وحقائق لبنانية**، اعداد وتنسيق نجيب نور الدين، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت 2001، ص 240.

4 - حزب الله المقاومة والتحرير: الجزء الأول، مصدر سابق، ص 24.

والصهيونية، على مدى قرن من الزمان[1]. فإذا بالعمامة تظلل البندقية، وإذا بالمقاومة الاسلامية تتقدم بخطى واثقة ترتكز إلى عقيدة راسخة، تزلزل الأرض تحت أقدام المحتلين، وتجبر العدو على الانسحاب دون قيد أو شرط، من معظم المناطق عام 1985. مما دفع بأحد الخبراء الإسرائيليين وهو يوسي أولمرت[2]، وفي مجال تقييم تجربة حرب لبنان، أن يخلص إلى النتيجة التالية: «من خلال نظرة تاريخية، أؤمن ولا أزال أؤمن بأن حرب لبنان بالتحديد، وليس حرب يوم الغفران [تشرين]، هي التي سيعتبرها مؤرخ المستقبل مفترق طرق مصيرياً في تاريخ دولة إسرائيل. ولست واثقاً، عندما أقول هذا الكلام، بأنني سعيد جداً. لأن من شأن هذه الحرب – إذا كانت حقاً مفترق طرق كما تبدو الأمور عليه حالياً – أن تقودنا إلى اتجاهات غير مستحبة كثيراً»[3].

وهذا التقييم كان قبل عام من ذكر المعلق العسكري لصحيفة «هآرتس» في مقال بعنوان «إحصاءات تخريبية» بتاريخ السابع عشر من نيسان (أبريل) عام 1986، أن عمليات المقاومة في المناطق المحتلة ارتفعت بنسبة 52 %، من (374) عملية خلال نيسان (أبريل) 1985، إلى (569)[4] عملية خلال نيسان (أبريل) 1986.

بعد أن ألحقت إسرائيل الهزيمة بمنظمة التحرير الفلسطينية، وجدت نفسها في مواجهة مع عدد كبير من اللبنانيين الذين رفضوا الاحتلال الإسرائيلي لأرضهم، وتحت وقع الهجمات التي لم تتوقف، والتي كان يشنها حزب الله وجبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، اضطر الجيش الإسرائيلي للإنسحاب عام 1985 إلى الجنوب اللبناني، وبدأ مع حليفه جيش لبنان الجنوبي إنشاء سلسلة من المراكز الأمامية المحصنة يتسع كل منها لسرية، داخل «الحزام الأمني»، الذي يشكل 10 % من مساحة لبنان، وكأنه يعد العدة للبقاء طويلا في لبنان متجاهلاً قرار مجلس الأمن الصادر عن الأمم المتحدة رقم (425)

1 - الشيخ نعيم قاسم نائب الأمين العام لحزب الله: **حزب الله المنهج.. التجربة.. المستقبل**، دار الهادي للطباعة والنشر، الطبعة الرابعة 2008، ص 9 و 10.

2 - يوسي أولمرت: رئيس دائرة سوريا – لبنان في كل من مركز دايان ومعهد شيلواح لدراسات الشرق الأوسط وأفريقيا في جامعة تل أبيب، وأستاذ محاضر فيها.

3 - رضى سلمان وآخرون: **إسرائيل وتجربة حرب لبنان تقويمات خبراء إسرائيليين**، مصدر سابق، ص 379.

4 - المصدر نفسه: المقدمة.

والقاضي بالانسحاب الإسرائيلي التام من لبنان.

وكانت إسرائيل قد أوضحت أنها ستبقى في «الحزام الأمني» إلى أن تحصل على ضمانات معينة لحمايتها من الغارات الحدودية وهجمات الصواريخ انطلاقاً من لبنان وكان حزب الله يعتقد أنه ما لم تستمر العمليات الهجومية فأن الجيش الإسرائيلي لن ينسحب لذلك بدأ بتطوير هجماته وتكثيفها في الحزام الأمني[1]. وقد قال الشيخ نعيم قاسم أن عقيدة حزب الله ساعدته في تحقيق عدد من الأهداف أهمها:

1- إرباك العدو وجعله في حال استنفار دائم، وهذا ما أدى إلى استنزاف قدراته.

2- إرعاب جنود العدو من الموت الذي يطاردهم من العمليات المباغتة للمقاومة مما هز معنوياتهم وأثر في فعالية أدائهم[2].

وثبت مع مرور الوقت أن هذه العقيدة شكلت برنامج عمل فعالاً على نحو استثنائي أدى في النهاية إلى تحقيق النصر[3].

ويقول الشيخ نعيم قاسم أيضاً: «وبما أن ظروف النشأة قد زجت بالطاقات والإمكانات في الميدان العملي مباشرة، لم تتح الفرصة الكافية لكتابة الدوافع والمنطلقات، وهي وإن كانت واضحة لقيادة الحزب لأنها تهتدي بهديها، لكنها لم تقدم مقننة أو مفصلة لتكون في تصرف المهتمين من الناس والمثقفين والباحثين»[4].

لكن هذا لم يمنع من أن تعبر التجربة العملية عن مشروع المقاومة في عطائها الجهادي، وكيفية التنظيم، والتعاطي مع العمل العام.

فبعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، تحرك العلماء ضمن وثيقة إسلامية، لمواجهة التحديات التي فرضها الاحتلال، توجه وفد إسلامي إلى طهران للقاء الإمام الخميني، وشرح له حينها السيد عباس الموسوي ظروف لبنان الحالية، وعزمهم على المواجهة، فكانت نصيحة الإمام الخميني: «المهم هو العمل، فمرحلتكم كربلائية،

---

1 - ملحق رقم (9): برقية مرسلة من السفارة الأميركية في بيروت إلى وزارة الخارجية الأميركية بتاريخ الخامس من آذار (مارس) عام 1985، 85BEIRUT1351_a.

2 - مات م. ماثيوز: حرب 2006 بين حزب الله وإسرائيل ورقة صادرة عن مركز الاسلحة المشتركة للجيش الاميركي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 2007، ص 13 و 14.

3 - مات م. ماثيوز: المصدر نفسه، ص 14. عن الشيخ نعيم قاسم، المصدر السابق، ص 66 و 67.

4 - الشيخ نعيم قاسم: المصدر السابق، ص 10.

لا تنتظروا قطف الثمار في حياتكم»[1].

وتمثل ذلك النهج في كلام السيد عباس الموسوي للمقاتلين:

«المقاومة الإسلامية يحكمها التكليف الشرعي وليس الأوضاع السياسية أو تقييم الناس»[2]. والجهاد، هو تحقيق للتكليف الشرعي الملقى على عاتق المؤمنين في الدفاع عن أرضهم وحقوقهم، من دون انتظار النصر العسكري المباشر، فالشهادة والنصر سيان عند المجاهدين.

- **تفجير مقرّي قيادة المارينز وكتيبة المظليين الفرنسيين في بيروت**

وفي الثامن عشر من نيسان (أبريل) 1983، دوى انفجار كبير في مختلف أرجاء العاصمة بيروت، وتحطمت الواجهات الزجاجية بدرجات متفاوتة في المنطقة الواقعة في محيط السفارة الأميركية، التي استهدفها الانفجار، لقد تهدم نصف المبنى. وبدا وكأن أحدهم قام بقطع الجزء العلوي من البناء بسكين، وقتل كل من كان بداخله، كما نسف الانفجار ثقة القوة المتعددة الجنسيات بنفسها ورضاها بالواقع، وأصاب سياسة ريغان الشرق أوسطية في الصميم[3]. ولم تكد تمر عشر دقائق حتى رن الهاتف في مكتب وكالة الصحافة الفرنسية ببيروت، وكان المتحدث باسم الجهاد الاسلامي يعلن مسؤولية المنظمة عن العملية التي أطلقت عليها اسم «عملية الفجر». وقد اسفرت العملية عن مقتل حوالي ثلاثين شخصا وإصابة مئة آخرين من عسكريين ورجال مخابرات أميركيين وموظفين لبنانيين. وذكرت التحقيقات الميدانية أن الانفجار وقع بواسطة سيارة بيك آب ملغمة بأكثر من مئة وخمسين كيلو غراماً من المواد المتفجرة[4].

في الثالث والعشرين من تشرين الأول (أكتوبر) 1983، اقتحمت سيارة "بيك آب" محملة بالمتفجرات، مبنى قيادة المارينز ليفجر السائق نفسه في أكبر عملية

---

1 - حزب الله المقاومة والتحرير: المصدر السابق (الجزء الأول) ص 17.

2 - مجلة الوحدة الإسلامية في الرابع من كانون الأول (ديسمبر) عام 1987.

3 - روبرت فيسك: **ويلات وطن صراعات الشرق الأوسط وحرب لبنان**، مصدر سابق، ص 603 و 604.

4 - **المقاومة الوطنية اللبنانية 1982 – 1985**، مصدر سابق، ص 38 و 39.

استشهادية من نوعها ضد قوات المارينز[1] وبعد مرور ثلاث دقائق فقط، وقع انفجار ضخم آخر.

وكان في مقر الكتيبة الفرنسية يقع في مبنى مؤلف من تسعة أدوار يعرف باسم "الدراكار" بين الروشة والمطار ويقول روبرت فيسك عن ذلك: "لا بد أنه زلزال. لقد اختفى مقر المظليين الفرنسيين. اختفت طبقاته التسع. وتوجهت إلى حفرة عمقها عشرون قدماً وعرضها أربعون، وإلى جانبها ركام الأدوار التسعة التي بدت كالساندويش"[2].

وأشار الليفتانت – الكولونيل فيليب دي لونجو إلى الأنقاض وقال: «كانت القنبلة قد رفعت المبنى في الهواء وأبعدته مسافة عشرين قدماً. كأن المبنى كله قد حمل في الهواء، والآن حلت الحفرة مكانه... سائق انتحاري، كما حدث للسفارة الأميركية»[3].

أسفر التفجيران عن قتل (241) أميركيا غالبيتهم من المارينز، و (58) مظليا فرنسيا، ووصل جورج بوش نائب الرئيس الأميركي ليشاهد الخراب. واضطر لارتداء سترة واقية وخوذة، لأن المارينز إذ ذاك كانوا يتعرضون لقصف من القذائف الصاروخية، عند وصوله ليشاهد الخراب، وقال: «لن ندع زمرة من الجبناء الإرهابيين الغادرين تزعزع سياسة الولايات المتحدة الخارجية. ولن ندع الإرهاب يملي أو يغير السياسة الخارجية»[4]. لكن روبرت فيسك يؤكد: «فأعداء أميركا في لبنان، لم يكونوا من السائقين الذين يضربون ويهربون. ومهما قيل فيهم فإنهم لم يكونوا جبناء. كان ينطبق عليهم تعبير يحبه الأميركيون وهو «ذو حوافز في غاية القوة». هذا فضلاً عن أنهم كانوا لا يعرفون التهاون ويعملون بالسر»[5]. وجاءت المكالمة لوكالة الصحافة الفرنسية، وكان صاحبها هو نفسه الذي اتصل من قبل وذكر بالعربية «الجهاد الاسلامي وقال: «لقد نفذنا هذه العملية ضد قلعتي الاستعمار الرجعي لنبرهن للعالم أن قواتهم البحرية ونيران مدفعيتهم لا تخيفنا. نحن نحب الله ونحب الموت. لسنا إيرانيين ولا

---

1 - **المقاومة الوطنية اللبنانية 1982 – 1985**، مصدر سابق، ص 51.

2 - روبرت فيسك: المصدر السابق، ص 645 و 646.

3 - المصدر نفسه، ص 646 و 658.

4 - المصدر نفسه، ص 646 و 658.

5 - المصدر نفسه، ص 658.

سوريين ولا فلسطينيين. نحن مسلمون لبنانيون نتبع تعاليم القرآن الكريم[1].

- **العمليات الاستشهادية**

في تشرين الثاني (نوفمبر) 1982، دوى انفجار عنيف في مدينة صور، دمر مقر الحاكم العسكري الإسرائيلي، وأسفر عن سقوط عشرات القتلى والجرحى الإسرائيليين، بينهم ضباط كبار، وكانت هذه أولى العمليات الاستشهادية حسب المصطلح الاسلامي، ولم يكشف النقاب عن منفذها، إلا بعد ثلاث سنوات، إنه الشاب أحمد قصير من بلدة دير قانون النهر، تم تجهيز سيارته بالمتفجرات، من قبل إحدى مجموعات المقاومة الاسلامية، ليفاجئ بها الإسرائيليين، ولترتفع صرختها: الله أكبر.. معلنة انبلاج فجر الجنوب المقاوم. وتنطلق صرخة أمه: «كنت حاسي إنو هوي اللي عمل العملية... ولما خبروني بعدين.. قلتلهن أنا كنت عارفة.. عارفة من ساعتها.. هيدا أحمد.. هيدا أحمد»[2].

- وفي الرابع من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 1983، وبعد عام على تنفيذ عملية الاستشهادي أحمد قصير ضد مقر الحاكم العسكري الإسرائيلي في منطقة صور، هاجم استشهادي بواسطة سيارة «بيك آب» مقر المخابرات الإسرائيلية في صور، حيث تجاوز ثلاثة سواتر ترابية، وحراس الحاجز الإسرائيليين، ودوى الانفجار، وأودى بحياة تسع وعشرين جندياً إسرائيلياً، وفي بيان وزعته «منظمة الجهاد الاسلامي» أعلنت مسؤوليتها عن العملية[3].

- وفي الثامن عشر من كانون الثاني (يناير) 1984 كانت ساحة مدينة صيدا مسرحاً لعملية بطولية نفذها فتى في الرابعة عشرة من عمره ويدعى نزيه القبرصلي الذي تصدى لدورية إسرائيلية أمام الجامع العمري وأمطرها بنيران رشاشة على مرأى من العشرات، فقتل على الفور أحد الجنود الإسرائيليين وجرح ثلاثة آخرين قبل

---

1 - روبرت فيسك: المصدر نفسه، ص 658.

2 - المقاومة الوطنية اللبنانية 1982 – 1985: **العمليات الاستشهادية وثائق وصور**، شارك في الاعداد رفيق نصر الله، المركز العربي للمعلومات، بيروت 1985، ص 28 و 30.

3 - حزب الله المقاومة والتحرير: **التاريخ العسكري وابرز العمليات الاستشهادية**، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص 7.

أن يستشهد ليسجل اسمه كأحد رموز المقاومة الوطنية اللبنانية[1].

- وفي السادس عشر من حزيران (يونيو) 1984، كمن الفتى بلال فحص قرب جدار لأحد بساتين الحمضيات في بلدة الزهراني، بسيارته المارسيدس لقافلة من جيش الاحتلال، وباغتها بتفجير نفسه فيها، واعترفت قيادة العدو بالعملية وقالت إنها أسفرت عن (11) جندياً أصيبوا بجروح، وأعلنت جبهة المقاومة الوطنية مسؤوليتها عن العملية، ووزعت حركة "أمل" نبذة عن الشهيد، ونص الوصية التي سلمها إلى رئيسها نبيه بري[2].
- الشهيد الشيخ راغب حرب: امتلأ قلبه بنور الله، العظيم القدير القادر على كل شيء، فلم ترهبه تهديدات قوات الاحتلال، ولم يضعف أمام إغراءات زائفة، للقوة الغاشمة، رفض مصافحة أحد قادة العدو الذي مد يده لمصافحته، لأنها يد غادرة لأنها تقتل وتغتصب الأرض، وتحرض الطوائف لتأكل لحم بعضها، لأنها تدمر وتحرق، فكان بذلك ضمير أمته الحي المجاهد. وكان المسجد في مفهومه هو بيت الله، الذي ليس لغير الله سلطة عليه، فجعله ملاذه، ولأن الناس البسطاء، المقهورين هم عيال الله وعباده وأحباؤه، فقد جمعهم حوله بعفويته وإيمانه، كي لا يضلوا في بطالة الأيام والزمن الصعب، وتمكن من أن يؤطر حوله عملاً نضالياً حقيقياً، جعل طرد المحتل الهدف الأول له، وعاد معه المسجد إلى مجده القديم، وتحول إلى مقر قيادة فعلية لعمليات المقاومة التي راحت تلاحق العدو في كل مكان. تمت عملية اغتياله ليل السادس عشر من شباط (فبراير) 1984 [3] على يد مجموعة من العملاء بعد أن أمّ الشيخ المصلين ، لصلاة العشاء في مسجد بلدته جبشيت[4].

---

1 ـ حزب الله المقاومة والتحرير: **التاريخ العسكري وأبرز العمليات الاستشهادية**، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص 7 و 8.

2 ـ المصدر نفسه، ص 8.

3 ـ ملحق رقم (9): برقية مرسلة من السفارة الأميركية في بيروت إلى وزارة الخارجية الأميركية بتاريخ الخامس من آذار (مارس) عام 1985، 85BEIRUT1351_a.

4 ـ حزب الله المقاومة والتحرير (الجزء الثاني) مصدر سابق، ص 57 و 58.

كان العام 1985 هو عام العمليات الاستشهادية بامتياز، وهذه العمليات حققت نقلة نوعية مهمة جداً في ميدان العمل العسكري ضد الاحتلال[1]، خصوصاً بعد أن انضم حزب الله بشكل علني إلى المقاومة، فقد كان طوال الفترة الماضية يعمل بصورة سرّية وفاعلة. هذه العمليات التي أثارت ردود فعل واسعة داخل الكيان الصهيوني وأطلقت حملة واسعة للمطالبة بالانسحاب من لبنان، ودفعت بوزير الاستيعاب الصهيوني يوسي شابيرا للقول: «يجب أن نثبت أقدامنا وأن نقاتل وإلا فسيتبعوننا إلى ما وراء الحدود». وكان الموقف الأكثر تعبيراً عن حالة الهلع داخل الدولة العبرية هو ما عبر عنه اسحق رابين بقوله: «إننا نواجه موقفا صعباً لأنه يجب علينا أن نتصدى للإرهابيين الذين لا يتورعون عن استخدام أجسادهم كقنابل ناسفة»[2].

- الاستشهادي حسن قصير من مؤسسة جبل عامل اقتحم في الخامس من شباط (فبراير) 1985 بسيارته قافلة كبيرة من القوات الإسرائيلية المنسحبة في منطقتي صيدا والزهراني وذكرت المعلومات أن (22) جندياً أصيبوا إصابات خطيرة، أعلنت حركة أمل مسؤوليتها عن العملية.
- عملية بطولية نفذها المجاهد أبو زينب انتقاما لدماء الضحايا في مجزرتي معركة وبئر العبد، حيث قاد سيارة مفخخة إلى الحدود الدولية مع فلسطين المحتلة، وفجرها في قافلة عسكرية قرب مستعمرة المطلة، وكانت حصيلة العملية مقتل (12) جندياً وجرح (14) آخرين، أعلنت المقاومة الإسلامية مسؤوليتها عن العملية.
- سناء محيدلي: عروس الجنوب، كانت أول فتاة لبنانية عربية تنفذ عملية استشهادية ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي، عند بوابة باتر، عبرت الحاجز الأول، واتجهت بسيارتها المفخخة نحو قافلة عسكرية وفجرتها في التاسع من نيسان (أبريل) 1985. وكانت سناء تنتمي للحزب السوري القومي الاجتماعي.

وهكذا لم يكن يمر أسبوع على تنفيذ عملية استشهادية حتى تشهد الأراضي

---

1 ـ نسيم ضاهر: **عن الأحزاب والدولة في لبنان**، دار النهار، بيروت 2008، ص 86 و 87.

2 ـ المصدر نفسه، ص 8 و 3.

المحتلة عملية مماثلة. وسنعطر مدادنا بذكر أسماء هؤلاء الأبطال ومواقع تنفيذ عملياتهم الاستشهادية، لعلّنا نَفيهم بعضاً من حقهم:

- الشهيد مالك وهبي (نسر البقاع) – جسر القاسمية في العشرين من نيسان (أبريل) عام 1985.
- الشهيدة وفاء نور الدين (شهيدة النبطية) في التاسع من أيار (مايو) عام 1985.
- الشهيدة ابتسام حرب (فتاة جبل) – رأس البياضة في التاسع من تموز (يوليو) عام 1985.
- الشهيد خالد أزرق – الزامرية في التاسع من تموز (يوليو) عام 1985.
- الشهيد هشام عباس – كفرتبنيت في الخامس عشر من تموز (يوليو) عام 1985.
- الشهيد علي غازي طالب – أرنون في الواحد والثلاثين من تموز (يوليو) عام 1985.
- الشهيد جمال ساطي – حاصبيا في السادس من آب (أغسطس) عام 1985.
- الشهيد عبد الله عبد القادر – بيت ياحون في الخامس عشر من آب (أغسطس) عام 1985.
- الشهيد مناع قطايا – ريمات / جزين في الثامن والعشرين من آب (أغسطس) عام 1985.
- الشهيد عصام عبد الساتر – كفرحونه في الثالث من أيلول (سبتمبر) عام 1985.
- الشهيدة مريم خير الدين – حاصبيا في الثاني عشر من أيلول (سبتمبر) عام 1985.
- الشهيد علي طلبه حسن – رأس البياضة في الثامن عشر من أيلول (سبتمبر) عام 1985.

وأما الشهداء: الياس حرب، وميشال صليبا، وحسام حجازي، وناصر خرفان، من الحزب الشيوعي اللبناني فقد اقتحموا مبنى إذاعة "صوت الأمل" الناطقة باسم ميليشيات أنطوان لحد، ودمروه، وخاضوا معارك عنيفة مع حراسه قبل أن يستشهدوا أربعتهم في الأول من تشرين الأول (أكتوبر) 1985. وفي نفس الشهر نفذ الشاب أحمد

جمعة عملية استشهادية ضد حاجز العملاء في بلدة ريمات / جزين[1].

- الشهيدة لولا الياس عبود، ولدت في القرعون – قضاء البقاع الغربي، في الخامس عشر من أيلول (سبتمبر) 1966، والدها الكاتب الصحفي الوطني الياس عبود، والدتها السيدة انطوانيت بشارة (أم وليد) من بلدة دير ميماس القريبة من بلدة مرجعيون، انتسبت لولا إلى جبهة المقاومة الوطنية في صيف العام 1984، وقامت بتنفيذ العديد من العمليات ضد قوات الاحتلال في منطقة البقاع الغربي. وكانت آخرها العملية البطولية التي نفذتها مع مجموعة من رجال المقاومة الوطنية[2]، على مدخل القرعون الجنوبي، واستشهدت في الواحد والعشرين من نيسان (أبريل) 1985، وقبيل ثلاثة أيام من انسحاب القوات الإسرائيلية من منطقة البقاع الغربي[3].

لقد اختزنت لولا هموم جيلها منذ طفولتها وحتى دخولها إلى مرحلة الشباب. كانت لا تزال في العاشرة من عمرها عندما فجعت باستشهاد شقيقها الحاج نقولا في سبيل عروبة لبنان ودفاعاً عن القضية الفلسطينية عام 1976، وآلمها كثيراً، وهي ما تزال تعيش أجواء استشهاد أخيها، أن تصدم بتهاوي رئيس أكبر دولة عربية إلى مستنقع الخيانة عام 1978، فكتبت:

«يا أنور السادات يا خاين العرب المساكين

الفرح مات وأنت رايح لفلسطين»[4].

وفي العام 1977 سقط ابن خالها، خالد بشارة، شهيداً في مواجهة مع دورية إسرائيلية مؤللة، قريباً من بلدته دير ميماس، وقبل ذلك كانت العائلة قد فجعت بمقتل ابنة عمها سلمى وطفلها الصغير بقذيفة عشوائية سقطت على منزلها في سن الفيل، وبعد

---

1 - **المقاومة الوطنية اللبنانية 1982 – 1985: العمليات الاستشهادية وثائق وصور**، مصدر سابق من 142- 216. أيضاً: عبد الله الحاج حسن: **تاريخ لبنان المقاوم في مئة عام 1900 – 2000**، مصدر سابق، من ص 329 – 333. أيضاً: **حزب الله المقاومة والتحرير: التاريخ العسكري وأبرز العمليات الاستشهادية**، الجزء الثاني، ص 10 و 11.

2 - عبد الله الحاج حسن: مصدر سابق، ص 294.

3 - جورج حجار: **العولمة والثورة شعبي سيحكم**، مرجع سابق، ص 299.

4 - من أوراق الشهيدة لولا الياس عبود: **تراتيل شوق لصحبة الشهداء.. للأرض الحرة**، حدث ربيع 1985، اعداد الياس عبود، الدار الشعبية للطباعة والنشر، بيروت 1986، ص 14 – 18.

ثلاث سنوات (العام 1981)، لحق بخالد شهيد آخر من آل بشارة هو مروان وهو قريبها من دير ميماس ورفيق أخيها الشهيد نقولا.

وفي أجواء الشهادة والتضحية ترعرعت لولا إلى أن وصلت إلى مشارف شبابها وهي في السادسة عشر، وقع الإجتياح الإسرائيلي للبنان في العام 1982، وكم كانت مرارتها حين راحت تعايش أنواع من الارتدادات في صفوف قوم ما كانت لتحسب حساب ارتدادهم. وربما هالها أن تواجه أثر هذه الارتدادات على مورد عيش العائلة – عندما أخرج والدها من المؤسسة الصحفية التي كان يعمل فيها في أحلك الظروف. وكانت لولا تؤمن إيماناً عميقاً بأن الله تعالى مع المظلومين، وأنه لا بد أن ينصرهم على الظالمين، (وهذا ما تؤكده الشهيدة لولا، مراراً في أوراقها التي جمعها والدها ككتاب).

وفي الوقت ذاته كانت تجد في العمليات التي تقوم بها جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، ضد المحتلين الإسرائيليين ما يرسخ هذا الإيمان. ومن هنا كان ركونها إلى الخلوة في أسبوع الفصح المجيد، تستمع إلى تراتيل الجلجلة مؤداة بصوت فيروز، في انتظار أن تكتب ترتيلتها الأكثر روعة وبلاغة، المعبر عنها مجد الاستشهاد[1].

رابعاً: «الاتفاق الثلاثي» في دمشق بين القوات اللبنانية وحركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي في كانون الأول (ديسمبر) 1985

عقد في دمشق في الثامن والعشرين من كانون الأول (ديسمبر) 1985، اجتماعٌ بين قيادات الميليشيات الرئيسية الثلاث في لبنان: وليد جنبلاط عن الحزب التقدمي الاشتراكي، ونبيه بري عن حركة "أمل"، وإيلي حبيقة الذي كان قد انتزع قيادة "القوات اللبنانية"، في انقلاب نفذه بمشاركة سمير جعجع، بعد أن أتم حبيقة القطيعة مع أمين الجميل وحزبه "الكتائب"، وانعطف مئة وثمانين درجة باتجاه دمشق[2].

ويقول إيلي حبيقة إن اتصاله بالسوريين بدأ إبان الأزمة المتعلقة باتفاق 17 أيار اللبناني – الإسرائيلي عام 1983، وفي عز العلاقات الإسرائيلية – القواتية، في

1 - من أوراق الشهيدة لولا الياس عبود: **تراتيل شوق لصحبة الشهداء.. للأرض الحرة**، المصدر نفسه، ص 14 – 18.

2 - فواز طرابلسي: **تاريخ لبنان الحديث من الامارة إلى اتفاق الطائف**، مرجع سابق، ص 394.

ذلك الوقت، طلب حبيقة من ميشال سماحة استكشاف إمكان فتح خط مع السوريين، وكان لسماحة علاقة قديمة بسامي الخطيب. وجاءت الرسالة من سوريا: لماذا اخترتم إسرائيل لتعادونا؟ وإذا كانت إسرائيل هي الحليف فلماذا دير القمر محاصرة والقوات الإسرائيلية توزع السلاح على أفرقاء كثيرين، وهي موجودة على بعد بضعة كيلومترات؟ نحن سنعطيكم دليلاً جديداً على حسن نياتنا وهو أن دير القمر لن تسقط وسنتدخل لحمايتها[1].

وجد حبيقة صعوبة في إقناع فادي افرام الذي أبدى شكوكاً في هذا الموقف، ولم يأخذ الموضوع على محمل الجد. وذات يوم قصد بكفيا وقال للرئيس أمين الجميل: أنا عائد من سوريا، وأحمل إليك رسالة. قال: كيف ذهبت إلى سوريا ومن قابلت هناك؟ قلت: ذهبت مع ميشال سماحة وبإمكانه إبلاغك الرسالة. لكن أميناً لم يستسغ من أحد قادة القوات أن يكون الوسيط بينه وبين سوريا، وفضل أن يوكل المهمة لجان عبيد لتأمين الاتصال والإعداد لزيارة أمين الجميل إلى سوريا[2]. وطلب الجميل من سماحة أن يكمل معه الطريق وأن يبقى حبيقة خارجاً، لكنه بقي على علم بتفاصيل الأمور.

في التاسع من شهر أيار (مايو) 1985 رشح حبيقة نفسه لرئاسة الهيئة التنفيذية للقوات قائلاً: لم نقم بالانتفاضة لتغيير فؤاد أبو ناضر بآخر وتبقى ورقة القوات في جيب أمين الجميل، فأنا لن أقبل بهذا ولا يمكن أن تستمر القيادة برأسين أو من دون قيادة فعلية. وأنا أطرح هذا الأمر على التصويت وأرشح نفسي لرئاسة الهيئة التنفيذية. فوافق سمير جعجع وقال: أنا أمشي بالموضوع. وهذا ما حصل، وعين جعجع رئيساً للأركان[3].

وكانت سوريا في تجربتها مع القوى الشرعية في لبنان، قد اعتادت فشل العديد من الاتفاقات، بدءاً من الوثيقة الدستورية التي نظمتها الدولتان اللبنانية والسورية، عام 1976، وصولاً إلى مؤتمرَيْ المصالحة الوطنية في جنيف ولوزان اللذين فشلا أيضاً، وخلصت دمشق من كل هذه المحاولات الفاشلة إلى درسين أساسيين: أولهما: أن كل

1 - إيلي حبيقة عن غسان شربل: **أين كنت في الحرب؟ اعترافات جنرالات الصراعات اللبنانية**، مصدر سابق، ص 51 و 52.

2 - إيلي حبيقة عن غسان شربل: المصدر نفسه، ص 53.

3 - إيلي حبيقة عن غسان شربل: مصدر نفسه، ص 56.

إتفاق سيتعثر ما لم تشارك فيه الميليشيات، وثانيهما: أن التعامل مع أمين الجميل لن يوصل إلى نتيجة، وقد يكون إيلي حبيقة هو المحاور المسيحي البديل[1].

وفي التاسع عشر من أيلول (سبتمبر) 1985، ذهب وفد من القوات اللبنانية برئاسة إيلي حبيقة إلى دمشق، وضم إليه: ميشال سماحة، وأسعد شفتري، وشارل غسطين، وجان غانم، وعساف كفوري، واجتمعوا طوال النهار مع وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام، والعميد غازي كنعان. وراحت الاتصالات تتكثف على خط دمشق، وشارك في المرحلة الأخيرة منها الوزير ميشال المر. وفي الوقت نفسه أدار حبيقة عملية تسويق الاتفاق داخل بيروت الشرقية، وركز على اثنين هما سمير جعجع وكميل شمعون، متجاهلاً أمين الجميل وحزب الكتائب[2].

التقى إيلي حبيقة رفيق الحريري لأول مرة في بيت ميشال سماحة في الأشرفية عام 1985. وفي المرة الثانية عقد اجتماع في منزل الحريري في بلدة دوردان بفرنسا، شارك فيه جوني عبده، وميشال سماحة، وجان غانم بالإضافة إلى حبيقة والحريري. وبدأ الحديث عن إعلان النيات، وما هي رؤية القوات للحل عموماً وللعلاقات بين اللبنانيين وسوريا بشكل خاص، وتعجب جوني عبده عندما وافق رئيس «القوات» على البحث في علاقات مميزة مع سوريا. فسأله حبيقة: «هل يمكن أن تنتهي الأزمة من دون هذه الأمور؟» فأجاب: «لا». فقال حبيقة: «نحن إذاً أمام حل من إثنين: إما استمرار الأزمة، وإما القيام بنقلة نوعية تفتح لنا ثغرة في الجدار للتحاور مع الفريق اللبناني الآخر ومع السوريين»[3]. وكان الخيار هو الانفتاح والحوار في شهر كانون الأول (ديسمبر) وجه إيلي حبيقة دعوة لاجتماع طارئ للهيئة التنفيذية في القوات اللبنانية، وزع خلاله نسخة عن الاتفاق الثلاثي وطلب منهم الموافقة عليه، وأبلغهم أنه سيتوجه إلى دمشق خلال يومين، جرى نقاش حاد، أصر حبيقة في نهايته على التصويت، فكانت الأصوات متعادلة: ستة في مقابل ستة دون صوت حبيقة. وتركز الخلاف على نقطتين: الأولى، تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية، والإصلاحات الداخلية، والثانية، مفهوم

---

1 - كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، مصدر سابق، ص 114.

2 - كريم بقرادوني: المصدر نفسه، ص 114 و 116.

3 - إيلي حبيقة عن غسان شربل: مصدر سابق، ص 58 و 59.

التكامل الاستراتيجي، والعلاقات المميزة بين سوريا ولبنان[1].

ويقول إيلي حبيقة: «قبل توجهنا إلى دمشق حصل تشنج داخل القوات مع اقتراب الاستحقاق. تردد الكلام في تلك الفترة على تصويت داخل قيادة القوات» روجت وسائل الإعلام أنه جاء متكافئاً وأن صوتي هو الذي رجّح الكفة باعتباري رئيس الهيئة التنفيذية للقوات، وقالت أن التصويت دار على التوقيع وعدمه، وهذا غير صحيح. كل الهيئة التنفيذية كانت موافقة على الاتفاق لكن التصويت حصل على نقطة واحدة منه وهي المثالثة ضمن المناصفة (أي تساوي الشيعة والسنة والموارنة في إطار التساوي بين حصتي المسلمين والمسيحيين). شرحت موقفي وهو أن توقيع الاتفاق لا يعني تعديل الدستور لأن التعديل من اختصاص مجلس النواب، فيما الاتفاق هو بين أفرقاء متحاربين سيحاولون إقناع النواب بتأييده[2].

وعقد في السابع والعشرين من كانون الأول (ديسمبر) 1985 اجتماع في بكركي، بدعوة من المطران إبراهيم الحلو، المدبر الرسولي والقائم بأعمال الكرسي البطريركي الماروني، في محاولة أخيرة للوصول إلى موقف من الاتفاق الثلاثي، تجمع عليه الفعاليات المسيحية، وحضره: إيلي حبيقة بصفته رئيس الهيئة التنفيذية في القوات اللبنانية، والرئيس كميل شمعون، وإيلي كرامه رئيس حزب الكتائب، وداني شمعون، رئيس حزب الوطنيين الأحرار، وعدد من النواب والوزراء السابقين والمطارنة والآباء العامين للرهبانيات المارونية. لكن المحاولة لم تنجح، إذ لم يكن وارداً أن يوافق المجتمعون على المشروع من دون تعديلات أساسية على مضمونه، كما لم يكن وارداً أن يتراجع حبيقة عما التزم به، وأيضاً فالاتفاق نفسه لا يعدل لأنه جاء نتيجة لمفاوضات شاقة، وكان يمثل الحد الأدنى للتوافق بين أفرقائه الثلاثة[3].

وفي الثامن والعشرين من شهر كانون الأول (ديسمبر) 1985، تم التوقيع على الاتفاق في دمشق من القادة الثلاثة: وليد جنبلاط، رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، ونبيه بري، رئيس حركة «أمل»، وإيلي حبيقة، رئيس الهيئة التنفيذية في «القوات

---

1 - كريم بقرادوني: المصدر السابق، ص 120 و 121.

2 - إيلي حبيقة، عن غسان شربل: **أين كنت في الحرب؟ اعترافات جنرالات الصراعات اللبنانية**، مصدر سابق، ص 66.

3 - جوزيف أبو خليل (سيرة ذاتية): **قصة الموارنة في الحرب**، مصدر سابق، ص 386.

اللبنانية». ووقع على الاتفاق وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام كشاهد، وفي حضور وفد يمثل «جبهة الاتحاد الوطني»، ووفد مسيحي ضم نواباً ووزراء سابقين.
وفي محاولة من الرئيس الأسد، لتطمين المسيحيين، لدى استقباله حبيقة والوفد المسيحي: «إننا معكم بقوة لتنفيذ الاتفاق وحمايته، وموقفنا تجاهكم هو تماماً كما كان موقفنا عام 1976، وأعتقد أنكم تعرفون خطابي آنذاك الذي رفضت فيه وجود شعب مقهور في لبنان». وأضاف: «الوحدة بين لبنان وسوريا نرفض أن تتم بالقهر، اليوم أو غداً»[1].
أما رئيس الحكومة رشيد كرامي فقال: «إن كانون بيضها بالثلج والشتاء والسياسة»[2].
وقد استبشر كرامي بالخير والانفراج الشامل، وتمنى في حديث خاص أدلى به للتلفزيون السوري: «أن يكون هذا الاتفاق قد طوى مرحلة الحرب نهائياً وسجل بداية تاريخ جديد للبنان الموحد القادر على متابعة تحرير الأرض»[3].

- **الاتفاق الثلاثي**

كان الاتفاق الثلاثي، أو الوثيقة المسماة "مشروع لحل وطني في لبنان" تحتوي على خمس وعشرين صفحة مقسمة على الشكل التالي: المقدمة، المبادئ العامة، المبادئ الأساسية للنظام السياسي، المرحلة الانتقالية، العلاقات المميزة بين لبنان وسوريا، وملحق حول إنهاء الحرب في لبنان[4].
أما المقدمة فقد طالبت بتحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي، وبعودة الأمن والاستقرار إلى البلاد وإقامة نظام ديمقراطي صحيح في لبنان.
والمبادئ العامة كانت تؤكد على سيادة لبنان وحريته واستقلاله ووحدة شعبه وأراضيه ومؤسساته. ضمن حدوده المعترف بها دولياً. وقد رفضت كل الجهود الرامية إلى اللامركزية السياسية، والفدرالية، ونظام الكانتونات واللامركزية الموسعة على أساس أنها أفكار تقسيمية[5].

---

1 - جوزيف أبو خليل، المصدر نفسه، ص 387.
2 - السفير: بيروت في السابع والعشرين من كانون الأول (أكتوبر) عام 1985.
3 - رزق رزق: **رشيد كرامي السياسي ورجل الدولة**، مصدر سابق، ص 238 و239.
4 - إيلي سالم: **الخيارات الصعبة دبلوماسية البحث عن مخرج**، مصدر سابق، ص 392.
5 - إيلي سالم: المصدر نفسه، ص 392.

تعهد الموقعون على «الاتفاق الثلاثي» بإنهاء الحرب وحل كل الميليشيات خلال سنة. وعلى الصعيد السياسي: ثبت الاتفاق المناصفة في التمثيل الطائفي بين المسلمين والمسيحيين، وأقر:
- إلغاء الطائفية السياسية بعد فترة انتقالية وجيزة. وتحقيق توازن جديد بين صلاحيات رئيس الجمهورية وصلاحيات رئيس الوزراء، ورئيس مجلس النواب. لمصلحة هذين الأخيرين.
- وعرف «الاتفاق الثلاثي» لبنان على أنه: بلد عربي من حيث الانتماء والهوية.
- واتخذت تدابير من أجل تعديل قانون الانتخاب لزيادة عدد النواب، وخفض سن الاقتراع من (21 إلى 18 عاماً).
- إنشاء مجلس شيوخ يجري اختياره على أساس التمثيل الطائفي، ويفصل في القضايا الحيوية المتعلقة بالتعديلات الدستورية والتجنيس وإعلان الحرب والسلام وتوقيع المعاهدات مع الأطراف الأجنبية[1].

كذلك حدد العلاقات المميزة بين لبنان وسوريا ونص على التكامل الاستراتيجي بين البلدين[2]. في الشؤون الخارجية: التنسيق في الشؤون الخارجية وأن يشمل العلاقات الدولية والإقليمية والعربية. ويجب إقامة اتصال مباشر وسرّي بين المسؤولين عن الشؤون الخارجية في الدولتين.

- **في العلاقات العسكرية**

بسبب نضال سوريا ضد إسرائيل، يوافق لبنان على تمركز وحدات عسكرية سورية في نقاط معينة في لبنان تحددها لجان عسكرية مشتركة وفق مقتضيات الأمن الاستراتيجي: السوري واللبناني وذلك ريثما تتم إعادة بناء الجيش اللبناني وفقاً لعقيدة قتالية وطنية تعرف العدو الحقيقي من الصديق الحقيقي وتنسجم مع انتماء لبنان وخياراته الوطنية.

---

1 - فواز طرابلسي: **تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف**، مرجع سابق، ص 394 و395.
2 - نص "مشروع اتفاق الحل الوطني" الذي وقع في دمشق لانهاء الأزمة اللبنانية، السفير، بيروت في التاسع والعشرين من كانون الأول (أكتوبر) عام 1985.

- **في العلاقات الأمنية**

إن اعتبار أمن لبنان من أمن سوريا وأمن سوريا من أمن لبنان مقولة صحيحة يجب ترجمتها باتفاقيات توفر تكاملية الأمن بين الدولتين. وإقرار الاتفاقات التي تؤمن التنسيق بين الأجهزة الأمنية كل في اختصاصها في البلدين ولمصلحة كل منها.

- **في العلاقات الاقتصادية**

يكون التنسيق والتكامل على أوسع مدى في هذا المجال على الرغم من التباين بين الأنظمة، ويقوم بهذا التنسيق لجنة خبراء من البلدين تشرف على اقتراح الاتفاقات الثنائية والقوانين التنفيذية لها.

- **في العلاقات التربوية**

إن التنسيق التربوي هو ركيزة ترسيخ القربى بين الأجيال الطالعة في كل من البلدين من خلال تنشئة وطنية قائمة على الانتماء العربي وصحة ممارسته، وفي هذا الإطار ووفقاً لمبادئ الإصلاح التربوي في لبنان يحافظ على حرية التعليم مع الحرص الشديد على منع هذه الحرية من التحول إلى بذرة انقسام جديد بين اللبنانيين وإلى خلق حالات من العداء للعرب وسوريا.

- **في المجال الإعلامي**

إن ضمان استمرار العلاقات المميزة بعيداً عن التخريب يتمثل في منع أي تشويش إعلامي ضد هذه العلاقات انطلاقاً من لبنان. ويقتضي ذلك ارتقاء الإعلام إلى درجة عالية من المسؤولية الوطنية والقومية.

أما الملحق فعرض إجراءات لوضع حد للحرب منها

1- وقف إطلاق النار مع مساعدة عسكرية سياسية سورية.

2- تقوية وتوسيع لجنة الأمن والمكونة من ضباط من الجيش والميليشيات والتي تضم ضباطاً سوريين وإعادة انتشار القوات السورية بطريقة تساعد على تعزيز سلطة الدولة على جميع الأراضي اللبنانية.

3- تقوية قوى الأمن الداخلي والأمن العام.

4- إنسحاب الجيش اللبناني إلى ثكناته لإعادة تأهيله وتمركز الجيش اللبناني فقط على الجبهة مع إسرائيل.

5- حل الميليشيات واستيعاب أعضائها من مؤسسات الدولة.

6- نزع السلاح من اللبنانيين وغير اللبنانيين دون استثناء.

7- وجود حل جذري لمشكلة المهجرين وإعادة المهجرين اللبنانيين منذ 1975 إلى مدنهم وقراهم.

8- تأمين حرية اللبنانيين للتنقل والعيش أينما أرادوا في لبنان[1].

وعن مضمون الاتفاق وكيفية تنفيذه والخطوات اللازمة لذلك قال الرئيس كرامي: «لا شك بأن أي عمل يجب أن يبدأ بخطوات فعلية تجسد ما اتفق عليه من مبادئ وأهداف وباعتبار أن الحكومة يجب أن تكون ممثلة للقوى والجهات المعنية في هذا البلد حتى يكون التعاون صادقا وشاملاً بين الجميع... لذلك لا أجد ما يمنع من قيام حكومة إتحاد وطني وبأسرع ما يمكن من الوقت... وإنني أتمنى على الجميع أن يتعاونوا من أجل تحقيق هذه الخطوة التي لا بد وأن تجسد الاتفاق في بيانها الوزاري. وباعتبار أن الدستور هو «أبو القوانين» كلها... لا بد من أن يتعاون الاختصاصيون في الحقل الدستوري في ما يتعلق بإصلاح النظام من أجل إدخال كل التعديلات الواجبة على دستورنا»[2].

ولقد كان الاتفاق الثلاثي بمثابة المشروع الأول الذي حظي باتفاق أطراف متناقضة طائفياً. وقد نص الاتفاق على تعديلات كثيرة في تركيبة وتوزيع الصلاحيات داخل السلطة في لبنان. كما أن الذي ميّز الاتفاق الثلاثي عن غيره من المشاريع تطرقه في النص للمرة الأولى إلى العلاقات اللبنانية – السورية التي وصفها بـ «العلاقات

---

1 - نص "مشروع اتفاق الحل الوطني" الذي وقع في دمشق لانهاء الأزمة اللبنانية، السفير: بيروت في التاسع والعشرين من كانون الأول (أكتوبر) عام 1985.
أيضاً: إيلي سالم: مصدر سابق، ص 394 و 395. أيضاً ألبير منصور: **موت جمهورية**، مصدر سابق، ص 207 و 208.

2 - رزق رزق: المصدر نفسه، ص 240. أيضاً جريدة الأنوار: بيروت في الثلاثين من كانون الأول (أكتوبر) عام 1985.

المميزة»، وحمله اقتراحات لتنظيمها في مجالات السياسة الخارجية والعلاقات العسكرية والأمنية والاقتصادية والتربوية والإعلامية[1].

كان الأمين العام للحزب الشيوعي في باريس، ودعي لحضور حفل التوقيع، ويقول: «كنا كمن يحضر عرس خالته» لكنه قَوم الاتفاق إيجابياً، وقال للرئيس الأسد: «أخشى أن يستنفر هذا الاتفاق أعداءه قبل أن يستطيع استنفار أصدقائه»[2]. وعدد أمامه الأعداء، والأصدقاء الذين كان وضعهم غير مستنفر. أما وليد جنبلاط الذي وقع الاتفاق رغماً عنه، ومن دون قناعة، فكان يعتقد بضرورة الحسم العسكري، وعندما استقبلهم الرئيس الأسد وقف جنبلاط في صالون الاستقبال أمام صورة لمعركة حطين، تأملها، وقال للرئيس الأسد: «هذا هو الحل يا سيادة الرئيس»[3].

ويقول وليد جنبلاط: «مع مرور الزمن وبالنظر إلى القوى الموجودة آنذاك يمكن القول أنه لم يكن في استطاعة الاتفاق الثلاثي أن يعيش. لكنها كانت محاولة خرق للصف المسيحي عبر أحد رموزه الأساسية آنذاك، أي «القوات اللبنانية» التي كانت بزعامة إيلي حبيقة». وقد حضرت حفلة التوقيع رموز أخرى: كريم بقرادوني وفؤاد بطرس، وميشال إده ومخايل الضاهر وغيرهم، في حين كانت القوى الرافضة للاتفاق الثلاثي من مسيحية وإسلامية محافظةً وأقوى: هناك أمين الجميل، وكان عون قائداً للجيش ويحضّر نفسه. وكان الإسلام السياسي التقليدي السني ضد الإتفاق مثل اللقاء الإسلامي، وحتى رشيد كرامي لم يكن متحمساً»[4].

ويقول إيلي حبيقة أنه عندما توجه إلى دمشق، كانت الهواجس الشخصية لسمير جعجع حاضرة بسبب علاقته بآل فرنجية وسأل كريم بقرادوني إيلي حبيقة: «ما هو مستقبل سمير؟»، فأجابه: «سمير مثل إيلي، نحن نذهب كـ «قوات» فأي اتفاق يشمل الجميع». فقال بقرادوني: «كيف نضمن حقوق سمير، أنت تعرف، هناك مشكلته مع آل فرنجية وهذه ستبقى عالقة وبالتالي ستمنعه من دخول الحكومة أو تولي مراكز وهذا

---

1 - عارف العبد: **لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**، مرجع سابق، ص 163.

2 - جورج حاوي يتذكر: **الحرب والمقاومة والحزب**، مصدر سابق، ص 51.

3 - جورج حاوي يتذكر: المصدر نفسه، ص 51.

4 - وليد جنبلاط عن غسان شربل: **أين كنت في الحرب؟ اعترافات جنرالات الصراعات اللبنانية**، مصدر سابق، ص 310 و 311.

يعني أنه سيعامل كالعنزة الجرباء»[1]. وعند وصول حبيقة وبقرادوني إلى دمشق، طرح بقرادوني على عبد الحليم خدام موضوع سمير وحين عاد، لم يكن مرتاحاً. فسأله حبيقة عن النتيجة فأجابه بأن السوريين لا يزالون يطرحون موضوع الخلاف مع فرنجية ويشددون على ضرورة حصول مصالحة بين آل فرنجية وسمير[2].

وعندما عقد الاجتماع وجلس الأفرقاء اللبنانيون إلى الطاولة للتوقيع على الاتفاق، يقول حبيقة: «كانت المرة الأولى التي ألتقي فيها وجها لوجه نبيه بري ووليد جنبلاط. كان جو جنبلاط مكهرباً، وخلال التوقيع قال: «ربما ينفذ تيمور (نجل جنبلاط) هذا الاتفاق». في أي حال لم يكن التوتر مستغرباً فقد كان أول لقاء مباشر بين متقاتلين. بري كان متحمساً للإتفاق لكن جنبلاط لم يكن كذلك».

- **إسقاط الاتفاق الثلاثي**

وقامت انتفاضة داخل القوات لمنع تطبيق الاتفاق الثلاثي، ومنع حبيقة من التفاوض باسم منطقة ومجتمع. وضع سمير جعجع أولوية، ووزعت الأدوار على عدد قليل من المسؤولين، وتركت مسألة التوقيت لجعجع، كي يحدد الموعد في ضوء التطورات، وكان التوقيت هو: هجوم حبيقة على المتن. وكان أمين حسب اعتقاد جعجع غاضباً من الاتفاق، ينبع بالدرجة الأولى من كونه ليس الطرف الذي شارك فيه، ويقول جعجع: «ورأيي أن أميناً كان يمكن أن يمشي في الاتفاق لو أشرك فيه، وعلى أساس أن يكون هو بطله... لم تكن المشكلة مشكلة مضمون الاتفاق بالنسبة لأمين، بل كانت بالدرجة الأولى أنه أقصي من اللعبة»[3].

ويقول محسن دلول: «أمين الجميل لم يكن جدياً في شيء مع الأسف، كان يحاول أن يعتمد أو يراهن على الوقت، وكأنه ينتظر شيئاً ما ليحدث. وكان هناك رهان وعلاقة وثيقة بينه وبين الأميركان، ولا أعرف كيف تخلوا عنه، وهذه الأمور أدت دوراً

---

1 - وليد جنبلاط عن غسان شربل، المصدر السابق، ص 67.

2 - المصدر نفسه، ص 68.

3 - المصدر نفسه، ص 212 و 213.

كبيراً في تجميد المشكلة، وكلما حصلت مشكلة كان يحاول اللعب على السوريين»[1].

في هذه الفترة التقت مواقف أمين الجميل تكتيكياً مع موقف سمير جعجع، وجرت اتصالات سرية بين الجانبين، وكانت الاجتماعات تعقد في منازل لأشخاص من الجانبين ومن دون ضجيج كي لا تنكشف الخطة.

وحين غادر أمين الجميل إلى دمشق في الثالث عشر من كانون الثاني (يناير) 1986، شنت مجموعات تابعة لحبيقة هجوماً على المتن، بهدف إفهام الرئيس الجميل أنه أمام خيار وحيد هو الموافقة على الاتفاق وإلا فإن الخيار مكلف ويقول جعجع: «ورأيت أنا أن حبيقة أخطأ تماماً، وأنه فتح المعركة التي سيكون من الصعب عليه احتمال فصولها المقبلة»[2].

وفي الرابع عشر من كانون الثاني (يناير) 1986، قرر الجميل وجعجع القيام بعملية عسكرية ضد حبيقة. وحددت ساعة الصفر فجر اليوم التالي. واختار سمير جبهتين للانقضاض على حبيقة: الأولى: في الكرنتينا نفسها وأوكل قيادتها إلى نادر سكر، والثانية من جهة المتن بقيادة جورج قسيس. وكان الهدف الإطباق على مقر الأمن والاستخبارات حيث يقيم حبيقة. وتولى جعجع شخصياً قيادة قوات الشمال باتجاه بيروت، وفتح الطريق بين كسروان والمتن لتلتحم قواته بالعناصر الكتائبية الموالية لأمين الجميل وتكتمل السيطرة على الشرقية. وبعد الظهر تلقى كريم بقرادوني اتصالاً من سمير جعجع، طلب منه التوجه إلى مقر قيادة الجيش في اليرزة للإشراف على إجلاء حبيقة من الكرنتينا بعدما أعلن استعداده للاستسلام ومغادرة البلاد. واشترط جعجع للسماح لحبيقة بالمغادرة أمرين: الأول: أن يوقع كتاب استقالته من رئاسة الهيئة التنفيذية في القوات اللبنانية، والثاني: أن يسلم أموال الصندوق الوطني التابع للقوات اللبنانية. وقد نقل الشرطين لحبيقة، ميشال المر، خصوصاً أنه كان يعيش حالة حرقة الأب، فابنه الوحيد الياس كان محاصراً مع حبيقة في الكرنتينا[3].

أعلن الرئيس الجميل رفضه للاتفاق الثلاثي، وشجع سمير جعجع على الإطاحة

---

1 - محسن دلول: **حوارات ساخنة من كمال جنبلاط إلى رفيق الحريري**، مصدر سابق، ص 321 و 322.

2 - سمير جعجع عن غسان شربل: المصدر السابق، ص 214.

3 - كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، مصدر سابق، ص 131 و 132.

بايلي حبيقة، فسقط الاتفاق الثلاثي. ردت سوريا بمقاطعة الحكم: قاطع الرؤساء والوزراء المسلمون رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، وباتت شؤون الحكم تمارس بواسطة ما أسمي في حينه بـ «المراسيم الجوالة»، أي توقيع المراسيم بالبريد والمراسلة. ونظراً لتعطيل مؤسسة مجلس الوزراء، اضطر مجلس النواب إلى تولي بعض الشؤون التنفيذية، نيابة عن الحكومة (كموضوع الترقيات أو ما سمي بعمليات إنصاف الموظفين)[1].

وفي حديث للرئيس كرامي يوضح هدف مقاطعته لرئيس الجمهورية بقوله: «لا شك بأن الصراع الذي يتفاقم اليوم له أهداف وهو إيجاد الحل الذي يضع حداً لهذا الانقسام وهذا الاقتتال وهذا الحل هو بالعمل على قبول الاتفاق الثلاثي لأن فيه المخرج من الحرب إلى السلام وعودة المهجّرين إلى بيوتهم وقراهم وكذلك حل المعضلة التي تواجه السلطة من حيث قدرتها على استعادة دورها والقيام بحمل مسؤولياتها وما أكبرها اليوم... فالمقاطعة ليست غاية بل هي وسيلة إلى تحقيق هذه الأهداف»[2].

استمرت المقاطعة بين أركان الحكم حتى نهاية عهد الرئيس الجميل. وقد حاول البعض، عن طريق اغتيال الرئيس رشيد كرامي، وضع حد لحالة الشلل التي يعيشها الحكم، فإذا بالانقسام العميق يغرق البلد، ويفقدها زعيماً وطنياً كبيراً. لقد تم اغتيال الرئيس كرامي في طوافة عسكرية[3]، في الأول من شهر حزيران (يونيو) 1987. وكان الرئيس كرامي قد قدم استقالته، لأنه يعتبر أن الحكم عنده وسيلة وليس غاية، وكذلك الاستقالة إنما هي وسيلة لبلوغ الغاية التي وضعها نصب عينيه منذ اليوم الأول لتشكيله حكومة الوحدة الوطنية، وهذه الحكومة الوطنية من أجل تحرير الجنوب والمحافظة على وحدة الشعب والأرض والمؤسسات، وسيادة لبنان[4].

بعد اغتيال الرئيس كرامي ألقيت المسؤولية على القيادة العسكرية، واتهمت القوات اللبنانية باغتياله فتضاعف العداء لها[5].

---

1 - ألبير منصور: **موت جمهورية**، مصدر سابق، ص 209.

2 - رزق رزق: **رشيد كرامي السياسي ورجل الدولة**، مصدر سابق، ص 242 و 243.

أيضاً: كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، مصدر سابق، ص 131.

3 - ألبير منصور: **موت جمهورية**، مصدر سابق، ص 209.

4 - رزق رزق، المصدر السابق، ص 250 و 251.

5 - ألبير منصور: المصدر السابق، ص 209.

الفصل السادس:

مواقف القوى السياسية اللبنانية
من قيام الحكومتين اللبنانيتين
ومن اتفاق الطائف 1988 - 1989

أولاً: عهد الحكومتين وذروة الانقسام في لبنان 1988

شارف عهد الرئيس أمين الجميل على نهايته، ولبنان يعيش حالةً من الانقسام الخطير على كافة المستويات: فالحكومة في حال من الشلل بعد أن أعلن رئيسها رشيد كرامي ومعه الوزراء المسلمون مقاطعة الجلسات احتجاجاً على ضلوع رئيس الجمهورية بإفشال الاتفاق الثلاثي[1]، وكانت القوات اللبنانية تتصرف من موقع السيطرة التامة على المناطق الشرقية، وفي المقابل كان الجيش اللبناني بقيادة ميشال عون يعد العدة هو الآخر للسيطرة على تلك المناطق، مع محافظته التامة على جميع مظاهر الشرعية[2]. وفي بيروت الغربية كانت الاشتباكات بين «أبناء الصف الواحد» ما تكاد تتوقف بناء لاتفاق في دمشق حتى تندلع من جديد، بين الحزب التقدمي الاشتراكي وحركة «أمل»، وبين حركة «أمل» والمخيمات الفلسطينية، لم تنته هذه الاشتباكات إلا بعدما قرر الرئيس كرامي ومعه رئيس المجلس النيابي، والتجمع الإسلامي، التوجه إلى الرئيس حافظ الأسد بطلب جماعي لوضع حد للاقتتال في بيروت[3]. فأعادت سوريا قواتها إلى العاصمة في العشرين من شهر شباط (فبراير) 1987، وكانت هذه المرة الأولى التي تعود فيها هذه القوات بعد إخراجها عام 1982 مع الاجتياح الإسرائيلي لبيروت[4].

ويقول الرئيس سليم الحص: «عندما وقعت الواقعة وتمت المقاطعة بين الرئيس

---

1 - رزق رزق: **رشيد كرامي السياسي ورجل الدولة**، مصدر سابق، ص 240.
2 - ألبير منصور: **موت جمهورية**، مصدر سابق، ص 215.
3 - رزق رزق: المصدر السابق، ص 244.
4 - إيلي سالم: **الخيارات الصعبة دبلوماسية البحث عن مخرج**، مصدر سابق، ص 445.

ونصف حكومته، كان الاحتمال وارداً لأن يستشعر رئيس الجمهورية، تحت ضغط القطيعة، الوازع للقيام بخطوات أو مبادرات معينة تجاه نصف حكومته المقاطع وتجاه العلاقة مع الشقيقة الجارة، وذلك من خلال معاودة الانفتاح على مطالب الآخرين في التغيير والاصلاح... فالبيان الوزاري للحكومة الحاضرة كان برنامج إصلاح وتغيير ولو في حدود متواضعة... كان في واقع الأمر نسخة طبق الأصل عن اتفاق كان قد تم ولم يعلن... لذلك كان من الطبيعي، عندما تبنت حكومة الوحدة الوطنية ذلك البرنامج أن يكون رئيس الجمهورية أول المتحمسين له... وعندما حان وقت التطبيق اصطدمت الحكومة بمقاومة عنيفة للتغيير كان من الواضح أن رئيس الجمهورية يديرها ويقودها، وأحياناً كثيرة يعبر عنها مباشرة، داخل مجلس الوزراء...»[1].

يشدد هنا الرئيس سليم الحص على دور رئيس الجمهورية في تعطيل تنفيذ الإصلاحات التي تضمنها البيان الوزاري لحكومة الوحدة الوطنية، والتي تستوجب التخلي عن بعض المواقع التي كان رموز المارونية السياسية يتشبثون بها بحجة أنها تشكل ضمانات للمسيحيين وبالتالي للبنان. ويحمل الرئيس الجميل مسؤولية عدم ملاقاة المقاطعين داخل الحكومة الذين كانوا يأملون في أن تساعد المقاطعة على استعجال الحل، ولولا ذلك التطلع لكانت الإستقالة ولما كانت المقاطعة[2].

وعندما سألته عن دوافع الرئيس الجميل لاتخاذ مثل هذا الموقف، أجابني الرئيس الحص: «لا أريد أن أفسر موقفه كي لا أبرّره»[3].

وأخيراً لم يجد الرئيس كرامي بدأ من تقديم استقالته بعد أن بلغت الأزمة السياسية درجة عالية من التعقيد والاستعصاء، مترافقة مع تردٍ كبير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في الرابع من شهر أيار (مايو) 1987. وكان الرئيس كرامي قد اقترح على رئيس الجمهورية استقالتهما معاً «لأننا فشلنا في إنقاذ البلد»[4]. ورأى أنه لا بد من التفتيش عن الحل الشامل الذي من دونه لا يمكن معالجة قضية الغلاء، ولا الأمن،

---

1 - سليم الحص: **حرب الضحايا على الضحايا**، مصدر سابق، ص 46 و 47.
2 - مقابلة شخصية مع الرئيس سليم الحص، الأربعاء في التاسع والعشرين من كانون الأول (أكتوبر) عام 2010، في منزله في بيروت.
3 - المقابلة الشخصية نفسها، في التاسع والعشرين من كانون الأول (أكتوبر) عام 2010.
4 - اللواء: بيروت في الخامس من أيار (مايو) عام 1987.

ولا المرافئ غير الشرعية ولا المؤسسات والإدارات الرسمية وغير الرسمية[1].

- **حرب المخيمات**

مع عودة القوات السورية إلى بيروت الغربية بدعوة من القادة المسلمين، في العشرين من شباط (فبراير) 1987، كانت سوريا قد تمكنت من إعادة الأمور إلى سابق عهدها قبل الاجتياح، لوقف النزاع الدائر بين مسلحي الحزب التقدمي الاشتراكي، وحركة «أمل»، وكان الأسد يتخوف، إذا انتصر الحزب التقدمي على «أمل»، من أن تستولي منظمة التحرير الفلسطينية على الشطر الغربي من بيروت، وهي لا تزال أكبر قوة عسكرية فيها[2].

بدأت حرب المخيمات بين حركة «أمل» وعناصر من منظمة التحرير الفلسطينية عندما أراد عرفات أن يعيد نفوذه إلى هذه المخيمات وحسب قول رئيس حركة «أمل» نبيه بري: «الحقيقة أن الخط العرفاتي أراد أن يعود إلى لبنان[3]. ولو كانت هذه العودة عبر حلفاء إسرائيل، للوصول إلى الجنوب وإمساك ورقته للتفاوض وليس للجهاد. وقرار حركة أمل عكس ذلك تماما، وهو أن المقاومة اللبنانية في الجنوب أثبتت جدواها، وحققت فائدتها، بأنها استطاعت لأول مرة أن تحقق النصر العربي الأول منذ العام 1948، وهي في طريقها إلى تحرير الجنوب»[4].

وكانت اللجنة العربية المكلفة بالوساطة في موضوع المخيمات، والمكونة من وزراء خارجية: الجزائر، واليمن، والأردن، وموريتانيا، ومندوبين عن الكويت وتونس والإمارات، فضلاً عن أمين عام الجامعة العربية الشاذلي القليبي، والتي التقت مواقفها مع مواقف أربع شخصيات لبنانية، وأجمعت على أن الحل أولاً: هو ببسط سيادة الشرعية اللبنانية على كل الأراضي اللبنانية، وبمعاونة سورية، وهذه الشخصيات الأربع هي: الرئيس أمين الجميل، الرئيس رشيد كرامي، والرئيس حسين الحسيني،

1 - رزق رزق: **رشيد كرامي السياسي ورجل الدولة**، مصدر سابق، ص 245.

2 - فواز طرابلسي: **تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف**، مرجع سابق، ص 397.

3 - ملحق رقم (10): برقية سرية للغاية مرسلة من السفارة الأميركية في بيروت إلى وزارة الخارجية الأميركية بتاريخ الخامس والعشرين من تموز (يوليو) عام 1985، 85BEIRUT4372_a.

4 - نبيه بري في حوار مع واصف عواضة في دمشق في الشراع، العدد 256، السنة السادسة، في التاسع من شباط (فبراير) 1987، ص 11.

والوزير نبيه بري[1]. وقد حذر الرئيس كرامي مثلما فعل الوزير بري في هذا اللقاء: بأن مشروع عرفات الرئيسي في لبنان هو إقامة كانتون، حدوده من شمال صيدا إلى جنوب الزهراني، وإذا ما حصل هذا فلن يقتصر الأمر على لبنان. بل يكرس تقسيماً حاربه اللبنانيون ويمتد بعد ذلك إلى كل البلاد العربية[2].

أما جورج حاوي فيقول إن حرب المخيمات كانت أصعب الامتحانات التي واجهتهم على الإطلاق. وبرز وقتها اتجاهان: الأول: يقضي بأن يحسم الفلسطينيون المعارضون لعرفات هذه القضية، أي أحمد جبريل، وجورج حبش، وأن يتولوا بالاتفاق مع حركة «أمل» والقوى الوطنية تنظيم العلاقة الجديدة. والثاني: الذي تبنته حركة «أمل»، ويعتبر كل الفلسطينيين، ياسر عرفات من ناحية الممارسات في لبنان، وأرادت حركة «أمل» أن تبسط سيطرتها المسلحة على المخيمات، رغم معارضة حاوي وجنبلاط والقوميين والبعثيين لهذا القرار. وأخيراً وبعد أن شعرت الحركة أنها تورطت. عادت حرب المخيمات وتحولت من جديد إلى حرب فلسطينية – فلسطينية حسمت في هذا السياق وليس سياق تدخل حركة «أمل»[3].

وفي مؤتمر قمة الدول الإسلامية المنعقد في الكويت في شباط (فبراير) 1987، تحدث الرئيس السوري حافظ الأسد، فارضاً موقفاً مضاداً للحلول المنفردة مع العدو الصهيوني، وفي هذا إشارة إلى مصر وقبلها إلى عرفات، لأن منطق الحديث عن أي حل شامل لا بد أن يمر في سوريا. وهذا ما تجنبه عرفات منذ زمن بعيد. ثم أن الأسد أفقد عرفات ورقة علاقاته مع الرئيس أمين الجميل، لأن مطمع الجميل هو حافظ الأسد وليس عرفات، والذي كان يعتقد أن عرفات سيقلب الطاولة اللبنانية من خلال حرب المخيمات وعلاقاته مع الجميل في وجه الأسد، فوجئ بأن الجميل نفسه أدار ظهره إلى عرفات باستناده إلى توصيات اللجنة السباعية العربية حول حرب المخيمات. و «هكذا مرة أخرى برز حافظ الأسد مدافعاً عن فلسطين كل فلسطين، وبحضور ممثلها السياسي الصامت الذي

1- الشراع: بيروت، العدد 253، السنة السادسة، في التاسع عشر من كانون الثاني (يناير) عام 1987، ص 8.

2- الشراع: المصدر نفسه، ص 9.

3- جورج حاوي يتذكر: **الحرب والمقاومة والحزب**، مصدر سابق، ص 52.

خسر»[1]. وكان أبو عمار شديد الخيبة والغضب من جراء سقوط المخيمات الفلسطينية في بيروت، والمعاملة التي لقيها أنصاره على يد الجيش السوري. وكانت خيبته الكبرى متأتية من الاتحاد السوفياتي الذي أبلغه أن المخيمات هي «خط أحمر سوفياتي».

وكرر أبو عمار خلال إجتماعه مع كريم بقرادوني في بغداد، عدة مرات: «سيحاسب التاريخ سوريا على أعمالها تجاه اللبنانيين والفلسطينيين. يجب أن ينسحب الجيش السوري من لبنان وتحل محله قوات عربية. سأطالب بانتشار قوات دولية لحماية المخيمات في بيروت وبإمكانكم الإفادة منها كي تنتشر في كل العاصمة. سأعود إلى برج البراجنة في بيروت. وسأقاتل في صيدا. وستستمر الانتفاضة في قلب إسرائيل»[2].

أما أحمد جبريل الأمين العام للجبهة الشعبية – القيادة العامة، وأحد المشاركين في جبهة الانقاذ المعارضة لسياسة عرفات فيعتبر أن حرب المخيمات أوقعت الخلل داخل هذه الجبهة بسبب الخلاف على كيفية حل المشكلة، وحول الموقف من سوريا، مما جعل جبهة الإنقاذ غير فاعلة في استعادة وحدة منظمة التحرير الفلسطينية. ويقول: «إن هذه الحرب مدمرة... سيكون المستفيد الأوحد منها عرفات بل اللاعب الأساسي فيها هو عرفات. دون أن ننسى أن هناك اتجاهات وكأن هذه الاتجاهات كانت تعمل مع عرفات في مطبخ سياسي وعسكري واحد»[3]. ويؤكد جبريل أن عرفات كان يمثل توجهاً عربياً ودولياً ينادي بالتعايش مع الكيان الصهيوني، ولأول مرة تجد أن هناك قيادة فلسطينية تنادي بالاعتراف بهذا الكيان على أرض فلسطين منذ عام 1948.

وكان كريم بقرادوني بصفته نائب قائد القوات اللبنانية، وبعد التنسيق الكامل مع الرئيس أمين الجميل، وبعد أن أصبح الرأي العام المسيحي يتقبل ولو بتحفظ العلاقة مع الفلسطينيين، قد بدأ هندسة علنية للمثلث الصعب بين لبنان والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية. في مواجهة الموقف السوري[4]. وفي هذا السياق وصل إلى بغداد في الثاني والعشرين من آذار (مارس) 1987، واصطحب معه بيار رزق. وتم عقد اجتماعين مع ياسر عرفات بحضور سمير أبو غزالة وقد شارك فيهما جزئيا أبو جهاد والحاج

1- الشراع: بيروت، العدد 256، السنة السادسة، في التاسع من شباط (فبراير) 1987، ص 23 و 24.
2 - كريم بقرادوني: **لعنة وطنة من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، مصدر سابق، ص 203.
3 - الشراع: بيروت، العدد 269، السنة السادسة، أيار (مايو) 1978، ص 27 و 28.
4 - كريم بقرادوني: مصدر سابق، ص 191 و 192.

اسماعيل وهواري. وكان كريم بقرادوني يحاول أن يطيب خاطر «أبو عمار» الغاضب من حصار المخيمات الفلسطينية في بيروت فقال له: «صحيح أنك قد تخسر عسكريا مخيماً فلسطينياً لكنك ابتدأت تربح سياسياً المنطقة المسيحية». وإسرائيل تعتبر «أن أهم ورقة بيد «أبو عمار» هي القوات اللبنانية». فرد ياسر عرفات على بقرادوني قائلاً: «ما نفعله اليوم معاً هو الأقرب من الحل الحقيقي. إن الحل المستقبلي للصراع العربي – الإسرائيلي يقوم على إنشاء أربعة كيانات متعاونة على شاكلة «البنلوكس» هي لبنان والأردن ودولة فلسطين وإسرائيل»[1].

وأثناء الحديث بين المجتمعين تطرق أبو عمار إلى موضوع المخيمات وأكد أنه لا يتوقع أن تأتي قوات عربية ولا دولية لحماية المخيمات. لكنه تعمد إثارة الموضوع على شاكلة «قصة كبيرة»، وحولها إلى «ملحمة الموت والألم»، بغية توحيد الفصائل الفلسطينية، وتعرية النظام السوري عربياً وعالمياً. وأضاف: «لا أحد في العالم العربي غير العراق يجرؤ على مواجهة دمشق كما أفعل»[2].

ومن غرائب الأمور، بعد اثني عشر عاماً على الحرب الدائرة في لبنان والتي تنقلت من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال إلى العاصمة إلى الجبل إلى البقاع، ولم تترك حياً أو منطقة أو جهة إلا وألحقت بها الخسائر والدمار، وإذا بهذا الفريق اللبناني الماروني المتعنت في إجراء أي إصلاحات، أو التخلي عن أي من الامتيازات لصالح شركائه الداخليين في الوطن، يتحالف مع «أبو عمار»، هذا الفلسطيني «الغريب»، الذي حمّله، هذا الفريق ذاته، كل أوزار الحرب[3]، واستعان بالإسرائيلي والأميركي وقبله بالسوري لاقتلاعه من لبنان.

- **الغاء اتفاق القاهرة**

عندما أقر مجلس النواب اللبناني إلغاء اتفاق القاهرة رسمياً في الواحد والعشرين من أيار (مايو) 1987، كان ذلك رداً على مقررات الدورة الثامنة عشرة لمنظمة التحرير

1- كريم بقرادوني: مصدر سابق، ص 191 و 192.
2- كريم بقرادوني: المصدر نفسه، ص 192.
3- جوزيف أبو خليل (سيرة ذاتية): **الموارنة في الحرب**، مصدر سابق، ص 407.

الفلسطينية التي انعقدت في الجزائر، والتي طالبت فيها بإحياء اتفاق القاهرة والتمسك به[1]، كذلك فقد تزامن إلغاء هذا الاتفاق في مجلس النواب مع بدء التحضير للمؤتمر الدولي للسلام، وكانت المساعي تجري حثيثة لـ «تأليف لجان للمفاوضة» قبل تشرين الأول (اكتوبر) المقبل، مما عجل باتخاذ تلك الخطوة، تمكيناً للبنان من الذهاب إلى المؤتمر الدولي للسلام، وهو حرّ من هذا الالتزام[2].

لقد ولد «اتفاق القاهرة» في ظل القطيعة والمقاطعة التي أعلنها الرئيس رشيد كرامي في ربيع العام 1969، في عهد الرئيس شارل حلو. ومات هذا الاتفاق في ظل القطيعة والمقاطعة التي أعلنها الرئيس كرامي منذ بداية العام 1985. ومع أن الرئيس كرامي لم يَمْثُلْ أمام مجلس النواب في خريف العام 1985، إلّا أنه قد نسق مع الرئيس حسين الحسيني في إنضاج عملية إلغاء الاتفاق[3]. وكان الرئيس الجميل قد نسق مع النائب أوغست باخوس حين زاره في بعبدا، واتفقا على تكليف النائب بطرس حرب عن تجمع النواب الموارنة المستقلين ليضع صيغة اقتراح قانون معجل بمادة وحيدة هذا نصه: «اقتراح قانون معجل مكرر... مادة وحيدة:

1- يلغى القانون الصادر عن مجلس النواب بتاريخ 14/ 6/ 1983 والذي أجاز للحكومة إبرام الاتفاق المعقود بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة إسرائيل بتاريخ 17/ أيار/1983.
2- يعتبر الاتفاق الموقع بتاريخ 30 تشرين الثاني 1969 بين رئيس الوفد اللبناني العماد إميل البستاني ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية والمعروف باتفاق القاهرة لاغياً وكأنه لم يكن وساقطاً. كما تعتبر كافة الاتفاقات والملاحق المرتبطة باتفاق القاهرة والإجراءات المتعلقة فيه لاغية وكأنها لم تكن وساقطة.
3- يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية»[4].

---

1 - إيلي سالم: **الخيارات الصعبة دبلوماسية البحث عن مخرج**، مصدر سباق، ص 454.

2 - جورج ذيب (المستشار الأول الرئيس رشيد كرامي): عن غادة سلهب: **الصندوق الأسود للكارثة اللبنانية حوارات مشتعلة على مدى أكثر من ربع قرن**، الجزء الثاني، دار قناديل للتأليف والترجمة والنشر، بيروت 2004، ص 24.

3 - الشراع: بيروت، العدد 271، السنة السادسة، الاثنين في الأول من حزيران (يونيو) 1987، ص 22 و 23.

4 - جلسة مجلس النواب المنعقدة في الواحد والعشرين من أيار (مايو) 1987.

وبعد مناقشة بدت كأنها مرتبة مسبقاً، وافق الحضور وعددهم خمسة وأربعون نائباً بمن فيهم رئيس المجلس على اقتراح القانون. فأصبح قانوناً ومثل هذا الإجراء يكشف عن ثلاث حقائق سياسية وهي:

- الحقيقة السياسية الأولى: كانت في ثأر الرئيس الجميل من استقالة الرئيس كرامي، ليس بإلغاء الاتفاق، بل بوضعه في ميزان واحد مع اتفاق 17 أيار. مما يظهر بأن موقف الحكم الرسمي الحقيقي لا يفرق بين اتفاق لبناني مع طرف عربي أو مع الإسرائيلي.
- الحقيقة السياسية الثانية: هي أنه أصبح بإمكان القوات اللبنانية أن تركز هجومها القانوني على الوجود العربي السوري في لبنان في سعيها من أجل استصدار قانون مشابه.
- الحقيقية السياسية الثالثة: هي أن الشارع الوطني والإسلامي قد ألغيا اتفاق القاهرة، شكلاً ومضموناً، حين أثبتا كيفية المقاومة والمواجهة ضد إسرائيل. فعرّيا قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ومواقفها المشبوهة، سواء فيما يتعلق بجسورها الممدودة مع الحكم في لبنان ومع القوات اللبنانية[1].

- **إغتيال الرئيس رشيد كرامي**

في الأول من حزيران (يونيو) 1987، اغتيل رئيس الوزراء رشيد كرامي بقنبلة وضعت خلف مقعده في طوافة عسكرية تنقله من طرابلس إلى بيروت. اتهمت القوى الوطنية والإسلامية القوات اللبنانية والجيش اللبناني، بل ورئيس الجمهورية باغتيال كرامي. وتولى الجيش والمجلس القضائي القيام بالتحقيقات التي لم تتوصل إلى نتيجة. وقام رئيس الجمهورية بتعيين وزير التربية سليم الحص رئيساً للوزراء. وأرسل الرئيس السوري برقية تعزية إلى عائلة كرامي وليس للرئيس الجميل، في إشارة واضحة منه إلى إدانة الجميّل بمقتل الرئيس كرامي. وما لبثت دمشق أن أعلنت عن أن المفاوضات الجارية مع الحكم في لبنان، ستبقى مجمدة إلى أن يكشف الجاني ويعاقب[2].

1- الشراع: بيروت، العدد 271، السنة السادسة، الأول من حزيران (يونيو) عام 1987، ص 24.

2- إيلي سالم: **الخيارات الصعبة دبلوماسية البحث عن مخرج**، مصدر سابق، ص 455.

هنا مارس الجميّل ضغوطاً على العماد ميشال عون قائد الجيش ليتخذ إجراءً ما ولو كان طرد عدد من المسؤولين في قيادة الطوافات العسكرية، رفض عون الإساءة إلى سمعة الجيش، ولم يبدِ أي استعداد للتعاون مع الجميل[1]. وكان يردد أنه لا يشك في أن عميلاً أجنبياً دخل الطوافة أثناء توقفها في طرابلس ووضع المتفجرة فيها.

- **ردود الأفعال على اغتيال الرئيس رشيد كرامي**

1- اعتبر الأمين العام القطري لمنظمة حزب البعث عاصم قانصوه، والذي استقال وقتها من الأمانة العامة لجبهة التوحيد والتحرير، أن استشهاد الرئيس كرامي كان بداية لمسلسل من محاولات الإغتيال لعدد من النواب الوطنيين من نزيه البزري وعبد الله الراسي، ونجاح واكيم، إلى هاشم الحسيني، فالمسؤولية تتحملها جهة في المنطقة الشرقية من بيروت والتي ما زالت تتأثر بالمواقف الإسرائيلية، وتأتمر بتعليماتها، أما الرئيس الجميل، فلم يعد رئيساً لكل لبنان. ويقول قانصوه: «إنني لا أثق بالوفاق قبل نهاية عهد أمين الجميل، لأنه في آخر عهده، لن يعطي شيئاً ما دام لم يعطِ في بداية عهده»[2].

2- وعن ذلك يقول عصام نعمان أحد أبرز الأقطاب في المجلس السياسي للحركة الوطنية: إن استهداف النواب بصورة متكررة، وفي خلال مدة لا تزيد عن خمسة أشهر، تشكل «قرينة» إن لم يكن دليلاً، على أن ثمة مخططاً «لحذف» نواب من لون سياسي معين، ولهم منحى سياسي متميز، بل هناك قاسم مشترك فيما بينهم، عنوانه الأساسي، عداءٌ لإسرائيل والقوات اللبنانية، وصداقتهم لسوريا[3].

3- ويقول المحامي ناظم القادري المنتمي إلى اللقاء الإسلامي: «إن اغتيال فقيدنا الغالي الراحل رشيد كرامي، ليس جريمة عادية تقع على شخص عادي. إنما هي جريمة سياسية خطط لها من قبل جهات تضمر.. العداء للبنان، وقد رأت هذه الجهات، أن اغتياله... الرصاصة الأخيرة، من أجل قتل لبنان... علماً بأن

1 ـ إيلي سالم: المصدر نفسه، ص 455.

2 ـ الأفكار، بيروت في الثلاثين من تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1987.

3 ـ الأفكار، بيروت في التاسع عشر من تشرين الأول (أكتوبر) عام 1987.

الأصابع الكثيرة... والكثيرة جداً، تشير إلى الجهات التي لها مصلحة مباشرة في تقسيم لبنان، والقضاء على كيان الدستور الحاضر»[1].

4- وربط النائب علي الخليل بين كشف قتلة رشيد كرامي وبين تشكيل حكومة جديدة أو تعويم الحكومة الحالية عبر إدخال وزيرين عليها. لأن كرامي كان ركناً أساسياً من أركان الشرعية، وكان من العاملين، بصورة دائمة على إعادة تلك الشرعية للعب دورها المفروض[2].

5- ويقول النائب والفقيه الدستوري حسن الرفاعي أن الرئيس أمين الجميل قام بتكليف سليم الحص رئيساً للوزراء بالوكالة بعد استشهاد الرئيس رشيد كرامي، وذلك بالتنسيق مع الرئيس حسين الحسيني، وبعث الجميل بمستشاره محمد شقير إلى دار الإفتاء حيث كان تداعى الزعماء المسلمون من دروز وسنة وشيعة للاجتماع عند سماحة المفتي. أما النائب حسن الرفاعي فقد سمع عن هذا الاجتماع من الراديو فسارع بالذهاب إلى هناك، وكان أول من قابله هناك الشيخ محمد مهدي شمس الدين، الذي بادره قائلاً: ”لقد قررنا يا أستاذ“. فأجابه الرفاعي: ”ماذا قررتم؟“، فرد عليه: ”قررنا أن يكون سليم الحص رئيساً للوزراء بالوكالة“، فقال الرفاعي: ”ولو يا صاحب السماحة، الوكالة عن الحي بتاخذ معك جدل عريض.. فكيف توكل عن ميت لم يدفن بعد، وحكومته مستقيلة؟ هذا لا يجوز اطلاقاً“. فقال شمس الدين: ”لقد قررنا“. فقال له الرفاعي: ”إنتو شربتوا من البير.. أنا ما رح إشرب من هذا البير“. وعاد الرفاعي إلى بيته، وما كاد يصل حتى اتصل به الرئيس أمين الجميل هاتفياً، طالباً منه الحضور إلى القصر الجمهوري، فذهب بطيبة خاطر. وعندما وصل، فاتحه الجميل بشأن الحكومة، فشعر الرفاعي أن مستشاره محمد شقير قد أطلعه على رفضه القاطع لهذا التكليف. ودار جدل امتد لحوالي الساعتين.. إلى أن تنبه الرفاعي أن هناك جواً مريباً، وشعر بالخطر محدقاً به، فاستدرك الموقف قائلاً للجميل: ”مسيحياً بيوافقوا؟“، وإذا بالجميل يسحب مشروع قانون تعيين سليم الحص بالوكالة.

1 ـ الأفكار: بيروت في السابع والعشرين من تموز (يوليو) عام 1987.

2 ـ الأفكار: بيروت في الرابع والعشرين من آب (أغسطس) عام 1987.

فطلب منه الرفاعي أن يضيف عبارة "بصورة استثنائية"، لكن الجميل تجاهل الأمر. عند ذلك، طلب الرفاعي استدعاء تقي الدين الصلح كي يغادر برفقته، لكنه لم يأت. فعاد وطلب استدعاء النائب ناظم القادري، الذي ركب معه في سيارته برفقة محمد شقير. وعندما وصل إلى بيته، قال لهما: "سأنزل أنا هنا وسيوصلكما السائق". وبذلك نجا من محاولة إغتياله. وأكد الدكتور حسن الرفاعي: "أي رجل سني لم يكن ليقبل أن يشكل حكومة بالوكالة عن ميت وحكومته مستقيلة، إلا سليم الحص"[1].

6- وأخيراً يؤكد محسن دلول نائب رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي: أن الرئيس الجميل يعرف الحقيقة في موضوع اغتيال الرئيس كرامي، ويعرف أن أي وفاق له بداية هي الاقتصاص من القتلة، هو يعرفهم، لكنه يتردد، ويحاول أن يضيف فرصة ضائعة، إلى فرصه القديمة "حتى امتاز بأنه ماهر في تضييع الفرص"[2].

في العام 1988، بدأت فترة الاستحقاق الدستوري تقترب في حين بدأت تلوح بوادر تصميم لدى رئيس الجمهورية، أمين الجميل على دفع تطورات الواقع السياسي إلى عدم انجاز عملية انتخاب خليفة له، وإيصال البلاد إلى أحد خيارين في نهاية عهده: إما التمديد له رئيساً للجمهورية لفترة أخرى، أو تسمية حكومة انتقالية في آخر لحظة من عهده تشكل امتداداً لعهده[3]. وكان الصراع محتدماً في ذلك العام على رئاسة الجمهورية، ما بين الزعماء الموارنة، حيث بلغ عدد المرشحين لهذا المنصب تسعة وخمسين مرشحاً، ومن أبرزهم: رينيه معوّض، سليمان فرنجية، ميشال عون، داني شمعون، جان عبيد، ومخايل الضاهر[4].

1- مقابلة شخصية مع النائب حسن الرفاعي في مكتبه في بيروت، الأربعاء في الثالث من نيسان (أبريل) 2013 الساعة الحادية عشر صباحاً.

2- الأفكار: بيروت في الثالث والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1987.

3- سليم الحص رئيس مجلس الوزراء اللبناني سابقا: **عهد القرار والهوى تجارب الحكم في حقبة الانقسام 1987 – 1990**، دار العلم للملايين، الطبعة الثانية، بيروت 1991، ص 10.

4- تيودور هانف: **لبنان تعايش في زمن الحرب**، ترجمة موريس صليبا، مركز الدراسات العربي – الأوروبي، باريس 1983، ص 392.

وقد تزامنت تلك الفترة مع حدثين إقليميين هامين ألقيا بظلالهما على مجرى الأحداث في الساحة اللبنانية: الحدث الأول هو: قيام الانتفاضة الفلسطينية داخل الكيان الإسرائيلي والحدث الثاني كان: انتصار العراق على إيران[1].

- **الانتفاضة الفلسطينية**

بعد خروج قوات منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان عام 1982 وتوزعها في العديد من الدول العربية، البعيدة عن خطوط المواجهة، بدأ التراجع في المسار النضالي للثورة الفلسطينية، وانعكس ذلك في تخلي بعض القيادات في منظمة التحرير الفلسطينية عن استراتيجية الكفاح المسلح، وبدأ التوجه نحو الخيار السياسي حصراً. وفي نفس الوقت تزايدت الإجراءات الإرهابية القمعية الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وترافق ذلك مع الانهيار الاقتصادي والتردي الاجتماعي، وتزايد سوء الأحوال المعيشية للسكان في فلسطين المحتلة، تظافرت هذه العوامل مجتمعة لتفجر مشاعر النقمة والغضب عند أبناء الشعب الفلسطيني[2]، ولتطلق انتفاضة شاملة عمّت مختلف المدن الفلسطينية: في القدس، ونابلس، والخليل، وبيت لحم، وغزة، في الثامن من كانون الأول (ديسمبر) 1987. وكانت الشرارة الأولى عندما أقدم سائق شاحنة صهيوني على دهس عمال فلسطينيين، مما أدى إلى سقوط عدد كبير من الجرحى بينهم. وكانت أخبار العمليات الاستشهادية وآثارها الفعالة على معنويات الإسرائيليين في لبنان قد نقلت إلى قلب الأمة فلسطين نبض الأمل من جديد، فكانت ذروة المقاومة في لبنان تلاقي ذروة الانتفاضة في فلسطين[3].

---

1 - كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، مصدر سابق، ص 201.

2 - سمير بهلوان ومحمد حبيب صالح: **دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية**، مرجع سابق أيضاً: محمد خالد الأزعر: **المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة**، ص 537. مركز دراسات الوحدة العربية (سلسلة الثقافة القومية 20)، بيروت 1991، ص 94. أيضاً محمد حسنين هيكل: **حرب الخليج أوهام النصر والقوة**، مصدر سابق، ص 148. أيضاً باتريك سيل: **الأسد الصراع على الشرق الأوسط**، مصدر سابق، ص 87.

3 - عبد الله الحاج حسن: **تاريخ لبنان المقاوم في مئة عام 1900 – 2000**، مرجع سابق، ص 377.

وهذه الانتفاضة أقلقت إسرائيل بالفعل، فالشعب الفلسطيني الذي كانت تتمنى إسرائيل أن تنسى الدنيا مجرد وجوده، هب فجأة في جيل جديد غاضب، وتدفق مئات الصحفيين ليغطوا «مأساة شعب أعزل يواجه قوة نووية بإلقاء الحجارة على جيش الاحتلال الإسرائيلي»[1].

وتشكلت في الضفة الغربية، وقطاع غزة، قيادة عامة للانتفاضة، من فصائل فلسطينية متعددة في إطار جبهة واحدة، ضمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني وحركة حماس، حيث تمكنت هذه الجبهات من خلال هذه القيادة وضع الخلافات الإيديولوجية جانباً والتزمت بالثورة ضد الاحتلال الصهيوني، وطالبت بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم[2].

وتجدر الإشارة هنا إلى ولادة حركة حماس في اليوم الأول للإنتفاضة، والتي لعبت دوراً مهماً في قيادتها وتوجيهها، وكانت استراتيجيتها تقوم على أساس أن الشعب الفلسطيني هو المستهدف الأول في ظل الاحتلال الاستيطاني، وعليه يقع العبء الأكبر في مقاومة الاحتلال، لأن فلسطين هي ساحة المواجهة مع العدو الصهيوني، والساحات العربية هي ساحات نصرة ومؤازرة على الصعيد الإعلامي والسياسي[3]، وكانت هناك علاقة وثيقة تربط الأمين العام لحزب الله السيد عباس الموسوي بقيادتي الانتفاضة في حماس والجهاد الاسلامي، وكان ينظر بأمل كبير لهذه الانتفاضة في إيقاظ العالم الإسلامي واستنهاضه، حيث قال: «ثم كانت الانتفاضة في فلسطين الموقع المتقدم في قلب دولة إسرائيل، هذه الانتفاضة التوأم للمقاومة الاسلامية، واللتان يتوقف عليهما مستقبل الصراع العربي – الصهيوني، ويعتمد عليهما جهاد المسلمين في العالم»[4].

- **المؤتمر الوطني الفلسطيني في الجزائر**

واستمرت الانتفاضة على مدى ثلاثة أعوام، بالمظاهرات والمواجهات وقذف

1 - محمد حسنين هيكل: **حرب الخليج أوهام القوة والنصر**، مصدر سابق، ص 184.
2 - سمر بهلوان ومحمد حبيب صالح: المرجع السابق، ص 537.
3 - سمر بهلوان ومحمد حبيب صالح: المرجع نفسه، ص 537.
4 - عبد الله الحاج حسن: مرجع سابق، ص 378.

الحجارة وإغلاق الشوارع. وأعطت هذه الانتفاضة غطاء لمنظمة التحرير الفلسطينية لتتحرك سياسياً، وتنتهز الفرصة لإبداء المرونة في مواقفها فكان انعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني في الجزائر في الدورة التاسعة عشرة، في الثاني عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) 1988 الذي انتهى إلى التصويت على بند الاعتراف بقراري مجلس الأمن (242) و (338)، وكانت نتيجة التصويت (253) لصالحه[1] و (46) ضده، وامتنع عشرة من التصويت.

وفي نهاية الجلسة الختامية للمؤتمر بتاريخ الخامس عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) 1988 أعلن ياسر عرفات الاستقلال وقيام دولة فلسطين، بإجماع المجلس الوطني[2].

لقد مثل ذلك الاعتراف تنازلاً كبيراً أقدمت عليه منظمة التحرير الفلسطينية، لكن الغريب أن الولايات المتحدة الأميركية التي كان ياسر عرفات يستجيب لمطلبها الرئيس ويعترف بالقرار (242)، بما يعنيه من الاعتراف بإسرائيل، رفضت منحه تأشيرة دخول إلى أراضيها، لكي يقدم هذه التنازلات إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي وجدت نفسها مضطرة لأن تنتقل بكامل هيئتها إلى المقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف، لتستمع لياسر عرفات هناك، لأنه استحال عليها أن تسمعه في نيويورك[3].

- **نهاية الحرب العراقية - الإيرانية**

انتهت الحرب العراقية – الإيرانية في الرابع عشر من تموز (يوليو) 1988، عندما تم إعلان الموافقة على وقف إطلاق النار من قبل الإمام الخميني، بكلمة قصيرة وحزينة، قال فيها: كان أهون عليه أن يتجرع كأساً من السم ولا يقبل بوقف إطلاق النار، لكنه الآن يقبله[4]. وبهذا يكون العراق قد خرج منتصراً من الحرب، وبدأ يتلمس دوره الإقليمي في المنطقة. وفي لقاء جمع بين كريم بقرادوني نائب رئيس القوات اللبنانية

1 - غازي حسين: **ياسر عرفات من التوريط إلى التفريط**، مرجع سابق، ص 201.
2 - غازي حسين، المرجع نفسه، ص 201.
3 - محمد حسنين هيكل: المصدر السابق، ص 188.
4 - محمد حسنين هيكل: المصدر نفسه، ص 228.

ووزير الخارجية العراقي طارق عزيز في بغداد، توقع عزيز أن تكون نتائج خسارة إيران للحرب: تبدل في المعادلات الإقليمية وانحسار الدور السوري، بينما كان الاعتقاد السائد لدى المسؤولين في السفارة الأميركية في دمشق يرد سبب انحسار الدور السوري في لبنان لتزايد النفوذ الإيراني عبر الأصولية الشيعية المتمثلة بحزب الله، ويتوقع أن إيران الأصولية وسوريا العلمانية في مسار تصادمي طويل الأجل في لبنان[1]. وبالتالي أكد طارق عزيز موقف الرئيس العراقي صدام حسين تجاه لبنان بقوله: «إن العراق يساند القوات لإنهاء أزمة لبنان وآلام شعبه، ولإخراج إسرائيل وسوريا وإيران، ولا نريد شيئاً آخر...»[2].

وتجدر الإشارة إلى أن التنسيق بين القوات اللبنانية والرئيس الجميل، مع الجانب العراقي كان في أعلى مستوياته منذ العام 1987 وما قبلها، إذ كان موقف الرئيس العراقي: "أنتم المرجعية، قرروا ما ترتأون وأرسلوا إلينا بما تريدون"[3].

هذا كان جواب القيادة العراقية على مطالب كريم بقرادوني المتعلقة بالمساعدات العسكرية والسياسية. وهذا ما يفسر سياسة المراوحة التي اعتمدها الرئيس الجميل في اتباعه للنصائح العراقية والتي كانت قد شددت على ضرورة التحلي بالصبر والحذر لأن العراق مشغول في حربه مع إيران ولا يستطيع أن يتفرغ لحل الأزمة اللبنانية، عبر قول طارق عزيز لبقرادوني في آذار (مارس) 1987: «لبنان من ضمن الثوابت الإقليمية. والظروف تتحسن تدريجياً لمصلحتكم. اصمدوا ولا تستعجلوا. انتظروا السنة القادمة»[4]. وهكذا كان، فقد فرط الرئيس الجميل بكل الفرص التي سنحت له لمد اليد للرئيس كرامي الذي استمر لأكثر من سنة مقاطعاً قبل تقديم استقالته، متأملاً تجاوب الجميل معه لتنفيذ ما تم التوافق عليه في البيان الوزاري لحكومة الوحدة الوطنية.

- في ظل هذه الظروف الإقليمية والداخلية، دعي مجلس النواب للانعقاد في الثامن عشر من آب (أغسطس) 1988، لانتخاب رئيس جديد، وكان المرشح الوحيد

---

1 ـ ملحق رقم (11): برقية سرية للغاية مرسلة من السفارة الأميركية في دمشق إلى وزارة الخارجية الأميركية بتاريخ العشرين من حزيران (يونيو) عام 1986. 86DAMASCUS3747_a.

2 ـ كريم بقرادوني: **لعنة وطن في حرب لبنان إلى حرب الخليج**، مصدر سابق، ص 202.

3 ـ كريم بقرادوني: المصدر نفسه، ص 194.

4 ـ كريم بقرادوني: المصدر نفسه، ص 195.

للرئاسة الرئيس السابق سليمان فرنجية، لكن الرئيس الجميل والقوات اللبنانية بذلوا جهوداً كبيرة لنسف الجلسة عن طريق الحؤول دون اكتمال النصاب، عبر حملة إعلامية عنيفة ضد انعقاد الجلسة، وعبر التهديد بالاعتداء المباشر على عدد من النواب لمنعهم من الوصول إلى المجلس[1].

ويوم الانتخاب خطف بعض النواب الذين تجرأوا على تحدي الحواجز، إلى أن أعلن إلغاء الجلسة ظهراً، وحين زار مستشار رئيس الجمهورية إيلي سالم أحد النواب المفرج عنهم لتهنئته، روى له أمام الزائرين قائلاً: "فيما كنت أتوجه إلى المجلس، أوقفني مسلحون وطلبوا مني هويتي. قلت لهم إنني نائب وإنني ذاهب إلى المجلس للقيام بواجبي الوطني. ها! ها! أجاب المسلحون: نائب! يا له من صيد ثمين!"[2].

وقبل نهاية ولايته بثمانٍ وأربعين ساعة توجه الرئيس الجميل إلى دمشق، يرافقه غسان تويني، وإيلي سالم، في محاولة أخيرة لتمديد ولايته سنتين، وكانت حجته عدم وجود شخص مهيأ لخلافته، خصوصاً أن النواب الموارنة كانوا قد رفضوا قبل ثلاثة أيام، ترشيح المبعوث الأميركي ريتشارد مورفي من العاصمة السورية للنائب مخايل الضاهر، مستعملاً عبارة: «Mikhael Daher or the Chaos» أي: مخايل الضاهر أو الفوضى[3].

وكان لوقع هذه الكلمة وقع الإنذار، وتصدرت الصفحات الأولى من الصحف، ومثلت بداية مختصرة لكل نشرات الأخبار، وكان التيار الغالب رافضاً لاتفاق مورفي – الأسد، ويعتبره قبولاً واعترافاً بما يشبه الوصاية السورية على لبنان، وصاية تعترف بها واشنطن هي أيضاً ولا ترى بديلاً منها إلا الفراغ. وحده جوزيف أبو خليل كان له رأي مخالف عندما اختصر موقفه بالقول: «... بين ترشيح النائب مخايل الضاهر، والفراغ الدستوري، أفضل هذا الترشيح»[4].

وكان المحامي إيلي الفرزلي قد تم تكليفه شخصياً من قبل السوريين لإبلاغ

---

1 ـ سليم الحص: **عهد القرار والهوى تجارب الحكم في حقبة الانقسام**، مصدر سابق، ص 11 و 12.

2 ـ إيلي سالم: **الخيارات الصعبة دبلوماسية البحث عن مخرج**، مصدر سابق، ص 502 و 503.

3 ـ الياس الهراوي: **عودة الجمهورية في الدويلات إلى الدولة**، مصدر سابق، ص 97.

4 ـ جوزيف أبو خليل (سيرة ذاتية): **قصة الموارنة في الحرب**، مصدر سابق، ص 435.

النائب مخايل الضاهر باتفاق مورفي-الاسد[1]. ووصل أمين الجميل من دمشق إلى بكركي حيث كان النواب المسيحيون يجتمعون إلى البطريرك مار نصر الله بطرس صفير، بانتظار نتائج اجتماع القمة في دمشق، وأطلعهم على ما حدث، فقال: إنه حاول إقناع سوريا بقبول أكثر من مرشح واحد، لكنه أخفق. وقال الوضع سيكون حرجاً إذا لم تجرِ الانخابات في اليوم التالي، وأن لبنان سيكون بحكومتين مما قد يؤدي بالتالي إلى التقسيم. وترك الأمور بأيدي النواب وأنه «تحت تصرفهم» ويقول إيلي سالم: «شعرت آنذاك أنه في اللحظة الحرجة تخلى عن دوره القيادي، وترك النواب مرتبكين بدون أي توجيه. ونظروا إلى البطريرك ينتظرون منه القيادة، لكنه كان مرتبكاً، بدا، كالرئيس، تواقاً للسير وراء الإرادة الجماعية، لا لقيادتها»[2]. وتشكل وفد من ثلاثة نواب هم رينيه معوض، وحبيب كيروز، وخاتشيك بابكيان وأعلنوا عن استعدادهم لإنتخاب الضاهر في اليوم التالي. لكن الذي حصل أن النواب المسيحيين وبسبب معارضة القوات اللبنانية قرروا مقاطعة انتخاب الضاهر[3].

- وهكذا تم تعطيل المحاولة الثانية لانتخاب المرشح الشيخ مخايل الضاهر، الذي تم التوافق السوري – الأميركي على تسميته[4]، عبر حملة عنيفة بدأها قائد الجيش العماد ميشال عون، الذي أعلن موقفاً من هذا الترشيح، عبر وصفه بالتعيين.
- وكان الرئيس سليم الحص قد بعث برسالة خطية إلى الرئيس أمين الجميل يبلغه فيها رسمياً سحب استقالة الحكومة التي كان يرأسها بالوكالة، بالرغم من اعتراض الفقيه الدستوري النائب حسن الرفاعي على صيغة الوكالة قائلا: "لا وكالة عن ميت، وأن سلامة الموقف الدستوري تقتضي أن يكون التعيين لرئاسة الوزراء، أصالة"[5].

وجاء رد الرئيس الجميل على طلب الرئيس الحص بسحب استقالة الحكومة ببيان رفض لهذه الخطوة، فعقب الحص ببيان جاء فيه: "نرجو أن يمكن المجلس النيابي

1 - مقابلة شخصية مع دولة الرئيس إيلي الفرزلي في شتورا البقاع بتاريخ 24 نيسان (أبريل) 2013.
2 - إيلي سالم: المصدر السابق، ص 512 و 513.
3 - تيودور هانف: **لبنان تعايش في زمن الحرب**، مرجع سابق، ص 697.
4 - تيودور هانف، المرجع نفسه، ص 696.
5 - سليم الحص: المصدر السابق، ص 13.

من الاجتماع قريباً لانتخاب رئيس جديد للجمهورية فيبطل كل حديث عن حكومة انتقالية". أبدى الرئيس الحص بالملاحظات التالية حول بيان رئاسة الجمهورية:

أولاً: إذا كانت سلطة القرار على هذا الصعيد في يد رئيس الجمهورية، فإن سوء استعمالها، أو التفرد في استخدامها، سيكون شاهداً جديداً على عيوب النظام الذي يعطيه سلطة كيفية كهذه، وسيكون حجة جديدة للمطالبين بإصلاحه.

ثانياً: إننا لا نفهم لماذا سكت رئيس الجمهورية على الوضع الحكومي هذا طيلة فترة المعاناة الطويلة التي رافقت حال التمزق السياسي منذ ذلك الوقت ولم يتخذ الخطوات المطلوبة منه لتصحيح ذلك الوضع، وقد دعوناه إلى القيام بذلك تكراراً فلم يفعل، وكيف اعتبرت الحكومة صالحة لتحمل المسؤوليات في ظل أسوأ الظروف السياسية والاقتصادية التي واجهها لبنان في تاريخه ولا تعتبر صالحة لتدارك الفراغ فيما لو حصل.

ثالثاً: يجري الحديث عن حكومة انتقالية، ومثل هذه الحكومات ليس لها ذكر في القانون أو الدستور. فالمادة (62) من الدستور تقول: «في حال خلو سدة الرئاسة لأية علة كانت، تناط السلطة الإجرائية وكالة بمجلس الوزراء». ولا تقول بحكومة انتقالية.

رابعاً: في حال شغور سدة رئاسة الجمهورية، من حقنا أن نرفض الرأي القائل بأن رئاسة الحكومة يمكن أن يؤتمن عليها أبناء طائفة ولا يؤتمن عليها أبناء طائفة أخرى، خاصة إذا كانت هذه الطائفة قد جرى العرف على اختيار رؤساء الحكومات منها. ورئيس الجمهورية الذي ينهي عهده وسدة الرئاسة مهددة بالشغور، لا يمكن أن يكون أجدر بالأمانة من سواه كي يترك له أمر التصرف في تشكيل الحكومات في الساعة الأخيرة من ولايته. وأكد الحص في النهاية أنه مستمر في تحمل المسؤولية[1].

أما عن دستورية حكومة الرئيس سليم الحص، فيقول الدكتور حسن الرفاعي إنها لم تكن دستورية عند تأليفها. أما عندما وافق المجلس النيابي أن يشرّع بوجودها، فهو أعطاها الشرعية والثقة، وكذلك رئيس الجمهورية وقع مراسيم

1 - سليم الحص: المصدر نفسه، ص 14 و 15.

معها، خلافاً لتصريف الأعمال، وبذلك اكتسبت صفة الدستورية والشرعية[1].

تلقى السفير اللبناني في واشنطن عبد الله بو حبيب اتصالاً هاتفياً في منتصف الليل، بتوقيت بيروت، من الرئيس أمين الجميل، في الثاني والعشرين من أيلول (سبتمبر) 1988، يبلغه: «تألفت الوزارة. أعضاؤها هم أعضاء المجلس العسكري وبرئاسة الجنرال عون». وأضاف: «أعطِ خبراً لجماعتك (الأميركيين) عن الموضوع»[2]. اتصل السفير بوحبيب بريتشارد مورفي[*3] ليعلمه بتشكل الوزارة الجديدة في لبنان، قبل أن يصدق أن هذا قد يحدث، فمنذ يومين قام الجنرال عون بشبه انقلاب مع سمير جعجع عندما كان الرئيس الجميل في دمشق، وقبل شهرين كانت التعليمات بمحاربة وصول ميشال عون لرئاسة الجمهورية، ومنذ سنوات والخلاف بينهما يزداد مع الأيام. والآن وقّع الجميل تعيين ميشال عون رئيساً لحكومة انتقالية وعسكرية. ويقول السفير بوحبيب: «لقد صح المثل العام: ليس للسياسة رب»[4].

كانت القطيعة بين عون وجعجع تمتد لأكثر من عامين وفشلت كل محاولات المصالحة للجمع بينهما. «وكان أمين الجميل في تنافس مع قائد الجيش، وقائد الجيش في تنافس مع قائد القوات، الذي كان في تنافس مع الإثنين. وكانت الحركة صعبة داخل هذا المثلث الصعب. كلما تقارب اثنان شعر الثالث أن تقاربهما موجه ضده. ومع اقتراب انتخابات رئاسة الجمهورية اشتد الغليان داخل هذا المثلث»[5]. والتقى الرجلان في اليوم الذي زار فيه الرئيس الجميل، دمشق في الواحد والعشرين من أيلول (سبتمبر) 1988، واتفقا على معارضة نتائج هذه الزيارة، ووافق جعجع على تولي عون رئاسة حكومة انتقالية في الدقائق الأخيرة من عهد الجميل ووصفها بأنها «حكومة استقلال وأكثر»[6].

---

1 - مقابلة شخصية مع النائب حسن الرفاعي في مكتبه في بيروت، الأربعاء في الثالث من نيسان (أبريل) 2013 الساعة الحادية عشر صباحاً.

2 - عبد الله بو حبيب: **الضوء الأصفر السياسة الأميركية تجاه لبنان**، مصدر سابق، ص 167.

3(*)- ريتشارد مورفي: المبعوث الأميركي والسكرتير المساعد لشؤون الشرق الأوسط.

4 - عبد الله بو حبيب: المصدر نفسه، ص 167.

5 - كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، مصدر سابق، ص 225.

6 - كريم بقرادوني: المصدر نفسه، ص 226.

وفي ساعة متأخرة من ذلك المساء، وجه عون وجعجع إلى الرئيس الجميل إنذاراً طالباه فيه بعدم إبقاء سليم الحص في منصبه: «يا فخامة الرئيس، إن الدستور يخولكم تأليف حكومة. فإذا فضلتم عدم تأليف حكومة، فإننا سنعتبركم ابتداء من منتصف هذا الليل خائناً»[1].

قبيل بزوغ الفجر فوجئ الجميع بإذاعة خبر استقالة الوزراء الضباط المسلمين الثلاثة، وهم العمداء نبيل قريطم، ولطفي جابر، ومحمود طي أبو ضرغم، والذين كانوا قبل ساعات قد وافقوا على الانضمام إلى الحكومة، فيما استمر الضابطان المسيحيان: إدغار معلوف، وعصام أبو جمرة مع العماد عون، وتقاسم الثلاثة الحقائب الوزارية، وقد تولوا بالوكالة الحقائب التي خصصت للضباط المسلمين[2].

وقد ولدت حكومة العماد ميشال عون غير دستورية وفقاً للمادة (95) من الدستور اللبناني، لأن الوزراء المسلمين لم يتسلموا مهامهم، حسب رأي الدكتور حسن الرفاعي[3].

وفي أول تصريح له أمام قصر بعبدا ليلة تعينه، أعلن رئيس الحكومة الجديدة أن مهمته الأساسية هي العمل على الإعداد لانتخاب رئيس جمهورية رغم الصعوبات التي سيواجهها وصون وحدة البلاد. إلا أن وحدة البلاد لم تصمد بعد تعيينه فتحول لبنان لبنانَيْن لكل واحدٍ حكومته – حكومة الحص في «الغربية» وحكومة عون في «الشرقية» ولكل فريق جيشه وقواه الأمنية[4]، وفيما شغر موقع رئاسة الجمهورية، بدأ جعجع يخطط لإنهاء نفوذ الرئيس الجميل في المناطق المسيحية، وتم له ذلك بعد عشرة أيام في الثالث من تشرين الأول (أكتوبر) 1988، حيث دخلت القوات اللبنانية منطقة المتن الشمالي، وسيطرت على مواقع أمين الجميل العسكرية والمدنية، ووضعته في منزله

---

1 - تيودور هانف: **لبنان تعايش في زمن الحرب، ترجمة موريس صليبا**، مركز الدراسات العربي – الأوروبي، باريس 1993، ص 697.

2 - وهيب أبي فاضل: **لبنان في مراحل تاريخه الموجزة**، مرجع سابق، ص 413.

3 - مقابلة شخصية مع النائب حسن الرفاعي في مكتبه في بيروت، الأربعاء في الثالث من نيسان (أبريل) 2013 الساعة الحادية عشر صباحاً.

4 - الياس الهراوي: **عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة**، مصدر سابق، ص 99.

فيما يشبه الإقامة الجبرية، مما اضطره إلى مغادرة لبنان نهائياً[1].

وبعد انقسام السلطة التنفيذية، كان الانقسام في الإدارة، وفي قيادة الجيش، وفي المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، وبعدها جاء دور مجلس النواب، حيث تعذر انتخاب رئيس المجلس وهيئة مكتبه، عندما أصر النواب القاطنون في المنطقة الغربية على تعيين جلسة الانتخاب في ساحة النجمة، وليس في قصر منصور مبنى المجلس المؤقت، وهكذا حضر الجلسة المنعقدة بتاريخ الثامن عشر من تشرين الأول (أكتوبر) 1988، (26) نائباً من أصل (76) اكتفوا بإصدار بيان يطلب إلى رئيس المجلس حسين الحسيني، ونائبه ألبير مخيبر وسائر أعضاء هيئة مكتب مجلس النواب الاستمرار بممارسة صلاحياتهم ريثما يتم تأمين انعقاد جلسة يتم فيها انتخاب هيئة مكتب المجلس وصولاً لانتخاب رئيس للجمهورية[2].

ومن المفارقات اللافتة في سياسة الرئيس أمين الجميل، أنه كان يريد التخلص من ميشال عون في قيادة الجيش، وكان الرئيس الحص ولو عن غير قصد مسؤولاً عن بقائه في منصبه. حدث ذلك بعد اغتيال الرئيس كرامي بشهر واحد. أعد الرئيس الحص مشروع مرسوم بإقالة جميع الضباط الذين يعتبرون مسؤولين بالتقصير والإهمال عن حادث التفجير الذي تعرضت له المروحية العسكرية والرئيس كرامي على متنها[3]. وقد شمل مشروع المرسوم قائد الجيش ميشال عون، ومدير المخابرات في الجيش العقيد سيمون قسيس، ورئيس قسم الأمن العسكري في شعبة المخابرات، المسؤول عن أمن منشآت الجيش اللبناني وأجهزته ومعداته، الرائد جورج شهوان، وقائد موقع أدما الجوي الذي انطلقت منه المروحية، العقيد حنا سليلاتي، وقائد سلاح الطيران العميد فهيم الحاج. وبعد عدة أيام وقع مشروع المرسوم وزير الدفاع عادل عسيران، ثم وقعه الرئيس الحص وأرسله إلى الرئيس الجميل. وبعد عدة أيام جاءه مستشار رئيس الجمهورية محمد شقير وأبلغ الرئيس الحص أن الجميل تسلم مشروع المرسوم ويسأله:

1 ـ أحمد زين الدين: **لماذا الحرب في لبنان كل 15 عاماً وماذا بعد؟**، مرجع سابق، ص 175.

2 ـ فؤاد عون: **لبنان في ظل الحكومتين أيلول 1988 – تشرين الأول 1990**، مرجع سابق، ص 216.

3 ـ سليم الحص: **عهد القرار والهوى تجارب الحكم في حقبة الانقسام 1987 – 1990**، مصدر سابق، ص 25 و 26.

«هل هذا المشروع هو للتمريك أم للتنفيذ». فأجابه الرئيس الحص: «أبلغ الرئيس الجميل سلامي وقل له: إن المشروع الذي بين يديه هو للأمرين معاً. إنه للتمريك والتنفيذ فالرئيس لا يترك مناسبة إلا ويمرك أنه لم يتلق من رئيس الوزراء أو من وزير الدفاع اقتراحاً يتعلق بقضية اغتيال الرئيس رشيد كرامي. وهذا هو[1] ردي إلى أن يجلو التحقيق القضائي والعسكري الذي يجري حول الجريمة».

وهنا قال محمد شقير للرئيس الحص إن الرئيس الجميل يرى أن تتم العملية على مرحلتين: «فلنصدر الآن مرسوماً بتنحية قائد الجيش العماد ميشال عون وحده، ثم نتفق على من يحل محله في قيادة الجيش». وبعدها يصار إلى الاتفاق مع القائد الجديد على الخطوات الواجب اتخاذها من خطوات إضافية. لم يوافق الحص على الاقتصاص من عون منفرداً وفقاً لرغبة الجميل، «فلقد تعودنا منه مثل هذا الأسلوب والشطارة..».

وهكذا حمى الرئيس الحص العماد عون[2]. وفي الحقيقة فإن الرئيس الجميل كان يحب أن يتخلص من العماد ميشال عون عبر إقالته من قيادة الجيش. فقد كان يحب تمديد ولايته سنتين جديدتين إذا تمكن من التوصل لاتفاق مع سوريا والمعارضة، وسرت شائعات كثيرة حول الموضوع، لم يجد مستشاره إيلي سالم بداً من تبديدها، فسأله عن الموضوع مؤكداً له أن ذلك يشكل خطراً عليه وعلى البلاد، لأنه يتنافى مع الدستور الذي لا يسمح بتمديد الرئاسة، ونصحه بأن يبذل جهده في ضمان انتخاب خلف له، وليس لتعيين حكومة انتقالية برئاسة ماروني، لأن مثل هذه الحكومة تعرض وحدة لبنان للخطر وأن رئاسة فرنجية أفضل من الرئاسة الشاغرة[3].

ويستند الرئيس سليم الحص إلى كتاب بعنوان «ويبقى الجيش هو الحل»، الذي كتبه العميد الركن فؤاد عون، والذي أضحى نائباً لرئيس أركان الجيش، وبقي كذلك حتى نهاية عهد حكومة العماد عون في الثالث عشر من تشرين الأول (أكتوبر) 1990، ليؤكد أن عنوان هذا الكتاب كان بمثابة خطة اعتمدها عون عن سابق تصور وتصميم

1 ـ سليم الحص: المصدر السابق، ص 27.

2 ـ مجلة معلومات: يصدرها المركز العربي للمعلومات بالتعاون مع جريدة السفير، العدد الواحد والستون، كانون الأول / ديسمبر 2008، بيروت بعنوان دولة رئيس الحكومة، ص 82 و 83.

3 ـ إيلي سالم: مصدر سابق، ص 505 و 506.

ليعطل الاستحقاق الدستوري[1]. ويقول الرئيس الحص: «يبدو لنا وكأنما نظرية الكتاب حيكت كلها لخدمة طموح شخص معين، هو قائد الجيش آنذاك العماد ميشال عون، لا أكثر ولا أقل. ويعزز هذا الاستنتاج قول للوزير السابق جوزف الهاشم إذ قال: (في ملف جريدة الديار حول العماد عون): «قبل انتهاء ولاية الرئيس الجميل بسنة على الأقل تكوّن انطباع عن أن العماد ميشال عون يخطط لتسلم الحكم عن طريق الجيش للوصول شخصياً إلى السلطة بأحد ثلاثة أساليب: إما بالانتخاب، أو بالإنقلاب، أو بالمشاركة الفعلية في الحكومة الانتقالية بحيث تكون هذه المشاركة مرحلة انتقالية إلى الحكم»»[2].

وأكد أحد الصحافيين اللبنانيين للسفير عبد الله أبو حبيب، أنه في ربيع العام 1988، وفيما كان يعمل على تغطية الانتخابات الأميركية – قال له أحد مسؤولي البنتاغون إنهم يعملون لانتخاب عون رئيساً للجمهورية، بينما مسؤولو الخارجية ليس عندهم أي مرشح. ولم يتردد أبو حبيب واحتج بطريقة غير رسمية لدى مسؤول في الخارجية الأميركية، على طريقة الدعم الأميركي للعماد عون قائلاً: «إن الجنرال عسكري عظيم أرجو أن لا تصنعوا منه سياسياً رديئاً»[3].

ثانياً: توقيع «اتفاق الطائف» من قبل النواب اللبنانيين في المملكة العربية السعودية في 22 تشرين الأول (أكتوبر) عام 1989، ومواقف القوى السياسية اللبنانية من هذا الاتفاق

تحرك العرب في عامي 1989 و 1990 لمعالجة الأزمة اللبنانية، فكانت إجتماعات ومداولات تونس، فالدار البيضاء، فالطائف، وقيام اللجان المنبثقة عنها[4]. وسرعان ما تجندت جميع القوى الفاعلة في العالم من مجلس الأمن، والولايات المتحدة،

1 - سليم الحص: **عهد القرار والهوى تجارب الحكم في حقبة الانقسام 1987 – 1990**، مصدر سابق، ص 28.

2 - سليم الحص: المصدر نفسه، ص 31.

3 - عبد الله بو حبيب: **الضوء الأصفر السياسة الأميركية تجاه لبنان**، مصدر سابق، ص 170.

4 - فؤاد بطرس: **الأزمة اللبنانية في محيطها الاقليمي والدولي**، دراسات لبنانية سلسلة بأشراف عادل اسماعيل، مركز رفيق الحريري الثقافي أبحاث وتوثيق، لبنان في تاريخه وتراثه، الجزء الثاني، بيروت 1993، ص 724.

والاتحاد السوفياتي، ودول المجموعة الأوروبية، بالإضافة للدول العربية، فأصدرت جميعها البيانات والمناشدات لحمل أعضاء المجلس النيابي اللبناني على الاجتماع في الطائف والسير قدماً في إقرار وثيقة الوفاق الوطني[1].

- **اللجنة العربية السداسية**

بالتزامن مع تسلم جورج بوش مهام الرئاسة الأميركية في العشرين من كانون الثاني (يناير) 1989، اجتمع وزراء خارجية الدول العربية في تونس لبحث الأزمة اللبنانية، واستدعوا إلى العاصمة التونسية، الرؤساء حسين الحسيني، سليم الحص، وميشال عون[2]. وقام الشيخ صباح الأحمد الصباح وزير خارجية الكويت يرافقه الأمين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي، بدعوة الرئيسين اللبنانيين لمأدبة غداء تجمعهم مع العماد عون[3]، فاعتذر الرئيس الحص والرئيس الحسيني وبررا، بأن الخلاف مع عون ليس شخصياً بل إنه يتمحور حول الانقسام في السلطة الإجرائية، وإذا لم يكن هناك تفاهم مسبق على معالجة هذا الانقسام، فإن النتيجة ستحمل سلبيات قد تؤثر على عمل اللجنة السداسية وقد ترتد سوءاً على لبنان[4].

واتفق الوزراء العرب في نهاية مداولاتهم – وبعد صدام كلامي بين وزيري خارجية العراق وسوريا – على تأليف لجنة سداسية لمساعدة اللبنانيين على حل مشاكلهم وانتخاب رئيس للجمهورية، وترأس اللجنة أقدم الوزراء في منصبه الشيخ صباح الأحمد الصباح وزير خارجية الكويت، وضمت اللجنة في عضويتها وزراء خارجية: الجزائر، والسودان، والأردن، وتونس، والامارات العربية المتحدة واستبعدت سوريا والعراق من عضوية اللجنة. وبادرت اللجنة مباشرة للقيام بمهامها، وأوفدت الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية الأخضر الإبراهيمي إلى لبنان

1 - فؤاد بطرس: **الأزمة اللبنانية في محيطها الاقليمي والدولي**، المصدر نفسه، ص 724.

2 - عبد الله بو حبيب: **الضوء الأصفر السياسة الأميركية تجاه لبنان**، مصدر سابق، ص 187.

3 - جورج سعادة (النائب): **قصتي مع الطائف**، مصدر سابق، ص 24.

4 - سليم الحص: **عهد القرار والهوى تجارب الحكم في حقبة الانقسام 1987 – 1990**، مصدر سابق، ص 47.

للاجتماع إلى جميع الأطراف اللبنانيين[1].

لقد تألفت اللجنة السداسية من الدول العربية الصغيرة، التي تخشى معظمها الدول العربية المجاورة، وترأسها وزير خارجية الكويت الذي يعتبر وضع بلده يشابه الوضع اللبناني، ومما قاله: «إن احتلال بلد عربي هو خطر علينا جميعاً وسابقة غير مقبولة، ومن ثم على العرب أجمعين العمل «لمساعدة» سوريا للخروج من لبنان»[2]. ولكن اللجنة السداسية التي وجدَ معظمُ أعضائها في العماد ميشال عون مزايا قيادية ووحدوية لبنانية زادت من تشبثه بأهدافه التحريرية، وذلك دون أن يكون للجنة قوة ضاربة أو معنوية لتحقيق أهدافها. وقرر عون بعد عودته من تونس، وضع حد لتصرف الميليشيات وتسلطها على مرافئ الدولة، فبدأ باعلان الحرب على القوات اللبنانية في شباط (فبراير) 1989[3]، في مشروع إدراج هذه الميليشيا في الجيش لتسلم السلطة. وكان يسعى نحو «الشرعية» الإقليمية والدولية، مدعوماً بمساندة قوية من الرئيس العراقي صدام حسين. غير أنه فتح خطوط اتصال مع دمشق للبحث في ترشحه لرئاسة الجمهورية، وبدأ بضرب القوات اللبنانية ليثبت أنه هو السلطة الوحيدة في المناطق المسيحية[4]. سارع جعجع لوقف القتال، والانصياع ظاهرياً لإرادة العماد عون الذي اشترط وقف القوات اللبنانية للجبايات المالية، وتسليم الحوض الخامس من مرفأ بيروت إلى الشرعية، والامتناع عن ممارسة أي مهام من مهمات السلطة، وأطلق شعاره الشهير: «لا للدويلة ونعم للدولة»[5].

- **حرب عون «التحريرية»**

كان العماد عون قد استدعى قادة الألوية العسكرية في الجيش اللبناني ومنهم

1 ـ جورج سعادة (النائب): **قصتي مع الطائف حقائق ووثائق ملابسات ومعاناة سوء تنفيذ وخيبة أمل**، مطابع الكريم الحديثة، بيروت 1998، ص 19. أيضاً: عبد الله بو حبيب: المصدر السابق، ص 188.

2 ـ عبد الله بو حبيب: المصدر نفسه، ص 189.

3 ـ ألبير منصور: **موت جمهورية**، مصدر سابق، ص 224.

4 ـ فواز طرابلسي: **تاريخ لبنان الحديث في الامارة إلى اتفاق الطائف**، مرجع سابق، ص 420.

5 ـ كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، مصدر سابق، ص 232.

قادة الألوية في البقاع الذين استأذنوا السوريين كي يذهبوا الى الاجتماع بعد ذلك، ويقول دولة الرئيس الفرزلي : «وأنا شخصياً سمعت تسجيلاً صوتياً له وهو يعطيهم توجيهات، ويحكي ضد الطبقة السياسية وضد الفساد وضد الميليشيات، وكيف يؤكد ضرورة «توحيد صفنا كعسكر...». وانبسط السوريون كثيراً بموقف عون لدرجة ان الضباط الكبار في الجيش اللبناني جاؤوا لعند كنعان - كنت موجوداً - وانتقدوا عون، فرفض الاستماع لهم. وإذ فجأة ميشال عون يبدأ القصف تحت عنوان توحيد المرافىء، رجعت تخربطت الحسابات، هنا بدأ التدخل العراقي... جاء صدام حسين ليدعم الواقع في المنطقة الشرقية، دعم القوات اللبنانية ، ودعم سمير جعجع و كل الأطراف تحت عنوان وشرط: أن يسبوا حافظ الأسد ... كضمانة لتأكيد العداء للنظام السوري ... ويقال إنه كان هناك وعود بالتدخل العراقي في حال تدخلت سوريا .... الأمر الذي لم ينفذ طبعاً...»[1].

وفي السادس من آذار (مارس) 1989 أصدر ميشال عون قراراً يمنع كل السفن من التوجه إلى المرافئ غير الشرعية وطلب من سلاح البحرية في الجيش اللبناني تنفيذ هذا القرار. وبدأت جولة من تبادل القصف المدفعي، وتم فرض حصار مضاد مقابل الحصار المفروض من قبل عون، وقام السوريون بقصف مبنى وزارة الدفاع فأصيب مكتب ميشال عون، ودمر، فأعلن حرب التحرير ضد سوريا، في الرابع عشر من آذار (مارس) 1989[2].

وكان العماد عون في الخامس من شباط (فبراير) 1989، وفي أثناء عشاء إلى مائدة السفير الفرنسي في بيروت وبحضور مجموعة من الشخصيات اللبنانية، قد عرض أمامهم أهم المحادثات التي دارت في تونس بينه وبين الوزراء العرب، وعرّج على موضوع لقائه المفاجئ مع عرفات، في منزل السفير اللبناني في تونس، حيث قال له أبو عمار: «اعتبر أن البندقية الفلسطينية هي في تصرفك في لبنان»، فأجابه عون: «أنا موافق. لكن لا تنسَ يا «أبو عمار» أني رجل عسكري وأفهم الكلام بحرفيته». وأخيراً توقف ميشال عون للحظات وأوحى للحاضرين بأنه سيقول كلاماً

1 ـ مقابلة شخصية مع دولة الرئيس إيلي الفرزلي في شتورا البقاع بتاريخ 24 نيسان (أبريل) 2013.

2 ـ ألبير منصور: **موت جمهورية**، المصدر السابق، ص 224 و 225.

هاماً: «لقد بدأت مسيرة التحرير. سنربح الجولة. التحرير بالنسبة لي شيء محقق». ثم حدق بالحاضرين متسائلاً: «هل تعرفون حالة تاريخية واحدة برزت فيها مقاومة تطالب بالاستقلال وخسرت قضيتها؟ لقد بدأنا المقاومة وإننا لمنتصرون حتماً»[1].

ويقول كريم بقرادوني: نظرت إلى وجوه الجالسين حول الطاولة فرأيت الاندهاش بادياً عليهم إن كان شارل حلو، أو فؤاد بطرس، لقد أربكهم سماع كلام عون بهذا الوضوح وفي السفارة الفرنسية لقد أعلن «حرب التحرير» وسينفذ هذا القرار بعد خمسة أسابيع فقط. وكان أشد المتحمسين لفكرة التحرير موفد الحكومة الفرنسية إلى لبنان جان فرنسوا دونيو، الذي تمت الدعوة إلى العشاء في السفارة على شرفه، واستفاض في الحديث عن سابقة المقاومة الأفغانية في مواجهة جيش الاتحاد السوفياتي وانتهى دونيو إلى القول: «لقد أجبرت المقاومة الأفغانية الجيش الأحمر، للمرة الأولى، على الانسحاب وبالقوة من بلد مجاور للاتحاد السوفياتي»[2]. ولم ينس أن يلمح إلى دور العراق الذي يغدق الدعم على عون. في العشرين من آذار (مارس) 1989، وجه العماد عون رسالة خطية إلى الرئيس السوري يطلب منه فيها، سحب جيشه فوراً من لبنان. وصرح عقب ذلك بأنه سيتخذ كل الإجراءات اللازمة لذلك. وانتقد سمير جعجع خطة عون السياسية والعسكرية ورأى أنه يخوض معركة دون تحضير مسبق ودون تنسيق مع أحد، ولكن وبالرغم من ذلك فقد قرر جعجع المشاركة في حرب التحرير، تحت الإمرة العسكرية للعماد عون، لأن لهذه الحرب إيجابية واحدة هي تجميد الخلاف بين الجيش والقوات اللبنانية[3].

تحركت فرنسا على كل المستويات لدعم العماد عون، فوجه الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران في الرابع من نيسان (أبريل) 1989 دعوة إلى الضمير العالمي لإنقاذ لبنان، وأوفدت الخارجية الفرنسية مجدداً جان فرنسوا دونيو إلى لبنان، ووصل الوزير الفرنسي برنار كوشنير ممهداً لوصول الباخرة (لارانس) وفيها مستشفى لمساعدة

1 - كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، المصدر السابق، ص 230.

2 - كريم بقرادوني: المصدر نفسه، ص 230 و 231.

3 - سمير جعجع عن غسان شربل: **أين كنت في الحرب؟ اعترافات جنرالات الصراعات اللبنانية**، مصدر سابق، ص 251 و 252.

الجرحى، وناقلة محروقات لفك الحصار السوري. وعلى عكس الموقف الفرنسي، كان الموقف الأميركي الذي عبر عنه السفير الأميركي في بيروت عندما اتصل بعدد من السياسيين والفعاليات المسيحية، وأبدى لهم انزعاج الإدارة الأميركية من اعتماد عون للعنف وسيلة لحل الأزمة اللبنانية[1]، وأقنع السفير الأميركي البطريرك الماروني نصر الله صفير أن يدعو إلى لقاء مسيحي موسع لكبح جماح عون وانفلاته. وبالفعل عقد اجتماع في الثاني عشر من نيسان (ابريل) 1989 في بكركي حضره ثلاثة وعشرون نائباً مسيحياً. وأجمع الحاضرون على التنصل من إعلان حرب التحرير وتخوفوا من نتائجها. وكان أشد المهاجمين لحرب التحرير، النائب ألبير منصور الذي اعتبر أنها تشكل بداية المسار الانحداري للسياسة اللبنانية، وبداية نهاية الوجود المسيحي في لبنان[2].

ويعتبر إنعام رعد أن ميشال عون في حرب التحرير المصطنعة التي تدفعه إليها تلك المخططات الصهيونية والأجنبية، يحاول طمس المشكلة الداخلية المتمثلة في النظام الطائفي والطبقي وامتيازاته، والحاجة إلى الإصلاح، ويسعى إلى تحويل لبنان إلى أداة ضغط على الموقف القومي لفرض الحلول الاستسلامية إنما تنقضه حقائق ثلاث[3]:

أ- أن المشكلة اللبنانية بما هي مشكلة النظام الطائفي تعود إلى ما قبل الوجود السوري بزمان: إلى جوهر تسوية 1943 الطائفية، إلى ثورة سعادة 1949، إلى أحداث 1958، إلى انقلاب القوميين الاجتماعيين 1961، إلى الحرب الأهلية 1975 التي استجارت خلالها الجبهة اللبنانية بسوريا لانقاذها من ما وصفته بالحلف اليساري – الفلسطيني.

ب- إن السياسة السورية في لبنان كانت سياسة الوفاق الوطني، سواء في الوثيقة الدستورية 1975 أو في مؤتمري جنيف ولوزان 1984 اللذين حضرهما أقطاب الحكم مع أقطاب جبهة الخلاص الوطني، والتي تشكلت بنتيجتها حكومة الوحدة الوطنية التي جرى اغتيال رئيسها الشهيد رشيد كرامي في طوافة عسكرية.

1 - كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، المصدر نفسه، ص 238. أيضاً عبد الله بو حبيب: مصدر سابق، ص 193.

2 - ألبير منصور: **موت جمهورية**، مصدر سابق، ص 225.

3 - إنعام رعد (عميد الاذاعة والاعلام في الحزب السوري القومي الاجتماعي): في محاضرة بعنوان: الجنرال آخر فرسان المشروع الانعزالي الذي غير فرسانه في 43 إلى 89 وبقي واحداً وعصيا على الوفاق الوطني.

ج- إن أكثرية المسيحيين فضلاً عن أكثرية اللبنانيين هم ضد مشروع عون – جعجع الانتحاري. فبيان بكركي جاء يطرح الوفاق الوطني ويرتب الأولويات على نقيض برنامج عون[1] التدميري، ومنذ أن أعلن العماد عون «حرب التحرير» أطلق رصاصة الرحمة على آخر حظوظه في أن يكون رجل الحل أو رجل التسوية أي الرئيس. فالعماد عون أعلن الحرب باسم حكومة انتقالية لا يمكنه التفويض المعطى لها، الحق في إعلان الحرب خصوصا حين تكون «نصف حكومة» وهذا النصف من لون طائفي واحد. ولا يمكن خوض حرب تحرير بنصف حكومة، ونصف جيش، ونصف شعب، ومن دون إطلاق النار على الجيوش الأجنبية الأخرى (الإسرائيلية)، ومن دون الالتفات إلى موازين القوى الإقليمية ولا ننسى أن هذه الحكومة لم تحصل على ثقة المجلس النيابي[2].

وفي قراءة للنائب نجاح واكيم لحرب التحرير التي أعلنها العماد عون، في الرابع عشر من آذار (مارس) 1989، دوافع إقليمية ودولية أهمها: أن الانتخابات الأميركية في خريف 1988 قد عادت بالجمهوريين إلى السلطة، عندما فاز جورج بوش الذي كان نائباً للرئيس السابق رونالد ريغان، وكانت تلك الفترة، فترة ترقب على جبهة الشرق الأوسط. وفي الثامن من آذار (مارس) 1989، وبمناسبة الذكرى السادسة والعشرين للثورة في سوريا، ألقى الرئيس حافظ الأسد خطاباً أكد فيه الثوابت التي تتمسك بها سوريا لجهة موقفها من موضوع المؤتمر الدولي للتسوية المزمع انعقاده ومن أهم ما ركز عليه[3]:

أولاً: إن سوريا قالت لا لكامب دايفيد، وأشار إلى رفض كل محاولات التسوية المنفردة التي كانت بوادرها تلوح على الجبهتين الفلسطينية والأردنية، وقال أن لا حل يمكن أن يمر من وراء ظهر سوريا[4].

---

1 - إنعام رعد: المصدر السابق، ص 47.

2 - غسان شربل: **ميشال عون أين كنت في الحرب؟ اعترافات جنرالات الصراعات اللبنانية**، مصدر سابق، ص 397. أيضاً ألبير منصور: **موت جمهورية**، مصدر سابق، ص 224.

3 - نجاح واكيم: **الأيادي السود**، مصدر سابق، ص 45.

4 - خطاب الرئيس السوري حافظ الأسد في الذكرى السادسة والعشرين للثورة في سوريا، السفير، بيروت في التاسع من آذار (مارس) عام 1989.

ثانياً: عرض الرئيس السوري لتوجهات منظمة التحرير الفلسطينية، التي كانت تسعى لتسوية بمعزل عن سوريا، وسأل المنظمة عن مضمون ميثاقها.

ثالثاً: انتقد الرئيس الأسد، تلميحاً، توجهات النظام الأردني فيما يتعلق بمشروعات التسوية المطروحة.

رابعاً: أكد ضرورية تحقيق الإصلاح في لبنان، ووقف الحرب، وعروبة لبنان والروابط التاريخية التي تشده إلى سوريا، كما تحدث عن دور سوريا في مساعدة لبنان[1].

خامساً: أكد الرئيس الأسد صيغة المؤتمر الدولي، وضرورة تضامن العرب وعدم تفرقهم حيال مشروعات التسوية.

ويتساءل النائب نجاح واكيم: هل اندلاع القتال في لبنان بشكل واسع النطاق بعد ستة أيام من إلقاء الأسد لخطابه ذاك مصادفة؟

- الجيش اللبناني بقيادة حكومة العماد عون، هو رأس الحربة في تلك الحرب.
- القوات اللبنانية بادرت إلى قصف بيروت الغربية عشوائياً، وهي التي قصفت القوات السورية في مناطق الجبل. تكشّف ذلك بعد المساجلات التي جرت بين العماد عون وسمير جعجع.
- كانت علاقة القوات وثيقة بالمخابرات الأميركية، وتتلقى توجيهاتها من السفارة الأميركية، ولم تكن هذه هي حال العماد عون الذي لم يكن على علاقة جيدة بالأميركيين.
- واللافت كان الدور الذي قامت به قيادة ياسر عرفات في هذه الحرب، إذ أنها أرسلت مقاتلين وخبراء يعرفون بشكل جيد المنطقة الغربية، لمساندة الحرب ضد سوريا.
- وكانت الولايات المتحدة الأميركية تدفع بحلفائها في الأنظمة العربية للضغط على السوريين وإحراجهم. وقامت العراق بضخ الأعتدة العسكرية والسلاح، للجيش

---

1 - خطاب الرئيس السوري حافظ الأسد، المصدر نفسه، السفير، بيروت في التاسع من آذار (مارس) عام 1989.

اللبناني، والقوات اللبنانية[1].

وكان القتال في لبنان آنذاك يسبب إحراجاً وإرباكاً بالغين للسوريين.

• التفاهم الأميركي – السوفياتي على الحل في لبنان

في السادس من أيار (مايو) 1989، التقى وزيرا خارجية الاتحاد السوفياتي، والولايات المتحدة في موسكو، وفي نهاية الاجتماع صدر بيان أميركي – سوفياتي مشترك، حول لبنان، كان الأول والوحيد في تاريخ الحرب اللبنانية، وقد تضمن البيان ثلاث نقاط رئيسية هي:

1. دعوة الفرقاء اللبنانيين الى إنهاء القتال فوراً.
2. الطلب من المقاتلين الجلوس الى طاولة الحوار.
3. تعهد الدولتين الجبارتين ببذل مساعيهما الحميدة لإنجاح الحوار المطلوب.

وكان من اللافت أن هذا البيان جاء خالياً من المطلب الأميركي المعتاد القائم على دعوة جميع الجيوش الأجنبية الى الانسحاب من لبنان، كذلك جاء خالياً من الموقف السوفياتي المعتاد، والداعي باستمرار الى تطبيق القرار (425) وعدم التدخل في الشؤون اللبنانية. بل إن البيان السوفياتي – الأميركي المشترك لم يأتِ على ذكر كلمة انسحابات، مع أنه صدر بالتزامن مع الحرب الطاحنة التي أعلنها العماد عون تحت عنوان التحرير، فقد تم الاتفاق بين الدولتين على استبعاد الحديث عن الانسحابات، والوجود الفلسطيني في لبنان الى الوقت الذي يتم فيه اتفاق على حل لمشكلة الشرق الأوسط ككل[2].

• اللجنة العربية الثلاثية

فجأة، وفي الخامس عشر من أيار (مايو) أعلن ملك المغرب الحسن الثاني عن الدعوة لعقد مؤتمر قمة عربية استثنائية في المغرب بين الثالث والعشرين والسابع والعشرين من أيار (مايو) 1989، غاب عنها لبنان لعدم وجود رئيس للدولة فيه، وانتهت القمة بتشكيل لجنة ثلاثية برئاسة الملك المغربي الحسن الثاني، وعضوية الملك

---

1 - نجاح واكيم: المصدر نفسه، ص 46.

2 - عارف العبد: **لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**، مرجع سابق، ص 203 و 204.

السعودي فهد بن عبد العزيز، والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد[1]، لمتابعة المساعي بهدف وضع حد للمأزق الذي يتخبط فيه لبنان[2]. كل العرب حضروا ذلك المؤتمر، والأبرز حضوراً كانت مصر التي كانت عضويتها قد جمدت، منذ التوقيع على اتفاقات كامب دافيد[3]، وكذلك حضر الرئيس العراقي صدام حسين، الخارج من حربه مع إيران منتصراً، ومؤيداً من معظم الدول العربية. وطوال أيام المؤتمر لم ينقطع عن مهاجمة الرئيس السوري حافظ الأسد. وطالب بانسحاب الجيش السوري من لبنان، وتبادل الزعيمان كلاماً قاسياً، ردت فيه سوريا على أعنف حملة عربية عليها وبدت معزولة ومحصورة. وطالب ياسر عرفات ومعه عدد من الرؤساء والملوك العرب بتشكيل قوة سلام عربية تحل تدريجياً بالتعاون مع الجيش اللبناني محل الجيش السوري بدءاً بمنطقة بيروت الكبرى. وأما الملك الأردني حسين فقد نشط في الجلسات المغلقة في طرح مقولة التخوف من خطورة بلقنة منطقة شرق المتوسط ابتداء من لبنان وانتقالاً إلى بقية الدول العربية وطالب الدول العربية بإرسال قوات عربية مشتركة لتنتشر على الأراضي اللبنانية بشكل مؤقت ولزمن محدود[4].

وكان الرئيس المصري حسني مبارك، قد تحدث في الجلسة الافتتاحية عن النظام العالمي الجديد، وعن التحولات الكبرى التي يشهدها العالم، وعن ضرورة إحداث تغيير في نظرة العرب إلى عالمهم المتغير، وإلى إيجاد مفهوم جديد للأمن القومي، وتحدث أيضاً عن السلام بخاصة، ومن أهم ما قاله الرئيس مبارك: «ليست مصر هي التي تعود اليوم إلى العرب، ولكن العرب يعودون إلى مصر»[5]. وكان يعني ما يقول: فالعرب التحقوا بمصر في هرولتهم باتجاه التسويات المنفردة، وليست مصر التي تخلت عن «كامب دافيد».

---

1 - جورج سعادة (النائب)، مصدر سابق، ص 23.

2 - الياس الهراوي: **عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة**، مصدر سابق، ص 100. أيضاً: جورج بكاسيني: **أسرار الطائف من عهد أمين الجميل حتى سقوط الجنرال مع وثائق ومحاضر**، مكتبة بيسان، بيروت 1993، ص 37.

3 - محمد حسنين هيكل: **حرب الخليج أوهام القوة والنصر**، ص 293.

4 - كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، مصدر سابق، ص 239.

5 - نجاح واكيم: **الأيادي السود**، مصدر سابق، ص 47 أيضاً محمد حسنين هيكل، مصدر سابق، ص 293.

«وهكذا أجمع العرب بلهجات مختلفة على سحب المسألة اللبنانية من يد سوريا وأكدوا أن الأزمة اللبنانية مسؤولية عربية. واقترح وفد الجمهورية العربية اليمنية نقل المسألة اللبنانية برمتها إلى مجلس الأمن الدولي، في حال فشل الحل العربي»[1] رفضت سوريا أي انسحاب لجيشها قبل انسحاب الجيش الإسرائيلي دون قيد أو شرط، وإتمام الإصلاحات السياسية الداخلية، وهنا تدخل الملك فهد وأخذ وعداً من الأسد بتعديل موقفه لاحقاً شرط أن لا يصدر أي قرار عربي علني يدين دمشق. «وهكذا أسفرت قمة الدار البيضاء على محاكمة سوريا من دون أن يصدر أي حكم بحقها»[2] وصدر البيان الختامي للمؤتمر بالقرارات التالية:

1- تفويض الملك الحسن الثاني السعي باسم العرب لعقد مؤتمر دولي للسلام.

2- أكد المؤتمر الأسس التي قامت عليها خطة السلام التي أقرها مؤتمر القمة العربي الثاني عشر في فاس عام 1982 والتي عارضتها سوريا آنذاك كما رحب المؤتمر بقرارات الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني وأكد دعمه لمبادرة السلام الفلسطينية المستندة إلى الخطة المشار إليها، وهذا يعني بوضوح مباركة فصل المسار الفلسطيني عن المسار السوري في عملية التسوية[3].

3- كانت هناك إشارة إيجابية واضحة للدور الذي يؤديه ملك الأردن حسين في ما يتعلق بموضوع التسوية، وأيضاً هذه السياسة لا تتوافق مع ما يرجوه السوريون.

4- شكل المؤتمر لجنة عربية ثلاثية برئاسة ملك المغرب وعضوية ملك السعودية والرئيس الجزائري، من أجل العمل على وقف الحرب في لبنان، ومساعدته على انتخاب رئيس للجمهورية، وإقرار الاصلاحات الدستورية ووقف الحرب[4].

وفي الخلاصة، فإن الموقف العربي في هذا المؤتمر، ونتيجة القتال الذي اندلع في لبنان في «حرب التحرير»، اضطر سوريا إلى التنازل عن بعض ثوابت سياستها، لجهة التنازل عن الورقتين الفلسطينية والأردنية مقابل الإبقاء على نفوذها في لبنان

1 - كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، المصدر السابق، ص 240.

2 - كريم بقرادوني: المصدر نفسه، ص 240.

3 - محمد حسنين هيكل: **حرب الخليج أوهام القوة والنصر**، مصدر سابق، ص 291.

4 - نجاح واكيم: **الأيادي السود**، مصدر سابق، ص 47. أيضاً: جورج سعادة: **قصتي مع الطائف**، مصدر سابق، ص 35 و 36.

برعاية عربية شكلية. وفي كواليس المؤتمر بذل الملك المغربي الحسن الثاني جهوداً مضنية، وحرض أيضاً الملك فهد للمحاولة مع الرئيس حافظ الاسد والرئيس القذافي لعدم معارضة عودة مصر إلى الجامعة العربية، واقتنع الأسد أخيراً لكن لأسباب خاصة تتعلق بتقديراته السياسية، التي استنتجها من خلال زيارته الأخيرة إلى الإتحاد السوفياتي عندما قال له الرئيس ميخائيل غورباتشوف: «أي كلام عن توازن استراتيجي إزاء إسرائيل لا فائدة منه، وأن ضرورات «الحالة» العالمية الراهنة تفرض تسوية سلمية بشكل ما في الشرق الأوسط»، ولم يكن غورباتشوف مستعداً حتى للحديث في طلبات سوريا[1].

وكانت الظروف الدولية السائدة تلقي بظلالها على أجواء المؤتمر، ومن أبرزها أن هذه المتغيرات تنذر بالتحول نحو العصر الأميركي بأولوياته المحددة التي يفرضها على المنطقة بإلحاح وحزم. وهذه الأولويات الأميركية تقتضي تسوية لأزمة الشرق الأوسط تزيل أي تهديد للمصالح الأميركية، وبالتحديد لمصلحتين:

موارد وفوائض البترول العربي أولاً، وأمن إسرائيل الضامن المحلي الرئيسي[2] للمصالح البترولية في المنطقة، ثانياً.

وجهت اللجنة الثلاثية العربية الدعوة لأعضاء مجلس النواب اللبناني للاجتماع في مدينة الطائف في المملكة العربية السعودية في الثلاثين من أيلول (سبتمبر) 1989، وإعداد ومناقشة وثيقة الوفاق الوطني، وقررت اللجنة أن يتوجه الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية الأخضر الابراهيمي إلى لبنان في السابع عشر من الشهر نفسه للتمهيد لذلك. ووضعت اللجنة بين أيدي المسؤولين اللبنانيين مشروعاً للوفاق الوطني، كان قد أعده وزراء خارجية الدول الثلاث: المغرب، المملكة العربية السعودية، والجزائر، ليكون بمثابة ورقة عمل للمناقشة[3].

ومع بداية وصول النواب اللبنانيين إلى الطائف، كان السفير الأميركي في لبنان ريتشارد جونز قد سبقهم الى هناك، يرافقه المستشار الأول في السفارة دايفيد ساترفيلد

1 - محمد حسنين هيكل: المصدر السابق، ص 294.

2 - محمد حسنين هيكل: المصدر نفسه، ص 293 و 294.

3 - خالد قباني: **وثيقة الوفاق الوطني في الطائف**، مركز الحريري الثقافي، أبحاث وتوثيق، لبنان في تاريخ وتراثه، الجزء الثاني، بيروت 1993، ص 685.

في لبنان، وراح يتصل ببعضهم مؤكداً لهم أن وثيقة الوفاق الوطني هذه، هي أقصى ما يمكن الحصول عليه حالياً، وأن الولايات المتحدة «ستضمن تنفيذ هذه الوثيقة خصوصاً ما يتعلق بإعادة انتشار القوات السورية في البقاع»[1]. وشجعهم على التجاوب مع مساعي اللجنة العربية.

عقد الاجتماع الأول في الثلاثين من أيلول (سبتمبر) 1989، حضره بالإضافة الى النواب اللبنانيين ومستشاريهم، وزراءُ خارجية الدول العربية الثلاث: سعود الفيصل، وعبد اللطيف الغيلالي وسيد أحمد الغزالي، والأخضر الابراهيمي وسفيرا المغرب والجزائر وعدد من المسؤولين السعوديين. وألقى الوزير سعود الفيصل كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، الموجهة الى النواب اللبنانيين، ومما جاء في هذا الكلمة:

«كما أن للحرب عدتها، فإن للسلم عدته. عدة الحرب الشك، وعدة السلم الثقة. عدة الحرب التنابذ، وعدة السلم التعاون. عدة الحرب التخريب، وعدة السلم التعمير. والآن بعد أن انتقلت القضية من ساحة المتحاربين الى مائدة المتحاورين، فلقد تحول التراشق بالمدافع والتهم الى التسابق على صناعة السلام بالحكمة والتبصر وبالفكر المستنير والرأي الرشيد»[2].

انعقد اللقاء النيابي في الطائف بحضور ثلاثة وستين نائباً واعتذار عشرة نواب عن الحضور، اشتدت المداخلات والمناقشات، لكن الضغوط العربية والدولية كانت تصر على إنجاح المؤتمر مهما كان الثمن، وبعد ثلاثة وعشرين يوماً وافق ثمانية وخمسون نائباً على وثيقة الوفاق الوطني التي أطلق عليها تسمية «اتفاق الطائف» في الثاني والعشرين من تشرين الأول (اكتوبر) 1989. امتنع نائب واحد عن التصويت هو حسن الرفاعي، وعارضه نائبان[3].

وبرر النائب رفضه بأن الميثاق يكون بين الدول أو بين العشائر، لكن عندما يتوفر دستور للبلاد فإنه لا يعلو على الدستور شيء، حتى الاتفاقية الدولية لا تعلو

---

1 - جورج سعادة (النائب): **قصتي مع الطائف**، مصدر سابق، ص 66.

2 - جورج سعادة (النائب)، المصدر نفسه، ص 75.

3 - كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، مصدر سابق، ص 246.

على دستور البلاد. ويضيف الرفاعي: «كانوا بعيدين عن الدستور، جايبين لهم الطبخة مستوية خالصة»[1].

في الطائف انقسم النواب إلى محاور متعددة، وكل محور يتشدد في المواد والقضايا التي تعنيه مباشرة:

الجانب المسيحي: دافع عن صلاحيات رئيس الجمهورية، وتمثل هذا المحور بالنائب جورج سعادة رئيس حزب الكتائب، وبطرس حرب عن النواب الموارنة المستقلين، وبيار دكاش وميشال ساسين عن حزب الوطنيين الأحرار.

ومحور نواب السنة أو المنطقة الغربية، فضم الرئيس صائب سلام والنائب نزيه البزري والنائب جميل كبي. أما محور النواب الشيعة ونواب البقاع فكانوا الرئيس حسين الحسيني، والرئيس عادل عسيران، والنائب علي الخليل. أما جبهة الأحزاب الوطنية، فقد تولى مطالبها النائب زاهر الخطيب، وكان النائب توفيق عساف يدافع عن مطالب الدروز[2].

وكان الرئيس حسين الحسيني، وبعد اختتام الجلسات العامة، قد شكل بالتوافق مع جميع النواب، لجنة من ستة عشر نائباً برئاسته، سميت لجنة الـ 17، تمثلت فيها كل الطوائف والاتجاهات السياسية[3] وانضم إلى اللجنة كل من طلال الحسيني والقاضي خالد قباني بصفة مستشارين. ومنذ بداية الجلسة رأى أعضاء اللجنة أن مشروع وثيقة الإصلاح السياسي المعد من قبل اللجنة العربية لا يصلح لأن يكون ورقة عمل للمناقشة وأنه يحتوي ع لالى الكثير من الثغرات، وعند ذلك طرح الرئيس الحسيني على المجتمعين مشروعاً متكاملاً للإصلاح السياسي، كان قد تدارسه سابقا مع الرئيس سليم الحص في خلوات متعددة[4]، وتم اطلاع البطريرك نصر الله صفير على مضمونه ونال موافقته. فانكب أعضاء اللجنة على دراسة هذا المشروع كلمة كلمة، وبنداً بنداً بمنتهى

---

1 - مقابلة شخصية مع النائب حسن الرفاعي في مكتبه في بيروت، الأربعاء في الثالث من نيسان (أبريل) 2013 الساعة الحادية عشر صباحاً.

2 - عارف العبد: **لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**، مرجع سابق، ص 219.

3 - خالد قباني: **وثيقة الوفاق الوطني في الطائف**، المصدر السابق، ص 867.

4 - سليم الحص: **عهد القرار والهوى تجاب الحكم في حقبة الانقسام 1987 – 1990**، مصدر سابق، ص 98.

السريّة، حتى أن نسخ المشروع كانت توزع على أعضاء اللجنة في بداية كل جلسة وتجمع منهم في آخرها[1].

وكان الرئيس الحص قد اقترح على الرئيس الحسيني أن يحتفظا بمشروعهما الذي أعداه قبل عشرة أشهر طي الكتمان ريثما يحين أوان الحوار الوطني الجامع، ليكون منطلقاً للحوار الوفاقي النيابي، وهكذا كان. ويقول الرئيس الحص: «ومن هنا كان شعوري عند إعلان وثيقة الوفاق الوطني أنني كنت إلى حد ما شريكاً في الطائف من غير أن أكون حاضراً للقاءات»[2].

بعد انتهاء عملية المصادقة على الاتفاق تقرر بالإجماع دعوة الرئيس سليم الحص والعماد ميشال عون، لحضور اللقاء الختامي الذي رأسه الملك فهد في جدة ليباركا ما تم الاتفاق عليه، إنتقل الأخضر الابراهيمي إلى بيروت لتوجيه الدعوة إلى «رئيسَيْ الحكومتين». لكن عون رفض الدعوة معتبراً اتفاق الطائف «هرطقة» لأن النواب تجاوزوا صلاحياتهم على حساب صلاحيات حكومته الشرعية، واتهم بعضهم بالخيانة[3].

وكان اتفاق الطائف عبارة عن محاولة مزدوجة الأهداف: هدفها الأول: انقاذ لبنان الوطن والنظام واستعادة الدولة والسيادة. وهدفها الثاني: محاولة مصالحة نهائية بين لبنان وبين محيطه العربي، لا سيما سوريا. «وفي محاولة اختصار كلية يمكن تلخيص محتواه كله في أمرين اثنين: صيغة حكم داخلية قوامها نقل السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية إلى مجلس الوزراء مع كل ما تستتبعه من ترتيبات في سائر المؤسسات، وتنظيم للعلاقات بين لبنان وسوريا بما يضمن استقلال لبنان، وسيادته على أرضه، وامتياز العلاقة بينه وبين سوريا»[4]. هذا ما قاله النائب ألبير منصور. ويقول النائب والفقيه الدستوري حسن الرفاعي: «إن اتفاق الطائف هو إرادة أميركية، خيمة عربية، كلام لبناني، وموافقة سورية»[5]. أما النائب نجاح واكيم فيوجز المضمون

1 ـ خالد قباني: **وثيقة الوفاق الوطني في الطائف**، المصدر السابق، ص 867.

2 ـ سليم الحص: **عهد القرار والهوى تجاب الحكم في حقبة الانقسام 1987 – 1990**، المصدر السابق، ص 99.

3 ـ الياس الهراوي: **عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة**، مصدر سابق، ص 106.

4 ـ ألبير منصور: **موت جمهورية**، مصدر سابق، ص 243.

5 ـ مقابلة شخصية مع النائب حسن الرفاعي في مكتبه في بيروت، الأربعاء في الثالث من نيسان (أبريل) 2013 الساعة الحادية عشر صباحاً.

السياسي لمؤتمر الطائف ولنتائجه كما يلي:

«1- إعادة تقاسم النفوذ الخارجي في لبنان بين الولايات المتحدة الأميركية وسوريا بشكل رئيسي. مع الاعتراف أو التسليم بنفوذ محدود لجهات خارجية أخرى كفرنسا والسعودية وإيران وإسرائيل.

2- يجري تجسيد هذا النفوذ الخارجي، من خلال الدور المعطى للطوائف السياسية في التركيبة الداخلية للسلطة، بحيث يكون المسيحيون بعامة من حصة أميركا. ويكون الشيعة والدروز من حصة سوريا. ويتوزع السنة بين الولايات المتحدة والسعودية من جهة، وسوريا من جهة أخرى، مع غلبة واضحة للولايات المتحدة والسعودية. هذا مع تحديد حجم ودور كل طائفة سياسية في السلطة. وهذا هو المغزى الحقيقي لما سمي بالإصلاحات التي وردت في «وثيقة الوفاق الوطني» وجرى تكريسها في الدستور»[1].

اختلفت ردود فعل اللبنانيين على اتفاق الطائف بين مؤيد ومعارض ومتردد. لكن الأزمات اللبنانية المتلاحقة التي أورثت البلاد الكوارث الاجتماعية والاقتصادية والتربوية وكذلك السياسية، استوجبت وضع حد لها عندما توفرت الظروف الإقليمية والدولية الملائمة.

ومن أبرز منجزات اتفاق الطائف، أنه حقق الأمور التالية:

- نقل لبنان من حالة الحرب إلى حالة السلام.
- إعادة الوحدة إلى لبنان أرضا وشعبا، واعتباره وطنا نهائياً لجميع أبنائه.
- إحياء المؤسسات الدستورية وإعادة الشرعية لها[2].
- تأكيد عروبة لبنان هوية وإنتماء[3].
- نقل الصلاحيات الدستورية من أيدي الأشخاص إلى أيدي المؤسسات من خلال إيلاء السلطة الاجرائية لمجلس الوزراء بحيث تقترن المسؤولية بالصلاحية[4].

1 ـ نجاح واكيم: **الأيادي السود**، مصدر سابق، ص 48 و 49.

2 ـ خالد قباني: **وثيقة الوفاق الوطني في الطائف**، مصدر سابق، ص 868 و 869.

3 ـ ألبير منصور: **الانقلاب على الطائف**، دار الجديد، بيروت، 1993، ص 73.

4 ـ ألبير منصور: **موت جمهورية**، مصدر سابق، ص 257.

- تحقيق مبدأ مشاركة الطوائف في الحكم، وبصنع القرار السياسي، عبر جعل السلطة جماعية بدلا من أن تكون فردية.
- تعزيز النظام البرلماني واعتماد مبدأ الفصل بين السلطات وتعاونها وتوازنها.
- خضوع المؤسسات الدستورية للقانون الأسمى، وهو الدستور، بإنشاء المجلس الدستوري لمراقبة دستورية القوانين[1].
- اخضاع كل من يتولى سلطة عامة للمحاسبة بتشكيل المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء، وبسن قانون خاص بأصول المحاكمات لديه.
- إقرار مبدأ إلغاء الطائفية السياسية واعتباره هدفاً وطنياً أساسياً يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية[2].
- حرية النظام الاقتصادي وكفالة المبادرة الفردية والملكية الخاصة.
- تحقيق الإنماء المتوازن للمناطق اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً، واعتبار الإنماء المتوازن ركناً أساسياً من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام، وذلك في إطار خطة إنمائية موحدة وشاملة للبلاد.
- رفض كل أشكال التجزئة والتقسيم والتوطين. وتعزيز سلطة الدولة المركزية واعتماد نظام لا مركزي إداري موسع.
- التأكيد على حرية التعليم في ظل القوانين والأنظمة العامة، وتعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصة والكتاب المدرسي.
- فتح آفاق التغيير والحوار في المستقبل بالطرق والوسائل الديمقراطية[3].

وكل هذه المبادئ الإصلاحية يكرسها اتفاق الطائف كقاعدة أساسية للحياة السياسية والإجتماعية في لبنان، وتمثل ركيزة الحياة المشتركة التي اعتبرها هذا الاتفاق أساساً لشرعية كل سلطة. ويقول رئيس مجلس النواب حسين الحسيني: «أهم شيء في الإصلاحات السياسية وفي الدستور الجديد... هو مقدمة الدستور التي حلت عدداً من

1 - عارف العبد، مرجع سابق، ص 224 – 232. أيضاً جورج بكايني: مرجع سابق، ص 41 – 47.

2- خليل الهندي وانطوان الناشف: الدستور اللبناني قبل الطائف وبعده (دراسات – نصوص – اجتهادات) ملف توثيقي شامل، مصدر سابق، ص 77.

3- خالد قباني، مصدر سابق، ص 869.

المشاكل التي كانت قائمة قبل الإصلاحات السياسية. حلت التساؤل حول لبنان هل هو لكل أهله أو لفئة من أهله، وهو لكل أهله... حلت مسألة هل لبنان بلد مرحلي ومؤقت أم بلد نهائي. حلت مسألة النظام اللبناني، وبالتالي مسألة العيش المشترك، مبرر فكرة وجود لبنان الواحد الموحد، المستقل الحر... الخ، حتى نصل إلى فكرة لا شرعية أي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك، كل هذه الأمور موجودة في مقدمة الدستور»[1].

ويؤكد الرئيس الحسيني أن كل التعديلات والاصلاحات، تستوجب عدم إغفال مقدمة الدستور، لأنه دون المقدمة، لا قيمة لأي منها. فالقيمة الأساسية هي المقدمة، ولا يمكن تفسير أي نص من نصوص الدستور إلا في ضوء المقدمة[2].

وكان العميد ريمون إده قد رفض المشاركة في أعمال النواب اللبنانيين في مدينة الطائف، ومن أبرز مآخذه على الإصلاحات السياسية التي أدرجها الاتفاق، خصوصاً ما يتصل بتقليص صلاحيات رئيس الجمهورية ويقول: «إن ضميري مرتاح لأنني لم أذهب إلى الطائف، حيث كان كل شيء معداً سلفاً ولا يمكن تعديل أي بند، كما حدث عندما قرر المجتمعون الحد من صلاحيات رئيس الجمهورية اللبنانية مثلاً، فأصبح الرئيس الأقل صلاحية بين رؤساء الدول العربية...» [3] ثم أضاف: «إن اتفاق الطائف لم يحسن الحياة السياسية الداخلية في لبنان. والطائف هو نسخة عن الاتفاق الثلاثي الذي وقع في سوريا وكان لمصلحتها، خصوصاً أن دمشق كانت ولا تزال تفكر في ما يسمى الوحدة السورية أولاً عبر ضم الأقضية الأربعة، وبعد ذلك كل لبنان، إليها. ولهذا السبب ترفض منذ أعوام عدة تبادل السفراء مع لبنان»[4].

أما دولة الرئيس إيلي الفرزلي فيقول: «هذا الإتفاق لم ينفذ، نقطة عالسطر، وباختصار. لقد نفذ بطبعة أخرى لا علاقة لها أقلها بالمقروء منه أو المعروف، وبالتالي كان وجود القوات السورية ماسكة بالوضع الغير متماسك...

1- خليل الهندي وانطوان الناشف: الدستور اللبناني قبل الطائف وبعده، (دراسات – نصوص – اجتهادات) ملف توثيقي شامل، مصدر سابق، ص 137 و 138.

2- حسين الحسيني: **حقوق الناس**، النهار بيروت في العاشر من كانون الأول (ديسمبر) عام 1997.

3- نقولا ناصيف: **ريمون إده جمهورية الضمير**، مرجع سابق، ص 455.

4- نقولا ناصيف: المرجع نفسه، ص 455.

وعندما خرجت سوريا أصبح الوضع غير ممسوك وغير متماسك...
اجتمعت الدول لإخراج لبنان من حالة الحرب الأهلية، لحالة السلم الأهلي وذلك ليتفرغوا للمعارك الأخرى التي كان يخطط لها في الخليج بعد سقوط الإتحاد السوفياتي، ومحاولة ترتيب المنطقة على واقع آخر...»[1].

لم تكن وثيقة الوفاق الوطني هي الأولى التي تم تباحثها بين الأطراف اللبنانية، ولكنها كانت الأخيرة، وحظيت بالدعم الدولي والعربي غير المسبوق، فهي جاءت بعد سلسلة من المشاريع الإصلاحية التي كانت تتوالى منذ اندلاع الأحداث عام 1975 ومن أبرز تلك المشاريع كانت:

- الوثيقة الدستورية التي تم الاتفاق عليها في الرابع عشر من شباط (فبراير) عام 1976 بين الرئيسين سليمان فرنجية وحافظ الأسد، وكان أهم تعديل فيها على مستوى الاصلاح الداخلي: إقرار المناصفة بين المسلمين والمسيحيين في المجلس النيابي[2].
- المبادئ التي أقرها مجلس الوزراء في عهد الرئيس الياس سركيس في الخامس من آذار (مارس) 1980[3].
- مقررات مؤتمري جنيف ولوزان اللذين عُقِدا بين مختلف الأفرقاء اللبنانيين، الأول في الواحد والعشرين من تشرين الأول (أكتوبر) 1983، والثاني عقد في الثاني من آذار (مارس) 1984، وفيهما تم إقرار النص المتعلق بعروبة لبنان، والذي ورد بحرفيته في وثيقة الوفاق الوطني[4].
- بيان حكومة الاتحاد الوطني بتاريخ الأول من نيسان (أبريل) 1984 برئاسة الرئيس رشيد كرامي، والتي اشترك فيها الرئيس كميل شمعون، والشيخ بيار الجميل، وجوزيف السكاف وغيرهم[5].

1- مقابلة شخصية مع دولة الرئيس إيلي الفرزلي في شتورا البقاع بتاريخ 24 نيسان (أبريل) 2013.
2 - جورج سعادة (النائب): **قصتي مع الطائف**، مصدر سابق، ص 37 – 40.
3 - جورج سعادة (النائب)، المصدر نفسه، ص 38.
4 - إيلي سالم، مصدر سابق، ص 310.
5 - رزق رزق: **رشيد كرامي السياسي ورجل الدولة**، مصدر سابق، ص 240 و241.

- «الاتفاق الثلاثي» الذي أعلن في دمشق بتاريخ الثامن والعشرين من كانون الأول (ديسمبر) 1985 بين وليد جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، ونبيه برّي رئيس حركة أمل، وإيلي حبيقة رئيس القوات اللبنانية[1].
- ورقة الحريري التي تقدم بها الى السلطات السورية بتاريخ الحادي عشر من كانون الأول (ديسمبر) 1987، والتي أطلع إيلي سالم الرئيس أمين الجميل عليها[2].
- الورقة التي أعدها الرئيس الحص مع الرئيس الحسيني، والتي تم إطلاع البطريرك صفير عليها قبيل السفر الى الطائف[3].

كان لوزير الخارجية السعودي سعود الفيصل الدور الأبرز، والفضل يرجع أيضاً لأربعة لبنانيين: الأول كان الرئيس حسين الحسيني الذي حضر لاتفاق الطائف مع الرئيس الحص ثم أجرى اتصالاته مع البطريرك الماروني ونقل عنه بعض الملاحظات إلى الرئيس الأسد. وأدار الجلسات في الطائف بكثير من الحكمة والاتزان. الثاني: جورج سعادة رئيس حزب الكتائب الذي مثل الموقف المسيحي في المؤتمر، وأمن الغطاء للاتفاق. أما رفيق الحريري فكان «دينامو» الطائف الذي لم يهدأ ولم يبخل بشيء من جهده وماله لإنجاح مشروع الوفاق الوطني[4]. وأخيراً سمير جعجع فقد شجع النواب بقوة[5]، ولو بطريقة خفية، للمضي في هذا الاتفاق، ولولاه لما تجرأ الكثيرون على إقراره في ظل معارضة العماد عون الشرسة[6].

- **انتخاب الرئيس رينيه معوض**

عند انتهاء الاجتماع النيابي، وحفل الإختتام في جدة، عاد فريق من النواب إلى

---

1 - إيلي سالم: **الخيارات الصعبة ديبلوماسية البحث عن مخرج**، مصدر سابق، ص 479 .
2 - إيلي سالم: **المصدر نفسه**، مصدر سابق، ص 479 .
3 - سليم الحص: **عهد القرار والهوى تجارب الحكم في حقبة الانقسام 1987 – 1990**، مصدر سابق، ص 99.
4 - حسان حلاق: **الرئيس الشهيد رفيق سيرة قائد ومسيرة أمة**، الطبعة الأولى 2006، ص 31.
5 - جورج سعادة (النائب): **قصتي مع الطائف**، مصدر سابق، ص 276.
6 - كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، مصدر سابق، ص 246 و247.

لبنان، بينما قام وفد آخر من النواب برئاسة الرئيس حسين الحسيني بزيارات شكر إلى كل من العاهل المغربي الملك الحسن الثاني، والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، لجهودهما بالإضافة للملك السعودي في اللجنة الثلاثية والتي أنتجت التوصل إلى اتفاق الطائف. وتوجهوا بعد ذلك إلى باريس، وعقدت اجتماعات مع النواب المقيمين في بيروت الشرقية الذين تفادوا العودة إلى بيوتهم تخوفاً من رد فعل العماد عون ضدهم، ونزلوا في فندق (رويال مونسو) في باريس، وغاب رينيه معوض يوماً كاملاً، تبين لاحقا أنه توجه فيه إلى دمشق حيث أمضى بضع ساعات هناك، واجتمع خلالها مع المسؤولين السوريين[1].

عاد الرئيس الحسيني إلى بيروت وأعلن موعد انتخاب رئيس الجمهورية في الرابع من تشرين الثاني (نوفمبر) 1989 في قصر منصور[2]. وعشية الجلسة أرسل الحسيني موفدين عسكريين إلى منازل كل النواب المقيمين في بيروت الغربية، تجنبا لإجراء اتصالات هاتفية بهم، منعا لمعرفة العماد عون بالأمر عن طريق التنصت الهاتفي. وأبلغهم بضرورة حضورهم إلى منزل الحسيني في الثانية بعد منتصف الليل مع التأكيد عليهم إبقاء الأمر سرياً حتى على السائقين. وفي الثالثة فجراً توجه سبعة وعشرون نائباً، يتقدمهم الرئيس الحسيني، في موكب ضم ستين سيارة للنواب ومرافقيهم وسلكوا طريق شتورة – بعلبك – حمص، ومنها إلى مطار القليعات في عكار. وفي زحلة حيث توقف الموكب أمام إحدى محطات الوقود، سمع النواب نبأ صدور مرسوم عن حكومة العماد عون، يحل المجلس النيابي، أعلنته الإذاعة اللبنانية، وعلى الأثر افترق الرئيس الحسيني مع نائبين من هيئة مكتب المجلس، عن الموكب النيابي وتوجه إلى دمشق ومنها إلى باريس فيما أكمل النواب طريقهم إلى القليعات[3].

وكان قد أُعدّ تقرير سرّي جداً لفريق العمل الخاص بالعماد ميشال عون، والمؤلف من: العميد الركن فؤاد عون، والمحامي وليد فارس، والسيد روجيه عزام، والذي اجتمع لدرس آفاق المرحلة المقبلة من خلال المناقشات الدائرة بين النواب في

1 - الياس الهراوي: **عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة**، مصدر سابق، ص 108.
2 - كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، مصدر سابق، ص 249.
3 - جورج بكاسيني: **أسرار الطائف من عهد أمين الجميل حتى سقوط الجنرال** (مع وثائق ومحاضر)، مرجع سابق، ص 139 و 140. أيضاً عارف العبد، مرجع سابق، ص 235.

الطائف، والخطوات الواجب اتخاذها لمواجهة الاحتمالات كافة، ومما ورد في هذا التقرير: «نرى من الضروري بمكان أن يبقى دولة رئيس مجلس الوزراء العماد ميشال عون على رأس السلطة الشرعية في لبنان مهما كلف الأمر...» [1] ثم تم اقتراح في باب «آلية التنفيذ» ما يلي: «حل المجلس النيابي لأن هذا الخيار يمثل الخطوة الفاعلة لتأمين المبررات الدستورية لاستمرار الحكومة الشرعية برئاسة العماد عون، على أن يستتبعها ولو نظرياً، الدعوة الى انتخابات عامة»[2].

ويفسر النائب الكتائبي جورج سعادة مواقف العماد عون بقوله: «لقد بت على قناعة أن الأسباب الحقيقية لحملة العماد عون على النواب عامة وعليَّ خاصة تعود ليس لأننا وافقنا على الوثيقة، بل لموافقتنا على إجراء انتخابات رئاسة الجمهورية»[3].

عقدت جلسة للنواب في القليعات، بعد ظهر الأحد الخامس من تشرين الثاني (نوفمبر) 1989، بحضور ثمانية وخمسين نائباً، فأعيد انتخاب الحسيني رئيساً للمجلس في الجلسة الأولى بأكثرية (52) صوتاً، وألبير مخيبر نائباً للرئيس بأكثرية (53) صوتاً، وانتخب خمسة نواب لهيئة مكتب المجلس، وفي الجلسة الثانية صادق المجلس على وثيقة «الوفاق الوطني» بإجماع (57) صوتاً، وامتنع حسن الرفاعي عن التصويت إنسجاماً مع موقفه في الطائف.

وانتخب المجلس رينيه معوض رئيساً للجمهورية من بين ثلاثة مرشحين إذ نال (35) صوتاً في الدورة الأولى، فيما نال المرشح جورج سعادة (16) صوتاً، ونال المرشح الياس الهراوي (5) أصوات، عندها طلب رينيه معوض من النائب أوغست باخوس إقناع سعادة والهراوي بالانسحاب لصالحه، وهذا ما حصل، ففي الدورة الثانية انسحب الإثنان، وتم إعلان انتخاب رينيه معوض رئيساً للجمهورية بأكثرية (52) صوتاً[4].

فيما امتنع ستة نواب عن التصويت وهكذا بعد أربعماية وتسعة أيام من الفراغ

1 - جورج سعادة (النائب): **قصتي مع الطائف**، مصدر سابق، ص 272.
2 - جورج سعادة (النائب): المرجع نفسه، ص 272.
3 - جورج سعادة (النائب): المرجع نفسه، ص 271.
4 - الياس الهراوي، المصدر السابق، ص 110 و 111.

في سدة الرئاسة الأولى صار للجمهورية اللبنانية رئيس[1].

فور انتهاء الجلسة أعلن الرئيس سليم الحص استقالة حكومته «للسماح للرئيس الجديد بإجراء الاستشارات الضرورية لتأليف حكومة وحدة وطنية بموجب اتفاق الطائف»[2]. وقصد الرئيس الحص دمشق في زيارة وداع للمسؤولين السوريين. طلب وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام من الحص أن يستمر في الحكم خلال المرحلة المقبلة ليكمل ما بدأه، وكذلك كان موقف الرئيس حافظ الأسد الذي شجعه على عدم التخلي عن المسؤولية «عند ذاك المفصل التاريخي من تطور الموقف في لبنان لأن في ذلك مصلحة وطنية»[3] فوعده بالتفكير في المسألة. وبعد تردد أعرب عن استعداده لقبول المهمة مجدداً: «إنني يمكن أن أغادر الحكم بعد يوم واحد من سقوط الحالة الانقسامية التي يتصدرها القائد السابق في تمرده على الشرعية، ولكنني قررت ألا أغادره قبل يوم واحد من سقوط تلك الحالة»[4].

بادر الرئيس رينيه معوض إلى تكليف الرئيس سليم الحص، تشكيل الحكومة الجديدة في الثالث عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) 1989، ووقف الرئيس الحص إلى يساره والرئيس الحسيني إلى يمينه لتقبل التهاني في القصر الحكومي في عيد الاستقلال، قبل أن تبصر التشكيلة الحكومية النور[5].

- **إغتيال الرئيس رينيه معوّض**

أصر الرئيس معوض على الاحتفال بعيد الاستقلال في الثاني والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر 1989) بالدعوة إلى حفل استقبال كبير يقام في القصر الحكومي حضره جمع كبير من الممثلين الدبلوماسيين للدول العربية والأجنبية والنواب والسياسيين. وما إن غادر الرئيس رينيه معوض القصر الحكومي حتى دوى انفجار

---

1 ـ كمال ديب: **هذا الجسر العتيق سقوط لبنان المسيحي؟ 1920 – 2020**، مرجع سابق، ص 193.

2 ـ الياس الهراوي، المصدر السابق، ص 111.

3 ـ سليم الحص: **عهد القرار والهوى تجارب الحكم في حقبة الانقسام 1987 – 1990**، ص 123.

4 ـ سليم الحص: المصدر نفسه، ص 123 و 124.

5ـ الياس الهراوي: المصدر السابق، ص 111.

هائل أدى إلى مقتله[1].

بعد انتهاء الاحتفال الرسمي انتقل الرؤساء الثلاثة إلى التشاور في تأليف الحكومة، على عكس ما كان مقرراً وهو أن يتوجهوا سويا إلى منزل الرئيس معوض. ويقول الرئيس الحص: «إن المقصود كان نسف سيارة الرئيس ونحن الثلاثة فيها إلغاء لجميع رموز الشرعية دفعة واحدة، بدليل أن العبوة زرعت على جانب العودة عن الطريق... وكان من المؤكد... أن تجمع بيننا في سيارة واحدة لأننا سنخرج في لحظة واحدة، وكنا سنفعل في الواقع لو لبينا دعوة الرئيس معوض لنا تكراراً لمشاركته الغداء»[2].

لم يكن الرئيس معوض يعارض توفير مخرج لائق للجنرال سواء كشريك في المصالحة أو على صورة انسحاب هادئ، كان يريد الدخول إلى الشرقية على غير صورة المنتصر عليها. وكان يريد استعادة ألوية الجيش من دون قهرها، وفي طريقه من باريس إلى لبنان بعث بأكثر من إشارة عبر أكثر من وسيط، لترتيب مصالحة بين قائد القوات اللبنانية سمير جعجع وسليمان طوني فرنجية، في سعيه لإشراك الاثنين في حكومة الوحدة الوطنية، التي أرادها موسعة لتمثيل كافة الأفرقاء، وتضع العماد عون أمام خيار المشاركة أو العزلة حتى داخل منطقته[3]. «كان رينيه معوض الابن الشرعي للتركيبة اللبنانية. فهذا الشهابي الذي يتقن لغة الصمت والصبر يعرف كيمياء تلك التركيبة بأسرار قوتها ومواطن ضعفها. لهذا لم ينزلق يوماً إلى نسف الجسور»[4].

ثالثاً: انتخاب الرئيس الياس الهراوي في تشرين الثاني (نوفمبر) 1989، وعودة الحياة الدستورية إلى لبنان

كان يمكن لاغتيال الرئيس معوض أن يؤدي إلى انتكاسة خطيرة في مسيرة الوفاق والسلام، لولا روح المسؤولية العالية التي تصرف بها مجلس النواب، وخاصة

---

1 ـ سليم الحص: المصدر السابق، ص 126 و 127.

2 ـ سليم الحص: **عهد القرار والهوى تجارب الحكم في حقبة الانقسام 1987 – 1990**، المصدر نفسه، ص 130.

3 ـ غسان شربل: **ميشال عون أين كنت في الحرب؟ اعترافات جنرالات الصراعات اللبنانية**، مصدر سابق، ص 405 و 406.

4 ـ غسان شربل: المصدر نفسه، ص 404 و 405.

رئيسه حسين الحسيني، الذي سارع إلى زيارة دمشق للتشاور مع المسؤولين فيها حول الحادث ونتائجه[5].

هرع النواب إلى منزل الرئيس الحسيني، وعندما تأكد خبر استشهاد الرئيس معوض، بادر النائب ألبير منصور للقول: «يا دولة الرئيس الرد في أن ننتخب اليوم قبل غد رئيساً جديداً للجمهورية ليست الساعة للحزن. الساعة للإنقاذ وإلا ضاع الوطن... لملم الرئيس الحسيني تشتته بحزم وإرادة صلبة ضابطاً الألم الكبير الذي كنا نقرأ ملامحه في عينيه وقال: «ألبير على حق! استعدوا... نذهب إلى بعلبك... ننتخب فيها الرئيس الجديد... نذهب الليلة ننتخب غداً»[6].

«ولكن من هو الرئيس؟» تساءل الرئيس الحسيني. أجابه ألبير منصور: بيار حلو، خيار جيد، مواقفه معتدلة، صديق للرئيس معوض، رجل موثوق، ومن صلب الموارنة في الجبل. وبعد أن اقتنع بيار حلو، ذهب الحسيني إلى دمشق للتشاور معهم باسمه، فهم شركاء في اتفاق الطائف ومعنيون بتنفيذه، ومتعهدون بمساعدة الشرعية اللبنانية على استعادة الدولة. لكن بيار حلو تراجع في اليوم التالي وقال لألبير منصور: «أنا ما بدي، قررت أن لا أترشح»[7]. وعاد الرئيس الحسيني من دمشق وفوجئ بتراجع بيار حلو عن الترشيح فقال: «لم أنم كل الليل! لم يكن هناك مسؤول سوري واحد يعرف بيار حلو! جهدت حتى اقنعتهم. والآن، وبعد أن وافقوا، يقول: لا... ماذا نفعل؟». قال ألبير منصور: «جان عبيد» لكنه كان في باريس، اتصل الرئيس الحسيني بالمسؤولين السوريين وأبلغهم بالأمر. اتصل نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام برفيق الحريري في باريس طالبا إحضار جان عبيد[8]. وفي مساء الثالث والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) وصل جان عبيد إلى دمشق بصحبة رفيق الحريري، بالتزامن مع وصول النائب الياس الهراوي بصحبة ميشال المر. أبلغ الحريري للحاضرين أن الملك السعودي كلفه نقل تأكيده لضرورة الإسراع في انتخاب رئيس الجمهورية بصرف النظر عمن

5 - سليم الحص: **عهد القرار والهوى تجارب الحكم في حقبة الانقسام 1987 – 1990**، مصدر سابق، ص 130.

6 - ألبير منصور: **الإنقلاب على الطائف**، مصدر سابق، ص 106.

7 - ألبير منصور: المصدر نفسه، ص 106، و 107.

8 - ألبير منصور: المصدر نفسه، ص 108.

سينتخب. وكان جان عبيد معروفاً عند السوريين كمستشار للرئيس أمين الجميل الذي كان يكلفه بمهمات في دمشق. سأل السوريون جان عبيد في حينه هل هو على استعداد، في حال انتخابه رئيساً، لاتخاذ قرار فوري بانتشار الجيش السوري في مختلف المناطق اللبنانية بما فيها كسروان وجبيل، فطلب مهلة للتفكير، فصرف النظر عن العرض[1].

بعد استشهاد الرئيس رينيه معوض، اتصل رئيس الاستخبارات السورية غازي كنعان ليلاً بالنائب حسن الرفاعي الذي كان في منزله في بعلبك ليلتقيه ويستشيره في إسمي مرشحين لرئاسة الجمهورية: بيار حلو والياس الهراوي. فاقترح الرفاعي إسم النائب الياس الهراوي، فقال له كنعان: «لكن خدام ما عم يقتنع معي.. وإنت بيسمع رأيك». وبالفعل، فقد اتصل كنعان هاتفياً بخدام، واقنعه الرفاعي بأفضلية الياس الهراوي، كونه سيقدم على اتخاذ قرار الحسم بالنسبة لتمرد العماد عون[2].

وكان الرئيس الهراوي وفور استشهاد الرئيس رينيه معوض قد تلقى اتصالاً هاتفياً من الشيخ الياس الخازن يبلغه باسم زملائه النواب في بيروت الغربية، أنهم سيقومون بزيارته في صباح اليوم التالي، وأنهم قرروا دعم ترشيحه لرئاسة الجمهورية. ورغم اعتراض العائلة قبل الهراوي مسعى زملائه واتخذ قرار الترشح. ويقول الرئيس الهراوي: «لم يكن الرئيس الحسيني يرتاح إلى ترشيحي إذ أن تجمع النواب الموارنة المستقلين، كان اقترع إلى جانب كامل الأسعد منافسه لرئاسة المجلس، رغم إصرار الرئيس أمين الجميل على انتخابه، كما حجبت الثقة عام 1984 عن حكومة الرئيس رشيد كرامي»[3]. ويضيف الهراوي: أن الرئيس الحسيني في محاولة منه لإبعاده عن الرئاسة الأولى سعى لترشيح النائب بيار حلو، لكن الرئيس الأسد قال له: «إذهب واجمع النواب وانتخبوا الياس الهراوي»[4].

وبعد ثماني وأربعين ساعة على اغتيال الرئيس معوض، اجتمع النواب في فندق بارك أوتيل في شتورة، وانتخبوا الياس الهراوي، كرئيس للجمهورية لأول مرة

1 - الياس الهراوي: **عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة**، مصدر سابق، ص 114.

2 - مقابلة شخصية مع النائب حسن الرفاعي في مكتبه في بيروت، الأربعاء في الثالث من نيسان (أبريل) 2013 الساعة الحادية عشر صباحاً.

3 - الياس الهراوي: المصدر السابق، ص 113.

4 - الياس الهراوي: المصدر نفسه، ص 113 و 114.

من البقاع. وكان الرئيس العاشر للجمهورية اللبنانية منذ الاستقلال. نال (47) صوتاً فيما خمسة نواب اقترعوا بأوراق بيضاء[1]. أعلن الرئيس الحسيني فوزه، ثم دعاه لأداء القسم، فألقى الرئيس الهراوي خطاب القسم الدستوري، وعرض فيه برنامج العهد: حل الميليشيات، إعادة المهجرين، توحيد الجيش، وإعادة بناء المؤسسات. وقال: «إن يدي ممدودة بكل محبة وإخلاص للجميع من أجل التعاون الصادق لإنقاذ الوطن، وأملي أن تمتد الأيادي المتمردة لملاقاتها خدمة للبنان، مؤكداً أن مسيرتنا لن تتوقف مهما عظمت الصعاب، وهي تستدعي تضافر جهود الجميع، كما هي قادرة على سحق كل من سيقف في وجهها، لأن مصلحة لبنان وشعبه هي الأكبر والأهم من كل الاعتبارات والاشخاص والمصالح». وكان كلامه عن سحق من يقف في وجه المسيرة قد أزعج عدداً من النواب الحاضرين، ومنهم بيار حلو الذي اعتذر عن تسلم أي حقيبة في الحكومة الجديدة، عندما عرض عليه الهراوي ذلك قائلاً: «اسمح لي لا استطيع أن أكون وزيراً معك. ذكرت في خطاب القسم أنك ستسحق من يقف في وجه مسيرتك. بكرا بتعمل هجوم على بعبدا تتخلص من ميشال عون وأنا نائب بعبدا وابن بعبدا ما بيعودوا يدفنوني بمنطقتي»[2].

أعاد الرئيس الهراوي تكليف الرئيس سليم الحص تشكيل الحكومة التي كانت قريبة جداً من التشكيلة التي اتفق عليها مع المرحوم الشهيد معوض، مع بعض التعديل في أسماء الوزراء، اعتذر بطرس حرب عن تسلم حقيبة بحجة أنه يريد إعطاء الدور لغيره، ورفض الرئيس الحص توزير ميشال المر، لأنه شارك في الجلسة التي تم فيها وضع خطة لاغتياله عام 1984[3*]، وسانده في الرفض الرئيس الحسيني، وكانت

1 - معلومات مجلة يصدرها المركز العربي للمعلومات بالتعاون مع جريدة السفير، دولة رئيس الحكومة، العدد الواحد والستون كانون الأول (ديسمبر) 2008، ص 84. أيضاً: وهيب أبي فاضل: **لبنان في مراحل تاريخه الموجزة**، مرجع سابق، ص 423. أيضاً: جورج بكاسيني، مرجع سابق، ص 150.

2 - الياس الهراوي: **عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة**، مصدر سابق، ص 121 و 122.

3(*) - كان الرئيس الحص في اليوم الأول من عيد الأضحى في طريقه إلى منزل سماحة المفتي الشيخ حسن خالد في منطقة الروشة لاصطحابه نيابة عن رئيس الوزراء رشيد كرامي عام 1984، إلى صلاة العيد، وقبل وصوله بنحو 200 متر، انفجرت سيارة مفخخة في وجهه فقتل العسكري أحمد الحاج شحادة الذي كان يقود سيارته وأصيب الحص بحالة اختناق شديد، نقله شاب من الجوار إلى المستشفى، ولم يحصل أي تحقيق جدي في الحادث لارتباطه بأشخاص نافذين.

الساعة قد قاربت الثالثة والنصف فجراً، فقرر الرئيس الهراوي إعداد مرسوم رقم (2) بتشكيل الحكومة كما يلي: «سليم الحص: رئيساً للوزراء، وزيراً للخارجية، ميشال ساسين: نائباً لرئيس الوزراء، وزيراً للعمل، جورج سعادة: وزيراً للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، الدكتور نزيه البزري: وزيراً للإقتصاد والتجارة، الدكتور علي الخليل: وزيراً للمال، إدمون رزق: وزيراً للعدل والإعلام، سورين خان أميريان: وزيراً للصناعة والنفط، الدكتور عبد الله الراسي: وزيراً للصحة والسياحة، نبيه بري: وزيراً للموارد المائية والكهربائية والإسكان والتعاونيات، وليد جنبلاط: وزيراً للأشغال العامة والنقل، ألبير منصور: وزيراً للدفاع، الياس الخازن: وزيراً للداخلية، عمر كرامي: وزيراً للتربية الوطنية، ومحسن دلول: وزيراً للزراعة. في الصباح الباكر اجتمعت الحكومة بغياب ثلاثة وزراء: جورج سعادة، الذي لم يقرر بعد الموافقة على المشاركة، وميشال ساسين الذي ينتظر قرار رئيس حزب الكتائب، ونبيه بري لأنه يريد أن يعين وزيراً للجنوب رغم عدم وجود وزارة بهذا الاسم. وفي السادس والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) مثلت الحكومة أمام المجلس النيابي ونالت الثقة منه[1].

وفي الجلسة الأولى لمجلس الوزراء صدر بيان عنه تضمن قراراً بوضع العماد ميشال عون بتصرف وزير الدفاع، وتعيين العميد الركن إميل لحود قائداً للجيش بعد ترقيته لرتبة عماد، وإعفاء اللواء الركن سامي الخطيب بناء لطلبه من مهام وظيفته - كقائد للجيش بالتكليف - ووضعه بتصرف رئيس مجلس الوزراء[2].

• في ثكنة أبلح

هيأ جهاز الأمن التابع للرئيس الهراوي الترتيبات اللازمة لانتقاله إلى ثكنة أبلح، من دون علم حتى زوجته. وخرج من الباب الخلفي للفندق، واستقل سيارة مدنية عادية يرافقه المقدم جميل السيد، الذي ألبسه بزته العسكرية للتمويه[3]، وانتقلوا إلى أبلح يرافقهم ثلاثة جنود، وأنزله المقدم السيد في منزله، المؤلف من غرفتي نوم وصالون

1- الياس الهراوي: مصدر سابق، ص 124. أيضاً ألبير منصور، **الانقلاب على الطائف**، مصدر سابق، ص 109.

2- جورج بكاسيني: مرجع سابق، ص 150. أيضاً: عارف العبد، مرجع سابق، ص 236.

3- جورج بكاسيني: المرجع نفسه، ص 153.

وغرفة صغيرة، وكان قد نقل عائلته إلى مسقط رأسه زحلة.

أهدى رفيق الحريري للرئيس الهراوي سيارة مصفحة طراز 1988، بالإضافة للسيارة الأولى التي أهداها له يوم انتخابه في شتورا. عاد الهراوي فقدم إحدى السيارتين المصفحتين إلى قائد الجيش العماد إميل لحود الذي اتخذ مطار رياق مركزاً له[1].

حرص الرئيس الهراوي خلال إقامته في أبلح على عقد جلسة أسبوعية لمجلس الوزراء. وكانت أول جلسة عقدت في السابع من كانون الأول (ديسمبر) 1989، لتدارس موضوع تمرد العماد عون وبدأ الكلام الرئيس الحص الذي وزع على زملائه في الحكم مذكرة، توّجها بكلمة «سري» وكان عنوانها: «مشروع خطة لمواجهة الحالة التقسيمية»: وتتلخص بأن تتبنى الحكومة المنهج القائم على مكافحة الحالة الانقسامية بمحاصرتها[2]، على أي توجه عسكري غير مأمون العواقب خاصة على مسيرة الوفاق والتوحيد التي انطلقت من الطائف. وكان الرئيس الحص يعتبر أن التلويح بالحسم العسكري أعطى مردوداً عكسياً لجهة التفاف حشود شعبية أمام قصر بعبدا، هذا على الصعيد الداخلي أما عالمياً، فقد قاد الفاتيكان وفرنسا حملة ضغوط كبيرة لمنع قيام عملية عسكرية سورية ومعالجة الوضع سياسياً، وهكذا تأكد للجميع أن أمر التمرد سيطول لبضعة أشهر، وأن قرار الحسم العسكري لن يكون وقفاً على إرادة الحكومة اللبنانية وحدها، من حيث التوقيت على الأقل، ما دامت لا تملك القوة العسكرية الذاتية لإنجازه منفردة[3].

شوائب أربع بدأت تبرز في مرحلة «أبلح»:

- التعاطي الإعلامي المباشر للرئيس وإدلاؤه بتصاريح وأحاديث صحفية.
- إصراره على ترؤس وحضور جميع مجالس الوزراء.
- إقحام السوريين في الشؤون الداخلية من صغيرها إلى كبيرها.
- الاستقواء بالسوريين لقهر الخصوم والمعارضين في السياسة الداخلية. هذه الشوائب تحولت فيما بعد إلى نهج متكامل هدد اتفاق الطائف من الداخل وكاد

1- الياس الهراوي: عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة، المصدر السابق، ص 130.

2- سليم الحص: **عهد القرار والهوى تجارب الحكم في حقبة الانقسام 1987 – 1990**، مصدر سابق، ص 136.

3- سليم الحص: المصدر نفسه، ص 137.

يقضي عليه نصاً وروحاً[1].

انتهت مرحلة أبلح بانتهاء الأمل في عملية الحسم السريعة لحال التمرد فقرر الرئيس الهراوي التوجه إلى العاصمة للإقامة في البناية التي قدمها الحريري للرئيس معوض، بعد تحويلها إلى محل إقامة ومقر عمل لتجنب التنقل[2]. وذلك في نهاية العام 1989، لأنه كان سيستقبل السلك الدبلوماسي في عيد رأس السنة، واعتبر الرئيس الهراوي أنه من غير اللائق أن يتم الاحتفال خارج العاصمة وفي منزل متواضع، كي لا يعطي لدول العالم انطباعاً أن رئيس جمهورية لبنان يعيش لاجئاً، وعلى مقربة من الحدود مع سوريا لضمان سلامته[3].

كان التأييد الشعبي وسط الجمهور المسيحي، للعماد عون ناتج عن أن ذاك الجمهور قد ضاق ذرعاً بتجاوزات القوات اللبنانية والفساد في عهد أمين الجميل، وهو تسهل تعبئته ضد الوجود السوري، ويتطلع إلى الجيش كرمز لوحدة الوطن. ولذلك فقد كسب العماد عون عطف العديد من المسلمين، الذين عانوا من تجاوزات الميليشيات في مناطقهم[4].

رفض العماد عون الاعتراف بشرعية رينيه معوض عندما انتخب رئيساً للجمهورية، وبدأ حرباً في أول شباط (فبراير) 1990 على «القوات اللبنانية» بقيادة سمير جعجع عقابا له على موقفه الإيجابي من اتفاق الطائف، بهدف السيطرة الحصرية على المناطق المسيحية، و «توحيد البندقية» تشبها ببشير الجميل. فتحولت بيروت الشرقية إلى ساحة حرب حقيقية قسمت المسيحيين بشكل حاد، وأدت إلى سقوط ما لا يقل عن ألف وخمسماية قتيل، وثلاثة آلاف وخمسمئة جريح، وألفين وخمسمئة شقة مدمرة، وانخفضت قيمة الليرة اللبنانية من (550) ليرة للدولار إلى (1100) ليرة، وهاجر أكثر من مئة ألف لبناني معظمهم من المسيحيين إلى كندا، واستراليا، والولايات المتحدة الأميركية، ومليار دولار من رؤوس الأموال هربت إلى الخارج كرد فعل على

1 - ألبير منصور: **الانقلاب على الطائف**، مصدر سابق، ص 112.

2 - الياس الهراوي: **عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة**، مصدر سابق، ص 136.

3 - الياس الهراوي: المصدر نفسه، ص 136.

4 - فواز طرابلسي: **تاريخ لبنان الحديث من الامارة إلى اتفاق الطائف**، مرجع سابق، ص 422.

الحرب داخل المعسكر المسيحي[1].

لم يكن أمام البطريرك صفير سوى الموافقة على اتفاق الطائف، فالمناطق المسيحية مطوقة ومدمرة، والمجتمع الدولي والعربي داعم للطائف. وسارع البطريرك إلى دعوة النواب المسيحيين الى عقد اجتماع عاجل في بكركي في الثامن عشر من نيسان (أبريل) حضره ثلاثة وعشرون نائباً وأدانوا في بيان لهم القصف الهمجي، ودعوا الى وقف شامل لإطلاق النار والعودة إلى الحوار[2]. وحاول السفير البابوي بابلو بوينتي إقناع عون بقبول الاتفاق وقال له: «إن الفاتيكان ضد حل مجلس النواب، وضد تقسيم لبنان. واختيار الشر الأهون هو الأسلم، والكرسي الرسولي يؤيد انتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية، وإحياء المؤسسات الدستورية ولا حياد في هذا المجال»[3]. وكانت الحرب المسيحية قد غيرت مواقف البطريرك صفير، فبعد أن كانت أولوياته هي سيادة لبنان عام 1986 عند جلوسه على الكرسي البطريركي، صارت الأولوية أن يبقى الناس في لبنان، ومن هذا المنطلق افترقت السبل بينه وبين العماد عون المأخوذ بالتأييد الشعبي له، والذي وصل إلى حد تسيير المظاهرات إلى الصرح البطريركي والطلب إلى صفير أن يخرج لمقابلة الجماهير التي ملأت الساحة الداخلية لمقره، ونقلت شاشات التلفزة مشهد البطريرك وهم يدفعونه لإلقاء كلمة تأييد لعون[4].

- **الخلاف الأميركي – الفرنسي في لبنان**

ما إن اندلعت حرب الشرقية حتى عمد مجلس الوزراء في الثالث من شباط (فبراير) إلى إحالة ميشال عون وعضوي حكومته اللواءين إدغار معلوف، وعصام أبو جمرة إلى المحاكمة بجرائم اغتصاب السلطة، وإثارة حرب أهلية، واختلاس الأموال العامة. وبعدها بأيام طالبت واشنطن "برحيل عون فوراً" وأعلنت لبنان منطقة منكوبة، في حين أوفدت فرنسا وزير الدولة لشؤون العمل الانساني برنار كوشنير، الذي صرح

1 - فواز طرابلسي: **تاريخ لبنان الحديث من الامارة إلى اتفاق الطائف**، المرجع السابق، ص 423.
أيضاً: عارف العبد: **لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**، مرجع سابق، ص 238.
2 - جورج سعادة (النائب): **قصتي مع الطائف**، مصدر سابق، ص 32.
3 - كمال ديب: **هذا الجسر العتيق سقوط لبنان المسيحي؟ 1920 – 2020**، مصدر سابق، ص 187.
4 - كمال ديب: المصدر نفسه، ص 189.

أن القوات اللبنانية "تعتدي" على المدنيين. وبرز الخلاف الأميركي – الفرنسي من جديد إلى العلن. "واشنطن تدعم جعجع، وباريس تدعم عون، والدولتان تعلنان وقوفهما إلى جانب الشرعية"[1]. وكان عون قد سأل السفير الأميركي جون مكارتي في أحد اجتماعاتهما الأخيرة: «أي مرتبة يحتل لبنان في اهتمامات الإدارة الأميركية؟» أجابه مكارتي: «إن الأزمة اللبنانية لا تحتل أي مرتبة في الأولويات الأميركية في الوقت الراهن، لكن واشنطن تريد الحفاظ على الكيان اللبناني حتى يحين موعد الحل». ورد عون بتصريح عنيف ضد الولايات المتحدة اتهمها أنها «باعت لبنان إلى سوريا»[2].

وساد جو من العدائية ضد الولايات المتحدة في بيروت الشرقية، دفع بعدد من المواطنين وعلى رأسهم جبران غسان تويني، رئيس تحرير مجلة النهار العربي والدولي، إلى الاعتصام أمام مقر السفارة الأميركية في بيروت. اعتبر السفير الأميركي ذلك حصاراً سافراً، فسافر إلى بلاده في السادس من أيلول (سبتمبر) 1989، بعد أن أخلى السفارة بالكامل[3]. «قبل عام كان الكثير في واشنطن يشيد بالجنرال وشخصيته وقيادته للمؤسسة التي يترأس. أما اليوم فالجنرال مجنون ومعتوه ولا يفهم السياسة بين ليلة وضحاها أصبح المناضل إرهابياً»[4]. ويعيد السفير عبد الله بو حبيب، السبب لهذه الهستيريا التي سادت لدى المسؤولين الأميركيين من إجبارهم على الانسحاب من لبنان، إلى الجنرال عون الذي ساهم في الثورة على الأوضاع الراهنة، بينما واشنطن كانت تريد إكمال مسيرة ريتشارد مورفي في انتخاب رئيس للجمهورية، لأن فراغ الرئاسة الأولى قد يؤدي إلى انفجار إقليمي[5].

وكانت فرنسا قد نشطت مجدداً بموازاة أعمال اللجنة العربية الثلاثية، وأوفدت إلى لبنان الوزير آلان دوكو، المكلف بالشؤون الفرنكوفونية، وفي نفس الوقت توجهت قطع فرنسية إلى المنطقة. وبدأ التنسيق الفرنسي – السوفياتي عندما دعا الرئيسان فرنسوا ميتران وميخائيل غورباتشوف في الخامس من تموز (يوليو) 1989، في بيان

1 - كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، مصدر سابق، ص 256.
2 - كريم بقرادوني: المصدر نفسه، ص 243.
3 - جورج سعادة (النائب): **قصتي مع الطائف**، مصدر سابق، ص 67.
4 - عبد الله بو حبيب: **الضوء الأصفر السياسة الأميركية تجاه لبنان**، مصدر سابق، ص 226.
5 - عبد الله بو حبيب: المصدر نفسه، ص 226.

مشترك مخصص للوضع في لبنان، إلى وقف فوري لإطلاق النار، وأيد الجانبان «اعتماد كل الطرق بما فيها طرح الموضوع على مجلس الأمن الدولي» لحل الأزمة في لبنان[1]. لكن الولايات المتحدة الأميركية حرصت على الحد من تأثير الموقف الفرنسي – السوفياتي. وقال دانيال سمبسون القائم بأعمال السفارة الأميركية السابق في لبنان، لعضو الجبهة اللبنانية شاكر أبو سليمان: «لن تستطيعوا مهما فعلتم أن تخرجوا الجيش السوري عسكرياً، ولن تتدخل أي دولة لإخراجه. عليكم أن تتقدموا باقتراحات حول الإصلاحات السياسية. ولا حل لديكم إلا عن طريق دمشق»[2].

تم تعيين جلسة لمجلس الوزراء لبحث موضوع الإصلاحات الدستورية في الثامن والعشرين من آذار (مارس) 1990، وقبل حلول موعد الجلسة استعان الرئيس الحص بالقاضي خالد قباني ليتسنى له تقديم صيغة مشروع متكامل للإصلاحات كي يتسنى لمجلس الوزراء بحثه، واستلزم ذلك عقد جلسة ثانية في الرابع من نيسان (ابريل) و 1990 أنجز المشروع في شكله النهائي بعد مناقشات بناءة، وتمت إحالته إلى مجلس النواب بتاريخ الثلاثين من نيسان (ابريل) صدر القانون بالتعديلات الدستورية في الواحد والعشرين من أيلول (سبتمبر) 1990 بعد ثلاثين يوماً من إقراره في مجلس النواب[3]، وتوقيع رئيس الجمهورية، في احتفال أعلن خلاله رئيس الجمهورية إعلان قيام الجمهورية الثانية، وولادة الدستور اللبناني الجديد، مؤكداً: «أن هذا الانجاز الدستور يحتم علي إزالة كل العوائق من أجل إعادة بناء الدولة الحديثة والمسؤولة، وأن من تجاوب مع مبادرة السلام التي أطلقناها في الحادي عشر من تموز تجاوب مع لبنان، وأن من عارضها عرّض نفسه لعداء لبنان[4].

---

1 - كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، مصدر سابق، ص 242.

2 - كريم بقرادوني: المصدر نفسه، ص 243. أيضاً حسن صعب (مدير الشؤون السياسية في وزارة الخارجية في الخمسينيات): الأفكار في التاسع من تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1987.

3 - سليم الحص: **عهد القرار والهوى**، مصدر سابق، ص 169. أيضاً موسى ابراهيم: **تاريخ لبنان الحديث والمعاصر من عهد الامارة إلى اتفاق الدوحة**، مرجع سابق، ص 240.

4 - الياس الهراوي: **عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة**، مصدر سابق، ص 178.

رابعاً: غزو العراق للكويت في 2 آب (أغسطس) 1990 وتداعيات ذلك على السياسة العربية واللبنانية

خرج العراق من حربه مع إيران أواخر عام 1988، ومشكلته الرئيسية هي المشكلة الاقتصادية، فالحرب استهلكت كل احتياطاته، وراكمت عليه ديوناً عربية وغير عربية، وكان أمله الوحيد في تخفيف الضائقة الإقتصادية، هو دخله من البترول. وكانت قضية أسعار البترول تشغله وتحتل المركز الأول لاهتمامه، فانخفاض الأسعار في أسواق العالم كان ينزل بدخله إلى أقل مما هو منتظر. وكان السبب يعود في رأيه ورأي غيره بما فيهم السعودية، إلى إغراق سوق البترول بفائض يزيد عن حاجة السوق، عبر تجاوز عدد من الدول لحصصها في الإنتاج، كما هي مقررة في اتفاقيات «الأوبك». وكانت دولتان اثنتان من دول الخليج هما الإمارات العربية المتحدة، والكويت، قد غمرتا السوق بفائض بترولي أدى إلى انخفاض أسعاره[1].

وكان الخطر يكمن في أن العراق لا يستطيع الصبر على هذه المضاربات في أسعار البترول والتي تجعله يخسر سبعة بلايين دولار عام 1989، وهو مبلغ يعادل المطلوب منه لخدمة ديونه في ميزانية تلك السنة. وبعث الرئيس العراقي صدام حسين برسالة إلى أمير الكويت جابر الأحمد الصباح يطالبه فيها باتخاذ كل الوسائل لإعادة سعر البترول إلى حده المعقول. ولم تأتِ الرسالة بنتيجة، فالمصالح أقوى من الكلمات، والكويت ترى أن مصالحها محققة بالأسعار كما هي، والدليل على ذلك أن ميزانية الكويت للعام 1989 حققت زيادة مقدارها 37.6 % كتقديرات أولية[2]. وفي الثاني من شهر آب (أغسطس) 1990، دخل الجيش العراقي إلى الكويت، وفي أقل من إثنتي عشرة ساعة غير صدام حسين الأوضاع السياسية والإستراتيجية في المنطقة كلها. كان رئيس الحكومة سليم الحص يشارك في اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي، ثم في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية عندما وقع الاجتياح، فأعلن استنكاره، والتزم الموقف المبدئي إلى جانب دول الخليج، وبعض الدول العربية، منها مصر وسوريا

---

1 - محمد حسنين هيكل: **حرب الخليج أوهام القوة والنصر**، مصدر سابق، ص 254 و255.

2 - محمد حسنين هيكل: المصدر نفسه، ص 259.

والمغرب ولبنان[1]. أوفد العراق نائب رئيس وزرائه، سعدون حمّادي، خصيصاً لهذه الغاية، فبرر الاجتياح، بالخلاف حول الحدود، وحول حقل نفط، وحول دين كبير في ذمة العراق للكويت والفوائد المترتبة عليه، وحول السياسة النفطية التي انتهجتها الكويت خلافاً لمصلحة العراق في نظر القيادة العراقية، وشن حملة عنيفة على أهل الحكم في الكويت، قائلاً: إن الكويت كانت في التاريخ جزءاً من العراق، ويقول الرئيس الحص: «إن تجربة جامعة الدول العربية باعتبارها الوعاء القومي للعمل العربي المشترك، كانت هزيلة لا بل فاشلة. واللحظة الحاضرة يجب أن تكون ملائمة لإعادة نظر جذرية في هذه الصيغة للعمل العربي المشترك»[2].

شن المندوب العراقي في اجتماع القمة العربية هجوماً على الدول العربية. وتطرق إلى الحرب الإيرانية – العراقية، مشيراً إلى أن بغداد حاربت فيها عن كل العرب، الذين لم يسهموا باليسير، مما أنفقته العراق في الحرب، وعندها طلب الرئيس الهراوي حق الرد على المندوب العراقي، غير أن الملك فهد ونائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام أشارا عليه أن يصرف النظر عن المداخلة، لأن الوفد العراقي يحاول تأخير موعد التصويت على قرار التدخل العسكري في الخليج[3]. ويقول الرئيس الهراوي: «كنت أنوي سؤال ممثل صدام حسين الذي يشكو من عجز في خزينة الدولة العراقية، أين وجد المال وثمن السلاح الثقيل لتزويد عون وجعجع ليغذي التقاتل بينهما»[4].

وفي العاشر من آب (أغسطس) قررت جامعة الدول العربية في ختام مؤتمر القمة الإستثنائية والتي عقدت في القاهرة، إرسال قوات عربية إلى السعودية والخليج، وفرض عقوبات على العراق. وفي اليوم التالي اشترط الرئيس العراقي صدام حسين لحل الأزمة الكويتية انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، وانسحاب الجيش

1 - سليم الحص: **عهد القرار والهوى تجارب الحكم في حقبة الإنقسام 1987-1990**، مصدر سابق، ص 227.

2 - سليم الحص: المصدر نفسه، ص 225.

3 - ملحق رقم (12): برقية سرية للغاية مرسلة من السفارة الأميركية في دمشق إلى وزارة الخارجية الأميركية بتاريخ السابع من تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1990.
90DAMASCUS7323_a.

4 - محمد حسنين هيكل: المصدر السابق، ص 415 و416.

السوري من لبنان، وحل المشكلة الفلسطينية[1]. شارك الرئيس الياس الهراوي والرئيس سليم الحص في مؤتمر القمة وصوّت لبنان إلى جانب القرار من ضمن اثنتي عشرة دولة إلى جانب التدخل العربي: الكويت، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وقطر، وعمان، ومصر، وسوريا، ولبنان، والمغرب، والصومال وجيبوتي. وثلاث دول ضد القرار: العراق، وفلسطين (منظمة التحرير الفلسطينية) وليبيا، ودولتان امتنعتا عن التصويت: الجزائر واليمن، وثلاث دول تحفظت: الأردن والسودان وموريتانيا، أما تونس فلم تشارك في القمة[2].

في الثامن من آب (أغسطس) 1990 قرر الرئيس المصري حسني مبارك أن يوجه حديثاً إلى الأمة العربية، في نفس اللحظة تقريباً التي كان فيها الرئيس الأميركي يوجه حديثاً إلى الأمة الأميركية. وكان الرئيس الأميركي قد طلب من الرئيس مبارك استصدار قرار عربي سريع يدين العراق. بدأ مبارك كلامه بتصوير الأوضاع بأنها سوداء ومخيفة وما لم يتم تدارك الموقف فوراً فإن الحرب حتمية، وفي نفس الخطاب وجه الدعوة إلى مؤتمر قمة عربي يعقد في القاهرة فوراً، وكانت المرة الأولى التي توجه فيها الدعوة بواسطة الإذاعة[3]. واتصل رئيس الوفد العراقي بالأمين العام لجامعة الدولة العربية الذي وصل إلى القاهرة قبل ساعات يسأله عن موعد الإجتماع التمهيدي لوزراء الخارجية، الذي يسبق عادة اجتماع القمة ويعد لها مشروع قراراتها، فتبين له أنه ليس هناك اجتماع لوزراء الخارجية قبل القمة. وقبيل موعد اجتماع القمة بنصف ساعة سلم وزير الخارجية السعودي للشاذلي القليبي الأمين العام للجامعة مشروع قرار ليطبعه ويوزعه على الملوك والرؤساء قبل دخولهم القاعة وجاء بعد برهه مساعده ليلفت نظره إلى مشكلة في النص، وتحديداً في البند السادس منه: «إن القمة تقرر الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية، «بنقل قوات عربية لتنضم إلى القوات المسلحة الموجودة فيها، دفاعاً عن أراضيها وسلامتها الإقليمية ضد أي عدوان خارجي»، فعبارة «القوات

1- كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، مصدر سابق، ص 264.

2- الياس الهراوي: **عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة**، مصدر سابق، ص 176.

3- محمد حسنين هيكل: المصدر السابق، ص 415 و416.

الموجودة»[1]، ولا توجد الآن إلا قوات أميركية، ثم الإعلان عن ذهابها فعلاً إلى السعودية، وإذا كانت القوات العربية ستنضم إلى هذه القوات الأمريكية، فمعنى ذلك أن القمة العربية تقرر في الواقع أن القوات العربية التي يمكن أن تذهب إلى السعودية نتيجة لقراراتها ذاهبة لتنضم إلى القوات الأميركية وعندما راجع الأمين العام سعود الفيصل قال له: «شكراً لأنك نبهتني وأرجو تصحيحها».

وفي حوار دار بين العماد ميشال عون والوزير محسن دلول، موفداً من الرئيس الهراوي للتفاوض معه لينضم إلى السلطة الشرعية، كان تقييم العماد عون للوضع الإقليمي: بأن الأميركيين سيهزمون في الخليج هزيمة أخطر من تلك التي عرفوها في فيتنام. فالعراق لديه مليون جندي وقدرات عسكرية وصواريخ وأسلحة كيميائية، وتوقع أن صدام حسين سيخرج من الأزمة زعيماً يفوق جمال عبد الناصر. أما الوزير محسن دلول فخالفه الرأي قائلاً: «الرئيس العراقي استدرج إلى الكويت، وربما عن طريق إبريل غلاسبي (الديبلوماسية الأميركية في بغداد التي التقت صدام قبل غزو الكويت) لتجيء الولايات المتحدة إلى المنطقة الغنية بثرواتها»[2].

وفي الحقيقة لقد ثار جدل كبير حول مقابلة الرئيس العراقي صدام حسين بالسفيرة «إبريل غلاسبي» واعترفت وزارة الخارجية الأميركية أن المحضر الذي أذاعه العراق صحيح. وطالبت لجان الكونغرس المختلفة الاستماع إلى شهادة غلاسبي، بعد الغزو عدة مرات، إلا أن وزارة الخارجية لم تستجب للطلب إلاّ بعد ثلاثة أشهر من انتهاء معركة عاصفة الصحراء في الخليج. ويضاف إلى ذلك أمرٌ يثير الريبة فالسفيرة غلاسبي أخذت إجازاتها السنوية العادية في الثلاثين من تموز (يوليو) في أوج الأزمة، في عملية تضليل متعمدة للرئيس صدام حسين، حسبما أشيع وقتها للإيحاء بأن بلادها غير معنية بما يدور بين العراق والكويت[3].

1 ـ محمد حسنين هيكل: المصدر نفسه، ص 426 أيضاً: ندوة بعنوان "أزمة الخليج وتداعياتها في الوطن العربي"، المنابر: العدد 61 السنة السادسة 1991 (حزيران وتموز).

2 ـ محسن دلول: **حوارات ساخنة من كمال جنبلاط إلى رفيق الحريري**، صدر سابق، ص 14.

3 ـ محمد حسنين هيكل: المصدر السابق، ص 348.

وكانت السفيرة غلاسبي قد أكدت للرئيس صدام حسين أن الرئيس الأميركي لا ينوي شن حرب اقتصادية على العراق، وحول النزاع الحدودي مع الكويت، قالت إن الخارجية الأميركية دأبت منذ الستينات على إرسال توجيهات تؤكد أن «لا علاقة لأميركا بهذه القضية، وأن جيمس بيكر طلب من المتحدث الرسمي أن يؤكد مجدداً هذا التوجه. وتمنت أن يتم حل هذا النزاع «في إطار جامعة الدول العربية العربية أو عن طريق الرئيس مبارك»[1].

حشد العراق قواته على الحدود الكويتية، وتكثفت الإتصالات العربية، ورتب الرئيس المصري لقاءً عراقياً – كويتياً – في جدة في السعودية في الواحد والثلاثين من تموز (يوليو) 1990، وطمأن الرئيس المصري الكويتيين حول النوايا العراقية، مما زاد في تصلبهم ورفضهم كل مطالب العراق. وتدخل ياسر عرفات لدى الكويتيين ليقدموا بعض التنازلات لصدام حسين للحيلولة دون اجتياح الكويت، لكن ردهم كان: «نصحنا أصدقاؤنا بألا نعطي شيئاً»[2]، وسارع البنتاغون بعد فشل اجتماع جدة ليعرض على وزير الدفاع الكويتي إرسال قوة أميركية للحماية. فجن جنون صدام حسين وأعطى أوامره باجتياح الكويت. وهكذا كان دور أميركا: تحرض على عدم القبول بمطالب صدام حسين من جهة. ومن جهة ثانية: توحي لصدام أنها غير معنية بنزاعه مع الكويت[3]. فيقع في المصيدة.

ما إن حشد العراق قواته على الحدود الكويتية حتى أدركت واشنطن أن الوقت قد حان لتتحرك وتتدخل عسكرياً وسط تحالف دولي، وغطاء عربي واسع.

وفي الثالث في آب (أغسطس) 1990 وصل الأمير بندر بن سلطان سفير السعودية في واشنطن والتقى مستشار الرئيس الأميركي للأمن القومي «برنت سكوكروفت» في البيت الأبيض، الذي بادر بالسؤال: «إننا لم نتلقَّ رداً من الملك فهد حتى الآن على طلبنا إرسال طائرات إلى السعودية. ثم إن الرئيس اتصل بالملك أمس واليوم، ولكن الملك يتخذ موقف الصمت فيما عدا إظهار غضبه على صدام حسين،

1- كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، مصدر سابق، ص 282.

2 ـ كريم بقرادوني: مصدر سابق، المصدر نفسه، ص 282 و283.

3 ـ جورج حبش: **الثوريون لا يموتون أبداً**، مصدر سابق، ص 223.

وهذا لا يكفي...»[1]. ورد الأمير بندر قائلاً: «إنني بصراحة أستطيع أن أفهم الملك فهد. المشكلة أنكم تسحبون أصدقاءكم وراءكم، ثم تتركونهم مرات في منتصف الطريق. نحن نريد أن نضع أيدينا في أيديكم، وإنما ما الذي يضمن أنكم سوف تستمرون إلى النهاية ثم لا تتركوننا وحدنا أمام الأعداء؟ هذا وضع جربناه معكم من قبل». دخل الرئيس الأميركي بوش وقال لبندر: «إن الكويت لم تطلب مساعدتنا إلا قبل نصف ساعة من سقوط بلدهم في أيدي العراقيين، فهل تنوون أنتم أيضاً أن تنتظروا إلى هذه اللحظة»[2].

وأكد بوش لبندر بعد ذلك أنه قد اتخذ القرار وطلب إلى وزير الدفاع ريتشارد تشيني أن يطلعه على الخطة، وصور الأقمار الصناعية، وعلى الفور ذهب بندر إلى مبنى البنتاغون والتقى بكولين باول وولفوويتز، وتم عرض الخطة «1002 – 90» [*3] وعدد القوات التي ستستخدم فيها: أربع فرق، ثلاث حاملات طائرات، قوة جوية تقارب ثمانمائة طائرة، وعديد الجنود من مئة إلى مئتي ألف مقاتل. وقرر بندر أن يذهب بنفسه إلى السعودية لينقل لهم ما رأى وما سمع[4].

وفي السادس من آب (أغسطس) وصل وزير الدفاع الأميركي ديك تشيني إلى السعودية التي كانت بعيدة عن التفكير باستقدام جيش أجنبي لحمايتها، أما حسابات الرئيس الأميركي فكانت مغايرة. وعندما أوهمهم تشيني أن صور الأقمار الصناعية تفيد باستعدادات عراقية لغزو السعودية اضطروا إلى الموافقة. وفي الواقع كانت طلائع الجيش الأميركي جاهزة قبل موافقتهم، فوصلت في الثامن من آب (أغسطس) وبدأت بالانتشار في أغنى منطقة نفطية في العالم. ردّ صدام حسين على هذه الخطوة الأميركية بإعلان «ضم الكويت» إلى العراق[5].

---

1 ـ محمد حسنين هيكل: **حرب الخليج أوهام القوة والنصر**، مصدر سابق، ص 395.

2 ـ محمد حسنين هيكل: المصدر نفسه، ص 396.

3 (*) الخطة رقم (1002 – 90): هي خطة موضوعة للطوارئ العسكرية في الخليج، من وقت طويل، وكانت قد روجعت أكثر من مرة، وجرى تعديلها وفق الحرب العراقية – الإيرانية، وخصص لها قوات عسكرية أميركية للتدخل السريع. عن محمد حسنين هيكل: المصدر السابق، ص 209 و368.

4 ـ محمد حسنين هيكل: المصدر السابق، 296 و297.

5 ـ كريم بقرادوني: مصدر سابق، ص 284. أيضاً: المنابر: العدد 61 السنة السادسة، حزيران وتموز 1991.

وقامت وكالة المخابرات المركزية الأميركية بالتعاون مع وزارتي الدفاع والداخلية الكويتية بترحيل أمراء الأسرة الحاكمة، وذلك بقصد الحفاظ على الشرعية التي تستطيع وحدها الاحتفاظ بتماسك الوطن، وتملك الحق الشرعي في استدعاء القريب والبعيد لنجدة الكويت والدفاع عنها. وهكذا اتصل الشيخ سعد السالم الصباح بصفته ولياً للعهد ورئيساً للوزراء، وبعد أن أخطر أمير البلاد، بالسفير الأميركي في الكويت قائلاً: «نحن نعتمد عليكم، وهذا هو الظرف الذي تثبت فيه أميركا صداقتها للكويت، وتثبت لكل العالم احترامها لتعهداتها». وسأله السفير الأميركي: «هل أستطيع أن أعتبر ما قلت طلباً رسمياً من الحكومة الكويتية بالمساعدة الأميركية؟». رد الشيخ سعد: «طبعاً.. نحن نطلب مساعدتكم». نجح العراق عسكرياً في احتلال كامل الكويت، لكن الأساس السياسي لعملية الغزو لم ينجح بسبب خروج أمير الكويت والنافذين من أفراد أسرته سالمين وسلمت معهم الشرعية التي هم رموزها[1].

وفي السابع عشر من (يناير) كانون الثاني 1991، بدأت القوات الأميركية وحلفاؤها بشن هجومها الجوي المركز على العراق، وكانت الأخبار التي تصل من الجبهة مثيرة للقلق، إن لجهة الأهداف الحيوية التي تم تدميرها أو لجهة غياب الرد العراقي[2]. وقد كان من أهداف خطة حرب «عاصفة الصحراء» إبقاء العراق في حالة عمى مخابراتي تكتيكي كامل، وكانت وسائل التشويش لدى القيادة الأميركية قادرة على تعطيل مدى الرؤية الرادارية للعراق. بالإضافة إلى قوة جوية تصل إلى ثلاثة آلاف طائرة متحفزة للانقضاض، فحاملات الطائرات تحيط بالعراق في قواعد عسكرية من كل الجهات: في البحر الأحمر وفي السعودية إلى الجنوب، وفي الشمال الشرقي في تركيا، وفي أقصى الشرق في المحيط الهندي، وإلى أقصى الغرب في قبرص ومالطة ونابولي. أما على الأرض في مواجهة الخطوط العراقية كانت هناك القوات البرية الأميركية، والبريطانية والفرنسية، بالإضافة إلى قوة الجيش السابع الأميركي التي كانت مجهزة لقتال حلف وارسو، والتي كانت تنتظر دورها بعد نهاية المراحل الثلاث

---

1 ـ محمد حسنين هيكل: **حرب الخليج أوهام القوة والنصر**، المصدر السابق، ص 358 و359.

2 ـ جورج حبش: **الثوريون لا يموتون أبداً**: مصدر سابق، ص 222. أيضاً: سليمان تقي الدين: **المشروع اللبناني الصعب**، مرجع سابق، ص 203. أيضاً: جورج حجار: **تحرير العراق تحرير أميركا والعالم**، دار المسبار، دمشق – سوريا، 2008، ص 403 و404.

للمعركة المتروكة للطيران. وسلاح الجو الصاروخي[1]. ويتساءل الرئيس الحص مع أحد الصحافيين: «هل كان العالم، يا ترى، سيشاهد ما شاهد من الاستعدادات والموارد التي وظفت في الحدث الخليجي لو كانت الكويت منتجة للجزر مثلاً ولم تكن منتجة للنفط؟»[2].

منذ أن وقعت مصر اتفاقية كامب دافيد مع إسرائيل عام 1978، خلت ساحة المواجهة إلا من سوريا والعراق، وفيما اتبعت سوريا سياسة المداورة والتخفي، عملت العراق على إنشاء قوة عسكرية وبشكل علني. أقلقت إسرائيل التي أقدمت على تدمير مفاعل تموز النووي عام 1981. مستغلة انشغال العراق بحربه مع إيران. لكن الحرب لم تمنعه من تنفيذ مخططات سريعة في التطوير الصناعي والعسكري، واستيعاب التكنولوجيا الحديثة، وأطلق أول قمر صناعي واستأنف برنامجه النووي. وما إن حطت الحرب العراقية – الإيرانية أوزارها عام 1988، حتى بدأت الأجواء تتحضر لتصوير صدام حسين بمظهر «الغول»، وبدأ الحديث عن خلل في التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط[3].

التفت صدام حسين إلى الأزمة اللبنانية، وخاض مواجهة شرسة مع الولايات المتحدة، وعمل على إفشال اتفاق مورفي – الأسد في أيلول (سبتمبر) 1988، عبر دعم المحور اللبناني المعارض للوجود السوري في لبنان، وتزويد العماد عون والقوات اللبنانية بكمية ضخمة من الأسلحة فاقت قيمتها ثلاثمائة مليون دولار[4]. وطالب في قمة الدار البيضاء 1989 بسحب الجيش السوري من لبنان، وإلاّ فماذا يمنع العراق من احتلال الكويت؟

وأيقن صدام حسين أن الولايات المتحدة تضع كل ثقلها لتحجيم دوره في لبنان وفي المنطقة. وكان يقول: «تريد أميركا تحجيمنا. مسموح لنا أن نبني دولة الفنادق والأوتوسترادات ولكن غير مسموح أن نبني دولة بجيش قوي أو بصناعة متقدمة. لقد

---

1 - محمد حسنين هيكل: **حرب الخليج أوهام القوة والنصر**، المصدر السابق، ص 547 و548.

2 - سليم الحص: المصدر نفسه، ص 204.

3 - كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، مصدر سابق، ص 276.

4 - جورج قرم: **لبنان المعاصر تاريخ ومجتمع**، مصدر سابق، ص 148.

بدأت الحرب علينا، والصدام حاصل حتماً»[1]. ويتبين من كلامه أنه بدأ يرسم معالم المرحلة المقبلة، وأدرك أنه سيبقى هامشياً إذا لم يمس المحرمات والتوازنات القائمة، فاتجهت أنظاره صوب الخليج حيث مداه السياسي ووزنه العسكري لا جدال فيه. وهكذا دخل إلى المصيدة التي كان الرئيس الأميركي قد هيأها له، وبحجة تحرير الكويت، جرى تدمير العراق، وتحشدت الأساطيل الأميركية إلى منطقة الخليج لتضع يدها على أهم مصادر البترول في العالم وبذلك يكون القرن الواحد والعشرين قد أصبح قرناً أميركياً، وهذا ما أعلنه الرئيس الأميركي في بداية العام 1990.

«وبزغ فجر الولايات المتحدة الأميركية عملياً في موقع الدولة العظمى الفريدة في العالم بلا منازع. وأضحت تالياً تمتلك القدرة على التأثير، أكثر مما كانت في أي وقت مضى، في مجرى الأحداث في العالم وفي أية منطقة من مناطقه، وحتى داخل أية دولة من دوله»[2].

خامساً: إنهاء تمرد عون العسكري بمساعدة الجيش السوري في الثالث عشر من تشرين الأول (أكتوبر) 1990، وحل الميليشيات، واستيعاب قادتها في أول حكومة بعد «اتفاق الطائف»

- **بدء الحسم العسكري**

كان الرئيس الياس الهراوي قد أوفد مستشاره فارس بويز إلى دمشق حيث التقى الرئيس الأسد وسلمه الطلب الرسمي الذي تم الاتفاق عليه في جلسة مجلس الوزراء. وفي ليل الجمعة السبت وصل العميد السوري غازي كنعان يحمل رسالة شفوية للرئيس الهراوي أبلغه أن القوات السورية في جهوزية تامة لمساندة الجيش اللبناني في عملية الدخول إلى المناطق التي يسيطر عليها العماد عون، والتي تقرر أن تتم في الساعة

---

1 - كريم بقرادوني: **حرب الخليج أوهام القوة والنصر**، المصدر السابق، ص 278. أيضاً: ندوة بعنوان: "أزمة الخليج وتداعياتها في الوطن العربي"، نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في القاهرة يومي 21 و22 نيسان (أبريل) 1991، المنابر: العدد 61، السنة السادسة، حزيران – تموز/ يونيو – يوليو 1991.

2 - سليم الحص: **عهد القرار والهوى تجارب الحكم في حقبة الإنقسام**، 1987 – 1990، مصدر سابق، ص 203.

السادسة من صباح يوم السبت في الثالث عشر من تشرين الأول (أكتوبر) 1990، سارع الهراوي لإبلاغ قائد الجيش العماد إميل لحود أن الهجوم بات وشيكاً دون أن يحدد الموعد، وفي منتصف الليل عاد وأبلغه بساعة الصفر[1].

بدأ الطيران السوري بقصف قصر بعبدا ووزارة الدفاع في اليرزة وعدداً من مرابض مدفعية الجيش، صباح يوم السبت الثالث عشر من تشرين الأول (أكتوبر) 1990، بناءً على طلب من رئيس الجمهورية اللبناني الياس الهراوي، وجّهه خطياً إلى الرئيس السوري، لتقديم مساعدة عسكرية للجيش اللبناني وفقاً لما جاء في اتفاق الطائف[2].

تسارعت الإفادات وكلها تتحدث عن تقدم الجيش السوري على عدة محاور: محور الدوار بكفيا – محور المعروفية بسابا الجمهور اليرزة – محور المعروفية كفرشيما – محور قرطاضه المونت فرده المكلس – محور مار مخايل غاليري سمعان مستديرة الصياد الفياضية – محور الضاحية الحدث قصر بعبدا.

توالت نداءات الجبهات إلى العماد عون مصرة على تأمين الدعم الناري المدفعي، وتحريك قوى الإحتياط، لكن الأوامر لم تصدر من غرفة العمليات في وزارة الدفاع. بدأ الهجوم في الساعة السابعة صباحاً، وبقي الوضع على هذه الحال حتى الساعة التاسعة عندما اتصل العماد عون هاتفياً بنائب رئيس الأركان للعمليات العميد جان فرح وطلب إليه الاتصال بالعماد إميل لحود، ووضع الجيش بتصرفه وتلقي الأوامر منه اعتباراً من هذا الوقت. وخلال دقائق كان الاتصال الهاتفي مؤمناً وأبلغ العميد جان فرح، العماد إميل لحود أنه تلقى الأمر من العماد عون ليضع الجيش بتصرفه وبتلقي الأوامر منه وهو ينتظرها[3]. ويقول العميد الركن فؤاد عون الذي كان موجوداً في غرفة العمليات، أنه جرى إعلان وقف إطلاق النار الساعة الثانية عشرة، لكن القصف لم يتوقف في

1 ـ الياس الهراوي: **عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة**، مصدر سابق، ص 194.

2 ـ كمال ذيب، **هذا الجسر العتيق سقوط لبنان المسيحي؟ 1920 – 2020**، مرجع سابق، ص 198.
أيضاً: موسى ابراهيم: **تاريخ لبنان الحديث والمعاصر من عهد الإمارة إلى اتفاق الدوحة**، مرجع سابق، ص 240.

3 ـ فؤاد عون (العميد الركن): **لبنان في ظل الحكومتين أيلول 1988 – تشرين الأول 1990**، مصدر سابق، ص 774. أيضاً: ألبير منصور: **الإنقلاب على الطائف**، مصدر سابق، ص 134.

الوقت المحدد: «ولما استفسرت غرفة العمليات عن مصدره تبين لها أن القوات اللبنانية التي شاركت بكل قواها بقصف المناطق المحررة... هي التي لا تزال تقصف، ولم تتوقف عن القصف إلا عندما أصبح قصفها يطاول القوات السورية المتقدمة»[1].

وصلت طليعة القوات السورية إلى مداخل وزارة الدفاع والقصر الجمهوري.

ويقول وزير الدفاع اللبناني آنذاك ألبير منصور: أن جميع الجبهات هدأت ابتداءً من الساعة العاشرة والنصف صباحاً، وتقدمت القوات العسكرية سلماً، باستثناء جبهة ظهر الوحش التي استمر فيها القتال، مما أدى إلى استشهاد أكثر من مئتي جندي وضابط من الطرفين[2].

في الساعة الواحدة والنصف ظهراً، وبعد دقائق «دخل إلى غرفة العمليات ضابط سوري برتبة رائد ومعه بعض العسكريين وأدى التحية العسكرية على مدخل الغرفة، ثم سلم باحترام على جميع الضباط، وساد غرفة العمليات جو من الوجوم والسكوت والحزن والمرارة». اجتمع الضابط السوري مع العميد فرح والعقيد شهاب، وطلب عدم خروج أي شخص من المبنى وسأل عن العماد عون واللواءين «أبو جمرة» ومعلوف اللذين لم يكونا موجودين، ثم ترك غرفة العمليات مع مرافقيه بعد دقائق، وبعد قليل ارتفعت جلبة كبيرة وارتفعت أصوات طالبة فتح الطريق في الممر المؤدي إلى غرفة العمليات، وإذا بالمقدم عصام عطوي قائد اللواء السادس يدخل وهو مدجج بالسلاح من رأسه إلى أخمص قدميه مثله مثل جميع العسكريين الذين دخلوا معه ودخل رهط من المصورين التابعين لمديرية التوجيه في الجيش اللبناني. وفي غرفة العمليات وقف قائد اللواء السادس وقال: «صار لنا من الصباح نقاتل ونعرّض أنفسنا للموت في سبيل توحيد الجيش ولا يقوم أحد ليستقبلنا؟»[3]. وكان الملفت للنظر أن معظم الضباط والعسكرين الذين دخلوا مع قائد اللواء السادس، وبعد عدة دقائق قد انفرجت أساريرهم، وبدأوا يعانقون رفاقهم ويستفسرون عن أوضاعهم... وثبت زيف الدعايات المغرضة أن الجيش منقسم، وأن العسكريين قد يقاتلون بعضهم بعضاً[4].

1- فؤاد عون: لبنان في ظل الحكومتين، المصدر السابق، ص 776.

2- ألبير منصور: **الإنقلاب على الطائف**، مصدر سابق، ص 134.

3 ـ فؤاد عون: المصدر السابق، ص 776.

4 ـ فؤاد عون: المصدر نفسه، ص 777.

- **التوقيت السياسي للحسم**

هذا من ناحية إنهاء التمرد عسكرياً، أما سياسياً، فقد قال الرئيس الهراوي: «واغتنمت فرصة غزو العراق للكويت – كان العماد عون اعتبر الغزو عاملاً إيجابياً له – واتخذت قرار إطاحته نظراً إلى كون العالم العربي وكذلك دول «التحالف» كلاهما منهمك في حرب الخليج، التي فرضت عليهما تحويل اهتمامهما من الملف اللبناني إلى «عاصفة الصحراء». لم أتخذ القرار إلا بعد التأكد من أن العملية لن تستغرق سوى ساعة في أسوأ الحالات، وباشرت تأمين الغطاءين الأميركي والسوري لها»[1].

وكلف الرئيس الهراوي السفير اللبناني في الولايات المتحدة نسيب لحود جس نبض الإدارة الأميركية التي أجابت عبر جون كيلي السفير الأميركي السابق في لبنان، وكان الرد الآتي: أن الوقت قد يكون مناسباً لمثل هذه العملية، ولفت النظر إلى أنه في حال نجاح العملية العسكرية ستصدر بياناً مؤيداً تكرر فيه دعمها الشرعية المنبثقة من الطائف، وفي حال نجاحها وسقوط ضحايا من الممكن أن تلزم الصمت، أما في حال سقوط ضحايا وفشل العملية فستصدر بياناً قاسياً تدين فيه ما جرى. وفي نهاية أيلول نقل الرئيس الهراوي إلى الرئيس حافظ الأسد موقف واشنطن غير المعارض، وخلافاً لموقفه قبل أزمة الخليج ومشاركة سوريا في تحرير الكويت، وافق الأسد على العملية، وعلى مساندة القوات السورية للجيش اللبناني فيها، لكنه اشترط حصول دمشق على طلب رسمي من مجلس الوزراء[2].

اجتمع الرئيس الهراوي في الثامن من تشرين الأول (أكتوبر) 1990 وبناءً على اقتراح الرئيس الأسد برئيسي الحكومة والنواب وأبلغهما بأنه سيطرح موضوع إنهاء تمرد عون، والكتاب الخطي لسوريا، وتمنى على الرئيس الحص تلافي إطالة المناقشات، والإتصال بالوزراء الذين يمون عليهم كي يسهلوا المهمة، وافق الحص والحسيني، لكن الرئيس الحص عاد في اليوم التالي قبل موعد جلسة مجلس الوزراء بأكثر من ساعة وقال للرئيس الهراوي أنه لم تغمض له عين طوال الليل، لأنه لا يستطيع أن يتحمل فكرة إراقة نقطة دم واحدة، وإنه قرر عدم المساهمة في قرار القضاء

1- الياس الهراوي: **عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة**، مصدر سابق، ص 179.

2- الياس الهراوي: المصدر السابق، ص 181. أيضاً: جلسة مجلس الوزراء المنعقدة.

على التمرد، قال له الهراوي: «سأعرض الموضوع على المجلس وفقاً لما ينص اتفاق الطائف. إذا وافق كان به، وإذا رفض عليّ أن أختار بين البقاء في الرئاسة والاستقالة منها»[1]، رفض الحص استقالة الرئيس. لكن أثناء الجلسة شعر الرئيس الهراوي من خلال مداخلات عدد من الوزراء، أن الرئيس الحص حرضهم لرفض تصفية التمرد.

أما الرئيس الحص فعندما وجد أن مجلس الوزراء اتخذ قراراً اجماعياً بطلب الدعم من سوريا لإنجاز العمل العسكري ضد العماد عون، قام بمجاراتهم ولم يعترض، مع أنه يقول: «وكان القرار ثقيلاً، ثقيلاً جداً على نفسي. ارتضيته والغم يطبق على صدري»[2].

ويقول وزير الدفاع آنذاك ألبير منصور: عندما بدأ القصف الجوي السوري اتصلت برئيس الجمهورية أبلغه ببدء العملية، فطلب مني الإتصال بالسفير الفرنسي رينيه آلا، لأن عون أصبح في السفارة الفرنسية، والسفير يلح في طلب وقف إطلاق النار وقال الرئيس الهراوي للوزير منصور: «شوف شو بدك تحلها أنت وإياه»، يومها ظن الوزير أن الرئيس لا يريد أن يظهر أمام الرأي العام في الواجهة، ويريد تحميله مسؤولية دخول الجيش السوري إلى المناطق الشرقية. لكنه علم لاحقاً أن مفاوضات كانت جارية بين الرئيس الهراوي والسفير الفرنسي وكان الوسيط أحياناً هو الوزير محسن دلول، إنما بدون علم مجلس الوزراء، وكان العماد عون بموجبها قد قبل بمبادرة مجلس الوزراء وأعطى للسفير الفرنسي موافقة خطية في تموز 1990[3].

- **المفاوضات مع العماد عون**

يؤكد وزير الزراعة آنذاك محسن دلول أنه تم تكليفه التفاوض مع العماد عون، من قبل رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وبحضور ممثل اللجنة الثلاثية العربية، الأخضر الإبراهيمي، وقالا: «لا مانع لدينا في انضمام العسكريين الموالين لعون إلى القيادة الشرعية للجيش بقيادة العماد إميل لحود. وإذا كان عون يريد الانضمام إلى

---

1 - الياس الهراوي: **عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة**، المصدر السابق، 184.

2 - سليم الحص: **عهد القرار والهوى تجارب الحكم في حقبة الإنقسام، 1987 – 1990**، مصدر سابق، ص 178.

3 - ألبير منصور: **الإنقلاب على الطائف**، ص 133.

الحكومة فلا مانع لدينا أيضاً»[1].

توجه دلول إلى محلة كليمنصو، وذهب من هناك برفقة السفير الفرنسي «رينيه آلا» إلى منزله في بيروت الشرقية للإجتماع مع عون. وبعد قراءة سياسية للأوضاع الإقليمية كانت متناقضة بينهما، توصلا إلى خلاصة تفيد بتجنيب لبنان خطر التقسيم والانضمام إلى الشرعية الحالية، وتتم المعارضة من الداخل من أجل تحقيق الشعارات. وأخيراً قال عون لدلول: «وأنا ماذا سأفعل؟». ردّ دلول: «هناك تيار يؤيدك، فلماذا لا تؤسس حزباً، تدخل الحكومة الآن ثم تخوض الانتخابات كأي قوة سياسية أخرى. أنا سأطلب منك مسألتين: أن تطلب من العسكريين الموالين لك الالتحاق بالعماد لحود وأن تدخل معنا في الحكومة»[2]. وقال العماد عون أنه سيعطي جوابه مساء اليوم التالي. ويقول الوزير دلول: «شعر السفير الفرنسي بأننا اتفقنا. سألني هل صحيح أنكما اتفقتما؟ فقلت نعم. لم يسأل كيف!؟ في السيارة سألني عن مضمون الاتفاق، فأخبرته فقال: «لا أعتقد بأنه سيمشي (في الاتفاق)». قلت: «إذا لم يمشِ فسندخل»، فقال: «لا أعتقد بأنكم تستطيعون. هناك خطوط حمر وصفر. متى ستدخلون؟». أجبت: «في بضعة أيام»، فقال: «لا أعتقد»»[3].

وأضاف الرئيس الهراوي إلى ما قاله الوزير دلول أن عون طلب تسليمه وزارة الدفاع، وأن السفير الفرنسي كان أكثر تشنجاً من ميشال عون نفسه. وأنه ساهم في امتناع العماد عون عن تسليم الجواب الذي تردد أن العماد عون قد وقعه[4].

أما العماد عون فقال لغسان شربل في حوار أجراه معه في قصر بعبدا في أواخر تموز (يوليو) 1990: «هذا الحل لا يتسع لي. لقد صنعوا حلاً ويعرضون عليّ التوقيع عليه. لن أوقع. يعرضون عليّ حقيبة وزارية. لقد رفضت من قبل أربع حقائب. لا يمكن أن تصنع حلاً وتدعوني للجلوس وفق قواعده علماً أنني أمثل تطلعات الناس. يرفضون الإجابة على أسئلة أطرحها. المسألة ليست مسألة إعطائي حصة. رفضت

1- محسن دلول: **حوارات ساخنة من كمال جنبلاط إلى رفيق الحريري**، مصدر سابق، ص 13.

2- محسن دلول: المصدر نفسه، ص 13 و19.

3- محسن دلول: المصدر نفسه، ص 19. أيضاً الياس الهراوي: **عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة**، مصدر سابق، ص 183.

4- الياس الهراوي: المصدر نفسه، 182 و183.

عروضاً أكثر سخاء[1]. وليست قصة شخصية لنحلها بتبويس اللحى. يعتقدون أنني في عزلة وهم أنفسهم في عزلة». هذا التصلب كان يقف وراءه الدعم العراقي اللامحدود، وكذلك الموقف الفرنسي الداعم للعماد عون.

قبل يوم واحد من تنفيذ العملية العسكرية ضد العماد عون أي في الثاني عشر من تشرين الأول (أكتوبر) 1990، طلب سفير فرنسا في لبنان رينيه آلا الإجتماع بالرئيس سليم الحص على عجل، ليسأله عن ما شاهده من تحركات عسكرية يقوم بها الجيشان اللبناني والسوري على خطوط التماس المحيطة بالمنطقة الواقعة تحت سيطرة عون وقال السفير الفرنسي للرئيس الحص: «فهل يعني ذلك أن قرار الاقتحام نهائي، ولا عودة عنه؟». أجابه الرئيس الحص: «بالطبع كلا. ستبقى هناك دوماً فرصة للحل السياسي حتى اللحظة الأخيرة. ويا حبذا لو يكون ذلك»[2]. لكن لم يصدر أي موقف إيجابي بعد ذلك من السفير أو من عون.

وفي الحقيقة، إن الحل لأزمة لبنان لم يكن متاحاً بالسرعة التي تم فيها تنفيذ بنود اتفاق الطائف، إلا بفضل الظروف الدولية والإقليمية التي أنتجتها أزمة الخليج[3]. لم تهدأ الفورة الشعبية في الجانب المسيحي المؤيد للجنرال عون، إلا مع اجتياح صدام حسين للكويت في الثاني من آب (أغسطس) 1990، عندها التف المجتمع الدولي حول الولايات المتحدة الأميركية لإطلاق عملية عسكرية واسعة في قلب الجزيرة العربية وطرد الجيش العراقي من الكويت. ومنذ ذلك الوقت استحوذ على السياسة الأميركية هدف واحد في المنطقة، والأزمة اللبنانية توارت عن أولوياتها، وأصبح العماد عون عبئاً عليها تجب إزاحته حتى بالسماح للطيران السوري باقتحام قصر بعبدا. لجأ العماد عون بعدها إلى السفارة الفرنسية في بيروت، حيث أقام لعدة أشهر قبل أن يقرر اختيار المنفى، وهو الخيار الوحيد الذي تركته له السلطات اللبنانية الجديدة في حال أراد تفادي محاكمته. وبدأت الشرعية المنبثقة عن الطائف بإعادة لملمة أشلاء

1 - ميشال عون عن غسان شربل: **أين كنت في الحرب؟ اعترافات جنرالات الصراعات اللبنانية**، مصدر سابق، ص 418.

2 - سليم الحص: **عهد القرار والهوى تجارب الحكم في حقبة الإنقسام**، المصدر السابق، ص 178.

3 - مقابلة شخصية مع الرئيس سليم الحص في منزله في بيروت، الأربعاء في التاسع والعشرين من كانون الأول (ديسمبر) 2010 الساعة الرابعة مساءً.

المؤسسات، وبناء الجمهورية الجديدة[1].

- **حل الميليشيات وتوحيد بيروت الكبرى**

بعد إنهاء التمرد في الثالث عشر من تشرين الأول (أكتوبر)، رأى مجلس الوزراء أنه بات بالإمكان القيام بأمرين أساسيين في مسيرة استعادة وحدة البلد هما: أولاً: توحيد العاصمة بيروت، وتوسيع نطاقها واستلام الأمن فيها والبدء انطلاقاً منها ببسط سلطة الدولة على كل المناطق اللبنانية، ثانياً: توحيد الجيش فوراً ووضع الخطة اللازمة لذلك وتنفيذها في أسرع وقت ممكن. وكانت العاصمة مقطعة الأوصال، الأشرفية ومناطق الضاحية الشمالية تحت سيطرة القوات اللبنانية. بينما الضاحية الجنوبية تحت سيطرة حزب الله. ومنطقة المتنين تحت سيطرة الجيش اللبناني والجيش السوري، مع نفوذ واسع لحزب الوعد بزعامة إيلي حبيقة، وأيضاً الحزب القومي السوري[2]، وفي بيروت الغربية سيطرة تتوزعها مكاتب للميليشيات جميعها. وأطلق القوميون السوريون سراح حبيب الشرتوني، المتهم باغتيال بشير الجميل. وفيما كان الرئيس الهراوي يزور دمشق لشكر الرئيس الأسد على إرساله مساندة عسكرية للجيش اللبناني، تبلغ نبأ اغتيال داني شمعون وزوجته وولديه، في الواحد والعشرين من تشرين الأول (أكتوبر)[3].

في الرابع والعشرين من تشرين الأول (أكتوبر) 1990، عقدت جلسة لمجلس الوزراء اللبناني، رسمت فيها الحدود الجغرافية لبيروت الكبرى، وقرر المجلس الإجراءات الميدانية للتنفيذ: فأعطى للميليشيات مهلة عشرة أيام لإخلاء العاصمة. لم يتم الإخلاء في الموعد المحدد بسبب إصرار جعجع على نزع سلاح الميليشيات من منطقة المتنين وتسليم بيوت الكتائب إلى أصحابها، لتنسحب القوات اللبنانية من الأشرفية[4]. وكان مجلس الوزراء قد كلف لجنة من وزيري الزراعة والدفاع الإتصال بالأفرقاء المعنيين لتمكين الجيش من الإنتشار في جميع المناطق دون استثناء وبسط سلطة الدولة

1 - جورج قرم: **لبنان المعاصر تاريخ ومجتمع**، مصدر سابق، ص 145 و146.

2 - ألبير منصور: **الإنقلاب على الطائف**، مصدر سابق، ص 135.

3 - كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، مصدر سابق، ص 270.

4 - الياس الهراوي: **عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة**، مصدر سابق، ص 228.

فعلياً لا تراضياً، بل التراضي قبل الانتشار، أما بعده فحكم القانون[1]، بادرت اللجنة للاتصال بالجميع، وواجهت صعوبات كبيرة بسبب العداوة الدموية الحديثة بين الجيش اللبناني والقوات اللبنانية، والعداوة الدموية القديمة بين للجيش مع الحزب التقدمي الإشتراكي، وكان لا بد كمرحلة أولى، وتجاوباً من السلطة مع النوايا الصادقة في التسليم للشرعية، من أن يتم اختيار وحدات الجيش التي ستمارس بسط السلطة بعيداً عن ممارسة الانتقام والقهر، فتقرر أن تدخل المناطق الشرقية قوات اللواء الثاني مع كتيبة من عناصر الجيش التي لم تشارك في القتال ضد القوات اللبنانية، وأن تدخل مناطق عاليه والدامور قوات اللواء الحادي عشر، وبذلك تكون السلطة قد قدمت أكبر قدر من التنازل تحقيقاً للهدف الرئيسي في بسط السلطة الشرعية. أما في الضاحية الجنوبية، فاختفى فيها السلاح والمسلحون وتم انتشار الجيش وكأنه أمر عادي[2]. وتم فتح كل المعابر والطرق بين شطري العاصمة، وسقطت خطوط التماس، وأصبحت بيروت لأول مرة منذ عام 1975 خالية من سلاح الميليشيات الثقيل[3]، وتسلم الجيش المرفأ وأعاد فتح جسر فؤاد شهاب. «ثلاثمائة وخمسون كيلومتراً مربعاً عادت يومها إلى كنف الشرعية»[4]. بعد سبع عشرة سنة عاناها لبنان، حرباً على كل صعيد، لم تترك الحرب شيئاً إلا ضربته. والآن بعد عودة البلاد إلى الوضع الطبيعي، برز مدى التدهور الاقتصادي الذي تعانيه، وكم من الوقت تحتاج لمعالجة ما هو مدمّر، وهذا يتطلب جهوداً كبيرة وسنوات طويلة[5].

بعد أن أنجزت حكومة الرئيس سليم الحص تحقيق بيروت الكبرى وإنهاء الحالة التقسيمية، وإحياء السلطة القضائية، وإحياء سلطة الرقابة، وإعداد موازنتي العامين 1990 و1991 وذلك بعد انقطاع خمس سنوات، وضبطت الإنفاق والجباية عبر اتخاذ إجراءات مالية أساسية، وعملت على إجراء امتحانات البكالوريا اللبنانية بعد سنوات

1 - ألبير منصور: **الإنقلاب على الطائف**، المصدر السابق، ص 136.

2 - ألبير منصور: المصدر نفسه، ص 136.

3 - كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، المصدر السابق، ص 270.

4 - الياس الهراوي: **عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة**، المصدر السابق، ص 229.

5 - نجيب ميقاتي عن غادة سلهب: **الصندوق الأسود للكارثة اللبنانية حوارات مشتعلة على مدى أكثر من ربع قرن**، مصدر سابق، ص 203.

طويلة على تعذر إجرائها، وكثيراً من إصلاح البنية التحتية في كافة المرافق، قدمت حكومة الرئيس الحص استقالتها في التاسع عشر من كانون الأول (ديسمبر) 1990[1]. قبل الرئيس الهراوي استقالة الرئيس الحص، ولم يلح عليه بلبقاء في الحكم إذ كان قد فاتحه قبل شهر بنيته في الاستقالة، لأنه تعب، لكن في الحقيقة فإن الهراوي يقول: «كنت أتمنى أن يستقيل لصعوبة التعايش معه»[2].

بعد إجراء استشارات نيابية كلف الرئيس الهراوي عمر كرامي تشكيل الحكومة الجديدة فقبل التكليف، وتشكلت حكومة كرامي في الرابع والعشرين من كانون الأول (ديسمبر) بمرسوم وقعه رئيس الجمهورية، وأُعلنت حكومة المصالحة الوطنية عشية العيد، وكانت مؤلفة من ثلاثين وزيراً بينهم أمراء الحرب الذين لم تسند إليهم حقائب بل كانوا وزراء دولة[3].

وفي الوقت ذاته، تمت إعادة تنظيم الجيش بقيادة العماد إميل لحود فاستكمل انتشاره على كافة الأراضي اللبنانية ما عدا الشريط الحدودي، فيما سمح لحزب الله وحده بالاحتفاظ بأسلحته اعترافاً له بالدور الذي يلعبه في المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي للجنوب اللبناني[4].

---

1 ـ معلومات: مجلة تصدر عن المركز العربي للمعلومات بالتعاون مع جريدة السفير، بعنوان: دولة رئيس الحكومة، العدد الواحد والستون، كانون الأول (ديسمبر) 2008، ص 85.

2 ـ الياس الهراوي: **عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة**، مصدر سابق، ص 230.

3 ـ الياس الهراوي: المصدر نفسه، ص 231.

4 ـ فواز طرابلسي: **تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف**، مرجع سابق، ص 423.

الخاتمة والإستنتاجات

بعد إنجاز هذه الأطروحة، ودراسة فصولها ومضامينها، تمكنت من التوصل إلى عدة استنتاجات يمكن تلخيصها كما يلي:

1- الفصل الأول: مدخل عن التيارات السياسية والطائفية في لبنان 1943 - 1975

لقد تم توزيع استنتاجات هذا الفصل على عدة بنود هي:

أولاً: الانتداب الفرنسي وترسيخ الانقسام الطائفي في لبنان 1920 - 1943

بدأ عهد الانتداب على لبنان وسوريا عام 1920، بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى 1918 بهزيمة السلطنة العثمانية، وتبين للعرب أنهم الخاسر الأول بعد أن تمت تجزئة منطقتهم بين المنتصرين عبر اتفاقية سايكس – بيكو ووعد بلفور. وخابت أمالهم بالاستقلال عندما أقدم غورو بعد مؤتمر سان ريمو على احتلال دمشق عام 1920 ومن ثم إعلان دولة لبنان الكبير، بعد أن ضم إليه المدن الساحلية والأقضية الأربعة، فيما قسم سوريا إلى أربع دويلات طائفية. رفض المسلمون الالتحاق القسري بهذا الكيان واستمروا يطالبون بالوحدة مع سوريا، فيما رحب الموارنة بهذا القرار الذي طالما سعوا إليه.

ثانياً: الأزمات اللبنانية من الاستقلال عام 1943 إلى ثورة عام 1958

كان الإستقلال في لبنان عام 1943. وفي هذا العام، اتفق زعيم المسلمين الأول رياض الصلح مع رئيس الكتلة الدستورية وزعيم المسيحيين الأول بشارة الخوري على الميثاق الوطني: أن يتخلى المسلمون عن المطالبة بالوحدة مع سوريا، على أن يتخلى المسيحيون عن طلب الحماية من فرنسا. وجرت الانتخابات النيابية تحت هذا الشعار

عام 1943، وفازت فيها الكتلة الدستورية على الكتلة الوطنية برئاسة اميل اده الذي طالب بالاستقلال تحت الحماية الفرنسية. لكن سياسة شمعون عادت لتشد لبنان الى التبعية للعالم الغربي، انسجاماً مع تطلعات الفريق الماروني، فشكلت سياسته إخلالاً خطيراً بالميثاق الوطني حيث اتفق فيه على أن لا يكون لبنان للاستعمار مقراً أو ممراً. وأثارت مواقفه شكوك المسلمين، الذين أعطاهم قيام الجمهورية العربية المتحدة عام 1958، إلى شرق لبنان، الدعم والسند. وانبعث مشروع الوحدة العربية من جديد: نشبت الثورة ضد شمعون الذي سارع الى طلب التدخل العسكري الأميركي. وبالفعل، ففي الخامس عشر من تموز (يوليو) عام 1958 كانت طلائع وحدات "المارينز" الأميركية تنزل الى شاطئ خلدة جنوب بيروت. لكن شمعون سقط ضحية تطرفه السياسي عندما تم انتخاب قائد الجيش فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية.

ثالثاً: الحل الشهابي وإعادة التوازن إلى المعادلة السياسية اللبنانية خلال عهدي الرئيس فؤاد شهاب 1958 – 1964 وعهد الرئيس شارل حلو 1964 – 1970

وبدأ عهد الرئيس فؤاد شهاب بإعادة التوازن الى السياسة الخارجية، والتعاون الوثيق مع الجمهورية العربية المتحدة، وأعاد توحيد اللبنانيين، من خلال سياسة إنمائية تبني «الولاء الوطني»، والانتقال بلبنان من مفهوم الدولة الحارسة الى الدولة الراعية. لكن الرئيس شارل الحلو، الذي تسلم الحكم عام 1964، أعاد لبنان الى السياسة القديمة في عدم تدخل الدولة في النظام الاقتصادي والاجتماعي، وحاول إقامة توازن بين الكتلة الشهابية والتكتل اليميني المعارض الذي تشكل من أقطاب الموارنة الثلاثة (كميل شمعون، بيار الجميل، وريمون إدة).

وجاءت هزيمة عام 1967 لتشكل زلزالاً خضّ الأمة العربية كلها وخاصةً لبنان، وأعاد انقسام اللبنانيين من جديد، وهذه المرة حول الثورة الفلسطينية التي استقطبت الشارع الإسلامي بدلاً من الناصرية، فاعتبرت القوى اليمينية المارونية ذلك استهدافاً لها ولسيادة لبنان. ومنذ عام 1969، بدأت تتكرر الاشتباكات بين الفدائيين والجيش اللبناني، مما خلق أزمة سياسية حكومية امتدت لأشهر عديدة، ولم تنته إلا بعد أن وقّعت الحكومة اللبنانية مع منظمة التحرير الفلسطينية اتفاق القاهرة عام 1969.

رابعاً: سقوط الشهابية بالتزامن مع التغيير الجذري في السياسة الإقليمية – العربية عام 1970، وانفجار الصراع في لبنان عام 1975

وجاء العام 1970 ليشكل نقطة تحول جذري في لبنان والمنطقة العربية عبر ثلاثة أحداث خطيرة:

أولاً: سقوط الشهابية، وانتخاب الرئيس سليمان فرنجية، بما يمثل ذلك من انتصار للقوى اليمينية والزعامات التقليدية الاسلامية، وبدء ملاحقة عناصر المكتب الثاني.

ثانياً: وفاة جمال عبد الناصر، ومجيء أنور السادات الذي انتقل بمصر من موقع قيادة حركة النهوض العربي الى موقع المفاوضات والتسويات.

ثالثاً: ضرب المقاومة الفلسطينية في الأردن، وطرد قياداتها الى لبنان، حيث التحمت مع قواعدها الاجتماعية في المخيمات، وبدأت العمليات الفدائية من جنوب لبنان.

لقد انفجر الصراع في لبنان في نفس الوقت الذي بدأ فيه كيسنجر رحلاته المكوكية في المنطقة من أجل إبرام إتفاقية سيناء الثانية. اندلع القتال في الربيع ثم اتسع الحريق وخرج عن السيطرة في الخريف عام 1975، بالضبط في الوقت الذي عقدت فيه مصر وإسرائيل هذه الإتفاقية، وسارت الحرب الأهلية اللبنانية في خط مواز لسياسة كيسنجر في الشرق الأوسط، في سعيه لتمزيق وحدة العرب "خطوة – خطوة".

وهكذا تزايدت الأزمات في لبنان وعادت إلى نقطة البداية قبل قرن من الزمن واشتعلت شرارة الحرب الأهلية، ليدفع هذا الكيان الصغير الثمن الباهظ لتمزق هويته بين الشرق والغرب، وليتبين أن "شطارة الإفلات من الصراع العربي – الإسرائيلي خلال العهود الماضية، وضعت لبنان في السنوات الأخيرة أمام تكثف وتفاقم كل نتائج هذا الصراع، وعلى أرضه بالذات" حسب رأي فواز طرابلسي.

2- الفصل الثاني: مواقف القوى السياسية من التدخل العسكري السوري في لبنان في عهد الرئيس الياس سركيس 1976 – 1982

كذلك، تم تقسيم استنتاجات الفصل الثاني إلى عدة بنود هي:

أولاً: التدخل العسكري السوري وأثره في تغيير موازين القوى بين الفريقين المتحاربين عام 1976 في لبنان

جاء التدخل العسكري السوري في لبنان بعد سقوط «الوثيقة الدستورية» التي

رعتها سوريا في عام 1976، وبعد اختلال ميزان القوة بين المتحاربين على الساحة اللبنانية لصالح القوات المشتركة الفلسطينية واليسارية اللبنانية، وأرادت سوريا من هذا التدخل أن تمنع حصول انتصار لطرف إسلامي يلحق الهزيمة بالمسيحيين، ويعطي مبرراً قوياً للقوى الأجنبية كي تتدخل لحمايتهم.

وكان الهدف الرئيسي لسوريا من التدخل هو منع التقسيم، الذي يؤدي إلى خلق «إسرائيل» أخرى في خاصرتها، لأن أمن سوريا من أمن لبنان. فلاقت هذه السياسة الجديدة لسوريا الترحيب من الجبهة اللبنانية، التي كانت قد وجهت رسالة إلى الرئيس السوري حافظ الأسد، موقعة من أبرز قادتها: بيار الجميل، كميل شمعون، الرئيس سليمان فرنجية، وغيرهم، تتعهد فيها بالموافقة على اتحاد كونفيدرالي بين لبنان وسوريا[1]. لكن التناقض كان بارزاً في مواقف قادة التحالف الفلسطيني – اللبناني تجاه التدخل السوري، ففي حين كان محسن ابراهيم وجورج حاوي يعتبران أنه من غير المفيد الاتكال على القوى الداخلية، ولا على الدعم العربي، ووجوب عدم الاختلاف مع سوريا، كانت الأطراف المقررة في منظمة التحرير الفلسطينية تدعم جنبلاط إلى الصدام مع سوريا، خدمة لجهات عربية كانت تريد دفع سوريا إلى الموافقة على اتفاقية سيناء أو السكوت عنها.

ثانياً: زيارة السادات للقدس عام 1977 وأثرها على التيارات السياسية والطائفية في لبنان

لقد أحدثت زيارة السادات للقدس زلزالاً في المعادلة اللبنانية، فسوريا والحركة الوطنية والتنظيمات الفلسطينية اعتبروها خيانة عظمى للحقوق العربية وخاصة القضية الفلسطينية. وفي المقابل رأت الجبهة اللبنانية في هذه الزيارة فرصة ثمينة لإنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي. وبادرت إلى إشعال الصراع المسلح مع الجيش السوري، وتصاعدت المطالبات بإخراج السوريين من المناطق المسيحية، وكانت الإشتباكات المسلحة تهدأ وتعنف تبعاً لتطور مسار المفاوضات بين مصر وإسرائيل، وكان للجبهة اللبنانية هدفان من وراء ذلك، الأول: إشغال السوريين في لبنان لإبعادهم

1- الياس الهراوي: **عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة**، مصدر سابق، ص 92.

عن عرقلة المفاوضات الجارية، والثاني: محاولة الجبهة اللبنانية الإفادة من الأوضاع الإقليمية المستجدة بين مصر وإسرائيل، لتحقيق مشروع توحيد لبنان تحت سيطرتها.

ثالثاً: الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1978، وصدور القرار 425 عن مجلس الأمن الدولي

بدأ الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان في الخامس عشر من آذار (مارس) عام 1978، في حرب استباقية جرى التوافق عليها سراً بين الدول الثلاثة: الولايات المتحدة الأميركية، وإسرائيل، ومصر، بهدف إبعاد المنظمات الفلسطينية مسافة عشرة كيلومترات عن حدود فلسطين المحتلة الشمالية، وذلك قبل توقيع اتفاق كامب دافيد لضمان سلامة الجليل للسنوات الخمس المقبلة، هذا من الزاوية الإسرائيلية. أما من الزاوية المصرية، فقد تصور السادات أن فترة الخمس سنوات هي الفترة الزمنية الكافية لإدخال باقي الدول العربية في عملية التسوية الجارية مع إسرائيل.

وصدر القرار (425) عن مجلس الأمن، وكان أسرع قرار مع أسرع تنفيذ في تاريخ الأمم المتحدة. فأول مرة يتخذ قرار بانسحاب إسرائيل من جنوب لبنان ونشر قوات دولية محلها خلال ساعات وبموافقة صريحة من الولايات المتحدة الأميركية، ولأول مرة تشكل قوات دولية وتصل إلى منطقة الصراع خلال أربعة أيام فقط. وفي الحقيقة، فإن قوات الأمم المتحدة «اليونيفيل» كانت مسؤولة عن إخلاء منطقة جنوب الليطاني من قوات منظمة التحرير الفلسطينية، فيما بدأت ميليشيا سعد حداد بتسيير دوريات في المنطقة، وتحولت إلى جيش إسرائيلي بالوكالة، سعياً لانشاء حزام أمني بعرض عشرة كيلومترات من الحدود اللبنانية – الفلسطينية.

رابعاً: المواجهات بين سوريا و«الجبهة اللبنانية» عام 1978، وتبدل التحالفات السياسية في لبنان

انفجرت المواجهات المسلحة بين القوات السورية وقوات الجبهة اللبنانية في الأول من تموز (يوليو) عام 1978. والجدير بالذكر أن الموارنة وعلى الرغم من تهليلهم وترحيبهم بالسوريين، الذين أنقذوهم من هزيمة محققة بتدخلهم في حزيران

(يونيو) عام 1976، إلّا أنهم استمروا في تنمية علاقاتهم مع إسرائيل. وكان هدف الجبهة اللبنانية من وراء إثارة المشاكل مع السوريين على الساحة اللبنانية تعطيل تنفيذ مقررات مؤتمري الرياض والقاهرة، وسد الأفق أمام الحل العربي للأزمة اللبنانية.

3- الفصل الثالث: أثر السياسة الدولية والعربية على التيارات السياسية في لبنان

والنتائج المستخلصة من هذا الفصل تتوزع على عدة بنود هي:

أولاً: سياسة الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة العربية، وموقف القوى السياسية اللبنانية منها

قبل وصول هنري كيسينجر إلى موقع صنع القرار في الإدارة الأميركية كمستشار للرئيس نيكسون لشؤون الأمن القومي في العام 1968، ومن ثم كوزير للخارجية الأميركية، كانت الخطط السياسية الأميركية تمثل في الحقيقة امتداداً للخطط الاستراتيجية الاستعمارية القديمة الساعية لتحويل الدول العربية جميعها إلى منطقة نفوذ سياسي للولايات المتحدة الأميركية. لكن مع وصول كيسينجر المرتبط بجذوره اليهودية، والذي مارس صلاحيات تكاد تكون رئاسية، بسبب انشغال الرئيس نيكسون في ذيول فضيحة "ووترغايت"، تمكن من فرض التطابق غير القابل للانفصام بين أطماع إسرائيل المحلية واهتمامات الولايات المتحدة العالمية. وكانت الوسيلة التي اتبعها كيسينجر لتحقيق استراتجية الولايات المتحدة في ما سمي بسياسة ال "خطوة خطوة"، التي تقوم على تحقيق اتفاقيات جزئية منفصلة بين إسرائيل وكل دولة عربية على حدة. أما بالنسبة إلى لبنان، فقد تبنت الإدارات الأميركية، المتعاقبة منذ منتصف السبعينات، خطة تقضي بحل المشكلة الفلسطينية على حسابه، بدلاً من حلها في الضفة الغربية وغزة.

ثانياً: توقيع اتفاق كامب دافيد عام 1979 بين مصر وإسرائيل، وأثر ذلك على اتجاهات القوى السياسية في لبنان

إن توقيع إتفاقية كامب دافيد بين مصر وإسرائيل عام 1979 أعاد خلط الأوراق

على الساحة اللبنانية، وبدأ مجدداً ينشأ تحالف بين السوريين والفلسطينيين من ضمن صيغة جديدة هدفها: مقاومة السياسة المصرية والحد من تأثيراتها العربية. أما الحركة الوطنية اللبنانية، فقد دعت إلى مواجهة قومية شاملة لخطوة السادات و«لمخطط الحل الاستسلامي».

وبعد تشكل التحالف السوري – الفلسطيني – اللبناني في جبهة واحدة، أصبحت سوريا هي العدو بالنسبة للجبهة اللبنانية، هذه الجبهة التي لم تعتقد يوماً أن هناك تضامناً عربياً بالمعنى الصحيح، أو أنها معنية بهذا التضامن. وعلى العكس، خيّل لها أن التضامن مع إسرائيل هو الأجدى، وقاد هذا التوجه بشكل أساسي بشير الجميل، الذي سطع نجمه على صعيد الزعامة المارونية، بعد إقدام القوات اللبنانية على ارتكاب مجزرة اهدن التي ذهب ضحيتها طوني فرنجية وعائلته في حزيران (يونيو) 1978، بسبب تباين في المواقف من سوريا بين الرئيس فرنجية وحزب الكتائب. وكذلك ساهم رحيل العميد ريمون إده إلى خارج لبنان، بسبب اتخاذه موقفاً مناوئاً لحزب الكتائب، في بروز نجم بشير الجميل.

ثالثاً: الأزمة اللبنانية في ظل الحرب الإيرانية – العراقية 1980 – 1988

انفجرت الثورة في إيران، وتم إعلان الجمهورية الإسلامية فيها في شباط (فبراير) عام 1979. مزق الخميني اتفاقيات الشاه مع الولايات المتحدة الأميركية، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وأوقف تدفق النفط إليها، وسلم مقر سفارة إسرائيل في طهران إلى منظمة التحرير الفلسطينية.

في أيلول (سبتمبر) عام 1980، نشبت الحرب بين الدولة الثانية في إنتاج البترول (إيران)، والدولة الثالثة في هذا الانتاج (العراق)، وعلى حدود الدولة الأولى في إنتاج البترول (السعودية)، ومهدت هذه الحرب الظروف للأساطيل الغربية لتتحشد في منطقة الخليج. اتخذت سوريا القرار بدعم مجهود إيران الحربي، وخلال زيارة قام بها الأسد إلى موسكو، أصدر بياناً مشتركاً مع بريجينيف بتأييد «حق إيران الثابت في أن تقرر مصيرها بنفسها وبدون أي تأثير أجنبي».

وفي لبنان ترجم الرئيس العراقي صدام حسين سياسته العدائية ضد سوريا على

الأرض عبر الدعم غير المحدود للجبهة اللبنانية، ودعا وزير الثقافة والاعلام العراقي لطيف جاسم إلى «مواجهة نظام حافظ الأسد واستخدام كل الوسائل المادية والنفسية لطرد الجيش السوري من لبنان».

رابعاً: أزمة الصواريخ السورية في البقاع 1981

لقد كانت معركة زحلة في البقاع، في ربيع عام 1981، والتي استمرت شهراً ونيّف بين قوات الجيش السوري والقوات اللبنانية، تورطاً تفاعلَ وتضخمَ حتى قارب خطر المواجهة العسكرية بين سوريا وإسرائيل، فيما عرف بـ«أزمة الصواريخ». فقد أقدمت إسرائيل على اسقاط طائرتي هليكوبتر للسوريين، فردّوا باستقدام بطاريات صواريخ «سام 6» إلى البقاع لمنع تحول مدينة زحلة إلى رأس جسر للجيب المسيحي وبالتالي للقوات الإسرائيلية، في منطقة حساسة تمثل الخاصرة لسوريا.

4- الفصل الرابع: التيارات السياسية اللبنانية في ظل الاحتلال الإسرائيلي للبنان في عهد الرئيس أمين الجميّل 1982

لقد توزعت نتائج هذا الفصل على بنود عديدة، جاءت كما يلي:

أولاً: الاجتياح الإسرائيلي وحصار بيروت عام 1982، وخروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت

كان الاجتياح الإسرائيلي للبنان في السادس من حزيران (يونيو) عام 1982 بضوء أخضر أميركي، دولي، وإقليمي. وكانت القيادات اللبنانية والفلسطينية على علم بهذا الموضوع سابقاً، لكن ما لم يصدقوه هو أن الإسرائيليين سيتخطون مدينة صور. وكانت المفاجأة الكبرى لهم، حسب قول جورج حبش، هي عندما تمكنت القوات الإسرائيلية، بعد أقل من أسبوع فقط، من الوصول إلى مشارف بيروت، ومن إجبار المقاومة على التراجع. وفي الواقع، فإن العرب لم يحركوا ساكناً في الوقت الذي كان فيه الجيش الإسرائيلي يسحق الفلسطينيين، ويضرب السوريين، ويتقدم بسرعة مذهلة باتجاه بيروت.

واستمر الحصار المطبق على بيروت لثمانين يوماً، إلى أن توصل المبعوث

الأميركي فيليب حبيب بعد مفاوضات طويلة، إلى الحصول على موافقة منظمة التحرير الفلسطينية بالخروج من بيروت. وقرر أبو عمار المغادرة إلى تونس، وطلب إلى جورج حبش الخروج معه، فغضب غضباً شديداً، لأن اختيار الخروج إلى تونس، بدلاً من دمشق، يعني بوضوح أنه قد استبعد خيار النضال المسلح واتجه نحو الخيار الدبلوماسي.

ثانياً: انتخاب بشير الجميل في 23 آب (أغسطس) 1982، ثم اغتياله وانتخاب أمين الجميل رئيساً للجمهورية في 21 أيلول (سبتمبر) عام 1982

كان بشير الجميل حريصاً على تطبيق مشروعه الخاص: لبنان موحد يحكمه بواسطة قاعدته الأساسية «القوات اللبنانية»، وعبر استقوائه بالجيش الإسرائيلي الذي يحاصر بيروت، ويواصل قصفها بوحشية، حتى يتمكن من التوصل إلى حل سياسي مع زعمائها.

وكان جميع أركان الحركة الوطنية، المحاصرين في بيروت الغربية، معارضين بشدة لانتخاب بشير الجميل كرئيس للجمهورية، وسعوا عبر النائب ألبير منصور لتسويق اقتراح التمديد لسركيس وتشكيل حكومة تضم بشير الجميل ووليد جنبلاط ونبيه بري، وبعد سنتين يصار لانتخاب رئيس للجمهورية، لكن بشيراً رفض الاقتراح رفضاً قاطعاً، وقال: «الآن أو أبداً». ومارست القوات اللبنانية كل وسائل الترهيب على النواب لتأمين النصاب. وفي الثالث والعشرين من شهر آب (أغسطس) عام 1982، أعلن الرئيس كامل الأسعد افتتاح جلسة الانتخاب في الكلية الحربية في الفياضيّة، وفاز بشير الجميّل بسبع وخمسين صوتاً، وكان في الصندوق خمس أوراق بيضاء. وخيم القهر والصمت المطبق على بيروت الغربية، فيما عمت موجة من الفرح العارم بيروت الشرقية، لكنها لم تدم طويلاً. ففي الرابع عشر من أيلول (سبتمبر) عام 1982، اغتيل بشير واغتيل معه مشروعه، مشروع التوحيد في دولة مركزية قوية على أساس الهيمنة الطائفية، على يد أحد المنتمين للحزب القومي السوري.

وفي اليوم التالي لاغتياله، دخلت القوات الإسرائيلية إلى بيروت الغربية، وارتكبت عناصر الوحدات الأمنية التابعة للقوات اللبنانية مجزرة رهيبة بحق سكان مخيمي صبرا وشاتيلا ومحيطهما.

لم يضيع حزب الكتائب الوقت، فبعد اغتيال بشير بيومين، أعلن ترشيح أخيه أمين لرئاسة الجمهورية اللبنانية، وتم انتخابه بأكثرية (77) صوت، وبفارق عشرين صوتاً عن أخيه بشير. وكان انتخاب أمين بشبه إجماع هو نجاح للقيادات والقوى الوطنية والإسلامية التي اجتمعت في منزل الرئيس صائب سلام، وقررت بالأكثرية انتخاب أمين رئيساً للجمهورية. وكان هذا قراراً سياسياً تاريخياً ويعبر عن مسؤولية وطنية عالية، ويقول محسن ابراهيم «كنا مدركين جيداً أن اللحظة كانت لحظة إفصاح عن رغبة ذاتية أكثرية في الوحدة، ولم تكن لحظة إنجاز فعلي للوحدة...». لكن أمين الجميل لم ينفذ ما جاء في خطاب القسم بأن يكون رئيساً فوق الطوائف. وبدأ عهده بحملات هدم للمنازل في بيروت الغربية، واتبع سياسة استفزازية في توقيف المواطنين، واستعان بالقوات الدولية لمحاولة السيطرة على خصومه بدلاً من الاستعانة بها في إعادة بناء لبنان.

ثالثاً: اتفاق 17 أيار (مايو) 1983، ومواقف القوى السياسية اللبنانية المتناقضة من ذلك الإتفاق

جرت المفاوضات بين الطرفين اللبناني والإسرائيلي، وبرعاية الولايات المتحدة الإميركية، الراعي الحصري للحرب والسلام في المنطقة، وتم توقيع الإتفاق في ناتانيا في الخامس عشر من شباط (فبراير) 1983. وأقر مجلس الوزراء اللبناني هذا الإتفاق في جلسة استثنائية في الرابع عشر من أيار (مايو) 1983.

وتم توقيع الإتفاق في مجلس النواب اللبناني في السابع عشر من أيار (مايو) 1983، حيث لم يعارضه إلا نائبان هما نجاح واكيم وزاهر الخطيب، وامتنع أربعة نواب عن التصويت، ونال موافقة خمس وستين نائباً لبنانياً.

وبذلك يكون لبنان البلد العربي الثاني بعد مصر، قد عقد اتفاقية سلام مع اسرائيل، وتم إنشاء مقر للبعثة الإسرائيلية في ضبية، وأصبح أوري لوبراني بعد توقيع الإتفاق بمثابة سفير اسرائيل في لبنان.

أعلن البقاع الحداد الوطني والإضراب العام، رفضاً للإتفاق، وذلك بدعوة من أحزاب الحركة الوطنية، وعلماء الدين المسلمين، وكذلك نفذ أبناء الضاحية الجنوبية

اعتصاماً في بئر العبد يتقدمهم العلامة السيد محمد حسين فضل الله، في موقف احتجاج على توقيع الإتفاق. وعقد حلفاء سوريا الرئيسيون في لبنان مجلس حرب في زغرتا، واجتمع عند الرئيس فرنجية، الرئيس رشيد كرامي، ووليد جنبلاط، وجورج حاوي، وإنعام رعد وعاصم قانصوه، وتشكلت جبهة الإنقاذ الوطني. وتجاوز الرئيس فرنجية كل ما بينه وبين آل الجميل من مشاكل، واتصل بالرئيس الجميل يبلغه باسم المجتمعين استعدادهم للتفاهم معه على أن يوقف توقيع اتفاق 17 أيار، لكن الرد لم يطمئنه، فأقسمت الجبهة أن تقاتل ضد الإتفاق، وتسقط الهيمنة المارونية، وتواجه الإحتلال الإسرائيلي، وتبني لبنان الجديد. ساندت سوريا توجهاتهم مؤكدة أن هؤلاء الرجال يمثلون لبنان أكثر من حكومة الجميّل «الخائنة».

5- الفصل الخامس: صعود المقاومة السياسية والعسكرية في لبنان 1982 – 1985.

أولاً: الانسحاب الجزئي الإسرائيلي من الجبل، وتجدد الاشتباكات بين الحزب التقدمي الاشتراكي والقوات اللبنانية عام 1983

وفي أيلول (سبتمبر) 1983 انسحبت القوات الإسرائيلية من عاليه والشوف. وكانت قد أوحت قبل انسحابها من التلال بتسليمها أحياناً للكتائب، وأحياناً للإشتراكيين، وهكذا فوجىء كل طرف منهما بالنيران تنهمر عليه عند وصوله الى المكان، واندلعت الاشتباكات على كل المحاور دفعة واحدة، وعندما شعر الدروز في معقلهم بالخطر، التفوا جميعاً حول قيادة جنبلاط الذي اعتبر حرب الجبل، هي انتقام درزي من التوسعية المارونية المستمرة منذ قرون. وكانت ذروة الإنتقام التاريخية في احتلال مسلحي التقدمي الإشتراكي لقصر الأمير بشير الشهابي في بيت الدين. وأعلن جنبلاط : «إن البشير الوحيد الذي نعترف به هو بشير جنبلاط».

عادت دمشق لتستعيد قوة موقعها المميز في لبنان، بعد أن وثقت تحالفها مع الاتحاد السوفياتي. وراحت تطالب أمين الجميل بإلغاء (اتفاق الاذعان)، وتطالب الولايات المتحدة بسحب القوات المتعددة الجنسيات من بيروت وضواحيها. وأصرت

على الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي اللبنانية. ووصف الرئيس السوري حافظ الأسد، الوجود الإسرائيلي في لبنان بـ «الغزو الأول»، والوجود الأميركي بـ «الغزو الثاني».

ثانياً: انتفاضة 6 شباط 1984 والدعوة إلى الحوار الوطني في جنيف ولوزان 1983 – 1984

وفي مطلع العام 1984، أعلن وليد جنبلاط أن القتال سوف يستمر الى حين استقالة الحكومة، وفي السادس من شباط (فبراير)، أرسل أمين الجميّل الجيش للسيطرة على بيروت الغربية، في محاولة لمنع التقاء مسلحي الحزب التقدمي الإشتراكي في الجبل مع مقاتلي حركة أمل في الضاحية الجنوبية لبيروت، حيث دارت معارك عنيفة مع الجيش اللبناني، الذي تراجع الى طريق التماس الى بيروت الشرقية وراح يمطر الضاحية بوابل من من القصف المدفعي . فانقسم الجيش من جديد وانضمت الوحدات ذات الغالبية الإسلامية الى صفوف المعارضة . وعلى إثر هذاا الإنقلاب الجذري في موازين القوى، غادرت القوى المتعددة الجنسيات بيروت في السابع من شباط (فبراير) عام 1984، بعد تكبدها الخسائر الفادحة من العمليات الإستشهادية على الوحدتين الأميركية والفرنسية.

ذهب أمين الجميّل إلى دمشق، والتقى الرئيس الأسد الذي أفهمه أنه لا بد من الرضوخ لمطالب المعارضة، والذهاب الى الحوار وإسقاط اتفاق 17 أيّار. وتم إسقاط الإتفاق في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ الخامس من آذار1984، بعد تسعة أشهر وثمانية عشر يوماً من توقيعه، وكانت هزيمة نكراء للإحتلال الإسرائيلي والولايات المتحدة الاميركية، وكانت أشد ما تكون هذه الهزيمة للمشروع الكتائبي.

وبعد أن حققت القوى الوطنية اللبنانية هدفها الأعلى بإسقاط الإتفاق ، ذهبت الى الحوار في جنيف ولوزان، وكان مرشحها الوحيد لرئاسة الحكومة الرئيس رشيد كرامي الذي شكل الحكومة في الثلاثين من نيسان (أبريل) عام 1984، وكان التاريخ يعيد نفسه، عندما شكل الرئيس كرامي الحكومة في عام 1958، بعد إسقاط شمعون ومشاريعه الغربية، ها هو اليوم بعد إسقاط الإتفاق الإسرائيلي – الأميركي - الكتائبي، يشكل من جديد حكومة الوحدة الوطنية.

ثالثاً: نشوء وتطور المقاومة السياسية والعسكرية ضد الإحتلال الاسرائيلي والتدخل الأجنبي في لبنان 1982- 1985

لقد تمكنت إسرائيل في اجتياحها للبنان من إنزال ضربة مدمرة بالمقاومة الفلسطينية، وفككت مؤسساتها، وأبعدت قيادتها وفصائلها عن العاصمة بيروت. وبهذا تكون قد حققت هدفاً أساسياً من أهداف الحرب ، لكن الأهداف الأخرى كانت أبعد من أن تقدر على تحقيقها. فقد بدأت عمليات المقاومة ضد القوات الإسرائيلية منذ الأيام الأولى للاحتلال. وفي السادس عشر من أيلول (سبتمبر)1982، تم الإعلان عن تأسيس «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية» بمبادرة مشتركة من الحزب الشيوعي اللبناني ومنظمة العمل الشيوعي، وانضوت تحت مظلتها أحزاب الحركة الوطنية ومنظماتها وخاصة الحزب السوري القومي الإجتماعي، والاتحاد الاشتراكي العربي.

وانبثق حزب الله في سياق مختلف، بعنوانه الإسلامي، وأدائه المقاوم، وإذا بالمقاومة الإسلامية تتقدم بخطى واثقة ترتكز إلى عقيدة راسخة، وتزلزل الأرض تحت أقدام المحتلين ، وتجبر العدو على الانسحاب دون قيد أو شرط من معظم الأراضي اللبنانية عام 1985.

وحققت العمليات الإستشهادية نقلة نوعية مهمة جداً في مجال العمل العسكري المقاوم، وأثارت ردود فعل واسعة داخل الكيان الصهيوني، مطالبة بالإنسحاب من لبنان. وكان الموقف الأكثر تعبيراً عن حالة الهلع داخل صفوف الإسرائيليين هو ما قاله إسحاق رابين : « إننا نواجه موقفاً صعباً لأنه يجب علينا أن نتصدى للإرهابيين الذين لا يتورعون عن استخدام أجسادهم كقنابل ناسفة».

6- الفصل السادس: مواقف القوى السياسية اللبنانية من قيام الحكومتين اللبنانيتين ومن اتفاق الطائف 1988 – 1989

أيضاً جرى توزيع نتائج الفصل الخامس على عدة بنود هي:

أولاً: عهد الحكومتين وذروة الانقسام في لبنان 1988.

وعندما اقترب موعد الإستحقاق الدستوري في العام 1988 بدا الرئيس الجميّل

مصمماً على دفع تطورات الواقع السياسي ، الى عدم انجاز عملية انتخاب خليفة له، وإيصال البلاد الى أحد خيارين في نهاية عهده: إما التمديد له رئيساً للجمهورية لفترة أخرى، أو تسمية حكومة انتقالية في آخر لحظة تشكل امتداداً لعهده، وهذا ما حصل عندما كلف في ساعة متأخرة من ليل الواحد والعشرين من أيلول (سبتمبر) عام 1988، العماد ميشال عون برئاسة حكومة عسكرية، تمت استقالة الضباط المسلمين الثلاثة قبيل بزوغ الفجر، فيما استمر الضابطان المسيحيان :إدغار معلوف و عصام أبو جمرة مع العماد عون، وتقاسم الثلاثة الحقائب الوزارية . وبذلك انقسم لبنان لبنانين بحكومتين: واحدة برئاسة الرئيس سليم الحص في الغربية، وحكومة عون في الشرقية، وبعد انقسام السلطة التنفيذية ، كان الإنقسام في الإدارة، وفي قيادة الجيش وفي المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي ، وبعدها جاء دور مجلس النواب، عندما أصر النواب القاطنون في المنطقة الغربية على تعيين جلسة الإنتخاب في ساحة النجمة بدلاً من قصر منصور، فلم يكتمل النصاب، وتعذر انتخاب رئيس المجلس و هيئة مكتبه.

ثانياً: توقيع «اتفاق الطائف» من قبل النواب اللبنانيين في المملكة العربية السعودية في 22 تشرين الأول (أكتوبر) 1989، ومواقف القوى السياسية اللبنانية من هذا الاتفاق.

في الخامس عشر من أيّار (مايو)1989 أعلن ملك المغرب الحسن الثاني عن الدعوة لعقد مؤتمر قمة عربية استثنائية في المغرب ما بين الثالث والعشرين والسابع والعشرين من الشهر نفسه، والتي انتهت الى تشكيل لجنة ثلاثية برئاسة الملك المغربي وعضوية الملك السعودي والرئيس الجزائري لمتابعة المساعي لوضع حد للمأزق اللبناني، وفي الخلاصة، فإن الموقف العربي في المؤتمر ضغط على سوريا، ونتيجة للقتال المندلع في لبنان في «حرب التحرير»، اضطرت سوريا الى التنازل عن بعض ثوابتها، لجهة التنازل عن الورقتين الفلسطينية والأردنية، مقابل بقاء نفوذها في لبنان برعاية عربية شكلية.

وفي كواليس المؤتمر بذل الملك المغربي الحسن الثاني جهوداً مضنية، وحرض أيضاً الملك فهد للمحاولة مع الرئيس حافظ الاسد والرئيس القذافي لعدم معارضة عودة

مصر إلى الجامعة العربية، واقتنع الأسد أخيراً لكن لأسباب خاصة تتعلق بتقديراته السياسية، التي استنتجها من خلال زيارته الأخيرة إلى الإتحاد السوفياتي.

وكانت الظروف الدولية تلقي بظلالها على أجواء المؤتمر، ومن أبرزها: انحسار النفوذ السوفياتي مع تسلم الرئيس ميخائيل غورباتشوف، وبداية التحول نحو العصر الأميركي بأولوياته المحددة والتي تقتضي تسوية لأزمة الشرق الأوسط تزيل أي تهديد للمصالح الاميركية: موارد النفط وأمن إسرائيل الضامن المحلي الرئيسي للمصالح البترولية في المنطقة.

انعقد مؤتمر الطائف في المملكة العربية السعودية في الثلاثين من أيلول (سبتمبر) 1989 بحضور ثلاثة وستين نائباً لبنانياً واعتذار عشرة من الحضور، اشتدت المناقشات، لكن الضغوط العربية والدولية كانت تصر على إنجاح المؤتمر مهما كان الثمن، وهكذا، بعد ثلاثة وعشرين يوماً وافق ثمانية وخمسون نائباً على وثيقة الوفاق الوطني، أو «إتفاق الطائف» في الثاني والعشرين من تشرين الأول (اكتوبر) 1989.

اختلفت ردود فعل اللبنانيين على اتفاق الطائف بين مؤيد ومعارض ومتردد. لكن الأزمات اللبنانية المتلاحقة التي أورثت البلاد الكوارث الاجتماعية والاقتصادية والتربوية وكذلك السياسية، استوجبت وضع حد لها عندما توفرت الظروف الإقليمية والدولية الملائمة.

ثالثاً: انتخاب الرئيس الياس الهراوي في تشرين الثاني (نوفمبر) 1989 وعودة الحياة الدستورية إلى لبنان.

بدأت مرحلة استعادة الشرعية في لبنان، فاجتمع مجلس النواب اللبناني في القليعات في الخامس من تشرين الثاني (نوفمبر) 1989، فأعيد انتخاب حسين الحسيني رئيساً للمجلس في الجلسة الأولى ، وألبير مخيبر نائباً للرئيس، وفي الجلسة الثانية، صادق المجلس على وثيقة الوفاق الوطني بإجماع (57) صوتاً، وامتناع النائب حسن الرفاعي عن التصويت ، وكذلك تم انتخاب رينيه معوّض رئيساً للجمهورية، الذي بادر بدوره الى تكليف الرئيس سليم الحص، تشكيل الحكومة الجديدة. لكن معوض اغتيل وكان يمكن أن يشكل اغتياله انتكاسة خطيرة في مسيرة الوفاق الوطني، لولا روح

المسؤولية العالية التي تصرف بها مجلس النواب برئاسة الحسيني الذي دعا لانعقاد مجلس النواب بعد يومين في فندق بارك أوتيل شتورا، وانتخبوا الياس الهراوي كرئيس للجمهورية. رفض العماد عون الاعتراف بالشرعية الجديدة. وبدأ حرباً على القوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع، في مطلع العام 1990 بهدف السيطرة الحصرية على المناطق المسيحية، و «توحيد البندقية» تشبهاً ببشير الجميل.

رابعاً: غزو العراق للكويت في الثاني من آب (أغسطس) 1990، وتداعيات ذلك على السياسة العربية واللبنانية.

في الثاني من آب (أغسطس) 1990، دخل الجيش العراقي الى الكويت ودخل الرئيس العراقي إلى المصيدة التي كان قد هيأها له الرئيس الأميركي، عبر السفيرة الأميركية في بغداد أبريل غلاسبي، وبحجة تحرير الكويت، جرى تدمير العراق، وتحشّدت الأساطيل الأميركية في منطقة الخليج لتضع يدها على أهم مصادر البترول في العالم، وبذلك يصبح القرن الواحد والعشرين، قرناً أميركياً، كما أعلن الرئيس الأميركي في خطابه بداية العام 1990. وفي الحقيقة، إن الحل لأزمة لبنان لم يكن ليحصل بالسرعة التي تم فيها تنفيذ بنود اتفاق الطائف، إلا بفضل الظروف الدولية والإقليمية التي أنتجتها حرب الخليج.

وفي الخلاصة، يتبين لنا من خلال دراسة التيارات السياسية في لبنان بين عامي 1976 و1990، أن جذور الأزمات اللبنانية تتغذى من ذلك التناقض العميق بين الفئات والطوائف والأحزاب اللبنانية، وخصوصاً في تحديد «هوية لبنان» فقسم منهم يعتبر أن تاريخ لبنان قائم بذاته ولا علاقة له بمحيطه الاجتماعي والحضاري والجغرافي العربي. والقسم الأخر يعتبر ان لبنان جزئ لا يتجزأ من الأمة العربية.

ومن هنا يبرز الترابط الوثيق بين الازمات اللبنانية، والعوامل العربية الخارجية:

أزمة عام 1958: انفجرت بسبب سياسة شمعون المنحازة للأحلاف الغربية وعدائه السافر لتعاظم المد الناصري.

أزمة عام 1975: انفجرت عندما عاد شمعون الى سياسته القديمة، بعد سقوط المشروع الشهابي واصطف معه حزب الكتائب في العداء للمقاومة الفلسطينية.

بلغ العداء للعروبة ذروته عند الجبهة اللبنانية عندما مهدت السبيل للاجتياح الاسرائيلي عام 1982، واستقوت به لفرض حصار طويل على العاصمة بيروت، وضرب المقاومة الفلسطينية وفرضت مشروعها السياسي عبر إيصال رئيس للجمهورية على الدبابة الاسرائيلية، ووقعت مع إسرائيل إتفاق 17 أيار.

استمرت الحروب في لبنان على مدى خمسة عشر عاماً، ولم تتوقف إلا عندما فرض على اللبنانيين عليهم الحل من الخارج فرضاً مما يؤكد أنهم عاجزون عن توحيد كلمتهم، حتى في قضايا مصيرهم.

ولكن هذا العجز عن توحيد الكلمة ليس علّة لبنانية خالصة، إنه علة كل بلد عربي، تتحكم بمصيره طبقة سياسية بنت نظام مصالحها على مقاس التجزئة القومية.

الملاحق الوثائقية

ملحق (1)

برقية سرية للغاية مرسلة من السفارة الأميركية في بيروت إلى وزارة الخارجية الأميركية بتاريخ 30/8/1976، فيها تقرير عن حوار لمدة ساعتين مع العميد ريمون إده حول الوضع الراهن في لبنان، حيث أبدى تخوفه من مخاطر التدخل العسكري السوري، ونوايا الرئيس السوري في استعادة الأجزاء الملحقة بلبنان عام 1919. كذلك، انتقد إدة فكرة الدولة المارونية، وأبدى تخوفه من تقسيم لبنان[1](*).

Canonical ID: 1976BEIRUT07150_b, Dated: 30/08/1976.

CALL ON RAYMOND EDDE

Date: 1976 August 30, 06:58 (Monday)
Canonical ID: 1976BEIRUT07150_b
Original Classification: CONFIDENTIAL
Current Classification: UNCLASSIFIED
Handling Restrictions: -- N/A or Blank --
Character Count: 8200
Executive Order: GS
Locator: TEXT ON MICROFILM,TEXT ONLINE
TAGS: EDDE, RAYMOND | LE - Lebanon | PFOR - Political Affairs--Foreign Policy and Relations | PINS - Political Affairs--Internal Security | PINT - Political Affairs--Internal Political Affairs
Concepts: CIVIL DISORDERS | PARTITION | PERSONAL OPINION | POLITICAL SITUATION
Enclosure: -- N/A or Blank --
Type: TE
Office Origin: -- N/A OR BLANK --
Archive Status: Electronic Telegrams
Office Action: ACTION NEA
From: LEBANON BEIRUT
Markings: Margaret P. Grafeld Declassified/Released US Department of State EO Systematic Review 04 MAY 2006
To: DEPARTMENT OF STATE | EGYPT CAIRO | FRANCE PARIS | ISRAEL TEL AVIV | JORDAN AMMAN | KUWAIT KUWAIT CITY | SAUDI ARABIA JEDDAH | SYRIA DAMASCUS | UNITED KINGDOM LONDON

1(*) - الوثائق الأميركية غير المنشورة التابعة لوزارة الخارجية الأميركية والمسربة على موقع «ويكيليكس» على شبكة الإنترنت.

ملحق (2)

برقية سرية مرسلة من السفارة الأميركية في بيروت إلى وزارة الخارجية الأميركية وإلى السفارات الأميركية في باريس ودمشق ولندن بتاريخ 7/ 10/ 1976، وتتضمن المشاورات بين الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة (بريطانيا) حول الوضع الأمني في لبنان، وحول عملية الإخلاء في حال الطوارئ للموظفين الدبلوماسيين من بيروت الغربية[1](*).

Canonical ID: 1976BEIRUT07899_b, Dated: 07/10/1976.

US/UK CONSULTATIONS ON SITUATION IN LEBANON

Date: 1976 October 7, 13:30 (Thursday)
Canonical ID: 1976BEIRUT07899_b
Original Classification: SECRET
Current Classification: UNCLASSIFIED
Handling Restrictions: EXDIS
Character Count: 1770
Executive Order: X1
Locator: TEXT ON MICROFILM,TEXT ONLINE
TAGS: AEMR - Administration--Emergency and Evacuation | AL - Albania | LE - Lebanon | PFOR - Political Affairs--Foreign Policy and Relations | PLO - Palestine Liberation Organization | UK - United Kingdom | US - United States
Concepts: CONTINGENCY PLANNING | DIPLOMATIC PERSONNEL | EMERGENCY EVACUATION
Enclosure: -- N/A or Blank --
Type: TE
Office Origin: -- N/A or Blank --
Archive Status: Electronic Telegrams
Office Action: ACTION SS
From: Lebanon Beirut
Markings: Margaret P. Grafeld Declassified/Released US Department of State EO Systematic Review 04 MAY 2006
To: Department of State | France Paris | Syria Damascus | United Kingdom London

1(*) ـ الوثائق الأميركية غير المنشورة التابعة لوزارة الخارجية الأميركية والمسربة على موقع «ويكيليكس» على شبكة الإنترنت.

ملحق (3)

برقية سرية مرسلة من السفارة الأميركية في بيروت إلى وزارة الخارجية الأميركية وإلى باقي السفارات في المنطقة العربية وأوروبا بتاريخ 7/ 10/ 1976، عن مستقبل الفلسطينيين في جنوب لبنان منذ خروجهم من الأردن عقب أحداث أيلول 1970، وتمركزهم في الجنوب اللبناني في ثلاث مجالات استراتيجية: 1) على طول الحدود اللبنانية من الناقورة إلى بنت جبيل، 2) الشريط الساحلي الممتد من صيدا إلى صور، بما فيها مخيمات عين الحلوة والرشيدية، 3) ومنطقة تمتد من الرشيدية إلى البقاع عبر مرجعيون. كما تناولت البرقية محاولة إسرائيل إضعاف الموقف الفلسطيني، بالتعاون مع السكان الشيعة والمسيحيين، وتشكيل "حاجز وقائي" لمنع الهجمات الفلسطينية على إسرائيل[1](*).

Canonical ID: 1976BEIRUT07912_b, Dated: 07/10/1976.

PALESTINIAN FUTURE IN SOUTH LEBANON

Date: 1976 October 7, 17:01 (Thursday)
Canonical ID: 1976BEIRUT07912_b
Original Classification: CONFIDENTIAL
Current Classification: UNCLASSIFIED
Handling Restrictions: -- N/A or Blank --
Character Count: 12504
Executive Order: GS
Locator: TEXT ON MICROFILM,TEXT ONLINE
TAGS: IS - Israel | LE - Lebanon | MILI - Military and Defense Affairs--General | PBOR - Political Affairs--Boundary and Sovereignity Claims | PFOR - Political Affairs--Foreign Policy and Relations | PINS - Political Affairs--Internal Security | PLO - Palestine Liberation Organization | SY - Syria
Concepts: CIVIL DISORDERS | EXPULSION | LIBERATION FRONTS | PALESTINIANS | POLITICAL SITUATION
Enclosure: -- N/A or Blank --
Type: TE
Office Origin: -- N/A or Blank --
Archive Status: Electronic Telegrams
Office Action: ACTION NEA
From: Lebanon Beirut
Markings: Margaret P. Grafeld Declassified/Released US Department of State EO Systematic Review 04 MAY 2006
To: Algeria Algiers | Department of State | Egypt Cairo | France Paris | Greece Athens | Israel Tel Aviv | Jordan Amman | Kuwait Kuwait City | Libya Tripoli | Morocco Rabat | Saudi Arabia Jeddah | Syria Damascus | Tunisia Tunis | United Kingdom London

1(*)ـ الوثائق الأميركية غير المنشورة التابعة لوزارة الخارجية الأميركية والمسربة على موقع «ويكيليكس» على شبكة الإنترنت.

ملحق (4)

برقية سرية مرسلة من السفارة الأميركية في تل أبيب إلى وزارة الخارجية الأميركية وإلى السفارات الأميركية في الدول العربية بتاريخ 22/ 10/ 1976، وتشتمل على تقديرات استخباراتية وتحليل إسرائيلي لاتفاقية الرياض، وركزت على أن القمة المصغرة في الرياض قد حققت لسوريا موقفاً ممتازاً من الناحية التكتيكية. أما لجهة التقارب بين مصر وسوريا، فمن المبكر معرفة العواقب الناتجة عنه: هل سيؤدي إلى عواقب مثل الجهود العربية المشتركة نحو إجراء المفاوضات، أو جهود مشتركة من أجل المواجهة[1](*).

Canonical ID: 1976TELAV07248_b, Dated: 22/10/1976.

ISRAELI ANALYSIS OF RIYADH AGREEMENT

Date:	1976 October 22, 15:27 (Friday)	Canonical ID:	1976TELAV07248_b
Original Classification:	CONFIDENTIAL	Current Classification:	UNCLASSIFIED
Handling Restrictions:	-- N/A or Blank --	Character Count:	6665
Executive Order:	GS	Locator:	TEXT ON MICROFILM,TEXT ONLINE
TAGS:	IS - Israel | LE - Lebanon | PFOR - Political Affairs--Foreign Policy and Relations | SY - Syria | XF - Middle East	Concepts:	AGREEMENTS | INTELLIGENCE ASSESSMENTS | SUMMIT MEETINGS
Enclosure:	-- N/A or Blank --	Type:	TE
Office Origin:	-- N/A or Blank --	Archive Status:	Electronic Telegrams
Office Action:	ACTION NEA		
From:	Israel Tel Aviv	Markings:	Margaret P. Grafeld Declassified/Released US Department of State EO Systematic Review 04 MAY 2006
To:	Department of State | Egypt Cairo | Jordan Amman | Kuwait Kuwait City | Lebanon Beirut | Libya Tripoli | Saudi Arabia Jeddah | Syria Damascus		

1 (*)- الوثائق الأميركية غير المنشورة التابعة لوزارة الخارجية الأميركية والمسربة على موقع «ويكيليكس» على شبكة الإنترنت.

ملحق (5)

برقية سرية مرسلة من السفارة الأميركية في بيروت إلى وزارة الخارجية الأميركية وإلى السفارات الأميركية في لندن وكل الدول في المنطقة العربية بتاريخ 22/ 10/ 1976. وتتضمن وجهة نظر مبدئية من بيروت حول اتفاقية الرياض، ووقف إطلاق النار، والحالة السياسية في لبنان. وانتهت إلى القول بأن اتفاقية الرياض أفقدت كمال جنبلاط نفوذه عبر فصله عن حلفائه الفلسطينيين، ويبدو أن السياسيين السنة في لبنان سعداء لرؤية سركيس وعرفات يتحملان المسؤولية الصعبة المتمثلة في السيطرة على الرافضين من الجانبين[1](*).

Canonical ID: 1976BEIRUT08129_b, Dated: 22/10/1976.

THE RIYADH AGREEMENT AND THE 57TH CEASE-FIRE -- A PRELIMINARY VIEW FROM BEIRUT

Date:	1976 October 22, 16:01 (Friday)	Canonical ID:	1976BEIRUT08129_b
Original Classification:	CONFIDENTIAL	Current Classification:	UNCLASSIFIED
Handling Restrictions:	-- N/A or Blank --	Character Count:	5806
Executive Order:	GS	Locator:	TEXT ON MICROFILM,TEXT ONLINE
TAGS:	EG - Egypt | LE - Lebanon | PFOR - Political Affairs--Foreign Policy and Relations | PLO - Palestine Liberation Organization | SY - Syria | XF - Middle East	Concepts:	ARMISTICE | CEASEFIRE VIOLATIONS | INTELLIGENCE ASSESSMENTS | POLITICAL SETTLEMENT | POLITICAL SITUATION
Enclosure:	-- N/A or Blank --	Type:	TE
Office Origin:	-- N/A or Blank --	Archive Status:	Electronic Telegrams
Office Action:	ACTION NEA		
From:	Lebanon Beirut	Markings:	Margaret P. Grafeld Declassified/Released US Department of State EO Systematic Review 04 MAY 2006
To:	Department of State | Egypt Cairo | France Paris | Iraq Baghdad | Israel Tel Aviv | Jordan Amman | Kuwait Kuwait City | Libya Tripoli | Saudi Arabia Jeddah | Syria Damascus | United Kingdom London		

1(*)- الوثائق الأميركية غير المنشورة التابعة لوزارة الخارجية الأميركية والمسربة على موقع «ويكيليكس» على شبكة الإنترنت.

ملحق (6)

برقية سرية مرسلة من كيسينجر وزارة الخارجية الأميركية، إلى السفارة الأميركية في تل أبيب بتاريخ 10/ 11/ 1976، عن التوجه الإسرائيلي حول الوضع الراهن في لبنان، ومعارضة إسرائيل لدخول قوات الردع العربية لملأ الفراغ في جنوب لبنان. وطلب كيسينجر إبلاغ رابين أو ألون بأن السفير الأميركي مورفي قام بإفهام السوريين الحساسيات الإسرائيلية حول التطورات في جنوب لبنان، وطلب أيضاً تزويده بوجهات نظر إسرائيلية[1](*).

Canonical ID: 1976STATE276331_b, Dated: 10/11/1976.

ISRAELI APPROACH ON SITUATION IN SOUTH LEBANON

Date:	1976 November 10, 02:48 (Wednesday)	Canonical ID:	1976STATE276331_b
Original Classification:	SECRET	Current Classification:	UNCLASSIFIED
Handling Restrictions:	NODIS,ONLY	Character Count:	2801
Executive Order:	GS	Locator:	TEXT ON MICROFILM,TEXT ONLINE
TAGS:	IS - Israel | LE - Lebanon | PEPR - PEPR | PFOR - Political Affairs--Foreign Policy and Relations | SY - Syria | US - United States	Concepts:	CAT -B | COMBAT OPERATIONS | DIPLOMATIC DISCUSSIONS | FOREIGN POLICY POSITION | GOVERNMENT REACTIONS | MILITARY ASSISTANCE | POLITICAL SITUATION | TERRORISTS | TEXT NOT-TRANSMITTED TO ISO
Enclosure:	HR ALSO ST	Type:	TE
Office Origin:	ORIGIN NODS	Archive Status:	Electronic Telegrams
Office Action:	-- N/A or Blank --		
From:	Department of State	Markings:	Margaret P. Grafeld Declassified/Released US Department of State EO Systematic Review 04 MAY 2006
To:	Israel Tel Aviv		

1(*) - الوثائق الأميركية غير المنشورة التابعة لوزارة الخارجية الأميركية والمسربة على موقع «ويكيليكس» على شبكة الإنترنت.

ملحق (7)

برقية سرية للغاية مرسلة من السفارة الأميركية في بيروت إلى وزارة الخارجية بتاريخ 29/ 12/ 1976، تتناول مناقشات دبلوماسية جرت مع وزير الدفاع اللبناني فؤاد بطرس حول عدة أمور أبرزها: الصيغ المطروحة لجمع الأسلحة الثقيلة من جميع الأطراف في لبنان، والاعتماد المؤقت في ذلك هو على الجيش السوري كبديل للجيش اللبناني. ويأمل بطرس خلال بضعة أشهر أن التمكن من التوصل إلى صيغة سياسية جديدة لتواجه المشاكل الهائلة وتتمكن من إعادة البناء[1](*).

Canonical ID: 1976BEIRUT09054_b, Dated: 29/12/1976.

CALL ON FONMIN BOUTROS

Date:	1976 December 29, 14:14 (Wednesday)	Canonical ID:	1976BEIRUT09054_b
Original Classification:	CONFIDENTIAL	Current Classification:	UNCLASSIFIED
Handling Restrictions:	-- N/A or Blank --	Character Count:	2521
Executive Order:	GS	Locator:	TEXT ON MICROFILM,TEXT ONLINE
TAGS:	BOUTROS, FOUAD | LE - Lebanon | PFOR - Political Affairs--Foreign Policy and Relations | PINT - Political Affairs--Internal Political Affairs	Concepts:	ARMED FORCES | DIPLOMATIC DISCUSSIONS | REORGANIZATIONS
Enclosure:	-- N/A or Blank --	Type:	TE
Office Origin:	-- N/A or Blank --	Archive Status:	Electronic Telegrams
Office Action:	ACTION NEA		
From:	Lebanon Beirut	Markings:	Margaret P. Grafeld Declassified/Released US Department of State EO Systematic Review 04 MAY 2006
To:	Department of State		

1(*) - الوثائق الأميركية غير المنشورة التابعة لوزارة الخارجية الأميركية والمسربة على موقع «ويكيليكس» على شبكة الإنترنت.

ملحق (8)

برقية سرية للغاية مرسلة من روبنسون في وزارة الخارجية الأميركية إلى السفارة الأميركية في تل أبيب وإلى السفارة الأميركية في بيروت بتاريخ 30/ 12/ 1976، حول الموقف الإسرائيلي من مشاريع الري على نهر الليطاني[1](*).

Canonical ID: 1976STATE313034_b, Dated: 30/12/1976.

ISRAELI ATTITUDE TOWARD LITANI RIVER IRRIGATION

Date:	1976 December 30, 00:10 (Thursday)	Canonical ID:	1976STATE313034_b
Original Classification:	CONFIDENTIAL	Current Classification:	UNCLASSIFIED
Handling Restrictions:	-- N/A or Blank --	Character Count:	1453
Executive Order:	GS	Locator:	TEXT ON MICROFILM,TEXT ONLINE
TAGS:	IS - Israel | LE - Lebanon | PBOR - Political Affairs--Boundary and Sovereignity Claims | PFOR - Political Affairs--Foreign Policy and Relations	Concepts:	CONSTRUCTION | IRRIGATION | RIVERS | WATER RIGHTS
Enclosure:	-- N/A or Blank --	Type:	TE
Office Origin:	ORIGIN NEA	Archive Status:	Electronic Telegrams
Office Action:	-- N/A OR BLANK --		
From:	DEPARTMENT OF STATE	Markings:	Margaret P. Grafeld Declassified/Released US Department of State EO Systematic Review 04 MAY 2006
To:	ISRAEL TEL AVIV | LEBANON BEIRUT		

1(*) - الوثائق الأميركية غير المنشورة التابعة لوزارة الخارجية الأميركية والمسربة على موقع «ويكيليكس» على شبكة الإنترنت.

ملحق (9)

برقية مرسلة من السفارة الأميركية في بيروت إلى وزارة الخارجية الأميركية وإلى السفارات الأميركية في تل أبيب ودمشق بتاريخ 5 /3/ 1985، وجرى في التقرير تلخيص البيان التأسيسي لحزب الله، الصادر بتاريخ 16 /2/ 1985، في الذكرى السنوية الأولى لاغتيال الشيخ راغب حرب إمام قرية جبشيت في جنوب لبنان، وذلك في تظاهرة حاشدة في الشياح في الضاحية الجنوبية لبيروت[1](*).

Canonical ID: 85BEIRUT1351_a, Dated: 05/03/1985.

HIZBALLAH "MANIFESTO"

Date:	1985 March 5, 08:46 (Tuesday)	Canonical ID:	85BEIRUT1351_a
Original Classification:	UNCLASSIFIED	Current Classification:	UNCLASSIFIED
Handling Restrictions:	-- Not Assigned --	Character Count:	8313
Executive Order:	-- Not Assigned --	Locator:	TEXT ONLINE
TAGS:	LE - Lebanon | PINT - Political Affairs--Internal Political Affairs | PTER - Political Affairs--Terrorists and Terrorism	Concepts:	-- Not Assigned --
Enclosure:	-- Not Assigned --	Type:	TE
Office Origin:	-- N/A OR BLANK --	Archive Status:	-- Not Assigned --
Office Action:	-- N/A OR BLANK --		
From:	LEBANON BEIRUT	Markings:	-- Not Assigned --
To:	DEPARTMENT OF STATE | ISRAEL JERUSALEM | ISRAEL TEL AVIV | SYRIA DAMASCUS		

1(*)- الوثائق الأميركية غير المنشورة التابعة لوزارة الخارجية الأميركية والمسربة على موقع «ويكيليكس» على شبكة الإنترنت.

ملحق (10)

برقية سرية للغاية مرسلة من السفارة الأميركية في بيروت إلى وزارة الخارجية الأميركية وإلى السفارات الأميركية في تل أبيب ودمشق بتاريخ 25/ 7 /1985 حول الأوضاع الأمنية في صيدا وجزين بعد ست أسابيع من الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان، وزيادة المخاوف من صراع مفتوح بين أنصار عرفات من الفلسطينيين والميليشيات الإسلامية المحلية المتمثلة بحركة أمل، والسعي السوري لتقوية ميليشيا أمل عبر دعمها بالعتاد والتدريب، لتجنب "حرب المخيمات"[1](*).

Canonical ID: 85BEIRUT4372_a, Dated: 25/07/1985.

SIDON: ANOTHER "WAR OF THE CAMPS" IN THE OFFING?

Date:	1985 July 25, 13:13 (Thursday)	Canonical ID:	85BEIRUT4372_a
Original Classification:	CONFIDENTIAL	Current Classification:	CONFIDENTIAL
Handling Restrictions:	-- Not Assigned --	Character Count:	8896
Executive Order:	-- Not Assigned --	Locator:	TEXT ONLINE
TAGS:	KPAL - Palestinian Affairs | LE - Lebanon | PGOV - Political Affairs--Government; Internal Governmental Affairs | PREL - Political Affairs--External Political Relations | SY - Syria	Concepts:	-- Not Assigned --
Enclosure:	-- Not Assigned --	Type:	TE
Office Origin:	-- N/A or Blank --	Archive Status:	-- Not Assigned --
Office Action:	-- N/A or Blank --		
From:	Lebanon Beirut	Markings:	-- Not Assigned --
To:	Department of State | Israel Tel Aviv | Syria Damascus		

1(*)- الوثائق الأميركية غير المنشورة التابعة لوزارة الخارجية الأميركية والمسربة على موقع «ويكيليكس» على شبكة الإنترنت.

ملحق (11)

برقية سرية للغاية مرسلة من السفارة الأميركية في دمشق إلى وزارة الخارجية الأميركية وإلى السفارات الأميركية في المنطقة بتاريخ 20 /6/ 1986، حول تزايد النفوذ الإيراني في لبنان على حساب النفوذ السوري، بحيث أصبحت إيران الدولة الأجنبية الثانية بعد إسرائيل التي تتمتع بنفوذ واسع عبر الأصولية الشيعية المحسوبة عليها (حزب الله). ويؤكد التقرير أن الخطر الشيعي في بعلبك سيشكل مضادات فعالة ضد سوريا، وسيشكل لها كابوساً في لبنان وداخل سوريا نفسها. و من المتوقع أن إيران الأصولية وسوريا العلمانية في مسار تصادمي طويل الأجل في لبنان[1](*).

Canonical ID: 86DAMASCUS3747_a, Dated: 20/06/1986.

SYRIA AND IRAN ON LEBANON: WHO THREATENS WHOM?

Date:	1986 June 20, 11:02 (Friday)	Canonical ID:	86DAMASCUS3747_a
Original Classification:	CONFIDENTIAL	Current Classification:	CONFIDENTIAL
Handling Restrictions:	-- Not Assigned --	Character Count:	7495
Executive Order:	-- Not Assigned --	Locator:	TEXT ONLINE
TAGS:	ECON - Economic Affairs--Economic Conditions, Trends and Potential | IR - Iran | IS - Israel | IZ - Iraq | LE - Lebanon | PREL - Political Affairs--External Political Relations | PTER - Political Affairs--Terrorists and Terrorism | SY - Syria	Concepts:	-- Not Assigned --
Enclosure:	-- Not Assigned --	Type:	TE
Office Origin:	-- N/A or Blank --	Archive Status:	-- Not Assigned --
Office Action:	-- N/A or Blank --		
From:	Syria Damascus	Markings:	-- Not Assigned --
To:	AMCONSUL JEDDAH | ARAB-ISRAELI COLLECTIVE | Department of State | Kuwait Kuwait City | Lebanon Beirut | Russia Moscow | Turkey Ankara		

1(*) - الوثائق الأميركية غير المنشورة التابعة لوزارة الخارجية الأميركية والمسربة على موقع «ويكيليكس» على شبكة الإنترنت.

ملحق (12)

برقية سرية للغاية مرسلة من السفارة الأميركية في دمشق إلى وزارة الخارجية الأميركية، وإلى الأمم المتحدة (جنيف) وإلى الأمم المتحدة (نيويورك) وإلى السفارات الأميركية في المنطقة العربية وأوروبا بتاريخ 7/ 11/ 1990، وتحتوي على تقرير عن الجلسات السورية الإيرانية في دمشق التي عقدت بين وفد إيراني يضم: نائب الرئيس الإيراني حسن حبيبي ووزير الخارجية ولايتي ومساعديه بالاضافة إلى مساعد وزير الدفاع محمد وحيدي، وبين نظرائهم السوريين. وكان الهدف المعلن للزيارة وضع اتفاقية بين أمل وحزب الله ، وقعه نبيه بري والأمين العام لحزب الله صبحي الطفيلي تحت رعاية وزيري الخارجية السوري والإيراني، وبحضور رئيس الاستخبارات العسكرية السورية في لبنان غازي كنعان. كذلك اجتمع حبيبي مع الرئيس الأسد ونائبه عبد الحليم خدام، وبحثوا في "القضايا الثنائية والإقليمية" خاصة أزمة الخليج. وطالبت سوريا بانسحاب العراق الكامل وغير المشروط من الكويت. ومن الملاحظ أن وسائل الإعلام الإيرانية أبرزت البيان الذي قال فيه خدام: "على قوات التحالف أن تنسحب من المنطقة"، والدعوة لإقامة تعاون أمني إقليمي جماعي في المنطقة1(*).

Canonical ID: 90DAMASCUS7323_a, Dated: 07/11/1990.

SYRIAN-IRANIAN MEETINGS IN DAMASCUS LEAD TO NEW AMAL-HIZBALLAH AGREEMENT

Date:	1990 November 7, 15:35 (Wednesday)	Canonical ID:	90DAMASCUS7323_a
Original Classification:	CONFIDENTIAL	Current Classification:	CONFIDENTIAL
Handling Restrictions:	-- Not Assigned --	Character Count:	6192
Executive Order:	-- Not Assigned --	Locator:	TEXT ONLINE
TAGS:	IR - Iran | LE - Lebanon | PREL - Political Affairs--External Political Relations | PTER - Political Affairs--Terrorists and Terrorism | SY - Syria	Concepts:	-- Not Assigned --
Enclosure:	-- Not Assigned --	Type:	TE
Office Origin:	-- N/A or Blank --	Archive Status:	-- Not Assigned --
Office Action:	-- N/A or Blank --		
From:	Syria Damascus	Markings:	-- Not Assigned --
To:	Algeria Algiers | Commander in Chief European Command Vaihingen Germany | Cyprus Nicosia | Department of State | Egypt Cairo | France Paris | Israel Tel Aviv | Italy Rome | Jordan Amman | Morocco Rabat | Saudi Arabia Riyadh | Tunisia Tunis | United Kingdom London | United Nations (Geneva) | United Nations (New York)		

1(*) - الوثائق الأميركية غير المنشورة التابعة لوزارة الخارجية الأميركية والمسربة على موقع «ويكيليكس» على شبكة الإنترنت.

ملحق رقم (13)

برقية رقم ٦٨ مرسلة بتاريخ ٥ تموز (يوليو) من بيروت عام ١٩٢٦ من القنصل العام ساتو Satow الى السير أوستن شامبرلان ، يتحدث فيها عن المصاعب التي يواجهونها في منطقة بعلبك وبعض اجزاء لبنان الجنوبي من العمليات العسكرية التي تقع في تلك المنطقة يقودها توفيق هولو حيدر وزين مرعي جعفر. ويتحدث عن الخسارة الفادحة التي أصابت كتيبةمن الفرق الكولينيالية في كمين نصبه لها الثوار في الفالوج جوار راشيا(*).

120

[E 4273/12/89]

No. 68.

Consul-General Satow to Sir Austen Chamberlain.—(Received July 16.)

(No. 140.)

Sir,

Beirut, July 5, 1926.

THE districts outside the Jebel Druse and the Damascus area in which public security is at present most troubled appear for the moment to be the Baalbeck region, certain parts of the Southern Lebanon and the Jebel Akroun, which fringes on the Tripoli district.

2. It is difficult to follow in detail what is happening. Military operations have been taking place in the Baalbeck area in conjunction more or less with operations in the Jebel Akroun. Circassian irregulars have been used in these operations. The bands of Tewfik Haulo Haidar and of Zein Murhi Jaafer appear to be still operating, though the latter has showed signs of wishing to submit on his own terms to which the authorities do not agree. The Haidar family is held to be primarily responsible for the troubled state of the Baalbeck region. Recently, Ibrahim Haidar, Senator, was removed from the Senate by order of the Acting High Commissioner and replaced by a certain Ahmed Husseini.

3. In the Southern Lebanon the trouble is mainly round Rashaya. Near there a battalion of colonial troops were recently surprised on the march and lost fairly heavily. This may be the ambush at Faloudja of which the papers have made mention.

4. Tripoli is always expecting trouble. There are machine guns posted here and there and barbed wire is in evidence. The arrest of four Moslems, of whom one is Abdul Hamid Karamieh, a former Mufti. and their imprisonment at Haabda is announced.

5. Some fresh troops, the 65th Regiment (three battalions) of Tirailleurs marocains, are arriving. They are said to be of better quality than those now here. Including these, there will be 23 infantry battalions and 18 cavalry squadrons and also 27 squadrons of irregular cavalry ("gardes mobiles") in Syria and the Lebanon. Two more new battalions may be sent later.

6. I fancy that there is a lack of co-operation between the civil and military authorities and I have heard it said that General Gamelin looks at things too much from the military standpoint and does not take sufficient account of the political factor. To restore order thoroughly in a short time would take far more troops than will presumably ever be available, and as, even when the Jebel Druse is officially pacified and the situation round Damascus in the Ghouta and elsewhere is cleared up, there will remain numerous potential causes of disorders and trouble scattered about the country, the effective restoration of order everywhere will be a slow and wearisome business.

7. From all accounts, the State of the Alaouites is the one part of the mandated territory where the situation is satisfactory. There appears to be no disorder, and the population is reported to be contented. One Englishman who was recently there described it as a "model State." The French have, of course, had to deal with a somewhat backward population, have employed a system of practically direct administration, and seem as a general rule to have been fortunate in their choice of French officials.

Copies of this despatch have been sent to Bagdad and Jerusalem.

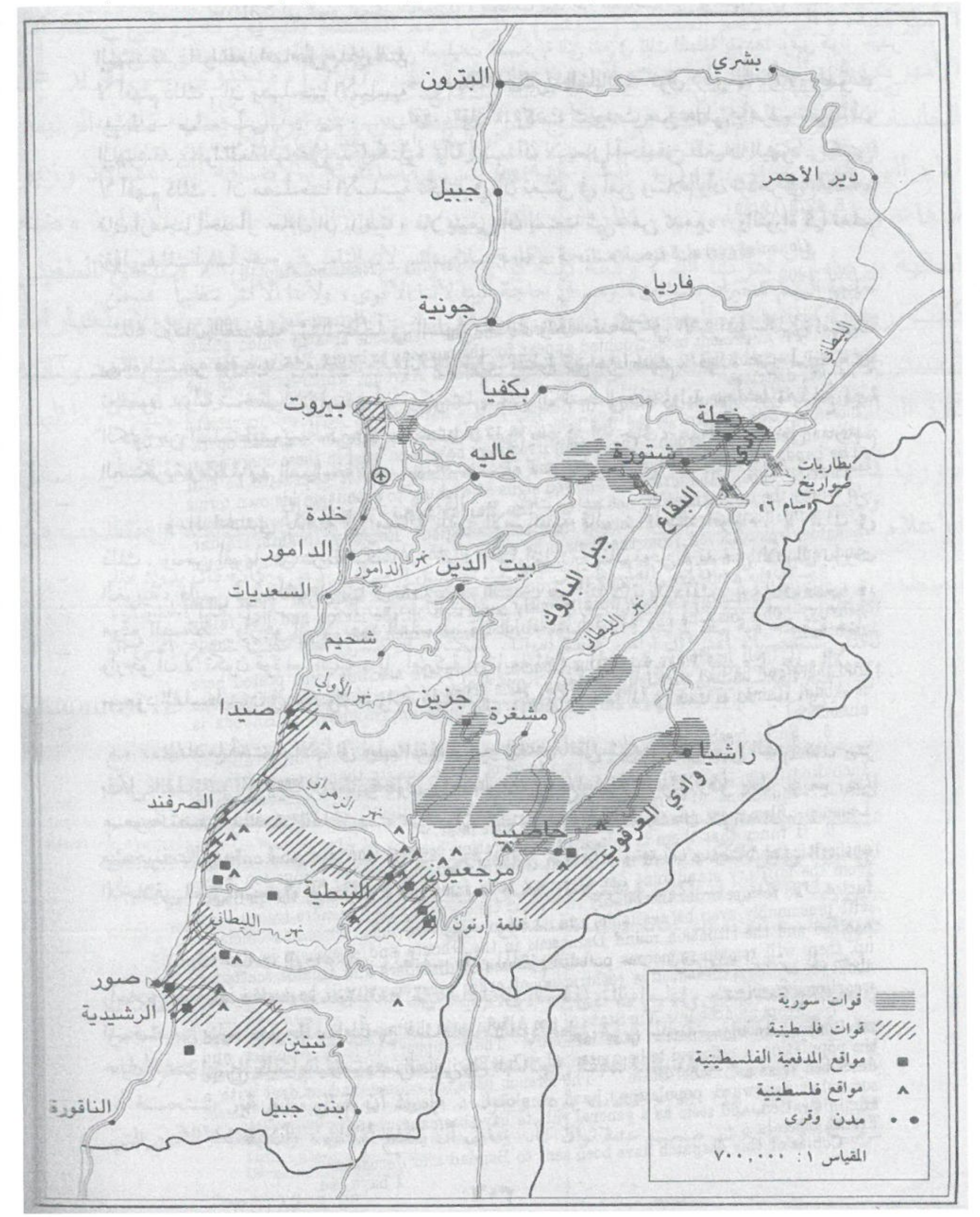
I have, &c.

H. E. SATOW.

(*) F.0. 406/ 58, [E4273/12/89], NO 68, JULY 5, 1926.

ملحق رقم (14)

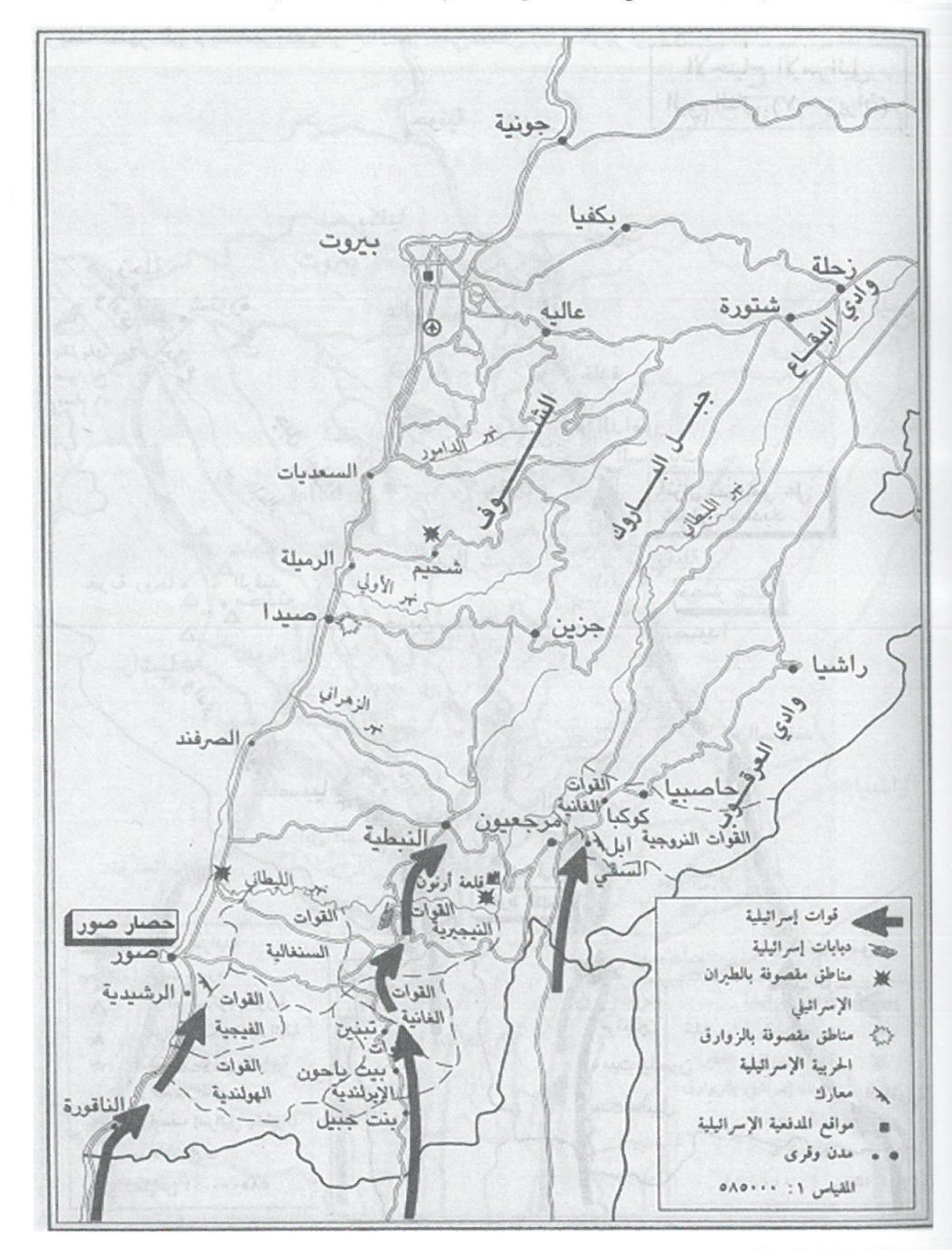
خريطة تظهر تواجد القوات المسلحة في لبنان قبل الاجتياح الاسرائيلي (6 حزيران 1982)[1] (*).



(*) روبرت فيسك: ويلات وطن صراعات الشرق الأوسط وحرب لبنان، مصدر سابق، ص 302.

ملحق رقم (15)

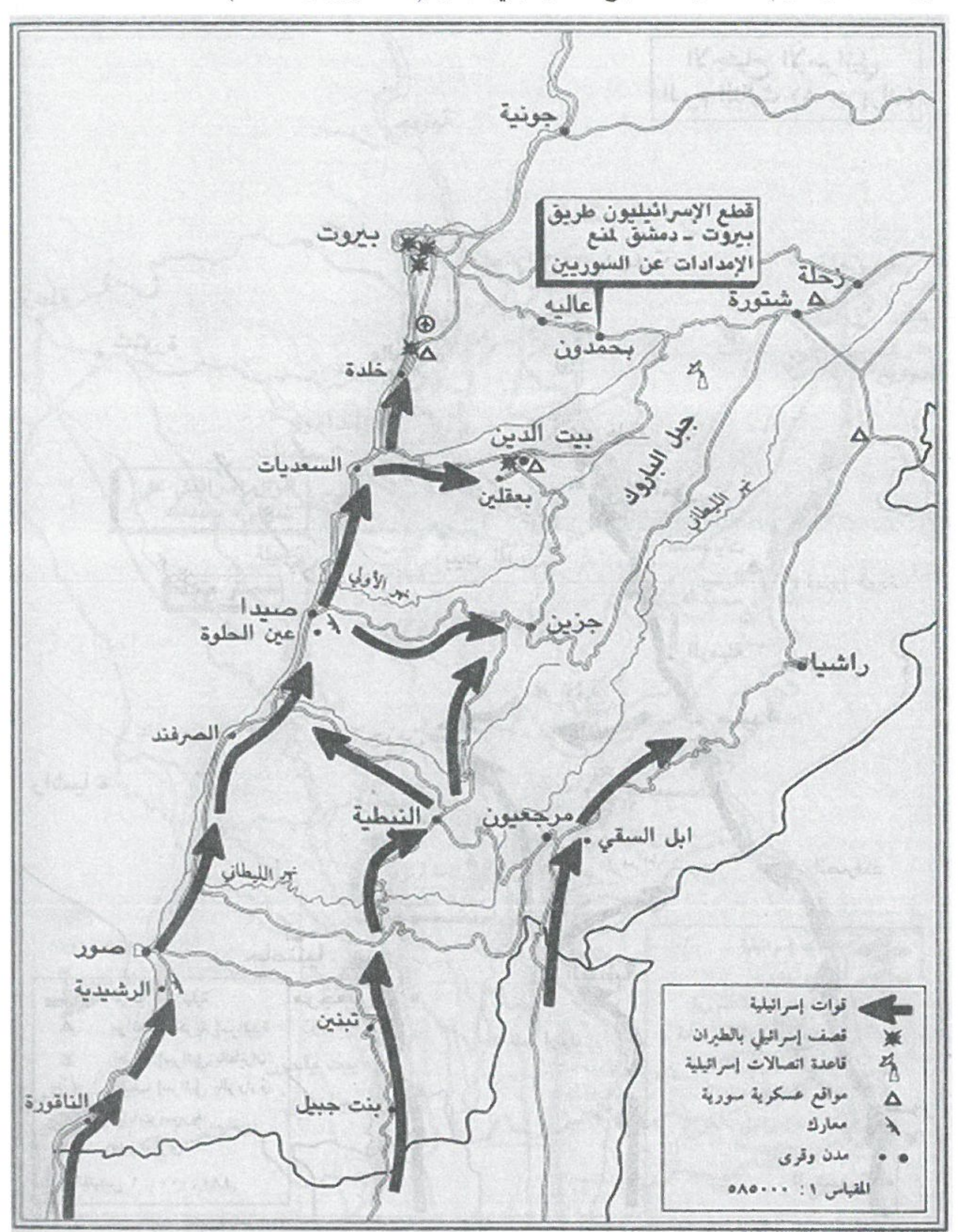
خريطة تظهر اليوم الأول للاجتياح الاسرائيلي للبنان (6 حزيران 1982)[1] (*).



(*) روبرت فيسك: ويلات وطن صراعات الشرق الأوسط وحرب لبنان، مصدر سابق، ص 303.

ملحق رقم (16)

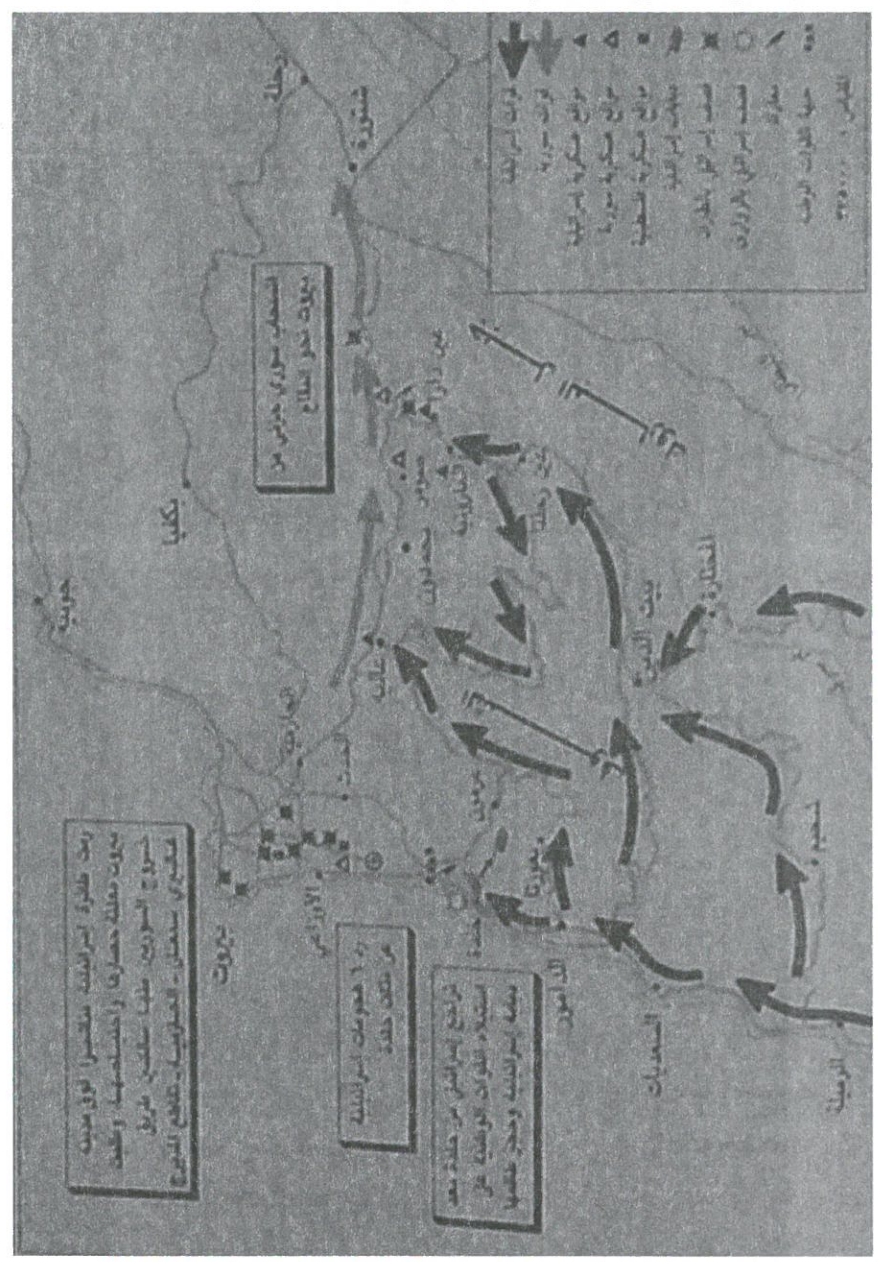
خريطة تظهر اليوم الخامس للاجتياح الاسرائيلي للبنان (10 حزيران 1982) [1(*)].



(*) روبرت فيسك: ويلات وطن صراعات الشرق الأوسط وحرب لبنان، مصدر سابق، ص 306.

ملحق رقم (17)

خريطة تظهر اليوم السابع للاجتياح الاسرائيلي للبنان (12 حزيران 1982) [1(*)].



(*) روبرت فيسك: ويلات وطن صراعات الشرق الأوسط وحرب لبنان، مصدر سابق، ص 308.

ملحق رقم (18)

نص اتفاق 17 أيار وملحقاته: اتفاق بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة إسرائيل[1] (*).

ان حكومة جمهورية لبنان وحكومة دولة إسرائيل:

إدراكاً منهما لأهمية وتعزيز السلام الدولي القائم على الحرية والمساواة والعدالة واحترام حقوق الإنسان الأساسية:

تأكيداً لإيمانهما بأهداف شرعة الأمم المتحدة ومبادئها وإقراراً بحقهما وواجبهما في العيش بسلام مع بعضهما ومع جميع الدول داخل حدود آمنة ومعترف بها.

بناء على اتفاقهما على إعلان إنهاء حالة الحرب بينهما،

رغبة منهما في إقامة أمن دائم مابين بلديهما وتلافي التهديد واستعمال القوة فيما بينهما، رغبة منهما في إقامة علاقاتهما المتبادلة وفقاً لما نص عليه هذا الاتفاق.

وبعد أن زودنا مندوبيهما المفوضين أدناه بصلاحيات مطلقة لتوقيع هذا الاتفاق، بحضور ممثل الولايات المتحدة الأميركية.

اتفقنا على الأحكام الآتية:

(*) إيلي سالم: الخيارات الصعبة دبلوماسية البحث عن مخرج، مصدر سابق، ص 519 - 526.

المادة ١

١ ـ يتعهد كل من الفريقين باحترام سيادة الفريق الآخر واستقلاله السياسي وسلامة أراضيه ويعتبر أن الحدود الدولية القائمة بين لبنان وإسرائيل غير قابلة للانتهاك.

٢ ـ يؤكد الفريقان أن حالة الحرب بين لبنان وإسرائيل أنهيت ولم تعد قائمة.

٣ ـ عملاً بأحكام الفقرتين الأولى والثانية، تتعهد إسرائيل بان تسحب قواتها المسلحة من لبنان وفقاً لملحق هذا الاتفاق

المادة ٢

في ضوء مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، يتعهد الفريقان بتسوية خلافاتهما بالوسائل السلمية وبطريقة تؤدي إلى تعزيز العدالة، والسلام والأمن الدوليين.

المادة ٣

رغبة في توفير الحد الأقصى من الأمن للبنان ولإسرائيل، يقيم الفريقان ويطبقان ترتيبات أمنية، بما في ذلك، إنشاء منطقة أمنية، وفقاً لما هو منصوص عليه في ملحق هذا الاتفاق.

المادة ٤

١ ـ لا تستعمل أراضي أي من الفريقين قاعدة لنشاط عدائي أو إرهابي ضد الفريق الآخر، أو ضد شعبه.

٢ ـ يحول كل فريق دون وجود أو إنشاء قوات غير نظامية أو عصابات مسلحة أو منظمات أو قواعد أو مكاتب أو هيكلية تشمل أهدافها أو غاياتها الإغارة على أراضي الفريق الآخر أو القيام بأي عمل إرهابي

داخل هذه الأراضي، أو أي نشاط يهدف إلى تهديد أو تعريض أمن الفريق الآخر أو سلامة شعبه للخطر. لهذه الغاية تصبح لاغية وغير ملزمة جميع الاتفاقات والترتيبات التي تسمح ضمن أراضي اي من الفريقين بوجود وعمل عناصر معادية للفريق الآخر.

٣ ـ مع الاحتفاظ بحقه الطبيعي في الدفاع عن النفس وفقا للقانون الدولي، يمتنع كل من الفريقين:

أ ـ عن القيام أو الحث أو المساعدة أو الاشتراك في تهديدات أو أعمال حربية أو هدامة، أو تحريضية أو عدوانية أو الحث عليها ضد الفريق الآخر، أو ضد سكانه أو ممتلكاته، سواء داخل أراضيه أو انطلاقا منها، أو داخل أراضي الفريق الآخر.

ب ـ عن استعمال أراضي الفريق الآخر لشن هجوم عسكري ضد أراضي دولة ثالثة.

ج ـ عن التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية للفريق الآخر.

٤ ـ يتعهد كل من الفريقين باتخاذ التدابير الوقائية والإجراءات القانونية بحق الأشخاص والمجموعات التي ترتكب أعمالاً مخالفة لأحكام هذه المادة.

المادة ٥

انسجاما منهما مع إنهاء حالة الحرب يمتنع كل فريق، في إطار أنظمته الدستورية، عن أي شكل من أشكال العداوة المعادية للفريق الآخر.

المادة ٦

فيما عدا حق العبور البريء وفقا للقانون الدولي، يمنع كل فريق

دخول أرضه أو الانتشار عليها أو عبورها لقوات عسكرية أو معدات أو تجهيزات عسكرية عائدة لأية دولة معادية للفريق الآخر، بما في ذلك مجاله الجوي وبحره الإقليمي.

المادة ٧

باستثناء ما هو منصوص عليه في هذا الاتفاق وبناء على طلب الحكومة اللبنانية وموافقتها، ليس هناك ما يحول دون انتشار قوات دولية على الأرض اللبنانية لمؤازرة الحكومة اللبنانية في تثبيت سلطتها. ويتم اختيار الدول المساهمة الجديدة في هذه القوات من بين الدول التي تقيم علاقات دبلوماسية مع الفريقين.

المادة ٨

١ ـ أ: عند دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، ينشىء الفريقان لجنة اتصال مشتركة تبدأ ممارسة وظائفها من وقت إنشائها وتكون الولايات المتحدة الأميركية فيها مشاركا. يعهد إلى هذه اللجنة بالإشراف على تنفيذ هذا الاتفاق في جميع جوانبه. وفيما يخص القضايا ذات العلاقة بالترتيبات الأمنية، تعالج هذه اللجنة المسائل غير المفصول بها والمحالة إليها من قبل لجنة الترتيبات الأمنية المنشاة بموجب الفقرة (ج) أدناه. تتخذ اللجنة قراراتها بالإجماع.

ب: تهتم لجنة الاتصال المشتركة بصورة متواصلة بتطوير العلاقات المتبادلة بين لبنان وإسرائيل، بما في ذلك ضبط حركة البضائع والمنتوجات والأشخاص والمواصلات الخ...

ج: في إطار لجنة الاتصال المشتركة تنشأ لجنة الترتيبات الأمنية المحددة تشكيلها ووظائفها في ملحق هذا الاتفاق.

د: يمكن إنشاء لجان فرعية للجنة الاتصال المشتركة حينما تدعو الحاجة.

هـ: تجتمع لجنة الاتصال المشتركة في لبنان وإسرائيل دورياً.

و: لكل من الفريقين، إذا رغب في ذلك، وما لم يحصل أي اتفاق على تغيير الوضع القانوني، ان ينشىء مكتب اتصال على ارض الفريق الآخر، للقيام بالمهام المذكورة أعلاه في إطار لجنة الاتصال المشتركة وللمؤازرة في تنفيذ هذا الاتفاق.

ز: يرئس أعضاء كل فريق في لجنة الاتصال المشتركة موظف حكومي رفيع المستوى.

ح: تكون جميع الشؤون الأخرى المتعلقة بمكاتب الاتصال هذه، وبموظفيها، وكذلك بالموظفين التابعين لأي من الفريقين والموجودين على أرض الفريق الآخر لسبب ذي صلة بتنفيذ هذا الاتفاق، موضوع بروتوكول يعقد بين الفريقين ضمن لجنة الاتصال المشتركة وبانتظار عقد هذا البروتوكول تعامل مكاتب الاتصال والموظفون المشار إليهم وفقاً للأحكام المتصلة بهذا الموضوع المنصوص عليها في اتفاقية البعثات الخاصة تاريخ ٨ كانون الأول ١٩٦٩، بما فيها الأحكام المتعلقة بالامتيازات والحصانات، وهذا دون المساس بموقف الفريقين من تلك الاتفاقية.

٢ ـ خلال فترة الستة أشهر التالية لانسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من لبنان وفقاً للمادة الأولى من هذا الاتفاق، وبعد

الإعادة المتزامنة لبسط السلطة الحكومية اللبنانية على طول الحدود الدولية بين لبنان وإسرائيل، وفي ضوء إنهاء حالة الحرب، يشرع الفريقان في إطار لجنة الاتصال المشتركة بالتفاوض بنية حسنة بغية عقد اتفاقات حول حركة السلع والمنتجات والأشخاص وتنفيذها على أساس غير تمييزي.

المادة ٩

١ ـ يتخذ كل من الفريقين، في مهلة لا تتعدى عاماً واحداً من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، جميع الإجراءات اللازمة لإلغاء المعاهدات والقوانين والأنظمة التي تعتبر متعارضة مع هذا الاتفاق، وذلك وفقاً لصول الدستورية المتبعة لدى كل من الفريقين.

٢ ـ يتعهد الفريقان بعدم تنفيذ أية التزامات قائمة تتعارض مع هذا الاتفاق وبعدم الالتزام بأي موجب أو اعتماد قوانين أو أنظمة تتعارض مع هذا الاتفاق.

المادة ١٠

١ ـ يتم إبرام هذا الاتفاق من قبل الفريقين طبقاً للأصول الدستورية لدى كل منهما، ويسري مفعوله من تاريخ تبادل وثائق الإبرام، ويحل محل الاتفاقيات السابقة بين لبنان وإسرائيل.

٢ ـ تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق كل المرفقات به (الملحق والخريطة والمحاضر التفسيرية المتفق عليها).

٣ ـ يمكن تعديل هذا الاتفاق أو تنقيحه أو استبداله برضى الفريقين.

المادة ١١

١ - تجري تسوية الخلافات الناجمة عن تفسير هذا الاتفاق أو تطبيقه بطريقة التفاوض من لجنة الاتصال المشتركة. وكل خلاف من هذا النوع تعذرت تسويته بهذه الطريقة يجري طرحه للتوفيق. وإذا لم يحل، يصار إلى إخضاعه لإجراء يتفق عليه للفصل فيه بصورة نهائية.

المادة ١٢

يبلغ هذا الاتفاق إلى أمانة الأمم المتحدة لتسجيله وفقا لأحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

حرر في خلدة وكريات شمونة في اليوم السابع عشر من أيار ١٩٨٣ على ثلاث نسخ بأربعة نصوص رسمية باللغات العربية والعبرية والانكليزية والفرنسية. في حال اي اختلاف بالتفسير يعتمد على حد سواء النصان الانكليزي والفرنسي.

عن حكومة جمهورية اللبنانية
أنطوان فتال

عن حكومة دولة إسرائيل
ديفيد كيمحي

عن حكومة الولايات المتحدة الأميركية
موريس دراپير

المصطلحات والأعلام

أولاً: مصطلحات الدراسة[1](*)

1- **الاتحاد الكنفدرالي (أو الكونفدرالي):** هو رابطة أعضاؤها دول مستقلة ذات سيادة والتي تفوض بموجب اتفاق مسبق بعض الصلاحيات لهيئة أو هيئات مشتركة لتنسيق سياساتها في عدد من المجالات وذلك دون أن يشكل هذا التجمع دولة أو كيانا وإلا أصبح شكلا آخر يسمى بالفدرالية. الكنفدرالية تحترم مبدأ السيادة الدولية لأعضائها وفي نظر القانون الدولي تتشكل عبر اتفاقية لا تعدل إلا بإجماع أعضائها. وفي السياسة الحديثة، فالكنفدرالية هي اتحاد دائم للدول ذات السيادة للعمل المشترك فيما يتعلق بالدول الأخرى. عادة ما تبدأ بمعاهدة ولكنها غالبا ما تلجأ في وقت لاحق لاعتماد دستور مشترك، غالبا ما تنشأ الكنفدراليات للتعامل مع القضايا الحساسة مثل الدفاع والشؤون الخارجية أو العملة المشتركة، حيث يتعين على الحكومة المركزية لتوفير الدعم لجميع الأعضاء.

2- **اتفاق القاهرة 1969:** هو اتفاق تم التوقيع عليه في 3 تشرين الثاني (نوفمبر) 1969 في القاهرة لغرض تنظيم الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان، قام الرئيس اللبناني آنذاك شارل حلو بإرسال وفد لبناني برئاسة قائد الجيش أميل بستاني إلى القاهرة للتحادث والتفاوض مع ياسر عرفات وتحت إشراف وزير الدفاع المصري محمد فوزي.

3- **اتفاقية فيصل – وايزمان:** وقعت من قبل فيصل الأول ابن حسين بن علي الهاشمي مع حاييم وايزمان رئيس المنظمة الصهيونية العالمية في مؤتمر باريس للسلام عام 1919 يعطي بها لليهود تسهيلات في إنشاء وطن في فلسطين والإقرار بوعد بلفور.

1(*)- روبرت فيسك: ويلات وطن صراعات الشرق الأوسط وحرب لبنان، مصدر سابق، ص 302.

4- **اتفاقية كامب ديفيد:** عبارة عن اتفاقية تم التوقيع عليها في 17 أيلول (سبتمبر) 1978 بين الرئيس المصري محمد أنور السادات ورئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن بعد 12 يوماً من المفاوضات في المنتجع الرئاسي كامب ديفيد في ولاية ميريلاند القريب من عاصمة الولايات المتحدة واشنطن. حيث كانت المفاوضات والتوقيع على الاتفاقية تحت إشراف الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر. ونتج عن هذه الاتفاقية حدوث تغييرات على سياسة العديد من الدول العربية تجاه مصر، وتم تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية من عام 1979 إلى عام 1989 نتيجة التوقيع على هذه الاتفاقية ومن جهة أخرى حصل الزعيمان مناصفة على جائزة نوبل للسلام عام 1978 بعد الاتفاقية حسب ما جاء في مبرر المنح للجهود الحثيثة في تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط. وتوجد مطالب بالإفصاح عن تفاصيلها التي تبقى سرية حتى اليوم، كما أنها لم تُعرض على البرلمان المصري.

5- **الامم المتحدة:** منظمة عالمية تضم في عضويتها جميع دول العالم المستقلة تقريباً. تأسست منظمة الأمم المتحدة بتاريخ 24 تشرين الأول (أكتوبر) 1945 في مدينة سان فرانسيسكو، كاليفورنيا الأمريكية، تبعاً لمؤتمر دومبارتون أوكس الذي عقد في العاصمة واشنطن. من عام 1919 إلى عام 1945 كان يوجد منظمة شبيهة بمنظمة الأمم المتحدة تدعى عصبة الأمم إلا أنها فشلت في مهامها خصوصاً بعد قيام الحرب العالمية الثانية، ما أدى إلى نشوء الأمم المتحدة بعد انتصار الحلفاء وتم إلغاء عصبة الأمم. في بداية أيلول (سبتمبر) 2003 كان هناك (191) دولة كأعضاء في المنظمة.

6- **التأميم:** هو نقل ملكية قطاع معين إلى ملكية الدولة أي تحويله إلى القطاع العام. وهي مرحلة تمر بها الدولة المستقلة عادة في إطار عملية نقل الملكية وإرساء قواعد السيادة بحيث تقوم الدولة بإرجاع ملكية ما يراد تأميمه إلى نفسها.

7- **ثغرة الدفرسوار:** أو الثغرة، هو المصطلح الذي أطلق على حادثة أدت لتعقيد مسار الأحداث في "حرب أكتوبر" عام 1973، كانت في نهاية الحرب، حينما

تمكن الجيش الإسرائيلي من تطويق الجيش الثالث الميداني المصري من خلال ما عرف بثغرة الدفرسوار، في الضفة الشرقية لقناة السويس.

8- **الثورة العراقية:** (1958) هي ثورة 14 تموز (يوليو) 1958 وتعرف أيضاً بحركة أو انقلاب 14 تموز (يوليو) 1958، التي أطاحت بالمملكة العراقية حيث كان الملك فيصل الثاني ملكاً على العراق وقد اختلف المؤرخون في تقييم نظام الحكم الملكي كما اختلفوا في تسمية الحركة ما بين الانقلاب والثورة. تم إعلان قيام الجمهورية العراقية وانتهاء حقبة العهد الملكي من خلال البيان الأول للحركة والذي أذاعه عبد السلام عارف من دار الإذاعة، وذلك بعد نجاحه في قلب نظام الحكم بالسيطرة على القيادة العامة للجيش، وبمساندة من زملائه أعضاء تنظيم الضباط الوطنيين أو الضباط الأحرار في صباح يوم الاثنين الموافق 14 تموز (يوليو) 1958.

9- **الثورة العربية الكبرى:** (1916) هي ثورة قام بها الشريف حسين حاكم مكة ضد الدولة العثمانية في حزيران (يونيو) عام 1916 بدعم من بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى. وتمكن أفراد القبائل الذين انضموا إلى الحركة من تفجير خط سكة قطارات الحجاز بمساعدة ضابط المخابرات البريطاني لورنس، ومنعوا وصول الدعم التركي إلى الحجاز، وطردوا الجيش التركي من مكة والمدينة والطائف وجدة وينبع والعقبة ومعان ودمشق وأخيراً حلب في عام 1919.

10- **جامعة الدول العربية:** هي منظمة تضم جميع الدول العربية، ينص ميثاقها على التنسيق بين الدول الأعضاء في الشؤون الاقتصادية، ومن ضمنها العلاقات التجارية، الاتصالات، العلاقات الثقافية، الجنسيات ووثائق وأذونات السفر والعلاقات الاجتماعية والصحة. المقر الدائم لجامعة الدول العربية يقع في القاهرة، (وفي تونس من 1979 إلى 1990). أمينها العام الحاليّ هو نبيل العربي. المجموع الكلي لمساحة الدول الأعضاء في المنظمة (13,953,041) كم^2، وتشير إحصاءات 2007 إلى وجود (339,510,535) نسمة فيها، حيث أنّ مجموع مساحة الوطن العربي يجعل مجموعها الثاني عالمياً بعد روسيا

ومجموع سكانها هو الرابع عالمياً بعد الصين، الهند والاتحاد الأوروبي .

11- **الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين:** (أو اختصاراً الجبهة الديمقراطية)، هي ثاني أكبر فصيل في منظمة التحرير الفلسطينية بعد حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح. وهو فصيل ماركسي نتج عن الانسلاخ الفكري بين الماركسيين والقوميين في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين سنة 1969 ويتزعمها نايف حواتمة منذ تأسيسها.

12- **الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة:** تنظيم فلسطيني أسسه أحمد جبريل سنة 1958 بشكل سري وأعلن عسكرياً عام 1965 في عملية عسكرية استهدفت تفجير نفق عيلبون تحت اسم جبهة التحرير الفلسطينية. طغى الجانب العسكري على عمل الجبهة رغم حجمها الصغير نسبيا مقارنة بالفصائل الأخرى. فخاضت معارك ضارية ضد العدو الصهيوني في لبنان. ما زالت لها مواقع عسكرية في لبنان كالناعمة وفي سوريا تتمركز في معسكر في السويداء جنوب دمشق قرب الحدود الأردنية، وهي تعتبر حليفا وثيقا لسوريا وقوى المقاومة في الوطن العربي والعالم ويعتبر مجمع الخالصة التربوي والتعليمي في قلب مخيم اليرموك مقر قيادتها السياسية. تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبرها تنظيماً إرهابياً.

13- **الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:** تأسست الجبهة عام 1967 كامتداد للفرع الفلسطيني من حركة القوميين العرب، أسسها مجموعة من قياديي القوميين العرب وبعض المنظمات الفلسطينية التي كانت منتشرة في حينه وعلى رأسهم مؤسسها وأمينها العام السابق د. جورج حبش ووديع حداد وأحمد اليماني وحسين حمود (أبو أسعد) ومحمد القاضي الذي تنحى برضاه عن عمله في منتصف السبعينات، ولم يشغل اي منصب قيادي بالحركة آن ذاك. بدأت كجبهة ماركسية لينينية تنتمي الى المجموعات الماركسية اللينينية على أفكار ماوتسي تونغ حتى مؤتمرها الثاني قامت بشطب كل ما كان من أدبيات ماوتسي تونغ في مؤتمرها الثاني وحذف جميع عبارات واقتباسات ماوتسي تونغ من وثيقتها التنظيمية وبدأت تتحول الى منظمة ماركسية لينينية بالفهم السوفييتي

ثم أصبحت مجرد مسترشدة بالفكر الماركسي اللينيني.

14- **الجبهة اللبنانية:** هي تحالف عدة أحزاب وشخصيات يمينية تأسس سنة 1976 في بداية الحرب الأهلية اللبنانية لمواجهة الحركة الوطنية اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية. ومن بين مقترحاتها إقامة نظام فيدرالي، ولقبت بالجبهة الانعزالية من طرف خصومها. ترأس الجبهة الرئيس الأسبق كميل شمعون زعيم حزب الوطنيين الأحرار. وتضم: حزب الكتائب، نمور الأحرار، حراس الأرز، التنظيم (لبنان). رغم إن مكونات الجبهة بدت أكثر تجانسا من الحركة الوطنية إلا إنها عرفت هي الأخرى خلافات أدت واحدة منها إلى انفصال فرنجية سنة 1978 بعد اغتيال نجله "طوني فرنجية" على يد مليشيا القوات اللبنانية، برئاسة "بشير الجميل"، الجناح العسكري لحزب الكتائب. عسكرياً قامت الجبهة بتشكيل القوات اللبنانية بعد المعارك الأولى لتكون جناحها العسكري تحت قيادة بشير الجميّل. فقدت الجبهة الكثير من دورها في منتصف الثمانينات بفقدانها السيطرة الفعلية على القوات اللبنانية. وبوفاة أعضائها أو استقالتهم شكلت سنه 1988 جبهة أخرى سميت الجبهة اللبنانية الجديدة بقيادة داني شمعون، واتخذت الجبهة الجديدة موقفاً مؤيداً لقائد الجيش العماد ميشال عون، لكنها ما لبثت أن حلت هي الأخرى مع اغتيال داني سنة 1990.

15- **الجمهورية العربية المتحدة:** هو الاسم الرسمي للوحدة بين مصر وسوريا والتي كانت بداية لتوحيد الدول العربية وإحدى أحلام الرئيس جمال عبد الناصر. أعلنت الوحدة في 22 شباط (فبراير) 1958 بتوقيع ميثاق الجمهورية المتحدة من قبل الرئيسين السوري شكري القوتلي والمصري جمال عبد الناصر. اختير عبد الناصر رئيسًا والقاهرة عاصمة للجمهورية الجديدة. وفي عام 1960 تم توحيد برلماني البلدين في مجلس الأمة بالقاهرة وألغيت الوزارات الإقليمية لصالح وزارة موحدة في القاهرة أيضًا. أنهيت الوحدة بانقلاب عسكري في دمشق يوم 28 أيلول (سبتمبر) 1961، وأعلنت سوريا عن قيام الجمهورية العربية السورية، بينما احتفظت مصر باسم الجمهورية العربية المتحدة حتى عام 1971 عندما سميت باسمها الحالى جمهورية مصر العربية.

16- **جيش الإنقاذ:** جيش شكل عام 1947 من قبل اللجنة العسكرية للجامعة العربية من المتطوعين من البلدان العربية، شارك الجيش في حرب 1948 وكان الجيش قد أطلق عليه في البداية اسم جيش التحرير ثم غير الاسم إلى جيش الإنقاذ. وقد ضم الجيش حوالي (3,830) متطوعاً مسجلاً في وثائق الجامعة العربية وقد أنيطت قيادة الجيش بالضابط فوزي القاوقجي كقائد أعلى لوحدات جيش الإنقاذ.

17- **جيش التحرير الفلسطيني:** هو جيش يمثل الذراع العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية، حتى إن كانت قواته عمليا تأتمر من طرف الحكومات المضيفة لها. أسس الجيش الزعيم العراقي عبد الكريم قاسم بتاريخ 27 أذار (مارس) 1961، وقد تولى الجيش العراقي تدريبه وتسليحه. وتم رسمياً الاحتفال بتشكيل قوات جيش التحرير الفلسطيني في الفاتح من أيلول (سبتمبر) 1964 بقوام ثلاثة ألوية عسكرية ـ مشاة ـ صاعقة في كل من : مصر وقطاع غزة (قوات عين جالوت)، وفي سوريا (قوات حطين)، وفي العراق وبقي المقر العام للجيش في القاهرة إلى العام 1971. وفي الواقع العملي الراهن فان جيش التحرير الفلسطيني يتواجد فوق الأراضي السورية بقوام ثلاثة ألوية مشاة/صاعقة (قوات حطين، قوات القادسية، قوات أجنادين)، وكتائب إسناد من مدفعية ودبابات ومهام خاصة، إضافة إلى كتيبة مصعب بن عمير التي تم فرزها إلى المخيمات الفلسطينية في لبنان أوائل السبعينيات من القرن الماضي أي أن تعداد هذه القوات على الأراضي السورية والأردنية والمصرية واللبنانية والفلسطينية، لعام 2009 حوالي (350,000) مقاتل ، جدير بالذكر أن هذه القوات تدين بالولاء إلى حزب البعث ـ تنظيم فلسطين وهو الجناح السياسي لمنظمة الصاعقة الفلسطينية. ويخضع اللاجئون الفلسطينيون في سوريا وحدهم من بين كل الفلسطينيين في الشتات للتجنيد العام في صفوف جيش التحرير الفلسطيني. بينما تواجد فوق الأراضي الأردنية تشكيل رمزي للجيش ومن المتطوعين فقط بعد العام 1971 تحت اسم كتيبة زيد بن حارثة التي تحول اسمها عام 1980 إلى قوات بدر. وعملياً لعب جيش التحرير

دوراً عسكرياً رائداً في مسار المقاومة ومنظمة التحرير الفلسطينية في الأردن ولبنان وفي حصار بيروت، خصوصاً في مناطق التماس مع القوى التي كانت في حالة تحالف مع قوات الغزو الإسرائيلي، فضلاً عن مشاركته الفاعلة في حربي 1967 و1973 على جبهتي الجولان وسيناء، حيث خاض معارك عنيفة مع الجيش الإسرائيلي وساهم بعمليات الإنزال الجوي بالحوامات على جبهة هضبة الجولان في موقع تل الفرس. وفي سياق الحديث عن قوات جيش التحرير الفلسطيني في سوريا، لابد من الإشارة إلى أن الفترات الأطول من الخدمة الميدانية لهذه القوات تمت في الأردن ولبنان إلى العام 2000. وتعرض الجيش إلى انشقاقين الأول في بيروت عام 1976 عندما كان تحت قيادة اللواء مصباح البديري، والثاني في طرابلس عام 1983، وانتهى الانشقاقان بالعفو العام وعودة الجميع من الذين غادروا صفوفه من متطوعين ومجندين. من ابرز رموزه في قطاع غزة الفريق عبد الرزاق المجايدة والشهيد اللواء أحمد مفرج أبو حميد واللواء صائب العاجز وكان المجايدة قد قلد مناصب رفيعة في المؤسسة العسكرية التابعة لفتح أو السلطة بعد انشائها.

18- **حراس الأرز:** حزب قومي لبناني يميني متطرف، أسسه إتيان صقر المعروف باسم "أبو أرز" ويعتبر الشاعر سعيد عقل أباه الروحي. شعار الحركة "بخدمتك يا لبنان". أعلنت الحركة انطلاقتها مع بداية الحرب الأهلية اللبنانية في شباط (فبراير) 1975 وخاضت ميليشياته، التي كان قوامها حوالي (1000) عنصر، عدة معارك ضد الميليشيات الفلسطينية وميليشيات الحركة الوطنية اللبنانية. وأطلق خلال الحرب عدة شعارات مناوئة للوجود الفلسطيني في لبنان. عارض بشدة التدخل العسكري السوري في حزيران (يونيو) 1976 كما انتقد بشدة دعاة التقسيم. رحب هذا الحزب بالاجتياح الإسرائيلي سنة 1982 وانتقد موقف باقي القادة اليمينيين الذين تفادوا التعامل علناً مع الجيش الإسرائيلي. في تاريخ 19 تشرين الثاني (نوفمبر) 1976، أعطى وزير الداخلية العلم والخبر رقم 91 الذي ينص بتأسيس الجمعية المعروفة باسم: «حركة حراس الارز» مركزها بيروت وغايتها: حركة سياسية اجتماعية،

ثقافية، رياضية بهيئة إدارية مؤلفة من المدعوين: اتيان قيصر صقر، شارل عقل، رفيق بركات، شارل نصري بحري، صلاح رعد الهاشم. وإن أحدهم المدعو شارل عقل هو ممثل الهيئة تجاه الحكومة.

19- **حرب 1967:** وتعرف أيضًا باسم نكسة حزيران وتسمى كذلك حرب الأيام الستة هي الحرب التي نشبت بين إسرائيل وكل من مصر وسوريا والأردن بين 5 حزيران (يونيو) و10 حزيران (يونيو) 1967 لإيقاف العدوان الإسرائيلي، وأفضت لاحتلال إسرائيل كل من سيناء وقطاع غزة والضفة الغربية والجولان وتعتبر ثالث حرب ضمن الصراع العربي الإسرائيلي. كان من نتائجها صدور قرار مجلس الأمن رقم (242) وانعقاد قمة اللاءات الثلاثة العربيّة في الخرطوم وتهجير معظم سكان مدن قناة السويس وكذلك تهجير معظم مدنيي محافظة القنيطرة في سوريا، وتهجير عشرات الآلاف من الفلسطينيين من الضفة بما فيها محو قرى بأكملها، وفتح باب الاستيطان في القدس الشرقية والضفة الغربية. لم تنته تبعات حرب 1967 حتى اليوم، إذ لا تزال إسرائيل تحتلّ الضفة الغربية كما أنها قامت بضم القدس والجولان لحدودها، وكان من تبعاتها أيضًا نشوب حرب أكتوبر عام 1973 وفصل الضفة الغربيّة عن السيادة الأردنيّة، وقبول العرب منذ مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 بمبدأ «الأرض مقابل السلام» الذي ينصّ على العودة لما قبل حدود الحرب لقاء اعتراف العرب بإسرائيل، ومسالمتهم إياها رغم أن دولاً عربيّة عديدة باتت تقيم علاقات منفردة مع إسرائيل سياسيّة أو اقتصادية.

20- **حرب الاستنزاف:** أو حرب الألف يوم كما أطلق عليها بعض الإسرائيليين. والاستنزاف هو مصطلح أطلقه الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر على الحرب التي اندلعت بين مصر وإسرائيل على ضفتي قناة السويس. بدأت أحداثها عندما تقدمت المدرعات الإسرائيلية صوب مدينة بور فؤاد بهدف احتلالها يوم 1 تموز (يوليو) 1967، فتصدت لهل قوة من الصاعقة المصرية بنجاح فيما عرف بمعركة رأس العش. تصاعدت العمليات العسكرية خلال الأشهر التالية خاصة بعد مساندة العرب لدول المواجهة أثناء مؤتمر القمة

العربية في الخرطوم، ورفض إسرائيل لقرار مجلس الأمن (242) الداعي لانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها عقب انتصارها الخاطف على العرب خلال حرب يونيو. استمرت الحرب لنحو ثلاث سنوات، وخلالها استهدفت غارات سلاح الجو الإسرائيلي المدنيين المصريين أملا في إخضاع القيادة السياسية المصرية، مستخدمين في ذلك مقاتلات الفانتوم الأميركية الحديثة. كما استعان المصريون بالخبراء السوفييت وصواريخ الدفاع الجوي السوفياتية لتأمين العمق المصري. وشهدت الحرب أيضًا معارك محدودة بين إسرائيل وكل من سوريا والأردن والفدائيين الفلسطينيين. وفي 7 آب (أغسطس) 1970 انتهت المواجهات بقرار الرئيس عبد الناصر والملك حسين قبول مبادرة روجرز لوقف إطلاق النار. وسادت حالة من اللاسلم واللا حرب، والتي أدت بدورها إلى نشوب حرب أكتوبر بعد ثلاث سنوات.

21- **الحرب الأهلية اللبنانية:** هي حرب دموية وصراع معقد دامت لأكثر من 16 عاماً و7 أشهر في لبنان من 13 نيسان (أبريل) 1975 إلى 13 تشرين الأول (أكتوبر) 1990، وتعود جذوره للصراعات والتنازلات السياسية في فترة الانتداب الفرنسي على لبنان وسوريا. وقد حصل توقف قصير للمعارك عام 1976 لانعقاد القمة العربية ثم عاد الصراع الأهلي ليستكمل وعاد ليتركز القتال في جنوب لبنان بشكل أساسي، والذي سيطرت عليه بداية منظمة التحرير الفلسطينية ثم قامت إسرائيل باحتلاله. وانتهت الأحداث بانتشار الجيش السوري بموافقة لبنانية عربية ودولية وذلك بحسب اتفاق الطائف.

22- **الحرب الباردة:** هي مصطلح يستخدم لوصف حالة الصراع والتوتر والتنافس التي كانت توجد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وحلفائهم من الفترة في منتصف الأربعينيات حتى أوائل التسعينيات.

23- **حرب أكتوبر:** هي الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة التي شنتها كل من مصر وسوريا بدعم عربي عسكري وسياسي واقتصادي على إسرائيل عام 1973. بدأت الحرب في يوم السبت 6 تشرين الأول (أكتوبر) 1973 بهجوم مفاجئ من قبل الجيش المصري والجيش السوري على القوات الإسرائيلية التي كانت

مرابطة في سيناء وهضبة الجولان.

24- **حركة المحرومين:** أفواج المقاومة اللبنانية أو حركة أمل تأسست تحت مسمى حركة المحرومين بعد دعوة الإمام السيد موسى الصدر في خطاب ألقاه بتاريخ 20 كانون الثاني (يناير) 1975، بمناسبة ذكرى عاشوراء، المواطنين اللبنانيين إلى تشكيل مقاومة لبنانية تتصدى للاعتداءات الإسرائيلية.

25- **حركة الناصريين المستقلين:** (المرابطون) هي حركة سياسية عسكرية لبنانية تعتنق المبادئ الناصرية التي تؤمن بوحدة الوطن العربي وببيئة حرة وذات نظام اشتراكي. وكان لذراعها العسكري، المرابطون، الدور الفعال مع الحركة الوطنية اللبنانية خلال الحرب الأهلية اللبنانية وحتى تصفيتها عام 1984.

26- **حزب البعث العربي الاشتراكي:** حزب تأسس في دمشق، سوريا في العام 1947 تحت شعار أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة وأهدافه وحدة حرية اشتراكية وهي تجسد الوحدة العربية والتحرر من الاستعمار والإمبريالية وإقامة النظام الاشتراكي العربي. وهو الحزب الحاكم في سوريا منذ ثورة الثامن من أذار (مارس) 1963 حتى الآن وكان الحزب الحاكم للعراق منذ 17 تموز (يوليو) 1968 حتى سقوط نظام صدام حسين بتاريخ 9 نيسان (أبريل) 2003 في أيدي قوات التحالف.

27- **الحزب التقدمي الاشتراكي:** يتزعمه حاليا وليد جنبلاط. استنادا إلى مبادئ الحزب فإن توجه الحزب هو توجه علماني ويتبنى الاشتراكية إلا أن أغلب مؤيديه ينتمون إلى الطائفة الدرزية. تأسس الحزب في 5 كانون الثاني (يناير) 1949 وكان من أبرز مؤسسيه: كمال جنبلاط، وفريد جبران، وألبرت أديب وعبد الله العلايلي وفؤاد رزق وجورج حنا. تحت زعامة كمال جنبلاط انضم الحزب إلى الحركة الوطنية اللبنانية التي كانت جبهة مؤلفة من الحزب التقدمي الأشتراكي وأحزاب أخرى لعبت دوراً كبيراً في مواجهة الجبهة اللبنانية المسيحية التي ضمت حزب الكتائب اللبنانية وحزب الوطنيين الأحرار بزعامة كميل شمعون أثناء الحرب الأهلية اللبنانية.

28- **حزب الكتائب اللبنانية:** هو أحد أبرز الأحزاب اللبنانية. تأسس كحركة قومية

شبابية سنة 1936 على يد بيار الجميّل. كانت الحركة مستوحاة من الحزب النازي الألماني وذلك بعد زيارة مؤسسه لألمانيا خلال الحقبة النازية ليشارك بالألعاب الأولمبية. تحول إلى حزب سياسي سنة 1952. وقف الحزب مع الرئيس كميل شمعون خلال أحداث 1958. وشكل سنة 1968 الحلف الثلاثي مع حزب الوطنيين الأحرار والكتلة الوطنية متحصلا على 9 مقاعد خلال الانتخابات النيابية لتلك السنة.

29- **حزب الوطنيين الأحرار:** حزب يميني لبناني أسسه الرئيس الأسبق كميل شمعون سنة 1958 بعد انتهاء ولايته. نادى باستقلالية لبنان وباقتصاد السوق. ينتمي أغلب محازبيه إلى الطائفة المارونية، أساسا في منطقة الشوف. شكل سنة 1968 الحلف الثلاثي مع حزب الكتائب والكتلة الوطنية وفاز بـ11 مقعداً في المجلس النيابي. في بداية السبعينات كان الحزب يملك أكبر كتلة في المجلس. شارك الحزب في حكومة رشيد الصلح، آخر حكومة قبل الحرب بوزيرين: محمود عمار ونديم نعيم إضافة إلى ميشال ساسين المحسوب عليه. التحق أثناء الحرب الأهلية مع أحزاب يمينية أخرى بالجبهة اللبنانية. خاضت ميليشيا نمور الأحرار، جناحه العسكري، معارك ضارية ضد الحركة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية. تلقى الحزب ضربة موجعة إثر خسارة ميليشيا النمور مواقعها إثر هجوم شنته القوات اللبنانية بقيادة بشير الجميل سنة 1980. تولى سنة 1985 داني شمعون رئاسته خلفاً لوالده واستمر في منصبه إلى ان اغتيل في تشرين الأول (أكتوبر) 1990. قاطع الحزب انتخابات 1992، 1996، 2000 ولم يحصل سنة 2005 على أي مقعد. تراجع تأثيره على الساحة السياسية بعد وفاة مؤسسه سنة 1987 وصعود القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر كأحزاب سياسية. يرأسه حالياً الأستاذ دوري شمعون وأمينه العام الياس أبو عاصي.

30- **حلف بغداد:** هو أحد الأحلاف التي شهدتها حقبة الحرب الباردة، حيث تم إنشاؤه عام 1955 للوقوف بوجه المد الشيوعي في الشرق الأوسط، وكان يتكون إلى جانب المملكة المتحدة من العراق وتركيا وإيران وباكستان.

31- **الحياد الإيجابي:** هو عدم تأييد أي طرف على الآخر (الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السوفيتي) وفي نفس الوقت مناصرة القضايا العادلة في العالم مثل : حق الشعوب المستعمرة في الحرية و الاستقلال و حق الدول في التصرف في ثرواتها الوطنية و محاربة الأحلاف العسكرية.

32- **السلفية الوهابية (أو الوهابية):** مصطلح أطلق على حركة إسلامية سياسية قامت في منطقة نجد وسط شبه الجزيرة العربية في أواخر القرن الثاني عشر الهجري، الموافق للثامن عشر الميلادي على يد محمد بن عبد الوهاب (1703 - 1792) ومحمد بن سعود حيث تحالفا لنشر الدعوة السلفية. وقد كانت بدايتها في الدرعية إذ أعلن محمد بن عبد الوهاب "الجهاد"، فشن سلسلة من الحروب (وكانوا يسمونها بالغزوات) صادروا فيها أموال خصومهم من المسلمين بشبه الجزيرة (وكانوا يسمونها بالغنائم). بذلك خرجوا على الخلافة الإسلامية التي كانت تحت حكم العثمانيين.

33- **العدوان الثلاثي:** هي حرب شنتها كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على مصر في عام 1956 إثر قيام جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس. وكانت كل من بريطانيا وفرنسا قد اتفقتا مع إسرائيل على أن تقوم القوات الإسرائيلية بمهاجمة سيناء وحين يتصدى لها الجيش المصري تقوم بريطانيا وفرنسا بالتدخل وإنزال قواتهما في منطقة قناة السويس ومحاصرة الجيش المصري. نفذت إسرائيل هجومها على سيناء ونشبت الحرب. فأصدرت كل من بريطانيا وفرنسا إنذارا بوقف الحرب وانسحاب الجيش المصري والإسرائيلي لمسافة 10 كم من ضفتي قناة السويس مما يعني فقدان مصر سيطرتها على قناة السويس ولما رفضت مصر نزلت القوات البريطانية والفرنسية في بور سعيد ومنطقة قناة السويس إلا أن الجيش المصري لم يحاصر لأن قطاعاته كانت قد انسحبت. كان واضحا أن ما حدث هو مؤامرة بين الدول الثلاث فاصدر الاتحاد السوفيتي إنذارا بضرب لندن وباريس بالصواريخ الذرية، وأمرت أمريكا بريطانيا وفرنسا بالانسحاب الفوري من الأراضي المصرية. وانتهت الحرب بفضيحة كبرى وخرج عبد الناصر منتصراً سياسياً بعد هذه الحرب.

34- **عصبة الأمم:** هي إحدى المنظمات الدولية السابقة التي تأسست عقب مؤتمر باريس للسلام عام 1919، الذي أنهى الحرب العالمية الأولى التي دمّرت أنحاء كثيرة من العالم وأوروبا خصوصًا. كانت هذه المنظمة سلفًا للأمم المتحدة، وهي أوّل منظمة أمن دولية هدفت إلى الحفاظ على السلام العالمي. وصل عدد الدول المنتمية لهذه المنظمة إلى 58 دولة في أقصاه، وذلك خلال الفترة الممتدة من 28 أيلول (سبتمبر) 1934 إلى 23 شباط (فبراير) 1935. أهدافها الرئيسية تتمثل في منع قيام الحرب عبر ضمان الأمن المشترك بين الدول، والحد من انتشار الأسلحة، وتسوية المنازعات الدولية عبر إجراء المفاوضات والتحكيم الدولي، كما ورد في ميثاقها.

35- **عملية فردان:** هي عملية عسكرية قامت بها قوات إسرائيلية في ليلة 10 نيسان (أبريل) 1973 ضد أهداف وشخصيات فلسطينية في قلب بيروت. تمكن الإسرائيليون من اغتيال ثلاثة قادة فلسطينيين، كمال عدوان، كمال ناصر وأبو يوسف النجار، كما قاموا بتفجير مقر الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. قُتِل اثنان من المهاجمين الإسرائيليين. نتج عن العملية استقالة رئيس الحكومة اللبنانية صائب سلام، وتدهور علاقات منظمة التحرير الفلسطينية بالسلطة اللبنانية.

36- **قرار 338:** هو قرار صادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتاريخ 22 تشرين الاول (أكتوبر) 1973 ويدعو إلى وقف إطلاق النار على كافة جبهات "حرب أكتوبر" (1973) والدعوة إلى تنفيذ القرار رقم (242) بجميع أجزائه. وقد دعا القرار في فقرته الثالثة أن تبدأ، فور وقف إطلاق النار وخلاله، مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

37- **قرار تقسيم فلسطين (181):** (1947) هو الاسم الذي أطلق على قرار الجمعية العامة التابعة لهيئة الأمم المتحدة رقم 181 والذي أُصدر بتاريخ 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947 بعد التصويت (33 مع، 13 ضد، 10 ممتنع) ويتبنّى خطة تقسيم فلسطين القاضية بإنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وتقسيم

أراضيها إلى 3 كيانات جديدة، كالتالي: 1. دولة عربية: وتقع على الجليل الغربي، ومدينة عكا، والضفة الغربية، والساحل الجنوبي الممتد من شمال مدينة أسدود وجنوبا حتى رفح، مع جزء من الصحراء على طول الشريط الحدودي مع مصر. 2. دولة يهودية: على السهل الساحلي من حيفا وحتى جنوب تل أبيب، والجليل الشرقي بما في ذلك بحيرة طبريا وإصبع الجليل، والنقب بما في ذلك أم الرشراش أو ما يعرف بإيلات حاليا. 3. القدس وبيت لحم والأراضي المجاورة، تحت وصاية دولية. كان هذا القرار من أول محاولات الأمم المتحدة لحل النزاع العربي اليهودي على أرض فلسطين.

38- **القرار رقم 242:** هو قرار أصدره مجلس الأمن الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة في 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 1967، وجاء في أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية الثالثة والتي وقعت في حزيران (يونيو) 1967 والتي أسفرت عن هزيمة الجيوش العربية واحتلال إسرائيل لمناطق عربية جديدة. وقد جاء هذا القرار كحل وسط بين عدة مشاريع قرارات طرحت للنقاش بعد الحرب. وورد في المادة الأولى، الفقرة أ: "انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلت في النزاع الأخير". وقد حذفت "أل" التعريف من كلمة "الأراضي" في النص الإنجليزي بهدف المحافظة على الغموض في تفسير هذا القرار. وإضافة إلى قضية الانسحاب فقد نص القرار على إنهاء حالة الحرب والاعتراف ضمنا بإسرائيل دون ربط ذلك بحل قضية فلسطين التي اعتبرها القرار مشكلة لاجئين. ويشكل هذا القرار منذ صدوره صُلب كل المفاوضات والمساعي الدولية العربية لإيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي.

39- **قمة الخرطوم (أو قمة اللاءات الثلاثة):** (1967) هي مؤتمر القمة الرابع الخاص بجامعة الدولة العربية، عقدت القمة في العاصمة السودانية الخرطوم في 29 آب (أغسطس) 1967 على خلفية هزيمة عام 1967 أو ما عرف بالنكسة. وقد عرفت القمة باسم قمة اللاءات الثلاثة حيث خرجت القمة بإصرار على التمسك بالثوابت من خلال لاءات ثلاثة: لا صلح ولا اعتراف ولا تفاوض مع العدو الصهيوني قبل أن يعود الحق لأصحابه.

40- **قوات الردع العربية:** تشكلت من قوات مختارة من ست دول عربية أقرتها جامعة الدول العربية، سوريا، لبنان، السعودية، السودان، اليمن الجنوبي والإمارات. أرسلت هذه القوات بقيادة اللواء (المقدم في ذلك الوقت) سامي الخطيب إلى لبنان خلال الحرب الأهلية اللبنانية في محاولة لحقن الدماء وضبط الأمن. استمر عملها حتى إتمام اتفاق الطائف في 30 أيلول (سبتمبر) 1989 وانتهاء الحرب الأهلية لتتحول قوات الردع إلى القوات العربية السورية العاملة في لبنان

41- **قوات الطوارئ الدولية:** أنشئت قوة الأمم المتحدة الأول لحالات الطوارئ (UNEF) من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة لضمان وضع حد للأزمة قناة السويس عام 1956 مع القرار 1001 (ES-I) في 7 تشرين الثاني (نوفمبر) 1956. وقد تم تطوير القوة إلى حد كبير نتيجة لجهود الأمين العام للأمم المتحدة داغ همرشولد واقتراح من وزير الشؤون الخارجية الكندي ليستر بيرسون. كانت الجمعية العامة قد وافقت على الخطة المقدمة من الأمين العام التي تتوخى نشر قوات الأمم المتحدة على جانبي خط الهدنة. انتشرت قوة الأمم المتحدة الثانية للطوارئ (UNEF II) نشر في الفترة من تشرين الأول (أكتوبر) 1973 إلى تموز (يوليو) 1979.

42- **القومية العربية (أو العروبة):** هي الإيمان بأن الشعب العربي شعب واحد تجمعه اللغة والثقافة والتاريخ والجغرافيا والمصالح وبأن دولة عربية واحدة ستقوم لتجمع العرب ضمن حدودها من المحيط إلى الخليج. جسدت هذه الفكرة بأيديولوجيات مثل الحركة الناصرية والتيار البعثي الذين كانا الأكثر شيوعاً في الوطن العربي خصوصا في فترة أواسط القرن العشرين حتى نهاية السبعينات، والتي تميزت بقيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا وشهدت محاولات وحدوية أخرى كثيرة.

43- **الكتاب الأبيض:** (1939) ويعرف أيضاً بكتاب مكدونالد الأبيض الذي سمي على اسم مالكوم ماكدونالد وزير المستعمرات البريطاني، والذي تم إصدار الكتاب تحت سلطته وسلطة الحكومة البريطانية، تم في هذا الكتاب التخلي عن

فكرة تقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما يهودية والأخرى فلسطينية، لصالح تأسيس دولة فلسطينية مستقلة تكون محكومة من قبل العرب الفلسطينيين واليهود بناء على نسبة كل منهما لإجمالي سكان فلسطين في سنة 1949. كما تم تحديد عدد اليهود المسموح لهم بالهجرة إلى فلسطين في السنوات الخمس اللاحقة لصدور الكتاب ب (75000) ألفاً (1940 - 1944) بحيث يتم قبول هجرة (10000) يهودي سنوياً ويتم زيادة هذا العدد ليصل إلى (25000) سنوياً. وبعد سنة 1944، تصبح هجرة اليهود مقرونة بموافقة الأغلبية العربية الموجودة في فلسطين. كما كان هذا الكتاب يحوي على قيود على حقوق اليهود في شراء الأراضي من العرب. رفض العرب واليهود هذا الكتاب ثم أعلنت انكلترا تمسكها به ولكن الحرب العالمية الثانية جعلته حبراً على ورق.

44- **الكتلة الوطنية اللبنانية:** حزب سياسي لبناني أسسه إميل إده سنة 1943. في عام 1949، تسلم ريمون إده زعامة الحزب بعد وفاة والده. كان الحزب يمثل القوة السياسية الأساسية في لبنان في الأربعينات والخمسينات إلى جانب الكتلة الدستورية التي يرأسها الرئيس بشارة الخوري. في سنة 1968 شكل الحزب ما سمي الحلف الثلاثي مع حزب الكتائب وحزب الوطنيين الأحرار. فاز التحالف بثلاثين مقعدا من أصل 99 في الانتخابات النيابية التي نظمت في تلك السنة. في عام 1972، تحصل الحزب على 3 مقاعد في المجلس النيابي: ريمون إده وإميل روحانا صقر عن دائرة جبيل وألبير مخيبر عن دائرة المتن. ربطته تقليديا علاقة متوترة مع حزب الكتائب الذي إستهدفت ميليشياته أعضاء الحزب في بداية الحرب. بقي الحزب محايدا أثناء الحرب الأهلية اللبنانية ولم يشكل ميليشيا تابعة له. رفض الحزب المشاركة في اتفاق الطائف ولم يوافق على بنوده.

45- **مبادرة روجرز:** هي مبادرة قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في آب (أغسطس) 1970. اقترحت هذه المبادرة وقف الفدائيين الفلسطينيين المتمركزين في غور الأردن لعملياتهم المسلحة الموجهة ضد إسرائيل. وافقت مصر بقيادة عبد الناصر على هذه المبادرة، ومن ثم الأردن بقيادة الملك حسين. لكن منظمة

التحرير الفلسطينية رفضت الالتزام بها.

46- **مشروع أيزنهاور:** (1957) يشير إلى خطبة القاها دوايت أيزنهاور في 5 كانون الثاني (يناير) 1957، ضمن "رسالة خاصة إلى الكونغرس حول الوضع في الشرق الأوسط". وحسب مبدأ أيزنهاور، فإن بمقدور أي بلد أن يطلب المساعدة الاقتصادية الأمريكية و/أو العون من القوات المسلحة الأمريكية إذا ما تعرضت للتهديد من دولة أخرى. وقد خص أيزنهاور بالذكر، في مبدئه، التهديد السوفيتي بإصداره التزام القوات الأمريكية "بتأمين وحماية الوحدة الترابية والاستقلال السياسي لمثل تلك الأمم، التي تطلب تلك المساعدات ضد عدوان مسلح صريح من أي أمة تسيطر عليها الشيوعية الدولية." مشروع أيزنهاور هدف إلى حلول أمريكا لملء الفراغ الاستعماري بدلاً من إنجلترا وفرنسا.

47- **منظمة حلف شمال الأطلسي / حلف "الناتو":** هي منظمة تأسست عام 1949 بناءً على معاهدة شمال الأطلسي التي تم التوقيع عليها في واشنطن في 4 نيسان (أبريل) 1949. يوجد مقر قيادة الحلف في بروكسل عاصمة بلجيكا. وللحلف لغتان رسميتان هما الإنجليزية والفرنسية. الدور الرئيسي لهذا الحلف هو حراسة حرية الدول الأعضاء وحمايتها من خلال القوة العسكرية، ويلعب دوره من خلال الأزمات السياسية، وكل الدول الأعضاء فيه تساهم في القوى والمعدات العسكرية التابع له ما ساهم في تحقيق تنظيم عسكري لهذا الحلف. هناك دول ذات علاقات ممتازة بحلف الناتو إلا أنها ليست جزءاً منه رسمياً وتعرف بالحلفاء الرئيسيين لحلف الناتو.

48- **مؤتمر باندونغ:** (1955) عقد هذا المؤتمر في مدينة باندونغ في إندونيسيا بتاريخ 18 نيسان (أبريل) 1955، حضرته وفود 29 دولة أفريقية وآسيوية، واستمر لمدة ستة أيام، وكان النواةَ الأولى لنشأة حركة عدم الانحياز. وشارك فيه الرئيس عبد الناصر بالإضافة إلى رئيس وزراء الهند جواهر لال نهرو وجوزيف تيتو رئيس يوغسلافيا. تبنى المؤتمر مجموعة من القرارات لصالح القضايا العربية وضد الاستعمار.

49- **وعد بلفور:** (1917) هو الاسم الشائع المطلق على الرسالة التي أرسلها آرثر جيمس بلفور بتاريخ 2 تشرين الثاني (نوفمبر) 1917 إلى اللورد ليونيل وولتر دي روتشيلد يشير فيها إلى تأييد الحكومة البريطانية لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. حين صدر الوعد كان تعداد اليهود في فلسطين لا يزيد عن 5% من مجموع عدد السكان. وقد أرسلت الرسالة قبل أن يحتل الجيش البريطاني فلسطين. يطلق المناصرون للقضية الفلسطينية عبارة "وعد من لا يملك لمن لا يستحق" لوصفهم الوعد.

50- **وكالة المخابرات المركزية أو سي آي آيه:** (Central Intelligence CIA Agency) هي وكالة أمريكية حكومية لجمع المعلومات عن الحكومات والأحداث الخارجية والأشخاص ومن ثم تحليلها ومعالجتها وتقديمها إلى جهات مختلفة في الحكومة الأمريكية. تقع مقرات الوكالة في مقاطعة فايرفاكس (لانجلى) في ولاية فرجينيا. ويفصلها عن العاصمة واشنطن نهر الباتماك ببضع كيلومترات. تصنف الوكالة على أنها فرع من رابطة الاستخبارات الأمريكية. ويرأس الرابطة رئيس المخابرات الوطنية للولايات المتحدة.

51- **ووترغيت:** هو اسم لأكبر فضيحة سياسية في تاريخ أمريكا. كان عام 1968 عامًا سيئًا على الرئيس ريتشارد نيكسون، حيث فاز بصعوبة شديدة على منافسه الديموقراطي همفري، بنسبة 43.5% إلى 42%، مما جعل موقف الرئيس ريتشارد نيكسون أثناء معركة التجديد للرئاسة عام 1972 صعباً جداً. قرر الرئيس نيكسون التجسس على مكاتب الحزب الديمقراطي المنافس في مبنى ووترغيت. وفي 17 حزيران (يونيو) 1972 ألقي القبض على خمسة أشخاص في واشنطن بمقر الحزب الديمقراطي وهم ينصبون أجهزة تسجيل مموهة. كان البيت الأبيض قد سجل 64 مكالمة، فتفجرت أزمة سياسية هائلة وتوجهت أصابع الاتهام إلى الرئيس نيكسون. استقال على أثر ذلك الرئيس في آب (أغسطس) عام 1974. تمت محاكمته بسبب الفضيحة، وفي 8 أيلول (سبتمبر) 1974 أصدر الرئيس الأمريكي جيرالد فورد عفواً بحق ريتشارد نيكسون بشأن الفضيحة.

ثانياً: سيَر ذاتية عن أعلام الدراسة[1](*)

1- **ابراهيم قليلات:** (1940 - ...) ويعرف أيضا باسم أبو شاكر، سياسي لبناني زعيم حركة الناصريين المستقلين المعروفة أكثر باسم المرابطون. شارك في أحداث 1958 إلى جانب المناوئين للرئيس كميل شمعون. سجن بين 1961 و1967 بتهمة إلقاء عبوة ناسفة على بيت وزير المال رفيق نجا. كان أحد أهم قادة الميليشيات أثناء الحرب الأهلية اللبنانية.

2- **احمد الشقيري:** (1908 - 1980) شخصية سياسية فلسطينية، والده هو أسعد الشقيري مفتي الجيش الرابع العثماني عمل على تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئس لجنتها التنفيذية، كما ارتبط إسمه بتكوين جيش التحرير الفلسطيني والدعوة إلى الكفاح المسلح كوسيلة وحيدة لحل القضية الفلسطينية.

3- **احمد جبريل (أبو جهاد):** (1938 - ...) سياسي وقائد عسكري فلسطيني يحمل الجنسية السورية مناهض لاتفاقية أوسلو، يقيم حاليا في دمشق. أسس سنة 1965 جبهة التحرير الفلسطينية وفي العام 1968 انضمت جبهة التحرير بقيادة أحمد جبريل إلى حركة القوميين العرب وزعيمها جورج حبش وابطال العودة بقيادة وديع حداد تحت اسم موحد وهو الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وبعد عام انفصل عنهم أحمد جبريل لأسباب لوجستيه دون أي نزاع داخلي ليحمل اسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة.

4- **احمد حسن البكر:** (1914 - 1982) ثالث رئيس لجمهورية العراق، حكم في الفترة من 1968 إلى 1979.

5- **الأخضر الإبراهيمي:** (1934 - ...)، سياسي ودبلوماسي جزائري. كان الإبراهيمي وزيراً للخارجية بين عامي 1991 - 1993، كما كان مبعوثا للأمم المتحدة في أفغانستان والعراق ومؤخرا، عين الإبراهيمي مبعوثا مشتركا للجامعة العربية والأمم المتحدة إلى سوريا عام 2012، خلفاً للأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان. المناصب التي تقلدها: بدأ رحلته الدبلوماسية بتمثيل جبهة التحرير الوطني في جاكارتا (1954-1961) أي إبان الثورة الجزائرية، مسؤول

1(*) - روبرت فيسك: ويلات وطن صراعات الشرق الأوسط وحرب لبنان، مصدر سابق، ص 303.

سامٍ في الجامعة العربية (1984 - 1991)، مبعوث للأمم المتحدة في لبنان 1989، مبعوث الجامعة العربية إلى لبنان (1989 - 1992)، وزير خارجية الجزائر (1991 - 1993).

6- **ارثر جيمس بلفور:** (1848 – 1930) سياسي بريطاني تولى رئاسة الوزارة في بريطانيا من 11 تموز (يوليو) 1902 إلى 5 كانون الأول (ديسمبر) 1905. عمل أيضاً وزيراً للخارجية من 1916 إلى 1919 في حكومة ديفيد لويد جورج. اشتهر بإعطاء وعد بلفور الذي نص على دعم بريطانيا لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.

7- **اسحق بن تسفي:** (1884 - 1963) الرئيس الثاني ل"إسرائيل" بين العامين 1952 – 1963، والزعيم الصهيوني الأول في فلسطين. ساعد في إنشاء المؤسسات السياسية والاقتصادية ، والمؤسسات العسكرية الأساسية خلال تشكيل دولة "إسرائيل".

8- **اسحق رابين:** (1922 - 1995) رجل سياسي وجنرال عسكري سابق في الجيش الإسرائيلي وخامس رئيس وزراء إسرائيلي في فترتين: الفترة الأولى من 1974 إلى 1977 وفي الفترة الثانية من 1992 إلى 1995 حينما اغتاله يهودي. فأصبح رابين أول رئيس وزراء إسرائيلي يموت اغتيالاً، ويعد من أشهر رجالات البالماخ المتفرعة من الهاجاناه العسكرية.

9- **اسماعيل فهمي:** (1922 - 1997) كان سياسياً ودبلوماسياً مصرياً. شغل منصب سفير مصر إلى النمسا من 1968 إلى 1971، ووزير للسياحة 1973، ووزير للخارجية من 1973 -1977، ونائب لرئيس الوزراء 1975 - 1977. استقال من الحكومة في العام 1977 اعتراضاً على زيارة الرئيس محمد أنور السادات إلى إسرائيل، وقد كان شديد الانتقاد لسياسة السادات وقراراته.

10- **أكرم رشيد محيي الدين الحوراني:** (1911 – 1996) شخصية سياسية سورية بارزة.

11- **الكسندر هيغ:** (1924 - 2010) سياسي وعسكري أمريكي سابق، شغل منصب وزير الخارجية لأقل من سنتين وذلك من 22 كانون الثاني (يناير) 1981 إلى 5 تموز (يوليو) 1982 في عهد الرئيس رونالد ريغان. كان معاوناً عسكرياً

لهنري كيسنجر الذي كان مستشاراً للأمن القومي في عهد ريتشارد نيكسون. شغل منصب القائد العام لقوات حلف الناتو بالفترة من 1974 إلى 1979. بعد انتخاب رونالد ريغان رئيساً للولايات المتحدة تم اختياره وزيراً للخارجية ولكنه قدم استقالته لأسباب لا تزال محل جدل، فبعض المصادر تشير إلى أن ريغان بنفسه طلب تقديم استقالته لرفضه المفاوضات مع الاتحاد السوفييتي حول الحد من انتشار الأسلحة النووية وخلافات مع وزير الدفاع آنذاك كاسبر واينبرغر والمبعوث الأمريكي في الشرق الأوسط فيليب حبيب أثناء غزو لبنان 1982 حيث كان هيغ يمثل تيارًا محافظًا متشددًا.

12- **الياس سركيس:** (1924 - 1985) رئيس الجمهورية اللبنانية من 23 أيلول (سبتمبر) 1976 إلى 22 أيلول (سبتمبر) 1982. تخرج سركيس من كلية الحقوق عام 1948، وعين مديرًا للقضاة في القصر الجمهوري في عام 1953 بأمر من الرئيس فؤاد شهاب. في عام 1968 عين مديراً للبنك المركزي اللبناني. رشح إلياس سركيس نفسه للانتخابات الرئاسية عام 1970، إلا أنه خسرها بفارق صوت واحد عن المرشح الآخر سليمان فرنجيّة، اقترع كمال جنبلاط بالصوت الذي رجح كفة فرنجيّة، وهو قرار ندم عليه جنبلاط بعد سنوات قليلة. مع اشتعال نار الحرب الأهلية اللبنانية، فاز بالانتخابات الرئاسية اللبنانية في 8 أيار (مايو) 1976 في خضم الحرب الأهلية اللبنانية وكان الهدف من انتخابه بفترة قبل تسلمة للسلطة هو الخوف من عدم الاتفاق بالفترة الدستورية لانتخاب رئيس آخر خلفاً للرئيس فرنجية، وقبل انتهاء فترته الرئاسية وقعت أحداث غزو لبنان 1982، توفي في عام 1985 عن عمر يناهز 61 عاماً في سويسرا.

13- **الياهو بن إليسار:** (1932 - 2000) دبلوماسي إسرائيلي كان أول سفير إسرائيلي إلى القاهرة. ولد بن إليسار في مدينة الخرطوم بحري بالسودان ودرس في جامعة الخرطوم وعاش جل حياته في السودان، ثم هاجر إلى أمريكا ومنها الى إسرائيل. وصل بن إليسار إلى القاهرة يوم 24 شباط (فبراير) 1980 - في نفس يوم وصول سعد مرتضى أول سفير مصري إلى تل أبيب - وظل في منصبه عامًا واحدًا ثم خلفه موشيه ساسون عام 1981. عمل بن إليسار أيضًا سفيرًا لإسرائيل في

الولايات المتحدة بين عامي 1996 و1998.

14- **اميل إده:** (1883 – 1949) محام وزعيم سياسي، أسس حزب الكتلة الوطنية اللبنانية، شغل منصب رئيس الجمهورية اللبنانية بين العامين 1936 – 1941، ولعب دوراً سياسياً بارزاً خلال النصف الأول من القرن العشرين.

15- **امين الحسيني(الحاج):** (1895 - 1974) هو المفتي العام للقدس، ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى، ورئيس اللجنة العربية العليا، وأحد أبرز الشخصيات الفلسطينية في القرن العشرين. ولد في مدينة القدس عام 1895 وتلقى تعليمه الأساسي فيها. أنشأ المجلس الإسلامي الأعلى، وبعد فشل ثورة القسام عام 1936، أنشأ اللجنة العربية العليا، التي ضمت تيارات سياسية مختلفة. توفي الحسيني عام 1974 في بيروت، وشيع بجنازة رسمية حضرها ياسر عرفات، ودفن في مقبرة الشهداء.

16- **اندريه غروميكو:** (1909 - 1989) كان رجل دولة الاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة. شغل منصب وزير الشؤون الخارجية (1957-1985) ورئيسا لهيئة رئاسة مجلس السوفيات الأعلى (1985-1988). وكان غروميكو مسؤولاً عن العديد من القرارات العليا للسياسة الخارجية السوفياتية حتى تقاعده في عام 1988. في عام 1940، أطلق النقاد الغربيون عليه لقب "السيد لا"، وذلك بسبب كثرة استخدامه حق النقض السوفياتي في مجلس الأمن الدولي.

17- **ايوب تابت:** (1874 – 1947) سياسي لبناني شغل منصب رئاسة الجمهورية خلال فترة الانتداب الفرنسي من 19 آذار (مارس) 1943 إلى 21 تموز (يوليو) 1943. كما تولى رئاسة الوزراء من 30 كانون الثاني (يناير) 1936 إلى 5 كانون الثاني (يناير) 1937. وكان من الذين اشتركوا في المؤتمر العربي الأول في باريس حزيران (يونيو) 1913. وثائق الجمعية الإصلاحية في بيروت تقول إن الدكتور أيوب أفندي ثابت انتُخب كاتم السر للجمعية (أي أمين السر).

18- **بشارة الخوري:** (1890 - 1964) هو أول رئيس للجمهورية اللبنانية بعد الاستقلال. كان قد شغل مرتين منصب رئيس الوزراء أثناء الانتداب الفرنسي. أسس سنة 1932 الكتلة الدستورية التي تحولت إلى حزب سياسي سنة 1955.

انتخب رئيساً للجمهورية وكان بذلك أول رئيس للبنان بعد الاستقلال. أحدث مع رياض الصلح الميثاق الوطني الذي نظم أسس الحكم في لبنان.

19- **بشير الثاني الشهابي الكبير (الأمير):** (1767 – 1850) هو أحد أمراء جبل لبنان من آل شهاب، الذين حكموا المنطقة من سنة 1697 حتى 1842. حكم الأمير بشير الثاني جبل لبنان خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر وصولاً حتى منتصف القرن التاسع عشر، وبهذا كان الأمير الثاني الذي حكم لفترة طويلة كهذه، بعد الأمير فخر الدين المعني الثاني.

20- **بطرس بطرس غالي:** (1922 - 2016) دبلوماسي مصري مسيحي لعائلة قبطية وام أرمينية. شغل منصب الأمين العام السادس للأمم المتحدة للأعوام 1992 - 1996م. هو حفيد بطرس نيروز غالي رئيس وزراء مصر في أوائل القرن العشرين الذي اغتاله إبراهيم الورداني. هو أيضاً عم يوسف بطرس غالي الذي كان وزيراً للمالية.

21- **بيار الجميّل:** (1905-1984) سياسي لبناني ومؤسس حزب الكتائب. كان من أبرز السياسيين اللبنانيين طوال أكثر من 40 عاما وأحد أبرز أركان الجبهة اللبنانية أثناء الحرب الأهلية اللبنانية. شغل عدة مناصب وزارية ابتداءا من العام 1958 إلى وفاته، كما انتخب كعضو في المجلس النيابي سنوات 1960، 1964، 1968، 1972.

22- **تقي الدين الصلح:** (1908 - 1988) رئيس وزراء لبنان، عرف بتوجهه القومي. انتخب نائبًا في مجلس النواب مرتين، الأولى كانت بعام 1957 وذلك عن دائرة زحلة وذلك إلى عام 1960، والثانية بعام 1964 نائبًا عن دائرة بعلبك / الهرمل إلى عام 1968. في 8 تموز (يوليو) 1973 عين رئيسًا للوزراء وذلك بعهد الرئيس سليمان فرنجيّة، واستمر بالمنصب حتى 31 تشرين الأول (أكتوبر) 1974. عين وزيرًا مرتين: من 18 تشرين الثاني (نوفمبر) 1964 إلى 25 تموز (يوليو) 1965 وزيرًا للداخلية وذلك في حكومة الحاج حسين العويني في عهد الرئيس شارل حلو، ومن 8 تموز (يوليو) 1973 إلى 31 تشرين الأول (أكتوبر) 1974 بحكومته في عهد الرئيس سليمان فرنجيّة. بعام 1980 في عهد الرئيس

إلياس سركيس اختير ليكون رئيسًا للوزراء وذلك أثناء الحرب الأهلية، إلا إنه فشل بتشكيل الحكومة فاعتذر.

23- **جابر الأحمد الجابر الصباح (الشيخ):** (1926 - 2006) أمير دولة الكويت الثالث عشر والثالث بعد الاستقلال من المملكة المتحدة. بعد وفاة الشيخ عبد الله السالم وتولي الشيخ صباح السالم الحكم، عُيّن في 30 تشرين الثاني (نوفمبر) 1965 رئيسًا لمجلس الوزراء. وفي 31 أيار (مايو) 1966 بويع في مجلس الأمة وليًا للعهد وذلك بعد تزكية الأمير له. وفي 5 تموز (يونيو) 1967 أصبح حاكمًا عرفيًا للكويت بعد تطبيق الأحكام العرفية، وذلك إلى أن رفعت الأحكام العرفية في 1 كانون الثاني (يناير) 1968. تولى الحكم في 31 كانون الأول (ديسمبر) 1977 بعد وفاة الشيخ صباح السالم الصباح، وكان صاحب فكرة إنشاء مجلس التعاون الخليجي الذي أُنشىء في 1981. وفي أب (أغسطس) 1990 غزت العراق الكويت، فاستخدم كافة الوسائل لتحريرها، وتحقق ذلك في 26 شباط (فبراير) 1991 بعد حرب الخليج الثانية.

24- **جابر المبارك الصباح (الشيخ):** (1860 - 1917) حاكم الكويت الثامن. تولى حكم الكويت بعد وفاة أبيه، وذلك من 28 تشرين الثاني (نوفمبر) 1915 إلى وفاته في 5 شباط (فبراير) 1917.

25- **جمال عبد الناصر حسين:** (1918 - 1970) هو ثاني رؤساء مصر. تولى السلطة من سنة 1956، إلى وفاته سنة 1970. وهو أحد قادة ثورة 23 تموز (يوليو) 1952، التي أطاحت بالملك فاروق (آخر أفراد أسرة محمد علي)، وشغل منصب نائب رئيس الوزراء في الحكومة الجديدة. تعرض عبد الناصر لمحاولة اغتيال من قِبَل أحد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، فأمر بحملة أمنية ضد جماعة الإخوان المسلمين. وصل جمال عبد الناصر إلى الحكم وتولى رئاسة الوزراء ثم رئاسة الجمهورية باستفتاء شعبي يوم 24 حزيران (يونيو) 1956، وفقاً لدستور 16 كانون الثاني (يناير) 1956. أدت سياسات عبد الناصر المحايدة خلال الحرب الباردة إلى توتر العلاقات مع القوى الغربية، الذين سحبوا تمويلهم للسد العالي، الذي كان عبد الناصر يخطط لبنائه. ورد عبد الناصر على

ذلك بتأميم شركة قناة السويس عام 1956، ولاقى ذلك استحساناً داخل مصر والوطن العربي. وبالتالي، قامت بريطانيا، وفرنسا، وإسرائيل باحتلال سيناء، لكنهم انسحبوا وسط ضغوط دولية، وقد عزز ذلك مكانة عبد الناصر السياسية بشكل ملحوظ. ومنذ ذلك الحين، نمت شعبية عبد الناصر في المنطقة بشكل كبير، وتزايدت الدعوات إلى الوحدة العربية تحت قيادته، وتحقق ذلك بتشكيل الجمهورية العربية المتحدة مع سوريا (1958 - 1961). في عام 1962، بدأ عبد الناصر سلسلة من القرارات الاشتراكية والإصلاحات التحديثية في مصر. وعلى الرغم من النكسات التي تعرضت لها قضيته القومية العربية، بحلول عام 1963، وصل أنصار عبد الناصر للسلطة في عدة دول عربية. قدم ناصر دستورا جديدا في عام 1964، وهو العام نفسه الذي أصبح فيه رئيسا لحركة عدم الانحياز الدولية. بدأ ناصر ولايته الرئاسية الثانية في مارس 1965 بعد انتخابه بدون معارضة. وتبع ذلك هزيمة مصر من إسرائيل في حرب الأيام الستة عام 1967. واستقال عبد الناصر من جميع مناصبه السياسية بسبب هذه الهزيمة، ولكن تراجع عن استقالته بعد مظاهرات حاشدة طالبت بعودته إلى الرئاسة. بين عامي 1967 و1968 عين عبد الناصر نفسه رئيسا للوزراء. وشن حرب الاستنزاف لاستعادة الأراضي المفقودة في حرب 1967. وبدأ عملية عدم تسييس الجيش وأصدر مجموعة من الإصلاحات الليبرالية السياسية. بعد اختتام قمة جامعة الدول العربية عام 1970، تعرض عبد الناصر لنوبة قلبية وتوفي. وشيع جنازته في القاهرة خمسة ملايين شخص. يعتبره مؤيدوه في الوقت الحاضر رمزا للكرامة والوحدة العربية والجهود المناهضة للإمبريالية. ويصف المؤرخون ناصراً باعتباره واحدا من الشخصيات السياسية البارزة في التاريخ الحديث في الشرق الأوسط في القرن العشرين.

26- **جورج حبش:** (1926 - 2008) مناضل فلسطيني ولد في مدينة اللد، يعتبر مؤسس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وأحد أبرز الشخصيات الوطنية الفلسطينية يلقبه أنصاره بالحكيم (لكل ثورة حكيم ولثورتنا الفلسطينية حكيم واحد وهو جورج حبش)، شغل منصب الأمين العام للجبهة الشعبية حتى عام 2000. هو المؤسس لحركة القوميين العرب.

27- **جولدا مائير:** (1898 - 1978م) سياسية صهيونية شغلت منصب رابع رئيس وزراء للحكومة الإسرائيلية بين 17 أذار (مارس) 1969 حتى 1974م.

28- **جون باغوت غلوب:** (1897 – 1986) معروف باسم غلوب باشا ولقبه أبو حنيك. ضابط بريطاني عرف بقيادته الجيش العربي الأردني بين العامين 1939 و1956. خدم غلوب باشا في فرنسا أثناء الحرب العالمية الأولى، ثم تم نقله إلى العراق عام 1920، حيث كان العراق تحت الانتداب البريطاني في ذلك الوقت. في العراق عمل على بناء علاقات مع القبائل حتى حدود سيطرة بني سعود ولعب دورا مهما في شكل العلاقات البريطانية - العربية في تلك المنطقة.

29- **جيرالد فورد:** (1913 - 2006) الرئيس الثامن والثلاثون للولايات المتحدة الأميركية. ولد في أوماها، نبراسكا، وهو ينتمي إلى الحزب الجمهوري. حكم الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الواقعة ما بين 1974- 1977، ونائب الرئيس الأربعون (1973-1974) وعضو في مجلس النواب الأمريكي عن المقاطعة الخامسة بولاية ميشيغيان (1949-1973).

30- **جيمس إيرل "جيمي" كارتر، الإبن:** (1924 - ...) رئيس الولايات المتحدة التاسع والثلاثون وذلك في الفترة من 1977 إلى 1981، من الحزب الديمقراطي. تميّزت فترة رئاسته بتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد للسلام في الشرق الأوسط وكذلك أزمة الرهائن في السفارة الأمريكية في إيران. هزم من قبل رونالد ريغان في 1980. خلال التسعينيات ظهر كوسيط ومفاوض للسلام.

31- **حافظ الأسد:** (1930 - 2000) سياسي سوري شغل منصب رئاسة الجمهورية في سوريا ما بين العامين 1971 - 2000، ومنصب رئاسة الوزراء ما بين العامين 1970 - 1971، كما أنه شغل منصب القيادة القطرية السورية والأمانة العامة للقيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي ما بين العامين 1971 - 2000، و منصب وزارة الدفاع ما بين العامين 1966 - 1972. التزم الأسد بالإديولوجيا البعثية. شهدت سوريا في عهده ازدياداً في الاستقرار باتجاه نحو العلمانية والصناعة، لتعزيز البلاد باعتبارها قوة إقليمية. انضم إلى الجناح السوري لحزب البعث العربي الاشتراكي عام 1946. انتسب للكلية العسكرية في

حمص عام 1952، وتخرج بعد ثلاث سنوات كطيار.

32- **حاييم وايزمان:** (1874 - 1952) أشهر شخصية صهيونية بعد تيودور هرتزل. لعب الدور الأهم في استصدار وعد بلفور تشرين الثاني (نوفمبر) 1917 واكتشف مادة النيتروجليسرين شديدة التفجير وأعطى بريطانيا تركيبها لتستخدمها في الحرب العالمية الأولى مما زاد من اهتمام بريطانيا به . كان رئيسا للمنظمة الصهيونية العالمية منذ عام 1920 حتى عام 1946 ثم انتخب أول رئيس لدولة إسرائيل 1949.

33- **حبيب باشا السعد:** (1867 - 1942) رئيس مجلس النواب اللبناني، ورئيس لبنان وذلك أثناء فترة الانتداب الفرنسي. ترأس المجلس النيابي في الفترة ما بين 25 أيار (مايو) 1922 إلى 15 تشرين الأول (أكتوبر) 1923. عينه الفرنسيون رئيساً للبنان واستمر حكمه من 30 كانون الثاني (يناير) 1934 إلى 20 كانون الثاني (يناير) 1936.

34- **الحبيب بورقيبة:** (1903 - 2000) أول رئيس للجمهورية التونسية من عام 1957 الى عام 1987.

35- **حسن بن عبد الرزاق الحكيم:** (1886 - 1982) سياسي واقتصادي سوري شغل منصب رئيس الوزراء مرتين: الأولى من 12 أيلول (سبتمبر) 1941 إلى 19 نيسان (أبريل) 1942، والثانية من 9 أب (أغسطس) 1951 إلى 13 تشرين الثاني (نوفمبر) 1951.

36- **الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن (الحسن الثاني):** (1929 - 1999) ملك المملكة المغربية تمتد اصوله للأسرة العلوية، حكم المغرب بين 1961 و1999. ساهم برفقة والده الملك محمد الخامس في تحرير المغرب من الاحتلال الفرنسي حيث عرف بحنكته ودهائه السياسي منذ ريعان شبابه استطاع قيادة المغرب بقبضة من حديد وتحقيق استقرار عجزت دول مجاورة تحقيقه إلى حد الآن وتوجيهه لبلاده نحو المعسكر الرأسمالي في حين كانت معظم الجمهوريات العربية تُساند المعسكر الاشتراكي.

37- **حسن سعد الدين خالد (الشيخ):** (1921 - 1989) مفتي الجمهورية اللبنانية

منذ عام 1966 وحتى وفاته عام 1989. توفي في انفجار سيارته أثناء مغادرته لمكتبه في دار الفتوى أدى إلى استشهاده.

38- **حسني الزعيم:** (1897 - 1949) سياسي سوري ترأس سوريا بعد أول انقلاب عسكري في الشرق الأوسط لفترة وجيزة دامت قرابة ثلاثة أشهر بين 30 آذار (مارس) و14 أب (أغسطس) 1949 غير أنها تركت "علامة فارقة" في تاريخ سوريا الحديث؛ جمع خلال المرحلة الأولى فيها بين رئاسة الدولة والحكومة والسلطة التشريعيّة، ووضع خلالها دستورًا جديدًا للبلاد انتخب في إثره رئيسًا في 26 حزيران (يونيو) 1949 بشكل شرعي. دعم مشروع وحدة سوريا الكبرى ثم عاد وانقلب عليه وسلّم أنطون سعادة للإعدام متحالفًا مع المملكتين السعودية والمصرية. افتتح بانقلابه سلسلة انقلابات عسكرية خلال العقدين التاليين في سوريا كان آخرها الحركة التصحيحية.

39- **الحسين بن طلال (الملك):** (1935 - 1999) ملك المملكة الأردنية الهاشمية من عام 1952 حتى عام 1999.

40- **حسين بن علي الهاشمي (الشريف):** (1854 – 1931) مؤسس المملكة الحجازية الهاشمية وأول من نادى باستقلال العرب من حكم الإمبراطورية العثمانية. ولد في إسطنبول عام 1854م حينما كان والده منفيا فيها فألمَّ باللغة التركية وحصل على اجازات في المذهب الحنفي. عاد إلى مكة وعمره ثلاث سنوات. قاد الثورة العربية الكبرى متحالفا مع البريطانيين ضد الدولة العثمانية لجعل الخلافة في العرب بدل الأتراك في 1916 ولقب بملك العرب.

41- **حسين محمود حسن الشافعي:** (1918 - 2005)، عسكري وسياسي مصري، وأحد أعضاء حركة الضباط الأحرار ونائب رئيس جمهورية مصر العربية بالفترة من 1963 إلى 1974.

42- **خاتشيك بابكيان:** (1924 - 1999) محام وسياسي لبناني من أصل أرميني وعضو سابق في البرلمان اللبناني (1957 - 1999).

43- **خالد العظم:** (1900- 1965) الرئيس الحادي عشر بصفة مؤقتة للدولة السورية بين 4 نيسان (أبريل) و16 أيلول (سبتمبر) 1941، وأحد أبرز الزعماء السياسيين

خلال فترة الجمهورية الأولى من تاريخ سوريا. عُيّن رئيساً للوزراء مراراً بين العامين 1941 و 1951.

44- **خالد بكداش:** (1912 - 1995) سياسي سوري ولد لأبوين كرديين، انتسب إلى الحزب الشيوعي عام 1930 على يد فوزي الزعيم. في عام 1931 كان مسؤول الحزب في دمشق، وفي عام 1933 سمي الأمين العام للحزب الشيوعي السوري اللبناني. هو أول نائب وبرلماني شيوعي عربي، ومؤسس جريدة صوت الشعب عام 1937. وهو أول من ترجم بيان الحزب الشيوعي للعربية. بقي أميناً عاماً للحزب الشيوعي السوري حتى وفاته، وكان أحد أعضاء الجبهة الوطنية التقدمية السورية.

45- **خالد مُحيي الدين:** (1922 - ...) ضابط سابق في الجيش المصري إبان العصر الملكي وأحد الضباط الأحرار، وعضو سابق في مجلس الشعب المصري، ذو فكر يساري، وهو مؤسس حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي حتى اعتزاله العمل العام.

46- **خليل إبراهيم محمود الوزير:** (1935 - 1988) ومعروف باسم "أبو جهاد". شارك مع ياسر عرفات في تأسيس حركة فتح. استشهد في تونس إثر عملية عسكرية اسرائيلية على منزله عام 1988.

47- **دافيد بن غوريون:** (1886 - 1973) أوّل رئيس وزراء لدولة "إسرائيل". وُلد بن غوريون في مدينة "بلونسك" البولندية باسم دافيد غرين، ولتحمّسه للصهيونية، هاجر إلى فلسطين في 1906. كان بن غوريون من طلائع الحركة العمّالية الصهيونية في مرحلة تأسيس دولة إسرائيل. وخلال فترة رئاسته لمجلس الوزراء الإسرائيلي الممتد من 25 كانون الثاني (يناير) 1948 وحتى 1963(باستثناء الأعوام 1953 حتى 1955)، فقد قاد بن غوريون "إسرائيل" في حرب 1948 التي يُطلق عليها الإسرائيليون "حرب الاستقلال". ويعد بن غوريون من المؤسسين لحزب العمل الإسرائيلي والذي تبوّأ رئاسة الوزراء الإسرائيلية لمدة 30 عاماً منذ تأسيس "إسرائيل".

48- **دوايت ديفيد أيزنهاور:** (1890 - 1969) سياسي وعسكري أمريكي، والرئيس

الرابع والثلاثين للولايات المتحدة الأميركية. تولى حكم الولايات المتحدة في الفترة من 1953 إلى 1961.

49- **رشيد الصلح:** (1926 - 2014) سياسي لبناني عين رئيسا للوزراء مرتين. شهدت الفترة الأولى لرئاسته الوزراء والتي كان أيضا يشغل فيها منصب وزير الداخلية بداية الحرب الأهلية اللبنانية في نيسان (أبريل) 1975. وكانت الفترة الثانية بعام 1992 والتي تم فيها تنظيم أول انتخابات نيابية بعد اتفاق الطائف . انتخب أيضا ثلاث مرات كنائب بسنوات 1964، 1972، 1992.

50- **رشيد عبد الحميد كرامي:** (1921 - 1987) سياسي لبناني ينتمي لمدينة طرابلس. شغل منصب رئيس الوزراء ثماني مرات (رقم قياسي)، كان أولها بين أيلول (سبتمبر) 1955 وأذار (مارس) 1956 وآخرها بين نيسان (أبريل) 1984 إلى استشهاده في حزيران (يونيو) 1987. اغتيل على إثر تفجير طائرة عمودية عسكرية كان يستقلها. أدين سمير جعجع قائد القوات اللبنانية بتدبير الاغتيال وحُكِم عليه بالإعدام ثم بالسجن المؤبد قبل أن يطلق سراحه سنة 2005. وينتمي رشيد كرامي إلى عائلة سياسية عريقة إذ شغل والده وأخوه عمر منصب رئيس الوزراء.

51- **روح الله بن مصطفى الخميني (آية الله):** (1902 – 1989) رجل دين سياسي إيراني حكم إيران في الفترة من (1979-1989). قاد الثورة الإيرانية حتى أطاح بالشاه محمد رضا بهلوي المعروف بالبهلوي الثاني. أسس عام 1979 الجمهورية الإسلامية في إيران.

52- **رونالد ويلسون ريغان:** (1911 - 2004) الرئيس الأربعون للولايات المتحدة الأمريكية من عام 1981 إلى 1989، وقبلها كان الحاكم الثالث والثلاثين على ولاية كاليفورنيا من عام 1967 إلى عام 1975. كان يعمل بمجال التمثيل قبل أن يدخل المجال السياسي الذي بدأه في بداية الخمسينيات.

53- **رياض الصلح:** (1894 - 1951) أول رئيس وزراء لبناني بعد الاستقلال. تولى من بعد الاستقلال رئاسة الوزراء لعدة فترات وكان له أثر كبير في فصل لبنان عن سوريا وبناء كيان سياسي مستقل للبنان تحت الانتداب الفرنسي. اغتيل في

الأردن في 16 تموز (يوليو) 1951.

54- **رياض طه:** (1927 – 1980) هو صحافي لبناني عريق. اغتيل سنة 1980 بإطلاق النار على سيارته. كان نقيباً للصحافة اللبنانية.

55- **ريمون إميل إده:** (1913 - 2000) محام وزعيم سياسي لبناني، ولد في الإسكندرية بمصر. هو ابن الرئيس إميل أده (رئيس لبنان قبل الاستقلال بالفترة ما بين 1936 - 1941)، وانتخب خلفاً له في عام 1949 كعميد لحزب الكتلة الوطنية. دخل إلى البرلمان اللبناني كعضو في عام 1953 واستمر فيه حتى عام 1992 كنائب عن جبيل. قدم عدة اقتراحات أصبحت قوانين من أهمها قانون السرية المصرفية والأبنية الفخمة والحساب المصرفي المشترك وقانون من أين لك هذا؟.

56- **رينيه فاليري جيسكار ديستان:** (1926 - ...) رئيس الجمهورية الفرنسية من 1974 حتى 1981.

57- **شابور بختيار:** (1915 - 1991) آخر رئيس وزراء في إيران تحت حكم الشاه محمد رضا بهلوي. بعد الثورة الإيرانية هاجر إلى باريس التي بقي فيها حتى تم اغتياله. كان أحد رموز المعارضة العلمانية قبل أن يتم تكليفه من قبل الشاه بتشكيل الحكومة قبيل مغادرته البلاد إثر الثورة، فاستمر في منصبه إلى أن أتى الخميني وأطاح بحكومته فغادر إلى منفاه في فرنسا.

58- **شارل ديغول:** (1890 - 1970) جنرال ورجل سياسة فرنسي ولد في مدينة ليل الفرنسية. تخرج من المدرسة العسكرية سان سير عام 1912 من سلاح المشاة. ألف عدة كتب حول موضوع الإستراتيجية والتصور السياسي والعسكري. عين جنرال فرقة، ونائبا لكاتب الدولة للدفاع الوطني في كانون الثاني (يناير) 1940 قاد مقاومة بلاده في الحرب العالمية الثانية وترأس حكومة فرنسا الحرة في لندن في 18 كانون الثاني (يناير). وفي سنة 1943 ترأس اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني والتي أصبحت في حزيران (جوان) 1944 تسمى بالحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية. أول رئيس للجمهورية الفرنسية الخامسة، عرف بمناوراته الاستعمارية تجاه الجزائر، منها مشروع قسنطينة، القوة الثالثة،

الجزائر جزائرية، مشروع فصل الصحراء الجزائرية، سلم الشجعان. توفي في كولمبي لدو إغليز عام 1970 . لم يشفع التاريخ المشرف للرئيس الأسبق والأب الروحي شارل ديغول لدى الشعب الفرنسي الذي خرج في مظاهرات مناوئة له عام 1968 ، واستجابة لمطالب المتظاهرين الذين شكل الطلاب والعمال الغالبية بينهم قرر ديغول أن يجري استفتاء حول تطبيق المزيد من اللامركزية في فرنسا، وتعهد قبل إجراء الاستفتاء بالتنحي عن منصبه في حال لم توافق نسبة كبيرة من الفرنسيين على تطبيق اللامركزية في البلاد . وفي مساء يوم 28 نيسان (أبريل) عام 1969 أعلن ديغول تنحيه عن منصبه بعد أن حققت الموافقة على تطبيق اللامركزية نسبة أقل قليلاً من النسبة التي حددها سلفاً.

59- **شمعون بيرس:** (1923 - ...) سياسي إسرائيلي كان يرأس حزب العمل، إلا أنه في حزيران (يونيو) 2006 انتقل إلى حزب كاديما، وفي 13 حزيران (يونيو) 2007 انتخبه الكنيست لمنصب رئيس الدولة. تولى رئاسة وزراء إسرائيل على فترتين، الفترة الأولى من عام 1984 إلى 1986، والفترة الثانية 1995 إلى 1996.

60- **صلاح خلف:** (1933 – 1991) اسمه الحركي أبو إياد، هو سياسي فلسطيني بارز، من مؤسسي حركة تحرير فلسطين (فتح)، وهو قائد الأجهزة الأمنية الخاصة لمنظمة التحرير وحركة فتح لفترة طويلة. اغتاله الموساد الاسرائيلي عام 1991.

61- **عزت إبراهيم الدوري:** (1942 - ...) سياسي عراقي، كان الرجل الثاني إبان حكم الرئيس العراقي صدام حسين حيث شغل مركز نائب رئيس مجلس قيادة الثورة وقبلها عدة مناصب من بينها منصب وزير الداخلية ووزير الزراعة. بعد احتلال العراق اختفى عزة الدوري وأعلن حزب البعث العربي الاشتراكي (قطر العراق) أنه تسلم منصب الأمين العام للحزب خلفًا لصدام حسين بعد إعدامه. نسبت إليه تسجيلات صوتية في فترات مختلفة منذ ذلك الحين. ظهر في تسجيل مرئي يوم 7 نيسان (أبريل) 2012 بمناسبة الذكرى الخامسة والستين لتأسيس حزب البعث العربي الاشتراكي.

62- **عصمت عبد المجيد:** (1923 - ...) ديبلوماسي مصري ،شغل مناصب عدة:

الأمين العام لجامعة الدول العربية في الفترة بين 1991 و2001، وزير الخارجية المصرية في الفترة بين 1984 و1991 ونائب رئيس الوزراء عام 1985، سفير ومندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة من 1972 إلى 1983.

63- **علي حسن سلامة:** **(1940–1979)** ضابط مخابرات فلسطيني. ولد في قرية قولة قضاء اللد لعائلة شديدة الثراء. معروف بـ**أبوحسن** اغتالته إسرائيل في لبنان في 22 كانون الثاني (يناير) 1979.

64- **فاروق قدومي (أبواللطف):** (1931 - ...) رئيس الدائرة السياسية بمنظمة التحرير الفلسطينية وأمين سر حركة فتح، من المعارضين لاتفاقية أوسلو.

65- **فرانسوا جورج بيكو:** (1870 – 1951) سياسي ودبلوماسي فرنسي وقّع اتفاقية سايكس-بيكو عن الجانب الفرنسي بعد الحرب العالمية الأولى لاقتسام مناطق النفوذ مع بريطانيا في منطقة الهلال الخصيب وأراضٍ أخرى كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية. فيما بعد، كان مسؤولاً عن إلحاق مناطق المشرق العربي للنفوذ الفرنسي والتأسيس للانتداب الفرنسي على سوريا. وقع معه الاتفاق آنذاك البريطاني مارك سايكس وشهد على الاتفاق روسيا القيصرية ممثلة بسيرجي سازانوف.

66- **فرج الله الحلو:** (1906 - 1961) قائد شيوعي عربي بارز لبناني الجنسية. كان قائداً بارزاً في الحزب الشيوعي اللبناني السوري وما زال رمزاً للشيوعيين السوريين واللبنانيين حتى بعد انفصال الحزب الشيوعي اللبناني عن الحزب الشيوعي السوري.

67- **فهد بن عبد العزيز آل سعود (الملك):** (1921 - 2005) خامس ملوك المملكة العربية السعودية وأولهم اتخاذاً للقب خادم الحرمين الشريفين . هو الابن التاسع من أبناء الملك عبد العزيز الذكور. تولى مقاليد الحكم في 13 حزيران (يونيو) 1982 بعد وفاة أخيه غير الشقيق الملك خالد. شهدت فترة حكمه الكثير من الأحداث من أبرزها أزمة احتلال العراق لدولة الكويت في عام 1990، وتهديد العراق بغزو الأراضي السعودية، وكذلك الحرب العراقية - الإيرانية وما تبعها من أحداث تأثرت بها السعودية، وكذلك أحداث 11 أيلول (سبتمبر) 2001 في

الولايات المتحدة وما تبعها من غزو الولايات المتحدة لأفغانستان والعراق، وأيضًا انخفاض أسعار النفط سنوات طويلة واضطرار الميزانية السعودية للانخفاض الشديد.

68- **فوزي القاوقجي:** (1890-1977) ضابط في الجيش السوري وقائد جيش الإنقاذ خلال حرب 1948 ولد في مدينة طرابلس. درس في المدرسة الحربية في الأستانة (إسطنبول)، وتخرج ضابطاً في سلاح الخيالة العثماني عام 1912. عمل في خدمة الملك فيصل في دمشق وعمل مسؤولاً عن حراسة قصر الملك في دمشق. وفي عهد الانتداب الفرنسي أصبح آمراً لسرية الخيالة في حماة. اشترك في الثورات السورية ضد المستعمر الفرنسي واسند إليه قيادة الثورة في منطقة غوطة دمشق، وشارك في المعارك ضد الإنجليز خلال الحرب العالمية الأولى في العراق 1914 وفلسطين 1916. لكن النقطة البارزة في حياته كانت توليه قيادة جيش الإنقاذ في فلسطين عام 1947. حيث جند الكثير من المتطوعين الفلسطينيين بين عامي 1947 و1948 لقتال المحتلين الإسرائيليين ومن هؤلاء المتطوعين ضباط مشاهير من مؤسسي منظمة التحرير الفلسطينية لاحقاً وجيش التحرير الفلسطيني. قاد القاوقجي عدداً من المعارك ضد الإسرائيليين، أهمها معركة المالكية والهجوم الذي قام به الجيش السوري وقوات لبنانية في حزيران (يونيو) 1948 ضد الإسرائيليين. قدم استقالته بعد اتفاقيات هدنة 1949 بين العرب وإسرائيل.

69- **فؤاد بطرس:** (1917 - 2016) وزير الخارجية اللبناني السابق في عهد الرئيس إلياس سركيس. تولى وزارات عديدة منذ عهد الرئيس فؤاد شهاب الذي انتخب عام 1958. وتولى عدة وزارات في عهد الرؤساء المعروفين بالشهابيين (فؤاد شهاب، شارل حلو، إلياس سركيس).

70- **فؤاد عبد الله شهاب:** (1902 – 1973) رئيس الجمهورية اللبنانية من 23 أيلول (سبتمبر) 1958 إلى 22 أيلول (سبتمبر) 1964. قائد سابق للجيش ورئيس حكومة عسكرية أسبق. تخرج في 20 أيلول (سبتمبر) 1923 برتبة ملازم من المدرسة الحربية بدمشق. أصبح في 1 أب (أغسطس) 1945 أول قائد للجيش

اللبناني. شغل بين 18 تشرين الأول (أكتوبر) 1956 و1 أذار (مارس) 1957 وزيرا للدفاع. انتخب بعد أحداث 1958 خلفا للرئيس كميل شمعون. قدم نفسه كمرشح توافقي بشعار " لا غالب ولا مغلوب". قام بعدة إصلاحات إدارية وسعى إلى تحسين علاقة لبنان بالدول العربية الأخرى. تعرض نظام حكمه في 1 كانون الثاني (يناير) 1962 إلى محاولة انقلابية فاشلة دبرها الحزب السوري القومي الاجتماعي. خلفه سنة 1964 شارل حلو. سمي النهج الذي تبناه بالشهابية. كان قد قام بعام 1952 بتولي رئاسة حكومة عسكرية كان هدفها تأمين انتخاب رئيس جديد للجمهورية وذلك بعد أن قام الرئيس بشارة الخوري بتقديم استقالته له. وأدت هذه الحكومة المهمة المناطه بها حيث أجريت الانتخابات بتاريخ 22 أيلول (سبتمبر) 1952 وانتخب كميل شمعون رئيساً للجمهورية.

71- **فيصل الأول بن حسين بن علي الهاشمي (الملك):** (1885 - 1933) ثالث أبناء شريف مكة الحسين بن علي الهاشمي وأول ملوك المملكة العراقية (1921 - 1933) وملك سورية بين أذار (مارس) 1920 وتموز (يوليو) 1920.

72- **فيصل بن عبد العزيز آل سعود (الملك):** (1906 – 1974) ملك المملكة العربية السعودية من 2 تشرين الثاني (نوفمبر) 1964 إلى 25 أذار (مارس) 1975. هو الابن الثالث من أبناء الملك عبد العزيز الذكور. اغتاله أحد أفراد عائلته عام 1975 لأسباب لم يكشف عنها النقاب بعد.

73- **كمال بطرس ناصر:** (1925 – 1973) من قياديي الثورة الفلسطينية. ولد في بير زيت التابعة الأن لمحافظة رام الله عام 1925، وتوفي في بيروت عام 1973 في عملية عسكرية إسرائيلية استهدفته وقائدين فلسطينين آخرين هما كمال عدوان ومحمد يوسف النجار.

74- **كمال عدوان:** (1935 - 1973) سياسي فلسطيني كان أحد أهم قادة حركة فتح قبل أن يغتاله الإسرائيليون في بيروت. لعب دورا مهما بصفته مسؤولا عن مكتب الإعلام في منظمة التحرير الفلسطينية. اغتاله كومودوس إسرائيلي في 10 نيسان (أبريل) 1973 في عملية إستهدفت أيضا كمال ناصر وأبو يوسف النجار.

75- **كميل شمعون:** (1900 - 1987) ثاني رئيس للجمهورية اللبنانية بعد الاستقلال. انتخب سنة 1952 بعد استقالة بشارة الخوري. شهد نهاية عهده اضطرابات عرفت بأحداث 1958 وهي بسبب أنه أراد تجديد فترة ولايته الرئاسية إلا أنه جوبه برفض من بعض القوى اللبنانية التي كانت ترفض سياسته وكان على رأس هذه القوى كمال جنبلاط. أسس سنة 1958 حزب الوطنيين الأحرار. ترأس سنة 1976 الجبهة اللبنانية أحد أبرز طرفي الصراع أثناء الحرب الأهلية اللبنانية. تولى سنوات الحرب عدة مناصب حكومية آخرها منصب وزير المالية إلى تاريخ وفاته في 7 آب (أغسطس) 1987. خلفه على رأس حزب الوطنيين الأحرار نجلاه داني ثم دوري.

76- **كورت فالدهايم:** (1918 - 2007) كان دبلوماسياً وسياسياً ورئيس النمسا من عام 1986 حتى عام 1992 وأيضاً أميناً عاماً للأمم المتحدة من عام 1972 إلى غاية عام 1981.

77- **محمد حسني السيد مبارك (حسني مبارك):** (1928 - ...) الرئيس الرابع لجمهورية مصر العربية من 14 تشرين الأول (أكتوبر) 1981، حتى تنحيه في 11 شباط (فبراير) 2011.

78- **محمد رضا بهلوي:** (1919 إلى 1980) وُلد بهلوي في مدينة طهران الإيرانية وكان آخر شاه يحكم إيران قبل الثورة الإسلامية عام 1979، واستمر حكمه من 1941 إلى 1979.

79- **مصطفى كمال أتاتورك**: ولد في 19 أيار (مايو) 1881 في مدينة سلانيك اليونانية وكانت تابعة للدولة العثمانية وقتئذ وتوفي في 10 تشرين الثاني (نوفمبر) 1938. أطلق عليه اسم الذئب الأغبر، واسم أتاتورك (أبو الاتراك) وذلك للبصمة الواضحة التي تركها عسكرياً في الحرب العالمية الأولى وما بعدها وسياسياً بعد ذلك وحتى الآن في بناء نظام دولة تركيا الحديثة.

80- **مناحيم بيجِن:** (1913 - 1992) تم انتخابه للكنيست الإسرائيلي في عام 1949. وزاول العمل السياسي حتى ترأس حزب الليكود في عام 1973. في عام 1977، أصبح سادس رئيس وزراء ل"إسرائيل". ترأس الوفد الإسرائيلي المُفاوض مع

الوفد المصري، وتمخضت المفاوضات عن توقيع أول معاهدة سلام بين دولة عربية و"إسرائيل" في عام 1979. حصل على جائزة نوبل للسلام مناصفة مع الرئيس المصري الراحل أنور السادات.

81- **موشيه دايان:** (1915 - 1981) عسكري وسياسي إسرائيلي. شغل دايان العديد من الأدوار المهمة في حرب 1948. ترقّى بالمناصب العسكرية بعد حرب 1948 بين الفترة 1955 - 1958 إلى أن وصل لمنصب رئيس الأركان للجيش الإسرائيلي.

82- **نيكولاي تشاوتشيسكو:** (1918 - 1989) رئيس رومانيا الأسبق من عام 1974 حتى 1989. كان يتولى منصب السكرتير التنفيذي للحزب الشيوعي الروماني عام 1965، ثم تولى الرئاسة عام 1974. حكم البلاد بقبضة من حديد، واتسم حكمه بالشدة والدموية على الرغم من بعض الإنجازات في مجالات تنموية وعلمية وثقافية، حتى قامت ثورة عليه أيدها الجيش، فهرب مع زوجته، إلا إنه لوحق ثم حوكم من قبل عدد من ضباط الشرطة العسكرية وصدر عليه وزوجته إلينا حكم الاعدام في أسرع محاكمة لديكتاتور في القرن العشرين. أعدم مع زوجته أمام عدسات التلفزيون. خلفه بالحكم إيون إيليسكو.

83- **نيكيتا سيرغيفيش خروتشوف:** (1894 – 1971) زعيم شيوعي ورجل دولة سوفييتي، حكم الاتحاد السوفييتي من 1953 إلى 1964 وتميز حكمه بالمعاداة الشديدة للستالينية وبارساء الدعائم الأولى لسياسة الانفراج الدولي والتعايش السلمي.

84- **هاري ترومان:** (1884 - 1972) هو الرئيس الأمريكي الثالث والثلاثون بالفترة من 12 نيسان (أبريل) 1945 إلى 20 كانون الثاني (يناير) 1953، وتولى الرئاسة خلفاً للرئيس فرانكلين روزفلت، وكان نائب رئيس الولايات المتحدة الرابع والثلاثين (1945)، وكان عضواً في مجلس الشيوخ الأمريكي عن ولاية ميزوري (1935-1945). أشرف على إنشاء منطقة حلف شمال الأطلنطي "حلف الناتو" في عام 1949 إبان الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي.

85- **هنري ألفريد كسينجر:** (1923 - ...) باحث سياسي أمريكي وسياسي ألماني النشأة، ولد وسمي هاينز ألفريد كسنجر، كان أبوه معلماً، وبسبب أصله اليهودي هرب هو وأهله في عام 1938 من ألمانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية خوفاً من النازيين الألمان، التحق بمعهد جورج واشنطن في نيويورك، حصل على الجنسية الأمريكية عام 1948 والتحق بالجيش في نفس العام، شغل منصب وزير الخارجية الأمريكية من 1973 إلى 1977 وكان مستشار الأمن القومي في حكومة ريتشارد نيكسون. لعب دورا بارزا في السياسة الخارجية للولايات المتحدة مثل سياسة الانفتاح على الصين وزيارته المكوكية بين العرب وإسرائيل والتي انتهت باتفاقية كامب ديفيد عام 1978.

86- **هواري بومدين (العقيد):** (1925 - 1978) والمعروف باسم هواري بومدين هو الرئيس الثاني للجزائر منذ الاستقلال. شغل المنصب من 19 حزيران (يونيو) 1965 إلى 27 كانون الأول (ديسمبر) 1978. وهو من أبرز رجالات السياسة في الجزائر والوطن العربي في النصف الثاني من القرن العشرين، أصبح أحد رموز حركة عدم الانحياز ولعب دورا هاما على الساحة الإفريقية والعربية. وكان أول رئيس من العالم الثالث تحدث في الأمم المتحدة عن نظام دولي جديد.

87- **وديع حداد:** (1927 - 1978) قيادي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. ولد عام 1927 في مدينة صفد. كان أحد مؤسسي الجبهة الشعبية وقبلها حركة القوميين العرب، هو ورفيق دربه جورج حبش.

88- **وليد جنبلاط:** (1949 - ...) زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي وأحد أبرز الزعامات الدرزية في لبنان، تزعم رئاسة الحزب التقدمي الاشتراكي بعد اغتيال والده الزعيم كمال جنبلاط مؤسس الحزب. وقد جرت محاولة لاغتياله سنة 1983 في منطقة الصنايع باستخدام سيارة مفخخة.

89- **وليم روجرز:** (1913 - 2001) هو سياسي أمريكي، وعمل كرئيس لوزارة الخارجية الأمريكية ثم عمل في منصب المدعي العام في الولايات المتحدة، وذلك في الربع الأخير من القرن العشرين.

90- **ونستون ليونارد سبنسر تشرشل:** (1874 – 1965) رجل دولة إنجليزي وجندي

ومؤلف وخطيب مفوه. يعتبر أحد أهم الزعماء في التاريخِ البريطاني والعالمي الحديث. زار تشرشل خلال رئاسته وزارة المستعمرات في العام 1921 مصر وفلسطين، واطلع خلال زيارته على المشكلة التي يعاني منها الفلسطينيون نتيجة خطورة وعد بلفور على مستقبلهم، واستمع تشرشل إلى المشكلة من الوفد العربي برئاسة موسى كاظم الحسيني الذي طالب بإلغاء وعد بلفور، وبعد عودته إلى لندن بشهر اندلعت مواجهات بين الفلسطينيين واليهود. في صيف العام نفسه توجه وفد عربي إلى لندن لمقابلة تشرشل وألحّ الوفد عليه لإلغاء وعد بلفور، لكن تشرشل استخف بهم ولم يعر طلبهم أي اهتمام. اصدر بعدها تشرشل الكتاب الأبيض ووافق عليه البرلمان البريطاني عام 1922، وقد تضمن الكتاب الأبيض شرحاً من وزارة المستعمرات لطبيعة السياسة البريطانية في فلسطين وتفسيرها لوعد بلفور، وجاء فيه أن الغرض ليس تحويل جميع فلسطين إلى وطن يهودي، بل إقامة هذا الوطن في جزء منها، على أن لا يؤدي ذلك إلى إخضاع السكان العرب أو اختفاء اللغة أو الثقافة العربية. كما نفى في الكتاب حجة العرب بتعهدات بريطانيا إلى الشريف حسين بن علي وأصر على استثناء فلسطين من التعهدات، وأكد الكتاب تمسك بريطانيا بوعد بلفور وبأن وجود الشعب اليهودي في فلسطين يقوم على حق.

91- **ياسر عرفات (أبو عمار):** (1929 – 2004) سياسي فلسطيني وأحد رموز حركة النضال الفلسطيني من أجل الاستقلال. اسمه الحقيقي محمد عبد الرؤوف عرفات القدوة الحسيني. عرفه الناس مبكراً باسم محمد القدوة، واشتهر بكنيته «أبو عمار». رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية المنتخب في عام 1996. ترأس منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1969 كثالث شخص يتقلد هذا المنصب منذ تأسيس المنظمة عام 1964، وهو القائد العام لحركة فتح أكبر الحركات داخل منظمة التحرير الفلسطينية.

92- **يتسحاق بن أهارون:** (1906 - 2006) سياسي يساري إسرائيلي. كان عضواً في الكنيست الأول إلى الخامس والكنيست السابع والثامن، وزير النقل السابق والأمين العام للهستدروت.

93- **يوري فلاديميروفيتش اندروبوف:** (1914 – 1984) كان رئيس الـ كي جي بي وهي اختصار ل"لجنة أمن الدولة" قبل أن يصبح الامين العام للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي. تولى منصب الامين العام للحزب الشيوعي في عام 1982 حتى وفاته ولم يتم تسليم المنصب من بعده لمدة 15 شهراً.

94- **يوسف العظمة:** (1884 - 1920) قائد عسكري سوري استشهد في مواجهة الجيش الفرنسي الذي قدم لاحتلال سوريا ولبنان حيث كان وزيراً الحربية للحكومة العربية في سوريا بقيادة الملك فيصل الأول.

95- **يوسف خليل بيدس:** (1912 - 1968) رجل أعمال فلسطيني حقق نجاحا باهرا في لبنان على رأس بنك إنترا حتى انهياره سنة 1966 في ظروف ما زالت إلى الآن مثيرة للجدل.

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق غير المنشورة

1- مخطوط الشيخ طراف حيمور (حول الأحداث في البلاد العربية 1914 – 1920)، من مجموعة وثائق آل حيمور في الأردن.

2- وثائق بريطانية غير منشورة من مجموعة وزارة الخارجية البريطانية (F.O) الموجودة في مكتبة الجامعة الأمريكية في بيروت (مكتبة يافث) تتضمن المراسلات والتقارير القنصلية السرية بين السفراء البريطانيين والعواصم الغربية، في الفترة الممتدة بين الأعوام 1918 – 1926، وهي مصنفة على النحو التالي:

Series F.O. 406/40 vols. 172714, 180528, 205516, 204575 (1918).
Series F.O. 406/57 vols. [E1569/146/89], [E1595/1199/89], (1926).
Series F.O. 406/58 vols. [E4273/12/89], (1926).

3- الوثائق الأميركية غير المنشورة التابعة لوزارة الخارجية الأميركية والمنشورة عل موقع ويكيليكس على شبكة الانترنت.

Wikileaks, Public Library of US Diplomacy, http://www.wikileaks.org/plusd
Canonical ID: 1976BEIRUT07150_b, Dated: 30/08/1976.
Canonical ID: 1976BEIRUT07899_b, Dated: 07/10/1976.
Canonical ID: 1976BEIRUT07912_b, Dated: 07/10/1976.
Canonical ID: 1976TELAV07248_b, Dated: 22/10/1976.
Canonical ID: 1976BEIRUT08129_b, Dated: 22/10/1976.
Canonical ID: 1976STATE276331_b, Dated: 10/11/1976.
Canonical ID: 1976BEIRUT09054_b, Dated: 29/12/1976.
Canonical ID: 1976STATE313034_b, Dated: 30/12/1976.
Canonical ID: 85BEIRUT1351_a, Dated: 05/03/1985.
Canonical ID: 85BEIRUT4372_a, Dated: 25/07/1985.
Canonical ID: 86DAMASCUS3747_a, Dated: 20/06/1986.

Canonical ID: 90DAMASCUS7323_a, Dated: 07/11/1990.

ثانياً: الوثائق العربية المنشورة

1- النصوص الكاملة لجميع الكلمات والمداخلات للهيئات الست والعشرين المشاركة في المؤتمر الوطني الأول لتجمع الهيئات الثقافية والإعلامية لدعم تحرير الجنوب: المقاومة الوطنية اللبنانية طريق التحرير والوحدة المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، بيروت 1984.

2- حاتم خوري: المكتب الثاني (الملف الوثيقة عن محاكمة مجموعة من ضباط المكتب الثاني) تقديم غسان تويني.

3- حزب الله المقاومة والتحرير من المنشأ إلى المقاومة / سماحة الأمين العام السيد حسن نصر الله، 18 جزءاً، المركز العربي للمعلومات، بيروت 2006.

4- حسن الحكيم (رئيس مجلس الوزراء السوري سابقاً): الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والإنتدابي الفرنسي 1915 – 1946، دار صادر بيروت.

5- رفيق نصر الله: وثائق وصور العمليات الإستشهادية: المقاومة الوطنية اللبنانية 1982 – 1985، بيروت 1985.

6- رياض طه: محاضر محادثات الوحدة محاولات في تحليلها، مطابع دار الكفاح، بيروت 1963.

7- سوسن النجار نصر: محاضر الجولة الأولى من جلسات الحوار التي ضمت كل القوى اليسارية، والجبهة اللبنانية، والفاعليات الإسلامية، بالإضافة إلى الشخصيات السياسية المستقلة: من 1975 إلى 2009 الطاولة جامعة كل التناقضات، الدار التقدمية، المختارة 2010.

8- عبد الله إمام: الناصرية، دراسة فكر جمال عبد الناصر مدعمة بالوثائق ومحاضر اللجنة المركزية، الوطن العربي.

9- عيسى صالحة (أستاذ قسم التاريخ – جامعة اليرموك في المملكة الأردنية الهاشمية): وثائق فلسطين منذ الحرب العالمية الأولى حتى النكبة (1914 –

1948)، بحث عنها في الأرشيفات الأجنبية والعربية، وركز على وثائق فلسطين في: الأرشيفات البريطانية – الأرشيف الأميركي – الأرشيف الإيطالي، أرشيف وزارة الخارجية الإيطالية – أرشيف وزارة الخارجية الألمانية – أرشيفات دولة الكيان الصهيوني. مقتنيات بعض القادة الفلسطينيين من الوثائق والملفات. الوثائق والملفات في دور الوثائق والأرشيفات العربية، عالم الفكر مجلة دورية تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت، العدد 3، المجلد 36 (كانون الثاني – آذار / يناير – مارس) 2008، ص 107 – 218.

10- لبيبة فياض أبو علوان: الوثائق العربية الصادرة عن مكتبة نعمة يافث التذكارية في الجامعة الأميركية في بيروت / مركز الدراسات العربية ودراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، إشراف يوسف خوري، 1978 و1980.

11- مات م. ماثيوز: ورقة صادرة عن مركز الأسلحة المشتركة للجيش الأميركي، حرب 2006 بين حزب الله وإسرائيل، ترجمة مها بحبوح، تقارير مختارة 3، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 2008.

12- مصطفى دندشلي: وقائع الملتقى الثقافي الفكري الذي نظمه "لقاء الحوار اللبناني" والمركز الثقافي للبحوث والتوثيق، تحت عنوان: أين أصبحت الآن مسيرة الوفاق في أجل قيام لبنان المستقبل؟!، في الثاني والثالث من تشرين الثاني (نوفمبر) 1991 في مدينة صيدا، منشورات المركز الثقافي للبحوث والتوثيق، صيدا 1993.

13- ناجي علوش: مناقشات حول الثورة الفلسطينية، (وثائق)، دار الطليعة بيروت 1970.

14- نوال مكداشي – مها نجار – ميشلين سلهب – فاطمة غندور وميخاك عبده: الوثائق العربية الصادرة عن مكتبة نعمة يافث التذكارية في الجامعة الأميركية في بيروت، 1968 و1976.

15- وثائق الحركة الوطنية اللبنانية، بيروت 1975 – 1981.

16- وثائق الحزب القومي السوري الإجتماعي، صدر عن مكتب الزعيم رسائل، مقالات، مراسيم، قرارات بخط يده أو توقيعه الركن، بيروت 2004.

17- وثائق عبد الناصر خطب، أحاديث، تصريحات، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1969 – 1970.

18- وثائق محاضر مناقشة وإقرار "بروتوكول الإسكندرية" الإسكندرية 25/ 7/ 1944، ووثائق الوحدة بين مصر وسورية والعراق، ميثاق 17 نيسان (أبريل) 1963، مجلة "شؤون عربية" العدد 44 إصدار الأمانة العامة لجامعة الدولة العربية، (فيصلية) كانون أول (ديسمبر) كانون أول (ديسمبر) 1985، تونس.

19- يوسف خوري: وثائق مشاريع الوحدة العربية 1913 – 1970، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1988.

20- يوميات ووثائق الوحدة العربية 1982، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1983.

21- يوميات ووثائق الوحدة العربية 1985، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية / مركز التوثيق والمعلومات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1986.

ثالثاً: المذكرات المنشورة

1- أحمد الشقيري: من القمة إلى الهزيمة، دار العودة، بيروت 1971.

2- ________: الأعمال الكاملة المذكرات (1)، المجلد الأول، مركز دراسات الوحدة العربية، لجنة تخليد ذكرى المجاهد أحمد الشقيري تقديم أنيس صايغ، تحرير خيرية قاسمية، بيروت 2006.

3- ________: الأعمال الكاملة المذكرات (2)، المجلد الثاني.

4- ________: الأعمال الكاملة الكتب والدراسات القومية (1)، المجلد الثالث.

5- ________: الأعمال الكاملة، كلمات وخطب (1)، المجلد الخامس.

6- ________: الأعمال الكاملة، كلمات وخطب (2)، المجلد السادس.

7- أحمد ياسين (الشيخ): شاهد على عصر الإنتفاضة: حاوره أحمد منصور، كتاب الجزيرة – شاهد على العصر، الدار العربية للعلوم – دار ابن حزم، سلسلة وثائقية لأهم البرامج الحوارية تصدرها قناة "الجزيرة" الفضائية، (الكتاب

الثاني)، بيروت 2003.

8- ألبير منصور: الإنقلاب على الطائف، دار الجديد، بيروت 1993.

9- ________: موت جمهورية، دار الجديد، بيروت 1994.

10- الياس عبود: حدث ربيع 1985 تراتيل شوق لصحبة الشهداء للأرض الحرة، من أوراق الشهيدة لولا الياس عبود، الدار الشعبية للطباعة والنشر، بيروت 1986.

11- الياس الهراوي: عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة، تمهيد كميل منسي، تقديم غسان تويني، دار النهار، الطبعة الثانية، بيروت 2002.

12- أنور السادات (مذكرات): هذا عمك جمال، يا ولدي، مكتبة مدبولي، القاهرة 2005.

13- إيلي سالم: الخيارات الصعبة دبلوماسية البحث عن مخرج، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ترجمة مخايل خوري، الطبعة الرابعة، بيروت 2003.

14- باسم الجسر: فؤاد شهاب، نشرته مؤسسة فؤاد شهاب، بيروت 1998.

15- بشارة الخوري، حقائق لبنانية، الدار اللبنانية للنشر الجامعي، الطبعة الثانية (ثلاثة أجزاء)، بيروت 1983.

16- جورج حاوي يتذكر: الحرب والمقاومة والحزب، حوارات مع غسان شربل، مقدمة غسان تويني، شهادات النهار، الطبعة الثانية، بيروت 2005.

17- جورج حبش: الثوريون لا يموتون أبداً، حاوره جورج مالبرينو، ترجمة عقيل الشيخ حسين، دار الساقي، الطبعة الثانية، بيروت 2011.

18- جورج سعادة: قصتي مع الطائف حقائق ووثائق ملابسات ومعاناة سوء تنفيذ وخيبة أمل، مطابع الكريم الحديثة، جونية لبنان 1998.

19- من يوميات جورج عبد المسيح: نشرت في الصحف التالية "الجيل الجديد، البناء، البناء الجديد، الحضارة" في دمشق و"الصفاء، والزواج، وصدى لبنان" في بيروت، جمعت ونشرت في أربعة أجزاء، المقدمة يوسف قائد بيه، بيروت 1986.

20- جوزيف أبو خليل (سيرة ذاتية): قصة الموارنة في الحرب، شركة المطبوعات

للتوزيع والنشر، الطبعة السابعة، بيروت 2010.

21- حسن أمين البعيني: سلطان باشا الأطرش مسيرة قائد في تاريخ أمة، تقديم منصور الأطرش، توزيع معرض الشوف الدائم للكتاب، الطبعة الثانية 2001.

22- بقلم مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد: المسلمون في لبنان والحرب الأهلية، محاضر اجتماعات قمة عرمون أثناء الحرب الأهلية، دار الفتوى في الأحداث، دار الكندي، بيروت 1978.

23- حسين الشافعي شاهد على عصر ثورة يوليو، الدار العربية للعلوم – دار ابن حزم، كتاب الجزيرة شاهد على العصر، تقديم أحمد منصور، بيروت، 2004.

24- حمدان حمدان: أكرم الحوراني رجل للتاريخ، بيسان، بيروت 1996.

25- رشيد شهاب الدين (رئيس هيئة المقاومة الشعبية 1958 – 1964): أجمهورية فؤاد شهاب أم جمهورية قوم تُبّع، بيروت 2009، E-mail: haj-rachid@hotmail.com.

26- روبير حاتم: كوبرا في ظل حبيقة مروراً بصبرا وشاتيلا، المكتبة العربية للترجمة، جان بيكولك، باريس 1999.

27- ريجينا صنيفر، ألقيت السلاح امرأة في خضم الحرب اللبنانية، تقديم جورج قرم، تعريب رلى ذبيان، دار الفارابي، الطبعة الثانية، J›ai depose les armes une femme dans la guerre du Liban، بيروت 2009.

28- سامي الخطيب (اللواء): في عين الحدث، خمسة وأربعون عاماً لأجل لبنان، الجزء الأول، الدار العربية للعلوم، بيروت 2008.

29- سامي شرف يتذكر الشهابية: حاوره نقولا ناصيف، منتدى النهضة الرابع من تشرين، الأول (أكتوبر) 2007.

30- سامي الصلح: لبنان العبث السياسي والمصير المجهول، دار النهار، بيروت 2000.

31- سعد الدين الشاذلي (مذكرات): حرب أكتوبر، الكرمل، الطبعة الثالثة، دمشق 1984، تقديم العماد مصطفى طلاس وزير الدفاع السوري.

32- سمير القنطار: قصتي، رواية، رواية وثائقية تحقيق حسان الزين، دار الساقي، بيروت 2011.

33- شارل حلو: حياة في ذكريات، دار النهار، مقدمة غسان تويني، الطبعة الثالثة، 1997.

34- شفيق الأرناؤوط: معروف سعد نضال وثورة، المؤسسة اللبنانية للنشر، والخدمات الطباعية، بيروت 1981.

35- شفيق الغبرا: حياة غير آمنة جيل الأحلام والإخفاقات، دار الساقي، بيروت 2012.

36- طارق عبد الله: وثائق سرية لم تنشر ذكريات ضابط لبناني في الحرب، توزيع مؤسسة دار الكتاب الحديث، بيروت 1999.

37- صلاح عبوشي (سفير لبنان سابقاً): تاريخ لبنان الحديث من خلال 10 رؤساء حكومة، دار العلم للملايين، بيروت 1989.

38- صلاح نصر: عبد الناصر وتجربة الوحدة، الوطن العربي، القاهرة 1976.

39- عبد الله بو حبيب (سفير لبناني سابق في واشنطن): الضوء الأصفر السياسة الأميركية تجاه لبنان، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة السادسة، بيروت 2006.

40- عبد الهادي ناصف: شاهد عصر "مصر من الثورة إلى الثورة المضادة"، دار الوحدة للطباعة والنشر، تقديم الياس سحاب، بيروت 1986.

41- غسان محمد رشاد (وزير التخطيط في سوريا 1963 – 1966): أوراق شامية تاريخ سوريا المعاصر 1946 – 1966، مكتبة مدبولي، القاهرة 2007.

42- غسان شربل: أسرار الصندوق الأسود أنيس النقاش – جورج حبش – كارلوس – وديع حداد، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت 2008.

43- ________: أين كنت في الحرب؟ اعترافات جنرالات الصراعات اللبنانية، إيلي حبيقة – سمير جعجع – وليد جنبلاط – ميشال عون، رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الثالثة، بيروت 2011.

44- فؤاد بطرس (المذكرات): المدخل خليل رامز سركيس، إعداد أنطوان سعد، دار النهار، بيروت 2009.

45- فؤاد مطر: سقوط الإمبراطورية اللبنانية، الجزء الرابع: الأمل، دار القضايا، بيروت 1976.

46- قبلان قبلان: 6 شباط 1984 ذاكرة وحدث، قدم له دولة الرئيس نبيه برّي، دار بلال للطباعة والنشر، بيروت 2010.

47- كمال جنبلاط: من أجل لبنان الصادر سابقاً تحت عنوان: "هذه وصيتي" تحقيق فيليب لابوسترل، الدار التقدمية، الطبعة الثانية، المختارة 2008.

48- محسن دلول: حوارات ساخنة من كمال جنبلاط إلى رفيق الحريري، رياض الريس للكتب والنشر، تحقيق يوسف مرتضى، بيروت 2007.

49- _______ : لبنان إلى أين؟ معضلة الطائفية والتحديات العربية والدولية، رياض الريس للكتب والنشر، تحقيق يوسف مرتضى، بيروت 2007.

50- _______ : الطريق إلى الوطن ربع قرن برفقة كمال جنبلاط، تقديم: وليد جنبلاط – جان عبيد، حوار: يوسف مرتضى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2010.

51- محمد حسنين هيكل: العروش والجيوش كذلك انفجر الصراع في فلسطين 1948 – 1998، قراءة في يوميات الحرب، دار الشروق، الطبعة الخامسة، القاهرة، 1999.

52- _________: استئذان في الإنصراف رجاء ودعاء وتقرير ختامي دار الشروق، القاهرة 2003.

53- محمد فوزي (وزير الحربية المصري الأسبق) المذكرات: حرب الثلاث سنوات 1967 – 1970، دار الوحدة، بيروت 1988.

54- نجاح واكيم: الأيادي السود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 1998.

55- هنري كيسنجر: مذكرات كيسنجر في البيت الأبيض، 1968 – 1973، مذكرات في أربعة أجزاء، ترجمة: خليل فريحات، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، الطبعة الخامسة، دمشق 1999.

56- يوسف الحكيم (ذكريات I): سورية والعهد العثماني، دار النهار للنشر، الطبعة الأولى 1966، الطبعة الرابعة، بيروت 1991.

57- _______ (ذكريات III): سورية والعهد الفيصلي، دار النهار للنشر، الطبعة الثالثة، بيروت 1986.

58- _______ (ذكريات IV): سورية والإنتداب الفرنسي، دار النهار للنشر، الطبعة الثانية، بيروت 1991.

رابعاً: المصادر والمراجع العربية

1- إبراهيم ابراش: البعد القومي للقضية الفلسطينية، فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (10)، بيروت 1987.

2- أحمد زين الدين: لماذا الحرب في لبنان كل 15 عاماً؟، نوفل، بيروت 2008.

3- أحمد عقيل موسى: تهجير الفلسطينيين إلى لبنان، دراسة ميدانية في أوضاع مخيمات صور 1948 – 1956، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت 2007.

4- أمين هويدي: الفرص الضائعة القرارات الحاسمة في حربي الاستنزاف وأكتوبر، حقائق تنشر لأول مرة مع ثماني وثائق سرية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 1992.

5- أنطوان خويري: حوادث لبنان 1975، الجزء الأول، منشورات دار الأبجدية للصحافة والطباعة والنشر، بيروت 1976.

6- إنعام رعد: المؤامرة في طورها الأخير، منشورات عمدة الإذاعة والإعلام في الحزب السوري القومي الإجتماعي، بيروت 1989.

7- إيهاب علي الشموري: المشروع الصهيوني – الأميركي الجديد ومخاطره على العالمين العربي والإسلامي 1980 – 2004، باحث للدراسات، بيروت 2009، أطروحة دكتوراه في الدراسات الإسلامية بإشراف الدكتور أسعد السحمراني.

8- باتريك سيل: الأسد الصراع على الشرق الأوسط، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة العاشرة، بيروت 2007.

9- بو قنطار الحسان: السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام

1967، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (9)، بيروت 1987.

10- جعفر حسن عتريسي (الشيخ): حزب الله، الخيار الأصعب وضمانة الوطن الكبرى، قراءة في لبنان: سايكس – بيكو وبلفور والقرار 1559، دار المحجة البيضاء، بيروت 2005.

11- جمال واكيم: صراع القوى الكبرى على سوريا، الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 2011.

12- جورج بكاسيني: أسرار الطائف من عهد أمين الجميل حتى سقوط الجنرال (مع وثائق ومحاضر).

13- جورج حجار: العولمة والثورة، شعبي سيحكم Globalization and Revolution، بيان للتوزيع والنشر، بيروت 2000.

14- __________: أميركا في طور الدايخ الرابع، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 2005.

15- __________: تحرير العراق تحرير أميركا والعالم، دار المسبار للنشر والتوزيع، دمشق 2008.

16- جوزيف أبو خليل: لبنان وسوريا مشقة الأخوّة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثالثة، بيروت 1991.

17- جوزيف إلياس: عفلق والبعث، نصف قرن من النضال، دار النضال، بيروت 1991.

18- حاتم خوري: المكتب الثاني، تقديم غسان تويني، نشر هذا الملف الوثيقة في جريدة النهار، بيروت 1972.

19- حسان حلاق (الدكتور): مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة 1936، مناقشات جلسة المؤتمر والقرارات مع نصوص ووثائق المؤتمرات الوحدوية منذ عام 1920 إلى عام 1936، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت 1983.

20- __________: التيارات السياسية في لبنان 1943 – 1952 مع دراسة للعلاقات اللبنانية – العربية والعلاقات اللبنانية – الدولية، الدار الجامعية، بيروت 1988.

21- __________: تاريخ لبنان المعاصر 1913 – 1952، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية (مزيدة ومنقحة) 1994.

22- __________: قضايا العالم العربي، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية (مزيدة ومنقحة)، بيروت 2007.

23- حسن نافعة: مصر والصراع العربي – الإسرائيلي من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت 1986.

24- حسين الخشن (الشيخ): سحمر تراث وآفاق، دون دار نشر، 2002.

25- حلمي الشعراوي: الشرق أوسطية مخطط أميركي صهيوني، دراسات حول مخاطر "التطبيع والعمل العربي في المواجهة، اللجنة المصرية لمقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية، مكتبة مدبولي، مجموعة باحثين، القاهرة 1998.

26- خليل الهندي (محافظ الشمال سابقاً) والقاضي أنطوان الناشف: الدستور اللبناني قبل الطائف وبعده، (دراسات – نصوص – اجتهادات) ملف توثيقي شامل، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان 2000.

27- خير الله غانم: الراديكالية في السياسة اللبنانية، مركز البحوث للتنمية والسلام، منشورات جامعة الروح القدس – الكسليك، طبعة ثانية منقحة، بيروت 2007.

28- زهير المارديني: لبنان قضية ورجال، دار الكنوز الأدبية، توزيع المكتب الإسلامي، بيروت 1982.

29- سليمان تقي الدين: المسألة الطائفية في لبنان، الجذور والتطور التاريخي، دار ابن خلدون، بيروت.

30- __________: المشروع اللبناني الصعب، دار الفارابي، بيروت 2009.

31- سليمان المدني: هؤلاء حكموا سورية 1918 – 1970، دار الأنوار، بيروت – دمشق، الطبعة الثانية، 1996.

32- سليم الحص (رئيس مجلس الوزراء اللبناني سابقاً): حرب الضحايا على الضحايا، المركز الإعلامي للإعلام والإنماء، بيروت 1985.

33- __________: عهد القرار والهوى، تجارب الحكم في حقبة الإنقسام 1987 –

1990، دار العلم للملايين، الطبعة الثانية، بيروت 1991.

34- __________: نحن والطائفية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 2003.

35- __________: صوت بلا صدى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 2005.

36- سمر بهلوان ومحمد حبيب صالح: دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية، منشورات جامعة دمشق، دمشق 1997 – 1998.

37- شوكت اشتي: التشكيلات الناصرية في لبنان، طبيعة النشأة ومسارات التجربة (مرحلة ما قبل الطائف)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 2003.

38- __________: الأحزاب اللبنانية، قراءة في التجربة، مؤسسة الإنتشار العربي، بيروت 2004.

39- صالح مسعود أبو يصير: جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، قدم للكتاب: الشيخ أحمد حسن الباقوري مدير جامعة الأزهر، واللواء الركن محمود شيت خطاب عضو المجامع اللغوية في بغداد والقاهرة والرياض، دار الفتح للطباعة والنشر، الطبعة الرابعة، بيروت 1971.

40- صقر أبو فخر: سورية وحطام المراكب المبعثرة، حوار مع نبيل شويري: عفلق والبحث والمؤامرات والعسكر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 2005.

41- __________: أنيس النقاش، أسرار خلف الأستار، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، طبعة ثانية، بيروت 2010.

42- طلال سلمان: على الطريق لبنان العرب والعروبة، مقالات مختارة، الكتاب الثالث، دار الفارابي، بيروت 2009.

43- عادل إسماعيل: انقلاب على الماضي لما أدخل على تاريخ لبنان من الأساطير والخرافات والأوهام والأحداث التي لا أساس تاريخياً لها، هل آن الأوان لأن يطّلع اللبنانيون على الحقيقة في تاريخ بلادهم؟، دار النشر للسياسة والتأريخ، بيروت، 2003.

44- __________: الفتن الطائفية وحروبها في لبنان أسبابها وأسرارها، دار النشر للسياسة والتأريخ، بيروت 2007.

45- عارف العبد: لبنان والطائف، تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (40)، بيروت 2001.

46- عبد الله الحاج حسن: تاريخ لبنان المقاوم في مئة عام 1900 – 2000، دار الولاء، بيروت 2008.

47- عزّ الدين المناصرة: الثورة الفلسطينية في لبنان 1972 – 1982، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت 2010.

48- علي سلطان: تاريخ سورية 1908 – 1918، نهاية الحكم التركي، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، الطبعة الثانية، دمشق 1996.

49- __________: تاريخ سورية 1918 – 1920، حكم فيصل بن الحسين، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، الطبعة الثانية، دمشق 1996.

50- علي سليمان المقداد: لبنان من الطوائف إلى الطائف، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت 1999.

51- غادة سلهب: الصندوق الأسود للكارثة اللبنانية، حوارات مشتعلة على مدى أكثر من ربع قرن، الجزء الثاني، دار قناديل للتأليف والترجمة والنشر، بيروت 2004.

52- غازي حسين: ياسر عرفات من التوريط إلى التفريط، المنارة، بيروت 2002.

53- غسان تويني: رسائل إلى الرئيس الياس سركيس 1978 – 1982 تنشر للمرة الأولى، الطبعة الثانية، حققها وقدم لها فارس ساسين، دار النهار، بيروت 1995.

54- فؤاد عون (العميد الركن): لبنان في ظل الحكومتين أيلول 1988 – تشرين الأول 1990، ستامبا ميديا، الطبعة الثانية، بيروت 2010.

55- فارس أشتي وآخرون: الإحتباس الديمقراطي في الأحزاب اللبنانية، نماذج: الحزب الشيوعي اللبناني – حزب الله – التيار الوطني الحر، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت 2010.

56- فايز قزي: من حسن نصر الله إلى ميشال عون، قراءة سياسية لحزب الله، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت 2009.

57- فريد الخازن: الأحزاب السياسية في لبنان: حدود الديمقراطية في التجربة الحزبية، المركز اللبناني للدراسات، بيروت 2002.

58- فواز طرابلسي: قضية لبنان الوطنية والديمقراطية، دار الطليعة، بيروت 1978.

59- __________: يا قمر مشغرة المحسوبية – الإقتصاد – التوازن الطائفي، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت 2004.

60- __________: تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى إتفاق الطائف، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت 2008.

61- فيصل جلول: نقد السلاح الفلسطيني، برج البراجنة: أهلاً وثورة ومخيماً، دار الجديد، بيروت 1994.

62- فيليب حتي: خمسة آلاف سنة من تاريخ الشرق الأدنى، المجلد الثاني، الدار المتحدة للنشر، بيروت 1975.

63- كريم بقرادوني: السلام المفقود، عهد الياس سركيس 1976 – 1982، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، طبعة جديدة وفريدة، بيروت 2010.

64- __________: لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، طبعة جديدة، بيروت 2010.

65- كمال جنبلاط: حقيقة الثورة اللبنانية، الدار التقدمية، المختارة، لبنان، الطبعة الرابعة، 1987.

66- __________: لبنان وحرب التسوية (مختارات)، الدار التقدمية، المختارة – لبنان، الطبعة الثانية، 1987.

67- __________: فلسطين قضية شعب وتاريخ وطن، الدار التقدمية، جمع وتحقيق سوسن النجار نصر، المختارة – لبنان، 2006.

68- كمال شاتيلا: العرب والتحديات الدولية والشرق أوسطية، المركز الوطني للدراسات والطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1996.

69- كمال ديب: هذا الجسر العتيق سقوط لبنان المسيحي؟ 1920 – 2020، دار النهار، الطبعة الثانية، بيروت 2009.

70- كمال الصليبي: تاريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشر، الطبعة الثالثة، بيروت 1972.

71- ماريا المعلوف: إلغاء الطائفية السياسية بين المؤيدين والمعارضين، شركة الخليج للطباعة والنشر، بيروت 2005.

72- مجدي حمّاد: نحو استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي – الصهيوني، مركز دراسات الوحدة العربية، مجموعة من الباحثين، اللجنة الإستشارية إبراهيم الدقاق، بيروت 2000.

73- __________: مستقبل التسوية، 30 عاماً من سلام عابر، دار النهضة العربية، بيروت 2009.

74- محسن إبراهيم: الحرب وتجربة الحركة الوطنية، بيروت المساء، بيروت 1983.

75- __________: قضايا نظرية وسياسية بعد الحرب، بيروت المساء، بيروت 1984.

76- محمد الأطرش: السياسة الأميركية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي 1973 – 1975، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية (11)، بيروت 1987.

77- السيد محمد حسين فضل الله: أمراء وقبائل، خفايا وحقائق لبنانية، رياض الريس للكتب والنشر، إعداد نجيب نور الدين، بيروت 2001.

78- محمد حسنين هيكل: خريف الغضب، قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة السادسة، بيروت 1983.

79- __________: بين الصحافة والسياسة قصة (ووثائق)، معركة غريبة في الحرب الخفية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة السابعة، بيروت 1988.

80- __________: سنوات الغليان حرب الثلاثين سنة، الجزء الأول، مركز

الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة 1988.

81- ________: حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة 1992.

82- ________: 1995 باب مصر إلى القرن الواحد والعشرين، دار الشروق، الطبعة الثانية، بيروت 1996.

83- محمد خالد الأزعر: المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والإنتفاضة، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية (20)، بيروت 1991.

84- محمد علي الوعلاني: التلاحم السوري – اللبناني، تقديم العماد أول مصطفى طلاس (وزير الدفاع السوري)، الناشر حنا قطرميز، دمشق 1998.

85- محمود سويد: الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيل، 50 عاماً من الصمود والمقاومة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1998.

86- مسعود الخوند: موسوعة الحرب اللبنانية ذاكرة وطن وشعب، UVIVE SAL Company، بيروت 2006، الجزء الخامس والجزء السادس.

87- مسعود ضاهر: لبنان الإستقلال، الميثاق والصيغة، معهد الإنماء العربي، التاريخ الإجتماعي للوطن العربي، بيروت 1977.

88- مصطفى محمد بزي: جبل عامل في محيطه العربي 1864 – 1948، المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، مركز الدراسات والتوثيق والنشر، سلسلة دراسات الحياة اللبنانية – 4، بيروت 1993.

89- منير تقي الدين (المدير العام لوزارة الدفاع الوطني): الجلاء، وثائق خطيرة تنشر لأول مرة تكشف النقاب عن أسرار جلاء القوات الأجنبية عن لبنان وسورية عام 1949، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت 1956.

90- موسى إبراهيم: تاريخ لبنان الحديث والمعاصر من عهد الإمارة إلى إتفاق الدوحة، دار المنهل اللبناني، بيروت 2011.

91- موفق بني المرجة: صحوة الرجل المريض أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية، الطبعة التاسعة، مؤسسة الريان، دار البيارق، عمان، الأردن 1999.

92- نجاح واكيم: الوهم والأمل، مقالات في نقد السياسة العربية، دار الآداب، تقديم نزيه أبو عفش، بيروت 2003.

93- نسيم ضاهر: عن الأحزاب والدولة في لبنان، دار النهار، بيروت 2008.

94- الشيخ نعيم قاسم (نائب الأمين العام لحزب الله): حزب الله المنهج التجربة المستقبل، طبعة جديدة فريدة ومنقحة، دار الهادي، بيروت 2008.

95- نقولا ناصيف: المكتب الثاني حاكم في الظل، مختارات، الطبعة الثالثة، بيروت 2006.

96- ________: ريمون إدة جمهورية الضمير، طبعة ثالثة وجديدة، مقدمة غسان تويني، دار النهار، بيروت 2008.

97- هاشم علي محسن: المرحلية والتشويه الإنتهازي للهدف المرحلي، الدار اللبنانية للتوثيق والنشر والتوزيع، بيروت 1986.

98- هالة أبو بكر سعودي: السياسة الأميركية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1967 – 1973، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (4)، الطبعة الثانية، بيروت 1986.

99- هاني الهندي وعبد الإله النصراوي: حركة القوميين العرب نشأتها وتطورها عبر وثائقها 1951 – 1968، الكتاب الأول 1951 – 1961، الجزء الأول، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 2001.

100- وهيب أبي فاضل: لبنان في مراحل تاريخه الموجزة، مكتبة أنطوان A، طبعة ثالثة جديدة منقحة وموسعة، بيروت 2008.

101- ياسين سويد (اللواء الركن المتقاعد): المسألة اللبنانية نقد وتحليل، الشركة العالمية للكتاب، بيروت 1998.

102- يحيى أحمد الكعكي: لبنان والفيدرالية، دار النهضة العربية، بيروت 1989.

103- ________: الشرق الأوسط وصراع العولمة، دار النهضة العربية، بيروت 2002.

104- يوسف الأشقر: السلم الإسرائيلي والحرب اللبنانية، دار فكر للأبحاث والنشر، بيروت 1990.

خامساً: المصادر والمراجع المعرّبة

1- آلان مينارغ: أسرار حرب لبنان من انقلاب بشير الجميل إلى حرب المخيمات الفلسطينية، المكتبة الدولية، تعريب مجموعة من المترجمين، بتنسيق غازي برو، بيروت 2006.

2- انّي لوران وأنطوان بصبوص: الحروب السرّية في لبنان، طبع الكتاب في بيروت بالإتفاق مع غاليمار 1988.

3- باتريك سيل: الأسد الصراع على الشرق الأوسط، نقله إلى العربية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة العاشرة، بيروت 2007.

4- ________: رياض الصلح والنضال من أجل الإستقلال العربي، نقله إلى العربية: عمر سعيد الأيوبي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2010.

5- تيودور هانف: لبنان تعايش في زمن الحرب، ترجمة موريس صليبا، مركز الدراسات العربي – الأوروربي، باريس 1983.

6- جاك دومال وماري لوروا: جمال عبد الناصر من حصار الفالوجة حتى الإستقالة المستحيلة، قدم له كمال جنبلاط، ترجمة ريمون نشاطي، الطبعة الثالثة، دار الآداب، بيروت 1970.

7- جورج قرم: لبنان المعاصر تاريخ ومجتمع، نقله إلى العربية: حسان قبيسي، المكتبة الشرقية، بيروت 2004.

8- جوناثان راندال: حرب الألف عام في لبنان أمراء الحرب المسيحيون المغامرون الإسرائيليون النص الكامل، ترجمة: فندي الشعار، دار المروج، بيروت 1984.

9- حنا زيادة: دوامة الدم، الطائفية وبناء الوطن في لبنان، ترجمة لمى بوادي ونغم سفراوي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2010.

10- روبرت فيسك (مراسل "التايمز" حتى 1987 ومراسل "الأنديبندت" حالياً): ويلات وطن، صراعات الشرق الأوسط وحرب لبنان، ترجم بإشراف محمود زايد، الطبعة الثالثة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 1992.

11- ________: زمن المحارب، موضوعات أقلقت العالم ولأول مرة شيء من خصوصيات فيسك – كتابات مختارة – شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،

مراجعة: حبيب يونس، بيروت 2010.

12- روجيه غارودي: يقاضي الصهيونية الإسرائيلية، ترجمة رانيا بو ناصيف وبيار ريشا، عويدات للنشر والطباعة، بيروت 1999.

13- سمير قصير: حرب لبنان من الشقاق الوطني إلى النزاع الإقليمي 1975 – 1982، ترجمة سليم عنتوري، دار النهار، بيروت 2007.

14- شيمون شيفر: أسرار الغزو الإسرائيلي للبنان، التفاصيل والنص الكامل عملية كرة الثلج، ترجمة حسان يوسف، شركة المطبوعات الشرقية – دار المروج، بيروت 1985.

15- فريد الخازن: تفكك أوصال الدولة في لبنان 1967 – 1976، ترجمة شكري رحيّم، دار النهار، الطبعة الثالثة، بيروت 2005.

16- فيليب بريفوست: فرنسا والمأساة الفلسطينية، دراسة تاريخية 1914 – 1922، ترجمة سمارة شاتيلا، دار النفائس، بيروت 2010.

17- كيرستين شولتزه: ديبلوماسيّة إسرائيل السرية في لبنان 1948 – 1984، ترجمة أنطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية، بيروت 1999.

18- مارينا. ت. بانتشكوفا: جذور الأزمة اللبنانية والعدوان الإستعماري على سوريا 1860 – 1861، صفحات مجهولة من تاريخ سورية، ترجمة وتقديم أحمد فاضل، دار المنارة للدراسات والترجمة والنشر، اللاذقية – سوريا 1991.

19- مايلز كوبرلند: لعبة الأمم اللاأخلاقية في سياسة القوة الأميركية، الترجمة الصحيحة الكاملة مع تقرير مشاكل السلطة، دار الأمل والسلام.

سادساً: المصادر والمراجع الأجنبية

1- Abdallah SFEIR, Le Mandat Français en Syrie et Liban, p. 11.

2- Adel A. Freiha: L'Armée et L'Etat au Liban 1945 – 1980, Paris, Librairie de Droit et de Jurisprudence, 1980.

3- Albert Hourani, Lebanon from Feudalism to Modern State, Middle East studies, 1966.

4- Albert Sorel, Jean Le Mandant Français et l'Expansion economique de

la Syrie et du Liban, Paris, 1929.

5- Alphons Joffre, Le Mandat Français sur la Syrie et le Grant Liban, Lyon, Paris 1924.

6- Boubara Newman, The Covenant, Love and Death in Beirut, Crown Publishers, New York 1989.

7- Camile Chamoun: Crise au Moyen – Orient, Paris, Gallimard, 1963.

8- Charles De Gaule, Memoires de Guerre 1940 – 1942, Paris Plon, 1952.

9- Dominique Chevallier: La Société du Mont Liban à L'Epoque de la Révolution Industrielle en Europe, Paris, Librairie Orientaliste Paul Geuthner, 1971.

10- Edmond Rabbath: Unité Syrienne et Devenir Arabe, Paris, 1937.

11- ______________: La Formation Historique du Liban Politique et Constitutional, Ed. Puplication de L'Université Libanaise, Beyrouth, 1973.

12- Gabriel Piaux, Deux Annees au Levant, Paris 1952.

13- Georges Corm: Géopolitique du Conflit Libanais, Paris, Editions la Découverte, 1986.

14- Georges Catroux, Dans la Bataille de la Mediterrannee, Paris, 1949.

15- Georges Dagher: Identités Composées au Liban, La Radicalisation Communautaire au XIX[e] siècle, Geuthner, Paris, 1999.

16- Georges Haddad, Revolution and Military Rule in the Middle East, Vol. II, the Arab State, New York, 1970.

17- Ghassan Tueni, Une Guerre pour les Autres, Lattès, Paris, 1993.

18- Henry Laurens: Le Retour Des Exilés, La Lutte pour la Palestine de 1869 à 1997, Robert Laffont, Paris, 1998.

19- Jalabert Louis, Syrie et Liban, Paris, 1934.

20- Michel Chiha, Visage et Presence du Liban, Beyrouth, 1964.

21- Najib Dahdah, Evaluation Historique du Liban, Beyrouth 1964.

22- Nicolas Ziadeh, Syria and Lebanon, London, New York, 1957.

23- Paul Balta, "La Guerre du Golfe et L'avenir de la Region", Le Monde, 17 Aout 1982.

24- Pierre Rondot, Les Institutions Politiques au Liban, Paris 1947.

25- Stephen Longrigg, Syria and Lebanon under French Mandate, London, 1958.

سابعاً: المقابلات الشخصية المسموح بنشرها

1- مقابلة شخصية مع المحامي زين العابدين عراجي (قائد ثورة 1958 في البقاع)، الثلاثاء 28 كانون الأول (ديسمبر) 2004 في شتورا، البقاع.

2- مقابلة شخصية ثانية مع المحامي زين العابدين عراجي في 3 كانون الثاني (يناير) 2005 في شتورا، البقاع.

3- مقابلة شخصية مع دولة الرئيس سليم الحص، الأربعاء 29 كانون الأول 2010 في منزله في بيروت.

4- مقابلة شخصية مع النائب عاصم قانصوه، يوم الأحد 15 نيسان 2012 في منزله في بيروت.

5- مقابلة شخصية مع الدكتور النائب حسن الرفاعي (الفقيه الدستوري)، الأربعاء 3 أبريل 2013 في مكتبه في بيروت.

6- مقابلة شخصية مع دولة الرئيس إيلي الفرزلي في 24 أبريل 2013 في شتورا ، البقاع.

ثامناً: الدراسات والمحاضرات

1- أحمد عقيل موسى: تهجير الفلسطينيين إلى لبنان، دراسة ميدانية في أوضاع مخيمات صور 1948 – 1956، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت 2007.

2- انطوان قازان – كمال يوسف الحاج – نقولا زيادة – كمال الصليبي ونجيب جمال الدين: محاضرات جامعة الروح القدس: أبعاد القومية اللبنانية، الكسليك، لبنان 1970.

3- إدمون رزق – شريف فياض – أحمد الغز وحسن جوني: ندوة اللواء: لبنان من الميثاق الوطني إلى وثيقة الطائف: أي صيغة للجمهورية؟، العدد السنوي، كانون الثاني (يناير) 2008.

4- أمين هويدي، عبد الرحيم مراد، أحمد سويد، محمد عمارة، د. وجيه كوثراني، د. صبحي الصالح، منح الصلح: العروبة والإسلام علاقة جدلية، ندوة نار الفكرية (4).

5- حلمي موسى: دراسات حول مخاطر ''التطبيع'' والعمل العربي في المواجهة، مجموعة من الباحثين، نشرتها: اللجنة المصرية لمقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1998.

6- دولة لبنان الكبير 1920 – 1996، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية (44) بيروت، 1999.

7- ساطع الحصري الأعمال القومية حول الوحدة الثقافية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 2، 1985.

8- سمير سعد – سهيل طويلة – مهدي عامل – محمد أحمد شومان وأحمد الزين: دراسات ونقاشات من زوايا تاريخية وراهنة في: ''الطائفية والصيغة والفكر الطائفي، صادر عن مجلة الطريق العدد الثالث في تموز (يوليو) 1985 السنة الرابعة والأربعون المجلد (44).

9- عادل اسماعيل (سفير لبنان): سلسلة دراسات لبنانية بعنوان: لبنان في تاريخه وتراثه، مركز الحريري الثقافي في أبحاث وتوثيق، بيروت، 1993.

10- ________________ : أزمة الفكر اللبناني في كتابة تاريخ لبنان وفي توثيقه (أسرار في مسيرة نشر الوثائق الدبلوماسية والقنصلية المتعلقة بتاريخ لبنان وبلدان الشرق الأدنى من القرن السابع عشر حتى يومنا) مقدمة من نصري سلهب، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت، 1998.

11- عبد الهادي ناصف وعدة مؤلفين، أوراق عربية، دار الصعود، بيروت، 1988.

12- قبلان سليم كيروز (أستاذ في كلية الحقوق): آراء وحلول في أهم المشاكل الإقتصادية – الإجتماعية للبنان المعاصر، منشورات الجامعة اللبنانية – قسم الدراسات الإقتصادية، بيروت 1970.

13- لادغار أوبالانس، أحمد سامح الخالدي، د. يوسف الصايغ، إدوارد لوتواك: دراسات حرب عبد الناصر الأخيرة، حرب الإستنزاف،دار القدس، بيروت، 1978.

14- مارون رعد (الدكتور): محطات أساسية في تاريخ لبنان الحديث والمعاصر، 1997، الجامعة اللبنانية الفرع الرابع.

15- محاضرات ومناقشات نظمها: النادي الثقافي العربي 1968 – 1969، تحت عنوان: القوى السياسية في لبنان، دار الطليعة، بيروت 1970.

16- محمد المجذوب (الدكتور) د. نديم البيطار، الياس سحاب، حسن صبرا: الصراع العربي الإسرائيلي، ندوة ناصر الفكرية الأولى، 13 – 15 كانون الثاني (يناير) 1978.

17- مروان عبدو (الدكتور): دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، الجامعة اللبنانية (الفرع الرابع)، 1997.

18- ندوة فكرية بعنوان ''أسبوع الفكر الملتزم'' امتدت لخمسة أيام من 26 إلى 30 آب (أغسطس) عام 1968 في فندق كارلتون بيروت شارك فيهما خمسين باحثاً في الدين والتاريخ والإجتماع والسياسة والإنماء والإقتصاد والتخطيط، إضافة إلى ممثلي أحزاب وتيارات فكرية وعقائدية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار دعا لهذه الندوة حزب الكتائب، وكان العنوان: نظام الطائفية السياسية حل أو مشكلة، منشورات منتدى بيار أمين الجميل الثقافي، بيروت 2010.

19- وجيه كوثراني: (مشروع الدولة في مطلع القرن العشرين بين التعبير المحلي والتوظيف الغربي) دراسات سياسية، الفكر العربي مجلة تصدر عن معهد الإنماء العربي للعلوم الإنسانية، بيروت 1981.

20- وليد خالدي (الدكتور): القضية الفلسطينية والصهيونية وأمريكا (1) بعد مئة عام على مؤتمر بازل، محاضرة في النادي الثقافي العربي، 1998.

تاسعاً: الصحف والمجلات

(أ) الصحف

1- الأفكار (بيروت): 27/07/1987، 24/08/1987، 19/10/1987، 23/11/1987، 30/11/1987.

2- الأنوار (بيروت): 29/01/1978، 28/03/1978، 09/06/1978،

27/08/1978، 27/12/1980، 18/04/1989.

3- الأهالي (القاهرة): 13/03/1978.

4- الأهرام (القاهرة): 09/01/1978، 22/01/1978، 19/09/1978، 20/09/1978، 27/04/1982، 29/09/1982.

5- البعث (دمشق): 09/01/1978، 30/01/1978، 26/03/1978، 29/11/1978.

6- الثورة (دمشق): 30/01/1978، 09/08/1978، 05/10/1978، 11/10/1980، 28/05/1982، 18/07/1982.

7- الحرية (بيروت): 27/02/1978، 25/09/1978.

8- الحياة (بيروت): 06/02/1968، 15/11/1968، 30/12/1968.

9- الدستور (عمان): 28/12/1968.

10- السفير (بيروت): 15/02/1978، 18/03/1978، 24/03/1978، 24/05/1978، 08/10/1978، 01/05/1980، 07/06/1982، 08/09/1982، 24/07/1983، 31/07/1983، 05/08/1983، 17/08/1983، 25/08/1983، 08/02/1984، 13/02/1984، 27/03/1984، 27/12/1985، 29/12/1985، 09/03/1989، 12/04/1989.

11- الصباح (تونس): 07/06/1982، 22/09/1982.

12- العمل (بيروت): 03/02/1978، 11/02/1978، 24/02/1978، 16/03/1978، 02/06/1978، 14/06/1978، 12/07/1980، 23/12/1980، 16/07/1983.

13- الكفاح العربي (بيروت): 19/01/1981.

14- اللواء (بيروت): 05/05/1987.

15- المستقبل (باريس): 06/05/1978، 26/07/1980، 10/11/1980.

16- النداء (بيروت): 01/02/1978، 07/02/1978.

17- النهار (بيروت): 19/06/1968، 09/07/1968، 21/07/1976،

24/01/1978، 06/02/1978، 12/02/1978، 18/03/1978، 19/03/1978، 29/08/1978، 01/09/1978، 13/10/1978، 18/10/1978، 10/07/1980، 29/01/1981، 06/07/1981، 16/05/1982، 09/06/1982، 26/06/1982، 10/07/1982، 25/08/1982، 19/10/1982، 15/06/1983، 11/08/1983، 16/09/1983، 20/09/1983، 23/03/1984، 03/05/1989، 10/05/1989.

18- النهار العربي والدولي (باريس): 25/03/1978.

19- تشرين (دمشق): 12/10/1978، 13/12/1978، 12/10/1980، 23/12/1980، 20/01/1980، 28/01/1981، 03/08/1982، 02/09/1982، 21/11/1982، 22/03/1983.

20- صباح الخير (بيروت): 19/08/1978.

(ب) المجلات

1- الحرية، بيروت، 25/09/1978.

2- الحوادث، لندن، العدد 1340، 09/07/1982.

3- الحوادث، لندن، العدد 1348، 03/09/1982.

4- الدستور، لندن، العدد 264، 13/12/1982.

5- الشراع: بيروت، العدد 253، السنة السادسة، 19/01/1987.

6- الشراع: بيروت، العدد 256، السنة السادسة، 09/02/1987.

7- الشراع: بيروت، العدد 269، السنة السادسة، 01/05/1987.

8- الشراع: بيروت، العدد 271، السنة السادسة، 01/09/1987.

9- الشراع، بيروت، العدد 301، السنة السادسة، 28/12/1987.

10- العمل الشهري، العدد الرابع، 1973.

11- الفكر الإسلامي، تصدر عن دار الفتوى، بيروت، العدد الخامس، السنة الثانية عشرة، 1983.

12- الفكر العسكري، الجمهورية العربية السورية، السنة الرابعة، العدد الثالث، 1976.

13- اللبناني، العدد الثالث، 1976.

14- المنابر: بيروت، العدد 61، حزيران - تموز (يونيو - يوليو) 1991.

15- المنابر: بيروت، العدد الخامس، تموز (يوليو) 1986.

16- الوحدة الإسلامية، 04/12/1987.

17- الوطن العربي، باريس، 28/12/1978.

18- أكتوبر، الأهرام، القاهرة، 12/03/1978.

19- معلومات، تصدر عن المركز العربي للمعلومات بالتعاون مع جريدة السفير، العدد 61، كانون الأول (ديسمبر) 2008.

20- Odel Yinon, “Stratégie pour Israél dans les Années 1980”, Revue d’Etudes Palestiniennes, N° 5, Automne 1982.

عاشراً: الرسائل العلمية (الماجستير والدكتوراه)

1- أحمد عبده العجمي: البقاع بين لبنان وسوريا 1918-1936، أطروحة دكتوراه في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، إشراف الدكتور محمود عامر، جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، (غير منشورة)، أيلول 2005.

2- أفضوكيا حنا البايع: التيارات السياسية في لبنان 1958-1964 مع دراسة للعلاقات اللبنانية – العربية – الدولية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف الدكتور حسان حلاق والدكتور محمد علي القوزي، (غير منشورة)، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة بيروت العربية 2007.

3- ___________: القضية اللبنانية وأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية 1964-1976، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف الدكتور حسان حلاق والدكتور محمد علي القوزي، (غير منشورة)، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة بيروت العربية 2011.

4- إيهاب علي الشموري: المشروع الصهيوني - الأميركي الجديد 1980-2004

ومخاطره على العالمين العربي والإسلامي، إشراف الدكتور أسعد السحمراني، كلية الإمام الأوزاعي، باحث للدراسات، 2009.

5- نضال سليمان الإيمام، التيارات السياسية في البقاع 1943 – 1970، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف الدكتور حسان حلاق والدكتور محمد علي القوزي، (غير منشورة)، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة بيروت العربية 2008.

الفهرس

اكتسبت الفترة الزمنية الممتدة من العام 1970 وحتى العام 1990 أهمية بالغة بالنسبة للباحثين في تطوّر اتجاهات التيارات السياسية في لبنان، لأنها شهدت خروج كل التناقضات التي رافقت نشوء الكيان اللبناني، ونظامه السياسي الطائفي في مراحل تاريخه كلها، إلى واجهة الأحداث. فجذور الأزمات في لبنان، ومعه المنطقة العربية، تمتد إلى الحقبة الأخيرة من حكم الدولة العثمانية حين نجح التغلغل الإستعماري الأوروبي في القرنين التاسع عشر والعشرين بتقسيم الكيان العربي الإسلامي الموحّد إلى دول عدّة.

جاء هذا الكتاب ليسلط الضوء على طبيعة الصراعات اللبنانية التي كانت قائمة في الفترة الممتدة بين عامي 1970 و1990، في أبعادها الداخلية والخارجية عبر طرح الأسئلة التالية ومحاولة الإجابة عليها:

- كيف يمكن تفسير توقيت اندلاع الحرب سنة 1975، ما دامت أسباب الإنقسام الطائفي موجودة أساساً وبشكل دائم، وما دام الخلل ضارباً في صلب النظام؟
- لماذا تواصلت الحرب بعد أن تم وضع حد لها في نهاية العام 1976 بفعل التدخل العسكري السوري في بداية عهد الرئيس الياس سركيس؟
- ما هي آثار التحوّل الجذري الذي طرأ على مسار الصراع العربي - الإسرائيلي، بعد زيارة السادات للقدس، ومن بعد توقيع اتفاق كامب دايفد بين مصر وإسرائيل، على كل من لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية؟ وهل هذا ما دفع "الجبهة اللبنانية" للإنقلاب على تحالفها مع سوريا وتجديد اتصالاتها بإسرائيل؟
- ما هي مواقف القوى والتيارات السياسية في لبنان من الإجتياح الإسرائيلي عام 1982؟ وكيف كانت ردود أفعالها على ممارسات الرئيس أمين الجميل؟ وهل استطاعت إسرائيل أن تحقق أهدافها من الإجتياح؟
- لماذا حصل الفراغ الدستوري في نهاية عهد الرئيس أمين الجميل؟ وكيف كانت تداعيات ازدواجية السلطة التنفيذية في عهد الحكومتين على التيارات السياسية في لبنان؟
- كيف تم التوصل إلى اتفاق الطائف بين اللبنانيين عام 1989؟ ولماذا لم تتدخل الدول العربية والأجنبية قبل ذلك، وانتظرت خمسة عشر عاماً لتفرض هذا الاتفاق وتضع حداً لتلك الحرب المريرة؟
- ما هي تداعيات غزو العراق للكويت عام 1990 على لبنان؟

